

A0358

الحمد لله الذي جعل في الدنيا  
دولة لا يشترط فيها المال

• (فهرسة الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار) •

صهيفة

٢	أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعقوبات لا يعلم بها
٥	باب حل الحدث والمستحبر في الصلاة وثياب الصغار وما ذلك في نجاسته
٩	باب من صلى على من كوب نجس أو قد أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم امن المقارن
١٤	باب الصلاة في النملين والخفين
١٦	باب المواضع الممنوعة عنها والمأذون فيها للصلاة
٢٦	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر
٣١	باب اتخاذ مبعديات المكفار ومواضع القبور اذا نبشت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجدا
٣٦	باب الاقتصار في بناء المساجد
٣٩	باب كذب المساجد وتطعيم اوصياءهم من الروائح الكريمة
٤٢	باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه
٤٣	باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيع فيها
٥١	باب تنزيه قبلة المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الا لعذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٣	باب وجوبه للصلاة
٥٦	باب يحق من رأى فرض البعيد اصابة الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة لعذر الخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على من كوبه حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقراض افتتاحها بالأكبر
٦٣	باب ان تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والقراغ من الإقامة
٦٥	باب دفع اليدين وبيان صفة ومواضعه
٧٥	باب حاجته في وضع العين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن
٨٦	باب التعمد بالقراءة



باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم	٨٩
باب في البسلة هل هي من الفاتحة وأقبل السور أم لا	٩٨
باب وجوب قراءة الفاتحة	١٠١
باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه	١٠٧
باب التامين والجهر به مع القراءة	١١٤
باب حكم من لم يحسن فرض القراءة	١١٧
باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الايامين وهل تنزل قراة في الاخرين أم لا	١١٨
باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتفكيك السور في ترتيبها	١٢١
وجواز تكريرها	
باب جامع القراءة في الصلوات	١٢٤
باب الحاجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأي وغيرهما من أئمة على قراة	١٢٩
باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها	١٣٢
باب التكبير للركوع والسجود والرفع	١٣٣
باب جهر الامام بالتكبير ليعلم من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة	١٣٦
باب هيات الركوع	١٣٦
باب الذكر في الركوع والسجود	١٣٨
باب التهي عن القراءة في الركوع والسجود	١٤٢
باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعده انتصابه	١٤٢
باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض	١٤٥
باب هيات السجود وكيف الهوى اليه	١٤٦
باب أعضاء السجود	١٥٠
باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاته بأعضائه	١٥٣
باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها	١٥٥
باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما	١٥٧
باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة	١٦٢
باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة	١٦٤
باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو	١٦٤
باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء	١٦٧
باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره	١٧٢
باب في ان التشهد في الصلاة فرض	١٧٥
باب الاشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين	١٧٦
باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم	١٧٨



## مصحفة

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم  
 ١٨٧ باب ما يدعوه في آخر الصلاة  
 ١٨٨ باب جامع ادعية منصوص عليها في الصلاة  
 ١٩٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام  
 ١٩٦ باب من اجتزا بقسمة واحدة  
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضا  
 ٢٠٠ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة  
 ٢٠٦ باب الانحراف بعد السلام وقد رالبت بينهم او استقبال المأمومين  
 ٢٠٩ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال  
 ٢١٠ باب لبث الامام بالرجال قليلا يخرج من صلى معه من النساء  
 ٢١٠ باب جواز عقد التسبيح باليد وعدمه بالتوى ونحوه  
 ٢١٢ أبواب ما يبطل الصلاة وما يكره ويباح فيها  
 ٢١٣ باب النهي عن الكلام في الصلاة  
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاة، بما لا يجوز جاهلا لم تبطل  
 ٢١٨ باب ما جاء في النضمة والنمغ في الصلاة  
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى  
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة  
 ٢٢٢ باب من نابه ثني في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق  
 ٢٢٣ باب الفتح في القراءة على الامام وغيره  
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا ضربا بترجمة أو عذاب أو ذكر  
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض  
 ٢٢٨ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة  
 ٢٢٩ باب كراهة تشييك الاصابيح وفرقتها وافتها والاعتماد على اليد الا الحاجة  
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الحصى وتوسيته  
 ٢٣٤ باب كراهة ان يمس الرجل معقوص الشعر  
 ٢٣٥ باب كراهة تضم المصلي قبله أو عن يمينه  
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمشى اليسير للحاجة لا يكره  
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يبطل وان طال  
 ٢٤٠ باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتر كذا في غيرها  
 ٢٤٩ أبواب السترة امام المصلي وحكم المار ورددونها  
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدقوعها والانحراف قليلا عنها والرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك لاطا تفتين بالبيت
- ٢٥٢ باب من صلى و بين يديه انسان او جمجمة
- ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة بمروره . .
- ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
- ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة المؤكدة
- ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها والعشاء
- ٢٦٣ باب اذا كبر ركعتي الفجر وتنفيف قراءتهم ما والصحبة والمكلام بعدهما وقضائهما اذا فاتا
- ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر
- ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
- ٢٧٤ باب ان الترتيب سنة مؤكدة وانما يجزئ على الراحلة
- ٢٧٦ باب الترتيب ركعة وبثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدمها من الشفع
- ٢٨٤ باب وقت صلاة الترتيب والقراءة فيها والفتوت
- ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه
- ٢٩٣ باب قضاء ما يذوق من الترتيب والسنة لراتبة والاورد
- ٢٩٤ باب صلاة التراويح
- ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
- ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
- ٣٠٦ باب صلاة النسي
- ٣١٣ باب تحية المسجد
- ٣١٧ باب الصلاة عقب الطهور
- ٣١٧ باب صلاة الاستخارة
- ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
- ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجوازه جماعة
- ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
- ٣٢٧ باب جواز انتقال جالس والجمع بين القيام والجالس في الركعة الواحدة
- ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
- ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
- ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
- ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
- ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ووصف والمفصل



## مصحف

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر  
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سجد التالي وانه اذا لم يسجد لم يسجد  
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب بهال  
 ٣٥١ باب التكبير للسجود وما يقول فيه  
 ٣٥٢ باب سجدة الشكر  
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو  
 ٣٥٥ باب ما جاء فيمن سلم من نقصان  
 ٣٦٢ باب من شك في صلاته  
 ٣٦٩ باب من نسي التشهد الاول حتى انتصب قائما لم يرجع  
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خمسا  
 ٣٧٢ باب التشهد لسجود السهو بعد السلام

• (تمت) •



• (فهرسة الجزء الثاني من عون الباري) •

مصيعة

بقية كتاب الفصل	٢
كتاب بيان أحكام الحيض وما يذ كر معه من الاستحاضة والنقاس	٧٨
كتاب التيمم	٩٩
كتاب الصلاة	١٢١
كتاب مواقيت الصلاة	٢٢٨
باب بدء الاذان	٢٧٧

• (تمت) •

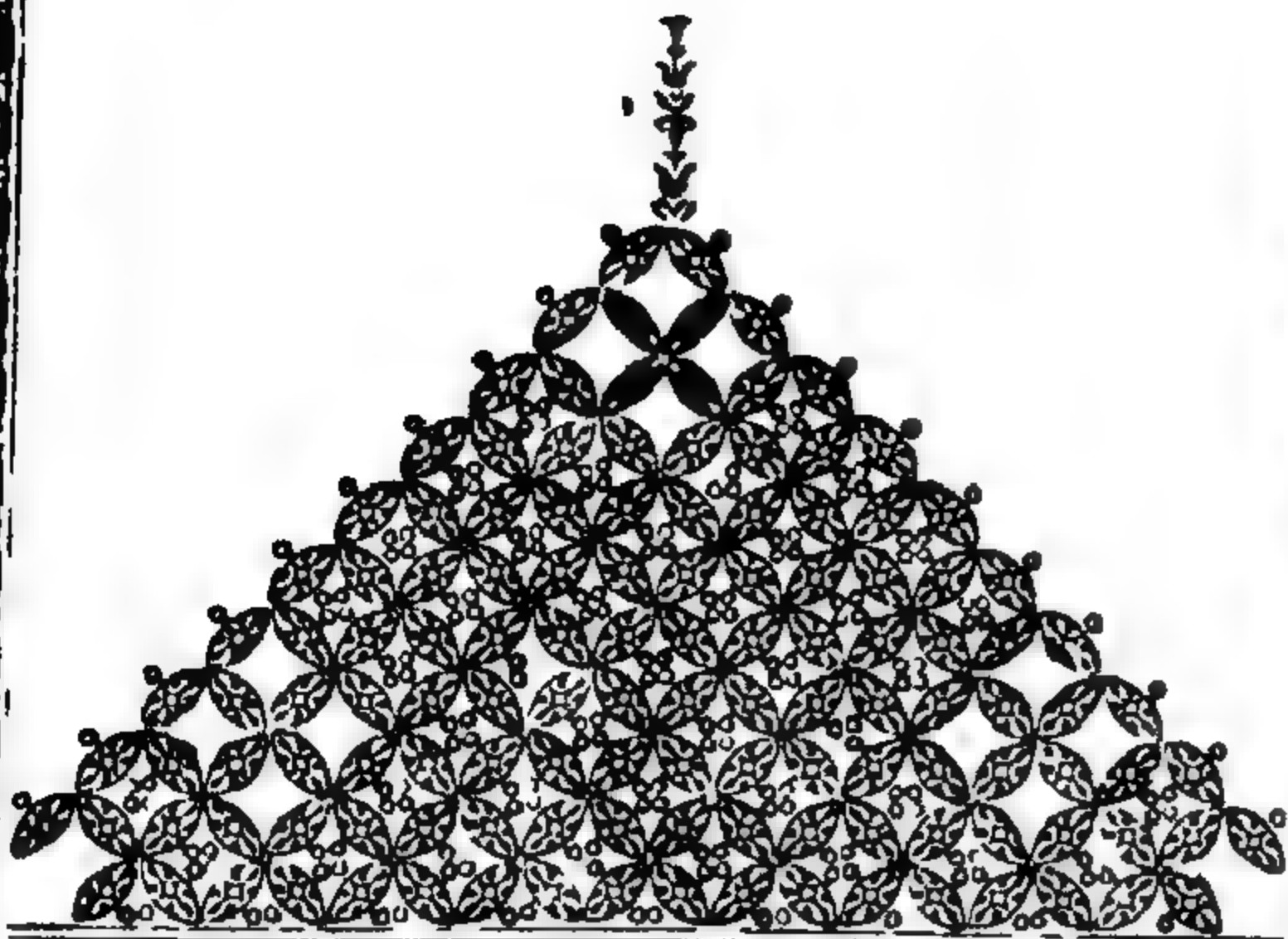


الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى  
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام  
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني  
نفع الله به القاصي  
والداني

٢

وبهامته كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد  
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسيح الله  
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي بفهمه الله تعالى برحمته  
واسكنه فسيح جنته





بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات) •

• (باب اجتناب النجاسة في الصلاة والمواضع التي لا يعلم بها) •

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب الذي آتى فيه أهلي قال نعم الآن ترى فيه شيئا فتنفسه رواد أحمد وابن ماجه وعن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى رواه النجاشي (الترمذي) حديث جابر بن سمرة رجال اسناده عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال اسناده كلهم ثقات والحديثان يدلان على تجنب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا فذهب الاكثر الى أنها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وهو مروي عن مالك أنه ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قول ابن أحدهما إزالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهما أنها فرض مع الذكرا فاقطعة مع النسيان وقديم قول الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط احتج الجمهور بحجج منها قول الله تعالى وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلاة لا لاجتماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخفى أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء شرطا لكم شرعي وضعي لا يثبت إلا بتصریح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بإدائه الشرط أو بنفي الفعل بدونه فقامت وجهها الى الصحة لا الى الكمال أو بنفي الثمرة ولا يثبت بمجرد الأمر به وقد أجاب صاحب

• (عن) عبد الله (بن عباس) رضي الله عنهم (ما) (أنه) بات ليلة عذرة ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) وهي خالته فاضطجعت (أي وضعت جني بالارض) وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات أو يقولت مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سلك مسلك التفتن الذي هو نوع من الاتفات أو يقدر قال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور وقال النووي هو الصحيح وبالضم حكاه البرماوي والعيني وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجي نقلا ومعه في لأنه بالضم يعني الجباب وهو لفظ مشترك والجواب أنها قال في طولها تعين المراد وقد جفت به الرواية



عن جماعة منهم الداودي والاصبلي فلا وجه لانكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في طولها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف لليل أو قبله) أي قبل اتصافه (بقليل أو بعده) أي بعد اتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ٣ وآله (وسلم بفلس) حال كونه (بمسح النوم عن وجهه) الشريف

(بيده) الكريمة بالافراد أي يمسح بيده عينيه من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لان المسح لا يقع الا على العين والنوم لا يمسح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قاله ابن حجر وتعبه به العيني بأن أثر النوم من النوم لانه تنفسه والجواب ان الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من إضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الآيات (الخواتيم من سورة آل عمران) التي أولها ان في خالق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رقي كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ (١) ومثبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

(١) قلت حديث علي عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحجزه عن القرآن

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنهم مطلقا وقد حملها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فآين دليل الوجوب في المقيد وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنهم مقتضية للوجوب في الجملة لكونه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب في جماعها المقيد ومنها حديث خلع النعل الذي ساقى وغاية ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يقيد الشرطية على انه ينبغي على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطا لوجب عليه الاستئذان لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقر في الاصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجيب عنهما بان الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلمنا ان قوله فتغسله خير في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصرودة في يد الغلام فقال اغسل هذه وأجفئها ثم ارسلني بها الى فدعوت بقصصتي فغسلتها ثم اجفئتها ثم أخرجتها فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويجيب عنه أولا بأنه غريب كما قال المنذري وثانيا بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثا بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليئانه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عمار بافظ اغتسل ثوبك من البول والغائط والقي والدم والمني رواء أبو يعلى والبخاري في مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعهيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والوسط ويجيب عنه أولا بأن هؤلاء كلهم ضعفاء وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن جناد وهو متروك ومثهم بالوضع وعلى بن زيد بن جندعان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أصل له وثانيا بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه الا أنه يغسل الثوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل المنى وترك في العيصين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حنيفة ثم اقرصية عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسماء في افظ فلتقرصه ثم لتضعه بها من حديث عائشة وفي

شي ليس الجناية قد صححه جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الجناية وهذا الحديث شواهده تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث لالهم الا أن يقال ان ابن المنير انما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسئلة مصرحة في السيل اه سيد نور الحسين خان سلمه الله تعالى



على أن الزوم في حقه يتقضى وليس كذلك لأنه قال تنام عيناى ولا ينام قلبي وأما كونه ترشاً عقب ذلك فلم له جسد الوضوء  
أو أحدث بعد ذلك فتوضأ وقد سبق الاستماع على المعنى ما ذكره ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التجميد وغيره وعورض  
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك ٤ وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تنام عيناى ولا ينام قلبي

وحينئذ يكون تجميد وضوءه  
لأجل طلب زيادة النور حيث  
قال الوضوء نور على نور (ثم قام  
إلى شن معلة) هي القرية  
الخالقة من آدم وجمعه شنان  
بكسر أوله وذكره باعتبار لفظه  
أو الادم أو الجلد وأنت الوصف  
باعتبار القرية قال الخطابي  
الشن القرية التي تبدت للبلاء  
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله  
وسلم (منها فاحسن وضوءه) أى  
أتمه بأن أتى عند وبائه ولا يعارض  
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء  
وضوءاً خفيفاً لأنه يحتمل أن  
يكون أى يجمع مندوباته مع  
التخفيف أو كان كل منهما فى  
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله  
وسلم (يصلى قال ابن عباس)  
رضي الله عنه (فقامت فصنعت  
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله  
وسلم (ثم ذهبت فقامت إلى جنبه)  
الابسر (فوضع يده اليمنى على  
رأسه) أى فأدارني على يمينه  
(رأخذ بأذني اليمنى) حال كونه  
(يقفلها) أى يدل كها تنبيهاً عن  
الغفلة عن أدب الانتقام وهو  
القيام على عين الإمام إذا كان  
الإمام وحده أو نائبه ليكون  
ذلك كأن لا يفصل ركعتين  
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين  
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) المجموع اثنا عشر وهو يقيد المطلق في قول البصاري في باب التخفيف صلى ما شاء الله بالأرض

لفظ حكمه بطلع من حديث أم قيس بنت مخنف وموجب عن ذلك أولاً بأن الدليل أنخص  
من الدعوى وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأمر بغسل  
النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول وحديث الأمر بغسل المذي وغيرهما  
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب وموجب عنها بأنها أو أمر وهي لا تدل على الشرطية  
التي هي محل النزاع كما تقدم نعم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على  
الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشئ ثمى عن ضده وإن التمسى يدل على الفساد وفي كلا  
المثلين خلاف مشهور في الأصول لولا أن ههنا مانعاً من الاستدلال بهما على  
الشرطية وهو عدم عادته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلع فيها نعليه لأن  
بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل  
عادته للصلاة التي صلاها في الكساء الذي فيه لامة من دم كانت قدم ومن أدلتهم على  
الشرطية حديث أبي هريرة عن نوافلة بن نعاذ الصلاة من قدر الدرهم من الدم  
أخرج الدارقطني والقبلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل وهذا الحديث لو صح  
لكان صالحاً للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في أسناده  
روح بن طريف وقال ابن عدى وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن  
يكون هذا موضوعاً وقال البصاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوعاً وقال البزار  
أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرج ابن عدى في الكامل  
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا تقررت  
ما قلنا من الأدلة وما فيها فاعلم أنها لا تقصر عن إقادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى  
وعلى ثوبه نجاسة كان تاركاً لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقد ان شرط الصحة  
فلا لما عرفت ومن فوائد حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب  
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى  
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن  
طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكر هنا أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلى ولو  
غسله لبطل ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى (وعن

أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى تخلص نعليه فخلع الناس نعالهم فلما  
انصرف قال لهم لم خلعت قالوا رأيتك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن  
بهم ما خبئنا فادأجأ أحدكم المسجد فليقاب نعليه وليتلفر فيهما فان رأى خبئنا فليمسحه

(٢) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على النجاء مختلفة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلى  
أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كل سنة ثابتة انظر الروضة ٨١ سيد على حسن خان سلمه الله



(ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أناه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصلي الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلاحظ من مطاوعهما ويؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التهجيد وقراءة العشر الآيات عند الانتباه من النوم وإن صلاة

بالارض ثم ليصل فيه. روى أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله. مع أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله خبثا في رواية أبي داود قد رواه وهو ما نكرهه الطبيعة من نجاسة ومخاط ومنى وغير ذلك والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفنا لا عليهم لاهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاها قبل خلخاع النعل وعدم استثنائه لها يدل على عدم كونه الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقذر هو الشيء المستعذر كالمخاط والبصاق والمجروش وما ولا يلزم من القذر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرامه فوائده وأخبار جبريل له بذلك لا تملوث ثيابه بشئ مستعذر ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه ~~مكفي~~ بالغائط عن القذر وقول الأزهري النجس القذر الخارج من بدن الإنسان فجعله مستعذرا غير نجس أو نجس معفو عنه تحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقذر الطاهر أنه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا لخافة التلوث لأنه لو كان لذلك لا خبره قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال البسملة مظنة للتلوث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الخبيث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبثين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما ألفظه وفيه أن ذلك النعال يجزئ وإن الأصل أن أمته أسوته في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تكره وإن العمل اليسير معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوته فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسيأتي وأما العفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضا ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالعمل

• (باب جهل المحدث والمستحضر في الصلاة وثياب المغار وما شئت في نجاسته) •

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل إمامة بنت

الليل مثنى في مثنى وهو من خماسياته ورجالهم مديون وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي الأوتر والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحائض إن كانه على غير شرط المنعقب (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أنت تطيع أن تريني) أي هل تستطيع إمرأة أباي وفيه ملاطمة الطالب للشيخ وكأنته أراد أن يريه بالقول ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعده العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قال) أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهيب عند البخاري فسدها بتور من ماء والتور قال الداودي القدرح وقال الجوهرى أنا يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه الطست وقيل هو مثل القدر من صفرا أو حجارة والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضأه عبد الله بن زيد ٣ إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأفرغ) أي صب من الماء في رواية قافا في لفظ فكنا وهم الغتان بمعنى يقال كفا الأناوة كفاء إذا ماله وقال

وقال الجوهرى أنا يشرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه الطست وقيل هو مثل القدر من صفرا أو حجارة والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضأه عبد الله بن زيد ٣ إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأفرغ) أي صب من الماء في رواية قافا في لفظ فكنا وهم الغتان بمعنى يقال كفا الأناوة كفاء إذا ماله وقال



الكسائي كفات الاناء كيبته وكفاته املته والمراد في الموضعين افراغ الماء من الاناء على اليد كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالتثنية وفي رواية الاربعة على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو كان من غير نوم والمراد باليد ٦ هنا الكفان لا غير كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الاربعة غفلة غسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك وعند غيره من الحفاظ ثلاثا فهي مقدمة على رواية الحفاظ الواحد لا يقال انهما واقعتان لاتحاد مخرجهما والاصل عدم التعدد لان في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوضا وفيه وغسل يديه اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيعمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد (ثم مضمض واستنشق ثلاثا) أي بثلاث غسرات كما في رواية وهيب المذكورة في البخاري في ثلث الحديث المذكور بعده - هذا وللشمس في واستنشق ثلاثا والرواية الاولى تستلزم الثانية من غير عكس قاله الحفاظ ابن حجر وعورض بأن ابن الاعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحدا (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلالهم بالحديث على وجوب قعهم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للآيات بقوله ثم في الجميع لان كلام الحكمين مجمل في الآية بينته السنة بالفعل (ثم غسل يديه

زيغ فاذا ركع وضعها واذا قام جعلها متفق عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحفاظ المشهور في الروايات التنوين ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولا سيما من طريق ابن جريج على رقبته وامامة بضم الهمزة وتخفيف الميم كانت صفة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت فاطمة بوصية منها قوله فاذا ركع وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولابي داود من طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى اذا اراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لامنها وهو يرتأويل الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصبيبة قد ألقته فاذا سجد تعافت باطرافه والتمته فيمنض من سجوده فتبقى محمولة كذلك الى أن يركع فيسبها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله بخلاف وضع فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيعمل العمل انتم لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين حمل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها انتهى وهذا الرواية في صحيح مسلم ولا سيما فاذا قام جعلها فوضعها على رقبته والحديث يدل على ان مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة وهو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في صلاة لفريضة جاز في غيره بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كشيء فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة واستبعده المازري وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بل لفظ بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهور والعصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وامامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وروى أشهب وعبد الله بن مافع عن مالك ان ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

اصحابه

مرتين مرتين) بال تكرار (الى) أي مع (المرفقين) بالتثنية وفي رواية المسفل والجموي الى المرفق

بالافراد على ارادة الجنس وهو مفصل الذراع والعضد وهي به لانه يرتفق به في الاتكاء ويدخل في غسل اليدين خلافا لغير لان الى في قوله تعالى الى المرفقين بمعنى مع كالحديث وقيل الى تقبدا الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا



دلالة لها عليه وانما لم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً وقال اصحق بن راهويه الى بمعنى الغاية وبعض مع فينت السنة انها بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافاً في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء قال في الفتح فعلى هذا اذ فرج بوجع بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انها بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة انه توضأ حتى أشرع في العضد وهكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به قال في الفتح واسناده ضعيف وفي رواية للدارقطني من حديث عثمان باسناد حسن انه غسل وجهه ويديه الى المرفقين حتى مس أطراف العضدين وأخرج البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه حتى جاوز المرفق فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً (ثم مسح رأسه) زاد ابن المطايع في روايته كله كما في حديثه المروي عند ابن خزيمة في صحيحه (بيديه) بالتنبيه (فأقبل بهما وأدبر) بهما ولم يمسح رأسه كله وما أقبل وما أدبر وصديغيه (بدأ بآدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) ليس مستوعباً جهتي الشعر بالمسح الظاهر انه من الحديث وليس مدرجا من كلام الامام مالك ففيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخراخر الراس الى أن يتم الى مقدمه أظاهر قوله أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية للبخاري من رواية سليمان بن بلال فادبر يديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين متصفاهما بمعنى

اصحابه لانه لو تركه بالبكت وشغلته أكثر من شغلته بجمليها وفرق بعض اصحابه بين الفريضة والنافلة وقال البايع ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة وان لم يجد جاز فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه الاسماعيلي لكنه غير صريح وقال ابن عبد البر اعل الحديث منسوخ بتحريم العمل والاستغفار في الصلاة وتعميق بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة اشغلا لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بمدة عديدة قطعاً قال الحافظ وقال الفاضل عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بان الاصل عدم الاختصاص قال النووي بعد ان ذكر هذه التاويلات وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها الا الاذى طاهر وما في جوفه معفو عنه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا كانت أوفرت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال الحافظ وجل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسيأتي الكلام على ذلك وان مس الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يحتر من النجاسة كالاطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لان

حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهما من خلقه أخذ ذراعيهما وبضعهما على الارض فاذا عادعا حتى قضى صلاته ثم أقعد أحدهما على فخذه قال فقمت اليه فقالت يا رسول الله أردتهما فبرقت برقة فقال لهما الحق بأمكما فمكث وضوءهما حتى دخلا رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر وفي اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بان ذلك كان في الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراكم وبيعكم وجبروا يوم جمعكم واجعلوا على أبوابها مطاهركم ولكن الراوي له عن معاذ منقول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك ففيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخراخر الراس الى أن يتم الى مقدمه أظاهر قوله أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية للبخاري من رواية سليمان بن بلال فادبر يديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين متصفاهما بمعنى



الحديث قال القسطلاني وقد ثبت وجوب أصل المسح بخاحده كافر لانه قطعي واختلاف في مقداره بخاحده لا يكفر لانه ظني (ثم غسـل رجله) أطلق الغسل فيهما ولم يذكر فيه تثليثا ولا اثنينية كما سبق في بعض الانصاء اشـهـاراً بأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث وان كان الاكمل التثليث في الكل ففعله يسا بالاجواز والبيان بالفعل اوقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل وفي رواية وهيب الى الكعبيين والبحث فيه كالحث في قوله الى المرفقةين والمشهور ان الكعب هو العظم الماشر عند ملتقى الساق والقدم وعن أبي حنيفة انه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراة وعن مالك مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد كفر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان ابن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرأيت الرجل منا يلزق كعبه يكعب صاحبه واستدل البخاري بهذا الحديث على استيعاب مسح الرأس قال

انبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وأنا الى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه  
بعضه رواء مسلم وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق على نحوه  
الشيخان من حديث ميمونة قوله مرط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز أو كان  
وقيل لا يسمى مرط الا الأخضر وفي الصحيح في مرط من شعر آدم والمرط يكون اذا را  
ويكون رداه قاله ابن رسلان وفيه دليل على ان وقوف المرأة يجنب المصلي لا يطل صلاته  
وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انها تبطل والحديث يرد عليه وفيه ان ثياب  
الحائض طاهرة الاموض ما يرى فيه اثر الدم أو النجاسة وفيه جواز الصلاة بحضور  
الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها (وعن عائشة قالت كان

في الفتح انه يدل لذلك بالافراض وعلى انه لا يندب تكريره وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من وفي  
غرفة وعلى جواز التطهر من ثمانية النواص وغيره ورواه هذا الحديث الستة كلهم مديون الاشيج البخاري وقد دخلها وفيه  
رواية الابن عن الاب والحديث والاختبار والعنفه وأخرج به المراقي في الطهارة ومسلم فيهما والترمذي مختصرا والانسائي



وابن ماجه (عن أبي جعفر) بضم الجيم وقع الحاء وسكون المشاء الغيبة ذهب بن عبد الله السوائي بضم السين والمد الثقفي الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع ومبعض له في البخاري سبعة أحاديث (قال خرج البخاري - ولله صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة) أي في وسط النهار عند شدة الحر في سفر وفي رواية ان خروجه كان من قبة ٩ - رامن آدم بالابطح عكة (قاني) بضم

الهـ مزة وكسر التاء (وضوء) بفتح الواو أي بماء يتوضأ به (قنوضاً) منه (بفعل الناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم أي من الماء الذي بقي بعد فراغه من الوضوء وكانهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيتمسكون به) تبركاته لكونه من جوده الشريف المقدس قال في الفتح وفي ذلك دلالة بينة على طهارة الماء - العمل انتهى وزاد القسطلاني وعلى القول بأن الماء المأخوذ ما فضل في الآلة بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم فالماء طاهر مع ما حصل لهم من التبرك والبركة بوضع يده المباركة فيه والتمسح بفعله كأن كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى فهو تبركه أي شربه جرعة بعد جرعة أو هو من باب التكلف لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعنى لتحصيله كشجع وتصبر (فصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهور ركعتين والعصر ركعتين) بقصر السفر (وبن يديه عنزة) بقصات أقصر من الرمح وأطول من العصا وهي أرحج الرمح وانما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في العصر أو رواته هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي ورواسطي وفيه التحديث وسمع وأخرجه البخاري أيضاً (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفار العصابة

وفي رواية أبي داود في شهرنا أول خلفنا شذ من الراوي واللحاف اسم لما يتخفف به والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع التماس فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضاً ان الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستسكر في الشرع وان ترك المشكوك فيه إلى المتيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد تقدم في الباب الأول انه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله مالم يرفيه اذى وانه قال أن سأل هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم الا ان يرى فيه شيئاً فيغسله وذكرنا هناك انه من باب الاخذ بالمتنعة لعدم وجوب العمل بالمظنة وهذا حديث مسلاته في النساء الذي لسانه وقد تقدم وحديث عائشة المذكور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وانما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وهذا يجمع بين الأحاديث

(باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة)

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوج به إلى خير رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خير والقبلة خلفه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر باقظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بالنظر على حمار قال النووي وفي الحكم بتغليب عمرو بن يحيى نظر لانه ثقة نقله شياً بخلافه كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال انه شاذ فانه يخالف رواية الجهم وفي البعير والراحلة والشاذ مردود وهو الخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فاسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن جهم - لان عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا يهملهم ثقات قال النسائي الصواب موقوف انتهى وقد أخرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال قلنا أنس بن مالك حين قدم الشام فاقبناه بعين التمر فرأيت يصلي على حمار قال القاضي عياض قيل انه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخاري لانهم خرجوا من البصرة للقاتل حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ نيل في

من الرمح وأطول من العصا وهي أرحج الرمح وانما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في العصر أو رواته هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي ورواسطي وفيه التحديث وسمع وأخرجه البخاري أيضاً (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفار العصابة



كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولد في السنة الثانية من الهجرة ونخرج مع الصبيان الى ثنية الوداع اتفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من قبله وفي المدينة سنة إحدى وثمانين له في البخاري ستة أحاديث رضى الله عنه (قال ذهب) أي مضت (في خالتي) نسيم ١٠ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت يا رسول الله ان ابن أختي

عليه بالعين المهملة المضمومة فتشريح (وقع) بفتح الواو وكسر الفاف أي أصابه وجع في قدميه أو يشتمكي لحمل رجله من الحفاء لعلظ الارض والظجارة ولكشم في وقع بلاظ الماضي أي وقع في المرض وفي رواية وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر الجيم وعليه الا كفون والعرب تسمى كل مرض وجعا قال السائب (فسمع) صلى الله عليه وآله وسلم (أبى) يده الشريفه (ودعالي بالبركة ثم وضأ شربت من وضوئه) بفتح الواو أي من من الماء المتقاطر من أعضائه الشريفه وفيه دلالة على طهارة الماء المستعمل (ثم قت خاف ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم (فمنظرت الى خاتم النبوة بين كتفيه) بكسرها خاتم أي فاعل الختم وهو الاقام والبسوغ الى الآخر وبضمها به في الطابع ومعناه الشيء الذي هو دليل على انه لا نبي بعده وفيه صيانة لثبوت صلى الله عليه وآله وسلم عن طريق الفتح اليها صيانة الشيء المستوثق بالختم وفي رواية أحمد من حديث عبد الله بن مسرج في نهض كتفه اليسرى والنهض أعلى الكتف أو العظم

ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام وانما حذف في رجوعه العلم به واستدل المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب النجس والمركوب الذي أصابته نجاسة وهو لا يتم الاعلى القول بان الجار نجس عين نعم يصح الاستدلال به على جواز الصلاة على ما فيه نجاسة لان الجار لا يترك عن التلوث بها والحديثان يدلان على جواز التطوع على الرحلة قال النووي وهو جائز باجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور الا في السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته مالك بسفر القصر وقال أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي انه يجوز التفل على الدابة في البلد وسببه قد المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة

#### • (باب الصلاة على الفراخ والبسط وغيرهما من المفارش) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط رواه أحمد وابن ماجه) الحديث في اسناده زمعة بن صالح الحديث ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والذناقي وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقرئنا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال أحدهما عن عكرمة عن ابن عباس فذكره في الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والذناقي والترمذي ومحمد بن أبي ماجه باللفظ كان يقول لا خلى صغيرا أباعه ما فعل النغير قال ونضع بساط اثنا عشر عليه قوله بساط بكسر الباء جمع بسط بضمها وتسكين السين وضعها وهو ما يبسط أي يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الارض الواسعة قال عبد الله بن القرخ الجهلي

ودون يد الحاج من أن تنالني • بساط لا يدي الناعجات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم وهو قول الاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وجهه ورافقه ما وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين من بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين انه ما قال الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته خيل محدثة وعن جابر بن زيد انه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الارض وعن عروة بن الزبير انه كان يكره ان يسجد على شيء دون الارض والى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الامامية صحة السجود على ما لم يكن أصله من الارض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الارض فدخلته صناعة

الدقيق الذي على طرفه (مثل زراجله) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الارزاد والجله بفتح المهملة أخرى

والجليم واحدة الجلال وهي يوت تزين بالثياب والستور والاسرة لها عرى وازرار وفي رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التيمي قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت على كتفه مثل التفاحة فقال أبي اني طيب الأظفار



قال طيبها الذي خلقها وفي الدلائل لا ينعيم الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد كرت أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنبعه ثلاث غمسات ثم أخرج صرتمن حريرا يعني فاذا فيه اختام فضر به على كتفه كالبيضة المكنونة تضي كالزهرة فهذا صريح في وضعه بعد مولده وقيل ولديه والله أعلم وفي كتاب المواهب اللدنية مزيد

١١

الطير وهو البعقوب يقال للآتي منه جولة وعلى هذا فالمراد بزرها يعضها ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الأحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكى انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة رجه الله ثلاث روايات الاولى طاهر لا طهور وهو المفتى به عند الحنفية الثانية نجس بنجاسة خفيفة الثالثة نجاسة غليظة وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرأ به قال ابن المنذر وفي اجماع أهل العلم على أن البلال الباقي على أعضاء المتوضي وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى وفيه التمهيد والتعنعنة والسماع وأخرجه البخاري في صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم وفي الطب والدعوات ومسلم في صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب (عن عبد الله بن عمر)

أخرى كالنكان والقطن قال ابن العربي وانما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الارض بحديث جعلت لنا الارض مسجدا وطهورا بناء على ان لفظ الارض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالارض في الحديث التراب بدليل وطهورا والالزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أنبتت الارض انتهى وأقول بل المراد بالارض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ وترتبطا طهورا والالزم صحة اضافة الشئ الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الاولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الارض مسجدا لا ينبغي ككون غيرها مسجدا بعد تسليم عدم صدق معنى الارض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الارض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكب على الفرس وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يفعل المكروه (قائدة) حديث أنس الذي ذكره بلفظ البسط أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين يعني الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى أو قد لكل منهما بابا وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على ان المراد بالبساط الحصى بلفظ يصلى أحيانا على بساط لنا وهو حصى تنفضه بالماء قال العراقي فتبين ان مراد أنس بالبساط الحصى ولا شك انه صادق على الحصى لكونه يبسط على الارض أى يفرش انتهى وهذه الرواية ان صحت اتقيده حديث أنس لم تصلح لتقييده حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصى والفرو المذبوغة رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وابو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو بكر فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين وقال يروى المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسبأى ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العمال قوله والفرو المذبوغة الفرو هي التي تلبس وجهها فراء كهمة وبهام وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الارض وما خلق منها وقد نقض الكلام على ذلك ويدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء) أى الجنس منهما (يتوضون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميعا) أى حال كونهم محجة بين لا متفرقين وظاهرا منهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من انما واحد وزاد أبو داود عن ابن عمر بن الخطاب في صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضا انه أبصر النبي صلى الله



عليه وآله وسلم وأصحابه يتطهرون والتسامة هم من اتوا واحدا منهم يتطهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الطهارة وأما بعدة فيختص بالزواج والمحارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجة البراءة فإن الصحابي إذا قال كذا فعل أو كانوا يفعلون في زمنه صلى الله عليه وآله ١٢ وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح وأما فضل وضوء المرأة

فيعبر عن الشافعية الوضوء منه للرجل سواء خلع به أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وجهور العلماء وقال أحمد وداود لا يجوز إذا خلت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق فيفسد ورد النهي عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن جبان وأغرب التروى فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه ورجال أسناد أبي داود وثقات ودعوى البيهقي أنه في المرسل مردودة لأن إمام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقبه ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجنبنا فاعتدلت من بجنة ففضلت فضلة بخاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يغتسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنابة واعتقل منه هذا لفظ الدارقطني وقد أعلم نوم بسبب ذلك سرب راويه عن حكيمه لأنه كان يقبل المتلقين

صلى الله عليه وسلم صلى على الحصى وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بن عبد قال العراقي رجاله ثقات انتهى استقلت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى قالت لم يكن يصلي عليه وكيفية الجمع بين حديثيها هذا أو سائر الأحاديث انتهى الثقات علمها ومن علم صلواته على الحصى بر مقدم على الثاني وإضافان حديثيها وإن كان رجاله ثقات فإن فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحصى أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال إلا أن قومنا من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحبابا انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر جابر بن عبد الله وعبد الله ابن عمر وسعيد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصى وصرح ابن المسيب بأنهم أسننه وعن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله ابن مسعود فروى الطبراني عنه أنه كان لا يصلي ولا يسجد إلا على الأرض وعن إبراهيم النخعي أنه كان يصلي على الحصى ويسجد على الأرض (وعن أبي سعيد أنه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت يصلي على حصى يسجد عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمر والنقاد واسحق بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم ولم يروا يصلي في قوب واحد منهنها به وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه فرواها عن أبي كريب عن عمر بن عبيد عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمر رواه الجماعة إلا الترمذي لكنه له من رواية ابن عباس رضي الله عنه) لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمر وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والثاني وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والوسط وأحمد والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة عن عبد الله عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أوردناها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمعة أن جدها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صفرو عن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات وعن جابر عند البخاري وعن أبي بكر عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول الإمام أحمد أن الأحاديث مسلم من الطرفين مضطربة انتهى إسناده صحيح وهو يمكن أن يحمل النهي على التنزيه والقسم لبيان الجواز جمع بين الإلهي والله أعلم ورواية هذا الحديث الأربعة ما بين تينين ومدني وفيه الأخبار والتحديث والعنعنة والقول وهو من سلسلة



الذهب وهو عند البخاري أصح الأسانيد (عن جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه قال جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يعودني) زاد البخاري في الطب ما شئت (وأنا) أي في حال إني (مريض لا عقل) أي لا أفهم شيئا فحذف منه قوله ليم وله في الطب فوجدني قد أغنى علي (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ علي من وضوئه) أي من الماء الذي توضأ به أو مما بقي منه

مسلم والنسائي وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد قوله علي النخعة قال أبو عبيد الله يضمن الخطاء سجادة من سيف الفضل علي علي قدر ما يسجد عليه المصلي فان عظم بحيث يكتفي بسجدة كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير وليس بمختصة وقال الجوهر في النخعة سجادة صغيرة تعمل من سيف الفضل وترسل بالخيوط وقال الخطيب النخعة السجادة وكذا قال صاحب المصنف قال وهو علي قدوم ما يضع عليه الوجه والاتق وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون نخرة إلا في هذا المقدار وقد تقدم تفصيل النخعة باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الخشب من المسجد من أبواب الفسل ومادة مختل على التغطية والستر ومنه سميت النخرة لأنها تختمر العقل أي تغطيه وتستتره والحديث يدل على أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالنخعة على القول بأنها لا تسمى نخرة إلا إذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم علي الحصير والبساط والفسرة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلح بأفخ قرب وجهك أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه أنه لم يأمره أن يصلي على التراب وإنما أراد به تمكين الجبهة من الأرض وكأنه رأى يصلي ولا يمكن جبهته من الأرض فأمره بذلك لأنه رأى يصلي على شيء يستقره من الأرض فأمره بنزعه انتهى وقد ذهب إلى أنه لا بأس بالصلاة على النخرة والجوهر قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسبته العراقي إلى الجمهور من غير فرق بين ثياب القطن والكتان والجلود وغيرهما من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض (وعن أبي الدرداء) قال ما أبالي لو صليت على خمس طنافس رواء البخاري في تاريخه الحديث رواء ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضها فوق بعض وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه صلى على طنفسة وعن أبي وائل أنه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة وعنه أنه كان يصلي على طنفسة قدماء وركبته عليها ويدها ووجهه على الأرض وعن إبراهيم والحسن أيضا أنهما صليا على بساط فيه نصا ويروعن عطاء أنه صلى على بساط أيضا وعن سعيد بن جبيرة أنه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهذلي أنه صلى على لبد وكذا عن قيس بن عباد والي جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

الذي توضأ به أو مما بقي منه (فعلقت) بفتح القاف (فقات) بإسناد الله لمن الميراث) أي ميراثي قال عوض عن ياء التكلم وعند البخاري في الاعتصام كيف أصنع في مالي وهو يزيد ذلك (انما يرثي كلاله) غير ولد ولا والد (فمنزلت آية الفرائض) بـ ستة فتوكل قل الله يفتيكم في الكلاله إلى آخر السورة أو المراد بوصيكم الله أي بأمركم الله وبه هد اليكم في أولادكم في شأن ميراثكم وهو أجمال تفصيله لأد كرم قل حظ الاثنين إلى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عبادة الأكارب الأصغر ورواه الأربعة ما بين بصري وكوفي ومديني وفيه الحديث والعنفسة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الطب والفرائض وكذلك ما فيها والنسائي وابن ماجه كذلك في تفسيره والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال حضرت الصلاة) أي صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار إلى أهله) لأجل قصصيل الماء والتوضي به ولفظ الماتن هنا من كان قريبا من المسجد ولم يذكره في الفتح ولا الإرشاد

(وبقي قوم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (فخضب) (من حجارة فيه ماء) قليل (فمفر الخضب) أن يسط فيه كفه (لصغره أي لأن يسط أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا سماه) فلم يستطع أن يسط كفه من مفر الخضب وهو دال على أن الخضب قد يطلق على الإياه الصغير (فتوضأ القوم)



الذين بقوا عنده صلى الله عليه وآله وسلم (كلام) من ذلك الخضب الصغير (قلنا) وعند الماتن قيل وفي أخرى قلت وهو من كلام جيد الطويل الراوى عن أنس (كم) نقسا (كتبتم قال) كذا (ثمانين) نقسا (وزيادة) على الثمانين وهذا الحديث رواه الاربعون مائة من مروزي ومصري وفيه ١٤ الحديث والسماع والعنعنة وأخرجه البخاري أيضا في علامات

النبي ومسلم ولفظه ما يختلف (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بقدح أي طلب قدحا (فيه) ما ففصل يديه ووجهه فيه ومج أي صب (فيه) ولادلالة فيه على الوضوء منه ولا الغسل بضم الفين ورواه هذا الحديث الخمسة كونيون وفيه ثلاثة مكبون وفيه الحديث والعنعنة وأخرجه البخاري معلقا في باب استعمال فضل وضوء الناس (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالضم أي أنقله المرض (واشتد به وجعه استأذن) صلى الله عليه وآله وسلم (أزواجه) رضي الله عنهن (في أن يمرض) بضم الياء وفتح الراء المشددة أي يخدم في مرضه (في بيتي فادن له) بكسر الهمزة وتشديد النون أي أن يمرض في بيت عائشة واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطييبا له (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من بيت يمونة أو زيب بنت جحش أو ربحانة والاول هو المعقود (بين رجلين تحط) بضم

خالف في الصلاة على البسط لان الطنافس البسط التي تحتها خيل كانت قدم قوله طنافس جمع طنفسة وفي ضبطها لغات كسر الطاء والقامع اوضيها وقصه ما معا وكسر الطاء مع فتح القاء

### (باب الصلاة في الثمانين والخمسين)

(عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثمانين ركعة قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فأنتم لم لا يصلون في ثمانين ركعة ولا يخافهم رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وعن عثمان بن مضر عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضا في صحيحه ولا مطعن في اسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس الاول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس باسناده والثاني عند البزار فهو حديث شداد بن أوس والثالث عند ابن مردويه بلفظ صلوا في ثمانين ركعة وفي اسناده عباد بن جويرية كذا أحمد والبخاري والرابع عند ابن مردويه وفي اسناده عيسى بن عبد الله الملقب بالثوري وهو ضعيف يسرق الحديث وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في اسناده علي بن عاصم نكلم فيه وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي وفي اسناده أبو حمزة الاور وهو غير صحيح به وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبزار والطبراني وعن عبد الله بن عمرو وعند أبي داود وابن ماجه وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي وعن أوس الثقفى عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن الحديث وقيل متروك وقيل لا يحتج به حديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف عن عطاء الشيبى عند ابن مندة في معرفة الصحابة والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي اسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي اسناده التضر بن عمرو وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند الطبراني وعن عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

المهجة (رجلاه في الأرض يبر عباس) عنه رضي الله عنه ورجل آخر قال عبد الله الراوى عن عائشة وهن في درج من كلام الزهري الراوى عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) بقول عائشة (فقال أندرى من الرجل الآخر) الذي لم نسم عائشة (قلت لا) أدري (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بين الفضل بن عباس وفي أخرى بين



رجلين احدهما اسامة وخينث فكان اي العباس اذومهم لاخذ الكريمة اكرامها واختصاصا به والثلاثة يتناوبون الاخذ بيده الاخرى ومن ثم صرحت عائشة بالعباس واجهت الاخر او المراد به علي ولم تسمه لما كان عندها منه مما يحصل للبشر مما يكون سببا للاعراض عن ذكر اسمه (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

١٥

الله عليه وآله وسلم قال بعد ما دخل بيته) ولا يزدعسا كريتها أي عائشة وأضيف اليها مجازا الملبسة التي سكنى فيه (واشتهت وجهه هريقوا) من هراق الماء هريقه هراقته وفي رواية هريقه وامر اوراق الماء هريقه هراقا أي صبوا (على من سبع قرب) بكسر القاف وفتح الراء جمع قربته وهي ما يستقي به قال الخطابي يشبه ان يكون خص السبع تبركا بهذا العدد لان له دخولا في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من آبار شتى والظاهر ان ذلك للتداوي لقوله اخرى في الصحيح لهي اس- تريخ فاعهد أي أوصى (لم تحال أو كيتن) جمع وكاه وهو ما يربط به فم القربة (اهل أهد) بفتح الهمزة أي أوصى (الى الناس وأجاس) صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية فاجلس بالاناء وكلاهما مبني للمفعول (في محض) بكسر الميم من نحاس كافي رواية ابن خزيمة وفيه اشارة الى رد من ذكره ارغف سال فيه كاثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء انما كرم من النحاس ريحه (لحفصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدي وقال وهذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الطحايج اللخمي وعن فيروز الديلمي عند الطبراني واسناده جيد وعن مجمع بن جارية عند أحمد وفي اسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني في معجمه الكبير والوسط وعن أبي بكره عند الزار وأبي يعلى وابن عدي وفي اسناده بحر بن مرار اختلط وتفسير وقد وثقه ابن معين وعن أبي ذر عند أبي الشيخ والبيهقي وعن أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحد يثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال وقد اختلف ائمة الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه فروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعال ويستند على الناس في ذلك وكذا عن ابن مسعود وكان أبو عمرو الشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعال وهذا ثبت - مر بانه مستحب عند هؤلاء قال العراقي في شرح الترمذي وعن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسليمان بن الأكوع وأوس الثقفي ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجلز وأبو عمرو الشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وابراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر وعن كان لا يصلي فيهما عبد الله بن عمرو وأبو موسى الأشعري وعن ذهب الى الاستحباب الهادي وان أنكر ذلك عوامهم قال الامام المهدي في البحر - مثله ويستحب في النعل الطاهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في نعالكم الخبر وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الاول من حديثي الباب انه لا ينبغي ان يؤخذ منه الاستحباب لان ذلك لا يدخل في الصلاة ثم أطال البحث وأطاب الآن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الاحاديث التي ذكرنا وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى المسجد فليتنظر فان رأى في نعليه قدرا أو اذى فليمسحه وليصل فيهما ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليخلع نعليه فلا يؤذيهم أحد

طفقنا) أي جعلنا (نصب عليه من تلك القرب) السبع (حتى طفق) أي جعل وشرع (يشير اليه أن قد فعلت) ما أمرتكن به من اوراق النحاس من القرب المذكورة وانما فعل ذلك لان الماء البارد في بعض الامراض تردبه القوة والحكمة في عدم حل الاوكية لكونه أبغى في طهارة الماء وصفاته لعدم مخالطة الايدي (ثم خرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى



الناس) الذين في الماء بعد فضلهم وتخطيهم كافي رواية البخاري عن (الغري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث اراقة  
الماء على المريض اقصه الاستشفاء به ورواه الترمذي ما بين حمى ومدرى وفيه الحديث والاخبار بصيغة الجمع والافراد  
والقول وأخرجه البخاري في ستة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهمة والخمس والمغاري وفي

مرضه وفي الطب ومسلم في الصلاة  
والنسائي في عشرة النساء وفي  
الوفاة والترمذي في الجنائز  
(عن أنس رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
دعا بانه من ماء فاني قد دح  
برواح) به ثلاث الاولى  
مفتوحة بعددها سكون أي  
متسع القم وقال الخطابي الواسع  
الصحن القريب القوم رومته له  
لا يسع الماء الكثيرة وأدل على  
عظم المجزة وعند ابن خزيمة من  
زجاج بدل رواح كان ثبتت  
روايته فيكون ذكر الجنس  
والجماعة وصفه والهيئة ويؤيده  
ما في مسند أحمد من حديث ابن  
عباس ان المقوقس أهدى للنبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من  
زجاج لكن في اسناده مقال كما  
نبه عليه في القح (فيه شيء) قليل  
(من ماء فوضع) النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم (أصابه فيه) أي في الماء  
(قال أنس) رضي الله عنه (لعلت  
أنتظر الى الماء ينبع من بين أصابعه  
صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس  
(لحزرت) من الحزر بفتح السين  
الراي على الراي أي قدرت (من  
فوضا منه ما بين السبعين الى  
الثمانين) وفي رواية جيدة أنهم  
كانوا ثمانين وزيادة وفي حديث

ليجاء ما بين رجله أو ليصل فيهما وهو كما قال العراقي صحيح الاسناد وحديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً  
ومنتعلاً أخرجه أبو داود وابن ماجه وروى ابن أبي شيبة بإسناده الى أبي عبد الرحمن بن  
أبي ليلى انه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثعلبه فمضى الناس في ثعلبهم  
فخلع ثعلبه فخلعوا فخلعوا صلى قال من شاء ان يصلي في ثعلبه فليصل ومن شاء ان يخلع فليخلع  
قال العراقي وهذا امر سهل صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي  
هريرة وما بعده صادراً لاوامر المذكورة المعلة بالخالفه لاهل الكتاب من الوجوب الى  
الندب لان التخصيص والتفويض الى المشيئة بعد تلك الاوامر لا ينافي الاستصحاب كما في  
حديث بين كل أذانين صلاة لمن شاء وهذا يعدل المذهب وأقواها عندى

#### • (باب المواضع المنهي عنها والمأذون بها للصلاة) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي الارض طهوراً ومسجداً  
فأبى رجل أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت لي كل الارض طيبة مسجداً وطهوراً ورواه  
الخطابي بإسناده) الحديث قد تقدم الكلام على طريقه ووقفه في التيمم فلا نعيمه وهو  
نابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي بإسناده صحيح  
وأخرجه أيضاً أحمد والبيهقي في المختارة وأشار الى حديث أنس أيضاً الترمذي قال  
العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من  
رواية يزيد النخعي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أعطيت خمساً اذ كرهها وفيه وجه جعلت لي الارض طيبة طهوراً ومسجداً الحديث انتهى  
فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في العيصين وان كنه ذكر البخاري الحديث من  
طريق يزيد النخعي عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بها  
في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالارض المذكورة في الحديث ليس هي  
الارض بحدودها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم وكافي  
حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد لا تميز بل المراد الارض الطاهرة المباحة لان  
التخصيص ليست بطيبة لغة والمقصود بلبت بطيبة شرعاً نعم من قال ان التاكيد ينفي  
الجهاز قال المراد بالارض المؤكدة بالفظ كل جيبها وجعل هذه الزيادة معارضة لاصل

تبارك كاخمس عشرة مائة ولغيرها ثلثمائة فهي وقائع متعددة في أما كن مختلفة وأحوال متغايرة واستدل الحديث  
الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراي ان الوضوء مقدرة قدر من الماء معين ووجه الدلالة ان العصابة  
اقتضوا من ذلك القدح من غير تقدير لان الماء النابع لم يكن قدره معلوماً لهم فدل على عدم التقدير ورواه هذا الحديث الاربعة  
كلهم أجماعاً بصريح الحديث وفيه الحديث والعصاة وأخرجه مسلم في الفضائل النبوية وأراد البخاري في باب الوضوء من التور



وجهه اطلاق اسم التور على القدح فاعلمه (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل) أي جسده الشريف (أو) كان (يقبّل بالصاع) أي يمسح بخمسة أرطال وثلاث شرطل بالبغدادى وربما زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكره بعض الخنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربما زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكان أنسالم يطالع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من ماء واحد وهو القسرق قال ابن عيينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضا من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من ماء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الخنفية مع مخالفتهم له في مقدار المدا والصاع وحله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة مـثله ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر مـثله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافية له والزيادة انما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التلم كيد بكل خلافا هل يرفع الجواز أو يصفه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم نصفه الا قليلا والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم وقوع الاستثناء بعد المؤكد كما صرح بذلك القائلون به وللمقام بحث ليس هذا موضعه ومما يدل على عدم الرفع الأحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أي

در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حينما أدركت الصلاة فصل فكلاهما مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدود لا في المسافة قوله حينما أدركت لفظ مسلم وأينما أدركت الصلاة فصل فانه مسجد وفي لفظه ثم حينما أدركت وفي لفظه أيضا حينما أدركت الصلاة فصل قال النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع الا ما استثناه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبله والجذرة وكذا ما منى عنه لمعنى آخر فمن ذلك أعطان الأبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفي قوله فكلاهما مؤتا كيد لما فهم من قوله حينما أدركت وهو الأرض أو أمكنتها (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد

الا المقبرة والحمام رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى وقال البرارقطني في العلل المرسل المحفوظ ورجح البيهقي المرسل وقال النووي هو ضعيف وقال صاحب الامام حاصل ما علل به الارسل وإذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول قال الحافظ وأخش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصب انتهى والحديث صحيحه الحماكم في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام إلى صحته وفي الباب عن علي بن عبد الله داود وعنه ابن عمر

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلا واليه أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوضأ بالماء) الذي هو ربع الصاع قال الله طلاني وعلى هذا فالسنة أن لا يتقص ماء الوضوء عن مدا والغسل عن صاع ثم يختلف



بأختلاف الأشخاص فضيل الخلقة يستحب أن يستعمل من الماء قدرا يكون نسبه الى جسده كنسبة الماء والصاع الى  
جسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا يتقص عن مقدار  
يكون بالنسبة الى بدنه كنسبة الماء والصاع الى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عمارة عند أبي داود انه صلى  
الله عليه وآله وسلم توشا فأتى بانه فيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضا من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله

وسلم يتوشا بانه يسع رطلين  
ويغتسل بالصاع ولا يقترية  
وحبان في صحبهما والحاكم  
في مستدركه من حديث ابن زيد  
انه صلى الله عليه وآله وسلم أتى  
بثاني مد من ماء فتوشا فجعل  
يدلك ذراعيه وسلم من حديث  
عائشة كانت تغتسل هي والنبي  
صلى الله عليه وآله وسلم من اناه  
واحد يسع ثلاثة أمداد وفي  
أخرى كان يغتسل بخمس  
مكايك ويتوشا بمكوك وهو  
اناه يسع المد والجمع بين هذه  
الروايات كما نقله النووي عن  
الشافعي رحمه الله انها كانت  
اعتقالات في أحوال وجد فيها  
أكثر ما استعمله وأقله وهو يدل على  
انه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب  
استيفائه بل الأقل والكثرة باعتبار  
الأشخاص والأحوال كما هو رواية  
هذا الحديث الأربعة ما بين بصري  
وكوفي وفيه التحديث والسماع  
(عن سعد بن أبي وقاص رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه مسح على الخفين) (١)  
القويين الطاهرين الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر عند ابن ماجه وعن أبي مرثد الغنوي عند مسلم  
وأبي داود والترمذي والنسائي وسياق وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران  
ابن الحصين ومعاقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي اسناد  
حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه أحد وابن معين قال ابن حزم أحاديث التهمي  
عن الصلاة الى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد انزرها قال  
العراقي ان أراد بالتواتر ما يذكروا الاصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواه جمع  
يستحيل تواترهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانها أخبار آحاد  
وان أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب وأهل الحديث غالباً انما يريدون بالتواتر  
الاشهر وانتهى وفيه ان الاعتبار في التواتر هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع  
يستحيل تواتر كل جمع على الكذب لانه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواه ما لم  
يعتبر أهل الأصول اللهم الا أن يريد بكل واحد من رواه كل رتبة من رتب رواه قوله  
الا المقبرة منقطة الباء مفتوحة الميم وقد تكسر الميم وهي الهل الذي يدفن فيه الموتي  
والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما  
المقبرة فذهب أحمد الى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنبوذة وغيرها ولا بين أن  
يفرض عليها شيئا بغيره من النجاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد  
عنها كالبيت والى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار قال ابن  
حزم وبه يقول طوائف من السلف ملحقى عن خمسة من الصحابة انتهى عن ذلك وهم  
عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفا من الصحابة وحكام عن  
جماعة من التابعين ابراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار  
وخزيمة وغيرهم وقوله لا نعلم لهم مخالفا في الصحابة اخبار عن علمه والافقه حكى الخطابي  
في معالم السنن عن عبد الله بن عمر انه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أبصاع الحسن  
انه صلى في المقبرة وقد ذهب الى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله  
والهادوية وصرحوا بعدم صحتها ان وقعت فيها وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة

(١) ويشترط في المسح عليهم ما ان يكون أدخل رجليه وهما طاهران وبالجملة فقد تواتر هذا عن  
الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثا وقال ابن أبي حاتم انه رواه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلا وقال ابن منبذ عن ثمانون رجلا ونقل ابن المنذر ان كل من روى  
منهم انكاره فقد روى عنه انبائه وانكارا بغيره على المسح باطل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد  
انكروا الحفاظ وروا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع فقد روى  
عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليهما بعدمونه صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدى في البصر عن علي القول  
بمسح الخفين وقد وردت في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن  
المسح على الخفين قال للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوما وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة الزبدية لسيدى الوالد دام  
بجوده السيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى



بعد كمال الطهر الساترين لمل الفرض وهو القصد بكعبيه من كل الجوانب وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة من الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يفارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جمع من

الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم روايته بخارزوا الثمانين منهم العشرة المباشرة وعن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جواز خلافا للخوارج كبثم الله تعالى لان القرآن لم يرد به وللشيعة قائلهم الله تعالى لان عليا امتنع منه ويردها لهم عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواتره على قول بعضهم وأما ما ورد عن علي فلم يرد عنه باستناد موصول ثبت بحديثه كما قاله البيهقي وقد قال الكرخي أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وليس بمسوخ لحديث المغيرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة نزات قبلها في غزوة المريسيع فامن النسخ للمسح ويؤيده حديث جرير رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح بعد المائدة ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وقال ابن عبد البر لأعلم روى عن أحمد بن

المنبوشة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بطم الموقى وصديدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته والى مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة الى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها وذهب مالك الى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة والاحاديث ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يفتى منه المحجب فاستدل له بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له وقد قرر في الاصول ان النهي يدل على فساد المنهي عنه فيكون الحق التحريم والبطلان لان الفساد الذي يقتضيه النهي هو المرادف للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو قولا يصلي في حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الطاهريه وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلين الى حشر ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفا من الصحابة وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وابراهيم النخعي وخيثمة والعلاء بن زياد عن أبيه قال ابن حزم ولا تقبل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابيه الى جميع حدوده ولا على سطحه وسقف مستوقده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من بيانه شيء يقطع عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حيثما انتهى وذهب الجمهور الى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتسكون مكروهة وتسكر أبعده ومات نحو حديث أينما أدركت الصلاة فصل وجعلوا النهي على حمام متنجس والحق ما قاله الاقولون لان أحاديث المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ماتحت المصلي من النجاسة وقيل لحرمة الموقى وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه النجاسات وقيل انه ما روى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث يدل على منع الصلاة الى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس عليها وظاهر النهي التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا يجلس أحدكم على جرة قصير ثيابه فتخلص الى جلده خير من أن يجلس على قبر أخيه وروى عن مالك انه لا يكره القعود عليها ونحوه قال وانما النهي عن القعود لقضاء الحاجة

فقها السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة عنه مصرحة باتباعه وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين والذي أخاره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض قالوا أحياهما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح جمع من الأصحاب بأن







السفر فقد كان ابن عمر يعلمه ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم عن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء في السفر وزواة هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وفيه رواية تالبي عن تالبي وصحابي عن ٢١ صحابي والتحديث بصيغة الجمع

والأفراد والعنونة ولم يخرج به البخاري في غير هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح إلا لعمر بن الخطاب فهذا الحديث من أفراد البخاري وأخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عمرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل أضف أحاديثه ورواه هذا الحديث الستة ما بين مصري وكوفي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والعنونة والاختبار وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عمرو بن أمية (رضي الله عنه) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على عمامته (بعد مسح الناصية كما في رواية مسلم أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصر عليها) (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الامام أحمد (١) لكن بشرط أن يعم بعد كالطهارة ومشقة نزاعها بأن

فإذا حل دفنه في يته على الاختصاص لم يعد منهي غيره عن ذلك بل هو متجبه لان استقرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ولقطة أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر الى حديث أبي سعيد المتقدم للم يـ كن على شرطه (وعن جندب بن عبد الله البجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا بآبائهم وصالحهم مساجدا فلا تتخذوا القبور مساجد اني أنما كم عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني باسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني باسناد جيد أيضا وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار وعن علي عند البزار أيضا وعن أبي سعيد عند البزار أيضا وفي اسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الانبياء والصالحين مساجد قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اتخاذ قبوره وقبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الامم الخالية ولما احتاجت العصاة رضي الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كثرت المسلمون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيها حجرة عائشة مدفون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوا على القبر حيطا مربعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي اليه العوام ويؤدي الى الهدور ثم بنوا حدارين من ركني القبر الشماليين عرفوهما حتى اتقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجد كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاوثان وهو تقييد بلا دليل لان التعظيم والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبورا بآبائهم مساجدا في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ والتخذين عليها المساجد ان محل الذم على ذلك أن تتخذ المساجد على القبور بعد الدفن لا لبنى المساجد أولا وجعل القبر في جانبها

تكون محنكة كعمائم العرب لانه عضو يسقط فرضه في التيمم لجواز المسح على حائله كالقدمين ووافق أحمد على ذلك (١) والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت منه موص معتقدا بالسنة الثابتة كما بسط ذلك في الروضة الندية فراجعها يا سيد نور الحسن خان



الأوزاعي والثوري وأبو نوري وابن خزيمة وأقول الحديث ساكت عن هذه القبول والصواب في العمل به الاقتصار على ظاهره والمقام من المعاونة وروى عن أنس انه مسح على القلنسوة قال القسطلاني وتوصل سنة مسح جميع الرأس عندنا بتكميله على العمامة عند عشر ٢٢ راعها أو عند عدم ارادة نزعهما وتول الاصيل ان ذكر العمامة في هذا

الحديث من خطأ الأوزاعي خطأ لأنه زيادة من ثقة غير منافيه لغيره فتقبل ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مروزي وشامي ومدني وفيه التحديث والاختبار والعنعنة (عن المعيرة بن شعبة رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) في رجب سنة تسع في غزوة تبوك (فأهويت) أي مددت يدي أو قصدت أو أشرت أو أومأت (لأنزع خفيه) صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل (دعهما) أي الخفين (دني أدخلتهما) أي الرجلين حال كونهما (طاهرتين) من الخدين وللشعبيين وهما طاهرتان ثم أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى خزيمة وحبان أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام وللباهين وللمقيم يوماً وليلة إذا ظهر قلبه خفيه أن يمسح عليهما ما أي من الحديث بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل بانهاء الحديث على الرابع فاعتبرت مدته منه واختارني المجموع قول أبي نوري وابن المنذر ان الله المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطيها وحديث ابن خزيمة وحبان هذا

ليدفن فيه واقف المسجد أو غيره وليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر انه لا فرق وأنه إذا بنى المسجد لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة بل يحرم الدفن في المسجد وإن شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لخالفته مقتضى وقته مسجداً والله أعلم انتهى واستنبط البيضاوي من علا التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلوات بقصد التبرك دون التعظيم وروى أن قصيد التبرك تعظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عن عبد الله بن عمر عن البراء عن أبي داود وعن سيرة بن معبد عن عبد ابن ماجه وعن عبد الله بن مغفل عن ابن ماجه أيضاً والتميمي وعن ابن عمر عن عبد ابن ماجه أيضاً وعن أنس عن الشنينة وعن أسيد بن حضير عن الطبراني وعن سديد الغطفي عن الطبراني أيضاً وفي أسناده جابر الجعفي ضعفه الجمهور وروثه شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عن أبي يعلى في مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أحمد وفي أسناده ابن أبي عمير وله حديث آخر عن الطبراني وعن عقبة بن عامر عن الطبراني ورجال أسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي المعروف بندي الغرة عن أحمد والطبراني ورجال أسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع مريض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده مبهمة قال الجوهرى المراض للغنم كالمعاطن للإبل واحد هامريض مثال مجلس قال وروى الغنم والبقر والفرس مثل بركة الإبل وحنوم الطير قوله في أعطان الإبل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملة وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن مبرك الإبل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في معاطن الإبل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن إبل أعاد أبدأ وسئل مالك عن لا يجزئ الأعطن إبل قال لا يصلي فيه قيل فإن بسط عليه ثوباً قال لا وقال ابن حزم لا تخل في عطن إبل وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علا النهي هي النجاسة وذلك متوقف على نجاسة أبوال إبل وأزبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها علا لأن العلا لو كانت النجاسة لما افرق الحال بين إعطائهم وبين مراض الغنم إذ لا قابل بالفرق بين أرواث كل من الجنين وأبوالها كما قال العراقي وأيضاً قد قيل إن حكمة النهي ما فيها من النفور فربما انفرت وهو في الصلاة فتؤدي إلى قطعها أو أدى يحصل منها أو تشوش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وبهذا علل

موافق لحديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا النهي الكتاب ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وللحديث الذي قدمته ولحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المشهور (١) (١) والاحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت بل ناطة بالتوقيت فلا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور فافهم اه



عندهم فلم يجعلوا المصحح نافية بآيام مطلقا بل يصح عليه ما لم يخلعه أو يجب على المصالح غسل ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه رواية التميمي الكبير عن القاسمي والنعنة والتحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحترق) بالحاء والراء المشددة أي يقطع (من كثرة شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق

معمر عن الزهري يا كل منها (ندعى الى الصلاة) والذي دعاه اليها بلال كما رواه النسائي عن أم سلمة (فألقى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (السكين) وعن الزهري قالهاها والسكين (فصلى ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي العيمان في آخر الحديث قال الزهري فذهبت تلك أي القصة في الناس ثم أخبر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونساءه من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال توضأوا مما ست النار قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما ست النار ناسخ لاحديث الإباحة لأن الإباحة سابقة وعورض بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما ست النار رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال أبو داود وغيره أن المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا ما قابل النهي وإن هذا الملقظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة

النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا فيفترق بين كون الأبل في معاطنها وبين غيبتها عنها اذ يؤمن نفورها حينئذ ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحد باسناد صحيح بل فقط لا اتصالا في اعطان الأبل فانما خلقت من الجن الاترون الى عيونها وهيئتها اذ انفرت وقد يحتمل أن علة النهي أن يجاهبها الى معاطنها بعد شروعه في الصلاة فيقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره وقيل لأن الراعي يبول بينها وقيل الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل السابق وكذا عند النسائي من حديثه وعند أبي داود من حديث البراء وعنده ابن ماجه باسناد صحيح من حديث أبي هريرة اذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين لك أن الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كإذهب البسه أجدوا الظاهرية وأما الأمر بالصلاة في مراض الغنم فأمر بإباحة ليس للوجوب قال العراقي اتفاقا وأما ما به صلى الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمه أحكم الأبل أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأل عن الأمرين فأجاب في الأبل بالنسج وفي الغنم بالأذن وأما الترغيب المذكور في الأحاديث بل فقط فانها بركة فهو وانما ذكر لقصد تبعيدها عن حكم الأبل كما وصف أصحاب الأبل بالغلط والعسوة ووصف أصحاب الغنم بالكينة (فائدة) ذكر ابن حزم أن أحاديث النهي عن الصلاة في اعطان الأبل متواترة بنقل وتواتر يوجب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي اعطان الأبل وفوق ظهريته الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه والترمذي وقال إسناده ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله قال وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه) الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جدا وفي اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي حاتم في العلل هما جرحا يعني الحديثين وإهيانا وصح الحديث ابن السكيت وإمام الحرمين

فإن كل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم كل منها وصل العصر ولم يتوضأ فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما ست النار وإن وضوءه للصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب إلا كل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يبين الراعي منها نظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدنا



فيه أحد الجانبين وارضى النوى هذا في شرح المذهب وقال وأقرب ما يستروح اليه قول الخلقاء الراشدين وبجاهير الصحابة وما دل عليه الخبران هو القول القديم وهو وان كان شاذ في المذهب فهو قوي في الدليل وقد اختاره جماعة من محققي المحدثين وأنا ممن اعتقد بجهله انتهى ٢٤ وقال أيضا كان الخلاف فيه معبر وقا بين الصحابة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوء مما

مست النار الا ما ذكر من الحرم الابل وقال المهلب كانوا في الجاهلية قد التوا قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسيرا على المسلمين وجمع الخطابي بوجه آخر وهو ان احاديث الامر بمحمولة على الاستصحاب لا على الوجوب واستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللحم بالسكين ورواه السبعة ثلاثة مصريون وثلاثة مديون وفيه التصديت والاخبار والعنينة وليس لعمر بن أمية رواية في هذا الكتاب الا هذا والحديث في المسح وأخرج البخاري الحديث أيضا في الصلاة والجهاد والاطعمة والنسائي في الوليمة وابن ماجه في الطهارة (عن سويد بن النعمان) الاوصى المدني محابي شهد أحدا وما بعدها وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشر بن يسار (رضي الله عنه) وسويد بن ضم السنين وفتح الوار ونعمان بن النون (انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث العجيبة قوله المزبلة فيم القتان فتح الموحدة ووضعهما احكامهما الجوهرى وهى المكان الذى يلقى فيه الزبل قوله والمجزرة بفتح الزاى المكان الذى ينحرف فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم قوله وقارعة الطريق قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهى أما في المقبرة والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزبلة والمجزرة فلم يكونا محللا للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف وقيل ان العلة في المجزرة كونها ماوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطلعو على ذلك وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخاطر المؤدى الى ذهاب التذوق الذى هو سر الصلاة وقيل لانها مظنة للنجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لخلق الماروا بهذا قال أبو طالب انهم الانصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لاقتضاء النهى الفساد وقال المؤيد بالله والمنصور بالله لا تكرر في الواسعة اذا ضرر لان العلة عندهما الاضرار بالملوك وأما في ظهر الكعبة فلانه اذا لم يكن بين يديه سترة ثابتة تستتره لم يصح صلاته لانه متصل على البيت لا الى البيت وذهب الشافعى الى الصحة بشرط أن يستقبل من بنائها قدر ثلثي ذراع وعند أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كاستقبل العرصة لو هدم البيت والعباد بالله (قائدة) قال القاضى أبو بكر بن العربي والموضع الذى لا يصل فيه اثلاثة عشر فذ كر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى المقبرة والى جدار مر حاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة والى القاتيل وفى دار العذاب وزاد العراقى الصلاة فى الدار المعصوبة والصلاة الى النائم والميتحدث والصلاة فى بطن الوادى والصلاة فى الارض المغصوبة والصلاة فى مسجد الضرار والصلاة الى التنوير فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة فى هذه المواطن أما السبعة الاولة فلما تقدم وأما الصلاة الى المنبرة فلحديث النهى عن اتخاذ القبور مساجد وقد تقدم وأما الصلاة الى جدار مر حاض فلحديث ابن عباس فى سبعة من الصحابة بلفظ نهى عن الصلاة فى المسجد تجاهه حش أخرجه ابن عدى قال العراقى ولم يصح اسناده وروى ابن أبي شيبة فى المصنف عن عبد الله بن عمرو انه قال لا يصل الى الحش وعن على قال لا يصل تجاه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منهم الحش وفى كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة

في

للعلية والتأيت وصحبت باسم رجل من العماليق اسمه خير زها (حتى اذا كانوا) الرسول

وأصحابه (بالصبيان) بالمدينة (وهى ادنى) أى أسفل (خير) وطرفها محابلى المدينة وعند البخارى فى الاطعمة وهى على روضة من خير وقال أبو عبيد البكري فى معجم البلدان وهى على برىد بين البخارى فى موضع آخر من حديث ابن عيينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) النبى صلى الله عليه وآله وسلم والعموى نزل فصل (العصر



ثم دعا بالازواد) جمع زاد وهو ما يتوكل في السفر وفيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وان كان بعضهم أكثر كالأزواج في السفر  
الازواد في الاسفار وان ذلك لا يقدح في التوكل واستتبط منه المهاب ان الامام يأخذ المهنكس بن باخراج الطعام عند قلته  
ايده من اهل الحاجة وان الامام يتظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ ازاد ليصيب منهم من لازاد معه (فلم يؤت

الا بالسويق فأمر به) أي  
بالسويق (فقري) مبنيا  
للمعول ويجوز تخفيف الراء  
أي لالماء لما لحقه من اليدين  
(فأكل رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم) منه (وأكلنا) منه  
وزاد في رواية وشرى بنا أي من  
الماء أو من مائع السويق (ثم  
قام الى) صلاة (المغرب فوضه)  
قبل الدخول في الصلاة  
(ومضمنا) كذلك وفائدة  
المضمضة من السويق وان كان  
لا يسم له لانه تمحيص بقاياها بين  
الاسنان ونواحي الفم فيشغله  
تدبره عن أمر الصلاة وهذا يدل  
على استحباب المضمضة بعد  
الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ)  
بسبب أكل السويق قال الخطابي  
فيه دليل على أن الوضوء  
عمامة الشار منسوخ لانه  
مقدم وخير كات سنة سبع  
قلت لادلالة فيه لان أبا هريرة  
- ضرب بعد فتح خيبر وروى  
الاصم بالوضوء كما في مسلم وكان  
يفتي به بعد النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم واستدل به البخاري  
على جواز صلاتين فأكثر بوضوء  
واحد ورواه هذا الحديث  
الخمس كلهم أجازوا فقهاء كبار  
مديون الشيخ البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة انما كان فيها تصاوير وقدر رويت  
الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة  
بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري وهو بن  
عبد العزيز في كنيسة واهل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبورا وأنبياهم  
وصلواتهم مساجد لانها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة الى  
القائيل فلحديث عائشة الصحيح انه قال لها صلى الله عليه وسلم أزيل عني قراملك هذا  
فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في الصلاة وكان لها سترة به غشايل وأما الصلاة في دار  
الغذاب فلما عذد أبي داود من حديث علي قال نهاني جبي أن أصلي في أرض بابل لانها  
ملعونة وفي اسناده ضعف وأما الى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي  
داود وابن ماجه وفي اسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث  
الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة طلة لا تعرف وأما الصلاة في الارض المصوبة  
فلما فيها من استهجال مال الغير بغير اذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم  
انه لا يجزى أحد الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصيح انه ليس  
بموضع صلاة وأما الصلاة الى التنوير فذكرها محمد بن سيرين وقال يث ناز رواه ابن أبي  
شيبه في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله  
أو بشي من الدين أو في مكان يكفر بشي من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة الى  
المحدث والقاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والمخاض فيه كون الجميع سنة  
وعشر بن وضعا واستدل على كراهة الصلاة الى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى  
في الاتصار بلفظ لا صلاة الى محدث لا صلاة الى جنب لا صلاة الى حائض وقيل  
في الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة  
وأما القاسق فاهانة كالتجاسة وأما السراج فلان من التشبيه بعبادة النار والاولى  
عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنوير بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون  
استقبال التنوير والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا وأما الجنب والمخاض  
فلحديث الذي في الاتصار ولما في المخاض من قطعها للصلاة واعلم ان القائيلين بيعة  
للاصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تكون في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث  
أينما أدركت الصلاة فصل ونحوها وجه لوهاقرينة قاضية بعبهة تأويل الأحاديث  
القاضية بعدم الصحة وقد عرفنا ان أحاديث النهي عن المقبرة والحمام ونحوهما خاصة  
فنبني العامة عليها ونعكسها في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد  
بما لم يصح وكفاية البراءة الاصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لاسيما بعد ورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاخبار والعنفنة وأخرجه

نيل في

البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي والجهاد وأخرجه النسائي في الطهارة والولية وابن  
ماجه (عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل عندها كفتا) أي لحم كتف (ثم صلى



ولم يتوضأ) أي لم يجعله ناقضا للوضوء وهذا الحديث من السداسيات وفيه اسمان متصغران وهما تابعيان بكر وكر يب  
وفي رجاله ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون وفيه الاخبار بالجمع والافراد والتحديث والعنعنة وأخرجه مسلم في المهاترة (عن  
ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبننا) زاد مسلم ثم دعا بماء (فغضض

وقال انه) أي اللبن (دسم) بفتحة تن وهو ياء أن لعل المضمضة من اللبن والدسم ما يظهر على اللبن من الدهن ويقاس عليه استحباب المضمضة من كل ماله دسم ويستحب منه استحباب غسل اليدين للتنظيف ورواة هذا الحديث السبعة ما بين مصري وبلخي ومدني وهو أحد الأحاديث التي اتفق الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي على إخراجها عن شيخ واحد وهو قتيبة وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي في الطهارة وكذا ابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نعت أحدكم وهو يصلي فليرقد) أي فليتم احتياطا لانه علم بالمرحمة لكان ياتي وللناس من طريق أيوب عن هشام فليصرف أي بعد ان يتم صلاته لانه يقطع الصلاة بمجرد الغفاس خلافا للهلب حيث حمله على ظاهره (حتى

عمومات قاضية بان كل موطن من موطن الارض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متفق صحيح لا بد منه قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد فيسئل ان قوله من حديث الليث سنة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث ابن جبير

### • (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسماء بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما فتحوا كنت أول من ولى فلفيت بالانفساءة هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمانيين متفق عليه وعن ابن عمر انه قال ابلا لهل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين عن يسارك اذا دخلت ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين رواه أحمد والبخاري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الحافظ كان ذلك في عام الفخ كما وقع مينا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله هو وأسماء وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحمد ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسماء وبلال وعثمان فزاد الفضل ولا حدم حديث ابن عباس حديثي أخى الفضل وكان معه حين دخلها قوله فاعلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم يفتح فيها مليا وفي رواية فاجأوا عليهم الباب طويلا وفي رواية لا يذعوا نامة من داخل وزاد يونس فحكتم ثم اراطوبلا وفي رواية فليج زما ما قوله فلما فتحوا في رواية ثم خرج فابتدوا الناس الدخول فسبقتم وفي رواية وكنت شابا قويا فبادرت فبدرتهم وأقاد الأرق في كتاب مكة ان خالد بن الوليد كان على الباب يذب الناس عنه قوله بين العمودين اليمانيين وفي رواية بين العمودين المقدمين قوله فصل في وجهة الكعبة ركعتين وفي رواية للبخاري في الصلاة ان ابن عمر قال فذهب على ان أسأله كم صلى وروى عنه انه قال نسيت ان أسأله كم صلى وقد جمع الحافظ بين

يذهب عنه النوم) فالنعاس سبب للنوم أو سبب للامر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أم هو مظنة الحدث (٢) الرواية بين

(٣) فالتلاش ان حالة الصلاة حالة مظنة استرخاء الاعضاء وعدم القدرة على دفع ما يندفع به الوضوء وقد ثبت في النوم حديث العبد وكاه الستة من رواية علي ومه اوية مرفوعة قد حسنه جماعة من الحفاظ فجعل النوم مظنة للنقص ثم رتب صلى الله عليه وآله وسلم على هذه المظنة الجزم عن من نام بأن يتوضأ كما في بعض الروايات الثابتة ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا ينقص الوضوء بالنوم الا اذا نام مضطجعا وهي تتوى بعضها بهضا فتكون مقيدة لما ورد في نقض مطلق النوم فلا ينقص الوضوء الا نوم المضطجع وبهذا تعرف انه لا ينقص نوم القاعد والمحوه عن لم يكن مضطجعا الا بخنقة تن او خنقات متواليات أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد ان جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات انهم كانوا يرضون جنوبهم فهو لا يصلح للتسك به في معارضة استحباب الوضوء على من نام مضطجعا ثم الاضطجاع لا يستلزم النوم على ان رواية كانوا يرضون الخ لم تثبت من وجه يصلح للاحتجاج به انظر السيل الجرار اه البين نور الحين خان بهادر سلمه الله



فنقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال الحسن والمزني وغيرهم انه في ذاته يتقضى الوضوء مطلقا وعلى كل حال وهشة انه موم حديث صفوان بن عسال المروي في صحيح ابن خزيمة اذ فيه الامن عائدا او بول او نوم فسوى بينهما في الحكم وقال آخرون بالناسي حديث أبي داود وغيره العينان ٢٧ وكذا السبعة من نام فليتبوا ما واختلف

هو لا يفتنهم من قال لا ينقض التلبيل وهو قول الزهري ومالك وأحمد في رواية ومنهم من قال ينقض مطلقا النوم **ممكن** منته مدته من مائة فيل ينقض حديث أنس المروي عند مسلم ان الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون وحمل على نوم الممكن جمع بين الاحاديث وقال آخرون لا ينقض النوم الوضوء بحال وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ويقاس على النوم الغلبة على العقل يجنون أراغما أو سكران ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فان أحدهم اذا صلى وهو ناعس لا يدري لعلة يستغفر) أي يريد ان يستغفر (فيستغفر نفسه) أي يدعو عليها وصرح به النسائي في روايته من طريق أبي يوب عن هشام وجهل ابن أبي جرة علة التمهيد خشية أن يوافق ساعة اجابة والترجي في العمل عائدا الى المصلي لا الى المتكلم به أي لا يدري أم استغفر أم سب مترجيا للاستغفار وهو في الواقع بضد ذلك وفي الحديث الاخذ بالاحتياط لانه حال بالمرحتمل والحث على التمشوع

الروايتين في الفتح والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لمسلاته صلى الله عليه وآله ولم فيها وقد ادعى ابن بطال ان الحكمة في تغليب الباب انسابا بطن الناس ان ذلك سنة فياتر مونه قال الحافظ وهو مع ضعفه مستقضى بأنه لو أراد اخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه واثبت الحكم بذلك يكفي فيه نقول الواحد انتهى فالظاهر ان التغليب ليس لما ذكره بل لخفاة ان يزدحموا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا يظن انه عزل من ولاية البيت وبلا لا وأسامة للآزمتهم ما خدمته وقيل فائدة ذلك لتتمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح وقد عارض أحاديث مسلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التكبير لان ابن عباس أثبتهم ولم يتعرض له بلال وأما الصلاة فثبت بلال أربع لان بلالا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفسه تارة الى أسامة وتارة الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيجوز ان يكون تلامع عن أسامة فانه كان معه وقد روى عنه نفي الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات مسلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فتترجح رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يخالف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجب مع بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لم يدخلوا الكعبة استغفلا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعو فاستغفل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واستغفاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال انه يجب عنه بعض الاعادة فنفاها عما لا يظنه وقال الحب الطبري يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله الحاجة فلم يشهد مسلاته ويشهد له ما رواه أبو داود والطحاوسي في مسنده عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فرأى صوراً قد عابدوا من ماء فاقبته به فضرب به الصور قال الحافظ هذا اسناده جيد قال القرطبي فلهذا استحب النبي سرعة عوده انتهى وقد روى عمر بن شيبه في كتاب مكة عن علي بن بذيمة قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فاخذ حبوته ففعلها الحديث فلهذا احتجى فاستراح فنهض فلم يشاهد مسلاته

وحضور القلب للعبادة واجتناب المكر وهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تعبد بشي معين ورواه هذا الحديث الثمانيون الاشخ البخاري وغيره الحديث والاخبار والنعمة وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اذا نهى أحدكم) كذا بايات الفاعل في البخاري



من رواية الاصمعي وبني عساكر والاشعاصي وعليه اجري الماتن والباقي من رواية البخاري بحذف الفاعل للعلم به وزاد محمد بن نصر من طريق وهيب عن ايوب فليتنصرف (في الصلاة) أي صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليتم) أي فليتم في الصلاة ويقرأها ويقرأ (حقه) لم يقرأ أي الذي ٢٨ يقرأه ولا يقال انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست

في اوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب نكث كما قاله المهلب لان العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيه بل به ايضا في الفرائض ان وقع ما أمن بقاء الوقت وأفسد الامعاء على الى أن في هذا الحديث اضطرابا وليس بصحيح كما ذكره في الفتح ورواه الخمسة بصريون وفيه رواية تالفي عن تابعي والتحديث والعنعنة وأخرج عنه التالفي في الطهارة (وعنه) أي عن أنس ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة مفروضة من الاوقات الخمسة (٢) ولفظة كان تدل على المداومة فيكون ذلك له عادة ~~لم~~ كان حديث سويد المذكور في الباب يدل على ان المراد الغالب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستصحاب والاما كان وسعه ولا غيره ان يخالفه ولان الاصل عدم الوجوب وقال الطحاوي يحتمل انه كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة أي المروي في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد وان عمر رضي الله عنه

فما سئل عنها انها مستحبة بالذم لقصر زمن احتياته وفي كل ذلك نفي وزينه لا ما في نفس الامر ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الاول ان الصلاة المنقبة هي اللغوية والمنقبة الشرعية والثاني يحتمل ان يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الاشبه عندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويجهل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لان ابن عباس نفاها وأسنده الى أسامة وابن عمر أثبتها وأسند اثباته الى بلال والى أسامة أيضا فاذا حمل الخبر على ما وصفتنا بطل التعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لاني حجة الوداع وبشده لما روى الازرق في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح واما يوم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة واحدة الف مرة لا الدخول

#### • (باب الصلاة في السفينة) •

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط الصحيحين) الحديث رواه الحاكم من طريق جده عن ابن عمر عن ميمون بن مهران عن ابن عمر وقال على شرط مسلم قال وهو شاذ بغير الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز الفقه واللعذر بخافة غرق أو غيره لان مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عذرا شاذ من المرض وقد أخرج الدارقطني من حديث علي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو ما جعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن يستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة وفي اسناده حسين بن زيد ضعيف ابن المديني والحسن بن الحسين العرنى وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرثوعا بلفظ صل على الارض ان استطعت والاناوم اياه واجعل سجودك أخفض من ركوعك قال أبو حاتم الصواب انه موقوف ورفع خطأ

(٢) والحاصل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة في غالب حاله كما طقت به الاحاديث • (باب) وتأتيته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدلان على أن الامر بالوضوء عند القيام الى الصلاة مجهول على النذب أو هو أمر للمحدثين انظر السيل السني في الحسن خان بهاديراه



سأله فقال: قد افعلته وتذهب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح دليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر  
وهي قبل الفتح بزمان انتهى ويحتمل أنه كان يفعله استجابة لما خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال في الفتح قلت وهذا  
أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) بضم أوله من أجزأ أي يكفي (أحدنا ٢٩) الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

وكأنه نصح على الصلوات كلها  
بوضوء واحد ومذهب الجمهور  
أن الوضوء لا يجب إلا من حدث  
وذهب إبراهيم النخعي إلى أنه  
لا يصلي بوضوء واحد أكثر من  
خمس صلوات وهذا الحديث من  
المداسيات ورواه ما بين فر يابي  
وكوفي وبصري (عن ابن  
عباس رضي الله عنه) ما قال صلى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(بجاءك) أي بستان من النخل  
عليه جدار (من حيطان المدينة  
أرمكة) شك جري وعند البخاري  
في الأدب المفرد من حيطان  
المدينة بالجزم من غير شك ويؤيده  
رواية الدارقطني في أفراد من  
حديث جابر أن الحائط كان لام  
بشر الصابية الانصارية لأن  
حائطها كان بالمدينة وفي رواية  
الاعمش مر بقبرين زادا بن ماجه  
جديدين (فسمع صوت انساين)  
قال ابن مالك فيه شاهد على جواز  
افراد المضاف إلى المثنى إذا كان  
جزءاً من أصناف إليه نحو أكلت  
رأس ثنتين والجمع أجود نحو  
فقد صفت قلوبكم وإن كان غير  
جزء فالأصح أكثر مجيئه بلفظ  
الثنية نحو سل الزيدان سيفيهما  
وقد تجتمع التثنية والجمع في نحو  
ظاهرهما مثل ظهور الترين

### \* (باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر) \*

(عن يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم انتهى إلى المضيق هو وأصحابه وهو على  
راحلته والسما من فوقهم والبله من أسفل منهم فحضرت الصلاة فامر المؤذن فأذن  
وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ أياما يجعل  
السجود أخذ من الركوع رواه أحمد والترمذي) الحديث أخرجه أيضا الترمذي  
والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من  
فعله وصححه عبد الحق وحسنه الترمذي وضعفه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه  
البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالاجماع وبعارض  
هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هنا لا وقد صحح الشافعي  
الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكى النووي في شرح مسلم والحافظ  
في الفتح الاجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص  
في شدة الخوف وحكى النووي أيضا الاجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال  
فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج  
أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا فان كانت سائرة لم تصح على الصحيح  
المتصور للشافعي وقيل تصح كالفريضة فانها تصح فيها الفريضة بالاجماع ولو كان في  
ركب وخاف لوزل الفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا يصلي الفريضة على  
الدابة بحسب الامكان ويلزمه اعادتها لأنه عذر فادرا انتهى والحديث يدل على جواز  
صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الاعومات يصلح هذا  
الحديث لتخصيصها وليس في الحديث الا ذكر عذر المطر ونداوة الارض فالظاهر صحة  
الفريضة على الراحلة في القرنين حصل له مثل هذا العذر وان لم يكن في هودج الا ان  
يمنع من ذلك اجماع ولا اجماع فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد واسحق انهما  
يقولان يجوز الفريضة على الراحلة اذا لم يجد موضعا يؤدي فيه الفريضة نازلا ورواه  
العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر  
قال الشاعر

اذ انزل السماء مطر قوم • رعيناه وان كانوا غضايا

قال الجوهري يقال ما زلنا نطأ في السماء حتى أتيناكم قوله والبله بكسر الباء الموحدة  
وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر النداءة قال المصنف رحمه الله وانما ثبتت

وان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله (بعينان في قبورهما) لان استعمال التثنية في مثل هذا قليل وان  
كانت هي الاصل ولم يعرف اسم القبورين المعذبين ولا أحدهما فيحتمل ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمهما قصدا  
لستر عليهما خوفا من الافتضاح على عادة ستره وشقيقته على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو هما بالبحر زغيرهما عن



مباشرة ما يشره ما رواه الراوي محمد الماسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعذابان) أي صاحب القبرين (وما يعذبان في كبير) تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى لمسلم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

فذكر شواهد انتهى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بل) انه كبير من جهة المعصية أو ظن ان ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك وقال البغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك والكبيرة هي الموجبة للعدا وما فيه وعيد شديد قال الداودي وابن العربي كبير المنق بمعنى أكبر والمثبت واحد الكاثر أي ليس ذلك بأكثر الكاثر كاقبل مثلاً وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الدافعة والحقارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وبحسبونه عينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك وقيل ليس بكبير بمجرد وإنما صار كبيراً لما خطبه عليه وبرشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلامهم بما يدل على تجدد ذلك منه واستقراره عليه للآتيان

الرخصة اذا كان الضرر بذلك عينا فاما اليسير فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته متفق عليه انتهى وسياق حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاخر من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده لجوار صلاة الفريضة على الراحة بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متجه لان سجوده على الماء والطين كان في الحضر وكان معتكفاً على انه لا نزاع ان السجود على الارض مع المطر عزيمته فلا يكون صالحاً لتقييده هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وهو على راحلته يسبح بوسم برأسه قبل أي وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرجه البخاري من قول ابن عمر وأخرجه مسلم عنه مرفوعاً بنحو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار ابن صرد وهو ضعيف وعن ثوران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن حبان وضمه غيره واحد ورواه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضاً وفي اسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه ورواه الطبراني أيضاً وعن أبي موسى عند أحمد أيضاً وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي وضمه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الاوسط والحديث يدل على جواز الطوق على الراحة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر بخروجه أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقدروا بناعن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رجالهم ودوابهم حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن العمامة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدلل من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على فاعتدتم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصر واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة بعد عرف كان والله أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجمهور يعذبان عذاباً شديداً في ذنب هيز واستدل به ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالكاثر بل قد يقع على الصغار (كان أحدهما لا يستقر من يوله) من الآتيان أي لا يجعل بينه وبين الاستدراك أي لا ينفذ منه وهي بمعنى رواية مسلم وأبي داود من



حديث الاغصان يستتر من التنزه والابعد ولا يقال ان معنى لا يستتر بكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة  
سبب للعتاب المذكور لا اعتبار البول في ترتيب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب حمله على الجواز ويكون  
المراد بالاستتار التنزه عن البول والتوقى منه اما بعدم ملاسته ٢١ واما بالاختراز عن مفسدة تتعلق به

كاستفاض الطهارة وعبره عن  
التوقى بالاستتار مجازا ووجه  
العلاقة بينهما ما ان المستتر عن  
الشيء نفسه بعد عنه واحتجاب  
وذلك شبهه بالبعد عن الملاسة  
البول وانما يرجع الجواز وان  
مكان الاصل الحقيقة لان  
الحديث يدل على ان البول  
بالنسبة الى عذاب القبر  
خصوصية فالجمل على ما يقتضيه  
الحديث المصرح بهذه الخصوصية  
أولى وأيضاً فالنقطة من اما  
أضيفت الى البول وهي لا تبدأ  
الغاية حقيقة أو ما يرجع الى  
معنى ابتداء الغاية مجازاً تقتضى  
نسبة الاستتار الذي عدمه سبب  
العذاب الى البول بمعنى ان  
ابتداء سبب عذابه من البول  
واذا حمل على كشف العورة  
زال هذا المعنى وفي رواية ابن  
عسا كرا لا يستبرى من الاستبراء  
أى لا يستفرغ جهده بعد فراغه  
منه وهو يدل على وجوب  
الاستبراء لانه لما عذب على  
استخفافه بغسله وعدم التحرز  
منه دل على ان من ترك البول  
في مخرجه ولم يستنج منه حقيقاً  
بالعذاب (وكان الاخر عني  
بالنيمة) فعليه من ثم الحديث  
نهيته اذا نقله عن المتكلم به الى

وجهه والعلماء ذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكى عن  
الشافعي والكنه احكامية غريبة وذهب اليه الامام يحيى وبذل لما قالوه ما في رواية رزين  
من حديث جابر بن زيادة في سفر القهر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته  
الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث أن الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر  
وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي  
في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراسك وظاهر الاحاديث  
اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونحو  
فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتاً في الصحيحين وغيره ما لکن غاية ما فيه انه أخبرنا  
الثاني بما علم وعدم علمه لا يستلزم عدم فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع  
لم يعلمه غيره لان من علم حجة على من لا يعلم وكثير ما يرجع أهل الحديث ما في الصحيحين على  
ما في غيره مما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في مثله الجود فليكن منك هذا على  
ذكر قوله يسجد أى يتنفل والسجدة بضم السين واسكان الباء النافلة قاله النووي  
والطلاق التسيب على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو اللزوم لان الصلاة  
الخاصة يلزمها التنزه

(باب اتخاذ متعبدات الكفار ومواضع القبور اذا ثبت مساجد)

(عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد  
الطائف حيث كان طواغيتهم رواء أبوداود وابن ماجه قال البخاري وقال عمرانا  
لاندخل كائناً منهم من أجل التماثيل التي فيها الصور قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة  
الايعة فيها تماثيل) الحديث رجال اسناده وثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي  
المذكور في اسناده هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام وثقة واهله  
محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور وهو الثقة في أمره أبي عبد الله  
الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو  
بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه الله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم  
والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبسج وأمكنة الاصنام مساجد وكذلك  
جعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبدات للمسلمين وغيرهم  
بخاريها قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعديتاه وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصد بها الافساد بين المسلمين قال ابن دقيق العبد فاما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو  
مطلوب قال في النسخ وهو تفسير النية بالمعنى الاعم وكلام غير مخالفه انتهى وسبب كونها كبيرة ان عدم التنزه من البول  
منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمشي بالنية من السعي بالنسار وهو من أفعال القبايح ويحجب عن استشكل



كون النعمة من المغائر بأز الاصغر عليها المفهوم ههنا من التعبير بكان المقتضية له يصير حكمها حكم الكبيرة لا سيما على  
تفسيرها بخلافه وعيد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند أحدوا الطبراني بإسناد صحيح بهذين وما بهذين في كبير وبلي  
وما بهذين في الغيبة والبول بأداة المحصر ٣٢ وهي تنفي كونهما كافرين لأن الكافر وإن عذب على تركه

أحكام المسلمين فإنه يعذب مع ذلك على الكفر ولا خلاف وبذلك جزم العلامة بن المطار وقال لا يجوز أن يقال إنهما كافران لم يدع إماما بخلاف العذاب عنهما ولا ترجأ لهما وقد ذكر بعضهم السرف في تخصيص البول والنيمة بعذاب الفجر وهو أن القبر أول منازل الآخرة وفيه غروب ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق له بآله وأول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقضى فيه من مقدمات هذين الحقين ووسائلهما فعدة الصلاة والطهارة من الحدث والخبث ومقدمة الدماء النيمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهم (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بجريدة) من جريد النخل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولاعش فدعا به سيب رطب والعسب هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فإن نبت فهي السعفة وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطي الخفاف (فكسرها

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم وقال أحب أن تجيئني وتكرمني فقال له عمر أنا لا أدخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها يعني القنائل قوله من أجل القنائل هو جمع قنائل بمنشأة ثم مثناة بينهما ميم قال الحافظ وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم قوله التي فيها الصور الضمير يعود على الكنيسة والصور بالجر بدل من القنائل أو بيان لها أو بالصواب على الاختصاص أو بالرفع أي أن القنائل مصورة والضمر على هذا للقنائل وفي رواية الأصميلي بزيادة الواو العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليقا وصله الرفعي في المعانيات وزاد فيه فإن كان فيها قنائل خرج فصل في المطر والآخر أن يدلان على جواز دخول البيعة والصلاة فيها إلا إذا كان فيها قنائل وقدة دم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في الحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعقد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن ربه لان وفي الحديث أنه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وفدا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلى بنا معه وأخبرنا أنه بارضنا ببيعة لنا واستوهبنا من فضل طهوره فدعا بعمامة فتوضأ وغضض ثم صم في إدارة وأمرنا فقال اخرجوا فإذا أقيم أرضكم فأكسروا بيعتكم وانصصوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجدا رواه (الساق) الحديث أخرجه نحوه الطبراني في الكبير والوسط وقيس بن طلق ممن لا يحتج بحديثه قال يحيى بن معين لقد أكره الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم أن أباه وأبازرة قال قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة وهناك ولم يثبت ما وضعه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعد عنه أنه وثقه ووثقه الجلي قال في الميزان حاكيا عن ابن القطن أنه قال يقتضي أن يكون خبره حسنا لا صحيحا أو أما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فإن الساق قال أخبرنا هذا بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عمرو وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هذا فهو الإمام الكبير المشهور والطهور والأداة قد تقدم ضبطها والحديث يدل على جواز اتخاذ البيعة مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرابض الغنم وأنه أمر ببناء المسجد

أكسرتين) بكسر الكاف تنبيه كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تميز من رواية الأعمش فأرسل أنها كانت نصفان في رواية جري عنه بأشئ (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية ففرز وهو يستلزم الوضع دون العكس (نقله بإسناد لا يثبت هذا) لم يعين السائل من العصابة (قال صلى الله عليه وآله وسلم



لعله ان يحذف) بضم أوله وفتح الخاء أي العذاب (منهما) أي المعذنين (ما لم تيسر) بالمتانة الفوقية بالتأنيث باعتبار عود الضمير  
فيه إلى الكسرتين وفتح الباء من باب علم بعد لم وقد تكسر وهي لغة شاذة وفي رواية الكشميين إلا ان تيسر بحرف الاستثناء  
وللمسئلة إلى ان ييسر إلى التي لا غاية والمتانة النصية بالتذكير باعتبار ٢٣ عود الضمير إلى العودين لأن

الكسرتين هما العودان أي مدة  
دوامهما إلى زمن اليبس المحتمل  
تأنيته بالوحى كما قاله المازري  
لكن تعقبه القرطبي بأنه لو  
كان بالوحى لما أتى بحرف التبرجى  
وأجيب بأن لعل هنا التعليل  
أو نه يشفع لهما في التخصيف  
هذه المدة كما صرح به في حديث  
جابر على ان القصة واحدة كما  
رجحه النووي وفيه نظر لما في  
حديث أبي بكره عند أحمد  
والطبراني انه الذي أتى بالخربة  
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وانه الذي قطع الغصنين فدل ذلك  
على المغيرة ويؤيد ذلك ان  
قصة الباب كانت بالمدينة وكان  
معه صلى الله عليه وآله وسلم  
جماعة وقصة جابر كانت في السفر  
وكان خرج لحاجته فتبعه جابر  
وحده فظهر التباين بين حديث  
ابن عباس وحديث جابر بل في  
حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
المروى في صحيح ابن حبان ما يدل  
على الناقصة وأفظه انه صلى الله  
عليه وآله وسلم مر بقبر فوقف  
فقال اتنوني يجريدين فجعل  
احدهما عند رأسه والاخرى  
عند رجله وقال الخطابي هو  
محول على أنه دعاهما بالتخصيف  
مدة بقاء الندوة لان في

فأرسل إلى ملاس بن النجار فقال يا بني النجار تأمنوني بجماعتكم هذا قالوا لا والله ما نطلب  
ثمنه الا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه فخل  
فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالحرب فسويت ثم بالخل  
فقطع فصفوا الخل قبله المسجد وجعلوا عضادته الحجارة وجعلوا يقولون لصبروهم  
يرتجزون والنبي صلى الله عليه وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة  
فاغفر للانصار والمهاجرة مختصر من حديث متفق عليه) قولنا تأمنوني أي اذكروا إلى  
ثمنه لاذكر لكم الثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المداومة فكانه قال ساوموني في  
الثمن قوله لا نطلب ثمنه الا إلى الله تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه إلى الله وإلى بعض  
من وكذا عند الاسماعيلي لا نطلب ثمنه الا من الله وزاد بن ماجه أبدا وظاهر الحديث  
انهم لم يأخذوا منه غنا وخاف ذلك أهل السير قاله الحافظ قوله فكان فيه أي في الحائط  
الذي بنى في مكانه المسجد قوله وفيه خرب قال ابن الجوزي المعروف فيه ففتح الخاء  
وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة وحكى الخطابي كسر أوله وفتح ثانيه جمع  
خربة كغيب وعنبه وللكشميين في بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة وقد بين  
أبو داود ان رواية عبد الوارث بالمهجمة والموحدة ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح  
بالمهملة والمثناة قال الحافظ في هذا فرواية الكشميين وهم لان البخاري انما أخرجه  
من رواية عبد الوارث قوله فاغفر للانصار وفي رواية في البخاري للمستمل والحوى فاغفر  
الانصار يحذف اللام قال الحافظ ويوجهه بان ثمن اغفر معنى استقر وقد رواه أبو داود  
عن مسدد بلفظ فأنصر الانصار وفي الحديث جواز لتصرف في المقبرة المملوكة بالهبة  
والبيع وجواز نيل القبر والدارسة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر  
المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها وجواز قطع الخل  
الثمرية للحاجة قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يثمرا ما بان يكون  
ذكورا وما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته وفيه ان احتمال كونها مما لا يثمر خلاف  
الظاهر فلا يناقض بمثله والاولى المناقضة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد  
المستعمل بالثمر ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع والحديث فوائد ليس هذا محل  
بسطها وصفة بيان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن عمر انه قال ان  
المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا باللبن وسقاه الجريد وعمده  
خشب الخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبنوه في عهده رسول الله

الجريدة معنى يخصه ولا ان في الرطب معنى ليس في الباب وقد  
قيل ان المعنى فيه انه يسبح مادام رطبا فيحصل التخصيف بركة التسبيح وعلى هذا فيطردي كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها  
وكذلك فيما فيه بركة لانه كروتلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونها مادام رطبا طينين غنما ان العذاب



يحمل أن تكون غير معلومة انما كعد ذلك لانه قد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وعنه في القبر على هذا الحديث قال الطرطوشي لان ذلك خاص ببركته قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكبري بل يحمل ان يكون أمر به وقد ناسى برودة ٣٤ بن الحبيب الصماني بذلك فأوصى ان يوضع على قبره جريدتان

وهو أولى ان يتبع من غيره انتهى أقول هذه قضية تخصبة وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرياح بن وغيرهما من الأفاضل والأوراد على القبور كما يصح منه أهل البدع في هذا الزمان وكما اعتاده سكان مكة والمدينة شرفهم الله تعالى ويأتي من ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ودارمي ومكي وفيه التصديت والنعنة وقد أخرج البخاري الحديث أيضا في الطهارة في الموضوعين وفي الجنائز والأدب والجمع ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة وكذا النسائي فيه أيضا وفي التفسير والجنائز (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تبرأ من حاجة) أخرجه الى البراز بفتح الموحدة هو اسم للقضاء الواسع فيكنوا به عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء لانهم كانوا يبرزون في الامكنة الخالية من الناس (أقبحه ما في نفسه) ذكره المقدس وحذف المفعول ظهوره أو الاستحباب عن ذكره وقد استدلل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عدة خشبانم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصبية وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالاج

### • (باب فضل من بنى مسجدا) •

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بنى لله مسجدا بنى الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكره عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي اسناد الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف وفي اسناد ابن عدي الحكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن علي بن عبد الله بن ماجه أيضا وفيه ابن ابي عمير وعن عبد الله بن عمر وعندهما في اسنادهما الجراح بن ارطاة وعن أنس عند الترمذي وفي اسناده زياد النخعي وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيه ما قال وعن ابن عباس عند أحمد والبراري في مسندهما وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضعه العقبلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيها المثنى بن الصباح ضعه الجمهور ورواه أبو عبيد في غيره باسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو ظلال ضعيف جدا وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد قدر مفحص قطاة قال العراقي واسناده صحيح وعن عمرو بن عتبة عند النسائي وعن واثله بن الاسقع عند أحمد والطبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدي والطبراني وفي اسناده سليمان بن داود العمالي وليس بشيء ورواه الطبراني من طريق أخرى في المائتين بن الصباح وعن جابر عند ابن ماجه واسناده جيد وعن معاذ عند الحافظ الدمشقي في جزء المساجد له وعن عبد الله بن أبي أوفى عند ابن ماجه أيضا وعن ابن عمر عند البزار والطبراني وفي اسناده الحكم بن ظهير وهو متروك بن زيادة ولو كان مفحص قطاة وعن أبي موسى عند الدمشقي في جزءه المذكور وعن أبي امامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف وعن أبي قرصانة واسناده جديرة عند الطبراني وفي اسناده جهم التميمي عن نعيم بن شريط عند الطبراني وعن عمرو بن مالك عند الدمشقي في الجزء المذكور وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو النعمان بن منبج في كتابه المستخرج من كتب الناس للنسائي انه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأبو هريرة بن عمار بن قيس وقضالة بن عبيد وقد أمة بن

وقد استدلل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أعم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره فلا تنكر فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المستحضر فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر عن الجهل ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى وبصرى وفيه التصديت بصيغة الأقراد والجمع والأخبار والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة والصلاة



ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب) حكى أبو بكر التاريخ عن عبد الله بن نافع المدني أنه لا قرع بن حابس التميمي وقيل ذو الخويصرة اليماني (قيل) أي شزع في البول (في المسجد) النبوي (فتناوله الناس) بالأنتم لا بأيديهم وفي رواية أخرى فزجره ٣٥ الناس ولمسلم فقال الصحابة معه

والله في قصاص الناس به وكذا للنسائي والبخاري في الأدب فنار إليه الناس وله في رواية عن أنس فقاموا إليه وللاسماعيلي فإراد أصحابه أن يمنعوه (فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) يول زاد الدارقطني في رواية له عسى أن يكون من أهل الجنة فتركوه خوفا من منعه تهيبس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد أو يقطعه فيضر ربه (وهريقوا على بوله بجلال من ماء) السجل الدلو الملائمي ماء ذفارة أو الدلو الواسعة أو ذو نوباس ماء) بفتح الدال المجرمة وهما بمعنى أو العظيمة الضخمة وحينئذ فعل الترادف أو الشك من الراوي والأدنى للتخصيص والاول أظهر فان رواية أنس لم يختلف في أنها نوب (فأما بعثتم) حال كونكم (ميسرين ولم تبعثوا) حال كونكم (ميسرين) أ كد السابق يثني ضده تنبيه على المبالغة في اليسر وأسند البعث إلى الصحابة رضي الله عنهم على طريق المجاز لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هو المبعوث حقيقة لكم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله العاصري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدام بن معديكرب وأبو سعيد الخدري قوله من صلى الله مسجد يدل على أن الأجر المذكور يحصل ببناء مسجد لا بجعل الأرض مسجدا من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء والتشكيك في مسجد لا شيعي موع فيه دخل قيد الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعا بن زيادة لفظ كبير أو صغير أو يدل لذلك رواية كفضص قطاة وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكجني من حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن حزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على المبالغة لأن المكان الذي تقصصه القطاة لتضع فيه يضرها وترقد عليه لا يكفي مقراره للصلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر وفي رواية للبخاري قال بكير حدثنا أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة يثني به وجه الله قال الحافظ وهذه الجملة لم يجزم بها بكير في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بلانظها فإن كل من روى الحديث من جميع الطرق إليه انظرهم من بنى لله مسجدا فكان بكيرا أنه يهاذف كرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه انتهى ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله من بنى لله فان الباني للرياء والسعنة والمباهاة ليس باني الله وأخرج الطبراني من حديث عائشة بن زيادة لا يريد به رياء ولا سعة قوله بنى الله يثني في الجنة زاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المماثلة فقال ابن العربي مثله في القدر والساحة ويرده زيادة مينا أو سعة منه عند أحمد والطبراني من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضا من طريق وائل بن الأسقع بلانظ أفضل منه وقيل مثله في الجودة والحصانة وطول البقاء ويرده ابن بناء الجنة لا يجزى بخلاف بناء المسجد فلا مماثلة وقال صاحب المفهم هذه المثلية ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه يثني له بشوابه يتأشرف وأعظم وأرفع وقال الدوري يحتمل أن يكون مثله معناه بنى الله له مثله في معنى البيت وأما صنته في السعة وغيرها فعلوم فضلها فانها لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لنظ المثل له استعمالان أحدهما الأفراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ين مثنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الاول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله مع أن الحسنه بعشر أمثالها لا يقال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم لم اذ بعث بعثنا إلى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة إلى تضييق وجوب حق الأرض اذ لو وجب لزال معنى التيسير وصاروا معسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولا وزاد فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر



الله والصلاة وقرائة القرآن وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاستحاضة من النجاسة كان مقررا في نفوس العصاة ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذانه وما تقررون عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز لقن

٢٦

اللقن فيصير عند الحاجة لا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا يقتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص وهذه القصة أيضا اذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العصاة ولم يتركهم نهيتهم الا عرابي بل امرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم الفسادتين باحتمال أيسرهما وتخصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما وفيه المبادرة الى ازالة النجاسة عند زوال المانع لامرهم عند فراغه بسب الماء وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالرغم أو الشمس لو كان يكفي لم يحصل التكليف بطاب الدلو وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة و يلتصق به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض غسالة نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب ينقل وعلمنا ان المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة فاذا كانت طاهرة فالمصلحة أيضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه

ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا يثنى الزيادة قال ومن الإجابة المرضية ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكم من بيت خير من عشرة قبل مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي وقيل ان المثلية هي ان جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غير مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضرب الدنيا وسعة الجنة قال في القصة هذا البيت والله أعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت انتهى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى لله مسجدا ولو كان فحصى قطاة لبيضاها بنى الله له بيتا في الجنة رواه أحمد) الكلام على الحديث بخبرين وفسرهما قد قدمناه في شرح الذي قبله

• (باب الاقتصاد في بناء المساجد) •

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشييد المساجد قال ابن عباس اتخرقنهما كما تخرقت اليهود والنصارى أخرجه أبو داود الحديث صحيحه ابن حبان ورجالهم رجال الصحيح لان أبا داود رواه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة وهو راشد بن كيسان الكوفي وقد أخرج له مسلم لم عن يزيد بن الأصم هو العامري التميمي أخرجه له مسلم أيضا عن ابن عباس وقد أخرج البخاري في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقا وانما لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على يزيد بن الأصم في رواه وارساله قاله الحافظ قوله ما أمرت بضم الهمزة وكسر الميم بمعنى لانه قول قيل بتشديد الميم اجد قال البغوي في شرح السنة التشييد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى بروج مشيدة وهي التي طول بناؤها يقال شيدت الشيء أي بدهم مثل بعتة أي بدها ذابته بالشيء وهو الجص وشيدته تشييدا طوله ورفعه وقيل المراد بالجروج المشيدة الجمجمة قال ابن رسلان والمنشور في الحديث ان المراد بتشديد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من حمل قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع على رفعها وهو الحقيقة بل المراد أعظم فلا يذكركم الخلق من الأقوال وتطعيمها من الناس والاشجار ولا ترفع فيها الأصوات انتهى قوله قال ابن عباس هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقيل لا حديث ابن عباس أيضا مرفوعا وظن الطيبي في شرح المشكاة انه ما حديث واحد فشرحه على ان اللام في تخرقنهما منسوخة قال وهو لام التعميم لا المنقضي قبله والمعنى ما أمرت بالتشييد ليجعل

ذريعة

لواشترط لتوقف طهارة الارض على الجفاف وهكذا لا يشترط عصر الثوب اذا فارق وقال

الموفق في المفتي بعد أن حكى الخلاف الاول الحكم بالطهارة طاعة الان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعراب شيئا وفيه الرقي بالجاهل وتعليقه ما يلزمه من غير تعسف اذ لم يكن ذلك منه عنادا ولا سهوا كان ممن يحتاج



الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابي وأمي فلم يؤت به ولم يسب وفيه تظيم المسجد وتزجيره عن الاقدار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شي غير ما ذكر من الصلاة

وتلاوة القرآن والذكر لكن الاجماع على ان مفهوم الحصر منه غير معمول به ولا ريب ان فعل غير المذكور ان وما في معناها خلاف الاولى وفيه ان الارض قطهر بسبب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للحنفية واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن اسناده ضعيف قاله أحمد وغيره والاخران مرسلان وهو يلزم من يحتاج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتاج به اذا اعتضد مطلقا والشاذي انما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا سمى لا يسمى الاثقة وذلك منقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله أعلم كذا في الفتح ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومدني وبصري وفيه التحديث بالجمع والاختبار به والتوحيد والعنفنة (عن أم قيس) ذكرها الذهبي في تجريدته في الكنى ولم يذكر لها اسما وعند ابن عبد البر اسمها جذامة وعند السهيلي آمنة (بنت محص)

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه لجر دالتا كيد وفيه نوع تأنيب وتوبيخ ثم قال ويجوز فتح اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المعقد والاول لم تثبت به رواية أصلا فلا يمتريه وكلام ابن عباس فيه مفهول من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى والزخرفة الزينة قال محيي السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدلواديتهم وحرفوا كتبهم وأنتم تصيرون الى مثل حالهم وسيصير أمركم الى الماراة بالمساجد والمباهاة بتشديد هاء وتزيينها قال أبو الدرداء اذا حلتم مصاحفكم وزققتهم اجدكم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث فيه مجزؤه ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سبغ الله به فان تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمر في هذا الزمان بالقاهرة والشام وميت المقدس باخذهم أموال الناس ظلموا وعارتم بها المدارس على شكل بديع نال الله السلامة والعافية انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المهراب وقال المنصور بالله انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها فاسبأر يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة وتعقب بأن المدح ان كان للبحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان خشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء الهمة ومن جملة ما عول عليه الجوزور للترتيب بان السلف لم يحصل منهم الاسكار على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغوب الى المسجد وهذه جميع لا يعول عليها من لحظ من التوفيق لاسيما مع مقابلة الاحاديث الدالة على ان التزيين ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة كما روى عن علي عليه السلام وانه من صنع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يحب مخافتهم ويرشد اليها عسوما وخصوصا ودعوى ترك الاسكار لسلف ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير موافقة لاهل العلم والفضل وأحد ثواب البدع ما لا ياتي عليه الحصر ولا ينسب له أحد وسكت العلماء عنهم تقيية لأرضابيل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء لاخرة وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفناك وجه بطلانها في شرح حديث من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رذيل في باب الصلاة في قوب الحرير والغصب ودعوى أنه مرغوب الى المسجد فاسدة لانه كونه داعيا الى المسجد مرغبا اليه لا يكون الا لمن كان

بكسر الميم وسكون الدال وهي أخت عكاشة بن محصن وهي من المعمرات المهاجرات الاول وله في البخاري حديثان (رضي الله عنها) انت يا ابن لها صغير (ذكر (لم يأكل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه له دته وفي الفتح المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنك به والعسل الذي يلققه المداوة وغيرها فكان الميراد انه لم يحصل له الاعتداف في اللبن على



الاستقلال (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره) بكسر الهمزة وقضها  
وسكون الجيم (فبال على قوبه) أي توب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا بآية فضحه) أي رشه بماء معه وغلبه من غير سيلان  
ولم سلم عن ابن شهاب فلم يزد على أن ٣٨ نضح بالماء وله أيضا فرشه وزاد أبو عوانة في صحيحه عليه ولمسلم أيضا

فصبه عليه ولا يعبأه أيضا  
فصبه على البول يتبعه إياه (ولم  
يفعل) لأنه لم يبلغ الأمانة  
وروى ابن خزيمة والحاكم  
ومحمد بن يعقوب من بول الجارية  
وبرث من بول الغلام والنضح  
ليس بالنعس بل كدله عليه كلام  
أهل اللغة في الصحاح والجمل  
وديان الأدب والمنتخب لكرام  
والأفعال لابن طريف  
والقاموس النضح الرش  
واستدل بعضهم بقوله لم يفعله  
على طهارة بول المصبي وبه قال  
أحمد وإسحق وأبو ثور وحكي  
عن مالك والأوزاعي وقال  
مالك وأبو حنيفة رحمه الله  
بعدم الفرق بين الذكر والاتي  
في الفصل في بولهم ما يدل ان  
النضح بمعنى الفصل والحديث  
واللغة يرد في هذا الحديث من  
الفوائد السدب الى حسن  
المعاشرة والتواضع والرفق  
بالصغار وتحييتك المولود  
والتسبيل باهل الفضل وحمل  
الاطفال اليهم حال الولادة  
وبعدها وحكم بول الغلام  
والجارية قبل أن يطعما وهو  
مقصود الباب ورواه هذا  
الحديث الخمسة ما بين تنبسي  
ومدني وفيه التحديث والاختبار

غرضه وغاية قصده النظر الى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد  
لعبادته التي لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت بكسر الجيم بالروح  
فأبست الاشغالة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانبياء التي بعثهم الى  
في جهنم وكما تقدم من هتك الستور التي فيها نقوش وكما سيأتي في باب تنزيه قبله المصلي  
عما يباهي وتقويم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة  
بمسكنون لذلك من الطبع الواهية ما لا يتفق الا على بهيمة (وعن أنس ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ورواه الخمسة الا

الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان وقف المسجد من جريد النخل وأمر عمر بن الخطاب

المسجد وقال كن الناس وياك ان تحمر أو تصفر ففقتن الناس) الحديث صحيحه ابن

خزيمة وأورد البخاري عن أنس تملأ قبلة يباهون بها ثم لا يهملونها الا قليلا ورواه

أبو يعلى الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي

عند ابن خزيمة بلانظ يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي

يتفاخرون في بناء المساجد والمباهات بها كما في رواية البخاري ان يتفاخروا بها بالنقش

والكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي ذؤيب قال غدا نأمن مع أنس بن مالك الى

الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمر بنا بعد صلاة فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد حدث

الا أن قتال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان

يتباهون في المساجد ثم لا يهملونها الا قليلا قوله وقال كن الناس قال الحافظ

وقع في رواية أن كن الناس بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد الون المضومة

بلانظ المضارع من كن الرباعي يقال أكننت الشيء اكنا أي صنته وسترته وحكي أبو

زيد كئنته من الثلاثي بمعنى أكننته وفرق الكسافي بينهما فقال كئنته أي سترته

وأكننته في نفسي أي أسرته ووقع في رواية الاصمعي أن كن يفتح الهمزة لنون فعل

أمر من الاكنا أيضا ويرجمه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وياك وتوجه الاولى بأنه

خاطب القوم بما أراد ثم التفت الى الصانع فقال له وياك أو يحتمل قوله وياك على

التعريض كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصمعي كن الناس بمحذف

الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على انه من كن فهو

مكنون انتهى قال الحافظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعد قوله فتنتن الناس بفتح

المشايخ من فتن وضبطه الاصمعي بالضم من أفتن وذكر ان الاصمعي أنكره وان أبا عبيدة

أجازه

والعنينة (عن حذيفة) بن اليمان واسم اليمان حسيل من غرا ويقال حسيل بكسر ثم

سكون العيسى بالموحدة حليف الانصار صحابي جليل من السابقين صح في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أعلم بما كان وما يكون ان تقوم الساعة وأبو عبيدة أيضا استشهد بأحد ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست



وثلاثين له في البخاري اثنان وعشرون حديثا رضى الله عنه قال أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سباطة بالضم من رواية  
كثاسة وفي الفتح هي المزبلة والكثاسة تكون بفناء الدور من فناء الأهل أو تكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على الباطل  
(قوم) من الانصار وهذه الاضافة اضافة اختصاص لملك لانها ٢٩ لا تخلو عن الثباسة وفي رواية أحد

قتباء - دلت منه فاذناني حتى

صرت قرييما من عقبيه (فبال)  
صلى الله عليه وآله وسلم في  
الكثاسة لم يشأ أى سهولتها حال  
كونه (قائما) - يان للجواز أولانه  
لم يجز - دلت تعود مكانا فاضطر

للقيام أو كان بما أبضه وهو باطن  
ركبته - الشريعة - جرح أو  
استشفاه من وجع صلبه - على

عادة العرب في ذلك أو ان البول  
قائما أحسن للفرج فلعلة خشي

من البول فاعدا مع قربه من  
الناس خروج صوت منه ولعله

كان مشغولا بأمور المسلمين  
والمنظر في مصالحهم وطال علمه

الجهاس حتى لم يمكنه التباعد  
خشية الضرر وقد أباح البول

قائما جماعة من الصحابة والتابعين  
والامام أحمد وقال مالك ان كان

في مكان لا يتطير عليه منه شيء  
فلا بأس به والا فمكروه وكرهه

للتزينة عامة العلماء (ثم دعا صلى  
الله عليه وآله وسلم) بنما عفته

بما فتوا به وزاد عيسى بن  
يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه

ابن عبد البر في التمهيد بسند  
صحيح ان ذلك كان بالمدينة  
واسند تنبسط من الحديث جواز  
البول بالقراب من الديار وان

أجازه فقال فتن وأمتي بمعنى قال ابن بطال كان عمرهم من ذلك رد الشارع الخبيصة الى أبي  
جهم من أجل الاعلام التي فيها وقال انه ألهتني عن صلاتي قال الحافظ ويحتمل ان  
يكون عندهم من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فتدروى ابن ماجه من طريق عمرو بن  
ميمون عن عمر بن قواما ساء عمل قوم قط الازخر فواما ساء عملهم ورجالهم ثقافات الاشيج  
جبارة بن المغلس فقيه مقال

• (باب كنس المساجد وتطهيرها وصيانتها من الروائح الكريهة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة

يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سور من  
القرآن أو آية أو تيمار رجل ثم نسبها رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال

هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذا كرت به محمد بن اسمعيل يعني  
البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد بن لا أعرف لا لم يطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن

أنس سمعا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله - حدثني من  
شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر على بن المديني ان يكون المطلب سمع

من أنس وفي اسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي راود الازدي وثقه يحيى بن معين  
وتكلم فيه غيره - قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بخفيف

الذال المجع والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذى في العين  
والشراب مما يقطع فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا قال ابن

رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيه من القمامات  
القليلة انها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض

فيكتب الكبير ويعرض من باب الاولى فقيه تنبيه بالادنى على الاعلى وبالظاهر عن  
الظاهر والمعنويات على قدر الاعمال قال وصحبت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج

قذاة من المسجد وأذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذه لا اله الا الله ليجمع بين  
أدبني شعب الايمان وأعمالها وهي كلمة التوحيد وبين الافعال والاقوال وان اجتمع

القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى الا انه لا يحسن ان الاحكام الشرعية تحتاج  
الى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي قوله فلم أر ذنبا أعظم قال شارح المصابيح أى من سائر  
الذنوب الصغار لان نسيان القرآن من الخطايا بسبب كبير ان لم يكن من استخفافه  
وقلة تعظيمه للقرآن وانما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم تحريضا منه

مدافعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي وفيه التحديد والغزنة وأخرجه البخاري أيضا  
في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أى عن حذيفة رضى الله عنه (في رواية أخرى قال)  
برأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نتماشى فاني سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فبال (فاتبذت) أى ذهبت



• **الخامسة (منه فاشار الى) يده أو رأسه (بجنته) فة الباحذيفة استرنى كما عند الطبراني من حديث حمزة بن مالك (نقمت عند عقبه حتى فرغ) وفي اشارته صلى الله عليه وآله وسلم لم لحذيفة دليل على انه لم يبع بدنه بحيث لا يراه والمعنى في ادائه اياه مع استحباب الانفاق في الحاجة أن**

الاقنية المسكونة أو قرية منها ولا تكاد تخلو عن ماروانا اتبذ حذيفة لئلا يجمع شيئا مما يقع في الحديث فلما بال عليه السلام قائما وأمن منه ذلك أمره بالقرب منه ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ورازي (عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير من المهاجرات وكانت عارفة بتعبير الرؤيا توفيت سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ابنها عبد الله بياض بلغت مائة سنة لم يقطع لها سن ولم ينكرها عقل لها في البخاري سنة عشر حديثا (رضي الله عنها) قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرأة هي أسماء كما وقع في رواية الشافعي باسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يعد أن يسم الراوى اسم نفسه (فقلت أرايت) يا رسول الله (أحدا فاصبح) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورة ذلك غالبا وصول الدم اليه والبخاري من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة وأطلقت الرؤية وأرادت الاخبار لانها سببه أي أخبرني وألاستفهام بمعنى

على مراعاة حفظ القرآن انتهى والتقييد بالصحة فأنه يحتاج الى دليل وقيل المراد بقوله نسيت ترك العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله أنفسهم وهو مجاز لا يصار اليه الا لموجب (وعن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب رواء الخمسة الا النساء وعن مرة بن جندب قال أمر نازر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخذ المساجد في ديارنا وأمرنا أن تنظفها رواء أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولعله كان يأمر بنا بالمساجد أن تصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونظفها) الحديث الاول أخرجه الترمذي مسندا وصححه وسلا وقال المرسل أصح ولكنه رواه غيره مسندا باسناد رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود الجهلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة وأبو إسحق وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا والحديث الثاني رواه أحمد باسناد صحيح وكذا رواه غيره باسناد جيدة قوله في الدور قال الشعبي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى أرىكم دار الفاسقين لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دار ومنه الحديث ما بقيت دار الا بني فيها مسجد قال سفيان بن عيينة في الدور يعني القبائل أي من العرب يصل بعضهم بعض وهم بنو أب واحد يفي لكل قبيلة مسجد هذا ظاهره في تفسيره ثمان الدور قال أهل اللغة الاصل في اطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازا قال بعض المحدثين والباقين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدرا أو خشب أو غير ذلك في كل محلة يحلها المقيمون بها وكل بيتين مجتمعة وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعروة والمحلة والمراد بالمحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دار أو محمول على اتخاذها لصلاة كالسجدة يصلون فيها أهل البيت قاله ابن عبد الملك والاول هو المعول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحتمل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن أن يبنى الرجل في داره مسجدا يصل فيه أهل بيته انتهى فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيبويه ما يؤيد هذا المعنى قوله وان تنظف بالظاء المشالة لا بالاضافة انه تعصيف ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد بتنظيفها من الوسخ والدفن قوله وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خفي لونه وظهور ريعه فان اللون ربما شغل بصر المصلي والاولى في تطيب

المسجد

الامر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نقمته)

بضم الحاء أي تفركه وتحركه والمراد بذلك ازالة عينه (ثم تفرسه بالماء) أي تفرقه الثوب وتقلعه بذكره أطراف أصابعها أو بظفرها مع صب الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الراء المكسورة قال أبو عبيد معني التشديد تقطعه (وتنضيه) أي



تغسله بان تصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت المسجد من الدم لتزول عينه ثم تقرمه بان تقبض عليه باصبعها  
ثم تغمزه ثم تخرها جذا وتلكه حتى ينحل ما تشربه من الدم ثم تنفضه ٤١ أي تصب عليه وتنفض هذا الفصل حتى يزول  
الآثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل فيه) وفي هذا الحديث  
دليل على أن التباينات إنما  
تزال بالماء دون غيره من المائعات  
وهذا قول الجمهور خلافاً لابي  
حنيفة وصاحبيه لان جميع  
التباينات بمسابة الدم ولا فرق  
بينه وبينها إجماعاً وفيه أن قليل  
دم الحيض لا يعني عنه كسائر  
التباينات بخلاف سائر الدماء  
وعن مالك يعني عن قليل الدم  
ويغسل قليل غيره من التباينات  
وعن الحنفية يعني عن قدر  
الدرهم ورواه هذا الحديث  
الشمسة ما بين مكى ومدنى وفيه  
التحديث والعنفنة وأخرجه  
البخاري أيضاً في الصلاة  
والسبوع وأبو داود والترمذي  
وابن ماجه في الطهارة (عن  
عائشة رضي الله عنها قالت جاءت  
قامطة ابنة أبي حبيش) قيس  
ابن المطلب وهي قرشية أسدية  
(إلى النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم فقالت يا رسول الله أفني  
امرأة استفاض) أي يستقري  
الدم بعد أيامي المعتادة اذ  
الاستفاضة جريان الدم من  
فرج المرأة في غير أوانه والسين

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولو ويجوز ان يحمل التطيب على التجمير  
في المسجد والظاهر ان الأمر ببناء المسجد للتدب الحديث جعلت لنا الأرض  
مسجداً وحديث أينما أدركت الصلاة فصل (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما  
يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ فلا يقرب من  
المسجد هذا نص يرجح به من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب  
العلماء كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء انهم في خاص بمسجد النبي  
صلى الله عليه وسلم لقوله في رواية مسجدنا ووجه الجمهور فلا يقرب من المسجد قال  
ابن دقيق العيد وكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثل فانه معلل اما بتأذى الآدميين  
أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قد روي في المسجد كلها ثم ان انتهى انما هو  
عن حضور المسجد لاهن أكل الثوم والبصل ونحوهما فلهذا القول حلال بإجماع من  
يعتد به وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانهم يمتنع عن حضور الجماعة  
وهي عندهم فرض عين ووجه الجمهور وقوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الباب  
كل فاني أباي من لا تنأجي وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس لي تحريم  
ما أحل الله ولا كنهها شجرة أو كرم يحبسها أخرجه مسلم وغيره قال العلماء ويلحق بالثوم  
والبصل والكراث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها قال القاضي عياض  
ويلحق به من أكل فجلا وكان يتجشأ قال ابن المراتب ويلحق به من به بخر في فيه أو به  
برح له رائحة قال القاضي وقاس العلماء على هذا إجماع الصلاة غير المسجد كعصا العيد  
والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا إجماع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا  
يلحق بها الأسواق ونحوها انتهى وفيه ان الهلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لخراج  
الأسواق وان كانت من كربة من التأذى وكونه حاصل لا مشغولين بطاعة مع ذلك ولكن  
العله المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الحاق المواطن التي  
تجسرها الملائكة وقد ورد في حديث عن مسلم بلفظ لا يؤذي نأريج الثوم وهي تقتضي  
التعليل بتأذى بنو آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم ماعلة مستقلة  
اتهمى وعلى هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدلل بالحديث على عدم  
وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الأمور جائزة بما ذكرنا  
ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز ترك الجماعة في حق آكلها

٦  
نيل  
في  
في استفاض التحول لان دم الحيض تحول  
إلى غير دمه وهو دم الاستفاضة كافي استعبر الطين (فلا أظهر) لدوامه (أفادع) أي اترك الصلاة والعطف  
على مقدر بهد الهمة لان لها صدر الكلام أي يكون لي حكم المائض فترك (الصلاة) أو ان الاستهزام ليس



بأقبال التقرير فزال صدر يتهنأ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا) أي لا تدعى الصلاة (أعني ذلك) بكسر  
الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر العين ويسمى العازل (وابس ببعض) لأنه يخرج من فعر الرحم (فإذا أقبلت  
بعضتك) بفتح الحاء المرة وبالكسر اسم لأم ٤٢ والخرقعة التي تستدفريها المرأة والحالة أو الفتح خطأ والصواب

الكسر لان المراد بها الحالة  
قاله الخطابي وروى القاضى عياض  
وغیره بل قالوا الاظهر الفتح  
لان المراد اذا أقبل الخاض  
(فدعى الصلاة) أي اثر كبرها  
وهذا النهى للتحریم ويقتضى  
فساد الصلاة بالاجماع (وإذا  
أدبرت) أي انقطعت فالمراد  
بالأقبال والادبار هنا التردد  
دم الخيض وانقطاعه (فاغلى  
هناك الدم) أي واغلى والامر  
بالاغسال مستفاد من أدلة  
أخرى ومفهومه أنها كانت  
تغيز بين الخيض والاستحاضة  
فلذلك وكل الامر اليها في معرفة  
ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدركها  
وقال مالك في رواية تستظهر  
بالامساك عن الصلاة ونحوها  
ثلاثة أيام على عادتها (ثم نوضي)  
بصفة الامر (لكل صلاة حتى  
يحيى ذلك الوقت) أي وقت  
اقبال الخيض وتفاصيل حكمه  
مستوفاة في الكتب المبسوطة  
ورواة هذا الحديث ستة وفيه  
الاخبار والتحديث والعمدة  
وأخرجه مسلم في الطهارة  
وكذا الترمذي والنسائي وأبو  
داود (وعنها) أي عن عائشة  
الصديقة (رضي الله عنها) قالت  
كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك يتأني الوجوب وأهل الظاهر الثلاثة بتصریم كل ماله رخصة كريمة  
يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ولا يتم الا بترك كل النوم لهذا الحديث  
وملا يتم الواجب الا به فهو واجب فتركه كل ذلك واجب قوله فان الملائكة تنأذى  
قال النووي هو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالتخفيف وهي لغة يقال أذى  
يأذى مثل عى يعى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من كل النوم  
من دخول المسجد وان كان خالياً عنه محل الملائكة واهموم الاحاديث

• (باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه) •

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم  
المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك واذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك  
رواه أحمد والنسائي وكذا مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشك  
وأخرجه أيضا ابن ماجه عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو  
أسيد بضم الهمزة مصغرا هو مالك بن ربيعة الساعدي الانصاري قوله فليقل في رواية  
أبي داود فليسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل وروى ابن السفي عن أنس كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد واذا  
خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال الترمذي وروينا الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضا وسيأتي حديث  
فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا روايت أبي داود افتح لي ويجمع بينهما ما بان المنفرد  
يقول اللهم افتح لي واذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله  
اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الاوسط عن ابن عمر واذا خرج قال  
اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي اسناده سالم بن عبد الاعلى قال ابن رسلان وسؤال الفضل  
عند الخروج موافق لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتهوا من  
فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتهوا من فضل الله هو طلب العلم والوجهان  
متقاربان فان العلم هو من رزق الله تعالى لان الرزق لا يختص بقوت الابدان بل يدخل  
فيه قوت الارواح والاسماع وغيرها وقيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح  
(وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل  
المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

واذا

لان الجنابة معنى فلا تغسل أو عبرت بها عن ذلك مجازا أو المراد المني من باب تسمية الشيء باسم سببه

فان وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها أو أطلقت على المني اسم الجنابة وحيث تدفلا حاجة الى التقدير بالحذف أو بالجاز  
(من ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجرة (الى) المسجد لاجل (الصلاة وان يقع) بضم الباء وقع القاف جمع



بقصة أي موضع يخالف لونه ما يليه أي أثر (الماتى ثوبه) الشريف لأنه خرج مبادراً للوقت ولم يكن له ثياب يلبسها ولا بن  
 ماجه وأنا أرى أثر الغسل فيه أي لم يجف ولم يمسح من حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم ولا بن خزيمة وحبان بسند صحيح كانت تحكه وهو يصلي ٤٣ ويجمع بينهما وبين حديث الباب بحمل الغسل

على الذنب على القول بطهارة  
 المني كما هو مذهب الشافعي  
 وأحمد والحدثين أو غسله لغسالة  
 المسمر أو لاختلاطه برطوبة  
 الفرج على القول بفحاشته كما  
 هو مذهب أبي حنيفة ومالك

رحمهما الله وحمل الحنفية الغسل  
 على الرطب والفرك على اليابس  
 وهو الرابع نظراً في الأدلة كما  
 حققتنا ذلك في مسلك الختام  
 شرح بلوغ المرام ورواة هذا  
 الحديث الخمسة ما بين مروزي  
 ورقى ومدنى وفيه التمهيد  
 والاختبار والعنفنة وأخرجه  
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال  
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه  
 كلهم في الطهارة (عن أنس)

ابن مالك (رضي الله عنه) قال قدم  
 أنس على رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم (من عكل) بضم  
 العين وسكون الكاف قبيلة من  
 نيم الرباب (أو) من (عريضة)  
 مصفراحي من بجيلة لا من  
 نضاعة وليس عريضة عكلا لأنهما  
 قبيلتان متغايرتان لأن عكلا  
 من عدنان وعريضة من حطان  
 والشك من حادوقال الكرماني  
 يزيد من أنس وقال الداودي  
 شك من الراوي وللجاري في  
 الجهاد عن رهب عن أيوب أن

وإذا خرج قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب  
 فضلك رواه أحمد وابن ماجه الحديث اعناده في سقن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن  
 أبي شيبة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه  
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم نذره وفيه اختطاع لأن فاطمة بنت  
 الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تدرك فاطمة الزهراء رضي الله عنها  
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم فقيه مقال معروف وهذا الحديث فيه  
 زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالمغفرة في الدخول  
 والخروج وزيادة التسمية ثابتة عند أبي داود في الحديث الاوّل وابن مردويه وزيادة  
 التسمية ثابتة عند ابن السقي من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت  
 زيادة الصلاة في داخل المسجد والخارج منه ان يجمع بين التسمية والصلاة  
 والسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخلًا وخارجًا  
 الفضل خارجًا يزيد في الخروج سؤال الفضل وينبغي أيضًا ان يضم إلى ذلك ما أخرجه أبو  
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل  
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم  
 قال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرجه الحاكم في المستدرک  
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوت فأنسلوا  
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

• (باب جامع فيما نهى عنه المساجد وما أبيع فيها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع رجلا يشد في مسجد  
 ضالة فليقل لأداه الله اليك فان المساجد لم تبني لهذا وعن بريدة ان رجلا نشد في المسجد  
 فقال من دعا الى الجبل الا حرق قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ووجدت انما بنيت  
 المساجد لما بنيت له رواهما أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله يشد بفتح الشيماء وضم الشين  
 يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأشدتها عرفتها والاضالة تطلق على الذكر والانثى والجمع  
 ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقط قال ابن  
 رسلان قوله لأداه الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناس في المسجد بعدم  
 الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع  
 صوته فيه بما يقتضي مصلحة ترجع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

رهط من عكل ولم يشن وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريضة ولم يشك أيضا وكذا المسلم وفي المغازي عن  
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريضة بالواو المماثلة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومهم على  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن إسحق بعد قدومه كانت في حياذى الاولى سنوية يذكرونها الصائري بعد الجدينية



وكانت في تلك المدة فيها وذكروا قدي أنها كانت في شوال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما والبخاري في البخاريين  
انهم كانوا في الصف قبل ان يطلبوا الخروج الى الابل (فاجتووا المدينة) أي اصابهم الجوى وهو داء الجوف اذا تطاول أو كرهوا  
الاقامة بها لما فيها من الوخم أولم يوافقهم طعامها ٤٤ والبخاري من رواية سعد عن قتادة في هذه القصة فقالوا

يا نبي الله ما كنا أهل ضرع ولم  
نكن أهل ريف وله في الطب من  
رواية ثابت عن أنس ان ناسا  
كان بهم سقم قالوا يا رسول الله  
آونا واطعمنا فلما صعدوا قالوا  
ان المدينة وخجة والظاهر انهم  
قدموا سقاما من الهزال  
الشديد والجهد من الجوع  
معدة فرقة الوانهم فلما صعدوا من  
السقم أصابهم من حمى المدينة  
فمكرهاوا الاقامة بها ولمسلم عن  
أنس وقع بالمدينة الموم يضم  
المسيم وسكون الواد وهو ورم  
الصدر عظمت بطونهم فقالوا  
يا رسول الله ان المدينة وخجة  
(فامرهم النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم بالفتح) بلام مكسورة  
جمع لقوح وهي الناقة الخلوب  
كفلوس وفلاس أي أمرهم  
أن يلحقوا بها وعند البخاري  
في رواية همام عن قتادة فامرهم  
أن يلحقوا براعيه وعند أبي  
موانة انهم بدوا يطلب الخروج  
الى الاقح فقالوا يا رسول الله قد  
وقع هذا الوجع نلوا أذنت لنا  
نخرجنا الى الابل وله عن وهيب  
انهم قالوا يا رسول الله اغنا  
رسلا أي اطلب لنا لبنا قال  
ما أجدكم الا أن تلحقوا بالذود  
وعند ابن سعد أن هدد لقاحه

بنشد الضالة وما في معناه من البيع والشرا والابارة والعقود قال مالك وجماعة من  
العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره وانجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من  
اصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج اليه الناس لانه  
مجمعهم ولا بد لهم منه قوله وانما بنيت المساجد لمنايت له قال الثوري معناه لا كراهة  
والصلاة والعلم والمذاكر في الخير ونحوها قال القاضي عياض فيه دليل على منع  
الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا انما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة  
للمسلمين في دينهم فلا بأس بهم او كرهه بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه  
من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير أجره كان مكروها لعدم تحريزهم  
من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الاحاديث في دخولهم المساجد  
في باب حل الحديث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل

مسجدا هذا ليتعلم خيرا أو ليعلمه كان كالجاهد في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان  
كالناظر الى ما ليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر الى متاع غيره)  
الحديث اسناده في متن ابن ماجه هكذا أحد ثناء أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسمعيل  
عن حميد بن صخر عن المقبري عن أبي هريرة فذكره وحاتم بن اسمعيل قد وثقه ابن سعد  
وهو صدوق كان بهم وبقيّة الاسناد ثقات وحميد بن صخر هو حميد الطويل الامام  
الكبير قوله مسجدنا هذا فيه نصريح بان الاجر المترتب على الدخول انما يحصل لمن كان  
في مسجد صلى الله عليه وسلم ولا يصح الحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في  
الفضيلة لانه قياس مع الفارق قوله ليتعلم خيرا أو ليعلمه فيه ان الثواب المذكور انما  
يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم  
وتعليمه لانه هو الخير الذي لا يقارم قدره وهذا ان جعل تشجيع الخير والتعظيم ويمكن  
ادراج كل تعلم وتعليم لغير أي خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قربة يتعلمها الداخل  
أو يعلمها غيره وفيه أيضا التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعليم والتعلم في  
المسجد أفضل من سائر الامكنة قوله ومن دخل لغير ذلك الخ ظاهره ان كل ما ليس فيه  
تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز فعله في المسجد ولا بد من تقييد بمعاذ الصلاة  
والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد دفعه له في المسجد أو الارشاد الى فعله فيه والحديث  
يدل على ان المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتقييد الخير في الحديث  
بالتعليم والتعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة وعنده أبي عوانة كانت ترمى بذى الجدر ناحية قبلي من وابلانها الحدود  
هين على ستة اصبال من المدينة (و) امرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من أبوالها فانطلقوا) يشربوا  
منها (فلما صعدوا) من ذلك الإلهاء وسخنوا ورجعت إليهم ألوانهم (قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يسلم النبي



وذلك انهم لما عدوا على القاح ادر كهم ومعه نثر فقاتلهم فقطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وعينيه حتى مات  
 كذا في طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الاستياق أي ساقوا (النم) سوتاعنيقا والنم واحد الانعام وهي الاموال الراجعة  
 واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستاقوا ابلهم ٤٥ (لجاء الخبر) عنهم (في أول النهار فبعث) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في آثارهم) أي وراهم الطلب وهم مريّة وكانوا عشرين  
 وأميرهم كرز بن جابر وعند ابن عقبة سعيد بن زيد فادر كوافي  
 ذلك اليوم فآخذوا (فلما ارتفع النهار جئ بهم) إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم أسارى  
 (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم (أيديهم) جمع يدي فاما ان يراد  
 بها أقل الجمع وهو اثنان كما هو عند بعضهم لان لكل منهم  
 يدين واما ان يراد التوزيع عليهم بان يقطع من كل واحد  
 منهم يدا واحدة والجمع في مقابلة الجمع بقيد التوزيع  
 واسناد الفعل فيه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم  
 من خلاف) كافي آية المائدة المنزلة في القضية كما رواه ابن  
 جرير وحاتم وغيرهما (وممرت أعينهم) بضم السين قال المنذري  
 وتخفيف الميم أي حكمت بالمسامير الحماة قال وشدها بعضهم  
 والاول أشهر وأوجه وقيل سميت أي فقتت وعند البخاري  
 من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الاوزاعي عن يحيى  
 كلاهما عن أبي قلابة ثم أحص بمسامير فاجت فكما هم بها

الحدود في المساجد ولا يستفاد فيها رواء أحد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه  
 أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس بأسناده وقال في  
 بلوغ المرام ان اسناده ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه  
 اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراز وفيه  
 الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم  
 إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستفادة فيها لان النبي كما تقرر في الاصول حقيقة  
 في التحريم ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا ابيع الله تجارتك  
 واذا رأيتم من يشتد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليك رواء الترمذي وعن عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في  
 المسجد وان تشد فيه الاشعار وان تشد فيه الضالة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة  
 رواء الجمعة وليس للنسائي فيه انشاد الضالة) الحديث الاول أخرجه النسائي في اليوم  
 والليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحافظ  
 في الفتح واسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب فن يجمع نسخته بصحة قال وفي المغني أحاديث  
 لكن في أسانيد هام قال انتهى وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقال مشهور قال  
 الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن  
 شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في  
 حديث عمرو بن شعيب انما ضعفه لانه يحدث من صحيفة جده كانهم رأوا انه لم يسمع  
 هذه الاحاديث من جده قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن  
 شعيب عندنا واه وفي الباب عن بريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي وعن جابر عند  
 النسائي وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات وعن أبي هريرة عن طريق  
 أخرى غير التي في الباب عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراز وفي اسناده الخجاج  
 ابن ارطاة وعن ابن مسعود عند البراز أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا  
 وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يورده ابن حبان في  
 الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن  
 عمر عند ابن ماجه وعن واثله بن الاسقع عند ابن ماجه أيضا وعن عهدة عند الطبراني  
 وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

وانما فعل ذلك بهم قصاصا لانهم هلكوا عن الراعي وليس من المثلثة المنهية عنها (والقوا) ببني الله فيقول (في الحرة) بفتح الحاء  
 وتشديد الراء في أرض ذات هجارة سود بظاهر المدينة النبوية كأنها أحرقت بالنار وكان بها الواقعة المشيرة وقايا يزيد بن  
 معاوية (يستسقون) أي يطلبون السقي (فلا يسقون) زادوه ويبالون في حي ما تولى في الطريق من مائة فكنس فربايت رجلا



منهم يكدم الارض بلسانه حتى يموت ولا يي هوانه يكدم الارض ليجز بردها مما يجلب من الحر والشدة والمنع من السقي مع  
 صكون الاجماع على سقي من وجب قتله اذا امتنع اما لانه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم واما لانه نهى عن سقيهم  
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحيث قد لا حرمة لهم كالكلب المقور واجتج بشرهم

البول من قال بطهارته نصافي  
 بول الابل وقيل في سائر  
 ما كول اللحم وهو قول مالك  
 وأحمد ومحمد بن الحسن من  
 المنقبة وابن خزيمة وابن المنذر  
 وابن حبان والاصطخري والروالي  
 من الشافعية وهو قول  
 الشعبي وعطاء بن السفي والزهري  
 وابن سيرين والثوري واحتج به  
 ابن المنذر بان ترك اهل العلم  
 بيع الناس ابعاد الغنم في  
 أسواقهم واستعمال ابوال  
 الابل في أدويتهم قديما  
 وحديثا من غير تكبر دليل على  
 طهارته ما قال في الفتح وهو  
 استدلال ضعيف لان المختلف  
 فيه لا يجب انكاره فلا يدل  
 ترك انكاره على جواز  
 فضلا عن طهارته وقد دل على  
 نجاسة ابوال كاهما حديث أبي  
 هريرة وحمل جماعة ما في  
 الحديث على التداوي فليس  
 فيه دليل على الاباحة في غير حال  
 الضرورة وظاهر قول البخاري  
 في الترجمة ابوال الابل والدواب  
 جعل الحديث بجهة لطهارة  
 الارواث والابوال مطلقا  
 كالظاهرة الا انهم استثنوا  
 بول الادوي ورواه وتعقب بان  
 القصة في ابوال الماء كول ولا

وانشاد الصلوة وانشاد الاشعار والتساق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في  
 انشاد الصلوة أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على  
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عقدم من البيع في المسجد لا يجوز  
 نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بان حمل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة  
 صادقة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم  
 وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقص وصحة العقد لا منافاة بينه وبين التحريم فلا  
 وجه جعله قرينة لحمل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره  
 البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه وقرئ اصحاب أبي حنيفة بين ان يغلب  
 ذلك ويكثر فيكرهه او يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه واما انشاد الاشعار في المسجد  
 فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه ويعارضه ما ساقى من قصة عمرو وحنان  
 وتصريح حسان بأنه كان يفتد اشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكذلك حديث جابر بن سمرة الا في وقد جمع بين الاحاديث بوجهين الاول حمل النهي  
 على التنزيه والرخصة على بيان الجواز والثاني حمل احاديث الرخصة على الشعر الحسن  
 المأذون فيه كجماع احسان للمشركين ومداحه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل  
 النهي على التفاخر والهجاء ونحو ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي  
 وقد بوب التساقى على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد الشعر  
 الحسن وقال الشافعي الشعر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح وقد ورد هذا امر فوعا في غير  
 حديث فروى أبو يعلى عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر  
 فقال هو كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي  
 في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والعصم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن  
 نعم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن سبله وبكر بن سوادة عن عبد الله بن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه  
 كقبيح الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية  
 والمبطلين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك ولا يمكن حديث جابر بن سمرة الا في فيه  
 التصريح بانهم كانوا يفتد اشعر واشيا من امر الجاهلية قال وقيل المنهى عنه  
 ما اذا كان التناسد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعاد أبو عبد الله البوني

يسوغ قياس غير الماء كول على الماء كول لظهور الفرق ورواه الخمسة بصريون وفيه رواية تايبي عن فاعل

تايبي والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هنا في المهارين والجهاد والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود ودوا بوداود  
 في الطهارة والتساقى في الجارية (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يتي



المسجد المذني في مراءض الغنم واستدل به على طهارة أبوابها لأن المراءض لا تخلو عنهم فدل على أنهم كانوا  
يأشرونهم في صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض وعورض بأنها شهادة تنفي لكن قد يقال  
أنهم استندوا إلى الأصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على  
حصير كما في الصحيحين والحديث

عائشة الصحيح أنه كان يصلي على  
التمر رنة نعم ليس في الحديث  
المذكور دلالة على طهارة المراءض  
لأن فيه أيضا النهي عن الصلاة  
في معطن الأبل فلا يقتضي  
الاذن الطهارة لا يقتضي النهي  
التفحيس ولم يقل أحد  
بالفرق لكن المعنى في الاذن  
والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة  
ولا النجاسة وهو أن الغنم من  
دواب الجنة والأبل خلقت من  
الساطين والله أعلم قاله الحافظ  
في التلخيص ورواه هذا الحديث  
الأربعة ما بين نراساني وكوفي  
وبصري وفيه التصديت والاختلاف  
والمنعنة وأخرجه المؤلف أيضا  
في الصلاة وكذا ما لم والترمذي  
والنسائي في العلم (عن ميمونة  
أم المؤمنين رضي الله عنها أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم سئل) ويحفل أن يكون  
السائل ميمونة (عن فارة سقطت  
في سمن) جامد كما عرفت  
عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود  
الطحاوي والنسائي فثبت كما  
عند البخاري في التاريخ (فقال)  
صلى الله عليه وآله وسلم  
(أقوها) أي أرموا القارة (وما  
حوها) من السمن (فاطرحوه)

فأعمل أحاديث النهي وادعى التسخيف في حديث لا اذن ولم يوافق على ذلك حكا  
ابن التين عنه انتهى وقد قرر ان الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن  
هنا بالتعريف كما عرفت قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد إذا كان  
على مدح الدين وإقامة الشرع وإن كان فيه الخمر ودوحة بصفتها الخبيثة من طيب  
مناجاة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكر من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن  
زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال \* بأت سعاد فقلبي اليوم متبول \* إلى  
قوله في صفة ريقها \* كأنه منهل بالراح معلول \* قال العراقي وهذه القصيدة قد  
رويناها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند منقطع وعلى تقدير ثبوت هذه  
القصيدة من كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير  
فليس فيها مدح الخمر وانما هي مدح ريقها وانتبيه بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في  
المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أو قارئ أو منتظر للصلاة فإن  
أدى إلى ذلك كره ولو قبل بغيره لم يكن به عيب وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع  
الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل الحديث وأما التصديق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة  
لحمل النهي عنه الوجه وورع الكراهة وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين  
بالتكبير يوم الجمعة والتمسك في الصفوف الأول فالأول وقال الطحاوي التصديق المنهي  
عنه قبل الصلاة إذا عم المسجد وغلبه فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به والتقييد بقبل  
الصلاة يدل على جوازها بعد العلم والذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها  
كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في المسجد فأقبل ثلثة نفر فأقبل اثنين إلى رسول الله وذهب واحد فاما  
أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم الحديث وأما  
التصديق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان  
قوم يجلسون في المساجد حلقاتا حلقاتا آمنهم الدنيا فلا تنج السوهم فانه ليس لله فيهم حاجة  
ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واسناده ضعيف فيه بريغ أبو الخليل وهو ضعيف  
بعد أقوله وعن الحلقى يفتح الموهلة ويجوز كسر ها واللام مفتوحة على كل حال جمع  
حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا كذا في الفتح (وعن سهل بن سعد

الجميع أي الماخوذ وهو القارة وما حوها) (وكلاهما منكم) الباقي ويقاس عليه نحو المسل والدبس الجامدين وسقط  
لأربعة قوله فاطرحوه وخرج بالجامد الذائب فانه ينحس كالبلاطة النجاسة ويتمسك بظهوره ويحرم أكله ولا يصح بيعه  
نعم يجوز الاستصباح به والاتفاح به في غير الأكل والبيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الأخرى فان



كل ما نافع لمصالحهم وحرم الخسبة. كنه فقط لقوله واثقه وابه والبيع فن باب الاتماع وتمع الخبايا من الاتماع  
مطلقا لقوله في حديث جسد الرزاق وان كان ما نافع لا تقر به ورواة هذا الحديث السبعة مدينون وفيه الحديث بالجمع  
والافراد والعنفسة والقول ورواية مصابي عن مصابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في القبايح وهو من افراده عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي  
وقال حسن صحيح والناسي  
(عن أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال كل كلم) بفتح الكاف  
وسكون اللام (يكلمه المسلم)  
أي كل جرح يجرحه وأضيف  
الى الفعل توسعا للقابض وابن  
هساكر كل كلمة يكلمها أي كل  
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل  
الله) قد يخرج به ما اذا وقع  
الكلم في غير سبيل الله وزاد  
البخاري في الجهاد والله أعلم بمن  
يكلم في سبيله وفيه إشارة الى أن  
ذلك انما يحصل بان خلصت نيته  
(يكون) أي الحكم (يوم القيامة  
كهيئتها) قال الحافظ ابن حجر  
رحمه الله أعاد اللفظ لمؤنثا  
لإرادة الجراحة انتهى ونعتبه  
العيني فقال ليس كذلك بل  
باعتبار الكلمة لأن الحكم  
والكلمة مصدران والجراحة  
اسم لا يعبر به عن المصدر (اذ  
أي حين) طعنت قال الكرماني  
باطعون هو المسلم وهو مذكر لكن  
لما أريد طعن بها حذف الجارم  
أو وصل الضمير الجرم وبالفعل  
وصار المنه مسل متصلا وتعبه  
البرماوي بأداة التاء لامة لا ضمير  
كان أراد الضمير المستتر قسمته

ان رجلا قال يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقنله الحديث فتلاعنا في  
المسجد وأنا شاهد متفق عليه) الحديث سياقي بطوله في كتاب الله وياتي شرحه ان  
شاء الله هناك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان في المسجد وقد جعلت  
الهادوية ايقاعه في غير المسجد مندوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضيا الى الحد  
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسيب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه  
(وعن جابر بن سمرة قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد  
وأصحابه يتذاكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فرماتهم معهم رواه أحمد)  
الحديث أخرجه أيضا الترمذي بالفظ جالست النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة  
مرة فكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ما كت  
فرماتهم معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في  
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مر عمر في المسجد وحسان  
فيه ينشد فلما نظرت اليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى أبي هريرة  
فقال أنشدك الله أسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عني اللهم أيده  
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مر عمر رواية سعيد لهذه القصة مرسله  
عندهم لأنه لم يدرك زمن المروزي لكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو  
من حسان أو وقع لحسان استشهد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد قوله وفيه من  
هو خير منك يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين  
المجهة أي سألتك الله والتشديد بفتح النون وسكون المجهة التذكير قوله أيده بروح القدس  
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند البخاري بالفظ وجبريل  
معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي  
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا  
في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وأخرجه الحافظ في المستدرک وقال هذا حديث  
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين  
حديث الباب وبين ما يعارضه (وعن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه) قوله  
واضعا إحدى رجليه على الأخرى قال الخطابي فيه أن النسي الوارد عن ذلك منسوخ

متصلا بطريقة الاجود ان الاتصال والاتصال وصف البارز (فغير دما) بفتح الجيم المشددة وقال  
البرماوي كالمسكر ماني هو بضم الجيم من الثلاث وفيهها مشددة من الفعل قال العيني أشار بهذا الى جواز الوجهين  
لكنه سبق على معنى الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بفضله على بطل نفسه وعلى ظالمه بفضله



(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الریح (عرف) ریح (المسك) ينتشر في أهل الموقت اظهار الفضلة ومن ثم لا يغسل دم الشهيد في المعركة وغرض البخاري بذلك الحديث هنا ان المسك طاهر وأما له نجس فلما تخرج من حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه أو ان دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ٤٩ من النجاسة حتى حكم له في الاخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بنجاسة الرائحة اذا

حات فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذکور في دم الشهيد من أمور الاخرة والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه انتهى أو ان مراد البخاري تأكيده مذهبنا ان الماء لا ينجس بمجرد الملاقة ما لم يتغير فاسم - تدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكما ان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات انحصار النجس بالتغير وما ذكر يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وبالجملة فقد وقع للناس اجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها متعقب ولا يحلو عن تكلف ورواته الخمسة ما بين مروزي وبصري ويمان وفيه التحديث والاخبار والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم (رواه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

أو يحتمل إلى النهي حيث يخشى أن تبدو عورته والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثاني أولى من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به البيهقي والبعقوي وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال ان النهي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود وعام وفعله صلى الله عليه وسلم - ذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صرح بذلك المازري قال يمكن لما صح عن عمرو عثمان كأنما يفعلان ذلك دل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما - ما تم ذكره وما ذكره الخطابي قال الحافظ وفي قوله لا يؤخذ منه الجواز نظر - لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله - له ان لبيان الجواز والطاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله يمكن لما صح ان عمرو عثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال انهما فعلا ذلك لعدم بلوغ النهي اليهما والحديث يدل على جواز الاستفاضة في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرهما لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والتمسائي وأبو داود وأحمد وانظره كافي

ومن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تام في المسجد وتنبيل فيه ونحن شـ باب قال البخاري وقال أبو قلابة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسكنوا في الصفقة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفقة اقراءه قوله عزب قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي وفي رواية للبخاري بعزب وهي لغة قليلة مع ان الفزاز انكرها والمراد به الذي لازوجه له وقوله لأهل له نفسه - بقوله عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الاقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد ادل على الجواز لتصریح فيها بان ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري - حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء وعلى مضطجع في المسجد فدرقط رداءه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول ثم أباترأب وقد ذهب الجمهور الى جواز النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود ومطابقا وعن مالك التفصيل بين من لم يسكن فيه مكروا وبين من لم يسكن له فيباح قوله وقال أبو قلابة عن أنس هذا طرف مر

٧ نيل لي وآله (وسلم أنه قال لا يبون أحدكم في الماء الدائم) الساكن (الذي لا يجري) نيل هو تفسير للدائم وايضاح لمعناه وقيل استتره عن را كديجري بعضه كالبرك والحياض وقيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المسمى وقال ابن الأثير الدائم من حروف الاضداد يقال الساكن والدائر ويطلق على البحار والانهار البكر التي لا ينقطع



ماؤها انما اذاعة بمعنى أن ماؤها غير منقطع وقد اتفق على أنها غير مرادة هنا وعلى هذين القولين فقول الذي لا يجري صفة مخصوصة  
لا حدمعنى المشترك وهذا أولى من جملة على التوكيد الذي الأصل عدمه ولا يخفى أنه لو لم يقل الذي لا يجري لكان يجب لا يحكم  
الاشتراك الدائر بين الدائر والدائم فلا يصح ٥٠ الحمل على التأكيده أو احترازه عن را كد يجري بعينه كالبطل (ثم) هو (يفتسل

فيه) أو يتوضأ وهو بضم اللام  
على المشهور في الرواية وجوز  
الجزم عطفا على يبولن والتعب  
على ضمائر أن وفيه ما بعد وهذا  
محمول على التلذذ عند أهل العلم  
على اختلافهم في حد التلذذ  
وقول من لا يعتبر إلا التغيير وعدمه  
قوى وفي رواية منه بدل فيه  
وكل منهم ما يشبه ذلك بالنص  
وحكم بالاستنباط فانظرة فيه. أنا  
تدل على منع الانغماس بالنص  
وعلى منع التناول بالاستنباط  
وانظرة منه بأيامه كس ذلك لكل  
ذلك مني على أن الماء نجس  
بملاقاة النجاسة وأقوى المذاهب في  
الماء مذهب مالك رحمه الله كما حقه  
الشوكاني رحمه الله في مصنفاته  
والعبد الضعيف في موافقته ورواة  
هذا الحديث الخمسة ما بين حمدي  
ومدني وفيه التحديث بالافراد  
والجمع والاختيار والسماع واخرجه  
مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجه (عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه أن نبي صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يصلي  
عند البيت) العتيق (وأبو جهل)  
عمر بن هشام الخزرجي عدو الله  
(وأصحاب) كاتنون (له) أي لابي  
جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد  
كبابنه البزار (جلوس اذ قال بعضهم)

تصة العربيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحبه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا  
في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قوله قال عبد الرحمن هو أيضا  
أرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة ووضع مظهر  
في المسجد النبوي كانت تأوي إليه المساكين وكل بضم العين المهملة واسكان الكاف  
قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في قول ما يور كل لجه (وعن عائشة  
قالت أصيب سعد بن مسعود يوم الخندق وما درج من قريش يقال له حبان بن العرقه  
والاكن فصر به عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من  
قريب متفق عليه) قوله حبان بن العرقه العرقه بعين مهملة منتوحة ثم راء مكسورة  
ثم قاف بعدها هاء التانيث قوله في الاكل هو عرق في اليد وقام الحديث في البخاري  
قالت ذريعتهم وفي مسجد خيمة بن بني غنار الا الدم يسيل اليهم فذا لولوا أهل الخيمة ما هذا  
الذي يأتيهم من قلوبكم فذا سدا يفة مذبحه من فمات فيم يابني الخيمة أو في تلك المرفضة  
والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك مظنة لخروج شيء منه  
يتنحس به المسجد (عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
رسلم هل منكم أحد أطعم اليوم صكبا ما فارق أبو بكر دخلت المسجد فاد أنا بسائل يسأل  
بوجدهت كسرة خبز بيدي عبد الرحمن فخذتها ففتمها إليه رواه أبو داود) قال أبو  
بكر البزار هذا الحديث لأنه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر الأبهني هذا الاسناد وذاكرانه  
روى مسلا قال المذري وقد أخرجه مسلم في صحيحه والله اعلم في سنده من حديث أبو  
حازم سلمان الأشجعي بنحو ما تم منه والحديث يدل على جواز التصدق في المسجد وعلى  
جواز المسئلة عند الحاجة وقد بوب أبو داود في سنده لهذا الحديث فقال باب المسئلة  
في المساجد (وعن عبد الله بن الحرث قال كنا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم في المسجد الحبيب وللعم رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ابن ماجه  
هكذا حديثا يعقوب بن حميد بن كاسب وحرمله بن يحيى قالوا حديثا عن عبد الله بن وهب  
قال أخبرني عمرو بن الحرث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي أنه سمع عبد الله بن  
الحرث قد كره هؤلاء كلهم من رجال الصحيح إلا يعقوب بن حميد وقد رواه عنه حرمله  
ابن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد احاديث كثيرة  
منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخاري وغيره فان كونا لا مسكن لهم  
سواء لم يلزم كلهم للضعام فيه ومنها حديث ربط الرجل الأسير بارية من سوارى

أي أبو جهل كافي مسلم (لبعض) زاد مسلم وقد نحررت جزور الامس (أيكم يحيى بيلى) بفتح السين المهملة المسجد  
مقصودا وهو الجملة التي يكون فيها الله ثم كالمشقة لا كصيات أو يقال فيمن أيضا (جزور) بفتح الجيم وضم الزاي يقع على الذكر  
والاثنى ووجه جزوه هو معنى الجزور من الأبل أي المنجور (بنو فزارة) وزاد في رواية مرأيل ههنا فيعهده إلى فرثه ودمها وسلاها



(فيضعه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مصغرا أي بعثته نفسه الخبيثا من دونهم فاسرع السير وانما كان أشقى قدامهم مع أن فيهم أبا جهل وهو أشد كفرا منه واذا بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانهم اشتروا في الكفر والرضا وانزرد عقبة بالماشرة فكان أشقى قدامهم ولذا ٥١ قتلا في الحرب وقتل هو ومبرأ والكشمير في

والسرخسي فانبعث أشقى قوم بالتشكيروفيه مباغاة يعني أشقى كل قوم من أقوام الدنيا فقيه مباغاة ليست في المعرفة لكن المقام يقتضي التعريف لان الشقاق هنا بالاسبة الى أوامرك القوم فقط قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعبه العيني بان التنكير أولى لما فيه من المباغاة لا يدخل هنا دخول الثانية بعد الأولى قال وهذا قائل يعني ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(فيما به فنظر حتى إذا سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وصعه على ظهره) المقدس (بين كتفيه) قال عبد الله بن مسعود (وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة (لا أغنى) في كف شرهم ولا لكشمير في والمستحلى لا أغنى أي من فعلهم (شيألو كان) وفي رواية لو كانت (لى معة) بفتح النون وسكونها أي لو كانت لى قوة أو جمع مانع لعرضه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة عشرة لكونه هذليا حليفا وكان حلفاؤه اذذاك كفارا

أو في الكلام حذف تقديره لطرخته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسرح به مسلم في رواية زكريا والبراز فانا أرى أي أخاف منهم (قال فجعلوا يضحكون)

استهزأوا فأنهم الله تعالى (ويجمل) بالحاء (بعضهم على بعض) أي ينسب بعضهم لعل ذلك الى بعض بالاشارة تم كماله لم ويجمل بالميم أي من كثرة الضحك ويجعل أن يكون من حال يجمل بالفتح اذا وثب على ظهره دابة أي وثب بعضهم على بعض من المرح والبطر (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا لا يرفع رأسه حتى يأتيه) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يذرجات (فاطمة)

المسجد المتفق عليه وفي بعض طرعه انه استقر مر بوطا ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام في المسجد لمدن معاذ كما تقدم والسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين ومنها نزال وقد ثقب المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جوارأ كل الطهارة في المسجد متباعدة قال المصنف رحمه الله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر جماعة من أنال فربط بسارية في المسجد قبل اسلامه وثبت عنه انه نثر ما لاجا من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى قلت ربط جماعة ثابت في الصحيحين بل يظن بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجره بنات برجل من بني حنيفة يقال له ثعلبة بن أنال فربطوه بسارية من سوارى المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله الا الله وان محمدا رسول الله ونثر المال في المسجد وقسمه ثابته في البخاري وغيره بل فقط أقي لنبي صلى الله عليه وآله وسلم بمال من البحرين فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة بطولها والدينان يدلان على جوار ربط الاسير المشرك في المسجد والمسار بالاولى وعلى جوارز قسمة الاموال في المساجد ونثرها فيها

(باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهى المصلى)

(عن أنس قال كان قراما عاتشة قد سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي في قرامك هذه فانه لا تزال تصاوره تعرض لى في صلاتي رواه أحمد والبخاري) قول قرام بكسر الهمزة وتخفيف الراء مستررق من صوف ذوالوان كما تقدم قوله أميطي أي أزيلي وزناوم في قوله لا تزال تصاوره في رواية للبخاري لا تزال تصاور بر يحذف الضمة قال الحافظ كذا في روينا وللباقين بآببات الضمة قال والهاء على روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلى الاخرى يحتمل أن يعود على الثوب قوله تعرض بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض والحديث يدل على كراهة الصلاة في المكانة التي فيها تصاور بر وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاور بر نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاور بر ودل الحديث أيضا على أن الصلاة لا تفسد بذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم يعذها (وعن عثمان بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دعاه بعد دخوله الكعبة

فقال انى كنت رأيت قمرى الكعبش حين دخلت ابيت فقلت أن أمرنا أن نخمرهما فخرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شي يلهى المصلى رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الطيبي قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت



أبنته صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنهم أسيدة نساء هذه الأمة ومناقبة أمة وتوفيت في ساحكاه ابن عبد البر بعد صلى الله عليه وآله وسلم ليلة السبت في يوم الثلاثاء لثلاث ليال خلت من شهر رمضان وغسلها على الصريح ردفها إلى بوميتها له في ذلك لها في البخاري حديث واحد زاد ٥٢ أسرا قبل وهي جويرية فاقبلت نسي وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا

(فطرح) ما وضعه أشقى القوم ولا كثر طرخته زاد أسرا قبل وأقبلت عليهم تشتمهم زاد البزار فلم يردوا عليهم شيئا (عن ظهره) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا يطل صلاته ولو عمداً وعلى هذا ينزل كلام البخاري فلو كانت نجاسة وأزاه في المال ولا أثر لها صحت اتانها وأجاب الخطابي بأنه لم يكن إذا لم يحكم بنجاسة ما أتى عليه كالتحرقاقم كانوا يلاقون بنيهم وأبائهم الخمر قبل نزول التحريم انتهى ودلالته على طهارة فرث ما أكل لحمه ضعيفة لأنه لا ينفك عن دم بل صرح به في رواية أسرا قبل ولأنه ذبيحة عبدة الاوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يهرم لم ما وضع على ظهره فاستمر مستحباً للطهارة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أو لا فلا تعاد ولو وجبت الاعادة فالوقت وسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما أتى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه واجب بأه لا يلزم من إزالة فاطمة إياه عن ظهره

الاسلمية تقول قلت لعثمان ما قال للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاه قال اني نسيت ان أمرك ان تخضع للقرنين فانه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يثقل المصلي وخالفه وان المذكور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شيبة وأما من ذكر المذكورة هي مزية بنت شيبة القرشية أعباد رية وقد جاءت مسماة في بعض طرق هذا الحديث واختلفت في صحته وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صحته أو عثمان بن طلحة المذكور هو القرشي العبدري الطيبي يفتح الحاء المهملة وباء هاء جيم مفتوحة وباء موحدة موحدة وباء إلى حجاب بيت الله الحرام ثم رفته الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار واليهم حجاب البيت الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من قريش عن عثمان وروى عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر أمه والاسلمية المذكورة لم أقف على اسمها والحديث يدل على كراهة تزين الحارثي وغيرهما مما يسهل الله لي يتنم أوتيه ويراد غيرهما مما يسهل وعلى أن تخمير التصاوير من زيل الكراهة الصلاة في المكان الذي هي فيه لارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله قرني الكعبش أي كبش إبراهيم الذي فدى به اسمعيل

\*(باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان - حتى يصلي الا العذر)\*

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتمضوا بالصلاة فلا يخرج أحدكم - حتى يصلي رواه أحمد وعنه أبي الشعثاء قال خرج رجل من المسجد بعد ما أدرك فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري) الحديث الاول روى من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن روى الحديث بإسناده ولم يتكلم فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسند عندهم لا يحتجوا به فيه انتهى وفي إسناده إبراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف واخرج له الجماعة الا البخاري وفي الروايات يسمي إبراهيم بن المهاجر ثلاثة هذا أحدهم وهو الجيلي الكوفي والثاني المدني مولى سعد بن أبي وقاص والثالث الأزدي الكوفي وفي الباب عن عثمان بن عطاء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج طاعة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن سنبر والزيدوني في أحكامهم وابن

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان إذا دخل في الصلاة استغرق في اشتغاله بالله ولئن سلمنا احساسه به فقد يحتمل أنه لم يتحقق نجاسته لأن شأه أعظم من أن يعضي في صلاته وبه نجاسة انتهى وتعقب بأنه لو أعاد الصلاة ولم يتنقل وبأن الله لا يقره على التعمد في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع ثيابه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيه ما قد روي أنه علم بما أتى على ظهره



أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو ملاته بالدعاء عليهم والله أعلم قاله الخافق في القمع ولا بن عساكر فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه وعند البزار فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما قضى ملاته قال وسلم والناس في لهوه وعن أبي إسحق فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم قال البزار ٥٣ فرد بقوله أما بعد زيد وثم بشعر بجملة

بين الرفع والدعاء وهو كذلك والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقريش) أي بأهل مكة كفارهم أو من همي منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرهه أسير تيل في روايته لفظ الأعداد أو زاد مسلم في رواية زكريا وكان إذا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً (فشق عليهم إذا دعا عليهم) في مسلم فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور وبفتحه قاله البرماوى وقال في القمع بالفتح في روايته من رأى أى يعته قدون وفي غيرهما بالضم أى يظنون (ان الدعوة) ولا بن عساكر يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أى مجابة يقال استجاب وأجاب بمعنى واحد وما كان اعتقادهم اجابة الدعوة الامن جهة المكان لا من خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل ذلك يكون مما بقي عندهم من شريعة ابراهيم الخليل عليه السلام (ثم سمى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى عين في دعائه

سيد الناس في شرح الترمذى وأشار إليه الترمذى في جامعه والحديثان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الاذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة اليه حتى يصلى فيه تلك الصلاة لان ذلك المسجد قد تعين تلك الصلاة قال الترمذى بعد ان ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان لا يخرج أحد من المسجد الا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويروى عن ابراهيم الخفي انه قال يخرج ما لم يأخذ المأذن في الإقامة وهذا عندنا لمن عذر في الخروج منه انتهى قال ابن رسلان في شرح السفن ان الخروج مكروه عند عامة أهل العلم اذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوها ولا يبرز إلا كراهة قال القرطبي هذا محمول على أنه حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل نسبه اليه وكأنه سمع ما يقتضى تحريم الخروج من المسجد بعد الاذان فاطلق لفظ المعصية عليه

• (أبواب استقبال القبلة) •

• (باب وجوبه للصلاة) •

(عن أبي هريرة في حديث ياقى ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا قلت الصلاة سبع الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر) هذا الحديث الذى أشار اليه المصنف هو حديث المسى وسياقى في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتى ان شاء الله شرحه هنالك وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو اجماع المسلمين الا في حالة الهجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتى وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة وفي الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا واذبحوا ذبيحتنا فدمرت علينا ما نأثم وأمرنا اللهم الا بحقه واحسابهم على الله عز وجل وقالت الهادوية ان استقبال القبلة امر شرط صحة الصلاة وقد عرفنا في السابق ان الاوامر مجردة لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية الاعلى القول بأن الامر بالشئ نهى عن ضده وانما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذى أخرجه الترمذى وأحمد والطبرانى من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل منا على حباله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فابتنوا لولا فتم وجه الله فان الاستقبال لو كان شرطاً لوجب الاعادة في الوقت وبعد ذلك لان الشرط

وفصل ما اجل قبل فقال (اللهم عليك بابي جهل) اسمه عمرو بن هشام ويعرف بابن الحنظلية فرعون هذه الامة وكان أحول ما بونا (وعليك بعنبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة) أبى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة أو ابى بن خلف شك شعبة (وعنبة) بالقاف (ابن ابى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عبيد الله بن مسعود أو عمرو بن ميمون (السابع



فلم يخطئه) بنون اي نحن اوبيا فاعله ابن مسعود او عمرو بن ميمون ثم ذكر البخاري في موضع آخر هارث بن الوليد بن المغيرة  
وذكره البرقاني وغيره وعند الطبراني عن شعبه في هذا الحديث أن ابن مسعود قال ولم اره دعاء عليهم الا يومئذ وانما استهقوا  
الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التهنيط حال ٥٤ عمادته لربه والاخيه عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذي

نفسى بيده) ولا بن عسا كرفي يده  
(لقد رأيت الذين عدم اي عدمهم  
(رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم صرعى) جمع صريع معنى  
مصرع (في القلب) بفتح القاف  
وكسر اللام البرقاني ان تطوى  
او العادة القديمة التي لا يعرف  
صاحبها (قلب بدر) الرواية بالجر  
ويجوز الرفع بتقدير هو وانصب  
بتقدير اء في وانما القوافي  
القلب تحقيرا لاشأنهم ولئلا  
يتأذى الناس برأيتهم لانه دفن  
لان الحرب لا يجب دفنه وذكر  
القلبي قاتل كل واحد من  
هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر وفي  
الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند  
الكسار وما ازدادت عند المسلمين  
الاتعظيما وفيه معرفة الكفار  
بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
تخوفهم من دعائه ولكن جعلهم  
المسد على ترك الانتباه له وفيه  
استعجاب الدعاء ثلاثا وجواز  
الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم  
محله اذا كان كافرا فاما المسلم لم  
فيستحب الاستغفار له والدعاء  
بالتوبة ولو قبل لادلالة فيه على  
الدعاء على الكافر لما كان بعيدا  
لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله  
عليه وآله وسلم على أن المذكورين  
لا يؤمنون والاولى أن يدعو لكل

بؤثر عدمه في عدم مع أن الهادي ينفق في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو  
بناقض قواهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند المحدثين ولكن له  
شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي بلفظ صلينا اليه في غيم وخفيت عليه بالقبلة  
فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم فقال قد احسنتم ولم يأمرنا أن نعبد وله طريق أخرى عنه بنحو هذه وفيها أنه  
قال صلى الله عليه وآله وسلم قد اجزأت صلاتكم ولكم تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد  
الله العرزمي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن  
عبد الملك العرزمي عن عطاء ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال ولا نعلم لهذا  
الحديث اسنادا صحيحا قويا والصحيح ان الآية انما ترات في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم  
وسواء في ذلك في باب تطوع المسافر ومنها حديث معاذ عن عبد الطبراني في الاوسط بلفظ  
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى  
الصلاة وسلم تجأت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت  
صلاتكم بحقها الى الله عز وجل وفي اسناده أبو عبله واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن  
حبان في الثقات وهذه الاحاديث يقوى بعضها بهضا فتصلح للاحتجاج بها وفي حديث  
معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انة قضاء الوقت وهو أوضح  
في الدلالة على عدم التمرطية وفيها أيضا رد لما ذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقائه

الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال يفتي الناس بقبالي صلاة الصبح اذا جاءهم ثم أت فقال  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة  
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة متفق عليه وعن أنس  
بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فترات قد نرى قلب  
وجهك في السماء فلو رأيتك قبله ترضاها فقول وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من  
ابن سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا ان القبلة قد تحولت فلو  
كانهم نحو القبلة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الا أبا داود  
وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري والطبراني قال الهراقي واسناده صحيح وعن عمارة بن  
أرس عن أبي يعلى في مسنده والطبراني في الكبير وعن عمرو بن عوف المزني عند البخاري  
والطبراني أيضا وعن سعد بن أبي وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد  
عنه الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عن الطبراني أيضا وعن عمارة بن

سفي بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرفها في نسبها وقومها الكون ما صرحت بشتمهم وهم روية  
رؤس قرش فلم يردوا عليهم اوفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة انتهى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى  
عبدان واپيه فأنهم ما مرويان وفيه التصديق بالجمع والافراد والافراد بالافراد والعنونة وانترجيه البخاري في الجزية أيضا



وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والله في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال برق النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في نوبه) ولا ينعيم وهو في الصلاة والبراق والباق ما يسيل من القم والمخاط ما يسيل من الأنف واستدل به على طهارة الريق ونحوه من قم طاهر غير ٥٥ متجسس وحيد فاذا وقع ذلك في الماء لا ينصبه ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصري وبصري ومكي وفيه التحديث بالجمع والافراد والاختبار والعنعنة والسماع (عن سهل بن سعد الساعدي) الانصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة في البخاري احدى وأربعون حديثا (انه سأل الناس بأي شيء دورى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) الذي أصاب في غزوة أحد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بقي أحد من الناس) (اعلم به مني) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في السكاح (كان علي) أي ابن أبي طالب (يجي) بترسه فيه ما عوفاطمة (رضي الله عنها) (تغسل عن وجهه) الشريف (لدم فاحذ حصير فاحرقه) (بجرحه) وللصاري في الطب فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصيرها فاحرقته وألصقتها على الجرح فرفأ الدم وانما فعلت ذلك لان في رماد الحصير اسماء الدم وفيه اباحة التداوي وما لجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وان جميع ذلك لا يشافي التوكل

رواية عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البزار والطبراني أيضا وعن توبة بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بن مالك وهو ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ فوجدتهم يصلون صلاة الغداة وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ فصل في رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء وفي حديث عمار بن أبي أسامة التي صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاتي العشي وهكذا في حديث عمار بن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنها الظهر والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاتي العشي شك هل هي الظهر أو العصر وليس من شك بحجة على من يحرم فنظرنا فيمن يحرم فوجدناه بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها واخراج البخاري لها في صحيحه وأما حديث كونها الظهر ففي اسمه ما رواه مروان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ الظاهر عنهم الى صلاة الصبح قال ابن سعد في الطبقات ما يكافئ بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجد بالمسلمين ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه المسلمون ويكفون المعنى رواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كاملة صلاة العصر قوله اذ جاءهم أن قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نعيم وقيل غيرهما قوله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كترأى فتحولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها مخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير يلنظ ألا فاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير من الراوي التحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر توبة قالت فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحافظ ونصه انه ان الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خائف من مكان يسع الصوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحصل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

اصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يبا وكذا في غيره من ذوى محارمها ومداواتها لامراضهم والاستعانة في المساواة وجواز وقوع الابتلاء بالانبياء لعظم أجرهم ويحقق الناس أنهم مخلوقون لله ولا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما اتفق النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين مكي ومدني وفيه التحديث والعنعنة والسماع وآخر جه البخاري



في الجهاد والنجاح . وسلم في المغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن ابى موسى) عبد الله  
ابن قيس الاشعري (رضي الله عنه قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يسئ بسؤاله) بكسر السين وهو يطلق على  
الفعل والآلة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجمعه سولك ككتب وهو مشتق من سأل اذا دلك أو من جاءت الابل تتساولك

أي تم ايل هذا وهو من سنن  
الوضوء واليهذا ذكره هنا  
والاستئذان ذلك الاستئذان وحكمها  
بما يجاوزها ما خوذ من السنن يفتح  
السين وهو امر ارمافيه خشونة  
على آخر ليدبها كان (بيده يقول)  
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أو السؤال مجازا (أع أع) بضم  
الهمزة والعين مفعلة فيهما وقيل  
يقصها وفي رواية ابن عساکر  
بالهمزة وفي صحيح الجوزي في أخ  
بكسر الهمزة وبالطاء وانما اختلف  
الرواة الثقات لتقارب مخارج  
هذه الحروف وكلها ترجع الى  
حكاية صوته عليه السلام اذ جعل  
السؤال على طرف لسانه كما عند  
مسلم والمراد طرفه الداخل كما  
عند أحمد يستقن الى فوق ولما  
قال هنا (والسؤال في فيه كانه  
يتنوع) أي يتقبا يقال هاعيموع  
اذا فاء بالتكاف يعني ان له صوتا  
كصوت المتقي على سبيل المبالغة  
ويفهم منه مشروعية السؤال  
على اللسان طولا أما الاستئذان  
فلا يحب فيها أن يكون عرضا  
لحديث اذا استكنتم فاستنوا  
ههنا رواه ابو داود في مراسيله  
والمراد عرض اللسان وفي الحديث  
فاكيد السؤال وانه لا يجتص  
بالاستئذان وانه من باب التنظيف

قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة  
أو وقعت الخطوات غير متواليه عند التحول بل وقعت مفرقة وللعديد الأول فوائد  
منها ان حكم النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبل لم يؤمروا بالاعادة  
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر القبلة لان انصار  
تحويلوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظره الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص  
سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هوفها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق  
العلم والنسخ بخبر الواحد وتقريره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أهل قبل  
عملهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذكور احتج بالقراة والمفاد مات  
التي أفادت القطع لكونه في زمن تغلب وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة  
وقد عرفت منه الانصار ذلك بلا زمتهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما فجأهم  
الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العزفي باجوبة أخر منها  
أن النسخ بخبر الواحد كان جائزا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وانما امتنع بعده قال  
الحافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه لا علمهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم  
أعلم الناس باطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوده وإيجازه ومنها أن لعمل خبر الواحد  
مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ لا مقطوع بالمظنون كفتح نص الكتاب أو السنة  
المتواترة بخبر الواحد فجاءت عقلا وواقع سمعا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه  
ولكن أجعت الامة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجويزه  
في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال  
وهو حجة في قبول أخبار الاحاد انتهى وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكر  
عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث قوله أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

• (باب حجة من رأى فرض البعيد اصابة الجهة لا العين) •

(عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه ابن ماجه  
والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرفوا وغربوا بعضه  
ذلك) الحديث الأول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق ابى معشر وقد تابعه أبو معشر  
عليه على بن ظبيان فأنشئ حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم يرويه عن محمد  
ابن عمرو وغيره على بن ظبيان وأبى معشر وهو بأبى معشر أشهر منه به على بن ظبيان قال ولعل

والتطبيب لامن باب إزالة القاذورات لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتج به وبوبوا عليه استئذان الامام بحضوره وعينه على  
بوزد لولا ان أشق على امتي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء وكذا هو  
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا ان أشق على امتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن



والاستيقاظ من النوم وتغير القم وفي كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحضر ويحيا بالبصر ويشد اللثة ويطلب القم وينتفي الباطن وتفرح له الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويزيد في حسنات الصلاة ويصحح الجسم وزاد الحكيم الترمذي ويزيد الحافظ حفظا وينبت الشعر ويصني اللون ويباع ريقه ٥٧ في أول استياكه فانه ينفع من الجذام والبرص

وكل داء سوى الموت ولا يلع بعده شيئا فانه يورث النسيان ورواة هذا الحديث ثمانية بصرى وكوفي وفيه التحديث والعزيمة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة (عن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دلالة على المداومة والاستمرار (إذا قام من الليل) ظاهره يقتضي تعاقب الحكيم بمجرد القيام (بشوص) أي يبدل أو يغسل أو يحرك (فاه بالسؤال) لأن النوم يقتضي تغيير القم لما يصعد إليه من البخر المفسدة والسؤال آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السؤال عند القيام من النوم ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة بالحفظ إذا قام للتهجد وسلم فحوله وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام السؤال في الصلاة وفي القيام السواك في هذا الحديث الخمسة كونيون الأحذية فعراف وفيه التحديث والعزيمة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي فضل قيام الليل ومسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة والنسائي فيهما (عن ابن عمر رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

علي بن خنيسان سرقه منه وذكر قول ابن عباس فيه أنه ليس بشيء وقول النسائي متروك الحديث وقد تابعه عليه أيضا أبو جعفر الرازي ورواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال أحمد والنسائي ليس بقوي وقال العلاء سي الحفظ وأبو معشر المذكور ضعيف والحديث رواه أيضا الحاكم والدارقطني وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فنظرنا في الأسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريك قد تشرد به عن المقبري وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني أنه روى أحاديث منها كبر ووثقه ابن معين وابن حبان في مكان الصواب ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب من ابن عمر عند البيهقي وفي الباب أيضا من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن قول عثمان عند ابن عسجد العرفي التهديد ومن قول ابن عباس أشار إلى ذلك الترمذي والحديث يدل على أن الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا إن شطر البيت وتدفاه وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لأهل المسجد والمسجد قبله لأهل الحرم والحرم قبله لأهل الأرض مشارفها ومغاربها من امتي قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى بأسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله وإلى هذا المذهب ذهب الأكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى أن فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالظن لحديث أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت دعاني فواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبيل القبلة وقال هذه القبلة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكعبة من ترجيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف في معنى حديث الباب الأول فقال العراقي ليس عاما في سائر البلاد وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المنورة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحمد بن حنبل في الوهي قال وسائر البلاد أن من السنة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه وقال الأثرم سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلد أن الأكمة عند البيت فانه

٨ نيل في أرائي (السؤال يسوأل) يفتح همزة أرائي للأصلي أي أرى نفسي وبضما الغيرة أي اظن نفسي والعبارة تان متعملتان والمسألة رأيت وهو خطأ لأنه إنما أخبر عما رآه في النوم (بجاني رجلان أحدهما مكبر من الآخر فتناولت) أي أعطيت (السؤال الأصغر منها فقتيل لي) القاتل له جبريل عليه السلام (كبر) أي قدم إلا كبر في السن (فدفعته إلى الأكبر



منهما) وبسته فادمنه تقديم ذى السن في السوال والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام ثم اذا ترتب القوم في الجلوس فالسنة تقديم الايمن فالايمن كاتبه عليه المهاب قال في القنق وهو صحيح وسيلقى الحديث فيه في الاشرية وفيه ان استعمال سوال الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني السوال لا يغسله فابدا به فاستاك ثم اغسله ثم ادفعه اليه وهذا ال على عظيم اديهم او كبير فطنتهم لانهم لم يغسله ابدا حتى لا يفتوتها الاستشفاء بريقه ثم غسلته فادبا وامثالا ويحتمل أن يكون المراد بأمرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل ان تستعمله والله أعلم اهـ (عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت أى اذا أردت ان تاقى (مضجعت) بفتح الجيم من باب منع يمنع وفي الذرع بكسرها فتوضأ وضوآ للوضوء أى ان كنت على غير وضوء وانما تدب الوضوء عند النوم لانه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد ختم عمله بالوضوء وليكون اصدق لرؤياه وابعده عن تلاعب الشيطان به في نومه وليس ذكر الوضوء في هذا الحديث عند الشيخين الا في هذه الرواية (ثم اضطجع على شقك الايمن) لانه يمنع الاستغراق في النوم فقلق القلب فيسرع الافاقة لينه بعد أولئك ذكر الله تعالى بخلاف الاضطجاع على الشق الايسر (ثم قل اللهم اسألت وجهي ذاتى (البك) طاعة لحكمك

ان زال عنه شيء وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار يده وهذا المغرب وأشار يده وما بينهما مقابلة قلت له فصلا من صلى بينهما جائزة قال نعم وينبغي ان يتصرى الوسط قال ابن عبيد البر تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كلوا الاهاوا في قبلتهم مثل ما لم كانت قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع اهم فيها الكعبة فيستقبلون جهنما ويتسعون يميناً وشمالاً في ما بين المشرق والمغرب يجعلون المغرب عن أيمنهم والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلتهم مثل ما لاهل المدينة ما بين المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضاً قبل القبلة الا انهم يجعلون المشرق عن أيمنهم والمغرب عن يسارهم وكذلك اهل العراق وخراسان لهم من السعة في استقبالات القبلة ما بين الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة في ما بين المشرق والمغرب وكذلك في العراق على ضد ذلك أيضاً وانما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام وهو لاهل مكة أوسع قليلاً ثم هي لاهل الحرم أوسع قليلاً ثم لاهل الافاق من السعة على حصة ما ذكرنا اهـ قال الترمذى قال ابن عمر اذا جهات المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابنهم ما قبله لا اله الا الله قال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التماس لاهل مرو اهـ وقد يستشكل قول ابن المبارك من حيث ادر من كان بالمشرق انما يكون قبلته المغرب فان مكة بينه وبين المغرب والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلاً فان قبلتهم أيضاً بين المشرق والمغرب قبله لا اله الا الله قال وقد ورد في ذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله لا اله الا الله العراق رواه البيهقي في الخلافيات وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال اذا جهت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فابنهم ما قبله لا اله الا الله أيضاً تبويب البخارى على حديث أبي ايوب باقظ باب قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبله قال ابن بطال في تفسيره هذه الترجمة يعنى وقبلة مشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب في حكم مشرق الارض كلها كحكم مشرق اهل المدينة والشام في الامر بالانحراف عند الغائط لانهم اذا شرقوا او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واماماً قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها شرقها الى مغربها فلا يجوز انهم استعمال هذا الحديث ولا يصح لهم ان يشرقوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرقوا استدبروا القبلة واذا غربوا استقبلوها وكذلك من كان موازياً بالمغرب مكة اذا اهل فيه مشترك مع المشرق فاكتفى

فانما نقادك في أوامرك ونواهيك وفي رواية أسألت نفسي ومعنى أسألت أى سلمت لك اذا قدر على ولا تدبر بذكر على جلب نفع ولا دفع ضرر فأمرهم فوض اليك تفعل به ما تريد واستسألت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه القصد والعمل الصالح ولذا جاء في رواية أسألت نفسي اليك ووجهي اليك فجمع بينهما فدل على تغايرهما (ما وفوضت)



من التقوى أي زددت (أمرني إليك) وبرئت من الحول والقوة إليك فأكفهم (والجأت) أي استندت (ظهرني إليك) أي اعقدت عليك كما يعتقد الإنسان يظهره إلى ما يستند إليه (رغبة) أي طمعا في نواياك (ورغبة إليك) أي خوفا من عقابك لأنه (لا ملجأ ولا منجاة لك إلا إليك) وهذا التركيب مثل لاجول ولا قوة إلا بالله ٥٩ تجبري فيه الأوجه الخمسة المشهورة (اللهم

آمنت) أي صدقت (بكتابك) القرآن (الذي أنزلت) أي أنزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم والایمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل أن يعم الكل لاضافته إلى الضمير لأن المعروف بالاضافة كالعرف باللام في احتمال الجنس والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك كما قاله البيضاوي كالزحشرى في الكشف في قوله تعالى ان الذين كفروا سواهم اول البقرة (و) آمنت (بنبيك الذي أرسلت) أي أرسلته (فان مت من ليلتك فانت على الفطرة) الاسلامية أو الدين القويم مله ابراهيم (واجهلهم) أي هذه الكلمات (آخر ما نتكلم به) ولا يمنع ان يقول بعد من شيئا مما شرع من لذكرك عند النوم والفقهاء لا يعدون الذكرا كلاما في باب الايمان وان كان هو كلاما في اللغة (قال) البراء (فرددتها) بتشديد الاولى وتسكين الثانية أي الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لاحفظهن (فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك) زاد الاصمعي الذي أرسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وقدير الترجمة بان قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في التشريق ولا في التغريب يعني انهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا بواجهين للقبلة ولا مستدبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريق وأنشد ثعلب في المجالس \* ابعدهم مغربهم فجدوا ساحتها \* قال ثعلب معناه ابعدهم تغريبهم اه وقد اطلنا الكلام في تفصيل معنى الحديث لانه كثيرا ما يسأل عنه الناس ويستشككون لكونه لا سيما مع زيادة لفظ لاهل المشرق

\*(باب ترك القبلة لاهل الخوف)\*

(عن نافع بن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف ومذاهبهم قال فان كان خوف هو اشد من ذلك صلوا رجلا قياما على اقدامهم وربكنا مستقبلي القبلة وغير مستقبلها قال نافع ولا يرى ابن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه البخاري) الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة واخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن خزيمة واخرجه مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وقال الزوي في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للاية وقد اخرج البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قياما وربكنا والحديث يدل على ان صلاة الخوف لا سيما اذا كثرا العدو وتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايماء ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشى فوات الوقت ويبقى للمصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا ويبقى شرحه هناك ان شاء الله

\*(باب تطوع المافر على ركوبه حيث توجه به)\*

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على راحلته قبل أي وجهة توجه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة متق عليه وفي رواية كان يصلي على راحلته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزات فانيما تولوا فتم وجهه الله ورواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الفرض على الراحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن

(لا) أي لا تفل رسولك بل قل (ونبيك الذي أرسلت) وجه المع انه لو قال ورسولك لكان تكرارا مع قوله أرسلت ولما كان نبييا قبل ان يرسل صرح بالنبوة للجمع بينها وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة مستلزما وصف النبوة مع ما فيه من تعديد النعم وتعظيم المنفعة في الحالين أراحت به من ارسل من غير نبوة بكبريل وغيره من الملائكة لانهم هم رسل الأنبياء فاعله أراد تخلص



الكلام من اللفظ أولان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فنقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه قاله في الصحيح يعني فيقيد بالرسول البشري وقد عني العيني فقال كيف يكون أمدح ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لانه يستلزم النبوة اه وهو

مردود فان المعنى يختلف فانه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهذا كذلك أو ان الاذكار توقيفية في تعين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد فيه في الظاهر أو له أو حتى اليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده وقال المهلب انما تبدل الناطق صلى الله عليه وآله وسلم لانما يتابع المصطفى وجوامع الكلام فلم تغيرت سمات فائدة النهاية في البلاغة التي اعطيا صلى الله عليه وآله وسلم اه وقد تعلق به ذامن منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذا أبو العباس النحوي قال اذا من كلمة بين متناظرين الا وبينهما فرق وان دق ولفظ نحو بلى ونعم ولا جهة فيه لمن استدل به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات المخبر عنها في الرواية واحدة وبأى وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها الثلاثة ثم اعلم القصيدة بالخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات كما لو بدل اسمها يكنى أو كنية بانه فلا فرق بين ان يقول الراوى مثلاً عن أبي

ربيعه ولفظ الرواية الاخر في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بعمره أو راحته وكان يصلى على راحته حينما توجهت به ولم يذ كر زول الآية قوله حينما توجهت به قيلت الشافعية الحديث بالذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضره وان كان الى غير هابطلت صلته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية نزات في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى

وهو على راحته النوافل في كل جهة ولكن يخفض السجود من الركوع ويومئ ايماءه رواه أحمد وفي لفظ يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحنت وهو يصلى على راحته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البخارى عن جابر ولكن بلا نطق كان يصلى التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلى على راحته نحو المشرق فاذا أراد ان يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بخوذلك وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفريضة على الرحلة انه يجوز التطوع عليه السلام بالاجماع وقد مننا في باب صلاة الفريضة على وفي جواز صلاة الفريضة والحديث يدل على ان سجود من صلى على الرحلة يكون أخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولا بذل غاية الوسع في الانحناء بل يخفض سجوده بقدر ان يتقرب به السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلى على راحته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلى عن راحته فصلى حينما توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس والحديث يدل على جواز التنقل على الرحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاسرام ثم لا يضر الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

• (أبواب صلاة الصلاة) •

• (باب افتراض افتتاحها بالتكبير) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه الخمسة الا النسائي وقال الترمذي هذا

عبد الله البخارى أو عن محمد بن اسمعيل البخارى وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان الفاظ الاذكار توقيفية اصح فلا يدخلها القياس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند التوم مرغوب فيه لانه قد تقبض روحه في تومعه فيكون قد ختم عمله بالدعاء الذي هو افضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنسك في ختم البخارى كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر



وضوء أمر به المكلف في البقطة ولقوله في الحديث واجعلهن آخر ما تتكلم به وأشهر ذلك بفتح الكتاب ورواه البستي ما بين مروزي ووكوفي وفيه الحديث والاختبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليوم واليلة (كتاب الغسل) \* بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها مصدر ووجه في الاغتسال ٦١ وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدر

ونظمي ونحوهما وباضم اسم للماء الذي يغتسل به وهو بالمعنيين الأولين لغة سيلان الماء على الشيء وشرا عا سيلانه على جميع البدن مع تسمية بالعبادة عن العادة بالنسبة واختلاف في وجوب ذلك فلم يوجبها إلا أكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا وقع في رواية الأصبغ كثرناخير البسملة في صحيح البخاري عن كتاب الغسل وسقطت من رواية الأصبغ وعنده باب بدل كتاب وهو أولى لأن الكتاب يجتمع أنواعا والغسل نوع واحد من أنواع الطهارة وإن كان في نفسه ينعد (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اغتسل (أي إذا أراد أن يغتسل) (من الجنابة) أي لاجلها في سببية (بدأ فغسل يديه) قبل الشروع في الوضوء والغسل لاجل التنظيف مما به ما من مستقذر أو لقيامه من النوم وبدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن يدخلهما في الأناء روى الترمذي وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا لم وهي زيادة حسنة لأن تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والحاكم وصححه وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البزار لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في أسناده لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بمعرفة ابن وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لأن له طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني وفي أسناده أبو يحيى القمات وهو ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عن علي بن عثمان وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي أسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معلول قاله الحافظ وفي الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي أسناده الواقدي وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا وفي أسناده نافع بن هرم وهو متروك عن أنس عند ابن عدي وفي أسناده أيضا نافع بن هرم وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ وأسناده صحيح وهو موقوف وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ **كان يفتح الصلاة بالتكبير** واقرأه الله رب العالمين الحديث وآخره وكان يفتح الصلاة بالتكبير وروى الحديث الأرقطبي من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبة بهذه الطرق يقوى بعضها به ضافه صلح الحديث للاحتجاج به بقوله مفتاح بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتح به من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها أقول الطهور بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول الكتاب وفي رواية الوضوء مفتاح الصلاة قولاً وتحريمها التكبير فيه دليل على أن افتتاح الصلاة لا يكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم والحديث يرد عليه لأن الإضافة في قوله تحريمها تقتضي أنها مرفوعة كأنه قال جميع تحريمها التكبير أي انحصرت صحة تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره كقوله هم مال فلان الأبل وعلم فلاز التحريم في الباب أحاديث كثيرة تدل على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وعلى هذا الحديث يدل على وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وروى شرط عند الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريح بمجاورة أو أنما قالوا فمن ادرك الإمام را كما يجزيه تكبيرة الركوع قال الحافظ نعم نقله الكرخي من الحنفية عن

غسله يحصل به الأمن من مسه في اثنية الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء القوي ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل أنه يكتفي بغسلها في الوضوء عن عادته وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً لها وظاهراً أنه يتوضأ وضواً



بكاملا وهو مذهب الشافعي وقال الشافعي وهو المشهور وقبل يؤخر غسل قدميه الى ما بعد الفصل الحديث مبررة وفيه ما هو عند  
الطبايقي فاذا فرغ غسل رجله ولام الكعبة قول ثالث وهو ان كان موضعه وضعا آخر والا فلا وعند الحنفية ان كان في مستنقع  
يؤخر والا فلا ثم ان ظاهره مشروعية ٦٢ التكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال عباس انه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

التكرار والجواب ان احالتها  
على وضوء الصلاة تقتضيها بل  
ورد ذلك من طريق صحيحة  
أخرجها الشافعي والبيهقي عن  
عائشة أنها وصفت غسل رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
الجنابة وفيه ثم يمسح ثلاثا  
ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه  
ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يقبض على  
رأسه ثلاثا كذا في الفتح (ثم  
يدخل) بلفظ المضارع وما قبله  
بلفظ الماضي وهو الاصل لارادة  
استحضار صورة الحال للسامع  
(أصابه في الماء فيخلل بها)  
أي بأصابعه التي أدخلها في الماء  
(أصول شعره) أي شعر رأسه كما  
يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن  
هشام بن سالم بهما شق رأسه الايمن  
فيتبع بها أصول الشعر ثم يدل  
بشفة الايسر كذلك رواه البيهقي  
والحكم في هذا تلين الشعر  
وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه  
ويكون أبعد من الاسراف في  
الماء ولم يتم باخذ الماء فيدخل  
أصابعه في أصول الشعر والترمذي  
والشافعي من طريق ابن عيينة  
ثم يشرب شعره الماء قال القاسمي  
عباس اخرج به بعضهم على تحليل  
شعر العبة في الفصل اما العموم  
قبوله اصول الشعر واما بالقياس

ابن علية وأبي بكر الاصم ومخالفهم ما للجمهور وكثيرة وذهب الى الوجوب جماعة من  
السلف قال في البحر انه فرض الاعن ذمة الاذكار والزهرى ويدل على وجوبه ما في  
حديث المسمى عند من لم وغيره من حديث أبي هريرة بل ظاهرا فاذا قلت الى الصلاة فاسبغ  
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه باللفظ اذا قلت الى الصلاة  
فكبر وقد تقرر ان حديث المسمى هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو  
مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف  
سند كذا ان شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكره فيه المصنف ويدل للشرطية  
حديث رفاعه في قصة المسمى صلواته عند أبي داود بانظ لا تتم صلاة أحدهم من الناس  
حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني باللفظ ثم يقول الله أكبر  
والاستدلال به هذا على الشرطية صحيح ان كان نفي التمام يستلزم نفي العبة وهو  
الظاهر لانه مبدون بصلاة لا تقصمان فيهما فانه قصة غير صحيحة ومن ادعى صحتها فاعلم  
البيان وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا نفي الكمال بعينه واستدل على  
ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسمى فان انتقصت من ذلك شيئا فقد  
انتقصت من صلاتك وأنت خير بان هذا من محل النزاع أيضا لانه قول الانتقاص  
يستلزم عدم العبة لذلك الدليل الذي أسلفناه ولان لم ان ترك عند ويات الصلاة  
ومسئولاتها انتقاص منها لانها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد الا لزام بها  
وكونها ترتد في الثواب لا يستلزم ان تمامها كما ان انشباب الحسنه ترتد في جمال الذات  
وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث باللفظ انه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم  
فانك لم تكبر على الناس انه من أخف صلواته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم  
فان انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم فكون هذه  
المقالة كانت أهون عليهم يدل على ان نفي التمام المذكور يعني نفي الكمال اذ لو كان يعني  
نفي العبة لم يكن فرق بين المتألفين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخفى ان الجهة في الذي  
جاءنا عن الشارع من قوله ونهله وقتيره لا في فهم بعض الصحابة سيما ان فهمهم صحة  
لكونهم اعرف بمقام هذا الشارع فنحن نقول بموجب ما فهموه ونسلم ان بين المتألفين  
تفاوتا ولكن ذلك التفاوت من جهة ان من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا  
من قيام وذكورة تلاوة وانما يؤمر بالاعادة لدفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب  
فاذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه ان يفعله ان امكن فعله وحده والافعله مع غيره  
والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها الا بشمل جميعها وقد أجاب بعض هذا الجواب الحافظ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خلو الشعر وأنقوا ابن  
البشرة فان تحت كل شعرة جنابة (ثم يصب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (بيديه) استدل به على مشروعية التلبيث وهو  
صحة عند الشافعية كالوضوء فيغسل رأسه ثلاثا بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الايمن ثلاثا ثم شقه الايسر ثلاثا قال النووي



ولا نعلم فيه خلافا لاما انفرد به الماوردي فانه قال لا يستحب السكر في الغسل وقال الباقي والثلاث لما جاء من السكران  
أو مباغلة لتمام الغسل اذ قد لا تكن الواحدة وغرف جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف والاصح في غرفات وهي الاصل في معنى  
الثلاثة لانه جمع قلة فغرف حيث نذر من اقامة جمع الكثير موضع القلة أو انه ٦٣ جمع قلة عند الكوفيين كعشر سور وعافى

جمع (ثم يقبض) صلى الله عليه  
وآله وسلم أي يسيل والافاضة  
الاسالة واستدل به من لم يشترط  
الدلك وهو ظاهر (الماء على جلده  
كاه) اكد به لفظ السيل لم يبدل  
على انه عم جميع البدن بالغسل  
بعد ما تقدم ورواه هذا الحديث  
الحجة ما بين تنبسي وكوفي وفيه  
التحديث والاخبار والنعنة  
وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود

و (عن مهونة زوج النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قالت نوضاً  
رول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم وضوءاً للصلاة) هو كالذي  
قبله احترازاً عن الوضوء اللغوي  
الذي هو غسل اليدين فقط (غير  
رجليه) فآخرهما فيه التصريح  
بأن خير الرجلين في وضوء الغسل  
وهو مستحب عند الجمهور  
واختلاف نظر العلماء فيه كما أشرنا  
إليه قال القرطبي الحكمة في  
ذلك ليحصل الافتتاح والاختتام  
بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه)  
أي ذكره المقدس وأخره لعدم  
وجوب التقديم واليه ذهبت  
الشافعية أولان الواو لا تقتضي  
الترتيب فيكون قدمه والمراد  
انه جمع بين الوضوء وغسل الفرج  
وقد بين ذلك ابن المبارك عن  
انور في معارواه البخاري في باب

ابن تيمية حفيد المصنف وهو حسن ثم اننا نقول غاية ما ينتمى له دعوى من قال ان نفي  
التمام به نفي النكاح هو عدم الشرطية لاعداد الوجوب لان الجحى بالصلاة تامة كاملة  
واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام ولفظه ومن قال من الفقهاء ان هذا النفي  
الكامل قبل ان أردت النكاح المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد فقط  
في لفظ الشارع انه ينفي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يتقربه لترك  
المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً الا اذا لم يفعل العبد كما وجب عليه والثاني لو نفي لترك  
مستحب لكان عامة الناس لاصلا لهم ولا صيام فان النكاح المستحب متفاوت اذ كل من  
لم يكملها كتب عليه بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلاة له اه قوله وتخليها  
التسليم سيأتي ان شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً (وعن مالك بن الحويرث

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح  
عنه انه كان يفتخ بالتكبير) الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه  
وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونها بما لا يحمل قوله اقيموا  
الصلاة وهو أمر قرآني يفيد الوجوب ويبيّن الحمل الواجب واجب كما تقرّر في الأصول  
الا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسمى الصلاة على بعض ما كان  
يفعله ويذاوم عليه فعلم بذلك انه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال لان ما خبر  
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرّر في الأصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا جاءت  
صبغة أمر بشئ لم يذكر في حديث المسمى فمنهم من قال يكون قرينة بصرف الصبغة الى  
البدن ومنهم من قال تبقى الصبغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بلزائد فالزائد  
وسياق ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى

(باب ان تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الاقامة) \*

(عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا اذا قمنا  
الى الصلاة فاذا استويتنا كبر وراه أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلفظ  
آخر من طريق معاذ بن حرب عن النعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يسوي صفينا في الصفوف كما يقوم التمدح حتى اذا ظن ان قد أخذنا عنه ذلك رفته هماً قبل ذات  
يوجهه اذا رجع من قبله بصدده فقال له وكن صفة وفكم أروا لظن الله بين وجوهكم  
قال المنذري والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه  
مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجليه وأتى بتم الدالة على الترتيب  
في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالتيم على الذكر والخياط والسنة ابدية غسلهما ليقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم  
افاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الميا) ثم نحي رجليه فغسلهما بهذه (الانفعال المذكور) (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم







أناها لامها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدهت بانهن) بالجر منونا صفة لانها وبالنصب فعت للمعزور  
 باعتبار الهل أو بأصمراع (من صاع) هو خمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وعشرون درهما وأربعة  
 أسباع درهم كمارجه النوى وهو الذى اشتهر بالمدينة وتداوله ٦٥ فى ١٠٠ درهم وتوارثوا ذلك خلفاء من سلفها

كما أخرجه مالك لابي يوسف حين  
 قدم المدينة وقال له هذا صاع  
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
 فوجدته خمسة أرطال وثلاثا  
 فرجع الى قول مالك وهو الذى  
 كان موجودا وقت تقدير  
 العلماء (فاغتسلت وأفاضت  
 على رأسها وبينها وبين السائل)  
 وفى الفتح والارشاد بينهما وبينها  
 وهو الأصح (جواب) يسترأسا فل  
 بينها مما لا يعمل للمحرم بفتح الميم  
 الأولى النظر اليه لا عاليا  
 الجائز له النظر اليها ليربها  
 فى رأسها وأعلى بينها والى يمكن  
 لاغتسالها بحضرة أخيها وابن  
 أختها ثم كلثوم من الرضا  
 معنى وفى فعلها ذلك لالة على  
 استحباب التعليم بالفعل لانه  
 أوقع فى النفس من القول  
 وأدل عليه ولما كان السؤال  
 محتملا للكيفية والكمية  
 اثبت له ما مبدل على الامر  
 معا أما الكيفية فبما لاقتصار  
 على افاضة الماء وأما الكمية  
 فبما لاكتفاء بالصاع وهذا  
 الحديث سباعى الاستناد وفيه  
 الحديث والسمع والسؤال  
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله  
 عنه ما نهى الرجل) السائل  
 هو أبو جعفر كافي مسند اصحق

### باب رفع اليدين وبيان صفة ومواضعه

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه  
 مدارواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث لا مطع فى اسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد  
 والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لامة من أكبر  
 الأئمة عن سعيد بن سمعان وهو معدود فى الثقات وقد ضعفه الأزدي وعن أبي هريرة وقد  
 أخرجه الداريمى عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن  
 ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذى أيضا بهذا اللفظ المذكور فى الكتاب وبلفظ كان  
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تقرر بانخراج هذا اللفظ الاخر من طريق يحيى بن ايمان  
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال قد روى هذا الحديث غير واحد  
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه مدا وهذا أصح من رواية يحيى بن ايمان وأخطأ يحيى  
 ابن ايمان فى هذا الحديث ثم قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن  
 عبد الحميد الطنقى حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول  
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا قال قال عبد الله  
 وهذا أصح من حديث يحيى بن ايمان وحديث يحيى بن ايمان خطا انتهى كلام الترمذى  
 وقال ابن أبي ساتم قال أبو وهب يحيى انما أراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا كذا  
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله مدا يجوز أن يكون منتصبا على المصدرية  
 بفعل مقدر وهو عدهما مدا ويجوز أن يكون منتصبا على الحالية أى رفع يديه فى حال  
 كونه مدا لهما الى رأسه ويجوز أن يكون مصدرا منتصبا بابقوله رفع لار الرفع بمعنى  
 المد أو أصل المد فى اللغة الجر قاله الراغب والارتفاع قال الجوهري ومدانها ارتفاعه  
 ولهم معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور  
 فى الحديث بمد اليدين فوق الاذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل النشر المذكور  
 فى الرواية الأخرى لان النشر تفريق الاصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين  
 عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي فى شرح مسلم انما اجمعت الأمة على ذلك عند  
 تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عد ذلك وحكى النووي أيضا عن داود ايجابه عند  
 تكبيرة الاحرام قال وجه هذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن سيار والنيسابورى من أصحابنا  
 أصحاب الوجوه وقد اعتمدوا عن حكاية الاجماع أولا وحكاية الخلاف فى الوجوب ثانيا

٩ نيل  
 ابن راهويه أى الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين  
 (عن الغسل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفى صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكفى فى فقال جابر  
 كان يكفى من هو وفى) أى أكثر (منك شبرا وخير منك) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم واستنبط من هذا كراهية التمسك



في الباب الذي يليه ومسلم في الحج والنسائي في الطهارة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يدور على نسائه (رضي الله عنهن) في الساعة الواحدة من الليل والنهار (الوارع) أو كما جزم به الكرماني ومراذه بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطالح عليه ٢٨ المالكيون وأصحاب الهبة أو الوارع على بابها بان تكون تلك الساعة

جزأ من آخر أحد هما وجزأ من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضي الله عنهن (أحدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نساء تغلبا وبذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يحمل على اختلاف الأوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة لأن النساء لو كن قليات ما كان يتعمد ذكر الفـ ل من وطء كل واحدة بخلاف الأحدى عشرة إذ تعدد المباشرة والغسل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لأن القسم لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وجزم به الاصطفي أوانه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالسدادية بها وطئ الكل أو كان ذلك باستطاعتهم أو الدوران كان في يوم القرعة للقسم قبل أن يقرع بينهم وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حتى يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن

الأحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي بلفظ رفع يديه حتى يكونا يحد ومنكبيه ثم يكبر وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلفظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما يدل على المنارة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلفظ كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمراجع عند الشافعية المقارنة قال الحافظ ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجع المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود بلفظ رفع يديه مع التكبير وقضية المعية أنه ينتهي بآتيهاته وهو المراجع أيضا عند المالكية وقال فريق من العلماء الحكمة في اقترانها ما أنه يراه الأصم ويسمعه الأعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر سبقت ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن عقبة ابن عامر أنه قال لكل رفع عشر حسنات لكل أصبع حسنة انتهى وهذا الحكم الرفع لأنه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الأحرام وسبقت الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط (وعن وائل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر البصري عن وائل ورأه أحمد وأبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذري وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته مجهولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا يحد ومنكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كما كذلك أيضا وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد متفق عليه وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود ولمسلم ولا يفعل حين يرفع رأسه من السجود وله أيضا ولا يرفعهما بين السجودتين) الحديث أخرجه البيهقي بزيادة فإزالت تلك صلاته حتى أتى الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث عندى حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في أسناده شيء وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأ مفردا وحكي فيه عن الحسن وسعيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة إلا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعيتها ذلك لأهل الكوفة

وفي مسلم عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الأخير في الفتح وقال أنه يحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلا وقد سرد المصايطي في السيرة التي جمعها من اطلاع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن



بأحدى عشرة ومات من تسع وسر دأسماء من أيضاً أبو الفتح البعمري ثم مغلطاي فردق على العدد الذي ذكره الدمياطي وأنكر ابن القيم ذلك قال في الفتح والحق ان ذلك محمول على اختلاف في بعض الاسماء ويعتضد ذلك تنقص العدد والله أعلم (قيل) أي قال قتادة لأنس رضي الله عنه مستههما (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (يطبقه) أي مباشرة المذكورات

في الساعة الواحدة (قال أنس) (كأن) معشر الصحابة (تحدث أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى) بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً وعند الامام علي عن معاذة قوة أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد كل رجل من أهل الجنة وفي الترمذي وقال صحيح غريب عن أنس مرفوعاً يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا في الجماع قيل يا رسول الله أو يطبق ذلك قال يعطى قوة مائة والحاصل من ضربهما في الأربعين أربعة آلاف وعن ابن عمر رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحمد والنسائي ومعهما الحاكم من حديث يزيد ابن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة وفي الحديث بيان ما أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه ان الأحكام التي ليست ظاهرة بطلعن عليها فينقلنها ولكن جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ومع ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما الا ابن القاسم والذي ناخذه الردع على حديث ابن عمرو هو الذي رواه ابن ذهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم انه آخر قول مالك والى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك والشافعي قول انه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو اذا قام من التشهد الاوسط قال النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل رواه البخاري وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح وسبق في ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عن أبي داود والدارقطني بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارقطني والحميدي وغير واحد قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديث اه وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعني أهل الكوفة تلقن وكان يذكروها وهكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختلص فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البراء قوله في الحديث ثم لم يعد لا يصح وقال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمرو وغيره واحتجوا أيضاً بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي انه قال لأصابع لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه الا مرة واحدة ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي ومعه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحیح قول ابن المبارك لم يثبت عندى وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنبر على جواز وطء الحرة بعد الامة من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك انه كما الاستصحاب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستصحاب ورواه هذا الحديث كلهم بصيرون وفيه التصديت بالجمع والافراد والغبنة وأخرجه النسائي في عشرة النساء (عن عائشة رضي الله عنها قالت كاني أنظر الى ويصن)



أى برىق (الطيب) له من فائمة لال رائحة (في مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح أى مكان فرق شعر (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو من الجبين الى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برىق الطيب بعد الاحرام وسنية الغسل عنده ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه وفيه ٧٠ ان بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الاحرام ورواه هذا

الحديث الستة ما بين خراساني  
واسطى وكوفي وفيه ثلاثة من  
التابعين والتحديث والعزيمة  
وأخرجه البخاري أيضا في اللباس  
ومسلم والنسائي في الحج (وعنها)  
أى عن عائشة (رضي الله عنها)  
قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا اغتسل  
أى أراد الاغتسال (من الجذابة  
غسل يديه وتوضأ وضوءه للصلاة  
ثم اغتسل) أى أخذ في أفعال  
الاعتسال (ثم يغسل يديه ثم  
كله وهو واجب عند المالكية  
في الغسل لقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم خللوا الشعر فان تحت  
كل شعرة جنازة (حقى إذا ظن)  
أى علم أو على باب و يكتفى فيه  
بالغلبة (أنه قد) أى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم (أروى  
بشرته) فعلى ما مضى من الارواء  
يقال أرواه إذا جده ريانا والمراد  
بالبشرة هنا ما تحت الشعر  
(أفاض عليه) أى على شعره  
(الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر)  
أى بقية (جسده) وفي رواية  
على جلده كله فيجتمل أن يقال  
ان سائر هنا بمعنى الجميع (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال  
أنه أتيت الصلاة وحدثت) أى  
سويت وكان من شأن النبي صلى

أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول لدارقطني أنه لم يثبت  
وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند  
الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لأن له عللا تبطله حال  
الحفاظ وهؤلاء الاثمة انما طعنوا كاهنهم في طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر  
فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا نرى ولا يحدث عنه  
الامن هو شر منه واحضروا أيضا عمار روى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بلفظ كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحفاظ وهو  
مغلوب موضوع واحضروا أيضا عمار روى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى  
ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح عن ابن عباس خلافه  
ورواه نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه الصحيح  
عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث لتعارضها  
الأحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على النصف أن هذه الحجج التي أوردوها منها ما هو  
متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا ومنها ما هو مختلف فيه وهو  
حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع  
هذا التصحيح والتصحيح من قدح أولئك الاثمة الا كبريه غاية الامر ونهايته أن يكون  
ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر  
بقدح أولئك الاثمة فبسه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال  
منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع  
لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة فنجله من رواها  
ابن عمر كما في حديث الباب وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلي وسياق  
ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري  
ومسلم وسياق وأئس بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود  
وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند  
الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعبد الله بن عتيق عند ابن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن  
ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لا أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو سعيد  
الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوي (الصفوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (تخرج البنا رسول وعشرين  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قام في الصلاة) بضم الميم أى موضع صلاته (ذكر) بقلبه قبل أن يكبر ويدخل في الصلاة  
(أنه جنب) وانما هم أبو هريرة ذلك بالقرائن لان الذكر باطن لا يطلع عليه أو باعلامه بعد ذلك وقد بين البخاري في الصلاة



من رواية صالح بن كيسان عن الزهري ان ذلك ~~كان~~ قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية  
 الامام عيسى فاشار بيده فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموا وفيه اطلاق القول على الفعل (ثم رجع)  
 الى الجرة (فاقتسل ثم خرج اليها ورأسه) أي والحال ان رأسه (يقطع) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر الى الرأس مجاز

من باب ذكر الحال واردة الحال  
 (فكبر) مكث في الأقامة السابقة  
 كما هو ظاهر من تعقيبها بالقاء  
 وهو جهة لقول الجمهور ان الفصل  
 جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام  
 مطلقا وبالفعل اذا كان لمصلحة  
 الصلاة وقيل يمتنع فيقول فكبر  
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة  
 كالأقامة أو يقول قوله أولا أقيمت  
 بغير الأقامة الاصطلاحية  
 والاول اولى (فصليناهما) ورواة  
 هذا الحديث الستة ما بين بصرى  
 وأبلى ومدني وفيه التحديث  
 والاخبار والنعنة واخرجه  
 البخاري اضافة الصلاة ومسلم فيها  
 وأبو داود في الطهارة والصلاة  
 والنسائي في الطهارة (وعنه) أي  
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال  
 كانت بنو امير ائبل) أي جماعتهم  
 وهو كقوله تعالى قالت الاعراب  
 آمنا وهو يعقوب بن اسحق بن  
 ابراهيم الخليل عليه السلام  
 وانت كانت علي رأي من يؤنت  
 الجموع مطلقا ولو كان الجمع سالما  
 لم ذكر كما هنا فان بنو جمع سلامة  
 اصله بنون لكنه على خلاف  
 القياس لتغير مقدره وامام علي  
 قول من يقول كل جمع مؤنث  
 الا جمع السلامة المذكر فاما  
 لتأويله بالقبيلة واما لانه جاء على

وعشر بن ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشاورة لهم  
 في رواية أبي حنيفة كافي بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء  
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود  
 مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قوله في حديث  
 الباب حتى يكونا بعد ومنكبيه وهكذا في رواية علي وأبي حنيفة وسياق ذكرهما الى هذا  
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الا حتى حتى يحاذي بهما أذنيه  
 وعند أبي داود من رواية عامر بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال  
 حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أناهله الاذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل  
 عند أبي داود بلفظ حتى كاتساحيل منكبيه وحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج الحارثي  
 المستدرک والدارقطني من طريق عامر الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم كبر ثم حاذي بابهاميه أذنيه ومن طريق حميد عن أنس كان اذا افتتح  
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهاميه أذنيه وأخرج أبو داود عن ابن عمر انه كان  
 يرفع يديه حذو منكبيه في الاقتراح وفي غيره دون ذلك وأخرج أبو داود أيضا عن البراء  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه  
 وفي حديث وائل عند أبي داود انه رأى الصحابة يرفعون أيديهم الى صدورهم والاحاديث  
 الصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى حذو منكبيه وغيرها لا يحلو عن  
 مقال الاحاديث مالك بن الحويرث قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه  
 من السجود في الرواية الأخرى ولا يرفعهما بين السجدةتين وسياق في حديث علي بلفظ  
 ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن ميمون  
 المكي انه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين  
 ينص للقيام قال فانطلقت الى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أسدا  
 يصليها فوصفت له هذه الاشارة فقال ان أسديت ان تنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج  
 أبو داود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال صلى الى جني عبد الله بن طاوس  
 في مسجد الحيف فكان اذا سجد السجدة الاولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه  
 فانكرت ذلك فقاتلوه هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيئا لم أر احدا يصنعه فقال  
 ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال ابني رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا انه قال كان

خلاف القياس (يفتسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (ينظر بعضهم الى بعض) لكونه جائزا في شرعهم والامام أقروا  
 موسى على ذلك أو كان حراما عندهم لكنهم كانوا يتساهلون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول لا ينض أن يكون دليلا  
 لجواز مخالفتهم في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو امير ائبل تفعل ذلك معاندة للشريعة وبخالفته لموسى عليه السلام



وزن أنفل أي عظيم التصديتين  
 أي منتفخهما (فذهب مرة)  
 حال كونه (بغتسل فوضع ثوبه  
 على حجر) قال سعيد بن جبير هو  
 الحجر الذي كان يحمل معه في  
 الاسفار فيتفجر منه الماء ففر  
 الحجر بثوبه فخرج) وفي رواية  
 الأصميلي وغيره فجمع أي جرى  
 مسرعا (موسى) أي ذهب يحرق  
 جريا عاليا (في اثره) بكسر الهمزة  
 وفي بعض الأصول بقضها قال  
 في العاموس خرج في اثره وأثره  
 بعده حال كونه (يقول) ردأو  
 أعطى (نوبى يا حجر نوبى يا حجر)  
 مرتين وانما خاطبه لانه اجراء  
 مجرى من يعقل لفعله فعله أي  
 كونه فرب ثوبه فانتقل من  
 حكم الجهاد الى حكم الحيوان  
 فماداه فلما لم يعطه ضربه ويحتمل  
 ان يكون أراد بضربه اظهار  
 المعجزة بتأثير ضربه فيه أو يكون  
 عن موسى ومشى الحجر بالثوب  
 معجزة اخرى (حتى نظرت بنو  
 اسرائيل الى موسى) ظاهره اهم  
 بأواجهه وبه يتم الاستدلال  
 على جواز النظر عند الضرورة  
 للداعية الى ذلك من مداواة  
 وشبهها او براءة عما رمى به من  
 العيوب كالبرص وغيره لكن  
 الاول أظهر وأبدى ابن الجوزي

احتمال ان يكون كان عليه مئزرا لانه يظهر رما فتحته بعد الال واستحسن ذلك ناقله عن بعض مشايخه وفيه لم  
تظروني الحديث رد على من يقول بان ستر العورة كان واجبا ومجرد تسمي موسى لا يدل على وجوبه لما تقرروني الاصول ان  
الفعل مجرد لا يدل على الوجوب وايسر في الحديث انه وصي عليه السلام امرهم بالتستر ولا أنكر عليهم التكشف



وأما اباحة النظر إلى العورة للبراءة بما روي به فاعلموا حيث يترتب على الفعل حكم كتحريم التكاح وأما نص موسى فليس فيه أمر شرعي ملزم يترتب على ذلك فلا اباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك ولا يخرج ما راعى به مجالسهم وهو كذلك وأما اغتساله خاليا فمكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والافضل ويدل على الاباحة ما وقع لدينا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزارعه على كنفه بإشارة العباس عليه بذلك ليكون أرفق به في ثقل الحجارة ولولا اباحته لما فعل ذلك لكنه ألزم بالأكمل والافضل لصلو مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أي ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (ثوبه فطفق) أي شرع يضرب الحجر (ضربا قال أبو هريرة) رضي الله عنه (والله أنه لندب) أي أثر (بالجرسنة) أي ستة آثار أو ستة قد يرهى أو أنه لندب استقر بالحجر حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالثلاث من الراوى (ضربا بالحجر) ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عريانا وحده خاليا عن الناس وهو مبسقى على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهذا الحديث أخرجه مسلم في أحاديث الأنبياء وفي موضع آخر ورواه هنا خمسة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما) بالف من غريميم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح بن العيص ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن

لم يقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لعله على الركنين كما حمله الآية والحديث يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح التكبير في المواضع الأربعة في حديث أبي حميد الساعدي وسند كره أن شاء الله انتهى (وعن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصنع هكذا متفق عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي به ما أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي به ما أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله أن حمدا فعل مثل ذلك رواه أحمد وسلم وفي لفظ لهما حتى يحاذي به ما فروع أذنيه) قوله إذا صلى كبر في رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو معارناله والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي هو أعظام لله تعالى واتباع لرسوله وقيل استسكانه واستسلام وانه ينادى وكان الأسير إذا غلب مديديه علامة لاستسلامه وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بكلمته على صلواته ومناجاته به كما تضمن ذلك قوله الله أكبر فيطابق فعله قوله وقيل إشارة إلى تمام القيام وقيل إلى رفع الجنب بينه وبين المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه وقيل ليراه الأصم ويسمعه الأعمى وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره الأحرار وقيل لأن الرفع نقي صفة التكبرياء عن غير الله والتكبير إثبات ذلك له عز وجل والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك قال الدوي وفي أكثرها نظر واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذلك لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها ولأدليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي حميد الساعدي أنه قال وهو في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدم مساله صحبة ولا أكثر ناله اتيانا قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي به ما منكب به ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي به ما منكب به ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص واسمه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثا وستين أو تسعين سنة ومدة بلانه سبع سنين واسمه أجمي (يفتسل) حال كونه عريانا فخر عليه جراد من ذهب) سمي به لأنه يجرد الأرض فبا كل ما عليها وهل كان جرادا حقيقة ذاب روحه إلا أن اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح التقريب الاظهر



لثاني وليس الجراد مذكر الجراد وانما هو اسم جنس كالبقرة والبقرة مذكرة ان لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثين  
 لواحد المذكر بالجمع (لجعل أيوب) عليه السلام (يحتسب) من حتى أي يأخذ بيده ويرمي (في ثوبه) والخشبة هي الأخذ باليد  
 وقع في رواية القاسي يحتسب ان كان قال العيني ٧٤ انه أمعن النظر في كتب اللغة فلم يجد هذه الرواية الاخرى معني

قناد امر به (يا أيوب) بان  
 كله كومي أو بواسطة الملك  
 (الم أكن أغنيك هاتري) من  
 جراد الذهب (قال بلي وعزتك)  
 أغنيك ولم يقل نعم كآية ألت  
 بربكم قالوا بلي لادم جوازه بل  
 يكون كفرا لان بلي مختصة  
 بإيجاب النبي ونعم مقررة لما  
 سبقها قال في القاموس بلي  
 جواب استفهام معقود بالجد  
 ويوجب ما يقال لك ونعم بفتح  
 وقد تكسر العين كمة كيلي الا  
 انه في جواب الواجب انتهى  
 وانما يشرق الفقهاء بينهم في  
 الاقارير لانها مبنية على العرف  
 ولا فرق بينهم فيه ولا يحمل هذا  
 على المعاتبة كما همم بعضهم  
 وانما هو استنطاق بالحجة (ولكن  
 لا غنى لي عن بركتك) أي خيرك  
 وغنى بكسر المجهمة والقصر من  
 غير تنوين على ان لا النبي الجنس  
 وقيل بمعنى ليس ومعناه ما  
 واحد لان الذكر في سياق  
 النبي تفيد العموم واستنبط  
 منه فضل النبي لانه سماه بركة  
 ومحال ان يكون أيوب عليه  
 السلام أخذه هذا المال حبا  
 لادنيا وانما أخذه كما أخبره عن  
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه  
 قريب العهد بتكوين الله عز

ركبته ثم قال سمع الله من عبده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا  
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل  
 عظم في موضعه ثم مضى ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة  
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا  
 كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخر رجلاه اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم  
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه النجسة الا التماسي وسمعه  
 الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان  
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أباه قتادة قال ويريد ذلك بيانا ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن  
 عمرو بلفظ حدثني رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا وقال  
 ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد  
 عن أبيه والطريقان محمد وطان قال الحافظ السيق يابى على ذلك كل الاياه والتحقيق  
 عندي ان محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص  
 اللبني وهو لم يلق أباه قتادة ولا قارب ذلك انما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من  
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن  
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه  
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاه  
 محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة وقيل مات أبو  
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان عليا قتل في سنة  
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صح موته في خلافة علي فله من ذكركم مقدار عمر محمد  
 أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح  
 الانسان نفسه لم يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح  
 الانسان نفسه واقضاه في الجهاد لوقع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل  
 الهمزة وكسر الراء من قواهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان  
 يكون من قواهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم  
 الياء لثمانية من تحت وفتح الصاد وثمة بعد الواو وبعد ياء موحدة أي بالغ في خنثه  
 وتنكيسه قوله ولم يقتنع بضم الياء وكان القاف وكسر النون أي لا يرفعه حتى يكون  
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه حتى يقر كل عظم في موضعه

وجل أو انه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تأمينا بالقبول في ذلك شكرها وتعظيم اشام او في الاعراض وفي  
 عنها كفرها وفيه جوارا لاغتسال عريانا لان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عريانا قاله ابن بطال  
 (عن أم هانئ) بالهمزة التثنية بعد النون (بنت أي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل امهها فاخته



وقيل فاطمة وقيل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (تستره فقال من هذه) يدل على ان السركان ٧٥ كشيئا وعرف انها امرأة لكون ذلك الموضع

لا يدخل عليه فيه الرجال (فقات أنا م هاني) فيه جواز الغسل بحضور المحرم اذا حال بينهما ساتر من ثوب أو غيره ورواة الحديث الخمسة مديون وفيه التحديث والعنفنة والاختبار بالافراد والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن مهاينة وأخرجه البخاري أيضا في الأدب والصلاة والجزية ومسلم في الطهارة والطلاق

والترمذي في الاستئذان والسير والنسائي في الطهارة والسير وابن ماجه في الطهارة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال) أبو هريرة (فانقضت منه) أي تأخرت وانقضت ورجعت وفي رواية الاصيلي وغيره فانقضت بالباء والجيم أي اندفعت وللمسحلي فانقضت من النجاسة أي اعتقدت نفسي نجسا فذهبت فاغتسلت) وكان سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى أحدا من أصحابه ما به ودعاه فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه ان الجنب ينجس بالنجاسة خشى ان يماسه

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السقوط من علوا الى سفلى قوله ثم ثنى رجله وقد علم اوهذه تسمى قاعدة الاستراحة وسيأتي الكلام فيها قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة قوله متوركا التورك في الصلاة القعود على الورك اليسرى والورك كان فوق الفخذين كالكمهين فوق العضدين والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفة صلواته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتي الكلام على بقية فوائده في المواضع التي يذكرها المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حميد اصلاته صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروایتين بان يكون وصفها مرة بالفعل ومرة بالقول

#### • (باب ماجاء في وضع اليدين على الشمال) •

(عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع أخرجه يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان حده رفع يديه فلما سجدا بين كفيه رواه أحمد ومسلم وفي رواية لأحمد وابي داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد) الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قبيصة بن هاب لم يرو عنه غير مالك وثقه الهلب وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هلب حسنه الترمذي وعن غطيف ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني وقد تفرده حرملة وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه وعن حذيفة عند الدارقطني وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شبة موقوفا وعن جابر عند أحمد والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن شداد بن شرحبيل عند البزار وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عتبة بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا باسناد حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الخصب بن جندر وعن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي وعن الحسن مرسل عند أبي داود وعن طاوس مرسل عنده أيضا وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتي في هذا الباب قوله والرسغ بضم الراء وسكون المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف قوله والساعد بالجر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما دونه فبادر الى الاعتسال (ثم جثت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اين كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً) أي ذابنا به لانه اسم جرى مجرى المصدر وهو الاجنب (فكرهت ان اجالسك واما على غير طهارة فقال سبحان الله) أي به هينا للنجس والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية المسلم (لا ينجس) أي في



ذاته حيا ولا ميتا ولذلك يغسل اذا مات ثم يتجسس بما يستريحه من ترك التعفظ بالنجاسات والاقدار وحكم الكافر في ذلك  
كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أولانه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن الانجاس  
أولانهم لا يتماهرون ولا يهتدون عن النجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غالبا عن ابن عباس ان أعيانهم نجسة كالكلاب

وبه قال ابن حزم وعورض بجل  
نكاح الكليات للمسلم ولا تسلم  
مضاjectهن من عرفهن ومع  
ذلك لم يجب من غسلهن الا مثل  
ما يجب من غسل المسلمات فدل  
على ان الاذى الحى ليس بنجس  
العين اذ لا فرق بين الرجال  
والنساء بل يتجسس بما يعرض  
له من خارج وفي الحديث  
استحب الطهارة عند ملابسة  
الامور المعظيمة واستحب  
احترام أهل الفضل وتوقيرهم  
ومصاحبتهم على أكل الهبات  
وفيه استحباب استئذان التابع  
للمتبوع اذا أراد ان يفارقه  
لقوله ابن كثر فاشار الى انه  
كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى  
يعلم وفيه استحباب تنبيه  
المتبوع لتابعه على الصواب  
وان لم يسأله وفيه جواز تأخير  
الاعتسال عن أول وقت وجوبه  
وبقوب عليه ابن حبان الرد على  
من زعم ان الجنب اذا وقع في  
الستر فتوى الاعتسال ان ماء  
البثر نجس واستدل به البخارى  
على طهارة عرق الجنب لان بدنه  
لا نجس بالجناية فكذلك ما حلب  
منه وعلى جواز تصريف الجنب  
في حوائجه قبل ان يغتسل فقال  
باب الجنب يخرج ويمشي في

عطف على الرسغ والرسغ مجرور بلفظه على قوله كفه اليسرى والمراد انه وضع يده اليمنى  
على كف يده اليسرى ورسغها وساعدها ولفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى  
في الصلاة فريسان الرسغ قال أصحاب الشافعى يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى  
وبعض رسغها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه  
ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصرى والنخعي انه يرسلهما  
ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الليث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن  
القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فنقل عن  
مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم  
ونقل ابن سيد الناس عن الاوزاعي التخيير بين الوضع والارسال احتج الجمهور على  
مشروعية الوضع باحد اثبات الباب التي ذكرها المصنف وذكرنا هو هي عشرون عن ثمانية  
عشر صحابيا وتابعين وحكى الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ  
مالى اراكم رايتهم أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت  
العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل  
من صلاحية احاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وان لم يصدق عليه مسمى الرفع لم  
يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا أيضا به  
مناف الخشوع وهو ما موربه في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء  
في هذه الهيئة انها صفة السائل الذليل وهو أمتنع من العبث وأقرب الى الخشوع ومن  
اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتزر على حفظ شيء جعل  
يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا في الخشوع والسكون  
واحتجوا أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلاته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين  
على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فان النزاع في استحباب الوضع  
لا وجوبه وترك ذكره في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر القرائن في حديث المسمى وأجيب من هذا  
الدليل قول المهدي في البحر مجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا أما فعله فلعله لا جرم له  
وأما الخبر فان صح فقهوى ويحمل الاختصاص بالانبياء انهم وقد اختلف في محل وضع  
اليدين وسبق الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

السوق واستنبط أيضا جواز أخذ العالم بدليله ومشييه معه معتد اعليه ومرة فقا به وغير ذلك مما لا يخفى ان  
(عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبرد احدنا) أى أيجوز الرقادة لان السؤال انما  
هو عن حكمه لامن تميز وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا نرضأ أحدكم فليرقد) أى اذا أراد الرقاد فليرقد بعد التوضؤ (وهو



(جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد واسحق وابن المبارك وغيرهم والحكمة فيه تخفيف  
الحدث لاسيما على القول بجواز تفريق الغسل فيتنويه بارتفاع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا بن أبي شيبة  
يسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليستوضأ فإنه نصف غسل الجنابة  
وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل الاذى  
وغسل ذكره وبديه وهو  
التنظيف وأوجب ابن حبيب  
المالكي وهو مذهب داود وفي  
الحديث دلالة على ان جواز  
رفاد جنب في البيت يقتضي  
جواز استقراره فيه يقظا ناعدا  
امرق أولان نومه يستلزم  
الجواز لمصول المقطعة بين  
وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك  
بين القليل والكثير (وعن  
أبي هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال اذا جلس الرجل بين  
شعبها) أي شعب المرأة (الاربع)  
جمع شعبة وهي القطعة من  
الشيء والمراد هنا على ما قيل  
البدان والرجلان وهو الاقرب  
للتحقيقة واختاره ابن دقيق  
العبد أو الرجلان والفخذان  
أو الشفران والرجلان أو  
الفخذان والاسكبان وهما ناحيتا  
الفرج أو نواحي فرجها الاربع  
ورجعه عياض وهو كناية عن  
الجماع فاكثف به عن التصريح  
(ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي  
الفصح يقال جهدا وأجهدا أي بلغ  
المشقة قبل معناه كذا بصركته  
أو بلغ جهده في العمل بهار هو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلمه الا ينفي  
ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يؤمرون  
قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول على ان الأمر به بذلك هو النبي صلى الله عليه  
وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث  
صحيح مرفوع قوله على ذراعه اليسرى أي يدهم هنا وضعه من الذراع وقدينته رواية  
أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلمه الا ينفي هو بفتح أوله وسكون  
النون وكسر الميم قال أهل اللغة نعت الحديث رفعة وأسنده وفي رواية يرفع مكان  
ينفي والمراد بقوله ينفيه برفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد اعترض بعضهم  
الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورد بان أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه الى آخره لمكان في حكم  
المرفوع لأن قول الصحابي كأنه مؤثر بكذا يصرف بظنه الى من له الأمر وهو النبي صلى  
الله عليه وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم الى قوله لا أعلمه  
الى آخره ورد بأنه قال ذلك لانه نقل الى التصريح فلا قول لا يقال له مرفوع وانما يقال  
له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع  
اليمنى على اليد للتصريح من سهل بن سعد بان الناس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن  
الوجوب ما في حديث علي الآتي بانظر ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن  
عباس بانظر ثلاث من سنن المرسلين تهجيل الفطار وتأخير السجود ووضع اليمنى على  
الشمال لما تقر من ان السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول على  
ان الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روي أن عليا نسر قوله تعالى فصل لربك  
واخبر بوضع اليمنى على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن  
ما روي في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسيره على وروي  
البيهقي أيضا ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي  
اسناده اسمر ائيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ووهع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه  
وسلم لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو مجرد كافي في اثبات الوجوب عند بعض أهل  
الأصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه إجماع على ان الذين يجزية الإجماع  
بل يمنع امكانه ونجزم به ذكر وقوعه الا ان من جعل حديث المسيء قرية صارفة لجميع  
الأمور الواردة بأمور خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال به على  
الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن معالجة الإيلاج أو الجهد الجماع أي جامعها واما كني بذلك للتبذير عما يفهم ذكره صريح ما زاد أبو داود وأبو الزرق  
الختان بالختان أي موضعهما ولمسلم من حديث عائشة ومن الختان الختان واليهي مختصرا اذا التقى الختانان والمراد  
بالس والاتقاء الجهاد أو يدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالس حقيقة لانه لا يتصور عند غيبة الحشفة



لان ختانها في أعلى الفرج فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ولا يسه الذكرك في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وان لم يحصل انزال فالوجوب غيبوبة الحشفة هذا الذي لا يقد عليه الاجماع وحديث انما الماء من الماء منسوخ قال الشافعي وجعاعة أي كان ٧٨ لا يجب الغسل الا بانزال ثم صار يجب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس انه

ليس بمنسوخ بل المراد به نقي وجوب الغسل بالوضوء في النوم اذا لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الايلاج لم يجب الغسل بالاجماع ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون وفيه التمهيد والعمدة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الطهارة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع في بيان أحكام الحيض فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب) بيان أحكام (الحيض) وما يذكر منه من الاستحاضة والنفاس •

ولا يذير تقديم كتاب على البسملة وترجم بالحيض لكثرة وقوعه وله أسماء عشرة الحيض والطمث والاضحك والا بكار والاعصار والدراس والعسر والفرال بالفاء والطمث والنفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أنفست والحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاض الشجرة اذا سال صفها وفي الشبرع دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معادة والاستحاضة

على اليعنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فوضع يده اليمنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سبيد الناس رجاله رجال الصحيح وقال الحافظ في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عند أحمد والدارقطني قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على ان المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بشرعية الوضع (وعن علي رضي الله عنه قال ان من السنة

في الصلاة وضع الا كف على الا كف تحت السرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الاعرابي ولم يوجد في غيرها وفي اسناده عبد الرحمن ابن اسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضعه وقال البخاري فيه نظر وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جبر الضبي عن أبيه قال رأيت عليا عليه السلام يمسح على الرسغ فوق السرة وفي اسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ أخذ الا كف على الا كف تحت السرة وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم وأخرج أبو داود أيضا عن طاوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بهما على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة عن أبي داود كلها ليست الا في نسخة ابن الاعرابي كما تقدم والحديث استدل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور الى أن الوضع يكون تحت صدره فوق سرنه وعن أحمد روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يجزئ بينهما ما ولا تر جيج وبالتخيير قال الاوزاعي وابن المنذر في بعض مصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مخير وعن مالك روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لانهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث مخرج بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من

الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالهجة قاله الزهري وجكى ابن سبيد تفسير إهمالها والجوهري يدل الدم الراعي (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوتنا (لا يرى الا الحج) بضم النون بمعنى لا تظن الا قصده لانهم كانوا يظنون امتناع العسرة في أشهر الحج فآخبرت عن اعتقادها وعن الغالب من جال الناس أوجال



الشارع (فلما كُتب صرف) بفتح السين وكسر الراء موضع على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو ستة من مكة غير منصرف للعلية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أبكي فقال مالك انفتت قال النورى الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الحيض أكثر من الضم وقال الهروى الضم

والفتح في الولادة وأما الحيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (ان هذا) الحيض (أمر) أى شأن (كتبه) الله عز وجل (على بنات آدم) امتحن به وتعبدن به بالصبر عليه (فاقضى ما يقضى) أى ادى الذى يؤديه (الحاج) من المناسك (غير ان لا تطوفى) بالبيت (أى غير ان تطوفى فلا زائدة والافغرة عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوفى مجزوم بلا أى لا تطوفى مادمت حائضاً وزاد فى رواية حتى تطهرى وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضعى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن نسائه (التسع رضى الله عنهن) (بالبحر) وفى رواية الجوى والمستمل بالبقرة أى عن سبع منهن ويفهم منه جواز التضحية ببقرة واحدة عن النساء واشتراط الطهارة في الطواف وبأنى غلام البحث في الحج ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى ومكى ومدنى وأخرجه البخارى أيضاً فى الاضاحى ومسلم وابن ماجه فى الحج والنسائي

تفسير على وابن عباس لقوله تعالى فصل لربك وانحر بأن النحر وضع اليمين على الشمال فى محل النحر والصدر

\*(باب نظر المصلى الى موضع سجوده والنهى عن رفع البصر فى الصلاة)\*

عن ابن سيرين ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره فى السماء فترات هذه الآية والذين هم فى صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه أحمد فى كتاب النسخ والمنسوخ وسعيد بن منصور فى سننه بنحوه وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لينتمى أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء فى الصلاة أو تخطفون أبصارهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء فى صلاتهم فاشتد قوله فى ذلك حتى قال لينتمى أو تخطفون أبصارهم رواه الجماعة الا ما والترمذى وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس فى التيمم ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره اشارته رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعى لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات وأخرجه البيهقى موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الحاكم فى المستدرک عن أبى هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فترات قد أفزع المؤمنون الذين هم فى صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان فى صحيحه وأما له فى مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقلب بصره الخ لعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى فى كتابه بقوله قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها قوله ان لا يجاوز بصره مصلاه فيه دليل على استحباب النظر الى المصلى وترك مجاوزة البصر له قوله لينتمى أقوام يتشديد النون وفيه ان النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحد أبكره بل ان رأى أو سمع ما يكره عم كما قال ما بال أقوام يشترطون شروطاً لينتمى أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الانتماء فاذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصر الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه حجة لما لا فى ان نظر المصلى يكون الى جهة القبلة وقال الشافعى والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى

فيه وفى الطهارة (وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت كتبت ارجل من الترجيل أى امشط (رأس) أى شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الخذف لان الترجيل للشعر للرأس أو من اطلاق الحمل على الحال مجازاً (وأنا حاض) ورواة هذا الحديث الخمسة مدينون الاشج البخارى وهو تنبى وأخرجه البخارى أيضاً فى اللباس



والنساء في الطهارة والاعتكاف وفيه جواز مباشرة الحائض وأما النهي في آية ولا يباشرهن فعن الوطء أو مادونه من  
دواعي اللذة لا لمس وألحق عروة الجنابة بالحض قياسا بجماع الحدث إلا كبريل هو قياس جلي لأن الاستئذان بالحائض أكثر  
من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث ٨٠ دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي رواية وهو) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (مجاور)  
أي معتكف (في المسجد) المدني  
(يدني) أي يقرب (لها) أي  
لهائنة (رأسه) الشريف  
(وهي في حجرته) اقترج له وهي  
حائض (واستنبط منه أن  
إخراج المعتكف جزأ منه كبده  
ورأسه غير مبطل لاعتكافه  
كعدم الخنث في إدخال بعضه  
دارا حلف لا يدخلها ورواة  
هذا الحديث ما بين مروزي  
وصنعاني ومكي ومدني وفيه  
التحديث والاختيار بالافراد  
والعنفة والقول (وعنها)  
أي عن عائشة (رضي الله عنها)  
قالت كان النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم) يركبني في حجرتي  
عليه (وأنا حائض) ثم يقرأ  
القرآن (وفي كتاب التوحيد  
كان يقرأ القرآن ورأسه في  
حجري وأنا حائض) وحينئذ  
فالمراد بالانكسار وضع رأسه  
في حجرها وغرض البخاري من  
هذا الحديث الدلالة على جواز  
جل الحائض المصحف فالمراد  
الحائض له أكبر وأعيته وتعقب  
بأنه ليس فيه إشارة إلى الحمل  
وانما فيه الانكسار وهو غير  
الحمل وكون الرجل في حجر  
الحائض لا يدل على جواز الحمل  
وانما مراده الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على جل الحائض المصحف وفيه

الخشوع ويدل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا قام المصل يمسح لم يعد يصبر أحدهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر  
فكان الناس إذا قام أحدهم يصلي لم يعد يصبر أحدهم موضع القبلة فكان عثمان  
وكانت القسمة فتلفت الناس عينا وشمالا لكن في أسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية  
لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه قوله أو لخطف بن بضم الفوقية وفتح  
البناء على البناء للمفعول يعني لا يخلو الحال من أحد الأمرين أما الانتهاء عنه وأما العمى  
وهو وعبد عظيم وتهديد شديد وإطلاقه يقضي بأنه لا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند  
غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والله في ذلك أنه إذا رفع بصره إلى السماء  
خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر أن رفع البصر إلى السماء  
حال الصلاة حرام لأن العقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرم والمشهور عند الشافعية أنه  
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة به وقيل الماعني في ذلك أنه يخشى على الإبصار من  
الأنوار التي تنزل به الملائكة على المصلي كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن  
وأشار إلى ذلك الداودي ونحوه في جامع سامد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين قوله فاشتهد  
قوله في ذلك أما تكريه هذا القول أو غيره مما يفيد المبالغة في الزجر قوله لينتهن في  
رواية أبي داود لينتهن وهو جواب قسم محذوف وفيه روايتان للبخاري فالأكثر  
بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء للفاعل والثانية بضم  
الياء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون للبناء كمد على  
البناء للمفعول قوله وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخ سيأتي الكلام على هذه الهيئة  
قوله ولم يجاوز بصره أثره فيه أنه يستحب للمصلي حال التشهد أن لا يرفع بصره إلى  
ما يجاوز به الأصبع التي يشير بها

\*(باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم إذا كبر في الصلاة سكبت  
هنيئة قبل القراءة فقلت يا رسول الله يا بني أنت وإي أرايت سكوتك بين التكبير والقرآن  
ما تقول قال أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني  
من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالثلج والماء

والبرد

جواز ملازمة الحائض وإن ذاتها أو ثيابها على الطهارة ما لم تلحق شيئا منه نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المريض في  
صلاته إلى الحائض إذا كانت أوابها طاهرة قاله الترمذي وفيه حديث ما بين كوفي ومكي وفيه الحديث بالجماع



والافراد والسماح والعنة واخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) هند بنت أبي أمية (رضي الله عنها) قالت فبنا أجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كوني (مضطجعة في خبيصة) بفتح الخاء وكسر الميم كساء اسود مربع له علمان يكون من صوف ٨١ وغيره (اذ حفت فانسالت ذهبت في خفية

تفذرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك أو خفية أن يمسه من دمها أو أن يطالب منها استمناحا فذهبت لتناهب لذلك قاله النووي (فاخذت ثياب حبيضي) بكسر الحاء وهو الصحيح المشهور قاله النووي وبه جزم الخطابي وبفتقها ورجحه القرطبي وبه ما روينا في الأول اخذت ثيابي التي أعدتها لا لبسها لالة الخيض ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي السها من الخيض لان الخبيضة بالفتح هي الخيض (قال أنفت) بضم النون وبفتقها قال النووي وهو الصحيح في اللغة بمعنى في حفت والضم الاكثر في الولادة وبالجوهين رواه الحافظ ابن حجر وروينا قالت أم سلمة رضي الله عنها (قلت ذم) تفتت (فبدعالي فاضطجعت معه في الخبيصة) باللام بدل الصاد وهي القطيفة ذات الخلل وهو الهدب الذي ينسج ويفضل له فضول أو هي ثوب من صوف له خلل من أي نوع كان أو الاسود من اشباب واستنبط من هذا الحديث استنباط اتخاذ المرأة ثيابا بالبيض غير ثياب المعتادة وجواز النوم مع الخائض في ثيابها والاضطجاع في لحاف واحد ورواه الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي) قوله هنية في رواية هنية قال النووي وأصله هنية فلما صغرت صارت هنية فاجتمعت يا وروا وسبقت احداها بالسكون فقلت الواو يا ثم ادعيت وقد تقلب هاء كما في رواية الكتاب قال النووي أيضا والهمز خطأ وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوا بالهمز قوله بأبي أنت وإني هو متعاقب محذوف اما اسم أو فعل والتقدير أنت مقدى أو أفديك قوله أرايت الظاهر انه بفتح التاء بمعنى أخبرتني قوله ما تقول فيه اشعار بانهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ولا قال ابن دقيق العبد وأصله استدلال على أصل القول بمركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب الهمزة قوله باعد قال الحافظ المراد بالماعدة محو ما حصل منها يعني الخطايا والعصية مما سبقت منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال الماعدة التي هي في الأصل للجسم في ماعدة المعاني الثاني استعمال الماعدة في الازالة بالكلية مع ان أصلها لا يقتضي الزوال وموضع التشبيه ان التقاء المشرق والمغرب مستحيل وكأنه أراد ان لا يقع منها اقتراب بالكلية وكره لفظ بين لان العطف على الضمير الجهر وريعا فيه الخافض قوله نقي بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية قال الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الا يضر أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي يدنس الثوب قوله بالتج والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيداً ومبالغة كما قال الخطابي لان الثلج والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العبد عبر بذلك عن غاية الهوان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء متقية تكون في غاية النقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها الهوان والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة وخاف في ذلك مالك في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافا للحنفية والهادوية وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسياق بيان ما هو الحق في ذلك (وعن علي بن أبي طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي لذي قنطريه هوات والارض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ان صلاتي ونفسي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاسمك من الاخلاق لا يهدي لاحد منها الا أنت

١١ نيل في ما بين يدي ومدي ويماني وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد والعنة ورواية تاجي وحمية عن حمية واخرجه البخاري في الصوم والطهارة ومسلم والنسائي فيه أيضا (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من ماء واحد) حالة كوتتا (كلا فاجنب) ما بين يدي ومدي ويماني وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد



بالتوحيد أفصح من التثنية (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يا من في نازر) بوزن أفعل كذا في ذوايتنا وانكر أكثر النصارى  
الادغام قال ابن هشام وعوام المحدثين - رفونه فيقرؤنه بالتاء وتام شدة ولا وجه له وقطع الزمخشري بخط الادغام ايكن  
نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها البخاري ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتسكل

والى تقدير ان يكون خطأ فهو  
من لرواة عن عائشة فان صح  
عنها كان حجة على الجواز لانها من  
فحصاء العرب وحينئذ لا خطأ  
والمراد بذلك انما تشدد ازارها  
على وسطها وحدد ذلك الفقههاء  
بما بين السرة والركبة عملا بالعرف  
(فيما نرى) اي تلاه من بشرته  
بشرقي (وانما حاض) وايض  
المراد بالمباشرة هذا الجماع اذ هو  
محرمان بالاجماع فن اعتقد حله كفر  
قالت عائشة (وكان يخرج  
رأسه من المسجد (الى) اي  
وهي في حجرها (وهو مكف)  
في المسجد) فاعسله وانما حاض  
ورواة هذا الحديث الى عائشة  
كاهم كوفيون وفيه التصديت  
والعنينة ورواية تابعي عن تابعي  
عن صحابة وأخرجه البخاري  
في آخر الصوم ومسلم في الطهارة  
وكذا أبو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجه (وفي رواية عنها) أي  
عن عائشة رضي الله عنها قالت  
كانت احدا (اي احدي زوجاته)  
صلى الله عليه وآله وسلم (اذا  
كانت حائضا فاراد رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن  
يأشرفها) بلافاة البشارة بالبشارة  
من غير جماع (أمرها ان تنزل)  
بتشديد الفوقية والكشميني

واسرف عن سبها الا يصرف عن سبها الا أنت ايك وسعديك والخبر كله في يدك والشر  
ايك انابك وايك تباركت وتعاليت استغفر لك واتوب اليك واذا ركع قال اللهم  
لثركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لاسمى وبصري وعفى وعظمى وعصى واذا  
رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما بينهما ومل  
ما شئت من نبي بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولتأسملت بسجدة وجهي  
لادى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر  
ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما علنت  
وما أسرفت وما أنت اعلم به في انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت رواء أحمد ومسلم  
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي مطولا وابن ماجه  
مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواء أحمد ومسلم الخ رواء الجماعة  
الا البخاري وهو الصواب وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة  
وكذلك رواء الشافعي وقيدته أيضا بالمكتوبة وكذا غيره ما وامام مسلم فقيدته بصلاة الليل  
وزاد لفظ من جوف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد أبو داود كبر ثم قال وهذا  
نصر يجر هذا التوجه بعد التكبيرة لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث  
السابق من انه قبل التكبيرة تخمين على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله  
الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله وجهت وجهي التوجه  
الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاسرام وبعد تسليم ان  
الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من  
التوجهات الواردة وهذه الامور جميعا ممنوعة ودون بعضها منساورة وعقاب  
والاحسن الاحتجاج لهم بما طلاق بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ كان اذا  
استفتح الصلاة وحديث الباب بلفظ كان اذا قام الى الصلاة ولا يحني عليك انه قد ورد  
التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا في رواية أبي داود كما ذكرنا  
وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسباني وقد ورد التقييد في غير حديث  
وجعل المطلق على المقيّد واجب على ما هو الحق في الأصول ومن غرائبهم قولهم انه  
لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالتفات القرآنية الا قوله تعالى الحمد  
لله الذي لم يتخذ ولدا الخ ووردت الاحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة قوله وجهت  
وجهي قبله عنها تصدت بعبادتي وقيل اقبلت بوجهي وجمع السموات واقراد الارض

ان تاتزروهي افصح وقال في المصابيح على القياس (في فور) أي في ابتداء (حيضتها) قبل ان يطول  
زمنها وفي سنن أبي داود فوح بالحاء المارة قال الخطابي فور الحوض أوله ومعه طه وقال القرطبي معظم صهيان فوران التدر  
وغلبانها (ثم اشرفها) بلافاة البشارة بالبشارة (قالت) عائشة (وايكم يملك ايها) بكسر الهمزة وسكون الراء اي اضبط انهيوت



أو عضوه الذي يستمتع به وقيل حاجته والحاجة تسمى أربابا بالكسر والفتح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين  
وحكام في اللام مع بفتح الهمزة والراء موصوبه الخطابي والنحاس وعزاه ابن الأثير لرواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم يملك أربه) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أملاك للناس لامره فلا يخشى عليه ما يخشى

على غيره من أن يحوم حول الحى  
ومع ذلك فكان يمشى فوق الأزار  
تشرية الغيرة عن أبيه بمصوم  
وبهذا قال أكثر العلماء وهو  
الجاري على قاعدة المالكية في  
باب ما إذا راع وزه كغير من  
السلف والثوري وأحمد وأصحق  
إلى أن الذي يمنع من الاستمتاع  
بالخائض الفرج فقط وبه قال  
محمد ورجحه الطحاوي وهو  
اختيار أصح من المالكية  
وأحمد القولين للشافعية  
واختاره ابن المنذر وقال  
النووي هو الأرجح دليلا  
مسلم منه وكل شيء إلا أن كاح  
بفعله مخصصا لحديث الترمذي  
وحدس منه أنه سئل عما يعمل من  
الحائض فقال ما وراء الأزار وجلوا  
حديث الباب وشبهه على  
الاستصحاب بما بين الأدلة وقال  
ابن دقيق العيد ليس في حديث  
الباب ما يقتضي منع ما تحت  
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى  
وبدل على الجواز أيضا ما رواه  
أبو داود بإسناد قوى عن بعض  
أزواج النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض  
شيئا لقي على فرجها ثوبا واستدل  
الطحاوي على الجواز بان المباشرة  
تحت الأزار دون الفرق لا توجب

مع كونها سبعة أشهر فيها وقال القاضي أبو الطيب لا لا يتفع من الأرض إلا بالمباشرة  
الأولى بخلاف السماء فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لأن  
الأرض السبع لها سكن أخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قال قوله  
ومن الأرض مثلهم قال سبع أرضين في كل أرض نبي كنيكم وآدم كآدمكم ونوح  
كنو حكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسىكم قال وإسناده صحيح عن ابن عباس  
غير أني لأعلم لأبي الضحى متابعا قوله حيفة الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو  
الاسلام قاله الأكثر ويطلق على المائل والمستقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على  
ملة إبراهيم واتصافه على الحال قوله ونسبى ذلك العبادة لله وهو من ذكر العام  
بعد الخاص قوله ومحباي ومحبائي وموتى والجه ورعى ففتح الباء الأخرى  
في محباي وقرئ بأسكانها قوله وأما من المسلم في رواية مسلم وأما أول المسلمين قال  
الشافعية لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا  
قال في لا تصار غير النبي انما يقول وأما بن المسلمين وهو وهم منشؤه توهم أن معنى  
وأما أول المسلمين أني أول شخص اتصف بذلك بعد أن كان الناس بمعرفة من ليس  
كذلك بل معناه بيان المارة في الامتثال لما أمر به ونهيه قل أن كان للرحمن ولد  
فأنا أول العبادين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في قوله وأما  
من المسلمين وقوله وما أناس المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة لشخص  
وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لخاطمه قومي فاشهدى أخصيتك وقولي أرحم لاق ونسبى لي قوله وأما من المسلمين  
فدل على ما ذكرناه قوله ظلمت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة  
المعاصي تادبا وأراد بالنفس هنا الذات المشتهة على الروح قوله لا حسن إلا خلق أي  
كلها وأفضلها قوله سببها أي قبيلها قوله ليك هو من ألب بالمكان إذا أقام به  
وثني هذا المصدر مضافا إلى الكاف وأصل أبيد أمير فحذف النون للاضادة قال  
النووي قال العلماء ومعناه أنا مقيم على طاعتك أامة بعد إقامة قوله وسعدك قال  
الزهري وغيره معناه ساعد لا مرئ بعد مساعدة ومتابعة لديك بعد متابعه قوله  
والخير كله في يدك زاد الشافعية عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من حديث  
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله ومدحه بيان يضاف إليه  
محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله والشرك ليس اليك قال الخليل بن  
أحمد والنضر بن شميل وأصحق بن راهويه ويحيى بن معمر وأبو بكر بن خزيمة والزهري

حد أو لا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبطه منه عند المباشرة ويتق منه باجتنابه  
جاءوا لا فلا ولا يبعد الفرق بين ابتداء الخيض وما بعده لظاهر التقييد بقوله فاحفظها ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد  
حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتن سورة التم ثلاثا ثم يمشى يمشى بعد ذلك ويجمع بينه وبين الأحاديث



الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ورواة هذا الحديث السنة الى عائشة كوفيون وفيه الحديث  
والاخبار والمنفعة ورواية تاجي عن تاجي عن مهاية وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة (عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من يته أو مسجده (في يوم) (أضحي)

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع  
أضحية إحدى أربع لغات في  
اسمها والأضحية تذكرة وتوثق  
وهو منصرف سميت بذلك لأنها  
تفعل في الضحية وهو ارتفاع  
النهار (أو) في يوم (فطر) شك  
من الراوي أو من أبي سعيد (الى  
المصلي) فوعظ الناس وأمرهم  
بالصدقة فقال يا أيها الناس  
تصدقوا (فقر على النساء) اختصره  
البخاري هنا وقد ساقه في كتاب  
الزكاة تأماني في كتاب العلم من وجه  
آخر عن أبي سعيد أنه كان  
وعظ النساء أن يفردن بالموعظة  
فأجزن ذلك اليوم وفيه أنه وعظهن  
وبشرن (فقال يا معشر النساء)  
المعشر كل جماعة أمرهم واحد  
وهو يرد على قلب حيث خصه  
بالرجال إلا أن = أن مراده  
بالنفس من حالة اطلاق المعشر  
لاتقييده كما في هذا الحديث  
(تصدق قاني اريكن) يضم  
الهمزة وكسر الراء أي في ليلة  
الاسراء وفي كتاب العلم من حديث  
ابن عباس باقظ اريت البار  
فرايت أكثر أهلها النساء (أكثر  
أهل النار) ثم وقع في حديث  
ابن عباس أن الرؤية المذكورة  
وقعت في صلاة الكسوف  
(فقل رب ارب رب الله) قال في

وغيرهم معناه لا يقر به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الأول والقول  
لأن حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني أن معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق  
القردة والخنزير ويأرب الشر ونحو هذا وان كان خالق كل شيء ورب كل شيء رحمن ربي  
يدخل الشير في العموم والثالث معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب  
والعمل الصالح والرابع معناه والشر ليس شر بالنسبة اليك فأنك خلقتهم بحكمة بالغة  
وأنما هو شر بالنسبة الى الخلقين والخامس حكاه الخطابي أنه كقولك فلان الى بني فلان  
إذا كان عداؤه فيهم حكى هذه الأقوال النووي في شرح مسلم وقال أنه مما يجب تأويله  
لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سوا غيره هاوشرها ٨٥ وفي  
المقام كلام طويل ليس هذا موضعه قوله فابك واليك أي التجاني واتحاني اليك  
وتوفيقي بك قاله النووي قوله تباركت قال ابن الأباري تبارك العباد بتوحيده وقبل  
نبت الخيرة عندك وقال النووي استحققت الثناء قوله خشع لك أي خضع وأقبل عليك  
من قواهم خشعت الارض إذا سكنت وأطمأنت قوله ونحني قال ابن رسلان المراد به  
هنا الدماغ وأصله الودك الذي في العظم وخاص كل شيء نحوه قوله وعصبي العصب طنب  
المفاصل وهو اللطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري  
وبشري والجهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر روى رجلي وزاد  
ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي الله رب العالمين قوله ملء السموات هو وما بعده  
بكسر الميم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي وربهم ابن خالويه وأطنب  
في الاستدلال وجوز الرفع على أنه مرجوح وحكى عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز  
غيره وبالغ في انكار النصب والذي تقتضيه القواعد التصوية هو ما قاله ابن خالويه قال  
النووي قال العلماء معناه حمد الوكان أجساما ملأ السموات والارض وما بينهما العظمه  
وهكذا قال القاضي عياض وصرح أنه من قبيل الاستهارة قوله ومل ما شئت من شيء  
بعد وذلك كالكرسي والعرش وغيره مما يعلمه الله والمراد الاختصاص في تكثير الحمد  
قوله وصوره زاد مسلم وأبو داود فاحسن صورة وهو الموافق لقوله تعالى فاحسن صوركم  
قوله وشق سمعه وبصره رواية أبي داود فقط قال القاضي عياض قال الامام يحتاج به من  
ينزل الاذنان من الوجه وقدم الكلام على ذلك قوله فتبارك هكذا رواية ابن حبان  
وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود بالواو قوله أحسن الخالقين أي المصورين  
والمقدرين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد فاعله مقدره لا عنهم ووعظه والعبد  
قد يوجد منه ذلك قال الكعبى لكن لا يطابق الظاهر على العبد الامهيدا كالأرب قوله

ما

الفتح الواو استثنائية والباء تسمية والميم اسمها للاستفهامية وقال ابي الوائل العطف على مقدر

تقدير يماذنبوا بالبامبية واول اوضح (قال) صلى الله عليه وسلم لا تكن (تكثرن اللهن) المتفق على تحريم الدعاء به على من  
لا تعسر فحاشا أجرة بالقطع أما من عرف خاتمة أمر بالنص فيموز كأي جهل نعم لمن صاحب وصف بلانعين كالتالين



حيث جوزنا فعل التفضيل  
من الثلاثي المزيد فيه وكان  
القياس فيه اشد اذهابا والاب  
العقل الخالص من الشوائب  
فهو خالص ما في الانسان من  
قواه فكل لب عقل وليس كل  
عقل لبا والمازم الضابط لامره  
وهو على سبيل المبالغة في وصفه  
بذلك لانه اذا كان الضابط لامره  
ينقاد لهن فغيره أولى (قلن) أي  
مستقدمات عن وجه نقصان  
دينهن وعقلهن خلفائه عليهن  
(وما نقصان ديننا وعقائنا يا رسول  
الله) كانه خفي عليهن ذلك حتى  
سأل عنه ونفس هذا السؤال  
دال على النقصان لانهم سلموا  
ما نسب اليهم من الامور الثلاثة  
الاكتار والكفران والازهاب  
ثم استشكل كونهم ناقصات  
وما لطف ما أجابهن به صلى الله  
عليه وآله وسلم من غير تعنيف  
واللوم بل خاطبهن على قدر  
عقوان (قال) صلى الله عليه  
 وآله وسلم بحبيباتهن (أليس  
شهادة المرأة مثل نصف شهادة  
الرجل قلن بلى قال فذلك من  
نقصان عقولها) يكسر الكاف  
خطابا للواحدة التي قالت  
خطابه صلى الله عليه وآله وسلم  
ولم يقل فذلك لانه قد عهدي

خطاب المذكر الاستغناء بذات عن ذلكم قال تعالى فما جزا من يفعل ذلك منكم فهذا مثله في المؤث على ان بعض النفاة نقل لغة بانه يكفى بكاف مكسورة مفردة لكل مؤث أو الخطاب لعبر معين من التفسير الخياط كلامهن على سبيل البديل اشارة الى ان حالتهن في النقص تماهت في الظهور الى حيث يتمتع خفاؤها فلا يختص به واحد دون اخرى فلا يختص بمئة ذنبها



الخطاب مخاطبة ذون مخاطبة قاله في المصايح ويجوز فتح الكاف على أنه للخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يواجه بذلك الشخص المعين فان في الشمول تسلية وتسهيلا وأشارية وله مثل نصف شهادة لرجل الى قوله تعالى فرجل واحد اتان من رضون من الشم - داء لان الاستظهار ٨٦ بأخرى يؤذن بقوله ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (أليس اذا حضرت لم تصل ولم نصم) أي لما قام بهما من مائع الحيفر (فلن يلى) وفيه اشعار بان منع الحيفر من الصوم والصلاة كان تابا يحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) بكسر الكاف وقصها كالسابق قبل وهذا العموم فيمن يعارضه حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم الحديث واجب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من افراده بذلك الشئ وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة لكن التنبيه على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن ولهذارتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقبص الدين منحصرا فيما يخصه بل من الاثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة فمن الحيفر لكنها ناقصة عن المصلي وهل تشاب على هذا الترك لكونها مكلفة بما يشاب المريض على النوافل التي كان

أخرج له الشيطان ووثقه أبو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورده شاهد أو قال الحافظ رجال اسناده وثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وانس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وعمرو بن العاص وجابر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرجه الحديث الترمذي من طريقه فضعفه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد فبما في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ان عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبد بن أبي إيسة عنه وهو موقوف على عمرو وعبد لا يعرف له سماع من عمرو وإنما سمع من عبد الله بن عمرو ويقال رأى عمر ربه وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني الموقوف عن عمر موقوف قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمرو وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحافظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفا ورواه أيضا عن ابن مسعود قوله سبحانك التسبيح تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المر السريع في عبادة الله وأصله مصدر مثل غفران قوله وبمحمدك قال الخطابي أخبرني ابن جبريل قال سألت الزجاج عن قوله سبحانك اللهم وبمحمدك فقال معناه سبحانك وبمحمدك سبحتك قوله تبارك اسمك البركة ثبوت الخير الالهى في الشئ وفيه إشارة الى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قولاً وتعالى بجدك الجدة العظمة وتعالى تفعل من العلوى علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معنى تعالى بجدك علا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختاره هؤلاء في العصابة الذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهر عمر به أحيانا بمحض من العصابة ليتعلمه الناس مع أن لهمة اخفائه بدل على أنه الافضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالباً وان استفتح بما رواه على أو أبو هريرة فحسن لهمة الرواية انتهى ولا يخفى ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالاثبات والاختيار واضح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث على وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المنال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المقال الذي فيه قال الامام أحمد أما أنا فاذهب الى ما روى عن عمرو لو ان رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم خيرا تابنا واحسن أصانيد حديث أبي سعيد ثم قال لا نعلم أحدا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه

• (باب التعوذ بالقرامة) •

يقولها في صحتها وشغل عنها بمرضه قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انم الاثاب لانه ينوى أنه بفعل لو كان سامع أهليته وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوى لانهم احرام عليه اقال في الفتح وعندى في كون هذا الفرق مستلزما لكونه الاثاب وقفة وفي هذا الحديث من القوائد منبر وعبة بالخروج الى المصلي في العيد وأمر الامام الثامن



بالصدق فيه واستنبط منه بهضر الموقية جواز الطلب من الاغنياء لا لقراءه وله شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث  
يتقربون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على حدة وفيه ان جهد النهم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام  
القبيح كاللعن والشتن وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا يخرج ٨٧ عن الملة تغليظا على فاعلها القول يكفرن وهو

كاطلاق ذنبي الايمان وفيه  
الاغلاظ بالنصح بما يكون سببا  
لازالة الصفة التي تعاب وفيه ان  
الصدقة تدفع العذاب وفيه  
انها قد تكفر الذنوب التي بين  
المخلوقين وان العقل يقبل  
الريادة والنقصان وكذلك  
الايمان وفيه ايضا مراجعة  
المعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيما  
لا يظهرون له معناه وفيه ما كان  
عليه صلى الله عليه وآله وسلم  
من انطلق العظيم والصفي الجليل  
والرفق والرافة زاده الله تشريفا  
وتكراما ورواه هذا الحديث  
الخمسة كاهم مديون الابن ابى  
مريم قصري وفيه التصديت  
بصفة الجمع والاخبار بالافراد  
والمنعنة ورواية تابعي عن تابعي  
عن صحابي واخرجه البخاري في  
الطهارة والصوم والصلاة  
والزكاة مقطعا وفي العبد  
بطوله ومسلم في الايمان والنسائي  
في الصلاة وابن ماجه (عن  
عائشة رضي الله عنها ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم  
اعتكف معه) في مسجده (بعض  
نساءه) هي سودة اورملة اوام  
حبيبة واسنده الحافظ ابن حجر  
وقبل زيف وقيل اختراجه  
ورجح انها مسلمة بحديث في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن ابى سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول  
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزهم ونفخه ونفثه رواه أحمد  
والترمذي وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل  
القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر بن الخطاب يقول  
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول  
الدارقطني) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والترمذي كان اذا  
قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله  
غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف واقطع أبي  
داود كلف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر ثلاثا  
أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعي  
عن الحسن الوهم من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد اشهر حديث في هذا الباب  
وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما أكثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك  
ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند  
أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن  
سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أجد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلى  
ابن علي هو ابن نجاد بن رقاعة الرافعي البصري روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد  
ابن الحباب وشيبان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعي  
يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحمد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله  
ابن عمار زعموا انه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عينا به يعني النبي صلى الله  
عليه وسلم وكان رجلا عابدا ما أرى أن يكون له عشرون دينارا قبل له كل ثقة قال نعم  
وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه وقال ياقوب بن اسحق قدم  
عليه ثمانية فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرافعي قوله من همزه  
ونفخه ونفثه قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلي بفتح الجيم  
والميم فقال نفثه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموتة بكون الواو بدون همز والمراد بها

سنة سيد بن منصور وانظر ان ام سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة ورجع ما جعلت الطست تحتها وحفظت رواية  
البخاري من المعارض ولله الحمد (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأني بناء التانيث في المستحاضة وان كانت  
الاستحاضة من خصائص النساء لا شعرا بان الاستحاضة حاصلة لها بالقول لا بالقوة (فري ما وضعت الطست) بفتح الطاء



(تصان من الدم) أي لاجله واستبطن من هذا الحديث جواز اعتكاف المسحاة عند أمن تلويث المسجد كدام الحديث ورواه الترمذي ما بين واسطى وبصري ومدين وفيه الحديث والعنينة وأخرجه البخاري هنا وفي الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسبية ضم النون وفتح السين مصغرا بفتحة الحرف

هنا الجنون وكذا فسرهم هذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نفثة الشيطان لانه يدعو الشعر المداحين الهجائيين الملهطين المحقرين الى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يختلفون كلاما لا حقيقة له والنفث في اللغة قذف الريق وهو أقل من النفث والتفخ في اللغة أيضا تفخ الريح في الشيء وإنما فسر بالكبر لان التكبير يعظم لاسيما اذا مدح والهمز في اللغة أيضا العصر يقال همزت الشيء في كنى أي عصرته وهمز الانسان اعتيابه والحديث يدل على مشروعية الافتتاح ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الأحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشئ وفي تقييده بعد التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا من روي عنه الترمذي من التمسك من همزه ونفثه والى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن محله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه مقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة بقوى بعضها بعضها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفثه ونفثه وأخرجه أيضا البيهقي ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله اكبر كبير الله اكبر كبير الله اكبر كبير الله اكبر الله كثير الحمد لله كثير الحمد لله كثير الحمد لله كثير سبحان الله بكرة واحدة ثلاثا ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نفثه ونفثه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة بنحو حديث جبير ومنها عن حمزة عن الترمذي ومنها عن عمره موقوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هـ ذامع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث صرح أن التعمد المذكور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث هـ (قائدة) قال المصنف في التلخيص كلام الرافعي يقتضي انه لم يرد الجمع بين وجهين وجهي وبين سبحانه الله هـ وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر روى الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الأسدي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي روى الحسن بن راهويه في مسنده واهله أبو حاتم انتهى هـ (قائدة أخرى) الأحاديث الواردة في التعمد ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وبرايم الى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

كانت تمر من المرضي وتداوى الجرحي وتغسل الموقى لها في البخاري خمسة أحاديث (رضي الله عنها قالت كأنني) بضم النون وفاعل النهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تعبد) أي المرأة أي كل واحدة ممن تنهى عن الاحداد أي تمنع من الزينة (على ميت فوق ثلاث) يعني به الميالي مع أيامها (الاعلى زوج) دخل بها أول يدخل صغيرة كانت أو كبيرة مرة أو أمة نعم عند أبي حنيفة لا احداد على صغيرة ولا أمة (أربعة أشهر وعشرا) يعني عشر ليال اذ لو أريد به الايام لقبل عشر بآباء قال البيضاوي وتأنيت الشهر باعتبار الليالي لانهم أغرر الشهور والايام ولدان لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشر او ينسده قوله ان ليثم الاعشر انتم ان ليثم الايام ولعل المقتضى له هذا التقدير ان الجنين في غاب الامر يتحرك لثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولا أربعة ان كان أنثى واعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه الشهر استظهارا اذ ربما تضاف حركته في المبادئ فلا تخص بها (ولا تسكحل) لازمة كدبها لان في

بعموم

النهي معنى النبي ورواية الرفع هي الاحسن كما لا يخفى (ولا تطيب ولا تلبس ثوبا

مصبوغا الا ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد برودة يمانية به صب غزلها أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقدر خص لنا) التطيب بالتبخير (عبد الله) إذا اغتسلت احدا بان من محبها) لدفع رائحة الدم لما تسبب قبله من الصلاة (في بيضة)



بضم النون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كست أظنار) بضم الكاف وسكون السين والكست والكسط والقسط ثلاث لغات وهو من طيب الاعراب ومما رواه ابن البيطار راسنا والاذن فاضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع فى البخور وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أى بغير همز نسبة الى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط

الهندي وحكى فى ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقطام وهو العود الذى يتخرب به قال النووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وانما رخص فيه للعادة اذا اغتسلت من المحيض لازالة الرائحة الكريهة وقال المهلب رخص لها فى التجر

به لدفع رائحة الدم لما تستقبله من الصلاة (وكأنهسى عن اتباع الجنائز) يأتى البحث فيه فى محله ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث بصريون وفيه التحديث والغفلة وأخرجه البخارى هنا وفى الطلاق وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه (عن عائشة رضى الله عنها ان امرأة) من الانصار كما فى الحديث التالى لهذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى أو هى اسماء بنت شمس كما فى مسلم لكن قال الدمشقى انه تصحيف وانما هو سكن نسبة الى جدها وجزم تبعاً للخطيب فى معجماته انها اسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية خطيبة الانصار وصوبه به بعض المتأخرين لانه ليس فى الانصار من اسمه شكل وتعب به عدد الواقعة ويؤيده فريق ابن منده بين التبرجطين وابن طاهر وأباموسى المدينى

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا تذكر ان الآية تدل على مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهى أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها وأحاديث النهى عن الكلام فى الصلاة تدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم يرد به دليل يخصه ولا وقع الاذن بجهنسه فالاحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتى ما يدل على ذلك فى باب افتتاح الثانية بالقراءة

\*(باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم)\*

(عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى لفظ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح ولا جد ومسلم صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولعبد الله بن أحمد فى مسنده عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه وللنسائى عن منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهم) الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر ألفاظه ورواية فكانوا لا يجهرون أخرجهما أيضا ابن حبان والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى لفظ لا يخرجه كانوا لا يجهرون وقوله كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين هذا متفق عليه وانما انفرد مسلم بزيادة لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا لفظه بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه عنه بزيادة او جماعة روه عنه بلفظ لم اسمع أحدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب الحافظ عن ذلك بأنه قد روى جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين وأخرجه البخارى فى جزء القراءة والنسائى وابن ماجه عن أبى وهولاء والترمذى من طريق أبى عوانة والبخارى فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل وأبى على الجبائى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبه وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتعصيف وحكى النووي فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من المحيض) أى المحيض (فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كما رواه مسلم بعناء تطهري فأحسن الطهور ثم صبى على رأسك



فادلك به دل كاشد باحق يبلغ شؤن رأسك أي أصوله ثم صبي الماء عليك (قال خذني فرصة) أي قطعة من صوف أو قطن أو جادة عليها صوف حكاه أبو عبيدة وغيره بتثنية القاء وقيل بفتح القاف والإصاء المهملة يعني شيا يسيرا مثل القرصة بطرف الأصبعين وقال ابن قتيبة إنما هو بالقاف ٩٠ والصاد المعجمة أي قطعة قال القسطلاني والرواية ثابتة بالقاف والصاد

المهملة ولا مجال للرأي في مثله والحق صحيح ينقل لغة اللغة من (من) بكسر الميم دم الفزال وروى بفتحها قال القاضي عياض وهي رواية الأكثرين وهو الجلد أي خذني قطعة منه وتحملي بها المسح القبل واحتج بأنهم كانوا في ضيق ويمتنع معه أن يمتنعوا المسك مع غلائله وتبعه ابن بطال ورجح النووي الكسر ووجهه هو الظاهر الواضح ويؤيده قوله في الرواية الأخرى فرصة ممسكة ومن قال معناه مأخوذة بالمدقة مدأ بعد (قطهري) أي تنظفي (بها) أي بالفرصة قال النووي المقصود باستعمال الطبيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه أسرع إلى الجبل والصواب أن ذلك مستحب لكل مقتسلة من حبض أو نفاس ويكره تركه لقادة فان لم يجد مسكا فطيبا فان لم يجد فزيتا كالأطباء والأفاماء كاف (قالت) أسماء (كيف أنظهر بها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متحجبا من خفاء ذلك عليها (قطهري) قالت عائشة رضي الله عنها (فاجتذبيها إلى فقلت) لها (تتبعي بها) أي بالفرصة (أثر الدم) أي في الفرج قاله النووي

وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة باللفظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة باللفظ لم يكونوا يفتتحون القراءة إلى آخر ما ذكره المصنف وفي الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي أسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غير واحد وله حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سياق ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسياق أيضا وقد استدل بالحديث من قال أنه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن سيرين في شرح الترمذي علماء الكوفة ومن شابههم قال وعن رأي الأسرار بن عمر وعلي وعمار وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها وعن لم يختلف عنه أنه كان يسري بها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنه ما الجهر بها وروى عن علي أنه كان لا يجهر بها وعن سفيان واليه ذهب الجمهور وحماد والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وحكي عن النخعي وروى عن عمر قال أبو حمزة من وجوه ليست بالقائمة أنه قال يخفى الإمام أربعة التعمود بسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لا الحمد وروى علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفين الإمام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحو ذلك عن إبراهيم والثوري وعن الأسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فلم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذي والحازمي الأسرار عن أنس كثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيرين الناس روى ذلك عن عمرو بن عمرو وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات أنه لا يقرؤها وأنه يقرؤها سرا وأنه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهر بها وأسراره وروى الشافعي بإسناده عن أنس بن مالك قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية انفضت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير إذا خفضت ورفعت فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكر الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشهد ابن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الحمالي يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث بحجة قال والحسين في الفتح ويصرح به رواية الأمام علي تتبعي بمواضع الدم واستبط غنم أن العالم يكنى بالجواب في الأمور المستورة وأن المرأة تسأل عن أمر دينها وتكره الجواب لأنهم السائل وان الطالب الخائف منهم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه







فعلها ذلك على انه كان برأسمه اذى وقيل المراد ابطلى عمرتك و يؤيده قولها في العسرة وأوجع بجملة واحدة وقولها ترجع صواحي بجمع وعمره وأرجع أنا بالحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه مكان عمرتك قالت عائشة (ففعلت) النقص والامتشاط والامسال (فلما قضيت) أى اديت ٩٢ (الحج) بعد اسراحي به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبي بكر

الصديق رضى الله عنه (ليلة الحصة) بفتح الحاء وسكون الصاد التى نزلوا فيها بالحصب موضع بين مكة ومنى يبيتون فيه اذا ففروا منها (أأعزنى) أى أعزبنى (من التهنيم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان عمرنى) أى نسكت (من التمسك أى التى أحرمت بها واردت أولا حصولها من فردة غير مندرجة ومنعنى الحوض وفى رواية سكت من السكون أى التى تركت أعمالها وسكت عنها وللقابسى سكت والضمير فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة وفى السياق التفات آخر بعد التفات وهو ظاهر للمتامل قاله فى الفتح أو المعنى سكت العمرة من الحوض واطلاق التسمية عليها كناية عن اختلاها وعدم بقاء استقلالها وانما أمرها بالعمرة بعد الفراغ وهى قد كانت حصلت لها مندرجة مع الحج لقصد هاء عمرة منفردة كما حصل لساير أزواج صلى الله عليه وآله وسلم حيث أعقرن بهن الفراغ من حجهن المفردة منفردة عن حجهن حرماتهما على كثرة العبادة وتعام مباحث الحديث فى كتاب الحج ورواته

هى آية بين كل سورتين غير الاتفال وبراء وليست من السور بل هى قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد ورواه لم أن الامة أجمعت انه لا يكفر من أثبتها ولا من نساها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي مرنا بجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية فى اثنا عشرة سورة النمل ولا خلاف فى اثباتها خطأ فى أوائل السور فى المصحف الا فى أول سورة التوبة وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة فى أول فاتحة الكتاب وفى أول كل سورة اذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما فى أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فأثبتها ابن كثير وقانون وعاصم والكشاف من القراء فى أول كل سورة الا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحزرة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسراحيها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتى وغيرهما مما ذكرنا واحتج القائلون بالجمهور بها فى الصلاة الجهرية بأحد حديث منها حديث أنس وحديث أم سلمة الايمان وسياق الكلام عليهما ومنها حديث ابن عباس عند الترمذى والدارقطنى بلفظ كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذى هذا حديث ابن اسناد مذكور وفى اسناده اسمعيل بن حماد قال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفى اسناده أبو خالد لوالى اسمه هرمز وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود وهذا الحديث روى ذلك عنه الحافظ فى التلخيص والحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ كان يجهر فى الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأه الحافظ فى ذلك لان فى اسنادهما عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبته ابن المدينى الى الوضع للحديث وقد رواه ابن حبان بن راهويه فى مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس فى اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح فى هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لا من فوعا الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ما أخرجه الدارقطنى عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر فى السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفى اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن محمد بن خثيم وهو ما ضعيفان ومنها ما أخرجه النسائى من حديث أبي هريرة بلفظ قال نعم الجهر

الخمس ما بين بصرى ومدنى وفيه التحدث والعنعنة (وعنها) أى عن عائشة (رضى الله عنها) قالت خرجنا من صليت المدينة مكملين ذا القعدة (موافين) وفى رواية موافقين (لهلال ذى الحجة) والمعنى مشرفين يقال أوفى على كذا اذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه وقال التروى أى مقاربين لاسم لاله لان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس ليال بقرين



من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يهل) (بلا من وفي رواية يهل بلام مشددة  
 أي يحرم (بعمرة فليهل) بعمرة (فلولا أني أهديت) أي سقت الهدى (لا هلات) ولا بوى ذرو الوقت والاصلي لاحتلت  
 (بعمرة) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الأفراد لأنه إنما قال ذلك لأجل ٩٣ فسح الحج إلى العمرة الذي هو خاص

بهم في تلك السنة لخالفه تحريم  
 الجاهلية للعمرة في أشهر الحج  
 لا التمتع الذي فيه الخلاف وقاله  
 لطبيب قلوب أصحابه إذ كانت  
 تقوم - لم لا نسح - فسح الحج  
 إليها لارادتهم موافقته صلى الله  
 عليه وآله وسلم أي ما يعني من  
 موافقتكم فيما أمرتكم به إلا  
 سوق الهدى ولولا لو وافقتكم  
 وإنما كان الهدى عليه لا تنقاه  
 الأحرام بالعمرة لأن صاحب  
 الهدى لا يجوز له التحلل حتى  
 ينصره ولا ينصره إلا يوم النحر  
 والمتنع يتحلل من عمرته قبله  
 فتقنا فإن قاله الفسطاني وقال  
 الحافظ الشوكاني في السيل فقد  
 ثبت في الصحيحين وغيرهما أن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال لو استقبلت من أمري  
 ما استدبرت ما عقت الهدى  
 ولعلتها عمرة فدل على أن التمتع  
 أفضل من القران وقد سقت  
 المذاهب والأدلة في شرحي  
 للفتاوى بما لا يحتاج الناظر إلى  
 غيره فالاجابة عليه أولى لأن  
 المقام طويل الذيل انتهى  
 وستكون لنا عودة إلى ذلك في  
 كتاب الحج إن شاء الله (فأهل  
 بعضهم بعمرة وأهل بعضهم  
 بحج) قالت عائشة (وكنتم أنا  
 من أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه ويقول إذا  
 سلم والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح  
 هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي  
 صحيح الإسناد وله شاهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل  
 ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا  
قرأ وهو يوم الناس أفتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال أسنده كلهم  
ثقات انتهى وفي أسنده عبد الله بن عبد الله الأصمعي روى عن ابن معين وثيقه وضعفه  
وقال ابن المديني كان عند أصحابنا ضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن أبي هريرة  
أيضا عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأتم الحمد فاقروا  
بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن  
الرحيم أحسدي أيها قال البصري وجميع رواه ثقات إلا أن نوح بن أبي بلال الراوي  
له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه نارة ووقفه أخرى وقال  
الحافظ هذا الإسناد رجاله ثقات وصح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه وأعله ابن  
القطان بتردد نوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فأن  
فيه موقعا لا ولكن متابعة نوح له مما تقويه ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه  
الدارقطني وفي أسنده جابر الجعفي وأبراهيم بن الحكم بن طهيد وغيرهما ممن لا يعول عليه  
ومنها عن علي أيضا بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
في صلاته أخرجه الدارقطني وقال هذا إسناد علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده  
عنه بلفظ أنه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قيل إنما هي ست فقال بسم  
الله الرحمن الرحيم وأسنده كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال أنه  
لا بأس بأسنده أنه بين ضعيف ومجهول ومنها عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
إذا قام إلى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا  
يثبت فيه إلا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف  
تقرأ إذا قلت في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم  
رواه الشيخ أبو الحسن وفي أسنده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن عمرة  
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وأما حائض فتسكوت) ذلك (إلى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعى عمرة) أي أفعالها وأرضيها (وانقضى رأسك)  
 أي شعرها وفيه دلالة على نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر  
 والحسن وطاوس في الحائض دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاستحباب فيها واستدل الجمهور على عدم



وجوب النقص بحديث أم سلمة أني امرأة أشد ضعف رأسي أفانقصه للجنابة قال لا رواه مسلم وفي رواية له للحيضة والجنابة وقد  
 جملا حديث عائشة هذا على الاستحباب جماعة بين الروايين (وامتشطى وأهلى بهج) أي مع عزتك أو مكانها (ففعلت) ذلك  
 كله (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤ معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

التنعيم فاهللت بعسمة) منه  
 (مكان عمري) التي تركتها (قال  
 هشام) بن عروة (ولم يكن في شيء  
 من ذلك هدي ولا صوم ولا  
 صدقة) استشكل النووي في  
 الثلاثة بأن القارن والمقتنع  
 عليه الدم وأجاب القاضي  
 عياض بأنهم لم تكن قارنة ولا  
 مقتنعة لأنها أحرمت بالحج ثم  
 نوت فوضعه في عمرة فلما حاضت  
 ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها  
 لتعذر أفعال العمرة وكانت  
 ترفض بالوقوف فأمرها بتحمل  
 الرفض فلما أكملت الحج اعترت  
 عمرة مبتدأة وعورض بقولها  
 وكنت أنا من أهل بعمره وقولها  
 ولم أهل الابعمره وأجيب بأن  
 هذا ما لم يبلغه ذلك أخبره نفسه  
 ولا يلزم منه نفسه في نفس الأمر  
 بل روى جابر أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم أهدى عن عائشة بقرة  
 فأنهم ورواه هذا الحديث  
 الخمسة ما بين كوفي ومدني وفيه  
 الحديث والعنعنة (وعنها)  
 أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن  
 امرأة) وهي معاذة بضم الميم وفتح  
 العين بنت عبد الله العدوية  
 (قالت لها أنجزى احدا) أي  
 أتقضى (صلاتها) التي لم تصلها  
 زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح  
 الطاء وضم الهاء (فقلت)

وسكتة إذا فرغ من القراءة وانكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب  
 فكتب أن صدق مرة أخرجه الدارقطني وإسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي  
 وأبو داود وغيرهم باللفظ سكتة حين يفتتح ويكتب إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس  
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه  
 الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمعناه ومنها عن أنس  
 أيضا باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه  
 الحاكم قال ورواه كلهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وفي إسناده  
 الحكم بن عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن بريدة بن الحصيب بخو  
 حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو  
 ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمرو وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن  
 عمر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعرف كانوا يجهرون  
 بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى  
 العلوي وقد كذب أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب عن  
 ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر  
 غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوي والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث  
 الدالة على ترك البسالة التي قدمناها وقد حملت روايات حديث أنس السابقة على ترك  
 الجهر لا ترك البسالة مطلقا لما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه بلفظ فكانوا  
 لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل  
 الآتية وغيره مما حمله ما أطلقته أحاديث نفي قراءة البسالة على تلك الرواية المفيدة  
 بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث نفي البسالة هو نفي الجهر بها فني وجدت رواية  
 فيها الثبات الجهر قدمت على نفسه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المنبت على النافي  
 لأن أنس يصدق جدا أن يصحب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبا  
 بكر وعمر وعثمان خمس وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل  
 لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كونه بعد عهده ولم يذكروا منه الجزم  
 بالافتتاح بالحمد لله جهرا فلم يستحضر الجهر بالبسالة فيتمين الأخذ بحديث من أثبت  
 الجهر انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أحرورية) نسبة إلى حرور قرية بقرب السكوة كان أول اجتماع الخوارج بها وهم فرق كثيرة من  
 لكن من أصولهم المنتسقين عليها منهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى الخارجية أنت لأن  
 طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفاقية زمن الحيض وهو خلاف الإجماع فالهمزة للاستفهام



الانكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة فقلت لا ولكنى اسال سؤالا مجردا طلب العلم لا لتعنت فقلت غائشة (كأنه يفتن) مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مع وجوده أو عهده أى فكان يطلع على حالنا في الترك (فلا يامرنا به) أى بالقضاء لأن التقرير على ترك الواجب غير جائز (أوقالت) أى معاذة (فلا تفعله) وفرق بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

للمخرج بخلافه وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن نقض ولم تؤمر به والاستدلال بقولها هذا أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به لأن عدم الامر بالقضاء هنا قد ينزع في الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث بالافراد والجمع وأخرجه الستة (عن أم سلمة) عند (رضي الله عنها) حديث حيضتها وهي مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في الخيلة) واقظه قالت حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخيلة فأنسلت فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتي فلبستها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنفست قلت نعم فدعاني وأدخلني معه في الخيلة وقد تقدم هذا الحديث وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية ان النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) كان يقبلها وهو صائم) وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد من الخماية وفيه جواز التقبيل لاصنام مع الامن والاعتسال مع الرجل من ظرف واحد للماء (عن أم عطية) نسيبة بنت

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في النعلين قال نعم قال الدارقطني هذا السناد صحيح وعروض التسيان في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى الحارثي عن نفسه انه حضر جامعاً وحضر جماعة من أهل التمييز والمواظبين في ذلك الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاختفات قال وكان صيتاً لا صوتاً الجامع فاختلوا في ذلك فقال بعضهم يصحرو وقال بعضهم يحفت ولم يكنه لا يخفى عليك ان هذه الاحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر انها آية من القامحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيداً بالجهر بها بدون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة فان قلت أما ذكر انها آية أو ذكر الامر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر انه يستلزم الجهر لان الطريق الى نقله انما هي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن ان تكون الطريق الى ذلك اخباره صلى الله عليه وسلم انه قرأها في الصلاة فلا ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي احاديث لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني انه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر لانهم انقضوا الاحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة لاني جميع اجرائها على انه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسالة كما قال الحافظ في الفتح وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا يحضرون المصعد فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انه يذكركم عن الائمة يعنون مسيلة فأمر أن يخافت بيسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاةك ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي فبقي ذلك الى يومنا هذا على ذكر الرسم وان زالت العلة وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط وعن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحرو بيسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزقون بكاء وتصديده

الحارث أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول تخرج العواتق (أى لتخرج وهو خبر متضمن للامر لان اخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطلب لكنه هنا عند الجهر والنسب لدليل آخر) (وذوات الخديور) بالضم جمع خدر بالكسر وهو السق في جانب البيت تقعد البكر وراءه أو البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد



اليام جمع حائض (وليشهدن الخبر ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر عن الامير (الحبيض المصلي) أي فيمكن من يدعو ويؤمن  
وجاء بركة المشهد الكريم وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيات والمستحسنات اما من فيمنع لان المقدسة اذ  
ذلك كانت مأمونة بخلافها الا ان وقد قالت ٩٦ عائشة في الصحيح لورأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لمنعهن المساجد كما منعت نساء  
بنو اسرائيل وبه قال مالك وأبو  
يوسف (قيل) القائل حصة  
(لها) أي لام عطية (الحبيض)  
على الاستفهام التعجبي من  
اخبارها بشهود الحبيض (فقلت)  
أم عطية (أليس) الحائض  
(تشهد عرفة) أي يومها (وكذا  
وكذا) أي نحو المزدلفة ومنى  
وصلاة لاستسقاء وفيه ان  
الحائض لا تم جرد كراه الله ولا  
مواطن المير كجالس العلم  
والد كرسوي المساجد وفيه  
امتناع خروج المرأة بغير  
جلياب وهو المقنعة أو الخمار أو  
أخص منه وقيل الثوب الواسع  
يكون دون الرداء وقيل الملقفة  
وقيل الملاء وقيل القميص  
ورواة هذا الحديث ما بين  
بخاري وبصري ومدني وفيه  
التحديث والضعف والنول  
والإسراع والسؤال واخرجه  
البخاري أيضا في العيدين والحج  
ومسلم في العيدين وأبو داود  
والترمذي والنسائي وابن ماجه  
في الصلاة (وعنها) أي عن أم  
عطية (رضي الله عنها قالت) كما  
أي في زمن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم مع علمه وتقديره وبهذا  
يعطى الحديث حكم الرفع وهو  
معتبر البخاري الى ان مثل

وبه ولون محمد بن كراهه الإمامة وكان مسيلة الكذاب يسمى رجلا فأنزل الله ولا تجهر  
بصلواتك فتسمع المشركين فيهرؤا بك ولا تخافن عن أصحابك فلا تسمعهم رواه ابن جبير  
عن ابن عباس ذكره النيسابوري في التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان  
السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجلا موثقون وقد ذكر ابن القيم  
في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها  
أكثر عما جهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر به دائما في كل يوم وليسلة خمس مرات أبدا  
حضر أو سفرا ويحكي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في  
الاعصار الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج الى التثبت فيه بالفاظ مجملة وأحاديث  
واهية فصحيح تلك الأحاديث غير صحيح وصريحها غير صحيح انتهى وجميع بقية  
الاقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الامر من مأخوذة من هذه الأدلة  
فلا تطول بذكرها وأما أدلة المثبتين لقراءة البسمة والنافين لقراءتها في أي ذكر طرف  
منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردت جماعة من  
أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة بجمعها في أيام الطلب مشقة على  
انظم وترا جيت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلنقتصر في هذا  
الشرح على هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزرا يسيرا  
ولكنه لا يقتصر عن افادة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكرما في المقام الاختلاف  
في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه بقدر في الصلاة يطلان بالاجماع فلا  
يهم وانك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى  
عدها من مسائل الاعتقاد (وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله

الرحمن الرحيم فقال يا بني اياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم رجلا كان أبغض اليه حدثا في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها  
إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواه الخمسة إلا أبا داود) الحديث حسنه  
الترمذي وقد تفرد به الجريري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد تويع عليه الجريري كما  
سبأني وهو أيضا من افرا ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو  
مجهول لا يعرف روى عنه إلا أبو نعمة وقد رواه معمر عن الجريري ورواه اسمعيل بن  
مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعمة عن ابن عبد الله

هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا جزم الحاكم ابن  
غيره خلافا للخطيب (لانعد الصفرة والكدره) وفي رواية بعد الطهر (شيأ) أي من الحيض اذا كان في غير زمن الحيض  
أما فيه فهو من الحيض تبعاربه قال سعيد بن المسيب وعطاء واليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الامام مالك











عليه الحديث قال في هذا تصريح باطلاق الجملة على ما زاد على الوجه (اذا سجد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض نوبه) هذا حكاية لفظها والا فالاصل أن تقول أصابها واستنبط منه عدم نجاستها لقصر وثوبها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على صاحبها غالية الاثمان مختلفة الألوان ٩٩ ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى

وكوفي ومديني وفيه الحديث والاختبار والمعنونة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه والله الحمد

• كتاب التيمم •

أي كتاب بيان أحكامه وهو لغة القصد يقال تيممت فلانا وجمعه وتأييمته أي قصده وشرعا القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها وان كان الحدث أكبر وهو من خصوصيات هذه الامة وهو رخصة وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عزيمة ولا عذر رخصة ونزل فرضه سنة خمس أوست • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا لا يذرتا خيرا بعد الاذان ولكرامة بتقديم البسملة على تأيها الحديث كل امرئى بال • (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في بعض أسفاره) وهو غزوة بني المصطلق كما قاله ابن اسعد وحيان وجزم به ابن عبد البر في الاستذكار وكانت سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن اسحق وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

لغير تمام قالوا فقول خذ ارجع الى ذات خذ ارجع قوله اقرأهم في نفسك السائل لا يحريرة هو أبو السائب أي اقرأها سراج حيث نسمع نفسك قول قدمت الصلاة قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة حيث بذلك لانها لا تفتح الا بها والمراد قسمتها من جهة المعنى لان نصها الاول تحميد الله وتمجيد ثوابه وتفويض اليه والنص الثاني سؤال الوهاب وتضرع وافتهار قوله حمدني وأثنى علي ومجدني الحمد الثناء بجميع الاعمال والتعجيد الثناء بمقامات الجلال والثناء مشتمل على الامرين ولهذا جابجا بالرحمن الرحيم لا شتمال اللفظين على الصفات الذاتية والفعالية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله فوض الى عبدى وجهه مطابقة لـ ذاك قوله مالان يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم ويجزأ العباد وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء ولا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما في الدنيا فبعض العباد لا يجازى ويدعى بعضهم دعوى باطلة وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله فاذا قال اياك نعبدك اياك نستعبد قال القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طاب منه قوله فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة انما كان هذا للعباد لانه سؤال يعود نفعه الى العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده الى آخر السورة ثلاث آيات لا آيات وفي المسئلة خلاف مبنى على أن البسملة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فثلاث في أولها ثناء أولها الحمد لله وثلاث دعاء أولها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي اياك نعبد وياك نستعين ولم تذكر البسملة في الحديث ولو كانت منها لذكرت قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن يقول ان البسملة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التنصيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثاني ان التنصيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث معناه فاذا انتهى العبد في قراءته الى الحمد لله رب العالمين لم ينته تكون القسمة انتهى ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف والحديث أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة واليه ذهب الجمهور وسبب البحت عن ذلك في الباب الذي به هذا ان شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال المعمرى لان جماعة ممن يرى الجهر بها يعتقدونهم اقرأنا بل هي من السنن عندهم كالتنمى وذو التمام وجماعة ممن يرى الامر ارجح ما يعتقدونهم اقرأنا ولهذا قال النووي ان مسئلة الجهر ليست مرتبة

في الاكليل وفي هذه الغزوة كانت قصة الافك وقال الداودي وكانت قصة التيمم في غزوة الفتح ثم تردد في ذلك (حتى اذا كنا بالبصرة) أدنى الى مكة من ذي الحليفة قاله أبو عبيد البكري في مجمعهم (أوبذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها واستبعد والذي في غير هذا الحديث انه كان بذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبي داود



والنسائي باسناد جيد قال عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجبش ومعه عائشة زوجة فانتقطع عقد هذا الحديث ولم يشك بينه وبين البيهقي (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون لقاف أى قلادة لى كـ ثم اثني عشر درهما والاضافة في قولها الى باعتبار حيازتها للعقد واستيلائها ١٠٠ لمنفعة لانه ملك لها بدليل ما في الحديث الثاني انها استعارت من أسماء

قلادة وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لى بالبيداء ونحن داخلون المدينة فأتاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه) أى لأجل طلب العتدوان المبعوث في طلبه اسيد بن حضير وغيره (وأقام الناس معه وليسوا على ماء) وليس معهم ماء كذا لا كثرة فيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت ويحقق بضميل الضائع الاقامة للعاق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة المال (فأتى الناس الى أبي بكر الصديق) رضى الله عنه (فقالوا) له (ألا ترى الى ما صنعت عائشة) أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل اليها لانه كان بسببها وفيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكانهم انما شكوا الى أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظونه (فجاء أبو بكر) رضى الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضع رأسه على فخذي) بالذال المعجمة (قد نام وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبست في (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة (فقال عائشة) رضى الله عنها (فما تكبروا قال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحرث فقال حبست

على اثبات مسئلة البسلة وكذلك احتجاج من احتج بالحديث عدم قرائتها على انها ليست بأية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسا الجشمي لا يعرف سماعة من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح والحديث استدله من قال ان البسلة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الاول وانما استدلو به لان سورة تبارك ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون انها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عددها هو خاصة السورة لان البسلة كالشيء المشترك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات (وعن أنس قال بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهرنا في المسجد اذا غنى اغفارة ثم رفع رأسه متبسما فقلنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت على أنفا سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم افأعطينا الكوثر فصل لربك وانحر ان شانئك هو الابتر ثم قال أندرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي) تمام الحديث قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نمر وعندي به ربي عز وجل عليه خير كثير وهو موضع يرد عليه امقي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول رب انه من أمقي فيقول ما تدرى ما أحدثت بعدك هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسلة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور وعدد الآي بالحركة أو غيرهما بما يخالف صورة المكتوب قرأنا وأجاب عن ذلك القائلون بأن البسلة من القرآن أنها ثبتت لفصل بين السور وتخلص القائلون باثباتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا نفي بربولا يجوز ان يكتب له بعد الفصل الثاني لو كان لفصل لكتبت ببرائة والانفال ولما كتبت في أول الفاتحة الثالث ان الفصل كان مكتوبة اجم السور كما حصل بين براءة والانفال ومن جملة حجج المثبتين ما تقدم من الاحاديث المصروفة بأنها آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا تواتر لا سيما مع ورود الأدلة الدالة على أنها ليست به أن الحديث أبي هريرة المتقدم ذكره ما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اقرأ باسم ربك الذي خلق رواه البخاري ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

والله (وسلم واضع رأسه على فخذي) بالذال المعجمة (قد نام وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبست في (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة (فقال عائشة) رضى الله عنها (فما تكبروا قال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحرث فقال حبست



الناض في قلادة أي بسيمها وزاد الطبراني في كل مرة تكونين عناءه والمكنة في قول عائشة فعائني أبو بكر ولم تقل فعائني  
إني بل انزلته منزلة الاجتبي لان قضية الابوة ومنزلة الوالدية تقتضي الخنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل  
مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خاصرتي) بضم العين ١٠١ وقد تفتح أو الفتح للقول كالطعن في السب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم  
وفيه تأديب الرجل ابنته ولو  
كانت من زوجة كبر متخارجة عن  
بيتها ويطعن بذلك تأديب من له  
تأديبه ولولم ياذن له الامام (فلا  
يمنعني من الجرك الامكان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم) على  
نحذي (فيه استحباب الصبر ان  
ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به  
نشويش لنائم وكذا المصل أو قاري  
أو مشتغل بعلم أو ذكر) فقام رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم حين  
أصبح (دخل في الصباح وعند  
الجماري في فضل أبي بكر فقام حتى  
أصبح والمعنى فيهما متقارب لان  
كلامهما يدل على أن قيامه من  
نومه كان عند الصبح (على غير ما)  
متعارف بقام وأصبح فتنازعا فيه  
واستدل به على الرخصة في ترك  
التباعد في السفر ان ثبت ان  
التباعد كان واجبا عليه وعلى ان  
طلب الماء لا يجب الا بعد دخول  
الوقت لقوله في رواية عمرو بن  
الحارث بعد قوله وحضرت الصبح  
فالتفت الماء فلم يوجد وعلى أن  
الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول  
آية الوضوء ولهذا استعظموا  
نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر  
في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد  
البرم معلوم عند جميع أهل المغازي

في الباب الاول وباجماع أهل العدد على تركها آية من غير الفاتحة وتحصل المشتون  
عن قولهم لا يثبت القرآن الابالواتر بوجهين الاول أن اثباتها في المصحف في معنى النواتر  
وقد صرح ضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر انما يشترط فيما ثبت قرآنا على  
سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا والبسمة قرآن على سبيل الحكم ومن  
جمله ما أجيب به ان عدم تواترها ممنوع لان بعض القراء السبعة اثبتوا القراءات السبع  
متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين  
ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الاصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاته

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى  
ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على  
شرطه ما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبلة يرويه قال المرسل أصح وقال  
الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا ثابت وقال  
الهيثمي رواه البزار باسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدلل به القائلون  
بان البسمة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو يبنى على تسليم ان مجرد تنزيل البسمة  
يستلزم قرآنها

#### • (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ  
بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه  
الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ فصاعدا  
ليكن قال ابن حبان تفرد بهما معمر بن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة ورواية  
الدارقطني صحهما ابن القطان ولها شاه من حديث أبي هريرة مرفوعة عاب هذا اللفظ  
أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا جد بلنظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم  
القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي  
وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن  
أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي بن أبي حمزة  
وعن عائشة وأبي هريرة وسياطين ان شاء الله تعالى وعن عبادة وسياطين في الباب الذي  
بعد هذا والحديث يدل على تعين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب  
مالك والشافعي وجهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة  
لان النبي المذکور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتفاؤها والاتوجه الى ما هو

انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل مندا فترضت الصلاة عامية الا بوضوء ولا يدفع ذلك الاجاهل أو معاند (فاقرن الله آية التيمم) التي  
بالمادة ووقع عند الحديث وفيه فنزلت يأيمها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية  
إلى قوله لعلمكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان مبدواً في الآية لان الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان



مقرر ايدل عليه وليس معهم ما والحمد لله في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه مثلاً بالتزويل قال ابن الاعرابي  
هذه مضافة ما وجدنا لها من دوا لا لانه لم أي الايتين عن عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال  
القرطبي هي آية النساء ووجهه بان آية ١٠٢ المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجب تخصيصها

بآية التيمم وأورد الواحد في  
أسباب النزول هذا الحديث عند  
ذكر آية النساء وخفي على الجميع  
ما ظهر للبخاري من أن المراد آية  
المائدة بغير تردد لرواية عمرو  
ابن الحارث اذ صرح فيها بقوله  
فقلت يا أيها الذين آمنوا اذقمتم  
كما تقدم (فتميموا) بلفظ الماضي  
أي تيمم الناس لأجل الآية أو  
هو أمر على ما هو لفظ القرآن  
ذكره بيانا أو بدلا عن آية التيمم  
أي أنزل الله فتميموا واستدل  
بالآية على وجوب التيمم في التيمم  
لأن معنى تيمموا قصدوا وهو  
قول فقهاء الامصار الا اوزاعي  
وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي  
هبوب الريح به بخلاف الوضوء  
كالأصابه مطر فتوى الوضوء به  
فانه يجزى والاظهر الاجزاء ان  
قصد التراب من الريح الهابة  
بخلاف من لم يقصد وهو اختيار  
الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصعيد  
الطيب للتيمم لكن اختلف العلماء  
في المراد بالصعيد ودعى أنه يجب  
التيمم لكل فريضة (قال اسيد  
ابن الحضير) بضم الهمزة في الاول  
مصغرا سدو بضم الحاء المهملة  
الاوسى الانصارى الاشهل أحد  
النقباء ليلة لهقبه الثانية المتوفى  
بالمدينة سنة عشرين (ماهي)

أقرب الى الذات وهو الصفة لآلى الكمال لان الصفة أقرب المجازين والكمال أبعدهما  
والحل على أقرب المجازين واجب وتوجه النقي ههنا الى الذات يمكن كما قال الحافظ في  
الفتح لان المراد بالصلاة معناها الشرعى لا اللغوى لما تقر من أن ألفاظ الشارع محمولة  
على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية وإذا كان  
المتنى الصلاة الشرعية استقام نقي الذات لان المركب كما يقتضى بانتفاء جميع اجزائه يقتضى  
بانتفاء بعضها فلا يحتاج الى افعال الصفة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة لانه  
انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة  
اللغوية فلا يمكن توجه النقي الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكار  
لمعين توجيه النقي الى الصفة أو الاجزاء الى الكمال أما أولا فلماذا كررنا من أن ذلك  
أقرب المجازين وأما ثانيا فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فانها مصرحة بالاجزاء  
فيتعين تقديره اذ انقضى هذا الحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط  
الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط  
وذهبت الحنفية وطائفة قليلة الى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال  
النووي والصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن ينوون  
على قاعدتهم انهم مع الوجوب يستشرطون صحة الصلاة لان وجوبها انما يثبت بالسنة  
والذى لا تتم الصلاة الا به فرض والقرض عندهم لا يثبت بما يريد على القرآن وقد قال  
نعمالى فافروا ما تيسر منه فافرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما يثبت بالحديث فيكون  
واجبا بان من يتركه ويجزئ الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأى فاسد حاصله رد كثير  
من السنة المطهرة بابرهان ولا حجة تيرة فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع  
لا يجزئ كذا لا يقبل كذا الا يصح كذا ويقول المتكلمون بهذا الرأي يجزئ ويقبل ويصح  
ولمثل هذا حذر الساف من أهل الرأي ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية  
مصرحة بما تيسر وهو تفسير فلو تعينت الفاتحة لكان التيمم بين نسخا للتصخير والقطعي  
لا يندفع بالظني فيجب توجيه النقي الى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند ما تقدم من  
تحول أهل قبل الى الكعبة بخير واحد ولم يشكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل  
مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستسقاء ولوسات لكان محل التراجع خارجا عنها لان  
النسوخ انما هو استمرار التصخير وهو ظني وأيضا الآية نزلت في قيام الليل فثبت مما نحن  
فيه وأما قواهم ان الحل على توجه النقي الى الصفة اثبات للغة بالترجيح وان الصفة  
عرف متجدد لأهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تصحيح الكلام يمكن

أي التي وصلت للمسلمين بركة التيمم (بأول بركتكم يا آل أبي بكر) بل هي مسبوقة بغيرها من البركات بتقدير  
والمراد بالآل أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله للناس فيكم وعن ابن أبي مليكة عن عائشة أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أعظم بركة قلادتك وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من



ذهب الى تهدد ضباع الهقد ومعايدل على ناخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر يا بنيسة في كل سفرة تكونين

عنا موبلا على الناس فانزل الله الرخصة في التيمم فقال ابو بكر انك المباركة وفي اسناده محمد بن حماد الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه دأبل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك امرأة بكرهه من الاجل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أثريا (البحر الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فاصبنا) أي وجدنا (العقد تحتها) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ورواه انه خمسة مديون الاول وفيه التحديث والاخبار والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في التكميل والتهذيب والمعارين ومسلم والنسائي في الطهارة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت (بضم الهمزة) خمس أي خمس خصال وعند مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بست وله اطلع أولا على

بتقدير الكمال فيمكن لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيه وتصريح الشارع بلفظ الابراز وكونه من اثبات اللغة بالترجيح معوج بل هو من الحاق الفرد بالجهول بالاعم الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهر رواية على توجه النفي الى الكمال ان القاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فاللزم مثله لما في حديث المسي صلته بلفظ فان كان معك قرآن والافاجد الله وكبره والله عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملزم فان احديث فرضيتها تلزم وجوب تعلمها الان ما لا يتم الواجب الالبه واجب كما تقر في الاصول وما في حديث المسي لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ارجلها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزي في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شك ان غير المستطيع لا يكلف لان الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول ههنا الى البديل عند تعذر المبدل غير فادح في فرضيته أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسي بلفظ ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسي أيضا عند أحمد وابي داود وابن حبان بلفظ ثم اقرأ بام القرآن فقوله ما تيسر محمل مبين أو مطلق مقيده أو مبهم مفسر بذلك لان القاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها وقد قيل ان المراد بما تيسر فيما اراد على القاتحة بما يبر الادلة لان حديث القاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث نعيمين القاتحة وقد تعقب القول بالاجال والاطلاق والتسخير والظاهر الابهام والتفسير وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسي بصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالزانة قال قد قد اشكال في تحتم المصير الى القول بالفرضية بل القوا بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لا صلاة الا بالقاتحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمرت ان اقرأ بالقاتحة الكتاب وما تيسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لا صلاة الا بقرآن ولو بالقاتحة الكتاب ويجاب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي وقال أحمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتف حديثه في الضعفاء وأيضاً قدرى أبو داود وهذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي والاختصاصات كثيرة والتفصيل على عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسط في من الخصائص جملة كافية مع مباحث وافية في كتابه المواهب اللدنية بالمنح المحمدية والله الحمد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) ذ



في حديث ابن عباس لا أقولهن نغرا وظاهر الحديث ان كل واحد من الخمس لم يكن لاحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم  
 الراء الخوف يقذف في قلوب أعدائي (مسيرة شهر) جعل الغاية شهر الانه لم يكن بين بلد وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه  
 الخصوصية حاصله على الإطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لامته من بعده فيه احتمال نقل ابن

الملقن في شرح العمدة عن مسند  
 أحمد بلفظ والرعب يسعي بين يدي  
 أمي شهرا (وجعلت لي الأرض)  
 كلها (مسجدا) بكسر الجيم وضع  
 سجود لا يختص السجود منها  
 بموضع دون آخر أو هو مجاز عن  
 المكان المبني للصلاة وهو من مجاز  
 التشبيه إذا المسجد حقيقة عرفية  
 في المكان المبني للصلاة فلما جازت  
 الصلاة في الأرض كلها كانت  
 كالسجدة في ذلك فاطلق عليها اسمه  
 والاول أولى وأوضح وفي رواية  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
 مرفوعا وكان من قبلي أنما يصليون  
 في كائنه وهذا نص في موضع  
 النزاع فثبتت الخصوصية وعموم  
 ذكر الأرض في هذا الحديث  
 مخصوص بمآلهي الشارع عن  
 الصلاة فيه ففي حديث أبي سعيد  
 الخدري رضي الله عنه مرفوعا  
 الأرض كلها مسجد الا المقبرة  
 والحمام رواه أبو داود والترمذي  
 وفيه ضعف واضطراب وعند  
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر  
 نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أن يصلي في سبعة مواطن في المزبلة  
 والمجبرة والمقبرة وقارة الطريق  
 وفي الحمام وفي مواطن الأبل  
 رفوق ظهر بيت الله عز وجل قال  
 الترمذي استناده ليس بالقوي  
 وقد تكلم في زيد بن جبيرة من

أنادي انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد كما سيأتي وليست الرواية الاولى بأولى  
 من هذه وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الأحاديث المصرحة بفرضية  
 فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة بدونها ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس  
 انه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجي  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليه وم فيه فكان أبو بكر يأتى بالنبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في  
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحجب عنه بانه روى باسناد فيه قيس بن الربيع قال  
 البزار لا تعلم روى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد  
 الناس هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبي ليلى  
 وشريكا وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم  
 للفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها الان النزاع انما هو في وجوب  
 الفاتحة في جولة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فبأنى هذا خلاصة ما في هذه المسئلة  
 من الممارضات وقد استدل بهما الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على  
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول معنى  
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم  
 الكل على البعض مجاز لا يصر اليه الا لموجب فليس في الحديث الا أن الواجب في  
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فان دل دليل خارجي على  
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة  
 النووي في شرح مسلم والحاافظ في الفتح الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح  
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور قال واليه ذهب أحمد وداود  
 وبه قال مالك الا في النسي واليه ذهب الامام شرف الدين من أهل البيت قال المهدي  
 في البحر ان الظاهر مع من ذهب الى ايجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع  
 عند الجماعة واللفظ للخاري من قوله صلى الله عليه وسلم للمسي ثم افعل ذلك في صلاتك  
 كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لاجد وابن حبان والبيهقي في قصة المسي صلواته انه  
 قال في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية الى  
 البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذا ضمه الى ما سبقنا لك  
 من حمل قوله في حديث المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما تقدم

تيسل حفظه (و) جعلت لي الأرض (طهورا) بفتح الطاء على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على  
 جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض لكن في حديث حذيفة عنده لم يجعلت لي الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا  
 طهورا إذا لم نجدها من غير فحمل العام عليه فخص الطهورية بالتراب ورجحه الامام الشوكاني في السبيل وهو



قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب وتعقب بأنه ورد في الحديث بلفظ التراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والبيهقي بإسناد حسن وجعل التراب لي طهورا وبقي القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لأظهار التفسير والتخصيص ١٠٥ فلو كان جازا بغير التراب لما اقتصر

عليه واستدل به على أن الطهور هو المظهر للغير لأن الطهور لو كان المراد به المظهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لإثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومه في طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهر الازم تحصيل الماصل واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شرا كهما في هذا الوصف قال في الفتح وفيه نظر (وأما رجل) كأن (من أمي أدركته الصلاة) وفي رواية أبي امامة عند البيهقي فأما رجل من أمي أني الصلاة لم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد فعنده طهوره ومسجده وفي رواية عمرو بن شعيب فأما أدركتني الصلاة غصت وصليت (فليصل) أي بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنمة وهي ما حصل من الكفار بقتلهم وللشعبي كسالم الغنائم (ولم تحل لأحد قبلي) لأن منهم من لم يؤذن له في الجهاد أصلا فلم يكن له غنائم ومنهم من أذن له فيه لكن كانت الغنمة حراما

اتهم ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لحل قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاة فافعل على الجواز وهو الر كعة وكذلك حل الصلاة الافتاتحة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالمجد وسورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ واسناده ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه اسمعيل بن سعيد الشافعي قال ابن عبد الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هـ ذاهو صاحب الامام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد هذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين اسرار الامام وجهه وسبق في الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآية القرآن لم يصل الا رواه الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وداود واصحق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أي ركعة أو مفردة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص لفاتحة كما سلف عنه وأما الاخرى فلا تعين القراءة فيهما عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سجد زاد أبو حنيفة وان شاء سكت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان الماعني الحقيقي للصلاة هو جهرها لا بعضها وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي عليه السلام انه قرأ في الاولين وسجد في الاخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم العصة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسي في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسي في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد سجدة في السهو وروى عنه انه يعيد ثلاث الركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي بينهما ان على صلاحية الاحاديث للدلالة عليها ان النامي يعيد الصلاة كن صلى بغير وضوء فاسيا واختلاف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أولا وسبق في تحقيقه (وهي عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآية القرآن فهي خداج رواه أحمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في عليهم بل تجب فارتفعها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالتصرف فيها كيف شاء والاول أصوب (واعطيت الشفاعة) العظمى في اراحة الناس من هول الموت ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به البوري وغيره وقيل هي التي اختص بها الله لا يرد فيها بل وقيل هي الخروج من قلبه منقال ذرية من ايمان لان شفاعة



غيره تقع فمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض قال في الفتح والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها وقال البيهقي في البعث يحتمل أن الشفاعة التي يخص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبار ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمي فهي أن لا يشر لك بالله شيئا وفي حديث

عمر بن شعيب فهي لكم ولن شهد أن لا إله إلا الله فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد وهو مختص أيضا بالشفاعة الأولى لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لاقتضائها الراحة المستمرة وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس ولفظه ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأقول يا رب انزلني فيمن قال لا إله إلا الله فيقول وعزني وجلا لي لا تخرجن مني من قال لا إله إلا الله ولا يكره على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعته سببا في ذلك في الجنة وقبل هي رفع الدرجات في الجنة أو في إدخال قوم الجنة بلا حساب وفي حديث الآيات والآيات هذه الشفاعة بالأذن فلا يشفع إلا لمن أذن له الرحمن وقال صوابا (وكان النبي) هبى (يبعث إلى قومه) المبعوث إليهم (خاصة) وبعثت إلى الناس عامة (قوى) وغيرهم من العرب والمجم والأسود والآخر وفي رواية أبي

محمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي أشار إليه المصنف عند الجملة الأبخاري بلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب فهي خداج وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه بأن الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لأصلاة لا يقرأ فاتحة الكتاب فما زاد روى أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميمون وقد تقدم أن الإنسان قال ليس بثقة وأحمد قال ليس بقوى وابن عدي قال يكتب حديثه في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن الصامت بلفظ لأصلاة إن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وإن كان قد أعلمها البخاري في جزء القراءة كما تقدم ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واسناده صحيح ورجاله ثقات وقال الحافظ أسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لأصلاة إن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الأحاديث لا تقصر عن الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة في صلاة الصبح والجمعة والأوقات من كل الصلوات قال النووي أن ذلك سنة عند جميع العلماء وحكي القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي في قوله الجديد دون القديم وقد ذهب إلى إيجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبيد الله وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقدره الهادي بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله الآية طويلة والطاهر مذهبنا إليه من إيجاب شيء من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه إلا توهم أنه لا يسمى ما دون ذلك قرآنا لعدم إجماعه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد لدق القرآن على القليل والكثير لأنه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزأ ولا تلازم بينهما وكذلك التقدير بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصريح فيه بذكر السورة صحيحا لكان مقسرا للمبهم في الأحاديث من قوله فما زاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولما كان دالا

أهريه عند مسلم وأرسات إلى الخلق كافة وهي اصريح الروايات وأشملها وهي مؤيدة لمن ذهب إلى إرساله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الملائكة كظاهر آية الفرقان ليكون للعالمين نذيرا قال في الفتح ولا يعترض بأن نوحا عليه السلام كان مبعوثا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق الأمن كان مؤمنا معه وقد كان من رسل الله لأن هذا المعبود لم يكن في أصل بعثته



والتحقق بالحادث الذي وقع وهو الخصار الخلق في الوجودين بعد هذه لآثار الناس وأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم  
فعموم رسالته من أصل البعثة فنثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول  
إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة  
آيات أن إرسال نوح كان إلى  
قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى  
غيرهم واستدل بعضهم لعدم  
بعثته بكونه دعاء على جميع من  
في الأرض فاهلها كوايا الفرق الا  
أهل السفينة ولولم يكن مبعوثا  
اليهم لما اهلكوا لقوله تعالى وما  
كنا معذبين حتى نبعث رسولا  
وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب  
بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم  
في اثنا مدة نوح وانهم لم يؤمنوا  
فدعاه على من لم يؤمن من قومه  
وغيرهم بأجيب وهذا جواب  
حسن لكن لم ينقل أنه نبى في  
زمن نوح غيره ويحتمل أن يكون  
معى الخ ومعية نبينا صلى  
الله عليه وآله وسلم في ذلك بقاء  
شريعته إلى يوم القيامة ونوح  
وغيره بصدد أن يبعث نبى في  
زمانه أو بعده فينسخ بعض  
شريعته ويحتمل أن يكون دعاه  
قومه إلى التوحيد بدليل بقية  
الناس فتمادوا على الشرك  
فاستحقوا العقاب وإلى هذا  
بن عطية في تفسير سورة هود  
قال وغيره يمكن أن نبوته لم يبلغ  
القريب والبعيد أطول مدته  
ووجهه ابن دقيق العيد بان  
توحيد الله تعالى يجوز أن يكون

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعيف كما عرفت وقد عرفت هذه  
الاحاديث بما في البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أنه قال في كل صلاة يقرأ فيها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أممناكم وما اخفى عنا اخفي عنكم وان لم تزد على أم القرآن  
اجزأت وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وان لم تزد الخ ليس مرفوعا  
ولامحاله حكم الرفع فلا حجة فيه وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين  
الا أنه زاد في آخره وسعته يقول لا صلاة الا بفاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر  
سياقه ان ضمير سعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا بخلاف رواية الجماعة  
ثم قال نعم قوله ما أممنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اهـ وهذا الاشعار في غاية الخفاء باعتبار  
جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الاحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن  
بجملها على الاستصحاب وقد قيل ان المراد بقوله فصاء دافع توهم حصر الحكم  
على الفاتحة كدأ حال الحافظ وهو معنى ما قال البخارى في جزء القراءة ان قوله فصاء دافع  
ظير قوله تقطع اليد في ربع دينار فصاء دافع الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان  
والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه ظر لثبوت  
عن بعض الصحابة وغيرهم اهـ

#### باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاه اذا سمع امامه هـ

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا  
كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه الجماعة الا الترمذى وقال مسلم هو صحيح) زيادة قوله  
واذا قرأ فأنصتوا قال أبو داود ليس بمعة وظة والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذرى  
وفيما قاله نظر فان أبا خالد هـ ذاهو سليمان بن حبان الاجرو وهو من الثقات الذين احتج  
البخارى ومسلم بحديثهم في صحيحهم ما مع هـ ذاهم بتفرد به هذه الزيادة بل قد تابعه عليها  
أبو سعيد محمد بن سعد الانصارى الاشهل المذنب نزيل بغداد وقد سمع من ابن جبار وهو  
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزرى وأبو عبد الرحمن النسائى وقد أخرج هذه  
زيادة النسائى في سننه من حديث أبي خالد الاجرو من حديث محمد بن سعد وقد أخرج  
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشعري من حديث جرير بن عبد الحميد  
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطنى هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن  
قتادة وخالفه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على مخالفتها يدل على وهمه قال المنذرى  
ولم يؤثر عند مسلم تقرر سليمان بذلك لثبته وحفظه وصح هذه الزيادة في مسأله قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان اتزام فروع شريعته ليس عاما لان منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن  
التوحيد لازما اليهم لم يقاتلهم ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونهم إلى قومه فقط  
وهى عامة في له ورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة



فصلت على الانبياء يست قد كرا الحس المذ كورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما واعطيت جوامع الكلام وختم النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفونا كصفوف الملائكة وذ كرخلة ١٠٨ الارض وذ كرخلة اخرى وهذه المهمة بينهما ابن خزيمة والنسائي وهي

واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحمّل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطايا والتسيان فصارت الخصال تسعا ولا حدى من حديث على اعطيت مفتاح الارض وسعت احد وجعلت أمي خير الامم وذ كرخلة التراب فصارت الخصال ثنتي عشرة خصلة وعند البزار بوجه آخر عن أبي هريرة فقولي ما تقدم من ذني وما تأخر واعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم ومن دونه ولين حديث ابن عباس كان شيطاني كافرا فاعانني الله عليه فأسلم فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن اتبع التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء ستون خصلة انتهى وفي الحديث مشروعية تعدد نعم الله والقائم قبل السؤل وان الاصل في الارض المأهولة وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث لمسلم أي طعن فيه فقال مسلم يزيدا فقط من سليمان فقال أبو بكر في حديث أبي هريرة هو صحيح بمعنى فاذا قرأنا فتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه فقد صح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤتم به معناه ان الائتمام يقتضي متابعة المأموم لا مامه فلا يجوز له المقارنة والمساابقة والمخالفة الاما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القاعد ولغوها وقد ورد النهي عن الاختلاف بخصوصه بقوله لا تحتلفوا قوله فكبروا جزم ابن بطال وابن دقيق العيد بان النام للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلا سبقة بشكيرة الاحرام له لم تتعقد صلاته وتعقب القول بالتعقيب بان قام هي العاطفة واما التي هنا فهي للرباط فقط لان ما وقعت جوابا للشرط فلهذا لا يقتضي تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقديم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المقارنة قوله واذا قرأنا فتوا احتج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن الغنبري واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام في سرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبيد الله بن شداد الا في وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام في الجهرية بتولاه نعم لي فاستمعوا له وأنصتوا وبحديث أبي هريرة الا في وذهب الشافعي وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء مع المؤتم قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الا في وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها عمومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقر في الاصول وهذا لا يحصى عنه ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البرائة عن عهدتها انما تحصل بنقل صحيح لا يحمل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عبادة بانه معارض بحديث مالي انا زرع القرآن وهي من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الاصول انه يفي العام على الخاص مطلقا وهو الحق نظر هر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص فاصح له

المبني لذلك وأما حديث لا صلاة بطار المسجد الا في المسجد فضعيف أخرجه الدارقطني من حديث جابر ونما واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كرامة الأدي وقال لان الأدي خلق من ماء ويراى وقد ثبت ان كلامهم ما ظهر في ذلك بيان كرامته والله أعلم ورواه هذا الحديث لستة ما بين بصري وواسطي وبغدادى وكوفي



وفيه الحديث والتحويل من سند إلى آخر وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة يعضه وكذا مسلم والنسائي في الطهارة والصلاة  
(عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عتبة الخزرجي الأنصاري  
(رضي الله عنه قال قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالميم والميم المفتوحين موضع بقرب

المدينة أي من جهة الموضع  
الذي يعرف بذلك وفي النسائي  
بئر الجمل وهو من العقيق  
(فلقية رجل) هو أبو جهيم  
الراوي كما صرح به الشافعي في  
روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
بالحركات الثلاث في دال يرد  
الكسر لانه الأصل والفتح لانه  
أخف والضم لا يتباع الراء (حتى  
أقول على الجدار) الذي هناك  
وكان مباحا أو مملوكا لأنسان  
يعرف رضاه زاد الشافعي فنه  
بعضهم ضرب يده على الحائط  
ولادار قطن عن الاعرج - في  
وضع يده على الجدار (فسمع بوجهه  
ويديه) وفي رواية للدارقطني من  
طريق أبي صالح عن الليث فسمع  
بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي  
من رواية أبي الحويرث وله شاهد  
من حديث ابن عمر أخرجه  
أبو داود ~~كن~~ خطأ الحفاظ  
رأيه في رفعه وصوبوا وقفه  
وقد أخرجه مالك موقوفا معناه  
وهو الصحيح والثابت في رواية أبي  
جهيم أيضا بلفظ يديه لأذراعيه  
فإن زيادة شاذة مع ما في أبي  
الحويرث وأبي صالح - من  
الضعف قاله الحافظ في الفتح (ثم  
رد عليه) أي على الرجل (السلام)

وانما يخص المقارن والمتأخر بمدة لا تتسع للعمل فكذلك أيضا لان عبادة روى العام  
والخاص في حديثه الاتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع  
الاقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية  
ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وهو  
مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يمارض بمثله منطوق حديث عبادة وقد اختلفت  
الشافعية في قراءة الفاتحة هل ~~تسكون~~ عند سكات الامام أو عند قراءته وظاهر  
الاحاديث الاتية انها تقرأ عند قراءة الامام وقد علمنا حال سكوت الامام ان أمكن  
احوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون فاعل ذلك آخذا بالاجماع وأما اعتبار  
قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل  
الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى  
تأخير الاستمادة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند ارادة قراءة الفاتحة  
ان فعلها في محلهما أو لا وأخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء  
بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في  
التمام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض  
الشافعية فصرح بأنه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة  
بطلت صلاته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم - م  
وهو من القصاص يمكن يغني عن رده (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحد منكم آتفا فقال رجل نعم  
يا رسول الله قال فاني أنول مالي أما زع القرآن قال فانت مني الناس عن القراءة مع رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات  
بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي  
والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد  
وابن ماجه وابن حبان وقوله فانت مني الناس عن القراءة مدرج في الخبر كما بينه الخطيب  
وافق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم  
قال النووي وهذا لا خلاف فيه بينهم قوله مالي أما زع بضم الهمزة لا من كلامه وفتح  
الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمرة فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح  
واقصر عليه ابن رسلان في شرح السنن والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أما زع  
أي اجاذب كانهم جهروا بالقراءة فتخلقه فتخلوه فالتبست عليه القراءة وأصل التزع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم ينعني ان أرد عليك الا أني كنت على غير طهر أي انه كره أن يذكر الله على غير طهارة  
قال ابن الجوزي لان السلام من أسماء الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء وبحديث عائشة كان يذكر الله على كل احيانه قال  
النووي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادما للماء حال التيمم لاستناع التيمم مع القدرة سواء كان فرض



أو نفل قال في القبح وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه يؤيده على سبب وهو  
 ارادة ذكر الله لان لفظ السلام من أسماءه تعالى فلم يرد به استباحة الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة والسلام مع جوازه  
 بدون الطهارة فن خشى فوات الصلاة ١١٠ في الحضرة جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الجهر لان

حيطان المدينة مبنية بمجاعة  
 مودوا أجيب بان الغالب وجود  
 الغبار على الجسد لا سيما وقد  
 ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 حث الجسد بالحصاة ثم تيمم كما  
 رواه لسانه فيحصل المطلق على  
 المقيد وقيل يحتمل أنه لم يرد بذلك  
 التيمم رفع الحدث ولا استباحة  
 محظور وإنما أراد التشبه  
 بالمطهرين كما يشرع الامساك  
 في رمضان إن ساحت له القطر أو  
 أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما  
 يشرع تخفيف حدث الجنب  
 بالوضوء ورواه هذا الحديث  
 السبعة ما بين مدينين ومصريين  
 وفيه الحديث والعمنة  
 وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي  
 في الطهارة (عن عمار بن ياسر)  
 العنسي بالنون من السابعة بين  
 الاوابر وهو أبو شهيد المشاهد  
 كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان عمارا ملئ ايماناً أخرجه الترمذي  
 واستاذن عليه فقال له مرحبا  
 بالطيب الطيب وقال من عادي  
 عمارا عاده الله ومن أبغض عمارا  
 أبغضه الله في البخاري أربعة  
 أحاديث منها هنا (انه قال لعمر  
 ابن الخطاب) رضي الله عنه يا أمير  
 المؤمنين (اما تذكر اننا كنا في سفر)  
 ولمسلم في سرية وزاد فاجنبنا انا

الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدلاله به القائلون بأنه لا يقرأ المؤتم خلف  
 الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة المؤتم خلف الامام  
 سر والمنازعة انما تكون مع جهر المؤتم لامع اسراره وأيضا لو سلم دخول ذلك في المنازعة  
 لكان هذا الاستدلال الذي لا يملكه كرامة جميع القرآن أو مطلقا في جميعه وحديث  
 عبادة خاصا ومقيدا وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤن وراء  
 امامكم قال قلوبا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بالام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ  
 به يرواه أبو داود والترمذي وفي نسخة فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بالام  
 القرآن يرواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات وعن عبادة ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بالام  
 القرآن يرواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري  
 في جزء القراءة ومعه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني  
 مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن  
 شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الخذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن  
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم  
 تقرؤن والامام يقرأ قالوا انما نفعل قال لا الا بالام يقرأ أحدكم بفتح الكتاب قال الحافظ  
 اسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم ان  
 الطريقين محفوظان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست  
 بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالحديث فذهب مظنة تدليس وتابعه من تقدم  
 قوله فتقلت عليه القراءة اي شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انها  
 التبت عليه القراءة بتدليل ما عند أبي داود ومن حديث عبادة في رواية له بلفظ فالتبت  
 عليه القراءة قوله لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الاخرى  
 التي ذكرها المصنف بلفظ اذا جهرت به وبلفظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك  
 والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنهما عن أبي هريرة بلفظ فأنتهى الناس عن القراءة  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهروا فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي لفظ للدارقطني اذا أسررت  
 بقراءة في فاقروا واذا جهرت بقراءة في فلا يقرأ معي أحد قوله فانه لا صلاة قد تقدم الكلام  
 على ما يقدر في هذا النبي والحديث استدلال به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

وأنت) تنسب لضمير الجمع في كلا (فاما أنت) فلم اصل) أي لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت امام  
 أولا اعتقاد ان التيمم عن الحدث الاصغر لا الا كبر وعار فاسه عليه (واما انما تمكنت) أي غرغت في التراب كافة لما رأى أن  
 التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء أي ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث



وقوع اجتهد الصلاة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان اجتهد لا لوم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانه اذا اهل  
بالاجتهاد لا يجب عليه الاعادة وفي ترك امر عمر أيضا بقضائها فسلكت لمن قال ان فاقدا الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه  
(فصلت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ١١١ وآله (ولم انما كلن يكفبك هكذا)

والعموى والمسقى هـ - اذا وفيه  
دليل على أن الواجب في التيمم  
هي الصفة المشروحة في هـ - هذا  
الحديث لو ثبتت بالاهر دلت على  
السخ ولزم قبولها لكن انما  
وردت بالفعل فحصل على الاكل  
وهـ - هذا هو الاظهر من حيث  
الدليل (فضرب النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بكفيه الارض  
ونفخ فيها) نفخ تخفيفا للتراب  
وهو محمول على انه كان كثيرا  
والسياق يدل على أن التعليم وقع  
بالعمل ولمسلم والاسماعيلي وغيره  
عن شعبة ان التعليم وقع بالقول  
واظهروا انما كان يكفيه ان  
تضرب يدك الارض زاد يحيى  
ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك  
وكفيه واستدل بالتمسح على  
استحباب تخفيف التراب وعلى  
سقوط استحباب التكرار في  
التيمم لان التكرار يستلزم عدم  
التخفيف وعلى أن من غسل  
رأسه بدل المسح في الوضوء اجزأه  
أخذ من كون عارم غ في  
التراب للتيمم واجزأه ذلك ومن  
هـ ما يؤخذ جواز الزيادة على  
الضربتين في التيمم وسقوط  
استحباب الترتيب في التيمم عن  
المنسابة (ثم مسح بهما وجهه  
وكفيه) الى الرسخين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرا لانه  
استثنى من النهي عن الجهر خلقه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ  
فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط  
والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي ذؤيب مرسلا وظاهر التقييد بقوله من القرآن  
يدل على انه لا بأس بالاستفتاح حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعود والدعاء وقد  
ذهب ابن حزم الى ان المؤتم لا ياتي بالتوجه وراه الامام قال لان فيه شيئا من القرآن  
وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم ان يقرأ خلف الامام الا أم القرآن وهو فاسد لانه ان اراد  
بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها مما لا قرآن فيه  
وان اراد بخصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس  
محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف امام يتوجه قبل التكبير  
كالهادية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام ان ياتي بأخصر التوجهات ليتفرغ  
لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا يتوجه بشئ من التوجهات من صلى خلف  
امام لا يتوجه به - **دالة كبيرة** لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب  
الانصات والاسماع والمتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مستمع وان لم يكن  
تألبا للقرآن الا انه من يجوز تخصيص مثل هذا العموم مثل ذلك المفهوم أعني مفهوم  
قوله من القرآن هـ - **ذا هو التحقيق في المقام** (فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب  
الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الأدلة صالحة للاحتجاج  
بها على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فمن زعم انها تصح صلاة من الصلوات  
أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك  
الأدلة ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان من أدرك الامام راكعا دخل  
معه واعتد به تلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي  
هريرة عن أدرك الركعة من الركعة الأخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضف اليها ركعة  
أخرى رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك وأخرجه الدارقطني بافظ  
اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى  
ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر  
وسليمان متروك وصالح ضعيف على ان التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير  
الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى

مذهب أحد وحكي عن الشافعي في القديم وهو اقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والحاصل ان جميع  
الاحاديث الصحيحة ليس فيها الاضربة واحدة للوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين  
لا يخالو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتمل على زيادة والزيادة يجب قبوله



قالوا يجب الاقتصار على ما دل عليه الاحاديث الصحيحة قاله الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليدين بدل في الجنابة عن كل البدن وانما لم يامر بالاعادة لانه عمل أكثر مما كان يجب عليه في التيمم قال في الفتح الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم ١١٢ وعمار وما عداها ضعيف او مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم

رفعه فاما حديث أبي جهم فورد بذكر الدين مجملًا وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الاطراف فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما ماله واما رواية الاطراف فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح انبي صلى الله عليه وآله وسلم به فهو تامخذه وان كان وقع بغير امره فاطلحة فيما أمر به وعما يدور رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كونهما كان يقع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وراوى الحديث اعرف بالمراد به من غيره ولا بما الصحابي المحدث اه كلامه ورواية هذا الحديث الثمانية ما بين خراساني وكوفي وفيه التحدث والنعنسة والقول وثلاثة من الصحابة واخرجه البخاري في الطهارة وكذا مسلم وابودود والترمذي والسنائي وابن ماجه رحمهم الله تعالى (عن عمران بن حصين) الخراعى قاضي البصرة قال ابو عمرو كان من فضلاء الصحابة وفقهاهم يقول عنه

لان الركعة حقيقة بلجميعها واطلافيها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار اليه الاقرينة كما وقع عند مسلم من حديث البراء بن قبيص فوجدت قيامه فركعته فاعتداه فسجدته فان وقوع الركعة في مقابلته القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على ان المراد بها الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بالفاظ لا تخلو طرقها عن مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العال من أبيه لا أصل لهذا الحديث انما المتن من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها من الركعة والعقيل وأخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعا بالفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الامام عليه وليس في ذلك دليل لمطلوبهم لما عرفت من ان معنى الركعة جميع أركانها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مائة مائة على الفروية كما تقررى الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في التقييد بقوله قبل ان يقيم عليه قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قبل فراغهم اغبر مدرك اذ اقررتك هذا علمت ان الواجب الجمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما يحصل به البراءة من هذه أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصفي روى ذلك ابن سبويه الناصر في شرح الترمذي وذكر فيه ما يكاد يروى عن ابن خزيمة انه احتج لذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من أدرك الامام في الركوع فليركع معه وليدرك الركعة وقد رواه البخاري في القراءة خالف الامام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت القوم ركوعا لم يعتد بتلك الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفًا وأما المرفوع فلا أصل له وقال لراعي تبع الامام ان أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى هذا المذهب البخاري في القراءة خالف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خالف الامام وحكا في الفتح عن جماعة من الشافعية وقواء الشيخ تقي الدين السبكي وغيره من محدثي الشافعية ورجحه المقبلي قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع بحثي فتها وحديث شافلم أحصل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتداد بدارك الركوع فقام قال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان يختار انه لا يعتد بدرك ركعة من لا يدرك الفاتحة مائة مائة وهو الذي يختاره اه فالحجب عن يدهم الاجماع والخالف مثل هؤلاء وأما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكره حيث صلى خلفه الصف بخافة أن تفتونه الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد

أهل البصرة انه كان يرى الحنظلة وكانت تكلمه حتى اكتمل وتوفي سنة اثنتين وخمسين له في البخاري اثنا عشر دينًا ولم (رضي الله عنه قال كافي سفر) أي عند رجوعهم من خير كافي مسلم أو في الحديثية كما رواه أبوداود وفي طريق مكة كافي الموطا من حديث زيد بن اسلم مرسلًا أو بطريقين كذا رواه عبد الرزاق مرسلًا (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (واتا ببرئنا)



قال الجوهري تقول سريت وأسريت إذا سرت لبلا وقال صاحب المحكم السري سرعامة الليل وقيل سيرا الليل كله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (حق إذا كثرت في آخر الليل وقفتا وقعة) أي غنائمة (ولا وقعة أحلى عند المسافرين) أي من الوقعة في آخر الليل وكلمة لا تنفي الجنس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض النوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا وأقظهم (فما يقظنا) من نومنا (الآخر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوي لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران في رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر كما في الطبراني (ثم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (الرابع) من المستيقظين وأيقظ الناس بعضهم بعضا (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنيا للمفعول مع الإيراد وللأربعة لم يوقظ به بنون التكلم (حتى يكون هو يستيقظ لانا لاندري ما يحدث له) من الحدوث (في نومه) أي من الوحي وكانوا يخافون انقطاعه بالإيقاظ قال ابن بطال ويؤخذ منه التمسك بالامر الأعم احتياطا (فلما استيقظ عمر) رضي الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بأعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه لانه كما لم يأمر بالأعادة لم ينقل اليضا أنه اعتد بها والدعاء له بالحرم لا يستلزم الاعتداد بها لان الكون مع الامام مأمو به سواء كان الشيء الذي يدركه الموقم معتد به أم لا كما في حديثه إذا جئتم إلى الصلاة ونحن صرود فامجدوا ولا تعدوها شيئا أخرجه أبو داود وغيره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أبا بكر عن العود إلى مثل ذلك والاحتجاج بشي قد نهى عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكر فقال انه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه اجتزاء بتلك الركعة ثم استدلل على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتدال بالركعة من ادراك القيام والقراءة بحديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المفروض لان الكل فرض لا تتم الصلاة إلا به قال فهو مأثور بقضاء ما سبقه الامام وانما هو فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل إلى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لانه قد روى عن أبي هريرة انه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروى القضاء أيضا عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر قائما ثم ركع فقد صار له ركعة كالوقوف قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله أن يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجزى قضاءها عليها وأيضا لا يجزى قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الامام لا قبل ذلك وقال أيضا في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة انه حجة عليهم لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما يدرك من الصلاة انتهى والحاصل ان امرض ما احتج به الجمهور في المقام حديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل ان يقيم صلبه كما تقدم وقد عرفت ان ذكر الركعة فيه منافي لما طو بهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحا ويذهب إلى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما بلفظ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا قال الحافظ في الفتح قد استدل بهما على ان من أدرك الامام ركعة لم يحتسب له تلك الركعة لانه لا امر باتمامه ما فاته لانه فاته القيام والقراءة فيه ثم قال وحجة الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم له وقد أف السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت إجماعا في الجواب عليها (وروى عبد الله ابن شداد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة

١٥ نيل في وقتها وهم على غير ما وجوب لما حذف تقديره كبر (وكان) أي عمر (رجلا جليدا) من الجلادة وهي الصلاة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفي استعماله التكبير سلوك طريقين الأدب والجمع بين المصلحتين أحدهما الذكر والاخرى الاستيقاظ وخص التكبير لانه أفضل الدعاء



الى الصلاة (ف زال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته) أي بسبب صوته وللاربع باللام أي لاجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستشكل هـ مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان عيني تنامان ولا ينام قلبي وأجيب بان القلب انه لا يدرك الحركات المتعلقة به كالالم ١١٤ ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها باعثة والقاب يقظان ولا يقال القلب

رواه الدارقطني وقد روى مسنداً من طرق كاهما ضعف والصحيح انه مرسل) الحديث قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد اللاني وأبو الاحوص وسفيان بن عيينة وسريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب انتهى قال الحافظ هو منثور من حديث جابر بن عبد الله عن جماعة من الصحابة كاهما معلولة وقال في الفتح انه ضعف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعاله الدارقطني وقد احتج به القائلون بان الامام يحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدرة مضاف وهو من صبيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا ممانعة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبع اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال أياكم قرأ أو أياكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالجنها متفق عليه) قوله خالجنها أي نازعنيها ومعنى هذا الكلام الانكار عليه في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لا عن أصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر للامام والمأموم قال النووي وهكذا الحكم عندنا ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرؤها في الجهرية وهذا غلط لان في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير استماع ولو كان بعد ادعاء الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة لما ذكرناه انتهى وظاهر الاحاديث المنع من قراءة ماء هذا النسخة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع المؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت يدل على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشتر به اعتبار السماع

#### باب التامين والجهر به مع القراءة هـ

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين واما الجماعة الا أن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب وفي رواية اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ورواه أحمد

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك اذا كان يقظاً فانا مرور الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان حبت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً لانا نقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ انزل الوحي مستغرقاً بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالتعم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة انشاء الوحي في البقعة وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه اوقع في النفس كما في قصة سهو في الصلاة وقريب من هذا جواب ابن المنبر ان القلب قد يحصل له السهو في البقعة لمصلحة التشريع في النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة ذكرها الحفاظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا اليه الذي أصابهم) مما ذكر (قال) أي تأنيدهم بالقلوب لما عرض لها من الاسف على خروج الصلاة عن وقتها (لاضير أو لا يضير) أي لا ضرر يقال ضاره بضره ويضيره والشك من عرف كما صرح به البيهقي والمهني

لا حرج عليهم اذ لم يعملوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الامر للجماعة المخاطبين من الصحابة (فارتحل) أي النبي والنساق) صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارتحلوا أي عقب أي هم بذلك وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم واسدله على جواز تأخير الثالثة عن وقت ذكرها اذ لم يكن عن تغافل أو استهانة ولا يداود



من حديث ابن مسعود وشعروا عن مكاتكم الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من يزعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس واسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد ثم نزل) بمن معه

وفيه دلالة على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قيل إن آخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقيل تحرزا من العدو وقيل انتظارا للمنازل عليه من الوحي وقيل لأن أهل محل غفلة وفيه دلالة على أن استيقظ من كان نائما وينشط من كان كسالا قال القرطبي أخذ به ذابعض العلماء فقال من انتبه من نوم عن صلاة فاته في سفر فليتحول عن موضعه وإن كان واديا فليخرج عنه وقيل إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو وقال غيره يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر الساعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الوار (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أي أذن بها كما عند مسلم والخارني في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوائت (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت (فلما اقتتل)

والنسائي) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا وفي أسناده طلحة بن عمرو وقد تكلم فيه غير واحد من أهل العلم وعن سلمان عن الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير وعن أم الحصين عن الطبراني في الكبير وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي وعن وائل ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أن في الباب أيضا عن أم سلمة ومرة انتهى وعن ابن شهاب مرسل كما في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن حديث آخر عند أحمد بن عيسى في الأموال وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عند أبي خنيس عن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار قوله إذا أمن الإمام فيه مشروعية التأمين للإمام وقد تعقب بأن القضية شرطية لا تدل على المشروعية ورد بان إذا نشعر بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب ترددها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للإمام وظاهر الرواية الأولى من الحديث أن المؤتمر يقع التأمين عند تأمين الإمام وظاهر الرواية الثانية منه أنه يوقعه عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله إذا أمن أي أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معا قال الحافظ ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بلنظ إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والإمام يقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي إذا لم يقل الإمام آمين وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه لأن جمهور الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمضوا استدلاله على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتبته عليه بالناء ~~كان~~ قد تقدم في الجمع بين الروايتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملائكة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملائكة فقيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الأولون بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم

أي انصرف (من صلته إذا هو برجل) قال في الفتح لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملا أن أنه خلد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهو قائله (معتزل) أي منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنه بآفلان أن تصلي مع القوم قال) يارسول الله (أصابتني جنابة ولا ماء) أي موجود بالكلية وما بفتح الهمزة



قال الحافظ ابن جبري معي وقال ابن دقيق العيد لا ماء أي موجود عندي وفي حذف الخبر بسط اعذر له ما فيه من غوم النقي  
 كأنه نقي وجود الماء بالكيفية بحيث لو وجد بسبب أوسع أو غير ذلك لحصله فإذا نقي وجوده مطلقا كان ابلغ في النقي واعذر له  
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة فقيموا صعيدا طيبا وفي رواية

مسلم بن زبير عنده مسلم قاصده  
 ان يقيم بالصعيد (فانه يكتفيك)  
 لا باحة الصلاة مطلقا لم تحدث  
 وهو الحق من انه يستباح بالتيمم  
 ما يستباح بالوضوء لانه طهارة  
 جعلها الله سبحانه بدلا عن الوضوء  
 عند عدم الماء ولابدل حكم المبدل  
 الا ما خصه الدليل ولم يكن هذا  
 مما خصه الدليل واما الاستدلال  
 بما روي عن ابن عباس انه قال  
 بين السنة أن لا يصلي بالتيمم  
 الا المكتوبة ثم يقيم للآخرى كما  
 أخرجه الدارقطني والبيهقي في  
 اسناده الحسن بن عمار وهو  
 متروك لم يجمع على تركه وقد روي  
 عن غيره نحو ذلك من قوله غير  
 مرفوع منها عن علي رضي الله  
 عنه وفي اسناده ضعيفان وهما  
 الحارث الاعور والحجاج بن ارطاة  
 ومنها عن عمرو بن العاص وابن  
 عمرو لا تقوم بشئ من ذلك بحجة  
 والحب عن قال انه ينبغي ما فيها  
 بالاجماع فان المرفوع باطل  
 والموقوف لا جهة فيه قاله الحافظ  
 الشوكاني في السيل وفي هذه  
 القصة مشروعية التيمم للجنب  
 وفيها جواز الاجتهاد بحضرة  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان  
 سياق القصة يدل على ان التيمم  
 كان معلوما عندهم لكنه صرح

حتى ينتهي الى أهل السماء والمراد بالموافقة الموافقة في وقت التامين فيؤمن مع تأمينهم  
 قاله النووي قال ابن المنبر الحكمة في اثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم  
 على يقظة لا لاتباع بالوظيفة في محالها وقال القاضي عياض معناه وافقهم في الصفة  
 والخشوع والاخلاص قال الحافظ والمراد بتامين الملائكة استغفارهم للمؤمنين قوله  
 آمين هو بالماء والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكي أبو نصر عن حمزة  
 والكسائي الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاها ثعلب وانشده شاهدا وأذكره  
 ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر وحكي عياض ومن تبعه عن ثعلب  
 انه انما أجاز في الشعر خاصة والثانية التشديد مع المد والثالثة التشديد مع القصر  
 وخطأهم اجماعا من أئمة اللغة وآمين من أسماء الأفعال ويفتح في الوصول لانهم مثل  
 كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى  
 وقيل انه اسم لله حكاه صاحب القاموس عن الواحدى والحديث يدل على مشروعية  
 لتأمين قال الحافظ وهذا الأمر عند الجمهور للندب وحكي ابن بري عن بعض أهل العلم  
 وجوبه على المأموم ملاحظا ظاهر الأمر وأوجبته الظاهرية على كل من يصلي والظاهر من  
 الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقا بل مقيدا بان يؤمن الامام واما الامام  
 والمفرد فمستدوب فقط وحكي المهدي في البحر عن العترة جميعا ان التامين بدعة وقد  
 عرفت ثبوته عن علي عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب  
 أهل البيت وغيرهم على انه قد حكي السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير عن الامام  
 المهدي محمد بن المطهر وهو أحد أئمتهم المشاهير انه قال في كتابه الرياض النديّة ان رواية  
 التامين جم غفيرة يقال وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن محمد بن عيسى انتهى وقد استدل  
 صاحب البحر على ان التامين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلي ان هذه صلاتنا  
 لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ولا يشك ان أحاديث التامين خاصة وهذا عام فان كانت  
 أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوى بعضها على تخصيص حديث واحد من  
 الصحابة مع انهم من درجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة  
 لان التامين دعاء فليس في الصلاة تشديد وقد أثبتته العترة فما هو جوابهم في اثباته فهو  
 الجواب في اثبات ذلك على ان المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم لانه اسم  
 مصدر كالم لا تكلم ويدل على ان ذلك السبب المذكور في الحديث وأما القدح في مشروعية  
 التامين بأنه من طريق وائل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها  
 فانه مروى من جهة ذلك العدد الكثير وأما ما رواه في الجامع الكافي عن القاسم  
 ابن ابراهيم ان آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة

في الآية عند الحديث الأصغر بناء على ان المراد بالامسية مادون الجماع وأما الحديث الاكبر فليست صريحة فيه (وعن  
 فكانه كان يعتقد ان الجنب لا يقيم فعلم بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحتمل  
 انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكيم فاقيد الطهورين ويؤخذ من هذه القصة ان العالم اذا رأى فعلا محتملا



أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلّي معيب على فاعله بخبر عذرو فيه حسن الملاطفة والرفق في الانتكار ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الافهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ١١٧ ولم يصرح له بها ودل قوله بكفيك على

أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بكفيك أي للاداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النسبي صلى الله عليه) وآله (وسلم فاشكى اليه) والى الله صلواته وسلامه عليه (الناس من العطش فنزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلانا) هو عمران ابن حصين كما دل عليه رواية مسلم ابن زبير عندهم (كان يسميه ابورجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الاعرابي (ودعا عليا) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (اذبها فابتغيا) من الابتغاء وللأصلي فابتغيا وهو من التلاني أي فاطلبا (الماء) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره وإن السبب في ذلك غير قاذح في التوكل (فانطلقا فلقيا امرأة بين منادتين) تفتية مزادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القرية الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطيحتين) تنسبة سطحية بفتح السين وكسر الطاء المهملتين بمعنى المزادة أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر والشك من الراوي وهو عوف (من ماء

(وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول رواه أبو داود وابن ماجه وقال حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرفع بها المسجد) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال اسناده حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة سر فوعا عند أحمد وابن ماجه والطبراني باللفظ ما حسد تكلم اليهود على شيء ما حسد تكلم على السلام والتأمين وحديث ابن عباس عند ابن ماجه باللفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسد تكلم اليهود على شيء ما حسد تكلم على قول آمين فأكثروا من قول آمين اهـ

وعن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين يذهب صوته رواه أحمد وأبو داود والترمذي الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود ورفع بها صوته قال الحافظ وسنده صحيح وصحة الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال أنه لا يعرف وخطأ الحافظ وقال أنه ثقة معروف قبل له صحة وثقه يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ وخفض بها صوته وقد أعلت باضطراب شعبة في اسنادها ومتمهاور واهما سفيان ولم يضطرب في الاسناد ولا المتن قال ابن القطان اختلاف شعبة وسفيان فنال شعبة خذض وقال الثوري رفع وقال شعبة حجر أبو عنبس وقال الثوري حجر بن عنبس وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيتان وقد ورد الحديث من طرق ينتهي بها علله بالاضطراب من شعبة ولم يبق إلا التعارض بين شعبة وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بان روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم يروون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد واسحق اهـ

\*(باب حكم من لم يحسن فرض القراءة)\*

(عن رفاع بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان

على بعير لها فقال لها ابن الماء قالت عهدي بالماء امس) بالبناء على الكسر عند الجازيين ويعرب غير منصرف للعلية والعدل عند تميم فتفتح سينه إذا كان طرفا ويحتمل أن يكون عهدي مبتدأ أو بالماء متعلق به وامس ظرف له وقوله (هذه الساعة) يدل من لمس يدل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقيل غير ذلك (وتقرنا) أي رجائنا (خلفنا)



بضم الخاء المجهدة واللام المخففة والنصب على الحال السادسة والخبر قاله الحافظ وغيره وثقه العيني وقال الوجه ما قاله  
الكرمانى انه منصوب بكان المقدرة وللأصيل خلوف بالرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقاء وخلفوا النساء أو غابوا  
وخلفوهن (قالها انطلق اذا طالت ١١٨ الى أين قال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

معك قرآن فقرأوا الا فاحمد الله وكبره وهله ثم ار كع ر واه أبوداود والترمذى وعن  
عبد الله بن أبي أوفى قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى لا استطيع ان  
أخذ شيئا من القرآن فعلمنى ما يجزئنى قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
ولا حول ولا قوة الا بالله ر واه أحمد وأبوداود والنسائى والدارقطنى وانظره فقال انى  
لا استطيع ان أتعلم القرآن فعلمنى ما يجزئنى فى صلاتى فذكره) اما الحديث الاول فهو  
طرف من حديث المسى وصلاته وأخرجه النسائى أيضا وقال الترمذى حديث رفاعة  
حسن وأما الحديث الثانى فخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفى اسناده  
ابراهيم بن سعيد السكسكى وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه  
وضعه النسائى وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة وقال ابن عدى لم أجده  
حديثا منكر المتن وذكره النووى فى الخلاصة فى فصل الضعيف وقال فى شرح المذهب  
رواه أبوداود والنسائى بإسناد ضعيف ٨٠ ولم يقر به الحديث ابراهيم فقد رواه الطبرانى  
وابن حبان فى صحيحه أيضا من طريق طلبة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن فى اسناده  
الاضل بن موفى ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاحمد الله الخ قبل قد عني الحديث  
الثانى لفظ الحمد والتكبير والتلليل المأمور به ولا يخفى انه من التقييم بموافق المطلق  
قوله انى لا استطيع ر واه ابن ماجه بالنظر انى لا أحسن من القرآن شيئا قال شارح  
المصابيح اعلم أن هذه الواقعة لا تجوز ان تكون فى جميع الأزمان لان من يقدر على  
تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا استطيع ان أتعلم شيئا  
من القرآن فى هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة لزمه  
أن يتعلم والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور يجزئ من لا يستطيع ان يتعلم  
القرآن وليس فيه ما يقتضى التكرار فظاهر أنها تسكنى مرة وقد ذهب البعض الى  
أنه يقوله ثلاث مرات والقائلون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة لعلمهم بقولون بوجوبه  
فى كل ركعة

• (باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاولين وهل تسن قراءتها فى الاخرين أم لا) •

(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولين بن بام  
الكتاب وسورتين وفى الركعتين الاخرين بفاتحة الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ويطول  
فى الركعة الاولى ما لا يطيل فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح متفق عليه  
ورواه أبوداود وزاد قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى) قوله  
الاوليين تحتائيتين تنفيه الاولى وكذا الاخرين قوله وسورتين أى فى كل ركعة سورة

الصائى) بالله من صبا أى  
خرج من دين الى آخر وروى  
من صبي يصبا أى المائل (قالا  
هو الذى تعنين) أى تريدن وفيه  
تخاص حسن لانهم ما لو قالوا  
لا لغات المقصود ولو قالوا لم كان  
فيه تقرير لكونه عليه السلام  
صائبا فخلصنا من هذا اللفظ وأشارا  
الى ذاته الشريفة لا الى تسميتها  
وفيه جواز الخلوة بالاجنبية فى  
مثل هذه الحالة عند من الفتنة  
(فانطلق) معنا اليه (لخا) أى  
على وعمران (بها الى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) وحديثه  
الحديث الذى كان بينهما وبينها  
(قال) عمران (فاستنزوها عن  
بعيرها) أى طلبوا منها النزول  
عنه وجع باعتبار على وعمران  
ومن تبعهما ممن يعينهما قال  
بعض الشراح المتقدمين انما  
أخذوها واستجازوا أخذها  
لانها كانت كفرة مريية وعلى  
تقدير أن يكون لها عهد  
فضرورة العطش تنبج للمسلم  
الماء المملوء لغيره على عوض  
والانفوس الشارع تفدى بكل  
شيء على سبيل الوجوب (ودعا  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
بعد أن احضروها بين يديه (بأنه  
ففرغ فيه) من التفريغ  
وللكشميرى فافرغ من الافراغ  
(أو السطحيين) أى أفرغ من أفواههم ما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمضمض فى الاناء واعاده  
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الأقواب بعد قمتها وعرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاركتها بريقه

(من أفواه المزادتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صفت قلوبكم ويدل  
(أو السطحيين) أى أفرغ من أفواههم ما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمضمض فى الاناء واعاده  
فى أفواه المزادتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الأقواب بعد قمتها وعرفت منها ان البركة انما حصلت بمشاركتها بريقه



الطاهر المبارك الماء (وأوكاه) أي ربط (أقواهما وارطلق) أي فتح (الغزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها  
 وفتح الباء جمع عزلاء يسكن الزاي والمد أي فم المزادين الأسفل وهي عروته التي يخرج منها الماء بسعة ولكل مزادة عزلاء وان  
 من أسفلها (ونودي في الناس اسقوا) بهمزة وصل من سقى فتكسر ١١٩ أو قطع من أسقى فتفتح أي اسقوا غيركم  
 كادواب ونحوها (واستقوا

فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر  
 من شاء (واستقى من شاء) فرق  
 بينه وبين سقى لأنه لنفسه واستقى  
 لغيره من ماشية ونحوه واستقى  
 قبل بعنى سقى وقيل إنما يقال  
 سقى لنفسه واستقى لغيره لما يمتنه  
 (وكان آخر ذلك أن أعطى الذي  
 أصابته الجنابة) وكان معتزلاً  
 (أما من ماء) واستدل به هذه  
 القصة على تقديم مصلحة شرب  
 الآدمي والحيوان على غيره  
 كصلحة الطهارة بالماء لتأخير  
 المحتاج إليها عن سقى واستقى  
 ولا يقال قد وقع في رواية مسلم  
 ابن زريق غير ما لم نسق به غيره  
 لأنه محمول على أن الأبل لم تكن  
 محتاجة إذ ذلك إلى السقى  
 فيحمل قوله فسقى على غيرها  
 (قال) أي النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم للذي أصابته الجنابة  
 (أذهب فأمره عليه) وهي  
 أي والحال أن المرأة (قاعة تنظر  
 إلى ما ينهـل) بالبناء للجهول  
 (بما أوام الله) أصله إيم الله  
 وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم  
 حذفت منه النون تخفيفاً والقه  
 أن وصل مفتوحة ولم يبق  
 كذلك غيرها أي إيم الله قسمي  
 وفيها لغات جمع منها الحوى في

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري بلفظ كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفيه دليل  
 على اثبات القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس  
 أنه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قبل  
 له فإله كان يقرأ في نفسه فقال نعم هذه أشد من الأولى فكان عبد الله بن عباس يقول  
 ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية  
 أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في  
 ذلك فروى عنه أبو داود أنه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر  
 والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على أنه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على قرائن  
 دلت على ذلك قوله ويسمعنا الآية أحيا ما فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد  
 على من جعل الأسرار شرطاً للصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر مجرى السهو  
 وقوله أحيا ما يدل على أنه تكرر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدلال به على  
 استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبليها مع استواء  
 المقروء في الأولين وقد قيل إن المستحب التسوية بين الأولين فاستدلوا بحديث سعد  
 عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي وكذلك استدلالوا بحديث أبي سعيد في عدم مسلم  
 وأحمد أنه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية  
 وفي رواية لابن ماجه أن الذين حرروا إذا كانوا ثلاثين من الصحابة جعل صاحب هذا  
 القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع  
 البيهقي بين الأحاديث بأن الإمام يطول في الأولى أن كان منتظراً للحد والآخر بين  
 الأولين وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لأجل التبريل في قراءتهم مع استواء  
 المقروء في الأولين ~~له~~ وهذا في الصحيح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة  
 بالفاتحة وسورة في الأولين وبالفاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر  
 بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فظننا أنه يريد الخ فيه أن الحكمة في التطويل  
 المذكور هي انتظار الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي  
 لا حاجة فيه لأن الحكمة لاتعال بها الخ فإنها وعدم انضباطها والحديث يدل على مشروعية  
 القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة  
 في كل واحدة من الأولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن

سمره قال قال عمر سعد قد شكولني كل نبي حتى الصلاة قال أما أنا فامدني الأولين  
 ثم نديه سبع عشرة وبلغ بها غير عشرين ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يمتنع (أقد اقلع) بضم الهمزة أي كيف  
 (عنما وأنه ليضل إليها أشد ملة) بكسر الميم وسكون اللام أي امتلاء وفي رواية للبيهقي امتلاء (منها) والمراد أنهم يظنون  
 أن ما في فيها من الماء أكثر مما كان أولاً (حين ابتدأ فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث توضعوا شراباً واستوا



واعتمد على الجانب بل في رواية مسلم بن زهير أنهم ملؤا كل قرية كانت معهم مما سقط من العزالي وبقيت المزايدات ملوئين بل تخيل الصحابة ان ماءها أكثر مما كان أولا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا صحابه (اجعوا لها) لعله تطيب بها طورها في مقابلة حبسها في ذلك الوقت عن المسير ١٢٠ الى قومها وما بالها من مخافتها أخذ ما لم الا انه عوض عما أخذ من الماء

قال في الفتح فيه جواز الاخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والاباحات من غير لفظ من المعطى والاخذ (بجمعوا لها من بين) وفي رواية ما بين (بحوة) فمراجدة المديسة (ودقيقة وسويقة) بفتح أولهما ولكريفة بضمهم ما صغر بن مثقالين (حتى جمعوا لها طعاما) زاد أحمد في روايته ~~كثيرا~~ والطعام في الالة ما يؤكل قال الجوهرى وربما خص الطعام بالبر وفيه اطلاق لفظ الطعام على غير الحنطة والذرة خلافا لمن أى ذلك أو المعنى حتى جمعوا لها طعاما غير ما ذكر من الحنطة وغيرها (بجمعوا) أى الذى جمعوه ولأى ذر بجمعها أى الأنواع المجموعة (في ثوب وجعلوها) أى المرأة (على بغيرها) وضعوا الثوب بمافيه (ببيديها) أى قدامها على البعير (قالها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وللأصمى قالوا لها أى الصحابة بأمره صلى الله عليه وآله وسلم (تعلمين) أى اعلى (ما رزقنا) أى ما نقضنا (من ما نك شيئا) وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء مما زاد الله تعالى وأوجده وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطا وهذا أبعد وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى أسقانا) ولابن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقضنا من مقدار ما نك شيئا وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به هذا على جواز استعمال أو فى المبركين ما لم يتيقن فيها التجاسة

واحد في الأخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقت ذلك الظن بك أو ظنى بك متفق عليه) قوله شكول يعنى أهل الكوفة وفي رواية البخارى شكأهل الكوفة سمعا قوله في كل شيء قال الزبير بن بكار في كتاب النسب رفع أهل الكوفة عليه أسماء كشفها عمر فوجد بها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر قال خليفة استعمل عمار على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض قوله فامد في رواية في الصحيحين فارك في الأولين وهو ما متقارب ان قال القزازى أقيم طويلا طول فيهما القراءة ويحتمل التطويل لما هو أعم كاذكار والقراءة والر كوع والسجود والمعهود في التفرقة بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهمزة وسكون الحاء الهمزة قال الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التى وقفت عليها لكن في رواية البخارى واخف بضم الهمزة وكسر الحاء المجهمة والمراد بالحذف حذف التطويل وتقصيرهما عن الأولين لاحذف أصل القراءة والاخلال به ~~أنه~~ قال احذف المد وفيه دليل على أن الأولين من الرباعية متساويتان في الطول وكذا الأوليان من الثلاثية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه دليل أيضا على تساوى الأخرين قوله ولا آلو بفتح الهمزة من آلو وضم اللام بعدها أى لا أقصر في ذلك قوله ذلك الظن بك فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه اذ لم يخف عليه فتنة باعجاب ونحوه والنهي عن ذلك انما هو لمن خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيحين والأمرين والمد في الأولين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا اورد المصنف الحديث دليلا لقراءة السورة بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخرين قدر قراءة خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الأخرين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على استحباب التطويل في الأولين من الظهر والأخرين منه لان الوقوف في كل واحدة من الأخرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لانها ليست الا سبع آيات وقوله في الأخرين قدر خمس عشرة آية أى في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدرى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة واقطعه فزنا قيساه

صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الأخرين قدر قراءة خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الأخرين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على استحباب التطويل في الأولين من الظهر والأخرين منه لان الوقوف في كل واحدة من الأخرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لانها ليست الا سبع آيات وقوله في الأخرين قدر خمس عشرة آية أى في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدرى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة واقطعه فزنا قيساه

تعالى وأوجده وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطا وهذا أبعد وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى أسقانا) ولابن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقضنا من مقدار ما نك شيئا وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به هذا على جواز استعمال أو فى المبركين ما لم يتيقن فيها التجاسة



وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل العوض عن ما أتى به على سبيل التكرم والتفضل (فانت أهلها وقد احتسبت عنهم قالوا) أي أهلها (ما حبسك يا فلانة قالت العجب) أي حبسني العجب (لثقتي رجلاً فذهب إلى هذا الرجل الذي يقال له الصافي ففعل كذا وكذا فوالله أنه لا سحر الناصر من بين هذه وهذه) أخرجه عن ١٢١ البيهقي وكان المناسبات التعبير بقوله

من على أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض (وقالت) أي أشارت (باصبعها) وهو من إطلاق القول على الفعل (الوسطى والسبابة) لأنه يشار بها عند الخاصة والسبب وهي المسببة لأنه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه (أرفعتما إلى السماء تعني) المرأة (السماء والأرض) وأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حقاً هذا منها ليس إيماناً للشك لا كنها أخذت في الظرف أعقبها الحق فأممت به ذلك (فكان المسلمون بعد ذلك يغيرون) من أغاروا ومن غاروا هو قليل أي دفع الخيل في الحرب (على من حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي منه) بكسر الصاد وسكون الراء النقر ينزلون بأهلهم على الماء أو أيات من الناس مجمعة وانما لم يغيروا عليهم وهم كرهة لا سمع في إسلامهم بسببهم أو لرعاية ذمامها (وقالت) أي المرأة (يوماً أقومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الإغارة (عمداً) لاجهلاً ولا نسياناً ولا خوفاً منكم بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم (فهمل

في الركعتين الأوليين من الظهر فينبغي حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة والحكمة في إطالة الظهر إنما في وقت غفلة لا بالتوهم في القائلة فطولت لبسها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال تخففت وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطويلاً لا زائداً على هذا المقدار كما في حديث أن صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذهاب إلى البقيع فيبقي حتى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها

• (باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتدريس السور في ترتيبها وجواز تكريرها) •

(عن أنس قال كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يصنع لك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال إني أحبها قال حبك أياها أدخلت الجنة رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا) الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله كان رجل هو كانوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكتوم بن هدم وقيل كرز بن هدم قوله افتتح بقل هو الله أحد متسك به من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة لأعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري فكلما أصحابه وقالوا أنك تفتتح بهذه السورة لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما أن تقرأ بها واما أن تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أبأسكم بها إن أحببتم أن أوكمم بذلك فعلت وإن كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يصح لك الخ قوله ما يصح لك أجابه عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها قوله أدخلت الجنة التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وإن كان الدخول ممتقبلاً لتنبيهه على تحقق الوقوع كما ص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث أن المقاصد قد تفسر أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على عادتها أنه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعتل بحجها فظهرت صحة قصده فصوبه قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بحمل النفس إليه







المصحوبة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والمسد عن اتباع الهوى والباطل وبه سلكه وهو سبيل  
هي الفهم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تعلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرفت فقط  
ونحو ذلك (فأفرغه) أي مافي الطست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدر ١٢٣ الشريف فحتم عليه كما يجتم على الوعاء الممتلئ

لجميع الله تعالى له أجزاء النبوة  
وختمها فهو خاتم النبيين وختم  
عليه فلم يجد عدوه سبيلا إليه  
لان الشئ المختوم عليه مخروس  
وانما فعل به ذلك ليتقوى على  
استجلاء الاسماء الحسنى  
والثبوت في المقام الاسنى كما  
وقع ذلك أيضا في حال صباه لينشأ  
على اكمل الاخلاق وعند المبعث  
ليتلقى الوحي بقلب قوى قال  
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ  
بيدي جبريل (فخرج) أي  
صعد (بي الى السماء الدنيا) وفي  
رواية أخرى ذر به على الآتفات أو  
التجريد جرد من نفسه شخصا  
وأشار إليه (فلما جئت الى السماء  
الدنيا) وبينها وبين الارض  
خمسمائة عام كما بين كل سماء من  
الى السابعة (قال جبريل لخازن  
السماء الدنيا) (افتح) أي بابها  
وفي رواية شريك عند البخاري  
فضرب بابا من أبوابه وفيه دليل  
على ان الباب كان مغلقا قال ابن  
المنبر حكيمته التحقق ان السماء  
لم تفتح الا من أجله بخلاف ما لو  
وجدوه مفتوحا (قال) الخازن  
(من هذا) الذي يقرع الباب  
(قال جبريل) أي هذا جبريل  
ولم يقل ان الله حي عنه وفيه من  
أدب الاستئذان أن المستأذن

غير فرق بين المصلي وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم والى ذلك ذهب الشافعية قوله  
ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم فيه استحباب تكريره هذا الذي في الركوع  
وكذلك سبحان ربى الاعلى في السجود والى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه ولاوزعي  
وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا يتعين ذلك للاستحباب وسبأني  
الكلام على ذلك في باب الذي في الركوع والسجود قوله ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا  
لك الحمد ثم قام قياما طويلا فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل  
الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسبأني الكلام على ذلك والحديث  
أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الاتمام في النافلة (وعن رجل من

جهينة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض في  
الركعتين كلتيهما قال فلا أدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك  
عمدا رواه ابو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وقد قدمنا ان جماعة من  
أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج وليس في استاده مطعن  
بل رجاله رجال الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الخ قوله يقرأ في الصبح  
اذا زلزلت فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المصلى في الصبح  
قوله فلا أدري أنسى فيه دليل مذهب الجمهور القائلين بجواز التسمية عليه صلى الله  
عليه وسلم وقد صرح بذلك حديث انما أنا بشر أنسى كما تنسون ولكني ميسر طريقه  
البلاغ قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختاروا اهل من شرط ذلك الفور أم يصح  
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عمدا تردد الصحابي في أن إعادة  
النبي صلى الله عليه وسلم للسورة هل كان نسياناً بالكون المعتاد من قراءته ان يقرأ في  
الركعة الثانية غير ما قرأ به في الاولى فلا يكون مشروعا لامتة أو فعله عمدا لبيان الجواز  
فتكون الاعادة مترددة بين المشروعية وعدمها واذا دار الامر بين أن يكون مشروعا أو  
غير مشروع فحمل فعله صلى الله عليه وسلم على المشروعية اولى لان الاصل في أفعاله  
التنزيه والتسبيح على خلاف الاصل وتظهيره ما ذكره الاصوليون فيما  
اذا تردد له صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع والاكثر على

التأسي به (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي  
الفجر في الاولى منهما قولوا آمنا بالله وما نزل اليه الآية التي في البقرة وفي الآخرة آمنا  
بالله وآمنه بآنا مسلمون وفي رواية كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما نزل  
اليه بنا واتى آل عمران تعالى الى كلمة وسينشأ وينكم رواها أحمد ومسلم) الروايات

يسمى نفسه لئلا يتبس بعيره (قال هل معك أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل اليه) للعروج به وليس  
السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها في الملائكة ويحتمل أن يكون خفي عليه أصل ارساله لاشتغاله بعبادته والاول هو الاظهر  
ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل عمل بلازم الارسال اليه



(قال) ~~عن جابر بن سمرة~~ الخازن (علونا السماء الدنيا) ضمير الجمع فيه يدل على انه كان معهم ما لا تسكنه اخرون  
 واهلها كما ساعد باسماء تشبههم الملائكة حتى يصلوا الى معاء اخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكرنا من انهم كانوا  
 وجهه غيره ولو واحد (فاذا رجع قاعد ١٢٤ على يمينه اسودة) اشخاص جمع سواد كازمنة جمع زمان (وعلى يساره اسودة

اذا نظر قبل) أي جهة (يمينه  
 ضحك واذا نظر قبل) أي جهة  
 (يساره يكي) وللاربعة شماله  
 (فقال) أي الرجل القاعد  
 (مرحبا بالنبي الصالح والابن  
 الصالح) أي أصبت رجلا لاضيقا  
 وهي كلمة تقال عند تأنيس  
 القادم ولم يقل أحدا مرحبا  
 بالنبي الصادق لان الصلاح  
 شامل لسان الخصال المحمودة  
 المددوحة من الصدق وغيره  
 فقد جمع بين صلاح الانبياء  
 وصلاح الابناء كانه قال مرحبا  
 بالنبي التام في نبوته والابن البار  
 في نبوته (قلت لجبريل) عليه  
 السلام (من هذا قال هذا آدم)  
 عليه السلام (وهذه الاسودة)  
 التي (عن يمينه وشماله نسمة فيه)  
 جمع نسمة وهي نفس الروح أي  
 أرواح فيه (فاهل اليمين منهم  
 أهل الجنة والاسودة التي عن  
 شماله أهل النار) يحتمل ان النار  
 كانت في جهة شماله ويكشف له  
 عنها حتى ينظر اليهم لانها في  
 السماء لان أرواحهم في صهيين  
 الارض السابعة كما ان الجنة  
 فوق السماء السابعة في جهة  
 يمينه كذلك (فاذا نظر عن يمينه  
 ضحك واذا نظر قبل شماله يكي  
 حتى عرج يي) جبريل ولابن

فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في البر كعتين قبل الفجر مختلفة فمنها ما ذكره المصنف  
 ومما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي  
 الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها  
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يختف الر كعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى اني  
 لا قول هل قرأ فيهما باب القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب والحديث  
 يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في  
 رواية لمسلم انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد  
 فتحمل الاحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بفاتحة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية  
 ويكون المصلي مخيرا ان شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس  
 وان شاء قرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة والى  
 ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وجهه وأصحاب الشافعي انه لا يقرأ غير الفاتحة وقال  
 بعض السلف لا يقرأ شيئا وكلاهما خلاف هذه الاحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على  
 ذلك في باب تأكيده ركعتي الفجر وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة  
 بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

#### • (باب جامع القراءة في الصلوات) •

(عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفجر بقى والقرآن  
 المجيد ونحوها وكما صـ لانه بعد الى تخفيف وفي رواية كان يقرأ في الظهر بالليل اذا  
 يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك رواه أحمد ومسلم وفي رواية كان  
 اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ بحومن والليل اذا يغشى والعصر كذلك  
 والصلوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطيبها رواه أبو داود) قوله كان يقرأ في  
 الفجر بقى قد تقرر في الأصول ان كان تشبها بالاستقرار وعموم الازمان فينبغي أن  
 يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بقى على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو تحمله على  
 انها مجرد وقوع الفعل لانهم اقد نستعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ  
 في الفجر اذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه  
 صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله  
 ابن السائب وانه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سلمة وانه كان يقرأ في  
 ركعتي الفجر أواحداهما ما بين الستين الى المائة أخرجه البخاري ومسلم من حديث  
 أبي برزة وانه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وانه قرأ المعوذتين أخرجه

النسائي

والمعنى المعنى

عنا كره (الى السماء الثانية فقال لخازم ما قال الاول) والمعنى المعنى (ففتح  
 قال أنس فذكر) أبوذر (انه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى وابراهيم)  
 صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الاثبات (كيف منازلهم) أي لم يعين أبوذر لكل نبي سما (غير انه ذكر انه وجد آدم



في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت فجميع الروايات غير هاتين انه في السابعة فان قلنا بحداد المعراج فلا تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رأى مسنداً ظهره الى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

النسائي أيضاً من حديث عتبة بن عامر وانه قرأ أنا فتحنا لك فتحاً مبيناً أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضاً عن جابر بن سمرة وانه قرأ يونس وهو أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذا زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل ألى الى الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك فيبغى أن يحصل هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وشبههما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسج اسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضاً وانه قرأ من سورة لقمان والداريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه قرأ في الاولى من الظهر بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية أخرجه النسائي أيضاً عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الاولى من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويقتصر في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين وتقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وثمة قدم أيضاً انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره انه قال كنا نخرج قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر قدر قراءة الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرين قدر النصف من ذلك وحزنا قيامه في الركعتين الاولتين من العصر على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفقوا في وقت الغفلة باليوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار لما أخر قال النووي ما يكافى عن العلماء ان السنة ان يقرأ في الصبح والظهر بطول والمفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره قال قالوا والحكمة في اطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائله فطوّلنا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال فحقت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتجج الى زيادة تخفيفها لذلك والحاجة للناس الى عشاء صائمهم وضيق فهم والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فأنشئت العصر انتهى وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصارا المفصل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ فيها بسورة

السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء منها يحاذي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره ان البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضراح بضم المجرمة وتخفيف الراء آخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف منازلهم فرواية من انبتها أرجح قال القسطلاني نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين انه وجد آدم في السماء الدنيا كما مر وفي الثانية يحيى وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي الرابعة ادريس وفي الخامسة هرون وفي السادسة موسى وفي السابعة ابراهيم وفيه بحث يأتي في باب ان شاء الله تعالى انتهى (قال أنس) ظاهره ان أنس لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الا تبتة وهي (فما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي صاحباه (بادريس) عليه السلام الباء للاصاق أو بمعنى علي (قال) ادريس (مرحبا

بالنبي الصالح والاخ الصالح) لم يقل والاين كما دم لانه لم يسمع من آباءه صلى الله عليه وآله وسلم (فقات من هذا) يا جبريل (قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مررت بعيسى فقال مرحبا بالنبي الصالح والنبي الصالح) ايست ثم على بابها



في الترتيب الا ان قيل بتعدد المعراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروية موسى (قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام (ثم صررت براهيم) عليه السلام (فقال مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله) (وسلم ١٢٦ وكان ابن عباس وأبو حبة الانصاري) بالموحدة البدرى وعند القاسمي حبة

بالتحسية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون واختلف في اسمه فقيل عامر بن عبد عمرو وقيل مالك وأذكر الواحدى أن يكون في البدرين من يكنى أباحبة بالموحدة قال في الاصابة وروى عنه أيضا عامر بن أبي عامر وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم وشرح به جماعة منه (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ثم عرج بي) بفتحات أو يضم الاول وكسر الثاني (حتى ظهرت) أى علوت (المستوى) المصعد (أسمع فيه صريف الاقلام) أى صوتها حال كتابة الملائكة من أفضية الله سبحانه مما تنسخه من المرح المحفوظ أو ما شاء الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتدبيره والله تعالى غنى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتعميدها اذ علمه محيط بكل شيء (قال أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ففرض الله على أمي خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث ثابت عن أنس ~~لم~~ كان يلاحظ ففرض الله على وذكرا القرض عليه بسـ لم يزل يرض على أمته

الاعراف والطور والمرسلات كما سبق في أحاديث هذا الباب وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب وقرأ بالذخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد ابن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار المفضل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين والطوليان هما الاعراف والانعام وثبت أنه قرأ صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمرو وسبق في بقية الكلام في آخر الساب (وعن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور أى بسورة

الطور قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباء بمعنى من كقوله تعالى يشرب من أعين الله وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير يلاحظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلتوا من غير شيء ثم هم الخالقون الآيات الى قوله المصيطرون كاد قلبي يطيرو وقد ادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر يلاحظ سمعته يقرأ ان عذاب ربك لواقع قال فآخبر أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية أنه سمعته يقرأ بالطور وكتاب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى ما سمعت قراءته حتى خرجت من المسجد وأيضا لو كان اقتصر على قراءة ثلاث الآيات كما زعم لما كان لانكار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معنى لان الآية أقصر من قصار المفضل وقد روى ان زيدا قال له انك تحذف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين جميعا أخرج هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود ونسخ التطويل ويكنى في إبطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي وقد ذهب الى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعي لا أكره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهور عند الشافعية أنه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس أن أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا قالت يا بى اقد ذكرني بقراءة تلك هذه السورة انها لا آخر

ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب رواه الجماعة لا ابن ماجه) قوله ان أم الفضل هي ولدة ابن عباس الراوى عنها وبذلك شرح الترمذي

وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه (فوجدت بذلك حتى صررت على موسى) عليه السلام (وقال فقال ما فرض الله لك على أمتك قلت فرض خمسين صلاة قال موسى فارجع الى ربك) أى الى الموضع الذى ناجيته فيه (فان أمتك لا تطيق ذلك فراجعتني) وللاربعة وعزاه في الفتح للكشفي فراجعت والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها) وفي رواية



مالك بن سبعة فوضع عن عشر اوفي رواية ثابت لخط عن خمسة و زاد فيها ان التخفيف كان خمسة اسما قال الحافظ ابن حجر  
وهي زيادة معتدلة به من اجل ما في الروايات عليها (فرجعت الى موسى قلت وضع شطرها فقال راجع ربك فان امكنك لا تطبق)  
ذلك (فرجعت ربي) (فوضع) عن (شطرها) أي جزأ من الا النصف ١٢٧ واحسن منه الحمل على ما زاده ثابت خمسة اسما

كما مر (فرجعت اليه) أي الى  
موسى (فقال ارجع الى ربك فان  
أمكنك لا تطبق ذلك فرجعت)  
تعالى (فقال) جعل وعلا (هي  
خمس) بحسب الفعل (وهي  
خمسون) بحسب الثواب قال  
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر  
أمثالها ولا يذرعن المستملي  
ونسبها في الفتح غير أبي ذر هن  
خمس وهن خمسون واستدل به  
على عدم فرضية ما زاد على  
الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ  
في الانشآت ولو كانت مؤكدة  
خلاف القوم فيما أكد وعلى جواز  
النسخ قبل الفعل خلافا للمعتزلة  
قال ابن المنير يمكن الكل  
متفقون على ان النسخ لا يتصور  
قبل البلاغ وقد جاء به حديث  
الامراء فاشكل على الطائفتين  
وتعقب بأن الخلاف ما تورأص  
عليه ابن دقيق العيد في شرح  
العمدة وغيره نعم هو نسخ بالقسم  
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لانه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد  
ان بلغه وقبل أن يفعل فالنسخ  
في حقه صحيح التصور (لا يبدل  
القول) بمساواة ثواب الخمس  
الخمس (لدى) أو لا يبدل القضاء  
المبرم لا المعلق الذي يحرم الله منه  
ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل واسمها ابية بنت الحرث الهلالية ويقال انها أول امرأة أسأت  
بعد خديجة قوله سمعته أي سمعت ابن عباس وفيه التناث لان ظاهر السياق أن يقول  
سمعتني قوله لقد ذكرني أي شيئاً نسيت قوله انها لا تسمع ما سمعت الخ في رواية ثم ما صلي  
لنا بعد ما حتى قبضه الله وقد ثبت من حديث عائشة ان آخر صلاة صلاها النبي صلى الله  
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع ان عائشة حكّت آخر صلاة صلاها  
في المسجد اقرينة قولها بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي  
ولم يكن يشك على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بل قد خرج البخاري عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب ويكن حمل قولها اخرج  
اليها انه خرج من مكانه الذي كان فيه راقد الى من في البيت وهذا الحديث يرد على من  
قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الر كعتين رواه النسائي)  
الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بريدة وأبو جوية  
عن ابن أبي حزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه  
ضعف فقد تابعه أبو جوية وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب  
بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعاً  
وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم وبشبهه ما أخرجه  
البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في  
المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود وقت وماطولى الطويلين قال الاعراف قال الحافظ  
في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره  
بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدله المصنف رحمه الله  
كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هناك

(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو  
الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ اقامت أنت  
أو قال اقامت أنت فلو أصليت بسبح اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى  
متفق عليه) اما الحديث الاول فقال الحافظ في الفتح طاهر اسناده الصحة الا انه معلول  
قال الدارقطني خطأ بعض رواياته فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة  
وفي اسناده سعيد بن مسالك وهو متروك قال الحافظ أيضاً والمحقوظ انه قرأهم ما في  
الركعتين بعد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء  
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسيأتي الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مر اجعته صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك وللعلم ان الامر الاول ليس على وجه القطع والابرام وفي هذه المراجعة أيضاً دلالة  
على ان الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الاشياء والامثال بل قصة  
المعراج نص قطعي في ثبوت ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وأثر صريح وأقوال ناطقة اسلف الامة وأئمته اتدل



عليه دلالة لا مريية معها ولا ريب فيها عند من يعقل البرهان ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل مجبور في ذلك ليس بأعلم كما هو موافق لما قبل الصواب والحق الحقيق بالاتباع ما ذهب اليه الصحابة والتابعون من التفويض وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي اقربهم المجتهدون والمحدثون العالمون هذا

وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت الى موسى فقال راجع ربك) ولا يصلي ارجع الى ربك (فقلت استحييت) وزاد الاصيلي قد استحييت (من ربي) أبدى ابن المنبر زكوة لطيفة في هذا الاستحياء فقال يحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم تفرس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو زال التخفيف بعد ان صارت خمسا لكان سادسا في رفعها فالذلك استحييا انتهى ودات مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الالزام بخلاف المرة الاخيرة ففتحها بما يشعر بذلك اقوله سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع القسمة وأول جمع الكثرة تخشى أن يدخل في اللاحاق في السؤال لكن اللاحاق في الطلب من الله مطلوب فكانه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم (ثم انطلقني حتى انتهى بي الى سدة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعظمها في السابعة وسميت بالمنتهى لان علم الملائكة ينتهي اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه انتهى اليها ما يبط من فوقها وما يصعد من تحتها وينتهي اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقربون (وغشيت الوان لأدري ما هي ثم أدخات الجنة فاذا فيها حياثل اللؤلؤ) كذا هاتفي جميع الروايات قيل ههنا ان فيها عودا وقلادة من اللؤلؤ وردبان الحياثل انما تكون

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن لم يذكر لفظ الحديث في البخاري انه قال جابر أقبل رجل بناخصين وقد جنح الليل فوافق معاذ ايملي فتركنا نصيبه وأقبل الى معاذ فقرأ سورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ انال منه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما ذكره المصنف قوله فلو لا صلت أي فهل أصليت قوله أفما أنت أو قال أفما تن قال ابن سيد الناس الاولي أن يكون للشك من الراوي لأن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما فتح به صبغة فعال من المبالغة التي خلت عنها صبغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء بأوساط المفصل كما حكاه النووي عن العلماء ويدل أيضا على مشروعية التخفيف للامام لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره بلفظ فان فيهم الضعيف والضعيف والكبير وفي لفظ له فان خلفه الضعيف والكبير وذو الحاجة قال أبو عمر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن نشر الغراب ورأى رجلا يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين انتهى واعلم يا في ان شاء الله تعالى للمقام من يريد تحقيق في باب ما يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة وسيد كرام المصنف طرفا من حديث معاذ في باب انفراد المؤمن لم يذكر وفي باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا وسند ذكر ان شاء الله في شرحه هنالك بعضا من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصلت خلفه فكان يطيل الاوليين من الظهر ويخفف الاخرين ويخفف العصر ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الاوليين من العشاء من وسط المفصل ويقرأ في الغداة بطوال المفصل رواء أحد والناس في الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام ان اسناده صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات لما عرفت من اشعار لفظ كان بالادامة قيل في الاستدلال به على ذلك انظر لان قوله أشبه صلاة يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم تطهير هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيجمل على عمومته حتى يثبت ما يخصه

وقد اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه انتهى اليها ما يبط من فوقها وما يصعد من تحتها وينتهي اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقربون (وغشيت الوان لأدري ما هي ثم أدخات الجنة فاذا فيها حياثل اللؤلؤ) كذا هاتفي جميع الروايات قيل ههنا ان فيها عودا وقلادة من اللؤلؤ وردبان الحياثل انما تكون



يجمع حباله أو حبيبه وذ كره واحد من الامة انه تصيف وانما هي جنازة كما عند البخاري في احاديث الانبياء جمع جنبته وهي القبة فارسي معرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بلسانهم كنبذ وقال ابن حزم فتشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال اتيت على نهر فتاه قباب اللواتي وقال صاحب المطالع قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو منعقب والصحيح الجنازة (واذا تراها المسك) أي تراب الجنة رائحته كرائحة المسك ورواه هذا الحديث ما بن مصري ومدني وفيه رواية صحابي عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والعنفنة والقول وأخرجه البخاري في الحج مختصرا وفي بدء الخلق وفي الانبياء وباب تكليم الله موسى ومسلم في الايمان والترمذي في التفسير وانساق في الصلاة (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) قالت فرض الله (أي قدر الله) الصلاة الرباعية (حين فرضها) حال كونهما (ركعتين ركعتين) بالة كبرير لا فادة عموم التثنية لكل صلاة (في الحضر والسفر) زاد ابن علقمة هذا الاسناد الا المغرب فانها ثلاث أخرجه أحمد والبخاري في كتاب الهجرة عن عائشة فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً (فاقرت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر واما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم لم يستقر على قراءة قصر المتصل فيها بل قرأ فيها بطول الطولين وبطول المفصل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان احياناً يطيل القراءة في المغرب اما لبيان الجواز واما لعله بعدم المشقة على المأمومين ولكنه قدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواطبته على قصر المتصل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصر المتصل الا محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكنت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وايضاً لبيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدله على الدوام بمثل ما قدمنا فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المتصل وقصاره وسائر السور سنة والاقتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غيره مخالف لهديه صلى الله عليه وسلم قولاً بقصر المتصل قد اختلف في تفسير المتصل على عشرة اقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرنا في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قوله ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط المفعل قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالقراءة بسبع اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشى وهذه السور من أوساط المفصل وزاد مسلم انه امره بقراءة افرأ باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة والسموات البروج والسماء والطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحمد والترمذي والترمذي وحسنه من حديث بريدة وانه قرأ فيها بالتين والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء وانه قرأ بالسماء انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

\*(باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من اثني على قراءته)\*

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم عبد فبدأ به ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وسالم مولى أبي حذيفة رواه أحمد

١٧ نيل في صلاة السفر) ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) لما قدم المدينة ركعتان ركعتان وترك صلاة الصبح لطول القراءة فيها وصلاة المغرب لانها وتر النهار رواه ابن خزيمة وحبان والبيهقي وقد تمسك بظاهره الخفيفة على ان القصر في السفر عزية لا رخصة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا القصر وذلك



في الصحيحين وغيرهما وظهر الادلة على الوجوب حديث عائشة المذکور في هذا الخبر منها بان صلاة السفر اقرت على ما فرضت عليه فمن زاد عليها فهو كن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعلق بما روى عنها انها كانت تتم فان ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٣٠ لم يثبت عنها انها روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أتم وقد وافقها

والبخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفيه جرير بن أيوب الجهلي وهو متروك لكنه أخرجه بهذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والوسط من حديث عمار بن ياسر قال في مجمع الزوائد ورجال البرز ثقات قوله ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جميعا في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمصنف رحمه الله عقد هذا الباب للرد على من يقول انها لا تجزئ في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين قالوا لان ما نقل احاديث ليس بقرآن ولم تتواتر الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما اشتملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لانا اذا اشتطنا التواتر في كل حرف من حروف الحلاف اتفقت كثير من أحرف الحلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد كنت أجنح الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراءات المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منسوبة الى الجميع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولا لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضا في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اختلفت الاوصاف استنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من أئمة المقبولين ومعنى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليهم باضعية أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن غيرهم هو أكبرهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي وأبو ثامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافه قال أبو ثامة في المرشد الوجيز لا ينبغي أن يعترف بكل قراءة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة ويطلق عليهم اللفظ العصمة وانما انزلت هذه الكلمة الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحينئذ لا ينقد مصنف عن غيره ولا يحتص ذلك بشاهاهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يخرجها عن العصمة فان الاعتماد على اجتماع تلك الاوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الانتقان وقال أبو ثامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف مما روى عنهم

على هذا الخبر الذي أخبر به ابن عباس فاخرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافرين ركعتين وعلى المقيمين أربعاً والخوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة البشر ركعتان وصلاة الانبياء ركعتان وصلاة النضر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا ان الله عز وجل أمرنا أن نصل ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان البصر واجب غير رخصة وأما قوله تعالى واذا ضربت في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يغتنكم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر الصلوة لا قصر العدد كما ذكر ذلك المحدثون وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انها في صلاة القصر كان

ما يفهم من رفع الجناح غير مراد به ظاهر دلالة الاحاديث الصحيحة على ان القصر عزيمته لا رخصة ولم يرد في السنة قالوا ما يصلح لمعارضته ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنابلة الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي



عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله فاقروا ما تيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلاة الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على أن قوله فاقروا ما تيسر منه إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ١٣١ والامراء كان بمكة قبل ذلك انتهى

وما استدلل به غير واضح لأن قوله تعالى علم أن سيكون ظاهري الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجديد الخليفة قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع والله أعلم انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه التحديث والاختصار والعنف وهو من مراسيل عائشة وهو وجه لأنه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتاً لمقل متواتراً ففيه نظر لأن التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بن شقيق اللام من أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين ثم سلمة ولد بالحبيشة في السنة الثمانية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وهم من قال أنه قتل بوقعة الجمل نعم شهدها وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم صلى في قوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في

قالوا والقطع بانها منزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها ١٥ اذ اتفقت إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى أنه لا فرق بين ما وبين غيرها إذا وافق وجهها عربياً وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الابعاد قلناه عن أئمة التواتر أن صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الأئمة النووي المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

• لكل ما وافق وجهه فهو • وكان للرسم احتمالاً لا يحوى  
• وصح اسنادها هو القرآن • فهذه الثلاثة الأركان  
• وكل ما خالف وجهها أثبت • شدوده لو أنه في السبعة

ما أظهروه من أن القرآن يكتفي في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى التواتر وهذا قول حادث يخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الأصوليين والمفسرين ١٥ وأنت تعلم أن نقل مثل الامام الجزري وغيره من أئمة القراءة لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه لانا أن رجوعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الطيرة بالقول أو غيرهما من المبرجمات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أريج وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى أن الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحكم في غاية الوصول إلى شرح لب الأصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بئس ما أمرني أن أقرأ عليكم لم يكن الذين كفروا وافرأية أن أقرأ عليكم القرآن قال وسماي لا قال نعم وبكى متفق عليه) قوله أمرني أن أقرأ عليكم فيه استحباب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والنضال وإن كان القارئ أفضل من المقرء عليه وفيه منقبة شريفة لأبي قرآنه صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشارك فيها أحد لا سيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة قوله لم يكن الذين كفروا وجهه تخصيص هذه السورة أنها وجيزة جامعة اقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاحصاء وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضي الاختصار قوله وسماي لا فيه جواز الاستقبالات وسببه ههنا أنه جوز أن يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من أمته ولم ينص عليه قوله وبكى فيه جواز البكالسرو والفرح بما يبشر الإنسان ويعطاه من معالي الأمور واختلافوا في وجه الحكمة في قرآنه على أبي ذؤيب سبها أن يسن لامته بذلك القراءة على أهل الاتفاق

التوبين أفضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديماً من ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض رواه ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أي على عاتقيه وفائدة هذه المخالفة كما قال ابن بطال أن لا يتطهر المصلي إلى عبادة نفسه إذا ركع



أوان لا يسقط عند الركوع واليهود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي التمس على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على منكبه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يمد طرفيهما على صدره انتهى وهو الاشتغال والالتصاف ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومدني ١٢٢ وفيه رواية تاليفي عن تابعي وهو سند عال جدا وله حكم الثلاثيات

وان لم يكن على صورتها الآن على ما يقع للبخاري يكون بينه وبين الصحابي فيه اثنان فان كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصورته الثلاث وان كان عن صحابي آخر فلا يكتنه من حيث العلو واحد لصدق ان بينه وبين الصحابي اثنين وبالجملة فهو من علو النسبي (عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها حديث صلاة أبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النسخ تقدم) فيما سبق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت ففصلت ثمان ركعات) حال كونه (مكثنا في ثوب واحد فلما انصرف) من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أي قال أو ادعى (ابن أبي) علي بن أبي طالب وهي شقيقته أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن خست الأم لكونها آكد في القرابة ولا يتم بصدد لشكايه في اختار دمتها فذكرت ما بعثها على الشكوى حيث أصيبت من محمل يقتضي انها لا تصاب منه لما جرت العادة أن الاخوة من جهة الأم أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها ثم في رواية الحموي زعم ابن أبي أنه قاتل رجلا أي عازم على مقابلة

والفضل ويتعلموا آداب القراءة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبيه على جملة أي وأهليته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأسا وما مافي اقراء القرآن وهو أجل ناسه أو من أجلهم

• (باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وتبوعها) •

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يسكت سكتين اذا استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وروى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه بمعناه) الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغير حديث العقيدة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سقته منها حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وحديث جارا لدارا حتى يدار الجار وحديث لا تلعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار وحديث الصلاة الوسطى صلاة العهر فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جدير بالتصحيح وقد قال الدارقطني رواية الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عن أبي داود والشافعي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة قوله اذا استفتح الصلاة افترض من هذه السكتة ان يفرغ المأمومون من النية وتسكيرة لاحرام لانه لو قرأ الامام عقب التكبير لقات من كان مشتغلا بالتكبير والنية بض سماع القراءة وقال الخطابي انما كان يسكت في الموضعين لانه من خلفه فلا ينادعونه القراءة اذا قرأ قال اليعمرى كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الاولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول اللهم يا عبدني وبين خطاياي الحديث قوله واذا فرغ من القراءة كلها قبل وهي اخف من السكتين للتبعية لهما وذلك بقدر ما تنفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قوله وسكتة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكروا الدعاء والقراءة تسرا لان الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام وقد ذهب الى استحباب هذه السكتات الثلاث الاوزاعي والشافعي وأحمد وانصق وقال أصحاب الرأي ومالك السكتة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ اذا دخل في صلاته واذا فرغ من القراءة ثم قال به واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

رجل (قد أجرة) أي أمته هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبي وهب بن عمرو المخزومي زوج أم هانئ ولدت منه سكتة أولاد منهم هانئ الذي كنيته به هرب من مكة عام الفتح لما أسات هو ولم ير لم يشر كاحق مات وتركها ولدها منه بعدة وهو محلي له ربه ولم تصح له صحبة وانه المذكور هنا يحتمل أن يكون بهذه وهذا ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسي الراوي اسمه



لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بذلك انهم وجدوه ورد ابن عبد البر وغيره لصغر سنه اذ ذاك المقتضى لعدم مقائلته  
وحينئذ فلا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يقصد قتل ابن اخته فكونه من غيرها ارجح وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان  
الذين اجارهم ما أم هانئ هم الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزوميان ١٢٣ وعند الأزرقي عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في الفتح والذي  
يظهر لي ان في رواية الباب حذف  
كانه كان فيه فلان ابن عم هبيرة  
فستط انطاعم أو كان فيه فلان  
قريب هبيرة فتغير لفظ قريب  
بلنظ ابن وكل من الحرث وزهير  
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن  
عم هبيرة وقريبه ليكون الجميع  
من بني مخزوم (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قد  
أجرنا من أجرة) أي أمان من  
أمنت (يا أم هانئ) فلا يجوز  
أعلى قتله (قالت أم هانئ: وذلك)  
أي صلاته الثمان ركعات  
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة  
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن  
شاهين قالت أم هانئ يا رسول  
الله ما هذه الصلاة قال الضحى  
ورواة هذا الحديث مديون  
وفيه التحديث بالجمع والافراد  
والنعنة والاختبار والسماع  
والقول (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه ان سائلا) قال في  
الفتح لم أقف على اسمه لكن ذكر  
شمس الأعمى السرخسي الحنفي  
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم عن الصلاة في ثوب واحد)  
ولابي الوقت في الثوب الواحد  
بالتعريف) فقال رسول الله صلى

سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا له المأموم ان لفظة آمين ليست من القرآن

### باب التكبير للركوع والسجود والرفع

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام  
وقعود رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه نحوه البخاري ومسلم  
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه  
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي  
وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره  
المصنف عند ابن ماجه وعن واقل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي  
الباب عن غيره هؤلاء وسياق في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية  
التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فإنه يقول مع الله لمن  
حمده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في  
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى وقد حكى مشروعية  
التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ومن بعدهم من  
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكام ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن  
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري  
والاوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم وقال البغوي في شرح السنة  
اتفقت الأمة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع الا تكبير  
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز  
والحسن البصري ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو نقله ابن  
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من  
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن  
لا يكبر وقال أحمد أحب الى أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا  
وروي عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية  
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابري عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله  
عليه وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لا أحد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر  
اذا خفض يعني بين السجدين وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ ووثقه ابن  
حبان وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة  
أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشتملة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله وسلم أولئككم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكلهم (ثوبان) فهو استفهام انكارى ابطالى قال  
الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق القوي لانه اذا لم يكن  
لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للضرورة جائزة وهذا مذهب الجمهور من الصحابة



كان عباس وعلى معاوية واثم بن مالك وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء أبو حنيفة ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق بن راهويه (وعنه) أي عن أبي هريرة ١٣٤ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي أحدكم

في الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقه) بالتقنية ولا يذروا الصبلي وابن عساكر على عاتقه والعائق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذكروا حتى ثابته أي بعضه (شيئ) زاد من علم عن أبي الزناد منه شيء ولا نافية ويصلي خبر يعنى النهي والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرف الثوب في حقويه بل يتوشح بهما على عاتقه فيحصل الستر لحز من أعالي البدن وإن كان ليس بعورة أولكون ذلك أمكن في ستر العورة وهذا النهي ليس محولا على التحريم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلي في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزربه وينضل منه ما كان على عاتقه قاله الخطابي فيما نقلوه عنه لكن قال في التتبع إن فيه نظرا لا يخفى ولفظا من تصرف البخاري المتصويل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العائق وهو اختيار ابن المنذر ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخاري يلب إذا كان

في هذا الباب أقل أحوال الدلالة على سنية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل أنه ترك الجهر وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زيا. وهذه الروايات غير متنافية لأن زياد تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء وحكى الطحاوي أن ابن أمية أنوا بترك كون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه من أدب فمما عدا تكبيرة الاسرار وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله واحتج الجمهور على الندية بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان واجبا لعلمه وأيضا حديث ابن أبي بذي على عدم الوجوب لأن تركه صلى الله عليه وسلم له في بعض الحالات لبيان الجواز والاشعار بعدم الوجوب وسيأتي دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيح يلقظ ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصلا ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصلا ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفاصلا ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فسدعت صلاته (وعن عكرمة قال قلت لابن عباس صليت الظهر بالطعام خلف شيخ أحق فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله الظهر لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الاسماعيلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في أربعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا جدوا الطبراني عن عكرمة أنه قال صلى بنا أبو هريرة قوله تلك صلاة أبي القاسم في لفظ البخاري أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأنك وفي لفظه ثلثتك أم لا سنة أ. القاسم صلى الله عليه وسلم والحد يثيد على مشروعية تكبير الافتتاح وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبنا بيننا لاستتناوعلنا صلاتنا فقال إذا صليتم فاقموا صفوفكم ثم يؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم لله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذلك بقلات وإذا قال

الثوب ضيقا إشارة إلى التفصيل المذكور ثم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف مع عن الشافعية خلافا وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله شرطا وعنه تصح ويأثم جعله واجبا مستقلا وفي الحديث الصحيح والعنينة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه بقول أشهد) ذكره تاج كيد الحفظه وبحقها



لاستحضاره (انني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميين في ثوب واحد فليخالف  
بين طرفيه) حمل الجمهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وتقدم انقضاء ذلك من التفصيل  
(عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

استناره) في غزوة بواط كافي  
مسلم وهي من أوائل مغازيه  
صلى الله عليه وآله وسلم (لجنت  
ليلة) الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم (لبعض أمرى)  
أي لاجل بعض حوائجي وفي  
رواية مسلم انه صلى الله عليه  
وآله وسلم كان أرسله هو وجابر  
ابن صخر اثني عشر ليلة في المنزل  
(فوجدته) صلى الله عليه وآله  
وسلم (يصلي وعلى ثوب واحد  
فاشغلت به وصليت) منتهيا  
(الى جانبه) أو منفضا اليه (فلما  
انصرف) صلى الله عليه وآله  
وسلم من الصلاة (قال ما السرى  
يا جابر) بضم السين والقصر أي  
ما سبب سيرك في الليل وانما  
سأله لعله بان الحلال له على  
الجهي في الليل أمرا كيد  
(فاخبرته بما جئني فلما فرغت قال  
ما هذا الاشغال الذي رأيت)  
هو استنهام انكارى وقد  
وقع في مسلم التصريح بسبب  
الانكار وهو ان الثوب كان  
ضميقا وأنه خاف بين طرفيه  
وتواقس أي انحنى عليه كأنه  
عند المخالفة بين طرفي الثوب  
لم يصرسا ترافا لئلا يستتر فاعلمه  
صلى الله عليه وآله وسلم بان محل  
ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فان الله تعالى قال على لسان  
نبيه سمع الله لمن حمده واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع  
قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلک بتلك واذا كان عند القعدة فليكن من  
أول قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده  
ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد أن محمدا قوله  
فاقيموا صفوفكم قال النووي هو ما موربه باجماع الامة قال وهو أمر نذير والاقامة  
تويتهما والاعتدال فيها وتسميها الاول فالاول والترص فيها قوله ثم أيؤمكم أحدكم  
فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر نذير أو إيجاب وسبأني بسط  
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر ~~كبر~~ كبر رافيه ان المأموم لا يكبر قبل  
الامام ولا معه بل بعده لان البناء للتعقيب وقد قدمنا المماقشة في هذا قوله واذا قرأ  
فانصتوا قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة الامام وانصاته قوله فاذا  
قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدله على مشروعته أن يكون  
تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يجبكم الله أي  
يستحب لكم وهذا حث عظيم على التأمين فيتأكد الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى  
قوله فتلك بتلك معناه اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك  
رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى تلك بتلك أي اللحظة التي سبقكم الامام بها في  
تقدمه الى الركوع ينخير لكم بتأخركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بتلك  
اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله لمن  
حمده فقولوا الخ فيه دلالة على استحباب الجمهور من الامام بالتسميع ليس هو فيقولون وفيه  
أيضا دليل لمذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله  
لمن حمده وفيه خلاف وسبأني بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله لمن حمده أجاب  
دعاه من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستحب لكم قوله ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو  
وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو ويجذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما  
على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة لقوله واذا  
كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية الفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في  
أبواب التشهد وقد استدله بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول  
جلوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وإيس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزبه فان قصد الاصل ستر العورة وهو يحصل بالانزاع ولا يحتاج الى التواضع  
المغاير للاعتدال المأمور به والذي أنكره هو اشتغال الصماء وهو ان يخل نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه  
اخراج يديه الا من أسفله خوفا من ان تبدو عورته والاول أولى قال جابر (قلت كان) الذي اشتملت به (ثوبا) واحدا يعني ضاق



﴿وعن سهل﴾ بن سعد الساعدي  
(رضي الله عنه قال كان رجال)  
التكبير فيه للتنويح وهو  
يقضي ان بعضهم كان بخلاف  
ذلك وهو كذلك ووقع في رواية  
أبي داود رأيت الرجال واللام  
فيه للجنس فهو في حكم النكرة  
(يصلون مع النبي صلى الله عليه)  
وآله وسلم) حال كونهم عاقدى  
أزهرهم على اعتناقهم وفي رواية  
على عواتقهم أى من ضيق الازد  
ويؤخذ منه ان النوب اذا  
امكن الاتصاف به كان  
أولى من الائمة لانه أبلغ في  
التستر (كهبة الصبيان وقال)  
أى النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وللكشميه في ويثقال وهو  
أعم من أن يكون القائل  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أو من امرء قال الحافظ ابن حجر  
ويغلب على الظن ان القائل  
بلال (لأنه) للاتي يصلين وراءه  
الرجال (لا ترفع رؤسكن) من  
السجود (حق) توى الرجال)  
حال كونهم (جالوسا) وانما  
نماهن عن ذلك لانه لا يلحق  
شيء من عورات الرجال عند  
نهوضهم كما وقع التصريح به  
في حديث أسماء بنت أبي بكر

• (باب جهر الامام بالتكبير لیسمع من خلقه وتبلغ الغيرة عند الحاجة) •

عليه وآله وسلم رواه البخاري وهو لا يحد بل يفظ أبسط من هذا) الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير لا لانتقال وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلاف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقال اني والله ما أبالي باختلاف صلاتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي وقد عرفت مما سلف ان أول من ترك التكبير النقل اى الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشتركى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصينا وراعه

كبر أبو بكر يسمعوننا) الحديث ياتي ونشرحه ان شاء الله تعالى في باب الامام ينقل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير ليسمعه الناس ويتبعوه وانه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد نقل انه اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فتم نقل القاضي عياض عن مذهبه ان منهم من ابطال صلاة المقتدى ومنهم من لم يسطلها ومنهم من قال ان أذن له الامام في الاسماع صح الاقتداء به والا فلا ومنهم من ابطال صلاة المسمع ومنهم من صحها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر اذن الامام

• (باب هیات الرکوع) •

(عن أبي مسعود عقبة بن عمرو أنه ركب فخاف يديه ووضع يديه على ركبتيه  
وفرّج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يصلي رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث رفاع بن رافع عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواه أبو داود)

المروى عند أحمد وأبي داود بلفظ ولا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهة أن يرين عورات الرجال الحديث  
واستدرك منه النهي عن فعل مستحب خشية ارتكاب محذور لان متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فنهى عنها لما ذكر  
وانه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الاعلى وفي الاسناد الحديث والاحبار والعامة (عن مغيرة بن شعبه رضى الله عنه



قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الادوية) بكسر الهمزة ووجهها ادوية أي المطهرة (فاخذتم فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم حتى توارى) أي غاب وخفي (عني فقصي حاجته وعليه جبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لانها اذ ذاك كانت دارهم ١٣٧ وفي بعض طرق هذا الحديث ان الجبة كانت

صوفاً وكانت من ثياب الروم ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وآله وسلم لبسها ولم يستعمل فيه جواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة فيها الا بعد الغسل وعن مالك ان فعل يعيد في الوقت والحديث وارد عليهما (فذهب) صلى الله عليه وآله وسلم (ليخرج يده من كمها فضاقت) أي الجبة لان الثياب الشامية كانت حينئذ ضيقة الاكمام (فأخرج يده من أسفلها فصبت عليها) الماء (فتوضأ وضوءاً للصلاة ومسح على خفيه ثم صلى) ورواه هذا الحديث ما بين بلخي وكوفي وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في الجهاد واللباس ومسلم في الطهارة وكذا النسائي وابن ماجه (وعن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهم) ما يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينقل معهم الحجارة) أي مع قریش (للعبادة) أي لابتنائها وكان ذلك قبل البعثة وكان عمره صلى الله عليه وآله وسلم اذ ذاك خمسا وثلاثين سنة وقيل كان قبل المبعث بخمسة عشرة سنة وقيل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثاني طرف من حديث رفاع بن رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم للمسي مصلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع رجال اسنادهما ثقات قوله بخافي يديه أي باعدهما عن جنبه وهو من الجفأ وهو البعد عن الشيء قوله وفرج بين أصابعه أي فرق بين اصابعها وراى ككتبه قوله فضع راحتيك تشبة راحة وهي الكف جمعها راح فغيرناه قوله على ركبتيك فيه رد على أهل التطبيق وسبأني البحث في ذلك فربما والحد ينان يدلان على مشروعية ما اشتل عليه من هيات الركوع ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم الا لاقائلين بمشروعية التطبيق

(وعن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعت ما بين نخذي فثماني عن ذلك وقال كأنه فعل هذا فأمرنا أن نضع ايدينا على الركبتين رواه الجماعة) وفي الباب من عمر عند النسائي والترمذي وصححه وعن أنس أشار اليه الترمذي أيضا وعن أبي حنيفة الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة الى تمام عشرة من الصحابة عند الخمسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعني ابن أبي وقاص قوله فطبقت التطبيق الا لصاق بين يدي الكفين حال الركوع وجعلهما بين الفخذين قوله كأنه فعل هذا فأمرنا لفظ البخاري والترمذي وغيرهما كأنه فعله فنهى عنه وأمرنا لم فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن مسعود وبعض اصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد روى النووي عن علقمة والاسود أنهم ما يقولون بمشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم اذ خلا على عبد الله فذكرا الحديث قال فوضعتنا أيدينا على ركبتينا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين نخذي فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كأنه فعل ذلك ثم أمرنا بهذا يعني الامساك بالركب وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن النامخ لم يبلغهم وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعني التطبيق قال الحافظ واستخذه قوي واستدل ابن خزيمة بقوله نهىنا على أن التطبيق غير جائز قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت ~~كذا~~ يعني وضعت يديك على ركبتيك وان شئت طبقت واستناده حسن وهو ظاهر في انه كان يرى التحريم أو لم يبلغه النامخ والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي للنهي على ما هو الحق التحريم وقول

١٨ نيل في كان عمره خمس عشرة سنة (وعليه ازهر) ولا بن عساكر بغير ضمير وفي بعض الاصول بغير واو (فقال له العباس) يا ابن أخي لو حلت اذارك (لكان اسهل عليك) او لوجعت القتي فلا جواب لها (فجملت) أي الا زار (على منكبين دون الحجارة) أي تحتها (قال) جابر أو من بعده (لعله) أي حل صلى الله عليه وآله وسلم الا زار (فجعله على منكبيه فيسقط) حال



كثرة (مغشياً) أي مغمى (عليه) لا تكشف عورته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مجبولاً على أحسن الأخلاق من الحياة الكامل حتى كان أشد حياء من العذراء في خدرها فلذلك غشي عليه وروى عمار في غير الصحيحين أن الملائكة نزل عليه فشد عليه أزاره (فما روى بعد ذلك عربياً) وعند ١٣٨ الاسماعيل فلم يتعر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستتبط من الحديث

منع بدوا العورة إلا ما يخص من رؤية الزوجات لأزواجهن عراة وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مضموناً عما يستعجب قبل البعثة وبعدها ورواة هذا الحديث ما بين قنيس ومروزي ومكي وفيه الحديث والسمع ورواية جابر له من مراسيل الصحابة وقد اتفقوا على الاحتجاج بمرسلي الصحابي إلا ما تفرده أبو إسحق الأسفرايني لأن ذلك كان قبل البعثة فإما أن يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي يظهر أنه العباس وقد حدث به عن العباس أيضاً وسياقه أتم أخرجه الطبراني وفيه تمام فأخذ أزاره وقال نمت أن أمشي عربياً فلا يكون مرسلًا حينئذ (عن أبي سعيد الخدري روى الله عنه أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتغال الصماء بالمهمل والماء قال الأصمعي هو أن يشتمل بالثوب حتى يخلل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخزج منه يده انتهى ومن ثم سميت صماء كما قال ابن قتيبة لشد المنافذ كلها كالخضرة الصماء ليس فيها خرق

الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى المجاز

### \*(باب الدكر في الركوع والسجود)\*

(عن حذيفة قال سألت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى وما صرت به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل ولا آية عذاب إلا تعوذ منها رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم قوله يسأل أي الرحمة قوله تعوذ أي من العذاب وشتر العقاب قال ابن رسلان ولا آية تسبيح إلا سجد وكبر ولا آية دعاء واستغفار إلا دعا واستغفروا من صير جوسال يفعل ذلك بلسانه أو بقلبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء من أئمة المعتزلة وغيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب وقال إسحق بن راهويه التسبيح واجب فإن تركه عمداً بطلت صلاته وإن نسيه لم تبطل وقال الظاهري واجب مطلقاً وأشار الخطابي في معالم السنن إلى اختياره وقال أحمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله من حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فإن ترك منه شيئاً عمداً بطلت صلاته وإن نسيه لم تبطل ويسجد السهو هذا هو الصحيح عنه وعن روايته أنه سنة كقول الجمهور وقد روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عند ابن خزيمة احتج الموجبون بحديث عقبة بن عامر الآتي وبقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وبقول الله تعالى وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فتبين أن يكون فيها وبالقياس على القراءة واحتج الجمهور بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه علمه التكبير الإحرام والقراءة فلو كانت هذه الأذكار واجبة لعلمه إياها لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه تعليمه: الأعلى أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون منسراً لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم وإلى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت وبه قال جميع من عداهم وقال الهادي والقاسم والصادق أنه سبحان الله العظيم وبحمده في الركوع وسبحان الله الأعلى وبحمده في السجود واستدلوا بظاهر قوله فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الأعلى وقد أمر صلى الله عليه وسلم بجعل الأولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الأعلى فرض أنه ليس لله جل جلاله إلا اسم واحد وقد تقرر أن له تسعة وتسعين اسماً بالاحاديث

فيكون النبي مكروهاً بعد قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب الصحفة اللباس عند البخاري والعماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو وأحد شقيه وهو موافق لتفسير الفقهاء وحينئذ فيحرم أن انكشف منه بعض العورة والافيكرة (و) نهى أيضاً عن (أن يحنى الرجل) أي وعن احتباء الرجل بأن يقعد على أتيه وينصب



ما قبله منا (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (شيئ) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين يدي ومصري ومدني وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والبيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي ١٣٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يمينين) بفتح

الوحدة وهو المشهور على السنة يمكن الاحتسب كسرهما لأن المراد به الهيئة كالركبة والجلسة (عن اللعاص) بكسر اللام وهو أن يلبس ثوبا مطويا أو في ظلة ثم يشترطه على أن لا خيار له إذا رأى أيضا اكتفاء بلبسه عن رؤيته أو يقول إذا لمسته فقد بعثتك اكتفاء بلبسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى أسه لمزم البيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباذ) بكسر النون والذال وهو أن يجعل النبديةا اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك ثوبي بعشرة فأخذه الآخر أو يقول بعثتك هذا بكدا على أني إذا نبذت إليك لمزم البيع وانقطع الخيار والبطالان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو لشرط الفساد (و) نهى صلى الله عليه وآله وسلم أيضا (أن يشتمل) أي عن اشتمال الثوب كاشفًا للصخرة (الصخرة) لكونها مسدودة المناظر فيسر أو يتعذر على المشتمل إخراج يده لما يعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها ولا تكشف عورته على نفسه السابق المعزوف للفقهاء الموافق لما عند البخاري في اللباس كما مر (و) نهى (أن يجتنب الرجل)

الصخرة وإن له أسماء متعددة بصريح القرآن ولله الأسماء الحسنى فامتثال ما في الآيتين يحصل بالجنس وبأي اسم منها مثل سبحان ربي وسبحان الله وسبحان الأحد وغير ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فتعين أن لفظ الرب هو المراد وبهذا يندفع ما ألزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود وما زاد وبجملته فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي أيضا وعند أبي يمام من حديث حذيفة وعند أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعند الحارثي من حديث أبي بصير عن أحمد والطبراني من حديث أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقدره أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونها وحديث أبي بصير قال الحافظ أسنده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الملاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيردبها هذا الإنكار وسئل أحمد عنها فقال أما أنا فلا أقول وبجملته انتهى (وعن عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لما نزل الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوا في

سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحارثي في مستدركو ابن حبان في صحيحه قوله اجعلوا فقد تبين بالحديث الأول وبما سياتي كيفية هذا العمل والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام كان أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صفة أفضل التفضيل وهو الأعلى بخلاف العظيم جعله للأبلغ مع الأبلغ والمطلق مع المطلق والحديث يصلح متمسكا للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله سبح قدوس بضم أولهما وبفتحة هما والضم أكثر وأصح قال ثعلب كل اسم على فعول فهو مفتوح الأول إلا السبح والقُدوس فإن الضم فيهما أكثر قال الجوهرى - سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي وغيرهما - سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على البيت منتصبًا عليه ويقال له الخبوة وكانت من شأن العرب وفسرها في رواية يونس بن نحو ذلك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على المقيد في الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه شيء وفي هذا الحديث التحديث والعنعنة والقول ورواية تاجي عن تاجي عن حماد بن وهب عما قيل فيه أنه أصح الأسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة



واللباس ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات واللباس (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بعثني أبو بكر (الصدوق رضي الله عنه) في تلك الحجة التي يجيها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رطط يؤذنون في الناس (يوم النحر يؤذنون) أي لا يجي ١٤٠ بعد العام) أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكرماني لكن قال

العبثي في أن يدخل هذا العام أيضا بالنظر إلى التعليل انتهى (مشرقا ولا يطوف بالبيت عريان) وإذا منع التعري في الطواف فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط فيه وزيادة (ثم أرف) أي أرسل (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم عليا) وراي أبي بكر (فأمره أن يؤذن ببراءة) والحكمة في تخصيص على بذلك أن براءة تضمنت نقض لعهد وكان من سيرة العرب أن لا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته وهذا مرسل من تعاليق البخاري أو داخل تحت الاستناد وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن) بتشديد الذال (معنا) بفتح العين واسكنها (على في أهل منى يوم النحر لا يجي بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) وفيه إبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من الطواف عراة فستر العورة شرط عند الجمهور خلافا للحنفية لكن يكره عندهم قال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني في السيل الأدلة الصحيحة قد دلت على وجوب ستر العورة في الصلاة وفي غيرها ولكن هذا الدليل الدال على الوجوب لا يدل على الشرطية وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهية وقدره المظهر من كل ما لا يليق بالخلق وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوع وسجود لمن هو سبوح قدوس وقال الهروي قبل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا قدوسا على تقدير اسبح سبوحا أو أذكر أو أعظم أو أعبد قول رب الملائكة والروح هو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون إذا وقع بكلمة الملائكة وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلق لأتباعهم الملائكة كنسبة الملائكة لنا (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول

في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتناول القرآن رواه الجماعة (الترمذي) قوله يكثر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد أن ترات عليه إذا جاء نصر الله والفتح الآية يقول فيها سبحانك الحديث وفي بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها قوله سبحانك هو منصوب على المصدرية والتسبيح التثنية كما تقدم قول وجعله هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أي وبجسمك سبحتك ومعناه بتوفيقك لي وهذا ابتك وفصلك على سبحتك لا يحول وقوفي قال القرطبي ويظهر وجه آخر وهو إقامته في الحمد على أصله وتكون الباء السببية ويكون معناه بسبب أنك موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمتك المعظمون وقدرتي بحذف الواو من قوله وبحمدك وبإثبات قوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع وفيه رد على من كرهه فيه كمالك وأخرج من قال بالكرهية بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث وسباني وإسناده لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع لأن تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما أن الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيرًا قوله يتناول القرآن يعني قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لاداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل (وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بجماع ونحوه فقد عارض ما ورد من أن قبول صلاة شارب الخمر فقد تم وصلاة الآبق مع أنه تصح صلاتهم ما ولا وجه لهذه المعارضة لأنني القبول لا يستلزم نفي الصحة فان ورد دليل يدل على صحة صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلكا مخصوصا فيكون نفي القبول في حقه مجازا عن عدم توفيق الثواب ولم يرد



ذلك وما يدل على تقدم كون الشرط للصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وهي بردة فكنت إذا صليت  
نقلت عن وفي رواية خرجت اسقى فقالت امرأتني الحى الاتغطون عنا است قارئكم الحديث أخرجه البخارى وابوداود  
والنسائي قالوا ان ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط ١٤١ يقتضى تركه عدم الصلاة قاله الشوكاني

في نيل الاوطار وعن بعض  
المالكية التفرقة بين الذكر  
والنساء ومنهم من اطلق كونه  
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج  
بانه لو كان شرطا في الصلاة  
لاختص بها ولافتقر الى النية  
ولكان العاجز العربيان يتنقل  
الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل  
الى القعود والجواب عن الاول  
النقض بالايان فهو شرط في  
الصلاة ولا يختص بها وعن  
الثاني باستقبال القبلة فانه  
لا يفتقر الى النية وعن الثالث  
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم  
عن التسبيح فانه يصلى ساكنا وفي  
هذا الحديث رواية التابعي عن  
التابعي والتحديث والعنعنة  
وأخرجه البخارى في الجزية  
والغازي والحج والتفسير ومسلم  
في الحج وكذا ابوداود والنسائي  
(عن انس) بن مالك (رضي الله  
عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم غزا خيبر) على غانية  
برد من المدينة وكانت في جادى  
الاولى سنة سبع من الهجرة  
(فصلنا عنها) خارجا عنها  
(صلاة الغداة) اى الصبح فيه  
جواز اطلاق ذلك على صلاة  
الصبح خلافا لما ذكره (بغاس)  
بفتح المعجمة واللام ظلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات  
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذى وابوداود وابن ماجه وهو مرسل عون لم يلق ابن  
مسعود) الحديث قال ابوداود ومرسل كما قال المصنف قال لان عون لم يدرك عبد الله  
وذكره البخارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذى ليس اسناده متصل  
انتهى وعون هذه ثقة مع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم وفي الحديث مع الارسال  
اصح بن يزيد الهذلى راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح قال ابن سيد الناس لا نعلمه  
وثق ولا عرف الا برواية ابن ابي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا  
الحالية قوله وذلك ادناه في الموضوعين اى أدنى الكمال وفيه اشعار بانه لا يكون المصلى  
متسنا بدون الثلاث وقد قال الماوردى ان الكمال احدى عشرة أو تسع وأوسطه  
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذى عن ابن المبارك واصح بن راهويه  
انه يستحب خمس تسميات للامام وبه قال الثورى ولا دليل على تقييد الكمال بعدد  
معلوم بل ينبغى الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد  
وأما اجاب مجود السهو فيما زاد على التسع واستحب ان يكون عدد التسبيح وترا  
لأشدها فيما زاد على الثلاث فما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت  
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم من هذا الفقه يعنى عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسميات وروى  
سجوده عشر تسميات رواه أحمد وابوداود والنسائي) الحديث رجال اسناده كلهم ثقات  
الاعبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث وقال  
النسائي ليس به بأس وامن له عند أبى داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخرنا أى  
قد رنا قوله عشر تسميات قبل فيه حجة ان قال ان كمال التسبيح عشر تسميات والاصح  
ان المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكل زاد كان أولى والاحاديث المخصصة في تطويله  
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل  
(فائدة) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث على  
عليه السلام في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه ابوداود والترمذى والنسائي من  
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان  
ذى الجبروت والملئكت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك ومنها ما أخرجه  
مسلم وابوداود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم  
اغفر لى ذنبى كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره ومنها ما أخرجه مسلم وابوداود

الليل اى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بظلام آخر الليل (فركب نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) على حمار  
مخطوم برسن ليف وتحمته كاف من ليف رواه البيهقي والترمذى وضعفه (وركب أبو طحمة) زيد بن سهل الانصارى المتوفى سنة  
اثنتين وأربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام أو في البحر (وأورد يافى طحمة) وفيه جواز الاردا في محله ما اذا كانت الدابة مذمومة



(فأجروا) من الإبراء (نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) ركوبه (في زقاق خيبر وان دكبتى لئتمس تخذني الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم حسر) أي كشف (الأزار عن نخذه) الشريف عند سوق ركوبه ليتمكن من ذلك (حتى انى أتطر الى بياض نخذه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه (وسلم) ودرى ١٤٢ حسر مينا للنفوس ولدايل رواية مسلم فالمحسر أى بغير اختياره ضرورة

الإبراء وحديثه فلا دلالة فيه على كون الفخذ ليس بعورة واللائق بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف نخذه قصد امع ثبوت قوله الفخذ عورة ولعل أناسا لما رأى نخذه صلى الله عليه وآله وسلم مكشوقا وكان عليه الصلاة والسلام سببا في ذلك بالإبراء أسند الفعل اليه قال القرطبي حديث انس وما معه انما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمل الخصوصية أو القاء على اصل لا بآية مما لا يتطرق الى حديث جرهد وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كلى واظهار شرع عام فمكان العمل به أولى ولعل هذا هو المراد لانه منق بقره حديث انس اسند وحديث جرهد احوط قال النووي ذهب اكثر العلماء الى ان الفخذ عورة وعن احمد ومالك في رواية العورة القبيل والدير فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال في الفتح في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظير (فلما دخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) أي خيبر وهو بثمة مع بان الزقاق كان خارج القرية (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ بربك من سخطك وأعوذ بعافاك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم في الركوع وبمطلق الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعده هذا

\*(باب التمسى عن القراءة في الركوع والسجود)\*

(عن ابن عباس قال اشرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس ان الله لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الا وانى نهيتم ان أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد ومسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أى من أول ما يبشرون بها ما أخذ من تبشير الصبح وهو أول ما يبشرون به وهو قول عائشة أول ما يدعى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواها ما راها المسلم أو راها غيره قوله الا وانى نهيتم انتهى له صلى الله عليه وسلم من لأمته كما يشهد بذلك قوله في الحديث أما الركوع الى آخره وبشعره أيضا ما في صحيح مسلم وغيره ان عليا قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ويدل عليه أيضا أدلة التماس العامة وفيه خلاف في الأصول وهذا انتهى يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وبطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظموا فيه الرب أى سجوده وزنه وهو مجزؤه وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم بالاحاديث المتقدمة في الباب الذي قبله هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم في السجود وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء قوله فقمن قال النووي هو يفتح القاف وفتح الميم وكسر الغتان مشهورتان فنفتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه لغة ثالثة في زيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدم لم يكون المصلي عاملا يجمع ما ورد والامر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على التذب عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

\*(باب ما يقول في روعه من الركوع وبعد انقضاءه)\*

خيبر) أي صارت خرابا قاله على سبيل الاخبار فيكون من الاتباع بالمقتنيات أو على جهة الدعاء عليهم أي التناول (عن) لما راهم ثم خرجوا بمسارهم ومكافهم التي هي من آلات الهدم (انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الذال المججمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثا قال) أنصر (وخرج القوم الى) مواضع (أعمالهم) كذا تدره البرماوى كالكرماني



لم يكن قال العيني بل معناه خرج القوم لأعمالهم التي كانوا يعملونها وكما إلى بعض اللام (فقالوا) هذا (بجدة) أوجه محمد (والجيش يعني الجيش) ومعنى بالجيش لأنه خمسة قسام مقسمة وساقه وقلب وجناحان وقبيل من تخميس الغنمة وثقبه الأزهر، بأل الخس انما كانت بالشرع وقد كان ١٤٣ أهل الجاهلية يسمون الجيش خميسا فبان ان القول الاول أولى (قال

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلاته من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من التثنية بعد السجدة متفق عليه وفي رواية لهم ربنا ولك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وأنه لا يجزى من قعود وقد اختلف في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد فيتمسك لمن قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الامام والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء أبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين والشافعي وداد قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتداعه سمع الله ان حمده فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والنوري والاوزاعي وروى عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمنفرد أيضا ولكن يسهل المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمنفرد سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا ولك الحمد فقط وحكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قالوا به أقول انتهى وهو مروى عن الناصر احتج القائلون بأنه يجمع بينهما كل مصل بحديث الباب ولكنه خص من الدعوى لأنه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اماما كما هو المأثور للخصاب الآن قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام واحتجوا أيضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الامام يجمع بينهما فيلحق به المؤتم لان الأصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضا بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بريدة اذا رفعت رأسك من الركوع نقل سمع الله ان حمده اللهم ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض ومل ما شئت من شيء بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا وامامًا أو مأمومًا ولكن سنده ضعيف وما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سمع الله لمن حمده قال من وراءه سمع الله لمن حمده واحتج القائلون بأنه يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا ولك الحمد فقط بحديث أبي هريرة أن النبي

قاصبناها) أي خبير (عنوة) بفتح المهملة وسكون النون أي قهرا في عنف أو صلحا في رفق ضد ثم اختلف هل كانت صلحا أو عنوة أو اجلا وصح المنذرى ان بعضها أخذ صلحا وبعضها عنوة وبعضها اجلا موبم - ذا ين دفع التضاد بين الآثار (بجمع السى فجاء دحية) بكسر الدال (فقال يا نبي الله اعطني جارية من السبي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فخذ جارية) منه يحتمل أن يكون اذنه له في أخذ الجارية قبل القسم على سبيل التسهيل له اما من أصل الغنمة أو من خمس الخمس بعد ان ميز وقيل على أن تحسب منه اذا ميز أو اذن له في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه فذهب (فاخذ صفية) قيل كان اسمها زينب (فتحي) بن أخطب من بنات هرون عليه السلام المتوفاة سنة ست وثلاثين أو ست وخمسين وكانت تحت كنانة بن أبي الحقيق قتل عنها بغير (فجاء رجل) قال في الفتح لم اقبل على اسمه (الى النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) فقال يا نبي الله اعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة قرظية) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر النجمة قبيلتان من يهود خيبر (لأنه لا تلحق الالك) لانها من بيت النبوة ومن ولد هرون عليه السلام والرياسة لانها من بيت سيد قرظية والنضير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم



فصل الخلق في هذه الاوصاف بل في سائر الاخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) اي دعوية (بها) اي بغيره (فدعوه) بغيرها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له (خذ جارية من السبي غيرها) وارفعها منه لانه انما كان ياذن له في جارية من حشو ١٤٤ السبي لامن افضلها فلما رآه اخذ انفسه من تسبا وشرفا وجالا استرجعها لئلا

يتميز دحية بها على سائر الجليس مع ان فيه من هو افضل منه وايضا لما فيه من انتمها كما مع علوم مرتبتها ومرتباتها على ذلك شقاق او غيره مما لا يخفى في كان اصطفاؤه لها فاطعاً لهذه المناسبة وذكر الشان في الامم عن سير الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى دحية ثمانية اثنى عشر الف ديناراً من بيت مال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي سيرة ابن سعد ان الناس انما اعطاه اثنى عشر الف ديناراً ووقع في رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة اربوس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في هذا ما ينافي قوله خذ جارية اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فاعقها) اي صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها عتقها اي اعتقها وشرط ان ينكحها فلزمها الوفاء او جعل نفس العتق صداقاً وهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الامام احمد والحنبل وابن المسيب وغيرهم بظاهره فجوزوا ذلك لغيره ايضاً (حتى اذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا قال مع الله ان حمده فقولوا ربنا لك الحمد أخرجه الشيخان واخرجه نحوه من حديث عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسأقي نحوه من حديث أنس ويحباب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسبيح الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤتم للفتحة وكذلك أمر المؤتم بالحمد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الامام وقد استقيمت الحمد للامام والتسبيح للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقاً والواو في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الاخذ بها أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر بعد قوله ربنا وهو استحباب كما قال ابن دقيق العيد أو كما قال النووي أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء أو للعمال كما قال غيره وروى عن أحمد بن حنبل انه اذا قال ربنا قال ولك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة الناء من حديث أنس بلفظ واذا قال مع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوى فيه ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتسار الى حين يتمكن من ساجداً قوله وفي رواية له من يعنى البخاري ومسلماً واحداً لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كما تقدم في أول الكتاب لا ما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير النقل وقد قدمنا الكلام عليه مستوفى (وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام مع الله ان حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان مع الله ان حمده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد اهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجود منك الجدر واهه وسلم والتساقى) الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث على المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة قوله اهل الثناء والمجد هو في صحيح مسلم

بوسم (بالطريق) في سد الرواح على نحو اربعين ميلاً من المدينة ونحوها (جهزتم الله ام سليم) بضم زيادة السين وهي ام أنس (فاهدتها) أي زفنتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرماني وفي بعض النسخ أو روايات نهديتها أي بغيره زوجه بنت لؤلؤ الجوهري الهذلي نهديتها المرأة الى زوجها (فاصبح النبي



صلى الله عليه وآله (وسلم عروسا) بزنة قول يستوى فيه المذكروا المؤمن ما دام في اعراسهم ما وجهه عرس وجهها عرائس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شئ فليجيئ به وبسط) بفتحات (نطعا) بكسر النون وفتح الطاء الميم سلة وعليها اقتصر ثعاب في فصيحته وكذا في الفرع وغيره من الاصول ويجوز فتح النون ١٤٥ وسكون الطاء وقصه ما وقال الزركشي فيه

سبع لغات وجهه انطاع ونطوع  
(جعل الرجل يجي بالتمر وجعل  
الرجل يجي بالسمن قال) عبد  
العزیز بن صهيب (وأحسبه)  
أي انسا (قد ذكر الوبق  
قال غاسوا) أي خلطوا أو  
اتخذوا (حيسا) وهو الطعام  
المتخذ من التمر والقط والسمن  
وربما عوض بالذوق عن الاقط  
(فكانت وليلة رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) أي طعام  
عرسه من الولم وهو الجمع سمي به  
لاجتماع الزوجين واستنبط منه  
مشروعية مطلوبة الواجبة للعرس  
وانما بعد الدخول وجوز الزودي  
كونها قبله أيضا وان السنة تحصل  
بغير اللحم ومساعدة الاصحاب  
بطعام من عندهم ورواه هذا  
الحديث ما بين كوفي وبصري وفيه  
التحديث والنعنة وأخرجه  
البخاري في النكاح والمغازي  
وأبو داود في الخراج والسنن في  
النكاح والوليمة (عن عائشة)  
رضي الله عنها قالت لقد كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم يصلي القبر فيشهد) أي  
يحضر (معه نساء) جمع امرأة  
لا واحدة من لفظه (من المؤمنات)  
حال كونهن (متلذعات) أي  
مغطيات الرؤوس والاجساد قال

بزيادة احق ما قال العبد وكلنا لك عبد قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على النداء  
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف  
والثناء الوصف الجليل والمجد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان  
المجد قوله لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتقويض والاذعان والاعتراف  
قوله ذا الجذب فتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن بعض الكسرة قال ابن جرير  
وهو خلاف ما عرفة أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه ما فتح الحظ والغنى والعظمة  
أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتهاد أي لا ينفعه اجتهاده  
وانما ينفعه الرحمة والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والمذكر  
فيه بهذا وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسيأتي الكلام على ذلك

\*(باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل  
لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده رواه أحمد وعن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي  
معهود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم فيها الرجل  
صلبه في الركوع والسجود رواه خمسة وصححه الترمذي) الحديث الاول يشرده أحمد  
من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد ولم أجده من ترجمه وقد ذكر ابن حجر  
في المنقحة انه وهم الهيثمي في تسميته عبد الله بن زيد وانه عبد الله بن بدر وهو معروف  
موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني  
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد  
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والبخاري  
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده  
صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عن عبد الشخين وعن أبي هريرة  
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رقاعة الزرق عند أبي داود والترمذي والنسائي  
من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسيأتي وعن أبي قتادة  
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسأتيان وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود  
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة  
في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين والى ذلك ذهبت العترة والشافعي  
وأحمد واسحق وداودوا كثر العلماء قالوا ولا تصح صلاة من لم يقيم صلبه فيه ما هو الظاهر

١٩ نيل في الاصحح التلفع أن تشمل بالثوب حتى تحال به جسدك وفي شرح الموطأ ابن حبيب التلفع لا يكون الا بتغطية  
الرأس والتلف يكون بتغطية الرأس وكشفه (في موطأ) جمع مرط بكسر أوله كسا من خرا وصوف أو غيره او هي الملقحة  
أو الأزار والثوب الأخضر وعن النضر بن زبيل ما يقتضي أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجع) من المسجد (الى بيوتهم)



فما يعرفه من أحد) من الغلس كما عند المؤلف في المواقيت وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بين لبقاء الظلمة أو لمبا الغن في النخلة وقد اعترض على البخاري في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الالتقاء المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تمسك بان الأصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن

اختياره يؤخذ في المادة من الآثار التي يوردها في الترجمة قاله في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين حمص ومدني وفيه الحديث والعنونة والاختيار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) صلى في خيمته بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء أسود مربع إلهام (اعلام فنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (إلى اعلامها نظرة فلما انصرف) من صلاته (قال اذهبوا بجمع بصي هذه إلى أبي جهم) عاصم بن حذيفة العدوي القرشي المدني أسلم يوم الفتح وتوفي في آخر خلافة معاوية (واثنوني بانهبائية) بفتح الهاء مرة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون بانهبائية مشددة كساء غليظ لا علم له قال ابن قرقول نسبة إلى منبج بفتح الميم وكسر الموحدة موضع بالشام ويقال نسبة إلى موضع يقال له انبجان وفي هذه قال ذهب يقال كساء انبجاني وهذا هو الأقرب إلى

من أحاديث الباب لما قررناه في مرة من أن النبي ان لم يمكن توجهه إلى الذات توجهه إلى الصحة لانهم أقرب إليها وقال أبو حنيفة وهو مروى عن مالك ان الطمانينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع إلى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وقد عرفنا في باب قراءة الفاتحة ان الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب الجلوس بين السجدين ان شاء الله

### • (باب هيات السجود وكيف الهوى إليه)

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وذانهض رفع يديه قبل ركبتيه ورواه الجماعة إلا أحمد) الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرفه أحد ارواه غير شريك وذكر أن هـ مامارواه عن عاصم مرسل ولم يذ كر وائل بن حجر قال البيهقي من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد قد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرت إلى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلما جلس لتشهد الحديث وانما الذي قصرت به ذاعن التصحيح عنده الغرابة التي أشار إليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة الصحيح بلالة يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فان شريك لا يصح حديثه منفردا هـ ذاعن كلامه وكذا عمل الحديث النسائي بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به وقال البيهقي هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي وانما تابعه همام مرسل كذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو داود من طريق محمد بن بخادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المنذري عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لا ركب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن أنس انه صلى الله عليه وسلم المحط بالكبير فسبقت ركبته يديه أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به العلامة ابن اسمعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه انه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين وإلى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذري عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن زياد وسفيان الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول وذهبت

الصواب في لفظ الحديث اه وفي الجهرة منبج موضع أجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب النجانية العترة (أبي جهم) وانما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بارسال الخصة لانه كان أهذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطأ وقال ابن بطال انما طلب منه ثوبا غير الذي عليه انه لم يرد عليه حديثه استخفافا قال وفيه ان الواهب اذا ردت عليه طيبته من غير أن يكون



هو الراجع فيها أنه أن يقبلها من غير كراهة (فإنها) أي الخبيصة (الهنئي) من أي بالكسر لا من لها هو إذا لمب أي شغلتي (أنفا) أي قريبا وهو مأخوذ من انتناف الشيء أي ابتدأته (عن صلاتي) وعند مالك في الموطأ فاني نظرت إلى علمها في الصلاة فكاد يفتني وفي التعليق عند البخاري بعده - إذا خاف أن يفتني فيصم ١٤٧ قوله الهنئي على قوله كاد فيكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا التحقق وقوع  
الالهام ولا يقال ان المعنى شغلتي  
عن كمال الحضور في صلاتي لانا  
نقول قوله في التعليق فاحاف  
بدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال  
ان له - صلى الله عليه وآله وسلم  
سالتين حالة بشرية وحالة يختص  
بها خارجة عن ذلك فبالنظر إلى  
الأولى قال الهنئي وبالنظر إلى  
الثانية لم يجز به بل قال اخاف  
ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع  
الخبيصة ليستين به في ترك كل شغل  
وليس المراد أن أباجهم يصلي في  
الخبيصة لانه - صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يكن يبعث إلى غيره بما يكرهه  
لنفسه فهو كاهدا الحلة لعمر  
رضي الله عنه مع تحريم لباسها  
عليه ليستفيع بها بيع او غيره  
واستنبط من هذا الحديث الحث  
على حضور القلب في الصلاة وترك  
ما يوردى إلى شغله وقد شهد القرآن  
الكريم بالفلاح المصلين الخاشعين  
والفلاح أجمع اسم لسعادة  
الآخرة وبانتفاء الخشوع ينتفي  
الفلاح فالمصلي يتأجج ربه فعظم  
في نفسه قدر مناجاته وانظر من  
تأجج وكيف تأجج وبما ذا تأجج  
فاعلم واعمل تسلم قال ابن دقيق  
العميد فيه مبادرة الرسول إلى  
مصالح الصلاة ونفي ما عليه يحدش

العترة والاوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية  
عن أحمد وروى الحارمي عن الاوزاعي انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم  
قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبي هريرة الآتي وهو  
أقوى لأنه شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا  
موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک  
مرفوعا بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مضى يضع يديه قبل ركبتيه وقال على  
شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك بأجوبة منها ان حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان  
بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا  
نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا ان نضع الركبتين قبل اليدين ولكنه قال الحارمي في  
اسناده مقال ولو كان محفوظا لدل على النسخ غير ان المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث  
نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح انه من أفراد ابراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن  
أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل  
الركبتين ناسخا لما خالفه ومنها ما يرمي به ابن التيم في الهدى ان حديث أبي هريرة الآتي  
انقلب متنه على بعض الرواة قال ولعله وليضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو  
بكر بن أبي شيبة فقال حدثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم لم انه قال اذا مضى اذا مضى ~~م~~ فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا  
يترك كبروك الفعل ورواه الأثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك رقدروى عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود  
حدثنا يوسف بن عدي حدثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مضى بدأ بركبتيه قبل يديه اه ولكنه قد ضعف عبد الله  
ابن سعيد يحيى القما وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل  
هو منكر الحديث متروك الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشي لا يكتب - دينه وقال  
أبو ذرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شي وقال أبو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي عامة  
ما يرويه الضعف عليه بين ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة ان أوله يخالف  
آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه فمد يركبتيه البعير فان البعير اذا مضى يضع يديه أولا  
قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبنا البعير في يديه لاني رجليه فهو اذا برك  
وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنهى عنه قال وهو فاسد لوجود حاصلها ان البعير اذا برك  
يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهى عنه وان القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعرفه  
أهل اللغة وانه لو كان الامر كما قالوا لقال صلى الله عليه وسلم فليبدأ بركبتيه البعير لان أول

فيما ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أباجي من لا تأجج زادي الفتح ويستنبط منه كراهة كل ما يشغل عن الصلاة  
من الاصباغ والنقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من الاصحاب والارسال اليهم والطلب منهم واستبدال به الباجي على صحة  
المعاملة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان للصورة الاشياء الظاهرة فائت في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية



يعني فضلا عن دونها ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومدي وفيه رواية تاجي عن تاجي عن صحابة والتحديث والعنونة (عن أنس رضي الله عنه قال كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء مسترقيق من صوف ذو ألوان اورد رقم ونقوش (لعائشة) رضي الله عنها (سرت به جانب بيتها فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم) اها (أبسطي) أمر من اماط يبط اي أزيل وذا ومعه في

(عن قرامك هذا فانه لا تزال تصاور) وفي رواية بإضافته الى الضمير وعلى الاول ضميراته لسان وعلى الثاني للشوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لي في صلاح) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تذكره الصلاة حيثما فيه من سبب اشتغال القلب بالقوت للغشوع واذا انتهى عنه في التحمل كان النهي عن لباسه في الصلاة بطريق الاولى ويلحق المصائب بالمرور لا شرا كهما في كون كل منهما ما قد عيى من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في اللباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصلب الاقضه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطلقا واستثنى الخنفة من ذلك ما يسهط وبه قال المالكية وأما في رواية ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري في اللباس أيضا والنسائي (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) كان قارئا فصيحاً

ما عيس الارض من البعير يداه ومن الاجوبة التي أجاب بها الاولون عن حديث أبي هريرة الآتي ان حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره ويحجب عنه بان المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لا يزد على المقال الذي تقدم في حديث وائل على انه قد رجحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح وقال يبغي أن يكون حديث أبي هريرة داخلا في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح ومنها الاضطرار في حديث أبي هريرة فان منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبتيه ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبتيه كما رواه البيهقي ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كعمرو بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود ومنها ان حديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويحجب عنه بان حديث أبي هريرة شواهد كذلك ومنها انه مذهب الجمهور ومن المرجحات لحديث أبي هريرة انه قول وحديث وائل حكاية فعل والقول أرجح مع انه قد تقر في الاصول ارفعه صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة ومحل النزاع من هذا القبيل وأيضا حديث أبي هريرة مشغل على النهي المقتضى للخطوة وهو مرجح مستقل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسئلة وقد أشير الى تزييف البعض منه والمقام من معارك الانتظار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين وأما الحافظ ابن القيم فقد رجح حديث وائل بن حجر وأطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرجحات قد أشيرنا ههنا الى بعضها وقد حاول الحق المقتبلي الجمع بين الأحاديث بما حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبتيه وافترط في ذلك بعبادة سائر اطرافه وقع في الهيئة المنكرة ومن قارب بغير اطرافه لم يقع فيها سواء تقدم اليدين أو الركبتين وهو مع كونه جمعا لم يسبقه اليه أحد تعطيل لما في الأحاديث واخراجها عن ظاهرها ومسير الى ما لم يدل عليه دليل ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الأمرين ولكن المشهور رجحه ما تقدم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد أسدكم ولا

يترك كما يترك الأعير وليضع يديه ثم ركبتيه رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطابي حديث وائل بن حجر ثابت من هذا) الحديث أخرجه الترمذي وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الا من هذا الوجه اه وقال البخاري ان محمد بن عبد الله بن حسن بن علي ابن أبي طالب لا يتابع عليه وقال لأدري سمع من أبي الزناد أولا وقال الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذکور قال المنذري وفيما قال الدارقطني تطرف فقد روى نحوه عبد الله بن رافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني هذه نسخة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها

شاعرا كاتباه هو أحد من جمع القرآن في المصحف وكان مصحبه على غير تأليف مصحف عثمان وشهد صفين مع اسنادان معارضة وأمره على مصر وتوفي في خلافة علي الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا وله في البخاري أحاديث (قال أهدى) بضم الهمزة وكسر الدال (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فزوج) بفتح التاء وشديد الراء المضمومة وآخره



جيم هو القباء المخرج من خلف والذي أهدها هو كيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حرير) بالاضافة كتب خبر وخاتم فضة (فلبسه) أي قبل تحريم الحرير (فصلي فيه ثم انصرف) من صلاته (فنزعه نزعا شديدا كالكاره له) وفي حديث جابر عنده سلم صلى في قباء ديباج ثم نزعه وقال ثماني جبريل عليه السلام فالتهمى سبب ١٤٩ نزعه له وذلك ابتداء تحريمه (وقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (لا يغني) أي استعمال (هذا) الحرير (للمتقين) عن الكفروهم المؤمنين وعبر بجمع المذكر ليجرح النساء لانه حلال لهن ولا يقال يدخان تغلبيا لانا نقول انهن خرجن بدليل آخر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أحل

الذهب والحرير لافان أمي وحرم علي ذكورها قال الترمذي حسن صحيح قال في الفتح وإذا تقرره هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد تلك الصلاة لأن ترك أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعد فعد عند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم وعن مالك يعد في الوقت اه وقال الحنفية تكره ونصح ورواة هذا الحديث كلهم مصريون وفيه التصديق والعنعنة والقول وأخرجه البخاري في اللباس وكذا مسلم والنسائي في الصلاة (وعن أبي جيمعة) بضم الجيم وفتح الجاء وهب ابن عبد الله السوائي بضم السين المهملة ويختيف الواو (رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو بالابطح (في قبة حرام من آدم) بفتح الهمزة والهمزة جلد (ورأيت بلالا أخذ

اسنادان هذا أحدهما والاخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمنا انه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلاه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضا عن عبيد الله بن عمرو قال في موضع آخر تفرد به أصبح بن الفرج عن الدراوردي اه ولا ضير في تفرد الدراوردي فانه قد أخرج له سلم في صحيحه واحتج به وأخرج له البخاري ومقرونا بعبد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبح فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجابه والحديث استدله القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي قوله وليضع يديه ثم ركبته هو في سنن أبي داود وغيره باللفظ قبل ركبته واعلم ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبيد الله بن

جيمعة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضوح ابطيه متفق عليه) قوله يجنح بضم الياء المتناهية من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة وروى فرج وروى خوي وكاهل بجمع في واحد والمراد انه فتح كل يد عن الجنب الذي يليها قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المتناهية من تحت المضمومة وكلاهما صحيح قوله وضع ابطيه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض ابطيه وفي أخرى حتى اني لارى بياض ابطيه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة ان يحذف اعتماده على وجهه ولا يثأثر انفه ولا وجهه ولا يثأذي بملاقاة الارض قال وقال غيره هو اشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والانف من الارض مع غيارته لهيئة السكبان وقال ابن المنير ما معناه ان يتمز كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لا تقترش اقتراس السبع واعتقد على راسك وأبد ضبعك فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يقترش الرجل ذراعيه اقتراس السبع وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقتك وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التقريع المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ شكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انقروا فقال استعينوا بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقريع وفسره ابن عجلان أحد رواة بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته إذا انقروا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين ترتفع من السجود طالبا للقيام والانتظا يحتمل ما قاله الزيادة التي أخرجهما أبو داود نعين المراد ولكنه قال الترمذي انه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر انه روى من غير هذا الوجه مرسلا وكأنه أصح وقال البخاري ارساله أصح من وصله وهذا

وضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت الناس يتسارعون ويتسابقون الى (ذالك الوضوء) تبركاً بآثاره الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن أصاب منه شياً فسمح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يده صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عنزة) بفتح العين المهملة والنون والزاي مثل نصف



الريح أو أكبرها سنان كسنان الريح (فرزها وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (في حلة حمراء) بردين إذا وزدهما  
بمائتين منسوجين بخطوط حمر مع الاسود كذا في القسطلاني وكلام الحافظ الا التي برده (مشمرا) أي حال كونه مشمرا ثوبه قد  
كشف شيئا من ساقه قال في مسلم كافي ١٥٠ أنظر الى بياض ساقه (صلى الى العنزة بالناس) الظهر (ركعتين ورأيت الناس

والدواب يمشون بين يدي العنزة) وفيه استعمال الجواز الا فالعنزة لا يدلها وفيه جواز الصلاة في الثوب الاجر والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا تنكره وتأولوا حديث الباب بان الحلة فيها خطوط حمر ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وقال هريرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي انه قال حديث حسن لان في سنده أبا يحيى القتات وهو لا يعتد بحديثه وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيجوز أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحاله البهق على ما صنف بعد الفسح وأما ما صنف غزله ثم نسخ فلا كراهية فيه وقال ابن القيم زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن إذا كان غزوا ورواه هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه التعديت والعننة والقول وأخرجه البخاري في اللباس في الصلاة

الاعلال غير قاصح لانه قد رفعه أئمة فرواه الميث عن ابن عجلان عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا والرفع من هو لا زيادة وتقدم غير ضائر (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعلموا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه الجماعة) قوله ولا يسط في رواية ولا يسط بزيادة التثنية المشبهة من فوق وفي رواية ولا يفتش ومعناها واحد كما قال بن المنير وابن رسلان أي لا يجعل ذراعيه على الأرض كالقراش والنبساط قال القرطبي ولا شذ في كراهة هذه الهيئة ولا في استحباب نقيضها قوله انبساط الكلب في رواية اقتراش الكلب وقد عرفت ان معناهما واحد والانبساط مصدرفعل محذوف تقديره ولا يسط فيه يسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتا وقوله تعالى وأنبتم انايا ناسنا أي أنبتكم فنبتم نباتا وأنبتهم فنبتم نباتا المراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الاقتراش والقبض وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الاول ما يدل على صرفه عنه الى

الاستحباب (وعن أبي حميد في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه رواه أبو داود) حديث أبي حميد قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه قوله فرج بين نخذه أي فرق بين نخذه وركبتيه وقدمه قال أصحاب الشافعي يكون المنزلق بين القدمين بقدر شبر قوله غير حامل بطنه بفتح الراء من غير والمراد انه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع بطنه عن نخذه حتى لو شامت بهيمة ان تمر بين يديه امرت والحديث يدل على مشروع عينة التفرج بين النخدين في السجود ورفع البطن عنهم اولا خلافا في ذلك (وعن أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سجد أكن انفه وجهه من الأرض ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حد ومنكبيه رواه أبو داود وترمذي وصححه) وهذا أيضا طرف من حديث أبي حميد المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه قوله أمكن يدال أمكنه من الشيء ومكنته منه فمكن واستمكن أي قوى عليه وفيه دليل على مشروع عينة السجود على الأنف والجهة وسبب الكلام عليه قوله ونحى يديه فيه مشروع عينة التخوية في السجود كما في الركوع قوله ووضع كفيه هذه الرواية مبينة لارواية الأخرى الواردة بلفظ ووضع يديه قوله حد ومنكبيه فيه مشروع عينة وضع اليدين في السجود حد ومنكبين

#### \*(باب أعضاء السجود)\*

(عن العباس بن عبد المطلب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سجد

وكذا أبو داود وترمذي وأخرجه السافى في الزينة وابن ماجه في الصلاة (عن سهل بن سعد رضى الله عنه وقد العبد سئل من أي شيء المنبر) النبوي المدني ولا يداودان رجالا أنس بن سهل بن سعد الساعدي وقد امتروا في المنبر معوده (فقال ما بقي بالناس) وفي رواية من الناس وفي أخرى في الناس (اعلم مني) بذلك (هو من أنزل الغاية) بالغين المجهة والموحدة موضع قرب المدينة



من العوالي والاثل شجر كالأطراف لا شوك له وخشبه جيد يعمل منه القصاع والاولاني وورقه اشنان يغسل به القصارون  
(٤-هـ) أي المنبر (فلان) هو ميمون قال في القتح وهو الأقرب فيما قاله الصغاني وأباقوم فيما قاله الغافقي الرومي مولى سعيد بن  
العاص أو بأقول فيما رواه عبد الرزاق أو قبصة الخزومي (مولى فلانة) ١٥١ بعدم الصرف للتأنيث والعلية أنصارية وهي

عائشة فيما قاله البرماوى كالكرمانى

ورواه الطبراني بلفظ وأمرت

عائشة فصنعت له منبره لكن

سنده ضعيف وقيل من باب كسر

المسيم أو هو صالح مولى العباس

ويحتمل أن يكون الكل اشتراكا

في عمله (لرسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أي لأجله

(وقام عليه) أي على المنبر (رسول

الله صلى الله عليه) وآله (وسلم حين

عمل ووضع) بالبناء للمفعول

فيهما (فاستقبل) عليه السلام

(القبلة وكبر وقام الناس خلفه

فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم

(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع

رأسه ثم رجع القهقري) وهو

الرجوع الى خلاف أي رجوع

الرجوع الذي يعرف بذلك وإنما

فعل ذلك لئلا يولى ظهره القبلة

(فصعد على الأرض ثم عاد الى

المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم

رجع القهقري حتى صعد بالأرض

فهذا شأنه) ولا حظ في قوله على

الأرض معنى الاستعلاء وفي قوله

بالأرض معنى الاصاق وفي هذا

الحديث جواز ارتفاع الإمام

على المأمومين من غير فرق بين

الارتفاع والانخفاض والبعد

والخائل ومن زعم أن شيئا من ذلك

تفسد به الصلاة فعليه الدليل ولا

دليل الا ما روى عن - ذبغة انه أم الناس بالمدينة على دكان فاخذ أبو مسعود البدرى بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال له

أبو مسعود ألم تعلم انهم كانوا ينهاون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مدتني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم وفي رواية للجامع التصريح برفعه ورواه أبو داود ومن وجه آخر وفيه ان الإمام كان عمار بن ياسر والذي جذبه حذيفة

العبد سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه ورواه الجماعة الا البخاري قوله

آراب بالمجمع آراب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الحديث يدل على ان أعضاء

السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب

السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهب العترة والشافعي في أحد قوليه الى وجوب

السجود على جميعها للآراء التي ستأتي من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعي في

أحد قوليه وأكثر ألقاهما الواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم

ويمكن جهتهك ووافقهم المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله

الأولون (وعن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء

ولا يكف شعرا ولا ثوبا بالجهة واليدين والركبتين والرجلين أخرجه وفيه نظر قال النبي

صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على انفه

واليدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفي رواية أمرت ان أسجد على سبع ولا كفت

الشعر ولا الثياب بالجهة واليدين والركبتين والقدمين رواه مسلم والنسائي

قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء للمالم يسم فاعله وهو الله

جل جلاله قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظيره الحافظ قال

لانه ليس فيه صبغة أفعول وهو ساقط لان لفظ أمر يدل على المطلوب من صبغة أفعول كما تقرر

في الأصول ولكن الذي يتوجه على القول بانتضائه الوجوب على الأمة انه لا يتم الاعلى

القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لأمته وفيه خلاف معروف ولا شك أن

عموم أدلة التماسي تقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو

ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمرنا وهو دال على العموم قوله - سبعة أعظم

سمى كل واحد عظماء وان اشتمل على عظام باعتبار الجملة ويجوز أن يكون من باب تسمية

الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا جملة معترضة بين

الجملة والمبسين والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة

لا خارجها وورده القاضي عياض بانه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك للمصلي سواء

فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن

حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره

عن مباشرة الأرض انشبهه المتكبرين قوله الجهة احتج به من قال بوجوب السجود على

الجهة دون الاتف واليه ذهب الجمهور ورواه أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الاتف

وحدها وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الاتف وحده

دليل الاماروى عن - ذبغة انه أم الناس بالمدينة على دكان فاخذ أبو مسعود البدرى بقميصه فجذبه فلما فرغ من صلاته قال له

أبو مسعود ألم تعلم انهم كانوا ينهاون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مدتني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم وفي رواية للجامع التصريح برفعه ورواه أبو داود ومن وجه آخر وفيه ان الإمام كان عمار بن ياسر والذي جذبه حذيفة



لو امكن فيه مجهول لانه من رواية عدي بن ثابت الانصاري قال حدثني رجل انه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة فاقبعت الصلاة فتقدم عمار وقام على دكان يصلي والناس اسفل منه فتقدم حذيفة فاخذ على يديه فاتبعه عمار حتى انزل حذيفة فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة لم تسمع رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا اتم الرجل القوم فلا يقم ارفع من مقامهم

او نحو ذلك قال عمار ذلك اتبعته  
حين اخذت على يدي هكذا ساقه  
أبو داود وفي اسناده الرجل  
المجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي  
أيضاً في هذا الحديث والحديث  
الاول دليل على منع الامام من  
الارتضاع عن المؤتم ولكن هذا  
التمسك يحمل على التنزيه لحديث  
صلاته صلى الله عليه وآله وسلم  
على المنبر المذكور في الصحيحين  
وغيرهما ومن قال انه صلى الله  
عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم  
كما وقع في آخر فلا يفيد ذلك لانه  
لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو  
جائز في غيره ولا يصح القول  
باختصاص ذات النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد جعنا في هذا  
البحث رسالة مستقلة تجاوب عن  
سؤال بعض الاعلام فمن أحب  
تتبع ذلك فليرجع اليها قاله  
الحافظ الشوكاني في السيل  
وهو مذهب المنتبهة والشافعية  
وأحمد والليث لكن مع الكراهة  
وعن مالك المنع واليه ذهب  
الاوزاعي وان العمل باليسير  
بغير مبطل للصلاة قال الخطابي  
وكان المنبر ثلاث مرات فلهذا انما  
قام على الثانية منها فليس في نزوله  
وصعوده الاخطوتان وجواز  
الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وذهب الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان  
يحميهما وهو قول للشافعي واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس  
المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانف فدل على انه المراد ورده ابن دقيق العبد  
فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لانه لا تعين المنار اليه بخلاف العبارة  
فانهم امينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعيين المدهى  
ممنوع وقد صرح النخاعة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعرف باللام بالقلب فقط  
ولهذا جعلوها اعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف واستدل القائلون  
بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلهما كعضو  
واحد ولو كان كل واحد منهما ماعضوا مستقلاً لزم أن تكون الاعضاء ثمانية وتعقب بانه  
يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دليلاً لا يبيح حذيفة  
لان كل واحد منهما ما بهض العضو وهو يكتفى بكافي غيره من الاعضاء وانت خبير بان المنى  
على الحقيقة هو المختص والمناقشة بالهزار بدون وجوب المصير اليه غير ضارة ولا شك ان  
الجبهة والانف حقيقة في المجموع ولا خلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف  
مستحب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة  
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا يصاب منه من  
الارض ما يصاب الجبين قال الدارقطني المواب عن عكرمة مرسل وروى اسمعيل  
ابن عبد الله المعروف بسهوي في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم  
فليضع انفه على الارض فانكم قد اتممتم بذلك قوله واليدين المراد بهما الكفان  
بقريضة ما تقدم من النبي عن اتمام السبع والكف قوله والرجلين وفي الرواية  
الثانية والثالثة والرابعة والقدمين وهي معينة للمراد من الرجلين وفي الرواية الاولى  
والخامسة يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعاً وقد تقدم الخلاف  
في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان مسمى السجود يحصل  
بوضعها دور كشفها قال ابن دقيق العيد ولم يختلف في ان كشف الر كبتين غير واجب  
لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف وهو ان  
الشارع وقت المسح على الخف بعدة يقع فيه الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين  
لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة اه ويمكن ان يخص ذلك  
بالابس الخف لاجل الرخمة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب  
الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبة عنهم ما وان ارتضاع الامام فرض التعليم غير مكره وعبارة الفتح الغرض من السبعة  
ايراده جوار الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري  
في مكانه عن شيخه علي بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العيد في ذلك بحث فانه قال من اراد أن يستبدل به على جواز



الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتناول ولا يفراد الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتبارية فلا بد  
منه انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني وفيه التحديث والاخبار والسؤال وأخرجه البخاري في الصلاة  
وكذا مسلم وابن ماجه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان جدته مليكة) ١٥٣ يضم الميم بنت مالك بن عدي وهي والدته

أم أنس لان أمه أم سليم أمها  
مليكة المذكورة (دعتر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لطعام) أي لاجل طعام (منعته)  
هي أو ابنتها أم سليم (له) صلى الله  
عليه وآله وسلم (فاكل منه) وهو  
مشعر بان مجتبه كان لذلك  
لا يصلي بهم ليتخذوا مكان صلواته  
مصلية لي اهم كما في قصة عتيان بن  
مالك وهذا هو السر في كونه بدأ  
في قصة عتيان بالصلاة قبل  
الطعام وهذا بالطعام قبل الصلاة  
فيبدأ في كل منهما باصل مادي  
لا جله أو دعي لهما أو اهل مليكة  
كان غرضها الاعظم الصلاة  
وايكنها جعلت الطعام مقدمة  
لها (ثم قال قوله) قال السهيلي  
هذا الامر يعني الخبر أو هو امر  
لهم بالاتفاق لكن اضافته الى  
نفسه لا ارتباط تعليلهم به بقوله  
(فلا يصلي) بكم الامام وضم  
الله عز وجل وفتح الياء قال في الفتح  
هكذا في روايتنا ووجهه على أن  
للأم لام كي والفاء هل بعدها  
منعوب بان مضمة وجوز في  
الفتح والفاء طلاني أو جها أخرى  
فراجعه ان أردتها (لكم) أي  
لا جلكم وان كان الظاهر أن  
يقول بكم (قال أنس) رضي الله  
عنه (نقمت الى حصيرة لثا قد اسود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرافضي وأبو طالب والشافعي في أحد قوليه الى انه  
يجب في الجبهة دون غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور  
العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجبهة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة  
وأهل القول الاول انه لا يجب كعصابة الخمرة وسباني الدليل على ذلك

(باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاته بأعضائه)

(عن أنس قال كنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا  
لم يستطع أحدنا أن يسجد سجدنا على الأرض بسط ثوبه فسجد عليه رواه الجماعة)  
قوله ثوبه قال في الفتح الثوب في الاصل بطاق على غير الخيط والحديث يدل على  
جواز السجود على الثياب لا تقامر الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند  
السجود هي الاصل لتعلق بسط ثوب بعدم الاستطاعة وقد استدل بالحديث على  
جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور  
وجله الشافعي على الثوب المتفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على  
الجواز الى أمرين أحدهما ان اللفظ ثوبه دال على المتصل به امام حيث اللفظ  
وهو تعقيب السجود باليسط وامام من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عند السجود وعلى  
تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع  
وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا  
الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين والبيهقي باللفظ شكوا الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سر الرضا في جباهنا وكفنا فلم يشكوا وأخرجه مسلم بدون  
اللفظ وبدون لفظ جباهنا وكفنا ويجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت لاجل تأخير  
الصلاة حتى يبرد الحر لا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائل  
المتفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة ذكره في ذلك الحافظ في  
التهذيب وأما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن خبير ان السباني ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهته فحسره من جبهته  
وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا  
يسجد على كور العمامة فأومأ به انه ارفع عمامتك فلا تعارضهما الا حديث الواردة بأنه  
صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته لانها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء  
يعني مرفوعا وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم  
في الحلية وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبراني وفيه قائد  
أبو الوركاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدي وفيه عمرو بن شعور وجابر الجعفي وهما

٢٠ نيل في من طول ما ليس) يضم اللام وكسر الباء أي استعمل وليس كل شيء بحسبه وفي الفتح

فيه ان الافتراء يسمى لبسا وقد استدل به على منع اقتراض الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك ان من حلف  
لا يلبس حريرا فانه لا يثبت بالافتراء لان الايمان مبناها على العرف ورجل اللبس هنا على الافتراء انما هو القرينة ولانه



المفهوم (فمنطقته) أي دشتته (بناه) تلييناه أو تنظيفاً أو تطهيراً ولا يصح الجزم بالاختيار المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصى (وصفت واليتيم) هو ضحية بن أبي ضحية بضم الضاد الموحدة وفتح الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٤ كما في تحرير النجاة للذهبي (وراهم والجهوز) أي أم سليم (من ورائنا

فصلي لنا) أي لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ركعتين ثم انصرف (من الصلاة) وذهب إلى بيته وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صفة واحدة لها إذا لم يكن معها امرأة غيرها وفيه اجابة الدعوة ولو لم يكن عرساً ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طعم الدعوة وصلاة النافلة جماعة في البيوت وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لا جعل المرأة قائماً قد يخفى عليهم بعض التفاصيل لعدم موقفها وفيه تنظيف مكان المصلي وقيام الرجل مع الصبي مقارناً استدله على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشتد أربعاً وفيه صحة صلاة الصبي الميز ووضوءه وإن حمل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة بل يمكن أن يقال هو إذا كان أفضل ولا سيما في حق صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم ورجل في قبلته) أي

منزوكان ومنهم عن أنس عند ابن أبي حاتم في العائل وفيه حسان بن سيار وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق عن سلاوة عن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع أن كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العذر من حر أو برد أو حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على كور العمامة على العذر وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وبكر المزني ومكحول والزهرى روى ذلك عنهم ابن أبي شيبه ومن المانعين عن ذلك على ابن أبي طالب وابن عمر وعبادة بن الصامت وأبراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر بن عبد العزيز وجعدة بن هبيرة روى ذلك عنهم أيضاً أبو بكر بن أبي شيبه (وعن ابن عباس قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقي الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد رواه أحمد) الحديث أخرجه نحوه ابن أبي شيبه عنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتقي بقضوله حر الأرض ويردها وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلي ولكن لا عذر ما عذر المطر كما في حديث الباب أو الحر والبرد كما في رواية ابن أبي شيبه وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكم مقييد بالعذر كما عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دلائل إلا أن يقال إن الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بينهما وبين الأرض حائل وقد قدمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها (وعن عبد الله بن عبد الرحمن قال جاءنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلي بنا في مسجد بني الأشمل فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد رواه أحمد وابن ماجه وقال علي بن وهب) الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبه حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن أبي حبيبة عنه وهذا الحديث قد اختلف في أسناده فقال ابن أبي أويس عن اسمعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده وهذا أولى بالصواب قاله الزنى وقد استدلل به أيضاً القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لا طلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالعذر وقد تقدم تمام الكلام عليه قال المستنف وقال البخاري قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والفتنة ويدها في كره وروى سعيد في سننه عن إبراهيم

قال  
في موضع سجوده (فإذا سجد غزني) بيده (فقبضت رجلي) بالتنبيه وبالافراد (فإذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما) بالتنبيه والافراد أيضاً (قالت) عائشة رضي الله عنها معذرة عن نومه على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فيها



مصابيح) أي اذلو كانت لقمبضت رجلها عند ارادته السجود ولما أخرجته لأغمز قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعده ذلك يستصحبون واستنبط الخنفة وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلبس المرأة واجب باحتمال أن يكون بينهما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة للظاهر والاصل عدم الحائل

في الرجل واليسد عرفا وبان دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشريع لا الخصوصية ورواه الخمسة مديون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنفنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها كنت أمام وقد صرحت في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه رضى الله عنه ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في حجرتها) وهي بينه وبين القبلة) أي والحال ان عائشة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهي معتضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنابة) بكسر الجيم وقد تفتح أي اعتراضا كاعتراضهم بان تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه الى جهة يساره كما تكون الجنابة بين يدي المصلي عليها ورواه هذا الحديث الستة ما بين مصري ومدني وفيه التصديق بصيغة الجمع والافراد والعنفنة ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه مسلم وأبو داود وابن

ماجه (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كأملى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع أحدهما طرف الثوب) ولمسلم بسط ثوبه والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة كأملى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه وللبخاري في أبواب العمل في الصلاة مع هذا على ثيابنا اتقاء الحر وفي الحديث جواز

قال كانوا يصعدون في المسائق والبرانس والطبالسة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علقه البخاري قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وقوا على العمامة ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل يا مثناة من تحت وقد تبدل الفا وفتح السين وبعدها هاء تانيث وهي غشامة بطن يستريحه الرأس قاله القزاز في شرح الفصيح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستتر من الشمس والمطر كأنه عنده رأس البرنس وقول الحسن ويداه في كفه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان ان كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد ويداه في كفه والمسائق جمع مستقيمة وهي فروط ويل الكمين كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة والطبالسة جمع طبلان

#### \*(باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها)\*

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى يقول قد أوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى يقول قد أوهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها ان أنسا قال اني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الاولى أخرجهما أيضا أبو داود وغيره قوله قد أوهم بفتح الهمزة والهاء فعل ماض مبني للفاعل قال القرطبي ومعناه ترك قال ثعلب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلظت أهم ووهمت الى الشيء إذا ذهب وهدم اليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئا يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئا وأوهم به في بكسر الهمزة وهما بالتحريك إذا غلظ قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي انه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد وأظن انه في وقت القنوت حيث كان معتدلا والتشهد حيث كان جالسا ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الاخرى قوله اني لا آلو هو بضم الهمزة مدودة بعد حذف النون ولا مضمومة بعد هاء او خفيفة أي لا أقصر قوله قد نسي أي نسي وجوب الهوى الى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد انه نسي انه في صلاة وأظن انه وقت



اسـتعمال الثياب وكذا غيرها في الحياة بين المملوك وبين الارض لانها جبرها وكذا بردها وفيه اشارة الى ان مباشرة الارض عند السجود هو الاصل لانه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل به على اجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور ١٥٦ وحمل الثاني على الثوب المتصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لان الظاهر ان صنيعه ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الارض وفيه تقديم الظاهر في أول الوقت وظاهر الاحاديث الواردة في الامر بالابراد تعارضه فن قال الابراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فاما ان يقول التقديم المذكور رخصة واما ان يقول منسوخ بالامر بالابراد وحسن منها ما ان يقال ان سنة الحرق قد توجد بعد الابراد ويكون فائدة الابراد وجود ظل عشي فيه الى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار الى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه ان قول العصامي كما فعل كذا من قبيل المرفوع لا اتفاق الشيعين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خافه كما يرى من امامه فيكون تقريره فيه ما خوذ من هذه الطريق لا من مجرد صيغة كما تفعل كذا في الفتح ورواه هذا

١ اقنوت حيث كان معه دلا والتشهد حيث كان جالسا قاله الحافظ ووقع عند الاصمعيلى من طريق غندور عن شعبة فلما قد نسي طول القيام أى لاجل طول قيامه والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وقد ذهب بعض السافعية الى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجا بان طولهما ينفي الموالاة وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب وعن حديث حذيفة الآتي بعده وعن حديث البراء المتفق عليه انه كان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده واذا رفع من الركوع وبين السجدين قريبا من السواء وانظر مسلم وجدت قيامه فركعته فاعتدله الحديث وفي لفظ البخاري كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين واذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على ان الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أسرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا يعنى العدول عنه لدليل ضعيف وهو قوله لم يسن فيه تكرير التسبيحات كالركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على انه قد ثبتت مشروعية اذكار في الاعتدال أكثر من التسبيح المشروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لان معنى الموالاة أن لا يتخالف فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالاحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومحدثهم ومقلدهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدةين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود ومن حديثه مطولا ولفظه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثا ذوا الملكوت والجبوت والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه نحو من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم سبحان ربّي العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحو من سجوده وفي رواية الاساري نحو من ركوعه وكان يقول ربّي الحمد ثم يسجد فكان سجوده نحو من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثم يرفع رأسه من السجود وكان يقول في السجدةين نحو من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب اغفر لي فصل في أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة أو الانعام شك شعبة وفي اسناده رجل من بني عيسى قيل هو مسلم بن زفر العبسي الكوفي وقد احتج به البخاري ومسلم والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المفسرة في

الحديث الخمسة بصريون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه في الصلاة أيضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه انه سئل) والسائل سعيد بن زيد الأزدي (ا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في منزله) أي عليه ما أوجبها والاستغفار على سبيل الاستغفار (قال نعم) أي



جلب المصالح قال الا ان يرد دليل  
بالحاقه بما يتجمل به فيرجع اليه  
ويترك هذا النظر قلت قد روى  
أبو داود والحاكم من حديث  
شداد بن أوس مرفوعا خالفوا  
اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم  
ولا اخفافهم فيكون استعجاب  
لان من جهة قصة الخرافة  
المذكورة وورد في صون  
المصلاة في النعال من الزينة  
المأمور باخذها في الآية حديث  
ضعيف جدا أورده ابن عدي في  
الكامل وابن مردويه في تنبيهه  
من حديث أبي هريرة والعقيلي  
من حديث أنس قاله في الفتح قال  
القسطلاني واختلاف فيما اذا  
كان فيهما نجاسة فعند الشافعية  
لا يطهرها الا الماء وقال مالك  
وأبو حنيفة ان كانت يابسة أجزا  
حكها وان كانت رطبة تعين الماء  
انتهى ورواه هذا الحديث  
الاربعة ما بين ع- قلاني وبصري  
وكوفي وفيه التحديث والاختار  
والسؤال وأخرجه البخاري في  
اللباس و- لم في الصلاة وكذا  
الترمذي والاساق ق (عن جرير  
ابن عبد الله) البجلي الصابي  
(رضي الله عنه انه قال ثم توضأ  
ومسح على خفيه ثم قام فصلى)  
ظاهرة انه صلى في خفيه لانه لو

• (باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل - ل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثت بالحق ما أحسن غيره فعلني فقال اذا قلت اني الصلاة فكبر ثم اقرأ ما يقصر معك من القرآن ثم ادرك حتى تطمئن را كما ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم افعل ذلك في الصلاة كلها متفق عليه لكن ليس بسلم فيه ذكر السجدة الثانية وفي رواية مسلم اذا قلت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث) الحديث فيه زيادات وله طرق وسنشير الى بعضها عند الكلام على مفرداته وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي وعن عمار بن ياسر أشار اليه الترمذي قوله قد دخل رجل هو خالد ابن زافع كذا ينه ابن أبي شيبة قوله صلى زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى تلامذ قال الحافظ والأقرب انه باقية -ة المسجد قوله ثم جاء فسلم زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال وعليك السلام

نزهة ما بعد المسح لوجوب غسل رجليه ولو غسلهما بالنقل (فستل) أي جرير عن المسح على الخفين والصلاة فيهما والسائل له  
 هـ - ما كان في الطبراني (فقال) أي جرير (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أي من المسح والصلاة فيهما قال  
 إبراهيم التيمي (فكان) - حديث جرير (يجهيم) أي القوم وفي طريق قيس بن يونس فكان أصحاب عبد الله أي ابن مسعود ويجهيم



(لان جريرا كان من آخر من أسلم) ولمسلم لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ووجه اجهابهم بقاء الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافا لما ذهب اليه بعضهم لانه لما كان اسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا ان حديثه معمول به وهو بين ان المراد بآية المائدة ١٥٨ غير صاحب الخلف فتكون السنة مخصصة لآية ورواية هذا الحديث

ما بين بغدادى وكوفى وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن الصحابي وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنعنة والقول والرؤية وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود فى الطهارة (وعن عبد الله بن مالك ابن بجمينة) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهى صفة أخرى له لاصفة لمالك وحينئذ فتم حذف الالف من ابن الباقية لمالك خطأ لانهم اوقعوا بين هاتين من غير فاصل فينون مالك وتثبت الالف من ابن بجمينة له وان كان صفة لعبد الله لمكن وقوع الناصل (رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى أى سجدة من الطلاق الكلى على الجزء (فرج) بفتح الفاء قال السفاقي رويانه بتشديد الراء والمعروف فى اللغة التخفيف (بزيديه) أى وجمييه قال الكرماني يعنى قد اتمه وأراد ببعده قد اتمه من الارض (حق يبدو) أى يظهر (بباض ابطيه) وفى رواية الليث اذا سجد ففرج يديه عن ابطيه واذا فرج بين يديه لا يلمن ابطيه أى عضديه وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن افرم فكانت

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من ان الموعظة فى وقت الحاجة أهم من ردا السلام واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأديا له على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة قوله فانك لم تصل قال عياض فيه ان أفعال الجاهل فى العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا مبنى على ان المراد بالتبني نقي الاجزاء وهو الظاهر ومن جعله على نقي الكمال فمسك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجزائها والالزم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتعب بأنه قد أتم فى المرة الأخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكانه قال له اعد صلاتك على غير هذه الكيفية وقد احتج لتوجه التبني الى الكمال بما وقع فى بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذى من حديث رفاعه بلفظ فان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الاول انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والالزم فى ترك المندوبات لانهم انتقصوا الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج فى شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله ثلاثا فى رواية البخارى فقال فى الثالثة أوفى التى بعد هاهنا فى أخرى له فقال فى الثانية أوفى الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استكمال الثلاث فى تعليمه قوله اذا أتت الى الصلاة فكبر وفى رواية البخارى اذا أتت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وهى فى مسلم أيضا كما قال المصنف وفى رواية البخارى أيضا والترمذى وأبى داود فتروضا كما أمر الله ثم تشهد وأقم والمراد بقوله ثم تشهد الامر بالشهادتين عقيب الوضوء لا التشهد فى الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جعله مرتبا على الوضوء ورتب عليه الإقامة والتكبير والقراءة كما فى رواية أبى داود والمراد بقوله وأقم الامر بالإقامة وفى رواية للنسائى وأبى داود ثم يكبر ويحمد الله ويبنى عليه الا انه قال النسائى يحمده مكان يبنى عليه ثم ساق أبو داود فى هذه الرواية الامر بتكبير الانتقال فى جميع الاركان والسمع وهى تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر قوله فكبر فى رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك فى أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن فى رواية لابی داود والنسائى من حديث رفاعه فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله تعالى وكبره وهله وفى رواية لابی داود من حديث رفاعه ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله ولا حمد وابن حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد تمسك به حديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة فى الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك فى باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تطمئن فى رواية لاجد وأبى داود فاذا

أنظر الى عفرى ابطيه وفى حديث يمانية اذا سجد لوشاة جمية ان تمر بين يديه لم ت والحكمة فيه ركعت انه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة من الارض وابعدها عن هياآت الكسالى واما المرأة فتضم بعضها الى بعض لانه استر لها وأحرى بالحديث رواه أبو داود فى المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انا صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين تصادان فقال



إذا اجتهدنا فضعنا بعض العلم إلى الأرض فإن المرأى في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل  
منهم ما تركه اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص في يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة والامام أحمد في  
المشهور عنه فحجبتهم المرسل المذكور من لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهه ورايهم حديثين فباعضاد كل من الموصول

والمرسل بالأخر وحصول  
القوة من الصورة المجموعة قال  
في فتح الباري وهذا مثال لما ذكره  
الشافعي من ان المرسل يعتضد  
بمرسل آخر أو مسند اه وقال  
الروى الحديث الضعيف عند  
تعدد الطرق يرتقى عن الضعيف  
إلى الحسن ويصير مقبولا معه ولا  
به قال الحافظ السخاوي ولا  
يقضي ذلك الاحتجاج بالضعيف  
فان الاحتجاج انما هو بالهيئة  
المجموعة كما مرسل حيث اعتضد  
بمرسل آخر ولو ضعفه كما قاله  
الشافعي والجمهور اه ورواه  
هذا الحديث ما بين مصري  
ومدني وفيه الحديث والعنينة  
وأخرجه في صفته النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ومسلم والشافعي  
في الصلاة (عن أنس بن مالك  
رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من  
صلى صلاتنا) أي من صلى صلاة  
كصلاتنا المتضمنة للإقرار  
بالشهادتين (واستقبل قبلتنا)  
الخصوصية بنا (وأكل ذبيحتنا)  
وانما أفرد ذكر استقبال القبلة  
تعميما للشأن أو الإفودا داخل  
في الصلاة لمكونه من شروطها  
أو عطفه على الصلاة لان اليهود  
لما وات القبلة شنعوا بقولهم

ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامد دظهرك ومكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى  
تعتدل قائما في رواية لابن ماجه تطمئن وهي على شرط مسلم وأخرجها الصحيح بن راهويه  
في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري  
قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث  
رفاعة هناد أحمد وابن حبان وفي لفظ لا أحمد فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها  
وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم  
اسجد حتى تطمئن ساجدا فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة  
فيه خلافا لأبي حنيفة قوله ثم ارفع حتى تطمئن بالشافعي دلالة على وجوب الرفع  
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون  
أقرب إلى الجلوس قوله ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا فيه أيضا وجوب السجود  
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة  
الاستراحة وسبب الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية  
للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى  
تطمئن جالسا وهي تصلح للمعنى على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار  
البخاري إلى أن ذلك وهم لانه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائما  
ويمكن أن يجعل أن كان محفوظا على الجلوس للتشميد انتهى فشكك البخاري هذه  
الرواية التي ذكرها ابن عمر بخالفه أبي أسامة وبقوله ان كان محفوظا قال في الدر المنير  
ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة الصحيح بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر  
وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رفاعة فاذا جلست في وسط الصلاة  
يعني التشميد الأوسط فاطمئن وافرش فخذك ثم تشميد الحديث يدل على وجوب  
الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي  
المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه قال ابن  
دقيق العيد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم  
وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهذا في الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس  
ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم  
وبيان للجاهل ونهر بفوائده واجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر  
ويقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به الاسامة من هذا المصلي وما  
لم يتعلق به اسامة من واجبات الصلاة وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت  
به الاسامة فقط فاذا اتقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وهم الذين يمنعون من كل ذبيحتنا أي من صلى صلاتنا وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع  
عن أكل الذبيحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمته بشأنه عليها  
(فذلك) مبتدأ خبرهم (المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله) أي أمانهم ما أوعدهما (فلا تقتروا) بضم التاء وكسر القاء أي



لا تخونوا ولا تغدروا يقال أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وخفرتة إذا خشيته ويقال إن الهمة في أخفرت للارزالة أي تركت  
 حمايته (الله) أي ولا رسوله (في ذمته) أي ذمة الله أو ذمة المسلم أي لا تخونوا في تضيق من هذا سبيله واكتفى بذكر الله وحده  
 دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم أخفاره ذمة ١٦٠ الرسول وانما ذكره أواللنا كيد واستنبط بعضهم من هذا الحديث

اشتراط عين الكعبة لصلاة  
 القادر عليه فلا تصح الصلاة  
 بدونها قال الحافظ الشوكاني في  
 السبل وأقول قال الله تعالى  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام  
 وحيثما كنتم فولوا وجوهكم  
 شطره وشطره سواء كان جهته  
 أو نحوه أو تلقاه أو قبله على  
 اختلاف تقاسيم السلف للشطر  
 يدل على أن استقبال الجهة يكفي  
 من المأخر والغائب إلا إذا  
 كان حال قيامه إلى الصلاة  
 معينا للبيت لم يحل بينه وبينه  
 حائل إلا إذا كان في بعض بيوت  
 مكة أو شوارعها أو فيما يقرب  
 منها وكان بينه وبين البيت حال  
 القيام إلى الصلاة حائل فإنه  
 لا يجب عليه أن يصعد إلى مكان  
 آخر يشاهد منه البيت بل عليه  
 أن يولي وجهه شطر المسجد  
 الحرام وليس عليه غير ذلك ولم  
 يأت دليل يدل على غير هذا وأما  
 ما أخرجه البيهقي في سننه عن  
 ابن عباس عن فروعا البيت قبله  
 لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل  
 الحرم والحرم قبله لاهل الأرض  
 في مشارقها ومغاربها من أمي  
 جمع كونه ضيقا لا يفتض  
 للاحتجاج به هو أيضا دليل على  
 بما ذكرنا لا من كان في المسجد

هذا الحديث فلنا أن تمسك به في وجوبه وكل موضع اختل في عدم وجوبه ولم يكن  
 مذكورا في هذا الحديث فلنا أن تمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما  
 تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف أحدها أن  
 يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالرائد قال رائد فان الأخذ  
 بالرائد واجب وثانيها إذا أقام دليلا على أحد الأمرين أما الوجوب أو عدم الوجوب  
 فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التمسك به أكثر  
 فليست عند التعارض أقوى الدلائل يعمل به قال وعندنا أنه إذا استدلل على عدم  
 وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صبغة الأمر به في حديث آخر فالقدم صبغة  
 الأمر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويعمل صبغة الأمر على  
 الندب ثم ضعفه بأنه انما يتم إذا كان عدم الذكور في الرواية يدل على عدم الذكور في  
 نفس الأمر وليس كذلك فان عدم الذكور انما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكور  
 في نفس الأمر فيقدم ما دل على الوجوب لأنه اثبات لزيادة يتعين العمل بها انتهى  
 والوظائف التي أرشد إليها قد استلزامها في مجموعها من طرق هذا الحديث في هذا  
 الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في الفاظه  
 مزيد فائدة وعملنا بالرائد من ألقاظه فوجدنا الخارج عما أشغل عليه حديث  
 الباب الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسبيح والاقامة وقراءة الفاتحة  
 ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهور وتمكين السجود وجلسة  
 الاستراحة وفرش الفخذ والتشهد الأوسط والأمر بالتصميم والتكبير والتليل  
 والمجيد عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها إلا التشهد الأوسط  
 وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ فسأني الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألقاظه  
 من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية والتهود الأخير ومن المختلف  
 فيها التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد  
 قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسأني الكلام على الثلاثة الأخيرة وأما قوله أنها  
 قد قدم صبغة الأمر إذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فنحن  
 لانوافقه بل نقول إذا جاءت صبغة أمر فاضية بوجوب رائد على ما في هذا الحديث فان  
 كانت متقدمة على تاريخه كان صار قالها إلى الندب لأن اقتصاره صلى الله عليه وسلم في  
 التعاميم على غيرها وتركها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقر من أن  
 تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لان  
 الواجبات الشرعية ما زالت تعبد وقتا فوقتا والزم قصر واجبات الشريعة على

فهي معاين للبيت لا حائل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبله لاهل الحرم وذلك ليدل على أنه لا يجب على  
 أهل الحرم الاستقبال الجهة وأما غيرهم فذلك ظاهر والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب فإذا توجه إلى الجهة التي  
 بينهم ما نفذ فعل ما عليه حديث ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه ابن ماجه



والحاكم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المصل إلى أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المماريب المنصوبة في  
المساجد فمعرفة بين المشرق والمغرب وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ذلك الأعلى مجنون أو طفل اه وزاد  
في ويل الغمام هـ ذاني الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الراحة إلى جهة

القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية  
القرينة في الأرض الندية على  
ظهر الراحة كما بينا ذلك في المنتقى  
وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا  
الله به في أمر القبلة وهو يغنيك  
عن التفرعات الطويلة  
والتهويلات المبهمة في كتب  
النقح وفيه أن أمور الناس  
محمولة على الظاهر فن أظهر  
شعار الدين أجريت عليه أحكام  
أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك  
ورواة هذا الحديث الخمسة  
بصريون وفيه التصديت  
والعنفة وأخرجه النسائي (عن  
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله  
عنه أنه سئل عن رجل طاف بالبيت  
للعمره) أي لأجلها (ولم يطف)  
أي لم يسع (بين الصفا والمروة  
أباني) أي هل حل من إحرامه  
حتى يجوز له أن يجامع (أمراته)  
ويقه هل غير ذلك من محرمات  
الإحرام أم لا وخص إتيان المرأة  
بالفك لأنه أعظم المحرمات  
في الإحرام (وقال) ابن عمر مجيبا  
له (قدم النبي صلى الله عليه وآله  
ولم يطف بالبيت سبعا وصلى  
خلف المقام ركعتين) وقد ذهب  
جماعة إلى وجوب ذلك خلف  
المقام (وطاف بين الصفا والمروة  
وقد كان لكم في رسول الله صلى

الحسن المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة  
والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على في مقام التعليم والسؤال عن  
جميع الواجبات واللازم باطل فاللزوم مثله وإن كانت صبغة الأمر الواردة بوجوب  
زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال  
ومقام الاحتمال والاصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال  
عن الأصل والبراءة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التبس تاريخه  
محتمل لتقديمه عليه وتأخره فلا ينتهز للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لابد  
منه وترك أمره خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط لأن قصر الواجبات  
على حديث المسي فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تخيلا لصلحيته لصرف كل دليل  
يرد بعده إلى الأعلى الوجوب سبب أسباب التشرع ورد لما تجد من واجبات الصلاة ومنع  
للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات  
والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة  
وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث  
المسي أو بعده لأنها بيان للأمر القرآني أعني قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة صلى الله  
عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة  
وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر  
خارج عن حديث المسي ليس بصبغة الأمر كالتعود على الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا  
يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتل عليه حديث المسي أو تحريمه أن  
فرضنا وجوده وقد استدلل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين  
في الإحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسيجات الركوع  
والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والعود ونحو ذلك قال الحافظ وهو  
في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك  
وللهديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سردناها (وهي حذيفة  
أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعا أهله حديثه ما صليت  
ولو لم تمت على غير القطرة التي دطر الله عليها محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواته أحمد  
والبخاري) قوله رأى حذيفة رجلا روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق  
الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كنيسة قال الحافظ ولم أقف على اسمه  
قوله ما صليت هو نظيره صلى الله عليه وسلم للمسي فأنك لم تصل وزاد أحمد بعده قوله  
فقال له حذيفة منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة والنسائي مثل ذلك وحذيفة مات سنة

٢١ نيل في الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فاجاب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم  
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن  
هشام فاجاز للجهل بعد الطواف وقبل السعي ورواة هذا الحديث الثلاثة مكبون وفيه التصديت والسؤال وهو من



مسند ابن هجران من مسند جابر لأنه لم يرفعه وأخرجه البخاري في الحج وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت دعا في فواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصلي) فيه (حتى خرج منه)  
ورواية بلال المثلث أربع من نفي ابن ١٦٢ عباس هذا الاسماء ان ابن عباس لم يدخل وحيتنذ فيكون مرسلاته أسنده عن

غيره عن دخل مع النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم الكعبة فهو  
مرسل صحابي (فلما خرج) صلى  
الله عليه وآله وسلم منه (ركع)  
أي صلى (ركعتين) فاطلق الجزم  
واراد به الكل (في قبل الكعبة)  
وما استقبله منها وهو وجهها  
بضم القاف والموحدة وقد  
تسكن (وقال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (هذه) أي الكعبة هي  
(القبلة) التي استقر الامر على  
استقبالها فلا تفسخ كما نسخ  
بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة  
موقف الامام في وجهها دون  
اركامها وجوانبها الثلاثة وان  
كان الكل جائزا وان من حكم  
من شاهد البيت وجوب مواجهته  
فيه جزما بخلاف الغائب أو ان  
الذي أمرتم باستقباله ليس هو  
الحرم كله ولا مكة ولا المسجد  
حول الكعبة بل الكعبة نفسها  
ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين  
مدني وصنعاني ومكي وفيه  
التحديث والخبار والفتنة  
والسمع وأخرجه مسلم في المناسك  
والنسائي (عن البراء بن عازب  
رضي الله عنهما قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى  
نحو) أي جهة (بيت المقدس)  
بالمدينة (سنة عشر شهرا أو سبعة

ت وثلاثين من الهجرة فعلى هذا يكون ابتداء الصلاة المذكورة قبل الهجرة بأربع سنين أو  
أكثر قال الحافظ ولعل الصلاة لم تسكن فوضعت بعد فعله أراد المبالغة أو لعله كان ممن يصلي  
قبل اسلامه ثم أسلم فحلت المدة المذكورة من الامرين ولهذه الدلة لم يذكر البخاري هذه  
الزيادة قول غير القطر قال الخطابي الفطرة الملة والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها  
السنة كما في حديث خمس من الفطرة وقد قدمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة  
والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى ان الاخلال بها يطل  
الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لان ظاهره ان حذيفة نفي الا سلام عنه وهو على حقيقته  
عند قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة  
وقال الحافظ ان حذيفة أراد توخي الرجل ليرتدع في المستقبل ويرجعه ويروده من وجه  
آخر عند البخاري بلفظ سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة تدل على ان حديث  
حذيفة المذموم مرفوع لان قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقدمال اليه قوم  
وخالفه آخرون والاول هو الرابع (وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أشرف الناس سرفة الذي يسرى من صلاته وقالوا يا رسول الله وكيف يسرف من صلاته  
قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وقال ولا يقيم صلاته في الركوع والسجود رواه أحمد  
ولاحد من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله قال يسرق صلاته الحديث أخرجه أيضا  
الطبراني في الكبير والوسط قال في مجمع الزوائد ورجالهم رجال الصحيح وفيه ان ترك إقامة  
الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشرف أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك  
أشرف من تلبس به هذه الوظيفة الخسيسة التي لا أوضع ولا أخبت منها تنفير عن ذلك وتنبيهها  
على تحريمه وقد صرح صلى الله عليه وسلم بان صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود  
غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث ابن  
مسعود بلفظ لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود ونحوه عن علي  
ابن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدم ما في باب أن الانتصاب بعد الركوع فرض  
والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكأها ترد على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع  
والسجود والاعتدال منهما

• (باب كيف انوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة) •

(عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سجد وقعت ركبته الى الارض قبل  
ان يقع كذا فلما سجد وضع جبهته بين يديه وجاني عن ابطيه وإذا نهض نهض على  
ركبته واعتد على فخذه رواه أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود عن طريق عبد الجبار

عشر شهرا) من الهجرة وكان ذلك بأمر الله تعالى له قاله الطبري ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه ابن  
آخر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه يحمل الاخير في المدينة على الاستقرار باستقبال  
بيت المقدس وفي حديث الطبري من طريق ابن جريج قال أول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس وهو بمكة فصلى



ثلاث حجج ثم هاجر فمضى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (وبينهما)  
أي بين هذا وأذاك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أي يؤمر بالتوجه الى الكعبة  
وفي حديث ابن عباس عند الطبري وكان يدعو ويظهر الى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء

فتوجه نحو الكعبة وقال السفهاء  
من الناس وهم اليهود وما ولاهم  
عن قبلتهم التي كانوا على ما قل الله  
المشرق والمغرب يهدي من يشاء  
الى صراط مستقيم فمضى مع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم  
خرج بعدما صلى فمر على قوم من  
الانصار في صلاة العصر فحوي بيت  
المقدس فقال هو يشهد انه صلى  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وأنه توجه نحو الكعبة  
فتصرف القوم حتى توجهوا نحو  
الكعبة واستتبطن هذا  
الحديث قبول خبر الواحد  
وجواز الفسخ وأنه لا يثبت في حق  
المكلف حتى يبلغه ورواه ما بين  
بصري وكوفي وفيه التعديت  
والهفوة وأخرجه البخاري في  
التفسير أيضا ومسلم في الصلاة  
والترمذي والنسائي وابن ماجه  
(عن جابر) بن عبد الله الانصاري  
(رضي الله عنه) قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يمشي (على النفل) على راحته) ناقله  
التي تصلح لأن ترحل (حيث  
توجهت) به أي الراحلة والمراد  
توجه صاحب الراحلة لأنها تابعة  
لقصد توجهه وفي حديث ابن عمر  
عند مسلم وأبي داود والنسائي  
رأيت رسول الله صلى الله عليه

ابن وائل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئا  
وقال أيضا مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت  
غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدثه مرسل قال ذلك  
الترمذي والمذري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود قوله وقعت  
ركبتاه الى الارض قبل ان يقع **كفاه** قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من  
الاختلاف في باب هيات السجود قوله فلما سجد وضع جبهته بركبتيه وجاني عن ابطيه  
لم يذكر هذا أبوداود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل وانما ذكره في باب افتتاح  
الصلاة والجماعة المباشرة وهو من الجاهل وهو البعد عن الشيء قوله واذا انحنى على  
ركبتيه فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على القدمين لا على الارض  
قوله على نخذه الذي في سنن أبي داود على نخذه باللفظ الافراد وقوله ابن رسلان في شرح  
السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية اظنها الغير المصنف يعني أبوداود  
على نخذه بالتثنية وهو اللاتق بالمعنى ورواه أيضا أبوداود في باب افتتاح الصلاة بالافراد  
قال ابن رسلان واعلم المراد بالتثنية كما في ركبتيه (وعر مالك بن الحويرث انه رأى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدارواه  
الجماعة الامامية وابن ماجه) الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ  
من السجدة الثانية وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك  
الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد روايتان وذكر الخليل ان  
أحمد يرجع الى القول بها ولم يستحيا الا **كثروا** احتج لهم الطحاوي بحديث أبي حميد  
الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت  
في بعض ألفاظه انه قام ولم يتورك كما أخرجه أبوداود قال فيحتمل ان ما فعله في حديث  
مالك بن الحويرث اعلم كانت به فقه من أجلها الا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك  
بانها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص وتعقب بان الاصل عدم العلم وبان مالك  
ابن الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فحكاياته لصفات صلاة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم داخله تحت هذا الامر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها  
وايه تر كها البيان الجواز لا على عدم مشروعية ما على أنها لا تتفق الروايات عن أبي حميد في  
نفي هذه الجلسة بل أخرج أبوداود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر باثباتها وأما الذي ذكر  
الخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالكبير المشروع للاقيام واحتج بعضهم  
على نفي كونها سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم يصلي على جاره وهو متوجه لخبر وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بن عبد الله بن عبد الله  
وآله وسلم في حاجة فحنت وهو يصلي على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فاذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي  
القبضة نزل) عن راحته (فاستقبل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في القبضة وهو واجماع ثم رخص



في ذلك في شدة الخوف ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وغانى ومدني وفيه الحديث والعنونة وأخرجه البخاري في  
 تقصير الصلاة في المغازي ومسلم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر  
 أو العصر (قال إبراهيم) النضي ١٦٤ (الراوي عن علقمة) بن قيس النضي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته  
 ولا بن عبد الله أكرأ زاد بالهمزة (أو  
 نقص) والمراد أن إبراهيم شك  
 في سبب سجود السهو هل كان  
 لأجل الزيادة أو نقصان لكن  
 جاء في روايه أخرى عنه أنه صلى  
 سجدا وهو يقتضي الجزم بالزيادة  
 (فلا سلم فيه) له يا رسول الله  
 أحدث) أي أوقع (في الصلاة  
 شيء) من الوحي يوجب تغييرها  
 مهدوه بزيادة أو نقص (قال) صلى  
 الله عليه وآله وسلم (وما ذلك)  
 سؤال من لم يشعر بما وقع منه  
 وفيه دليل على جواز وقوع السهو  
 من الأنبياء عليهم السلام في  
 الأفعال قال ابن دقيق العيد  
 وهو قول عامة الفقهاء والنظار  
 وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على  
 النبي السهو وهذا الحديث يرد  
 عليهم لقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فيه أنسى كما تنسون ولقوله  
 فإذا نسيت فذكروني أي بالتسبيح  
 ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا)  
 كناية عما وقع أما زائد على المعهود  
 أو ناقص عنه (فتنق) صلى الله  
 عليه وآله وسلم بالتحفة في أي  
 عطف (رجله) بأن جلس كهيئة  
 قعود المشهود (واستقبل القبلة  
 وسجد سجدتين ثم سلم) واستدل  
 به على رجوع الامام الى قول

السنن المقتضى عليها لم يستوعبها ~~هذا~~ واحد من وصف صلاته انما أخذ مجموعها عن  
 مجموعهم واحتجوا أيضا على عدم مشروعيتهما بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البزار  
 بلفظ كان اذا رفع رأسه من السجدة تبرا استوى قائما وهذا الاحتجاج يرد على من  
 قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على ان حديث وائل قد ذكره النووي في  
 الخلاصة في فصل الضعيف واحتجوا أيضا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقوم  
 كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستحباب المدعى على أن في اسناده تهما بالكذب وقد عرفت  
 مما قدمنا في شرح حديث المسمى ان جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاري وغيره  
 لا كإزاحة النووي من انهم لم يذكروا فيه وهو ذكره فيه يصلح للاستدلال به على وجوبه الوا  
 ما ذكره فيماتة قدم من اشارة البخاري الى ان ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا أيضا من انه  
 لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جملة ما احتج به القائلون  
 بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن  
 المنذر عن النعمان بن أبي عمار قال أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك  
 لا ينافي القول بانهم أسنة لان اتركها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات انما  
 ينافي وجوبها فقط وكذلك ترك بعض العصابة لها لا يقدح في سنيتها لان ترك ما ليس  
 بواجب جائز

#### \*(باب افتتاح الثانية بالقرأة من غير تعوذ ولا سكتة)\*

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مضى في الركعة الثانية  
 افتتح القرأة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت رواه مسلم) الحديث أخرجه أيضا النسائي  
 وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي  
 هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وأبو داود وليس عندهم الا السكتة في الركعة الاولى وذكره  
 الاستيعاب فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه  
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة والحديث يدل  
 على عدم مشروعية السكتة قبل القرأة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ  
 فيها وحكم ما بعدهما من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القرأة مختصة بالركعة  
 الاولى وكذلك التعوذ قبلها وقد قدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين  
 وفي التعوذ في باب المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاقتصار على التعوذ في الاولى لهذا  
 الحديث واستدل لذلك بأدلة فليراجع

#### \*(باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو)\*

الأمور من ذلك لان ذا اليمين لما ذكر لابي صلى الله عليه وآله وسلم انه سلم من ركعتين رجع صلى الله عليه وآله وسلم (عن  
 في الاستنبات الى العدد الكثير فقال أحق ما يقول ذو اليمين وان كان ذو اليمين عدلا ما ذاك الا ان قول العدد الكثير أولى من  
 الواحد على انه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد بسجدة في السهو حتى يقنه الله



ذلك أو ان قول السائل أحدث شكاً فلهذا حصول الشك الذي طرأ له لا بمجرد اخبارهم (فلما أقبل علينا بوجهه قال انه لو حدث في الصلاة نبي أنبأناكم) أي أخبركم (به) أي بالحدث وفيه انه كان يجب عليه تبليغ الأحكام إلى الأمة ودليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولكن انما أنا بشار مثلكم) أي بالنسبة ١٦٥ إلى الاطلاع على بواطن مخاطبين لا بالنسبة

إلى كل شيء (أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني) في الصلاة بالتسبيح والتحنيط (واذا شك أحدكم) بأن استوى عنده طرفا العلم والجهل (في صلاته فليتحرك الصواب) وقد ورد تفسير الصري بالبناء على اليقين وهو الأقل قال الشوكاني في الدراري فانخرج الترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا شك أحدكم فلم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثاً فليجعهما ثنتين واذا لم يدرك ثلاثاً صلى أم أربعاً فليجعهما ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شك أحدكم فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ومنها ما هو في غير الصحيح فهذه أحاديث مصرحة بأن من شك في العدد بنى على اليقين اه وهي تردنا ريل من يقول بالبناء على غلبة الظن وعما يؤيد البناء على اليقين قوله (فليتيم) بناء عليه ثم

(عن ابن مسعود قال ان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين انهدان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أحبه إليه فليدع به به عز وجل رواه أحمد والنسائي) الحديث رواه أحمد من طرق بالفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجميعها رجالها ثقات وانما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي اذا قعدتم في كل ركعتين فانتم لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي بلفظ قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ فقولوا في كل جلسة وأما سائر أفاظ الحديث التي قوله ثم ليخبر فقد اتفق على إخراج الجماعة كلهم وسيد كره المصنف وأما زيادة قوله ثم ليخبر إلى آخر الحديث فانخرجها البخاري بلفظ ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أحبه إليه فليدع به وفي لفظ له ثم يصير من الشنا ما شاء وأخرجها أيضاً مسلم بلفظ ثم ليخبر من المسئلة ما شاء وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة ثم يدع لنفسه عابداً له قال الحافظ اسنادها صحيح وفي رواية أبي داود ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أحبه إليه وقوله فقولوا التحيات فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور عنه واللبث واسحق وهو قول للشافعي واليه ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور المحدثين وعما يدل على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالآخر واجتج الطبري لوجوبه بان الصلاة وجبت أولاً ركعتين وكان التشهد فيها واجباً فلما زيدت لم تكن الزيادة من يله لذلك الواجب وتعقب بان الزيادة لم تتغير في الآخرين بل يحتمل أن يكون هـما الفرض الأول والمزيد هـما الركعتان الأوليان بتشدهما ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان كذا قال الحافظ ولا يخفى ما في هذا التعقب من التعسف وغاية ما استدله القائلون بعدم الوجوب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه ولا أنكر على أصحابه متابعتهم في الترك وجبره بسجود السهو ولو كان واجباً لرجع إليه وأنكر على أصحابه متابعتهم ولم يكن في تحجيره بسجود السهو ويحجب عن ذلك بان الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك انما يلزم اذا ذكره المصلي وهو في الصلاة ولم ينقل البناء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكره قبل الفراغ اللهم الا أن يقال انه قد روى ان الصحابة سجدوا به فبقي حتى فرغ كما يأتي وذلك يستلزم انه علم به وترك إنكاره على المؤمنين به متابعتهم انما يكون حجة بعد تسليم انه يجب على المؤمنين ترك متابعتهم الا انهم اذا تركوا واجبا من واجبات الصلاة وهو ممنوع والسند الأحاديث الدالة على وجوب المتابعة وتحجيره بالسجود انما يكون دليلاً على عدم الوجوب اذا سلمنا ان

يسلم وجوباً (ثم يسجد) للسهو أي ندباً (سجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هذين الفعلين وبلفظ الامر في السابقين وهـ ما فيه التحريم وليتم لانهم كانوا ثابتين يومئذ بخلاف الصري والاعتمام فانها ثابتان في الامر ولا يدرى بغير لام الامر ولا يصلي وليسجد بلام الامر وهو يقتضي الوجوب قال الشوكاني في السيل قد اجتمع في مشروعية سجود السهو أقواله وأفعاله وفي أقواله ما هو



بصفة الامر فكان به سدا واجبا ولكن اذا كان التورك سنة من السنن التي ليست واجبة فالسجود لها مسنون لان الفرع لا يزيد على أصله ودلالة الحديث على الباب من قوله فتنى رجله واستقبل القبلة واستقبل منه جواز النسخ عند العصاة وانهم كانوا يتوقعونه ورواه الستة كلهم ١٦٦ كوفيون أئمة اجلاء واسنادهم من أصح الاسانيد وفيه التحديث والعنعنة والقول

وأخرجه البخاري في التذوق ومسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وافقت ربي في ثلاث) أي وافقت ربي فيما أردت أن يكون شرعا فانزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الادب أسند الموافقة الى نفسه كذا قال العيني كالمسافر ابن حجر وغيره لكن قال صاحب الامع لا يحتاج الى ذلك فان من وافق فقهه ووافقه اه قال في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه وقدم الحكم والمراد بقوله في ثلاث أي قضايا أو أمور لم يؤت مع أن الامر مذكر لان التميز اذا لم يكن مذكورا جاز في انطالع العدد التذكير والتأنيث وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة فقد روى عنه موافقات بلغت الخمسة عشر لكن ذلك بحسب المتنول هنا اسارى بدر وقصة الصلاة على المنافقين وهما في الصحيح وتحريم الخمر وهو في القرآن وصحح الترمذي من حديث ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دل على كثرة موافقه وفيه فضيلة لعمر لاناسا فيها فضيلة

سجود السهو وانما يجزى به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والحاصل أن حكمه حكم التشهد الاخير وسيأتي والتفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع على انه يدل على من يذبح وصية للتشهد الاوسط ذكره في حديث المصنف كما تقدم في شرحه وسيأتي قوله الصحاح لله الى آخر الفاظ التشهد وسيأتي شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود قوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فيسهل الاذن بكل دعاء أراد المصلي ان يدعو به في هذا

الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وعن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت في صلاتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا اجلس في وسط الصلاة فاطمئن واقترش فذلك اليسرى ثم تشهد ورواه أبو داود) هذا طرف من حديث رفاعه في تعليم المصنف وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه ولكنه انقرد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله فاذا اجلس في وسط الصلاة الخ وفي اسناده محمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث قوله في وسط الصلاة بفتح السين قال في النهاية يقال فيما كان متفرقا الاجزاء غير متصل كأنه من الدواب يسكنون السين وما كان متصل الاجزاء كالأروال رأس فهو بالفتح والمراد هنا القعود للتشهد الاول في الرابعة ويلحق به الاول في الثلاثية قوله فاطمئن يؤخذ منه ان المصلي لا يشرع في التشهد حتى يطمئن يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة قوله واقترش فذلك اليسرى أي ألقيها على الارض وادب عليها كالقراش للجلوس عليه والاقترش في وسط الصلاة موافق لمذهب الشافعي وأحمد لكن أحمد يقول يقترش في التشهد الثاني كالاول والشافعي يتورك في الثاني ومالك يتورك فيهما كذا ذكر ابن رسلان في شرح السنن وفيه دليل لمن قال ان السنة الاقتراش في الجلوس للتشهد الاوسط وهو مذهب الجمهور قال ابن القيم ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني القترش والنصب وقال مالك يتورك فيه لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركا قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورك الا في التشهد الاخير والحديث دليل لمن قال بوجوب التشهد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه (وعن

عبد الله بن بريدة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلأتم صلاته سجدة سجدة يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس روى الجماعة) قوله عن عبد الله بن بريدة بجملة اسم ام عبد الله أو اسم أم أيه قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بريدة بالالف قوله قام في صلاة الظهر زاد الضحاك بن عثمان عن الاعرج فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسيوطي في موافقته رسالة مستقلة (قلت يا رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم (لو اتخذنا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم) يعني القبة يقوم الامام عنده بحذف جواب لو أروى للثني فلا تقتصر الى جواب وعند ابن مالك هي لو المصدرة أغنت عن فعل التثنية (فنزات واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم) والامر دال على الوجوب لكن انفة الاجماع على جواز الصلاة الى جميع



جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وقال  
بجهاه المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري مصل على أي قبلته وبه يتم  
الاستدلال وقال بجهاه أي مدي يده عنده ولا يصح حمله على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده ويترجع قول

الحسن بانه جاز على الماعى الشرعى  
واستدل البضارى على عدم  
التخصيص أيضا بانه مصل على  
الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة  
فلو تعين استقبال المقام لما صحت  
هناك لانه كان حيثما غير مستقبلا

وروى الازرقى في أخبار مكة

باسانيد صحيحة ان المقام كان في

هــ د النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع

الذى هو فيه الآن حتى جاء سيل

في خـ لافة عمر فاحمله حتى وجد

باسفل مكة فاني به فسرط الى

استارا الكعبة حتى قدم عمر

فاستقبت في أمره حتى تحقق

موضعه الاول فاعاده اليه وبقي

حوله فاستقرم الى الآن (وآية

الطباب) برفع آية على الابتداء والخبر

محذوف أى كذلك أو على العطف

على مقدراى هو اتخاذ المصل وآية

الطباب وبالنصب على الاختصاص

وبالجر عطف على مقدراى اتخاذ

الله صلى من مقام إبراهيم وهو

بدل من قوله ثلاث قلت يا رسول

الله لو أمرت نساءك أن يحجبن

فانه يكلمهن البر) بفتح الموحدة

صفة مشبهة (والقاهر) الفاسق

وهو مقابل البر (فترات آية

ابن خزيمة وعند النسائي والحاكم في هذه الزيادة قوله وعليه جلوس فيه اشعار  
بالوجوب حيث قال وعليه جلوس قوله يكبر في كل سجود نفسه مشروعة تكبير النقل  
في سجود السجود قوله وهو جالس بحالة حاله متعلقة بقوله سجدة أى انشاء السجود جالسا  
والحديث استدلال به من قال بان التشهد الاوسط غير واجب وتقدم وجه دلالة على ذلك  
والجواب عنه

هـ (باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء)

(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فسجد ثم قعد فافتش رجليه

البصري رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي نسخة لم يمد يديه من صور قال صليت خلف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشهد ففرش قدمه اليسرى على الارض

وجلس عليها وعن رفاع بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي اذا سجدت

فكن اسجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل

أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاع أخرجه أيضا أبو

داود باللفظ الذى سبق في الباب الاول ولا مطعن في اسناده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة

وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائلون باستصحاب فرش اليسرى ونصب اليمنى في

التشهد الاخير وهو م زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه

والثوري وقال مالك والشافعي وأصحابه انه يتورك المصلي في التشهد الاخير وقال أحمد بن

حنبل ان التورك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان واستدل الاولون أيضا بما أخرجه

الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي حميد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس

بعنى للتشهد فافتش رجليه اليسرى واقبل بصدور اليمنى على قبلته الحديث وبجـ حديث

عائشة الا ترى ووجه الاستدلال بهذين الحديثين وبحديثي الباب ان رواهما ذكر واهذه

الصفة جلوس التشهد ولم يقعدوه بالاول واقتصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها

مشعر بانها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعا ولو كانت مختصة بالاول لذكر واهذه

التشهد الاخير ولم يهاوهم بسجودهم بصدورهم لان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليمه

لمن لا يحسن الصلاة فعل بذلك ان هذه الهيئة شاملة لهم ما يمكن ان يقال ان هذه الجلسة

التي ذكرها ثبتها أبو حميد في هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الا ترى

فانه وصف هيئة الجلوس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعدها هيئة الجلوس الاخر فذكر فيها

التورك واقتصاره على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بمناف لما ثبت عنه في الرواية

الاخرى لاسيما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يعد ذلك الاقتصار اهما لالبيان هيئة

عليهن من جلابيبهن (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الهيئة والانفة (فقلت لهن عسى ربه  
ان طلقكن ان يبدلن أزواجهن منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فزلت  
هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتهاد المجتهد اذا بدل وسه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) ان النبي صلى الله عليه



وآله (وسلم رأى خلقه) بالميم مع ضم التثنية وهي ما يخرج من الصدر أو من الراس (في) الحائط الذي في جهة (القبلة) فشق ذلك عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) (حتى رأى في وجهه) أثر المشقة وفي رواية التساقى فغضب حتى أحمر وجهه ولجأ في الأدب من حديث ابن عمر فتغيب على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (لخكة) أي أثر الخلع (بيده فقال) صلى

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فانه يناجي ربه) من جهة مسارته بالقرآن والأذكار فكانه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو إرادة الظاهر فهو من باب الجوار والماء في إقباله عليه بالرجة والرضوان لأن القرينة صارفة عن إرادة الحقيقة إذ لا كلام محسوس إلا من جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما بينه وبين القبلة (أذظاهره حال لتزويه الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي إكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استقبالهم بوجهه ومن أعظم الجفاء وسوء الأدب أن تنفض في توجهك إلى رب الأرباب وقد أعلمنا الله تعالى بإقباله على من توجه إليه قاله ابن بطال وقال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مقصود بالقدمته إلى ربه فصارت التقدير كأنه مقصود منه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله وثواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خارج على التعظيم لسان القبلة قال في الفتح وقد نزع به بعض المفسرين القائلين بأن الله

التشهد الأخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة لأنه ربما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة إليه ويقال في حديث رفاعه المذكور ههنا أنه صين بروايته المتقدمة في الباب الأول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد الأخير بأنهم محمولان على التشهد الأوسط جماعين الأدلة لأنهما مطلقان عن التقيد بأحد الجلوس وحديث أبي حمزة مقيّد وحمل المطلق على المقيّد واجب ولا يخفى أنه يذهب إلى هذا الجمع ما قدمنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم يأتي الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين وإغفال الآخر مع كون صفة مخالفة لصفة المذكور لا سيما حديث عائشة فانما قد تعرضت فيه لبيان الذكر المنعرج في كل ركعتين وعقب ذلك بذكر هيئة الجلوس فن البعيد أن يخص بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر ولكنه يلوح من هذا أن مشروعية التورك في الأخير أكد من مشروعية النصب والقرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والقرش فلا وإن كان حق حمل المطلق على المقيّد هو ذلك لكنه منع من المصير إليه ما عرفت ذلك والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد برده قول أبي حمزة في حديثه الآخر فاذا جلس في الركعة الأخيرة وفي رواية لابي داود حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بما لا طائل فحته وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثلاثة جلوس التشهد الأخير وهي أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويقرش قدمه اليمنى واختار هذه الصفة أبو القاسم الخرق في مصنفه وأما صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجلوس لتشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو موسى ومودو أبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك أنه غير واجب استدلالاً بالأولون بما لا رمته صلى الله عليه وسلم له والآخرون بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسى ومجرد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسى بعد أن علمه فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولا يتوهم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب جلوس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما (وعن أبي حمزة أنه قال وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت أحدثكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته إذا كبر جعل يديه هذا منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقام مكانه فإذا سجد وضع يديه غير مترش ولا فاضهما واستقبل بباطراف أصابع رجله القبلة فإذا جلس في الركعتين

في كل مكان وهو جهل واضح لأن الحديث أنه يبرق تحت قدمه وفيه نقص ما أصلاه وفيه الرد على من زعم أنه على جاس العرش بذاته ومهما تناول به جاز أن يتناول به ذوالله أعلم اه (فلا يبرق أحدكم قبل) أي جهة (قبلته) التي عظمها الله تعالى فلا تقابل بالبراق المقصود الاستغفار والاحتقار والأصح أن النهي للتصريح قال في الفتح وهذا التعليل يدل على



أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه خلاف في أن كراهة البراق ~~في المسجد~~  
 هل هي للتنزيه أو التحريم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا من تقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة  
 وتقل بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب ١٦٩ التمام في القبلة يوم القيامة وهي  
 في وجهه ولا يبي داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد

من حديث السائب بن خلاد أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة  
 فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يصلي لكم  
 الحديث وفيه أنه قال انك آذيت الله ورسوله (أو تحت قدميه)  
 بالتنقية ولا يورى ذرو الوقت وابن عساكر قدمه أي اليسرى كما في  
 حديث أبي هريرة قال النورى هذا في غير المسجد أما فيه فلا يبرق  
 إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه فبصق فيه  
 ثم رده بعضه على بعض) وفيه البيان بأنه عمل ليعلم أن وقع في نفس  
 السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه مخبرين بذلك ليكن البخاري  
 حل هذا الأخير على ما إذا بده البراق وحيث ذفاو للتنزيه  
 واستنبط من الحديث أن على الامام النظر في أحوال المساجد  
 وتعاهد بالصونم عن المؤذيات وإن البصق في الصلاة والتفخ  
 والتضح غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنابلة أن  
 التضح والتفخ إن ظهر من كل منهما ما حرق أو حرف منه  
 كق من الوقاية أو مدة بعد حرف بطلت الصلاة والأقلا تبطل  
 مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام

جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى  
 ونصب الأخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري وقد سبق لغيره بلفظ أبسط من هذا  
 الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألقا لم تذكره هناك وبعضها يحتاج إلى الشرح  
 فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره هو بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي شأه في استواء من  
 غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفقار يفتح الفاء والقاف جمع فقارة  
 وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظاهر قاله القزازي وقال ابن سيده هي من  
 الكاهل إلى الجنب وحكي ثعلب عن ابن الأعرابي أن عدته سبع عشرة وفي أمالي الزحاج  
 أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس  
 في الصلب وبقيتها في طرف الأضلاع كذا في الفتح قوله واستقبل بأطراف أصابع رجليه  
 القبلة فيه حجة لمن قال أن السنة أن يتصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجليه  
 متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتكامل عليها والاعتماد على بطونها والحديث  
 قد اشتمل على جل واسعة من صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على كل  
 فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورلة وقد تقدم  
 الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه  
 وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما وإذا رفع رأسه  
 من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفترش  
 رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهي عن عقب الشيطان وكان ينهي أن يفترش  
 الرجل ذراعيه افتراض السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم رواه أحمد ومسلم وأبو داود  
 الحديث له عليه وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه  
 عنها مرسل قوله يفتح الصلاة بكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزى كل  
 ما فيه تعظيم لله أو الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقراءة بالحمد لله رب العالمين  
 هو يرفع الله على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية تلة الجهر بالبسملة في الصلاة  
 وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة  
 لقالت عائشة بالحمد لأنه وسده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي  
 هريرة مرفوعا الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وعما عند البخاري بلفظ  
 الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا  
 أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنها مشتركة بينهما وبين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تبطل بظهور ثلاثة أحرف كذا في القسطالاني وعندي أنه لا دليل على هذا التفصيل  
 والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا التمام والخاطئة خلافا لمن يقول كل ما تستقره النفس حرام  
 ويستفاد منه أن التعسين والتقيح انما هو بالشروع فان جهة اليمنى مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم وفيه الجلب



عن كثر من الحسنات وان كان صاحبها لم يالكونه صلى الله عليه وآله وسلم بأشرك بنفسه وهو دال على عظيم قواضيه زاده الله تشريفا وتعظيما وأخرج هذا الحديث البخاري في كفارة الزنا في المسجد وفي باب اذا بدرك البزاق وفي غيرهما وكذا مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي

الله عنهما حديث النخامة وفيه زيادة ولا عن عييه) فان عن عييه ملكا وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح فعن عييه كاتب الحسنات ثم قال وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى وحكم الخطأ حكم النخامة لانهما من الفضلات الطاهرة قال القاضي عياض انتهى عن البصاق عن اليمين في الصلاة انما هو مع امكان غيره فان تعد ذلك فذلك لا يظهر وجود التعذر مع وجود الذنوب الذي هو لا بأسه وقد أرتد الشارع الى التقل فيه كاتفة دم قال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يصق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ولو فقد الذنوب مثلا فاهل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم ورواه كلهم مديون الاموي بن ابراهيم ببصري وفيه التصديت والاضمار والعنة وأخرجه أيضا في الصلاة وكذا مسلم (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البزاق في المسجد خطيئة أي اثم (وكفارتها) أي الخطيئة (دفنها) في تراب المسجد ورملة وحصبائه ان كان والا فيخرجها

السور وقد تقدم البحث عن هذا بسوطا قوله ولم يصوبه قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين قوله وكان يقول في كل ركعتين التحية فيه التصريح بعشرة وعية التشهد الاوسط والاخير والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليهما قوله وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى اسند له من قال بعشرة وعية النصب والفرش في التشهد من جميعا ووجهه ما قدمنا من الاطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لوصف صلواته صلى الله عليه وسلم لاسيما بعد وصفه بالذكر المشروع في التشهد من جميعا وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قوله وكان ينهي عن عقب الشيطان قيد الماء وروي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور وفيه قال ابن رسلان وحكي ضم العبر مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف وقد ضعف ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقعاء المنهي عنه وهو ان يلمس القبة بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وقال ابن رسلان في شرح السنن هي أن يفرش قدميه ويجلس على عقبه قوله وكان ينهي ان يفرش الرجل ذراعيه افتراض السبع هو أن يضع ذراعيه على الارض في السجود ويقضي برفقه وكفه الى الارض والحديث قد اشتمل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شيء في باب التسلية فسيأتي البحث عنه (وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نكرة كقراءة الديك واقعاء كقعاء الكلب والنفات كالنفات الثعلب رواء أحد) الحديث أخرجه البيهقي أيضا وأشار اليه الترمذي وهو من رواية ثيب بن أبي سليم وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد حسن وانهى عن نكرة كقراءة الغراب أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقعاء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي بن عوف عابا لفظ لا تقع بين السجدين وفي اسناده الحرث الاعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلفظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما بقي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرق ظاهرا قدميك بالارض وفي اسناده العلامة أبو محمد وقد ضعفه بعض النخبة وأخرج البيهقي من روايته حديثا أخرجه في المشيخين عن الاقعاء والتورك وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقعاء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يفرش رجله اليسرى قوله عن نكرة كقراءة الديك النكرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطعام بينة وتخفيف السجود وان لا يمكث فيه الا قدر وضع الغراب منه فانه فيما يريد الاكل منه

وفي المسجد ظرف للتعذر فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالحيفة القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه فن أراد دفنه فلا يؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني باسناد حسن من فروع من تضع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فحسنة فلم يحمله سيئة الا بقيد هدم الدفن وروى النووي فقال هو خلاف



صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضا وهما قوله الزاقي في المسجدين خطيئة وقوله وليبسطهن يساره او تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يرددتها ونوسط بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر

وفي هذا الحديث الحديث والقول والتصریح بسمع قتادة من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل ترون قبلي) الاستهزام انكارى أى أتخسبون وتظنون انى لا ارى فعلكم لكون قبلى (ههنا) أى في هذه الجهة لان من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم ان رؤيته لا تختص بجهة واحدة (فوالله ما يخفى على خشوعكم) أى فى جميع الاركان أو المراد فى وجودكم لان فيه غاية الخشوع وبالسجود صرح فى مسلم (ولا) يخفى على (ركوعكم) اذا كنت فى الصلاة مستدبر السكم فرؤيتى لا تختص بجهة قبلى هذه واذا قلنا ان الخشوع المراد به الاعم فيكون ذكر الركوع بعده من باب ذكر الاخص بعد الاعم (انى لا اراكم من وراء ظهري) رؤيته حقيقة أختص بها عليكم والرؤية لا يشترط لها مواجهة ولا مقابلة وانما تلك أمور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها عقلا ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى فى الدار الآخرة خلافا لاهل البدع

كالخيفة لانه يتابع فى النقر منها من غير تلبث قوله واقعاء الكلب الاقعاء قد اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النووى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعاء نوعان أحدهما أن يلمس البيت بالارض وينصب ساقبه ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المنفى وصاحبه أبو عبيدة القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكره الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن يجعل البيت على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية والاول أصح قوله والتفات كالتفات الثعالب فيه كراهة الالتفات فى الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت ان الالتفات اختلاس من الشيطان وسياق الكلام على الالتفات فى الباب الذى عقده المصنف له وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهى عن الاقعاء وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعاء على القدمين بين السجدين انه السنة فقال له طاوس انما التراءى جفاء بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم كم أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقى عن ابن عمر انه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس انهم ما كانوا يقعيان وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقعون قال الحافظ واسانيدوها صحيحة فقال الخطايب والماوردي ان الاقعاء منسوخ واهل ابن عباس لم يبلغه النهى وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووى وقال البيهقى والقاضى عياض وابن الصلاح والنووى وجماعة من المحققين انه يجمع بينها بان الاقعاء الذى ورد النهى عنه هو الذى يكون كاقعاء الكلب على مائة قدم من تفسير أئمة اللغة والاقعاء الذى صرح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليه لما فى من التصريح باقعاء الكلب ولما فى أحاديث العبادلة من التصريح بالاقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تمس عقبيك اليدين وهو مفسر للمراد بالقول بالنسخ غفلة عن ذلك وعما صرح به الحافظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير الى النسخ مع امكان الجمع وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النووى ونص الشافعى فى البويطى والاملاء على استحبابه واما النهى عن عقب الشيطان فمعرفة تفسير ذلك فى شرح الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد الجالس للشهادة الاخير فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع كون الاقعاء المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مسنداً بما تقدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينان بين كتفيه مثل سم الخطايب يصر بهما لا تحجبهما الثياب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار ادراك حقيقى خاص به صلى الله عليه وآله وسلم انخرقت له فيها العادة وعلى ههنا عمل البخارى فانه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة وكذا نقل



عن الامام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعد وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله (ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخليل التي أضمرت) مبنياً لله فعول أي ضمرت بأن أدخلت في بيت وجلال عليها جمل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رهلها ويقوى لجها ويشد بر بها وكان فرسه الذي سابق به يسمى السكب

وهو أول فرس ملكه وكانت المسابقة (من الحفيا) وهو موضع بقرب المدينة (وأمدها) أي غايتهما (تقية الوداع) وبينها وبين الحفيا خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي لم تضمر) بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية لم تضمر بسكون الصاد وتحقيف الميم (من الثنية) المذكورة (إلى مسجد بخذريق) بضم الزاي المعجمة ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيها أو المصلي فيها ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتها إليهم ولا يكون ذلك تركية لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأن تكون هذه الأضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر والجمهور على الجواز والخالف في ذلك إبراهيم النخعي لقوله ان المساجد لله والجواب ان الأضافة في مثل هذا اضافة تمييز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أي بالليل أو يوم - هذه المسابقة وهذا الكلام امان قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك العبد فعل كذا أو هو من

من تفسيره

• (باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره) •

(عن ابن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيات لله وذكروه وفيه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فانكم اذا فعلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والارض وفي آخره ثم يقرأ من المسئلة ما شاء متفق عليه ولا جد من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس التحيات لله وذكروه قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين) الحديث قال أبو بكر البزار أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من ينف وعشرين طريقا وسردا كثيرا ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم اغما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لان اصحابه لا يخالف بعضهم ببعض وغيره قد اختلف اصحابه وقال الذهلي انه اصح حديث روى في التشهد ومن مرجحاته انه متفق عليه دون غيره وان رواه لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياق حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجالهم وثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يحتله وافي انه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني باسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجع الدارقطني وقفه ومنهم سمرة أخرجه أبو داود واسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة ومنهم معاوية أخرجه الطبراني واسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبزار واسناده ضعيف ومنهم أبو جند أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البزار واسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ واسناده حسن ومنهم أنس قال واسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

مقول نافع الراوى عنه واستنبط منه مشروعية تضيير الخيل وتغريتها على الجري واحداها لا عزاز كلمة الله تعالى قال ونصره دينه قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في الخيل (عن أنس رضي الله عنه قال أي رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم بحال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبي شيبة



طريق نجد مرسلو كان خراجا في الفتح أرسل به العلامة بن الحضرمي (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرة وعمان وهو أول  
خراج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلامة بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة فقدم ١٧٣ أبو عبيدة بالمال ليستفاد منه ثعين الا في به

قال واسناده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس  
وأما سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضهم مقارب  
قوله التحيات لله هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة  
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال الهب الطبري يحتمل أن يكون لفظ  
التحية مشتركا بين هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم  
قوله والصلاة قبل المراد الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل  
الرحمة وقيل التحيات العبادات القولية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات  
العبادات المالية كذا قال الحافظ قوله والطيبات قبل هي ما طاب من الكلام وقيل  
ذكر الله وهو أخص وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون  
والصلوات والطيبات عطفًا على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف  
والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك إذا جعلت التحيات مبتدأ ولم يكن صفة أو صوف  
محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ الثلاث عطف نعت على منعونه فيكون من باب عطف  
الجلل بعضهم على بعض فشكل جملة مبتدأة وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو قوله  
السلام قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بن عريف  
السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني  
سلام عليك بالتنكير وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بخذف  
اللام وإنما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الأمرين  
ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات يحيى البخاري ومسلم وأما  
النصب وعدل إلى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيه بالالف  
واللام أم لا هذه التقدير أي السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي  
أو الجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد  
بالله والتحصين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي علمهم  
أن يقرؤوه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم  
لأن الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين إعلامًا منه بأن الدعاء  
للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملًا لهم اه والمراد بقوله ورجة الله أحسانه وقوله وبركاته  
زيادته من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا إله إلا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لا شريك  
له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند  
مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي  
داود عن ابن عمر أنه قال زدت فيها وحده لا شريك له واسناده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

اسكن عند الواقدي ان رسول  
العلاء بن الحضرمي هو العلاء  
ابن جارية النخعي فاعله كان رفيق  
أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (انثروه) بالثلاثة أي  
صبوه (في المسجد وكان أكثر  
مال أبي به رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فخرج رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
إلى الصلاة ولم يلتفت إليه) أي  
إلى المال (فلما قضى الصلاة جاء  
بجاس إليه فما كان يرى أحدا إلا  
أعطاه) منه (اذ جاء العباس)  
عنه (رضي الله عنه فقال يا رسول  
الله أعطني) منه (فأني فاديت  
نفسى) يوم بدر (وفاديت عقيل)  
ابن أخي أي حين أسرنا يوم بدر  
(فقال له) أي للعباس (رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
خذ خنثا) من الخثبة وهي ملء  
اليد (في ثوبه) أي خنثا العباس في  
ثوب نفسه (ثم ذهب) رضي الله  
عنه (يقوله) من الاقلال وهو الرفع  
والجل أي يرفعه (فلم يستطع)  
جمله (فقال يا رسول الله أوصر)  
وللاصلي من بضم الميم وسكون  
الراء (بعضهم يرفعه إلى قال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحدا  
يرفعه (قال فارفعه أنت علي قال  
لا) أرفعه وانما فعل صلى الله عليه

وآله وسلم ذلك معه تقيها له على الاقتصاد وترك الاستكثار من المال (فتنثر) العباس منه (ثم ذهب بقله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله اؤمر) وللأصميلي من (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فأرفعه أنت على قال لا) أرفعه (فتنثر منه) العباس (ثم أحمله فالتزمه على كاهله) ما بين كتفيه (ثم انطلق) رضي الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من



الاتباع (بصره حتى تخفى علينا هجيان حرمته لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أي وهناك (منها) أي من الدراهم (درهم) بجملة حالية ومراده نفي أن يكون هذا درهم فالحال قيد للمنفى لا للنفي فالجموع منتف بالنتفاء القيد لا انتفاء المقيد وان كان ١٧٤ ظاهره نفي القيام حاله ثبوت الدراهم قاله البرماوى وللعينى نحوه وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التقائه الى المال قبل أو كثر وان الامام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترطه المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحله ما اذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يبي المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يمنع نفعه في المسجد كالماء الشرب من يعطس ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فيمنع الثاني دون الاول (عن محمود بن الربيع) الخنزرجي الانصارى العصابى (ان عتيان بن مالك) بكسر العين وضحاها الانصارى السالى المدنى الاعمى (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شهداء رامن الانصار) رضى الله عنهم (انه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ولمسلم انه بعث الى رسول الله وجع بينهم بأنه جاء اليه مرة بنفسه وبعث اليه أخرى اما متقاضيا وامامذكرا (فقال يا رسول الله قد أنكرت بصرى)

عنده ورسوله سيأتى في حديث ابن عباس بدون قوله عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقول عبده ورسوله ورجاله ثقات لولا رساله قوله فانكم اذا فعلتم ذلك في لفظ البصارى فانكم اذا قلتموها والمراد قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أنتم قوله على كل عبد صالح استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللام يعم قوله في السماء والارض في رواية بين السماء والارض أخرجهما الاسماعيلي وغيره قوله ثم يخير من المسئلة قد قدمنا الامر في باب الامر بالتشهاد الاول اختلافا في الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما والى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز الا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة وقالت الهادوية لا يجوز مطلقا والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بطلاق الدعاء ومقيدته ترد عليهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الاجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه لان التخيير في آحاد الشئ لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المنقر في الاصول على انه قد ذهب الى الوجوب أهل الظاهر وزوى عن أبي هريرة وقد استدل بقوله في الحديث اذا قدم أحدكم في الصلاة فليقل وبقوله في الرواية الاخرى وأمره أن يعلمه الناس القائلون بوجوب التشميد الاخير وهم عمرو بن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافعي وقال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهد من سنة واليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قال روى عن مالك القول بوجوب الاخير واستدل القائلون بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كنا نقول قبل أن يقرض علينا التشهد السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصححه وهو مشعر بفرضية التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الاوامر المذكورة في الحديث للارشاد لعدم ذكر التشهد الاخير في حديث المسي وعنه قول ابن مسعود بانه تفرد به ابن عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يبعد فادحا اما الاعتذار بعدم الذكر في حديث المسي فمصحح الآن يعلم تأخر الامر بالتشهد عنه كما قدمنا واما الاعتذار عن الوجوب بان الامر المذكور صرف لهم مما كانوا يقولون من تاقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب أو بان قول ابن عباس كما يعلمنا السورة يرشد الى الارشاد لان تعليم السورة غير واجب فما لا يقول عليه ومن جملة ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث المسي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وتوجه على القائلين بالوجوب ايجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية

أراد به ضعف بصره كما لمسلم أو عاه كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق العمى لقربه منه ومشاركته في فوات بعض بنفس بما كان يهده في حال العفة (وأنا أصلي لقوى) أي لاجلهم يعني انه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد (فاذا كانت الامطار) أي وجدت (سأل الوادى) أي سأل المسافر الوادى فهو من اطلاق الجهل على الحال والطبراني من



طريق الزيدى وان الامطار حين تكون تنشى سيل الوادى (الذى بينى وبينهم) فيحول بينى وبين الصلاة معهم لاني (لم أستطع ان آتى مسجدهم فاصلى بهم) وفي رواية لهم أى لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أى غنيت (يا رسول الله انك تأتيني فتصلى في بيتي فاتخذهم مصلى قال) الراوى (فقال له) أى لعنبا (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه وآله وسلم سافعل) ذلك

(ان شاء الله) علقه بحسنة الله

نعم الى لاية الكهف لا مجرد

التبرك لان ذلك حيث كان

الشيء مجزواً به قاله البرماوى

كالكرمانى وجوزا المعنى كالحافظ

ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعه

صلى الله عليه وآله وسلم بالوحى

على الجزم بأن ذلك سيقع غيره

مستبعد (قال عتبان) يحتمل أن

يكون محمود أعاد اسم شيخه

اهتماماً بذلك اطول الحديث

(فقد ارسل الله صلى الله عليه وآله)

واله (وسلم وأبو بكر) الصديق

رضي الله عنه ولما برانى ان

السؤال كان يوم الجمعة والجمعة

اليوم السبت (حين ارتفع

النهار فاستأذن رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) وفى رواية

الدخول (فاذنته) وفى رواية

الاوزاعى فاستأذنا فاذنت لهما

أى للنبي وأبى بكر وفى رواية أبى

أويس ومعه أبو بكر وعمر وسلم

من طريق أنس عن عتبان فأتانا

ومن شاء الله من اصحابه وجمع بانه

كان عند ابتداء التوجه هو وأبو

بكر ثم عند الدخول اجتمع همرا

وغیره قد خلووا معه صلى الله عليه

واله وسلم (فلم يجلس) عليه

الصلاة والسلام أى فى الدار ولا

فى غيرها (حين) وفى رواية حتى

بنفس الدليل الذى استدلوا به على ذلك وقد اختلف العلماء فى الافضل من التشميدات فذهب الشافعى وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس افضل لزيادة لفظ المباركات فيه كما يأتى وقال أبو حنيفة وأحمد وجهور اللغة هما وأهل الحديث تشهد ابن مسعود افضل لما قدمنا من المراجعات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب افضل لانه علمه الناس على المنبر ولم ينزعه أحد وانه لفظ التحميدات والزاكات الطيبات الصلوات لله الحديث وفى رواية بسم الله خير الاسماء قال البيهقى لم يختلفوا فى أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعاً قال الحافظ وهو وهم وقالت الهادوية افضلها ما رواه زيد بن علي عن علي عابه السلام ولفظه بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وضم اليه أبو طالب ما رواه الهادى فى المنتخب من زيادة التحميدات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء الحسنى كلها لله قال النووي واتفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشميدات الثابتة من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضى أبو الطيب الطبرى (وعن ابن عباس قال

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشميد كما بعثنا السورة من القرآن فكان

يقول التحميدات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله

وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً

رسول الله ورواه مسلم وأبو داود ورواه الترمذى وصححه كذلك لكنه ذكر

السلام منكر ورواه ابن ماجه كسمل لكنه قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ورواه

الشافعى وأحمد بن حنبل بنسكح السلام وقالوا فيه وان محمداً ولم يذكر أشهد والباقي كسمل ورواه

أحمد من طريق آخر كذلك لكن بنسكح السلام ورواه النسائي كسمل لكنه منكر السلام

وقال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضاً الدارقطنى فى أحد روايته

وابن حبان فى صحيحه بنسكح السلام الاول ونسكح الثانى وأخرجه الطبرانى بنسكح

الاول ونسكح الثانى قوله التحميدات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي تقديره

والمباركات والصلوات والطيبات كك فى حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف

اختصاراً وهو جائز معروف فى اللغة ومعنى الحديث ان التحميدات وما بعدها مستحقة لله

نعم الى ولا يصلح حقيقة الغير والمباركات جمع مباركة رهى كثيرة الخير وقيل النماء وهذه

زيادة شتمل عليها حديث ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو لولا

وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشميد من التشميدات الصحيحة لكان اللازم الاخذ

بالزائد قالوا ان من الفاظها وقد مر شرح بقية الفاظ الحديث

• (باب فى أن التشميد فى الصلاة فرض) •

(دخل البيت) مبادراً الى ما جاء به (ثم قال ابن حنبل ان اصلى من بيتك) والله كشميتى وحده فى بيتك (قال) عتبان (فاشرفت

لها الى ناحية من البيت) يصلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر مرة متنافسة فنافسنى ركعتين ثم سلم) من الصلاة

واستنطق منه ثم رويته الصلاة النافلة فى جماعة بالنهار (قال) عتبان (وحسنه) أى منعناه بعد الصلاة عن الرجوع (على



لحريرة) بفتح الخاء وكسر الزاي لم يقطع صغار يطبخ بما يذرع عليه بعد النضج من دقيق وان عريت عن اللحم فمسيدة وكذا ذكره قوب وزاد من لحم بات ليلة قال وقيل هي حناعم من دقيق فيه دسم وحكي في الجهرة نحوه وقال أبو الهيثم والنضر هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يغربل والحريرة بالمهملات دقيق يطبخ بلبن (قال) عتيان (قصاب)

أي جاء (في البيت رجال من أهل الدار) أي الحملة (ذو عدد) بعضهم اثر بعض لما سموا بقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قائل منهم) لم يسلم (أبن مالك بن الدخيشن) بضم الدال وفتح المعجمة وسكون اليا وكسر الشين آخره نون (أو ابن الدخيشن) شك الراوي هل هو صغرا ومكبر لكن عند البخاري في المحاربين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم بالميم ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح انه الصواب (فقال بعضهم) قبل هو عتيان راوي الحديث كذا ادعاء ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دليل على ما ادعاه من ان الذي ساره هو عتيان (ذلك) أي ابن الدخيشن أو ابن الدخشم (موافق لا يجب الله ورسوله) لكونه يوداهل النفاق وفي البخاري لابن اسحق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مالكا هذا مع بن عدي فخر قاصدا الضم اراد بل على انه بري من النفاق أو كان قد أفلح عن النفاق أو النفاق الذي اهتم به ليس نفاق الكفر وانما أنكر العصاة تودده للمنافقين ولعل له

(عن ابن مسعود قال كذا قول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره روه الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدلل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء النهار ان الفرض هنا بمعنى التعيين وهو شيء لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية ان معنى فرض الله أو جب وكذا في القاموس وغيره وللفرض معان أخر مذكورة في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتد به في ضوء النهار ان قول ابن مسعود هذا اجتهاد منه ولا ينبغي ان كلامه هذا خارج مخرج الرواية لانه يصدها لا يصدها الرأى وقول الصحابي فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الامة وهو من أهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض فرضا به لا والى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسمى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على انه فرض عليهم اه) وعن عمر بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة الا بتشهد رواه سعيد في سننه والبخاري في تاريخه) الاثر من جملة ما اعتد به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الا على القائلين بحجية أقوال الصحابة لا على غيرهم اظهروا انه قاله رأيا لا رواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعي انه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة الا أن يكون الساهي قريبا من عود الى تمام صلاته ويتشهد والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت لهادوية وقد قدمنا غير مرة ان الاخلال بالواجبات لا يستلزم اطلاق الصلاة وان المستلزم لذلك انما هو الاخلال بالشروط والاركان

#### \*(باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين)\*

(عن وائل بن حجر انه قال في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذو يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم قبض يمينه من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرائته يحركها يدعو بها روه احمد والشافعي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث وائل المذكور في صلاة صلى الله عليه وآله وسلم لم يقله ثم قعد فافترش رجله اليسرى استدلل به من قال بتمشيرة عية الفرس والنصب في الجملوس الاخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أي عمدة غير مقبوضة قال

عذرا في ذلك كما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقاتله هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الاتراة قد قال لا اله الا الله) أي مع قول محمد رسول الله والطميا لسي انما يقول واسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله وكانهم فهموا من هذا الاسمة فهم ان لا يجوز بذلك ولو لا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عنده مسلم (بريد بذلك وجه



الله) أي ذات الله فانتفت عنه الظن بثه هادئة الرسول له بالاخلاص وقه المنة ورسوله (قال) الفائل (الله ورسوله اعلم) بذلك (قال فانازي وجهه) أي توجهه (ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرمانى يقول نصحت له لآله ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء والظاهر ان قوله إلى متعلق بوجهه فهو الذي يتعدى إلى ومتعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (فقال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم) فان الله قد حرم على النار من قال لا اله الا الله (يتقن) أي يطلب (بذلك وجه الله) عز وجل إذا أدى الفرائض واجتنب المناهي والا فجرد التلافظ بكلمة الاخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد بها بين الأدلة أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من القوائد امامة الاعلى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رايه ونحوه وفيه تسوية العتوف وان عموم النهي عن امامة الزائر من زاوه مخصوص بما إذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

امام الحرمين فيشر أصابعها مع التقريج قوله وجعل حذم مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن نخذه حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الوند عن الأرض ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف نخذه الايمن قوله ثم قبض ففتين أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر قوله وحلق يتشديد اللام أي جعل أصبعيه حلقة والحلقة يسكون اللام جهها حلق يقتضين على غير قياس وقال الأصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فرأيت يحررها قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتصريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والفساق وابن حبان في صحيحه بإلفظ كان يشير بالسبابة ولا يحررها ولا يجاوز بصره أشارته قال الحافظ وأصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره أشارته انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله ولا يحررها وما بعده ومما يرشد إلى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود لحديث وائل فانها بإلفظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على الفخذ حال التشهد هيات هذه أحداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بإلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى وبلغم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على الفخذ من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة وكذلك أخرجه عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بن ذكوان قبض اللهم إلا أن تحمل لرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض على المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به ان الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض ففتين أراد ان الوسطى لم تكن مضومة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثاً وخمسين فان الوسطى في هذا العتد تكون مضومة ولا تكون مضومة مع البنصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

٢٢ نيل أو وطئها ويستفاد منه ان من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب إذا امن الفتنة ويحتمل أن يكون عن بيان انما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المفضول والتبرك بالمسببة والودع واستحباب الزائر بهض أصحابه إذا علم ان المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب



الحضور وان انحاز مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الملة على الامام أو العالم اذا ورد منزل بعضهم ليستقيم دواعيه ويتبركوا به والتنبية على من يظن به القداد في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يبعد ذلك غيبة وان على الامام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه افتقار من غاب عن

الجماعة بلا عذر وانه لا يمكن في الايمان النطق من غير اعتقاد وانه لا يخفى في الدار من مات على التوحيد والصلاة في الرحال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا راقوما أمهم وشهود عتيان بدر أو كل الخيرية والاعمال الذي ينبغي به وجه الله ينبغي صاحبه اذا قبله الله وان من نسب من يظهر الاسلام الى النفاق ونحوه لرية تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (عن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة) رملت بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هندت أبي أمية رضي الله عنهما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة (ذكرنا) كذا الاكثر الرواة وللمسحلي والجهوي ذكر اوله سلم بقلم من النامخ كما لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف أي معبدا للنصارى (رأيتا بالحبشة) أي هما ومن كان معهما من النسوة وللأصميلي وغيره رأوا للبخاري في الصلاة في السعة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية وله في الجنائز عن هشام نحوه وزاد في قوله لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلقظ

الدين على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة بالاصبع عند قوله الا الله من الشهادة قال النووي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة الى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والاختلاص قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة بها الى ان المعبود سبحانه ودهالي واحد ليجمع في توحيده بين لقول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الإشارة انه قال هي الاختلاص وقال مجاهد ممة الشيطان (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام بدمعها ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها وفي لفظ كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما أحمد ومسلم والنسائي) وأخرج نحوه الطبراني باللفظ كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبتيه ثم يرفع أصابعه السبابة التي تلى الابهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة قوله وضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهره ما عدم القبض لشي من الاصابع فيكون دليلا على الهيئة الخامسة التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها مشعر بقبض اليمنى ولا يمكنه اشعار فيه بخفاءه على انه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظرا الى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيقفد انه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الاصابع كافي للفظ لا حرم من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

\*(باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)\*

(عن أبي سعيد قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له يا بن عبد الله أمرنا الله أن نصلّي عليك وكيف نصلّي عليك قال وسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تخدنا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصلّي عليك اذا نحن صليين في صلاتنا الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الامي بعد قوله قولوا اللهم صل على محمد

وله في الجنائز عن هشام نحوه وزاد في قوله لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلقظ قال في مرضه الذي مات فيه ولم من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفي بخمس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهما كن عن ذلك قال في القبح وفائدة التنصيص على زمن النهي الإشارة الى انه من الامر الذي لم



يسخ لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيما صور) أي غائب (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لان الخطاب لثبوت وقد تفقح (إذا كان فيه) م الرجل الصالح فبات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور) وفي رواية أبي ذر وابن عباس كرتلك ونما فعل ١٧٩ ذلك أو اقلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور

ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كما جتهدوا ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فيعبدونها فحذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث دلييل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان أقرب العهد بعبادة الأوثان وأما الآن فلا وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك وقال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الأنبياء تعظيما لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فامتنع اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لالتعظيم له ولالتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد اه ونحوه في القسطلاني وفيه مخالفة للحديث الصحيح النبوي ولذا رده القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله رداه مشيعا وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد المرء

وزاد أبو داود بعد قوله كبا ركت على آل إبراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جهمرة عند الجماعة وسبأني وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بلفظ حديث أبي هريرة الآتي وعن أبي هريرة وسبأني أيضا وعن طلحة بن عبيد الله عند النسائي بلفظ اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك مجيد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين ولم يقل فيهما وآل إبراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم وعن بريدة عند أحمد بلفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم أنك مجيد مجيد وفيه أبو داود الأعمى اسمه تقيع وهو ضعيف جدا ومعه بالوضع وعن زيد بن خارجة عند أحمد والنسائي بلفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أبي سعيد وسبأني وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك مجيد مجيد قال العراقي بقي عليه مما في الأحاديث الصحيحة الناط أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك مجيد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك مجيد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهما ولكن فيها ما قال قول في الحديث قولوا استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبيد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناصر من أهل البيت وآخرون قال الطبري ولطحاوي أنه أجمع الملة ممنون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو

من المجتاهين ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به وذا فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان يجنب القبر أو عليه أو إليه (فاوئلك) بكسر الكاف وقد تفقح (شرار الخلق عند الله يوم القيامة) بكسر الشين المجهة جمع شر كبر وجرار وأما أشير فقال السفاقي جمع شر كزند وأزاد رجال هذا الحديث بصريون وفيه



الحديث بالجمع والاختبار بالافراد والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (من أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فنزل على المدينة في حى) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو بن عمرو) فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل إلى بني النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بجاءوا) حال كونهم (متقلدى السيوف) أى جعلوا نجاد السيوف على المنكب خوفا من اليهود وأبرؤ مما أعدوه له نصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كانى أنظر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ناقتة القمراء (وأبو بكر) الصديق (ردفه) أى راكب خلفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشریف أى بكر بذلك وتنويع بقدره والافتقار كان له رضى الله عنه فاقه هاجر عليها (ومسلا بنى النجار) أى أنشروا لهم أوجاعهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ألقى) أى طرح رحله (بشاه) أى بناحية منسمة امام دار (أبى أيوب) خالد بن زيد الأنصاري (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يجب) أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى في مريض الغنم) جمع مريض أى ما رواها (وانه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد فتح (فأرسل إلى الامن بن النجار فقال يا بني النجار

مسوق بالاجماع وقد طوّل القاضى عياض فى الشفاء ال كلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما فى حديث الباب من الامر بها وبما فى سائر احاديث الباب لان غايتها الامر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضى الوجوب فى الجملة فيحصل الامتنال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فلا يس فيها زيادة على ما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة فى الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه وابن خزيمة فى صحيحه والدارقطنى من حديث ابن مسعود بزيادة كيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا وفى رواية كيف نصلى عليك فى صلاتنا وغاية هذه الزيادة ان يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التشهد الاخير ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الاوامر المذكورة فى الاحاديث تعليم كيفية وهى لا تشيد الوجوب فانه لا يثبت من له ذوق ان من قال لغيره اذا أعطيتك درهمه ما ذكف أعطيتك اياه أسرا أم جهر ا فقال له اعطنيته سرا كان ذلك أمرا بالكيفية التى هى السرية دأمر ا بالاعطاء وتبادره هذا المعنى لغة وشرا عا وعرفا لا بدفع وقد تكررت فى السنة وكثر نفسه اذا قام أحدكم الليل فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الاستخارة فليركع ركعتين ثم ليقل الحديث وكذا قوله فى صلاة التسليم فقم وصل أربع ركعات وقوله فى الوتر فاذا خفت الصبح فاوتر بركعة والقول بان هذه الكيفية المسئول عنها هى كيفية الصلاة المأمور بها فى القرآن فتعلمها بيان للواجب الجملى فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الامر القرآنى بالصلاة جملى وهو ممنوع لا نضاح معنى الصلاة والسلام المأمور به ما على انه قد حكى الطبرى الاجماع ان محل الآية على التذب فهو بيان لجملى مندوب لا واجب ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غايتها ان الواجب فعلها مرة واحدة فابن دليل التكرار فى كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها فى تعليم المسمى دالا على عدم وجوبه ومن جملة ما استدله القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الاخير ما أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح من حديث على عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال البخل من ذكرت عنده فلم يصل على قالوا وقد ذكر النبي فى التشهد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص البخل بترك الواجبات وهو ممنوع فان أهل اللغة والنسب والعرف يطلقون

تأمنونى) بالثلاثة أى اذ كروا الى غنمه لاذ كر لكم الثمن الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال سامونى فى الثمن (بها نطكم) أى يستأنسكم (هذا قالوا لا والله لا نطلب غنمه الا الى الله) عز وجل أى من الله كما وقع عند الامعاء بلى وفى الفتح تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه الى الله وزاد ابن ماجه أيدى وظاهر الحديث انهم لم يأخذوا



منه ثمنا وخالف في ذلك أهل السير (قال أنس) رضى الله عنه (فكان فيه) أى في الحائط الذى بنى في مكانه المسجد (ما أقول لكم  
قبور المشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحدة خربة كسكاهم وكلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط  
في سنن أبي داود ولا يذخر بخراب بكره انما وقع الراء جمع خربة كعقب وعنبه ١٨١ - كساه الخطابي وذ كر ضبط آخر فيه بحث

امم البخيل على من يشع بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا  
أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ لا صلاة الا بظاهره وروا الصلاة على وهو  
مع كونه في اسناده عمرو بن شمر وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب  
لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل  
التقييد بهما سلما فإين دليل تعيين وقتا بعد التشهد ومثله حديث سهل بن سعد عند  
الدارقطني والبيهقي والخاكم بلفظ لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وهو مع كونه غير مفيد  
للمطلوب كما عرفت ضعف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة ادلتهم ما أخرجه  
الدارقطني من حديث أبي مريم هو بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته  
لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل  
التقييد بهما التشهد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد اخرجه  
الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن  
عبيد الا في وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء فالدليل على  
الوجوب بعد التشهد على انه حجة عليهم لالهم كما سيأتي للمصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله  
المهدي في البحر انه لا حتم في غير الصلاة اجما عاتمين فيها الامر والاجماع ممنوع فقد قال  
مالك انها تجب في العمر مرة واليه ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انها تجب كلما ذكر  
واختاره الحلبي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثرا الاستدلال على الوجوب في  
الصلاة بين المتفقهة بان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع  
فتعين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان  
أراد لا تجب في غير الصلاة عيناه وصحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عينها لجواز  
أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واجد من المعينين أعني خارج الصلاة وداخل  
الصلاة وان أراد أهم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة أدلتهم  
ما أخرجه البرزاري حسنه من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن سماعة عن جابر بن سمرة  
قال صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك فقال  
أنا في جبريل الحديث وفيه ورغم ان امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن  
ابان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره ثم حديث كعب بن عجرة عند الطبراني ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى  
فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة بعد من ذكرت عنده فلم  
يصل عليك فقلت آمين ورجاله ثقات كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ  
سقي من ذكرت عنده فلم يصل على تقيده ان الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل

(وفيه فخل قاصر النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم بقبور  
المشركين فنبشت) وبالعظام  
فغيت (ثم بالحرب وسويت)  
بازالة ما كان في تلك الحرب  
(و) أمر (بالخل فتقطع فمقوا  
الخل قبله المسجد) أى في جهتها  
(وجعلوا عضادته الجارية)  
تقنية عضادة بكسر العين قال  
صاحب العين اعضاد كل شيء ما  
يشده من حوا اليه وعضادات  
الباب ما كان عليه ما يعلق الباب  
اذا أصفق (وجعلوا يتناولون  
الصخر وهم يرتجزون) أى  
يتعاطون الرجز تنشيطا لنفوسهم  
ليسهل عليهم العمل (والنبي  
صلى الله عليه وآله وسلم)  
يرتجز (معه) وهو يقول اللهم  
لا خير الاخير ان خرد فاغفر  
للانصار) الاوس والخزرج  
الذين نصره على أعدائه  
(والمهاجرة) الذين هاجروا من  
مكة الى المدينة محبة فيه صلى  
الله عليه وآله وسلم وطلبه الاجر  
والمنفعة فاغفر الانصار على  
تضمن اغفر معنى استروا فظ أبي  
داود فانصر الانصار واستشكل  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
هذا مع قوله تعالى وما علمناه  
الشرك والجواب ان الممتنع

عليه صلى الله عليه وآله وسلم انشاء الشكر لا انشاده على ان الخليل ما عدا المشطور من الرجز شعرا هذا وقد قيل انه صلى  
الله عليه وآله وسلم قاله من باب التامع كمن خرج عن وزن الشعر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع  
وجواز قبور الدار اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز نبش



المـ اجد في ما كنه اقبل وفيه جوار قطع لا شجار المثمرة للعاجلة اخذ من قوله وأمر بالخل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك عملاً يثراً ما بان تكون ذكراً واما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع غمرة ورواة هذا الحديث كلهم يصرون وفيه الحديث والعنف والقول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والوصايا والهجرة والحج والبيوع ومسلم في الصلاة وكذا

أبو داود والنسائي وابن ماجه  
 (عن) عبد الله (ابن عمر) بن  
 الخطاب (رضي الله عنه) انه كان  
 يصلي الى بعيره وقال رأيت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يفعل (أي يصلي الى البعير في  
 طرف قبلته) ومراد المصنف  
 بهذا الحديث هنا الإشارة الى  
 علة النهي عن ذلك وهي كونها  
 من الشياطين كانه يقول لو  
 كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة  
 لامتنع مثله في جعلها أمام  
 المصلي وكذلك صلاة راكمها  
 وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله  
 وسلم كان يصلي النافلة على بعيره  
 قاله في الفتح وتعبه العيني فقال  
 ما أبعد هذا الجواب عن موقع  
 الخطاب فانه متى ذكر علة عن  
 الصلاة في معاطن الأبل حتى  
 يشير اليه اهـ وليست عبارة  
 الحافظ كما نقلها القسطلاني تهماً  
 للعـ في كما ستعرفه فان عبارة  
 الحافظ في الفتح هكذا وقد نازع  
 الاسماعيل المصنف في استدلاله  
 بحديث ابن عمر المذكور بانه  
 لا يلزم من الصلاة الى البعير  
 وجعله ستره عدم كراهة الصلاة  
 في مبركه وأجيب بان مراده  
 الإشارة الى ما ذكر من علة  
 النهي وهو كونها من الشياطين

الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو  
 جوابهم عن الوجوب خارجها فهو وجوبها عن الوجوب داخلها على ان التقييد بقوله  
 عندهم مشعر بوقوع المذكر من غير من أضيف اليه والذكر الواقع حال الصلاة ليس من  
 غير المذكر والحاقد ذكر الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشعر به  
 السكون عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم من الغفلة وفطر القسوة بخلاف ما اذا  
 جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكيف به عنوانا على الالتفات والرقعة  
 ويؤيد هذا الحديث الصحيح ان في الصلاة اشغالا ومن انقض ما يستدل به على الوجوب  
 في الصلاة مفيد بالهمل المخصوص أعني به التشهد ما أخرجه المالك والبيهقي من طريق  
 يحيى بن السباعي عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بلنظ اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا ان في اسناده رجلا مجهولا وهو هذا  
 الحارثي والحاصل انه لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل على مطالب القائلين بالوجوب  
 وعلى فرض ثبوت ثبوت تعليم النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت  
 ذلك فقد غفرت صلاتك قرينة صالحة لعله على التدب ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد  
 تعليمه التشهد اذ قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان  
 شئت أن تقعد فاقعد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه كلام يأتي ان  
 شاء الله في باب كون السلام فرضا وبعد هذا فحق لا شك ان الصلاة عليه صلى الله عليه  
 وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق الى الخالق وانما نازعنا في اثبات واجب من  
 واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من النقول على الله بما لم يقل ولا يمكن تخصيص  
 التشهد الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدلت بها  
 القائلون بالوجوب لا تخص بالأخير وغاية ما استدلو به على تخصيص الأخير بحديث  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في التشهد لا وسط كما يجلس على الرضف أخرجه  
 أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الا مشروعية التخفيف وهو يحصل بعمله أخف  
 من مقابله أعني التشهد الأخير واما انه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعيته فيه فلا  
 ولا شك ان المصلي اذا اقتصر على أحد التشهدات وعلى أخصر العاظم الصلاة عليه صلى  
 الله عليه وسلم كان مسارعا غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالنعوذ من  
 الأربع والادعية المأمور بطلقها ومقيد هافيه اذا تقررت الكلام في وجوب الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فاعلم انه قد اختلف في وجوبها على الأكل بعد  
 التشهد فذهب الهادي والناظم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي  
 الى الوجوب واستدلوا بالاولى المذكورة في الأحاديث المشتهرة على الآل وذهب

الشافعي

كما في حديث عبد الله بن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو

كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة راكمها صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اهـ كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء الذين أشار اليهم الحافظ أخرجه الأول ابن ماجه عن



فهدى الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في من ابض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وأخرج الثماني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن مغفل أيضا بأسناد صحيح

صحيح بل لا تصلوا في أعطان الابل فانها خلقت من الجن الا ترون الى عيونها وتقرتها اذا عرفت هذا علمت ان الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يقل ان البخاري رحمه الله ذكر النهي عن الصلاة في معاطن الابل صريحا وانما قال مراد البخاري الاشارة الى ما ذكر من عنه النهي عن الصلاة في أعطان الابل الواردة في الاحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مغفل والبراء الذين ذكرناهم ما من انها خلقت من الشياطين ولا يلزم من الاشارة الى عملة النهي ذكرها صريحا في الترجمة فان البخاري رحمه الله كثيرا ما يشير الى الاحاديث الواردة على غير شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف صنعه وتبصع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يلزم من النهي عن الصلاة في معاطن الابل فساد الصلاة كما انه لا يلزم من النهي عن الصلاة في المقبرة فساد الصلاة قال البخاري باب ما يكره من الصلاة في القبور ورأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره

الشافعي في أحد قوله وأبو حنيفة وأصحابه والناس الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لجل الواجب على الندب قالوا وبذلك عدم الامر بالصلاة على الال في القرآن والخلاف في تعيين الال من هم وسبب ما في الباب الثاني وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود ياتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب (وعن كعب بن جحرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حديد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حديد مجيد درواه الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد قوله فكيف الصلاة فيه انه يندب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جلسته أن يسأل عنه من له به علم قوله قولوا استدله القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم البص من ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد بحذف على وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بآياتهم او قد ذهب البعض الى وجوب زيادتها قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأولاده ما وجد جمع الله لهم الرحمة والبركة بقوله ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حديد مجيد ولم يجبه بالغيرهم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما تضمنته الآية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات أو على آل ابراهيم كما في البعض الآخر مع ان التشبيه دون التشبيه في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك باجوبة منها ان التشبيه مجموع الصلاة على محمد وآله بمجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الانبياء فالتشبيه به أقوى من هذه الخمينية ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدرة بالقدر ومنها ان التشبيه وقع في الصلاة على الال لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكررها من كل فرد في اعتبار مجموع الافراد أعظم وأوفر وان كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وفيه ان التشبيه حاصل في صلاة كل فرد قاله من المجموع ما خوذ فيه ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة له والسؤال انما هو باعتبار الزيادة على القدر الثابت وبانضمام ذلك الزيادة المساوية أو الناقصة الى ما قد ثبت تصيرا أعظم قدورا ومنها ان التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادة أو نقص وانما المقصود ان هذه الصلاة نوع

بالاعادة قال في الفتح استنبطه من عمادى أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع الكراهة اهـ وهكذا الصلاة في معاطن الابل فيا لله العجب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ولكن الشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام المعصم الواقع من المعاصرين فاسد لا يخفى على من انصف ولم يتعسف



ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وكوفي ومدني وفيه التحدث والعنفنة والقول واخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح  
 (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلي) استدلل  
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم المصلي فأقال السفاقي لاجته في الحديث على ما يقرب له لأنه صلى

عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختاراً  
 وإنما عرض عليه ذلك لمعنى  
 اراده الله تعالى تنبيه العباد  
 وأجيب بان الاختيار وعدمه  
 في ذلك سواء منه لأنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا يقرر على باطل  
 فدل على ان مثله جائز قاله الحافظ  
 ابن حجر وتعبه العيني فقال لا نسلم  
 التروية فان الكراهة تتأكد  
 عند الاختيار أو ما عند عدمه  
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة  
 للكراهة وهي التشبه بعبادة  
 النار قال في النسخ الجامع بين  
 الترجمة والحديث وجود نار بين  
 المصلي وبين قبلته في الجملة  
 وأحسن من هذا عندى أن  
 يقال لم ينصح المصنف في الترجمة  
 بكراهة ولا غيرها فيجوز أن  
 يكون مراده التفرقة بين من بقى  
 ذلك منه وبين قبلته وهو قادر  
 على إزالته أو أخرافه عنه وبين  
 من لا يقدر على ذلك فلا يكره في  
 حق الثاني وهو المطابق لحديثي  
 الباب وبكره في حق الأول كما وقع  
 التصريح بذلك عن ابن عباس في  
 القاميل وعن ابن سيرين أنه نكره  
 الصلاة إلى القبور وإلى بيت فار  
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
 قال اجعلوا في بيوتكم من  
 صلاتكم) النافلة قال القرطبي

تعظيم وإجلال كما فعل في حق إبراهيم وتقرر واشتهر من تعظيمه وتشريفه وهو خلاف  
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر إلى قوة  
 التشبه به وهو قليل لا يحمل عليه إلا القرينة ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون  
 المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان وفيه أنه  
 وان لم يقتض ذلك نادراً فلا شك أنه غالب ومنها أنه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم  
 قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة  
 عليه كما اتفهما على إبراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق  
 في الآخرين كما إبراهيم ومنها أنه سأل أن يثبته الله خليلاً كما إبراهيم ومنها أنه صلى  
 الله عليه وسلم من جملة آل إبراهيم وكذلك آله فالتشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة  
 على إبراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضير في ذلك قوله أنك حبيد أى محمود الأفعال  
 مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعليل لطلب الصلاة منه والجهد  
 المتصف بالجهد وهو كمال الشرف والكرم والصفات المحمودة قوله اللهم بارك البركة هي  
 الثبوت والدوام من قواهم برك البعير اذا ثبت ودأى آدم شرفه وكرامته وتعظيمه  
 (وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعمل هذا ثم دعا فقال له أو  
 غيره اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم ثم يبدع بعد ما شاء رواه الترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي  
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله لم يعمل هذا أى بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل  
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيله للإجابة لأن من حق السائل أن  
 يتلطف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف بلهظ سمع رجلاً يدعو في صلاته لم يعبد  
 الله ولم يصل على النبي قوله والثناء عليه هو من عطف العام على الخاص قوله ما شاء فى  
 أكثر الروايات بما شاء يعنى من غير الدنيا والآخرة وفيه الاذن فى الصلاة بطلاق الدعاء  
 من غير تقييد بمحل مخصوص قيل هذا الحديث موافق للمعنى لحديث ابن مسعود وغيره  
 فى التشهد فان ذلك متضمن للتعبيد والثناء وهذا محمول وذلك مبین للمراد وهو لا يتم  
 إلا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع الرجل يدعو فى قعدة التشهد وقد استدلل  
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة فى الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف  
 رحمه الله تعالى وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً حيث لم يأمر تاركها بالاعادة  
 وبعبارة قوله فى خبر ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم يتخير من المسئلة ما شاء اهـ

من للتعبيد والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة فى مسجده فليجعل (باب  
 لبيته نصيباً من صلاته قلت وليس فيه ما ينشئ الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فرائضكم فى بيوتكم  
 لبيته أى بكم من لا يخرج الى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وان كان محتملاً لكن الأول هو الرابع وقد بالغ الشيخ محي الدين



فقال لا يجوز جله على القرينة وفي الحديث صلوا أي الناس في يومكم فان افضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وانما شرع ذلك لكونه ابد من الرياء وانتزل الرحمة فيه والملائكة ولكن قال لقسطاني استثنى منه نقل يوم الجمعة قبل صلاتهم اذ لا فضل كونه في الجامع لفضل البكور وركعتا الطواف والاحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)

أي البيوت (قبورا) أي كالقبور  
 • هجورة من الصلاة وهو من التشبيه بالمبيع البديع بحذف حرف التشبيه لله بالغة وهو تشبيه البيت الذي لا يصلي فيه بالقبور الذي لا يتمكن الميت من العبادة فيه وقد جعل البخاري هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر وهذا ترجمته وتعقب بأنه ليس فيه تعرض لجواز الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت فان المرقى لا يصلي فيه في يومهم وكأنه قال لا تكونوا كالمرقون في القبور حيث انقطعت عنهم الاعمال وارتفعت التكاليف ولو اريد ما تأوله البخاري لقال المقابر واجب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة باللفظ المقابر وتعقب بأنه كيف يقال حديث برويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له ولا يخفى فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري انه يشير الى ما لم يكن على شرطه وأي سرح في ذلك اذا عرفت ذلك من عادة المصنف اذ لا مشاحة في الاصطلاح قال في الفتح قوله باب كراهة الصلاة في المقابر استنبط البخاري من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور

• (باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم)

(عن أبي حميد الساعدي انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حبيب مدتهق عليه) الحديث اخرج به طائفة من العلماء على أن آلهم الأزواج والذرية ووجهه انه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا لان ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بارادتهن واشعر ذلك كبر الخطابين بهما بارادة غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الاحاديث التي أجمل فيها آل ولكنه يشكل على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال ام سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا الى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء اهل بيتي بعد ان يملكهم بالكساء وقيل ان آلهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن اهل هذا القول الامام يحيى واستدل القائل بذلك بان زيد بن ارقم فسر آل بهم وبين انهم آل علي وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس كما في صحيح مسلم والعمالي أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التمييز وقيل انهم بنو هاشم وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم والى ذلك ذهب جمهور اهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء اهل بيتي مشيرا اليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره فغاية ما فيه اخراج من عداهم فهو وهم والاحاديث الدالة على انهم أهم منهم كما ورد في بنو هاشم وفي الزوجات مخصوصة بمنطوقها العموم هذا المفهوم واقتصر صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي اخباره بعد ذلك بالزيادة لان الاقتصار بما كان لازمة له من قبل العلم بان آل أهم من المعنيين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فالدليل على دخول أولاد الجليل بالكساء في آل مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمفهوم وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم هم أولاد فاطمة فما الفرق بين مخصص ومفهوم وقيل ان آلهم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الامة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو ظاهرها قال وهو اختيار الازهرى وغيره من المحققين اه واليه ذهب تشوان الجعفي امام اللغة ومن شعره في ذلك آل النبي هم امتاع ملته • من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتسكون الصلاة بها مكرهه وكأنه أشار الى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما ليس على شرطه وحديث أبي حميد مرفوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ورجاله ثقات وقال في الفتح أيضا وقد نازع الاصمعيلى المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور قلت قد ورد بلفظ المقابر



كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة باللفظ لا تتخذوا يوتئكم مبرور قال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه اغمافيه الذنب إلى الصلاة إلى البيوت إذ الموق لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان اراد انه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان ارادني ذلك

مطلقا فلا فقد قدمنا وجهه  
استنباطه اه فمرفت من كلام  
الحافظ رد ما عقبه القسطلاني  
وقد صرحوا بان حمل كلام المكلف  
على محمل صحيح أولى من الغائه  
ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم  
انهم استدلوا بهذا الحديث على  
ان المقبرة ليست بموضع الصلاة  
وفي هذا الحديث التعديت  
والاخبار بالافراد والعنونة  
وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن)  
عائشة وابن عباس رضي الله  
عنهما قال لما نزل الموت (برسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم)  
حذف الفاعل لا لم يبه ولا يذر  
نزل مبنيا للمفعول (طفق) أي  
جعل (يطرح خبيصة) أي كسالة  
اعلام (له على وجهه) الشريف  
(فاذا اغتم بها) بالغين الممجة أي  
تعض بالخبيصة وأخذتة نفسه من  
شدة الحر (كشفها عن وجهه)  
المبارك (فقال وهو كذلك) أي  
في حالة الطرح والكشف (لجنة  
الله على اليهود والنصارى) وكأنه  
سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا  
قبور انبيائهم مساجد) وكأنه  
قيل للراوى ما حكمة ذكر ذلك في  
ذلك الوقت فقال (يحذر) أمه  
أن يصنعوا بقبورهم مثل (ما صنعوا)  
أي اليهود والنصارى بقبور

للم يكن آله الاقربائه • صلى المصلى على الطاغى أبي لهب  
وبدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات  
وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلا  
والمراد بالآل الصليب اتباعه ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد  
العرذاب لان المراد بالآله اتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله  
عليه وسلم لما سئل عن الآل قال آل محمد كل تقى وروى هذا من حديث علي ومن حديث  
أنس وفي أسانيد هامة قال ويؤيد ذلك معنى الآل لغة فأنهم كما قال في القاموس أهل  
الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتصاره صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض  
الحالات كما تقدم وكفى حديث مسلم في الاضحية اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة  
محمد فانه لا شك ان القرابة أخص الآل فخصص بهم بالذكري بما كان لازما لا يشتركهم فيها  
غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالامة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف النفس على شائع ذائع كتابا  
وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على  
ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التغاير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل  
بيته والجواب الجواب ولكن ههنا مانع من حمل آله على جميع لامة وهو حديث اني  
ناركم فيكم ما ان تمسكتكم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه  
لو كان آله جميع الامة لكان المأمور بالتمسك والامر بالتمسك به شيئا واحدا وهو باطل  
(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكتال بالمسكال الاوى اذا صلى  
عليها أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وارواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل  
بيته كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود  
والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجهم عن أبي هريرة  
عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من  
طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار السكلاي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن  
أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ حديث أبي  
هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدلل به القائلون  
بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث  
الاول لذكر الآل فيه مجلا ومبيننا قوله بالمسكال بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على  
ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأمرنا بقوله أهل البيت الا نعرفه فيه النص على  
الاختصاص ويجوز ابد الهم ضمير علمنا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاسنوى قد  
اشتهر زيادة سبنا قبل محمد عند أكثر المسلمين وفي كون ذلك أفضل نظر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه ربنا يصير بالتدريج شيئا بعبادة الارثان قاله القسطلاني وقد وقع في هذه الارمان ما حذر عن  
الامة عنه فهذا الخبر من مجهزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة  
على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بنحصر ولا يستوى على عرش الاسلام فاما قوله وانا اليه باجمعون الى ابن ذهاب



الشيطان به قول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة صريحة على النهي عن اتخاذ القبور مساجد والزبر الشديدة عنه وكان البخاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للنصارى الأنبياء واحد وليس له قبر لانا نقول بان الجمع بازاء المجموع من اليهود والنصارى فان اليهود لهم أنبياء أو المراد ١٨٧ الانبياء وبكار انبأهم فاكثري بذكر الانبياء

وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال في طريق جنس دب كانوا يتخذون قبور انبيائهم ومساجد مساجد وانه كان فيهم انبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالخواريزم ومرم في قول أو الضمير راجع الى اليهود فقط أو المراد من أمر وبالاعيان هم كنوح وابراهيم وغيرهما ورواة هذا الحديث ما بين حمى ومدنى وفيه رواية صحيحة ومجانية والتحديث والاخبار والعنعنة وأخرج البخاري في اللباس والمغازي وذكري اسرائيل ومسلم والنسائي في الصلاة (عن عائشة رضي الله عنها أن ولادة) بفتح الواو أي أمة (كانت سوداء) وهي في الأصل المولودة ساعة تولد قاله ابن سيده ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة (لحى من العرب فاعتقوها فكانت معهم قالت) أي الوليدة (فخرجت صبية لهم) أي هؤلاء الحى وكانت الصبية عروسا فدخلت مغتاسها قال في الفتح لم أقف على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح اه وكان (عليها وشاح أحمر من سبور) جمع سبور وهو ما يقع من الخلد وقال الجوهري الوشاح ينجع عرضا من أديم ويرصع بالجواهر وتشد المرأة برعاتها وكشها وقال السامسي جيطان من أواسط خفاف بينهم ما وتوشع به المرأة وقال الداودي قوب كابر دأ ونحوه وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منظوما بلوا وودع اه وقولها في الحديث من سبور يدل على أنه كان من جلد وقولها بعد لحى بته لالحا لاني كونه في معالان يبيض الأولون على حرة الجلد يصير كاللحم السمين (قالت) عائشة

عن ابن عبد السلام انه جعل من باب سلوك الادب وهو مبنى على ان سلوك طريق الادب أحب من الامتنال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه فلم يمتثل وقال ما كان لابن أبي حنيفة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك امتناع على من نحو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العصية في صلح الحديبية بعد أن أمره بذلك وقال لا أعصوا أمرك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه وسلم له ما على الامتناع من امتثال الأمر ناديا مشعرا بأوليته

\*(باب ما يدعو به في آخر الصلاة)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليستعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح الدجال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم اني أعوذ بك من المغرم والمأثم رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فيه تعيين محل هذه الاستعاذة بعد التشهد الأخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيحصل عليه وهو يرد ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الأول وما ورد من الاذن للمصلي بالدعاء بما شاء بعد التشهد فيكون بعد هذه الاستعاذة لقوله إذا فرغ قوله فليستعوذ واستدل بهذا الأمر على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقد ادعى بعضهم الاجماع على التذنب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا الأمر عن حديث المسمى لمسا عرفنا في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه الأربع التعوذ من المغرم والمأثم المذكورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر فيه رد على المنكرين لذلك من المعتزلة والاحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنة المحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان بالذبا والشهوات والجهالات واعظمها والعباد بالله أمر الجماعة عند الموت وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقرب منه ويكون المراد على هذا بفتنة المحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صح أنهم يقتنون في قبورهم وقيل أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا في الفتح قوله ومن شر المسيح الدجال قال أبو داود في السنن المسيح من قبل الدجال ومخفف عيسى ونقل العزيزي عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجواهر وتشد المرأة برعاتها وكشها وقال السامسي جيطان من أواسط خفاف بينهم ما وتوشع به المرأة وقال الداودي قوب كابر دأ ونحوه وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منظوما بلوا وودع اه وقولها في الحديث من سبور يدل على أنه كان من جلد وقولها بعد لحى بته لالحا لاني كونه في معالان يبيض الأولون على حرة الجلد يصير كاللحم السمين (قالت) عائشة



(فوضعت) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (فرتبه) أي بالوشاح (حداية) تصغير حداة (وهو ماني) أي مري (لحسبته  
لحيا) سمينا لانه كان من جلد أحمر وعليه الزاوي (نقطته) بكسر الطاء على القصص (قالت فاقسوه) أي طلبوه وسالوا عنه (فلم  
يجدوه قالت فاتهم مولى به قالت) عائشة ١٨٨ (فطافوا يفتشون) حتى (فتشوا قبلها) بضم القاف أي فرجها وعبير بضمير

الغيبة لانه من كلام عائشة والا  
فقط في السباني أن تقول قبلي  
كما عند البخاري في أيام الجاهلية  
أو هو من كلام الوليدة على  
طريقة الالتيات والتبريد كأنها  
بردت من نفسها فخصاوا أخبرت  
عنهم قالت والله اني لثمة معهم  
زاد ثابت في دلائله فدعوت الله  
أن يرتقى (اذمرت الحداية) وهم  
يتظنون (قالت له قالت فوقع  
بينهم قالت فقلت هذا الذي  
اتهموني به زعمتم) أني أخذته  
(وأنا منه بريئة وهو ذاهو)  
حاضر (قالت عائشة جاءت) أي  
المرأة (المرأة) ولله صلى الله  
عليه وآله (وسلم فاسات) قالت  
عائشة (فكأت) أي المرأة وفي  
رواية الكشي في فكان (أها  
نساء) بكسر الهمزة خيفة من  
صوف أو بر (في المسجد) النبوي  
(أو منتر) بها مكسورة بيت  
صغير وفيه بيت من لا مسكر له  
في المسجد سواء كان رجلا أو  
امراة عند أمن الفتنة وإباحة  
الاستغلال فيه بالجمعة ونحوها  
(قالت) عائشة (فكأت) أي  
المرأة (فأبني قصدي عندى  
قالت) عائشة (فلا تجلس عندى  
بجاسا الا قالت) ويوم الوشاح من  
تعاجيب رينا) جمع أهوية قال

له جال ويقال لعيسى وانه لا فرق بينهما قال الجوهري في الصحاح من قاله بالتخفيف  
فلم يصح الارض ومن قاله بالتشديد فليكونه محسوس العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم  
بالهاء الموحدة في الدجال ونسب قائله الى التعصيف قال في القاموس والمسيح عيسى بن  
مريم صلوات الله عليه لم يركته قال وذكر في اشتقاقه من قول لا في شريحى لشارف  
الانوار وغيره والدجال لشؤمه اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على  
المغرم والمغرم الدين يقال غرم بكسر الراء اي اذ ان قيل المراد به ما يستدان به لا يجوز أو  
فيما يجوز ثم يهجز عن أدائه ويحفل أن يراد به ما هو أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه  
وسلم من غابة الدين وفي البخاري انه قال له صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما تستعين من  
المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

• (باب جامع أدعية منصوص عليها في الصلاة) •

(من أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل في دعاء  
أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر  
لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلمت نفسي قال  
في الفتح أي بلا بسمة ما يوجب العقوبة أو يتقص الخط وفيه ان الانسان لا يعري عن  
تقصير ولو كان صديقا قوله كثير ادرى بالثاء المثلثة وبالباء الموحدة قال النووي ينبغي أن  
يجمع بينهما فية قول كثيرا قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الرويتين  
فما في مرة بالمثلثة ومرة بالموحدة فاذا أتى بالدعاء مرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى  
الله عليه وسلم يتيقن واذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتيا بالسنة لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت قال الحافظ فيه اقرار بالوحدانية  
واستجلاب للمغفرة وهو كقول والدين اذا فاعلوا فاعلة أو ظاوا أنفسهم ذكره الله  
فامستغفروا الذنوب هم ومن يغفر الذنوب لا الله فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه  
بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل ان كل شيء أثق الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ثم فاعله  
فهو ناه عنه قوله مغفرة من عندك قال الطيبي ذكر التنكير يدل على ان المطلوب غفران  
عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عند الله سبحانه وتعالى يريد بذلك التعظيم لان الذي  
يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحفل وجهين أحدهما الإشارة  
الى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن انه  
أشار الى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيه اسبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا  
الثاني جزم ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هـ ما صفتنا ذكرنا

الزركشي كابن سيده لا واحد له من افعله ومعناه جهات قال الدمامي وكذا هو في الصحاح لكن لا يرى لم لا يجعل خفا  
بمعناه تعجب مع انه ثابت في اللغة يقال عجبته ولا تاجيبا اذا جعلته يتعجب وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمتنع وفي رواية من  
أعاجيب (الاله من بلدة الكفر الخجاني) ر البيت من الطويل وأجزاؤه ثمانية وزنه فعولن مقامعيان أربع مرات لكن دخل



البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء من ثمانية فاشبهت حركته الحاص من الوشاح صار  
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء البيت وهو أخف من الأول واستعمال  
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادى في أشعار ١٨٩ المولدين وهو عند الخليل بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم  
الجمع بين الكف وهو حذف  
السابع الساكن وبين القبض  
يل يشترط أن يتعاقبا وانما  
أوردت هذا القدر هنا لأن  
الطبع السليم يتقرب من القبض  
المذكور وفي الحديث أبا حنيفة  
الخروج من البلد الذي يحصل  
للمرء فيه الهمة وأعله يتحول إلى  
ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة  
وفيه فضل الهجرة من دار الكفر  
وأجابة دعوة المظلوم ولو كان  
كافرا الآن في السياق أن إسلامها  
كان بعد قدومها المدينة والله  
أعلم (قالت عائشة) رضي الله عنها  
(أقلت لها) أي للمرأة (ما شئت  
لاتقعدين معي مقعدا أقلت  
هذا) البيت (قال فحدثني بهذا  
الحديث) المتضمن للقصة المذكورة  
(عن سهل بن سعد رضي الله عنه)  
هو ابن مالك الأنصاري (قال جاء  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) ابنته (فاطمة فلم يجد  
عليها) ابن عمه ابن أبي طالب (في  
البيت فقال) لها (ابن عمك)  
ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم  
أبيك استعطا قالها على تذكر  
القراءة القرية بينهما لأنه فهم  
أنه جرى بينهما شيء (قالت) أي  
فاطمة رضي الله عنها (كان بيني

ختم الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله  
ارحمي وهي مقابلة مرتبة والمحدث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح  
بمعه قال ابن دقيق العيد والاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشميد لأنه  
أمر فيه بالدعاء وقد أشار البخاري إلى عمله فأورده في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح  
وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب التعليم من العالم خصوصا في الدعوات  
المطلوب فيها جوامع الكلام (وعن عبيد بن القهقاع قال رمق رجل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو يصلي فجعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي ذاتي وبارك لي فيما  
رزقتني رواه أحمد) عبيد بن القهقاع ويقال عبيد بن القهقاع لا يعرف حاله والراوي عنه  
أبو مسعود الجري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنفعة وله  
شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجري هو عبيد بن أبي  
ثقة أخرجه الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء  
بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بعمل من مخصوص وجهالة الراوي عنه  
صلى الله عليه وسلم لا تضر لأن جهالة الصحابي معتبرة كما ذهب إلى ذلك الجمهور ودلت عليه  
الأدلة وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي سميتها القول المقبول في رد رواية الجمهور  
من غير صحابة الرسول قوله رمق رجل الرمو اللطم الخفيف كما في الناموس (وعن شداد  
ابن أوس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك  
الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا  
سليما وأسألك ما صادقا وأسألك من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفرك لما تعلم  
رواه النسائي) الحديث شر جال أسناده ثقات وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستخارة بلفظ  
عن رجل من بني حنظلة قال سمعت شداد بن أوس فقال الأعلام ما كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يعلمنا قول إذا روينا أمرا فذكره وزاد أنك أنت علام الغيوب أخرجه  
الترمذي وزاد في حديث آخر بعناه إذا روي إلى فراشه ولم يذكر فيه إذا روي بنا أمرا  
وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة ولم يذكر في الصلاة وأما صاحب التيسير فسأفه  
باللفظ الذي ذكره المصنف قوله كان يقول في صلاته هذا الدعاء ورده مطلقا في الصلاة غير  
مقيد بمكان مخصوص قوله الثبات في الأمر سؤال الثبات في الأمر من جوامع الكلام  
النبوية لأن من ثبته الله في أموره عصم عن الوقوع في الموبقات ولم يصدر منه أمر على  
خلاف ما يرضاه الله قوله والعزيمة على الرشد هي تكون بمعنى إرادة الفعل وبمعنى الجسد  
في طلبه والمناسب هنا هو الثاني قوله قلبا سليما أي غير عليل بكدر المعصية ولا مريض

وبينه وبين (غاضبي) من باب المقابلة الموضوع لمشاركة اثنين (خرج فلم يقل عندي) بفتح الهمزة وكسر القاف مضارع من  
القبول وهو يوم نصف النهار (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لأنسان انظر أين هو) وعند الطبراني قاضي ابن أبي عمير  
قال الحافظ ابن حجر يظهر لي أنه سهل راوي الحديث لأنه لم يذكر أنه كان معه غيره ولا يتأني ما وقع عنده في الحديث فقال النبي



صلى الله عليه وآله وسلم لقاطعة ابن ابن عات قالت في المسجد لانه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (بغاء) ذلك الانسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا مسكن له لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولة ١٩٠ النهار (بخامس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد وراؤه (وهو

مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه) بكسر الشين اي جانبه (واما به تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسبه عنه ويقول قم) يا (أبا تراب قم) يا (أبا تراب) بحذف حرف النداء المقدروا استنبط منه الملاحظة بالاصهار ونوم فيه الفقراء في المسجد وغير ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة في المسجد ومما رجة الغضب بما لا يفيض منه بل يحصل به تأنيسه وللجواز في الادب انه كان يفرح اذا دعى بذلك وفيه دخول الوالد بيت ابنته بغير اذن زوجها بحيث يعلم رضاه وآله لا بأس بإبداء المنكبين في غير الصلاة ورواه الاربعة مديون الاشخ البخاري فبطني وفيه الحديث والعنينة وأخرجه البخاري في الاستئذان وفي فضلي على ومسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحارث بن ربي (السلي) بقصتين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى سلة بالكبر المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد) أي وهو متوضئ (فايركع) أي فليصل نياما

بالاشتغال على الغل والافتواء على الاغن قوله من خير ما تعلم هو سؤال تلخيص الامور على الاطلاق لان ما جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعوذ من شر ما يهلم والاستغفار لما يهلم فكله قال أسألك من خير كل شيء وأعوذ بك من شر كل شيء واستغفرك لكل ذنب (وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلايته وسره ورواه مسلم وأبو داود) قوله ذنبي كله استدلال به على جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والمفاتيرو هذا هو الملائقي بشر فهم لولا مخالفتهم لاهل الحق القرآن والسنة المشرفة بانهم ذنوبا قوله دقه وبكسر أوله ما أي قلبه وكثيره قوله وأوله وآخره هو من عطف الخاص على العام قوله وعلايته وسره هو كذلك قال النووي فيه تكثير الاناظ الاداء ونو كيدوه وان أغنى بعضهم عن بعض (وعن عمار بن ياسر انه صلى صلاة فاجزئها فانكروا ذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلى قال اما اني دعوت فيها بدهاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدعوه اللهم بعلمك الغيب وقد رتبك على الخلق أحسن ما علمت الحياة خير الى ووفقي اذا كانت الوفاة خيرا الى أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا والقصد في الفقر والغنى ولادة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وأعوذ بك من ذنر امضرة ومن فتنة مضلة اللهم زينا بينة الايمان واجهنا بها مهدين رواه أحمد والنسائي) الحديث رجال اسنادهم ثقات وساقه باسناد آخر فهو هذا اللفظ واسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال حدثنا جاد قال حدثنا عطام بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكره وفي اسناده عطام بن السائب وقد اختلف وأخرج له البخاري مقرونا بآخره بقبية رجاله ثقات ووالله عطام هو السائب بن مالك السكوني وثقه العجلي قوله فاوير فيها لعله لم يصاحب هذا الايجاز تمام الصلاة على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والام يكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره انه قال ما صليت خلف أحد أربع صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام قوله فانكروا ذلك عليه فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال قوله ألم أتم الركوع والسجود وفيه اشعار بان لم يتم غيرهما ولذلك أنكروا عليه قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به يحتمل انه كان يدعو به في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدل على ذلك ويحتمل انه كان يدعو به من غير تقييد بمجال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام قوله بعلمك الغيب وقد رتبك على الخلق فيه دليل على

باطلاق الجزاء واردة الكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد دلا عليه ولم لا كثره باتفاق واختلف في أقله والصحيح جواز اعتباره ولا تنادي هذه السنة بأقل من ركعتين وانفق أئمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي يريح به ابن حزم عليه (قبل ان يجلس) تعظيما للبيعة فلا خلاف وجلس هل يشرع له التداويل صحيح جماعة يأمرون



لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن الخصة لا تقوت بالجلوس وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة لسبيلك الغطفاني لما تعد قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركعهما ركعتين اذ مقتضاه أنه إذا

تركها شرع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مديون إلا

الأول وفيه الحديث والاختبار

والعنينة وأخرجه مسلم وأبو

داود والترمذي والنسائي

(عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما قال إن المسجد النبوي

(كان على عهد)

(رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم مبنيا باللبن) بفتح اللام

وكسر الباء وهو الطوب التي

(وسقته الجريد وعنده) بضم

العين والميم وبفتحهما (خشب

الخليل) بفتح الخاء والشين

وبضههما (فلم يزد فيه أبو بكر)

الصديق رضي الله عنه أي لم يغير

فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان

(وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضي

الله عنه في الطول والعرض

(ولم يغير في بنيانه بل) بناء على

بنيانه في عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم باللبن والجريد

وأعاد عمره) بضمين أو بفتحتين

(خشباً) لأنها بليت (ثم غيره

عثمان) بن عفان (رضي الله

منه) من جهة التوسيع وتغيير

الآلات (فزاد فيه زيادة كثيرة

وبني جداره بالحجارة المنقوشة)

بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف

وتشديد الصاد المهملة الجص بلفظة أهل الحجاز يقال قصص داره إذا جصها (وجعل

بالساج) بفتح القاف والقاف بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح القاف عطف على جعله والساج

ضرب ونوع من الخشب معروف يرقى به من الهند الواحد تساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلاله قوله أحيني إلى قوله خير إلى هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفي ما كانت الوفاة خيراً لي وهو يدل على جواز الدعاء بهم هذا لكن عند نزول الضرر كما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمتن أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لا بد مقنياً لم يقل اللهم أحيني إلى آخره قوله خشيتك في الغيب والشهادة أي في مغيب الناس وحضورهم لأن الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا إنما جمع بين الحالتين لأن الغضب ربحاً حال بين الإنسان وبين الصديق بالحق وكذلك الرضا ربحاً فاد في بعض الحالات إلى المداخنة وكنتم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وجمع في ضد الإفراط وهو المناسب هنا لأن بطر الغنى ربحاً جاز إلى الإفراط وعدم الصبر على الفقر ربحاً أوقع في التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القوية قوله ولذة النظر إلى وجهك فيه متسكلاً لا شعرياً ومن قال بقولهم والمثله طوبى له الذيل ومحملها علم الكلام وقد أفردتها برسالة مطولة سميتها بالبغية في الرزية قوله والشوق إلى لقاءك إنما سأله صلى الله عليه وسلم لأنه من موجبات محبة الله لاقائه عبده لحديث من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة غماضه صلى الله عليه وسلم بذلك لأن الضراء ربحاً كانت نافعة آجلاً أو عاجلاً فلا يليق الاستعاذة منها قوله مضرة وصفها صلى الله عليه وسلم بذلك لأن من الفتن ما يكون من أسباب الهداية وهي جم هذا الاعتبار بما لا يستعاذ منه قال أهل اللغة الفتنه الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لقيني النبي صلى

الله عليه وسلم فقال اني أوصيك بكلمات تقواهن في كل صلاة اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشتمل على أدعية الصلاة بناء على أن لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب وقدره وأغريه بلفظ دبر كل صلاة وهو عند أبي داود بلفظ في دبر كل صلاة وكذلك رويته من طريق مشايخي مسلسلة بالهبة فلا يكون باعتبار هذه الزيادة من أدعية الصلاة لأن دبر الصلاة بعد ما على الأقرب كما سألني ويحتمل دبر الصلاة آخرها قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه به بعض أئمة الحديث فلعل المصنف أراد ذلك ولكنه يشكك عليه إرادته لأدعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة لحديث ابن الزبير وحديث الغيرة الآتين قوله اني أوصيك بكلمات تقولهن في رواية أبي داود لا تعدهن والنهي أمراً التصريح فيدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات وقيل أنه نهى

وتشديد الصاد المهملة الجص بلفظة أهل الحجاز يقال قصص داره إذا جصها (وجعل عماره من حجارة منقوشة وسقته بالساج) بفتح القاف والقاف بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح القاف عطف على جعله والساج ضرب ونوع من الخشب معروف يرقى به من الهند الواحد تساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان



المسجد القاصد وترك الغلو في تحسنة فقد كان حرق كثر القنوح في أيامه وسمعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديد لان جريد الضل قد فخر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر تحسنة بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ وأول من زحف المساجد الوليد بن عيسى الملك بن مروان وذلك في أواخر

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم لله مساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال البدر ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها من الاستهانة وتعقب بأن المنع ان كان للعت على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان خشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا لبقاء العلة كذا في الفتح قلت تهليل ابن المنير في زخرفة المساجد بما ذكره للحديث بالقياس الناسد المبني على شفا جرف هار فلا يلتفت اليه ولا يرجع عليه بعدم ما ثبت النهي عن الشارع عن تشييدها وزخرفتها ورواة هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه رواية الاقران صالح عن نافع لانهما من طبقة واحدة وتابى عن تابى والتحديث والخبار والعنعنة وأخرجه أبوداود في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي

ارشاد وهو محتاج الى قرينة ووجه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتملة على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انها فقت النبي صلى الله عليه وسلم من مضجعه فمستته يدها فوقت عليه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها زكاه أنت خير من زكاه أنت وليها ومولاها رواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم وأبوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فمستت المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول اني أعوذ بربك من مضطك وأعوذ بعافاتك من عقر بترك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحمد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أي اجعلها متقية سامعة مطيعة قوله زكاه أي اجعلها زكية بمائة فضلت به عليها من التقوى وخصال الخير قوله أنت وليها أي متولى أمورها ومولاها أي مالكها والحديث يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وعن عيسى بن نورا وعن شمالي نورا وامامى نورا وخلقى نورا وفي نورا وتحتى نورا واجعل لي نورا أو قال واجعل لي نورا مختصرا من مسلم) الحديث ذكره مسلم في صحيحه مطولا ومختصرا بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات مقيدة بصلاة الليل قوله في صلاته أو في سجوده هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم نخرج الى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية له وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من غير تقيد به حال الصلاة ولا به حال الخروج قوله اجعل في قلبي نورا الى آخر الحديث قال النووي قال العلماء سال النور في اعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية اليه فسال النور في جميع اعضائه وجسمه وتصرفاته وقلبه وحالاته وجماله وفي جهاته الست حتى لا يربح شي فيها عنه

• (باب الخروج من الصلاة بالسلام) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده رواه الترمذي وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى يياض خده رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) الحديث الاول

الله عنه انه كان يحدث يوما حتى أتى على ذكر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبننة لبننة) الطوب أخرجه النقي (وعار) هو ابن ياسر يحمل (لبنتين لبنتين) ذكرهما امرئ بن كلبنة وزادهم في جامع لبننة عنه وابنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ينفخ التراب عنه) زاد البخاري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه



أكرام العامل في سبيل الله والاحسان إليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويخرج عنار) بالاضافة كلمة رجعت من وقع في  
هاتكة لا يستحقها كان ويل كلمة تقمة من يستحقها (يدعوهم) أي الفئة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه  
في وقعة صفين (الي) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة اذ ذلك (و) هم

(يدعونه الي) سبب (النار) لكنهم

معذرون للتأويل الذي ظهر لهم

لانهم كانوا مجتهدين طائفتين منهم

يدعونه الي الجنة وان كان في نفس

الامر بخلاف ذلك فلا لوم عليهم

في اتباع ظنونهم فان المجتهد اذا

أصاب فله أجران واذا أخطأ فله

أجر واحد الضمير عليهم وهم

غير مذكورين صريحا لكن

وقع في رواية ابن السكن وكرامة

وغيره ما ورجع عما رتله الفئة

الباغية والفئة هم أهل الشام

وهذه الزيادة حذفها البخاري

للمكتة وهي ان أباسعيد الخدري

رضي الله عنه لم يسمعها من النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كما بين

ذلك في رواية البزار واغظه قال

أبو سعيد فحدثني أصحابي ولم

أسمعه من النبي صلى الله عليه

وآله وسلم انه قال يا ابن سمية

تقتلك الفئة الباغية واسناده

على شرط مسلم لا البخاري فلذا

اقتصر البخاري على القدر الذي

سمعه أبو سعيد من الرسول صلى

الله عليه وآله وسلم دون غيره

وهذا دل على دقة فهم البخاري

وفقهه ونجده في الاطلاع على

عالل الاحاديث (قال يقول عمار

أعوز بالله من القنن) واستنبط

من هذا استحباب الاستعانة

آخر جبه أيضا الدارقطني وابن حبان وله ألفاظ وأصله في صحيح مسلم قال العقيلي  
والاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود وفي تسليمين ولا يصح في تسليمية واحدة  
والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد  
من غير وجه وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليمتين منها عن عمار عن سعد ابن ماجه  
والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا وعن سهل بن سعد  
عند أحمد وفيه ابن لهيعة وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حميرة عند ابن ماجه  
أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن  
المغيرة عند المعمر في اليوم والليله والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظروا عن واثله  
ابن الاسقع عند الشافعي واسناده ضعيف وعن واثله بن جبر عند أبي داود والطبراني من  
طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه ومن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه  
عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن منسدة قال الحافظ  
وفي اسناده نظروا عن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن سمرة وسبأ بن جابر بن  
سمرة وسبأ بن أبي أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر  
عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر وفاطمة بن عبد الحارث من الصحابة  
وعن عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وابي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد  
واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر وبه أقول وحكام في البحر عن الهادي  
والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي  
وذهب الى أن المنشروع تسليمية واحدة ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة  
من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والاوزاعي  
والامامية وأحد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل  
البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشمالا وتلقا وجهه واختلف القائلون بمشروعية  
التسليمتين هل الثانية واجبة ام لا فذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر ارجع العلماء  
على أن صلاة من اقتصر على تسليمية واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء  
الذين يعتمدون على أنه لا يجب الا تسليمية واحدة وحكي الطحاوي وغيره عن الحسن بن  
صالح انه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله  
ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادي وسبأ بن الكلام على  
وجوب التسليمية أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وستحكم ههنا  
في مجرد المشروعية من غير نظر الى الوجوب فنقول اجمع القائلون بمشروعية التسليمتين  
بالاحاديث المتقدمة واجمع القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالاحاديث التي سيأتي

٢٥ نيل في من القنن ولوعلم المرء انه يتسلك في المالحق لانها قد تغضى الى ما لا يرى وقوعه وفيه رد على ما اشهر

على الالسنه مما لا اصل له لا تستعمل من القنن أو لا تكرر هو القنن فان فيه احصاءا للمنافقة بين وحديث يقتل عمارا الفئة

الباغية رواه جماعة من الصحابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقه صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين بطول عدلهم وفي هذا



الحديث علم من اعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار ورد على الثواصب الزاعمين ان عليا لم يكن مصيبا في حروبه وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر وتوقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه الحديث والعننة ١٩٤ والقول وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد والفتن (عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه) حال كونه يقول (عند قول الناس فيه) أي انكارهم عليه (حين بنى) أي أراد أن يبنى (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) بالجاردة المنقوشة والقصة الى آخر ما مر آتفا وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافته وجمع بينهما بأن الاول كان ابتداء بنائه والثاني تاريخ انتهائه ولم يبن المسجد انشاء وانما وسعه وشيده وسلم من طريق محمود بن ايوب الانصاري وهو من صغار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته أي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البغوي في شرح السنة لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالجارية المنقوشة لا يجوز توسيعه انتهى فيؤخذ منه اطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من انشا أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من اطلاق الكل على الجزء (انكم أكثرتم) أي الكلام في الانكار على ما عدته وحذف المفعول للعلم به (واني سمعت النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) حال كونه (يقول من بنى) حقيقة أو مجازا (مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا قالت كبريه للشيوع ولا يبرز خزيمة كقصص قطاة أو أصغر ومفعولها بفتح الميم ثم والهاء كقصة ومفعولها التضع فيه بيضا وترقد عليه كأنها تفضع عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولا ريب انه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عنيبدأ كبر العلماء لان الشارع يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع

ذرها في باب من اجتزأ بتسليمه واحتج القائل بمشروعية ثلاث بأن في ذلك جمعا بين الروايات والحق ما ذهب اليه الاولون لكثرة الاحاديث الواردة بالتسليمين وصحة بعضها وحسن بعضها واشتغالها على الزيادة وكونها منقبة بخلاف الاحاديث الواردة بالتسليم الواحدة فانها مع قاتنا ضعيفة لا تنتمض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم انها ضاهم لم تصلح لمعارضه احاديث التسليمين لما عرفت من اشتغالها على الزيادة وأما القول بمشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن ان التسليم الواحدة الواردة في الباب الذي سبأ في غير التسليمين المذكورين في هذا الباب فجمع بين الاحاديث بمشروعية الثلاث وهو ماسد وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وتتنازع في المسجد الكبير قوله عن يمينه وعن يساره فيه مشروعية ان يكون التسليم الى جهة اليمين ثم الى جهة اليسار قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه أو عن يساره أو تلقا وجهه أو الاولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلواته وحصلت التسليمات ولكن فانه الفضيلة في كيفية ما قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته زاد أبو داود من حديث وائل وبركانه وأخرجهما أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيمنه من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في نبي من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكرها الحافظ طرقا كثيرة في تلخيص الافكار تخريج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركانه رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تنبت بها وبركانه بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انه رواية فردة انتهى وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة قوله حتى يرى بياض خده بضم الياء المقناة من تحت من قوله يرى مبنيا للمجهول كذا قال ابن رسلان و بياض بالرفع على النيابة وفيه دليل على المبالغة في الالتفات الى جهة اليمين والى جهة اليسار وزاد النسائي فقال عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر وفي رواية له حتى يرى بياض خده من ههنا و بياض خده من ههنا (وعر جابر بن عمر قال كما اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تؤمون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس انما يكتفى أحدكم أن يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من على يمينه وشماله رواه أحمد ومسلم وفي رواية كان صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس انما يكتفى أحدكم أن يضع يده على فخذه

ثم والهاء كقصة ومفعولها التضع فيه بيضا وترقد عليه كأنها تفضع عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولا ريب انه لا يكتفى بمقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عنيبدأ كبر العلماء لان الشارع يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع



كقوله اسعوا وأطيعوا ولوعبدوا حبشيا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال الأئمة من قرئش أو هو على ظاهره بأن يزيد في المسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر إلى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فإن كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يوسع الجهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر لكن قوله يفي يشعر بوجود بناء على الحقيقة ويؤيده رواية أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه سمويه في فوائده بأسناد حسن فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط لكن لا يمنع إرادة الآخر مجازا إذا بناه كل شيء بحسبه قال في الفتح وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرف المسافرين يحوطونهم إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة أنها وجدت عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادهما حسن وخص القطاة بهذا لأنها لا تبيض على شجرة ولا على رأس جبل بل إنما تجعل مجتمعا على بساط الأرض دون سائر الطير فلذلك شبهه بالمسجد ولأنه توصف بالصدق فسكانه أشار بذلك إلى الأخلاص وصدق النية في بنائه كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي خالص العبودية الاندماج في طي الأحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواه الشافعي الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله - السلام يومون في رواية أبي داود بلنظ ما بال أحدكم يرى بيده بالراء قال ابن الأثير إن صحت الرواية بالراء لم يكن تصحيحها إلا ووقفه جعل الرمي باليد موضع الإيماء بها الجواز ذلك في اللغة يقول رميت بيمصرى إليك أي مددته ورميت إليك يدي أي أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمّنون بهمزة مضمومة بعد الميم والإيماء الإشارة أو ما يؤمّنون إيماء وهم يؤمّنون مهموزا ولا تقل أو ميم بياسا كنهه قاله الجوهرى قال ابن الأثير وقد جاء في رواية الشافعي يومون بضم الميم بلاهزمة فإن صحت الرواية فيكون قد أبدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يوى فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يومون فنقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمها إلى الميم فقبل يومون قوله أذنا بضم نون شمس بفتح السين وضمها مع ضم السين المبهمة جمع شمس بفتح السين وهو من الدواب النغور الذي يمنع على رآكبه ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الأدلة على مشروععية التسليمين وقد قد منا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى والاحاديث المقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاتيان بالمشرع والابتداء وأما الاجراء وعدمه فينبغي على القول بالوجوب وعدمه وسياق ذلك (وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أئمتنا وان يسلم بعضنا على بعض رواه أحمد (١) وأبو داود ولفظه أمرنا أن نرد على الإمام وأصحابه وان يسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبرزاري زاد في الصلاة قال الحافظ وإسناده حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه على أربعة مذاهب سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا سمع منه حديث العقبة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بساط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ ثم سلوا على قارئكم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من المجاهيل قوله ان نسلم على أئمتنا أي نرد السلام عليهم - كما في الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم عن يمين الإمام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوي الرد عليه بالاولى وان ساءه فيها شاء وهو في الاولى أحب قوله وان يسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل للصلاة وغيرها ولكنه قيد بالبرزالي الصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك السلام الإمام على المأموم والمأمومين على الإمام والسلام المقتدين ببعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

شهرة ولا رادة وهذا شأن هذا الطائر وقيل لأن الخوصه يشبه بحراب المسجدين في اعتداده وتركوبه (يبقى به) أي ببناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلبا لمرضاته لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه



كان بعد من الاخلاص (بقائه) عز وجل (له) بما اذنا (منه) في معنى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة افضل  
 مما لا يذوات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قال النووي يحتمل أن يكون المراد ان فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد  
 على بيوت الدنيا وفيه اشارة ايضا الى ١٩٦ دخول قاهل ذلك الجنة اذ هو المقصود بالبناء له ان يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد

الدخول والله أعلم وروى أحمد  
 باسنادين من حديث ابن عمرو  
 ابن العاص مرفوعا من بقى الله  
 مع عبدا بقى الله له بيتا أوسع منه  
 أو المراد بالجزء ابنة متعددة أى  
 بقى الله له عشرة ابنة مثله اذ  
 الحسنة بعشرة أمثالها والاصل  
 ان جزاء الحسنة الواحدة واحد  
 يحكم العدل والزيادة عليه بحكم  
 الفضل قال في الفتح ومن بناء  
 بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد  
 الخصوص لعدم الاخلاص  
 وان كان يؤخر في الجنة لكان  
 الاخلاص لا يحصل الا من  
 المتطوع وهل يحصل الثواب  
 المذموم لمن جعل بركة من  
 الارض مسجدا بان يكتنى  
 به ويطلبها من غير بناء وكذا من  
 عمدا الى بناء كان يملكه فوقه  
 مسجدا ان وقفه فظاهر اللفظ  
 فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم  
 وهو المتجه وكذا قوله بقى حقيقة  
 في المباشرة بشرطها لكن المعنى  
 يقتضى دخول الامر بذلك أيضا  
 وهو المنطبق على استدلال  
 عثمان رضى الله عنه لانه استدلال  
 بهذا الحديث على ما وقع منه  
 ومن المعام ان لم يباشر ذلك  
 بنفسه ورواه هذا الحديث السبعة  
 ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون

طالب الى وجوب قصد المالكين ومن في ناحيته من الامام والمؤتمنين في الجماعة تمسكا  
 به هذا وهو ينبى على القول بايجاب السلام وسبأنى الكلام فيه قوله وأن تصاب  
 بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتصاب التوادد وتهاوا أحب لكل واحد  
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم  
 سنة رواء أحمد وأبو داود ورواه الترمذي موقوفا وصححه وقال ابن المبارك معناه  
 ان لا يمددا) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي اسناده  
 قرعة بن عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة بن عبد بن عامر المهاجرى المصرى قال أحمد  
 منكر الحديث جدا وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال ابن عدى  
 لم أر له حديثا من كرا وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مرفوعا بنعمرو بن  
 الحرث وقال الاوزاعى ما أعلم أحد العلم بالزهرى من قرعة وقد ذكره ابن حبان في ثقافته  
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفا كما قال المصنف لان لفظ الترمذي  
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سيد الناس وهذا مما يدخل في المسند  
 عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الاصوليين معروف قوله حذف التسليم  
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أى داود والترمذي  
 والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذا الميممة بعد هاء فاء هو ما رواه المصنف عن  
 عبد الله بن المبارك ان لا يمددا به فى يترك الاطالة فى لفظه ويسرع فيه قال الترمذي  
 وهو الذى يستحبه أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جرم والسلام  
 جرم قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يمددا لا أعلم  
 فى ذلك خلافا بين العلماء وقد ذكر المهدى فى البصران الرى بالتسليم بجملة مكروه قال لفظه  
 صلى الله عليه وسلم يسكنة ووقار انتهى وهو من دوديهما الدليل الخاص ان كان يريد  
 كراهة الاستجمال باللفظ

#### • (باب من اجتزا بتسليمه واحدة) •

(عن هشام عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا أتربتبع ركعات لم يقعد الا فى الثامنة فيحمد الله ويدعو  
 ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلى التاسعة فيجلس فيحمد الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسعدنا  
 ثم يصلى ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أو تربتبع ركعات لا يقعد الا فى السادسة ثم  
 ينهض ولا يسلم فيصلى السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلى ركعتين وهو جالس رواء أحمد  
 والنسائي وفى رواية لا جد فى هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها

والرابع مدنى سكن مصر وهو بكبروفية الحديث بالجمع والافراد والاعبار والسماع وثلاثة من التابعين صوته  
 وأخرجه مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصارى ثم السلى (يقول مررجل) لم أقف  
 على اسمه (فى المسجد النبوى) (ومعه سهام) قد أبدى نصولها وسلم عنه ان المار بالمذكور كان يتصدق بالنبل فى المسجد (فقال له)



رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أمسك بنصاها) كي لا تتخذ مسلما وهذا من كريم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفي ومدني وأخرجه البخاري أيضا في الفتن ومسلم في الأدب والتساق في الصلاة وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن أبي موسى) الأشعري رضي الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله) وسلم أنه قال

من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بنبيل معه واولئك يبيع لئلا شك من الراوى (فليأخذ على نصاها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الاخذ هنا معنى الاستعلاء بالمبالغة فعديت بعلى والا فالوجه تعديته بالباه (لا يعقر) أى لا يهجر (بكفه مسلما) بسبب ترك اخذ النصال ولمسلم من رواية أبي اسامة فليمسك على نصاها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفي وفيه التحدث والسماع والعنعنة وأخرجه البخاري في الفتن ومسلم في الأدب وأبو داود في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الأنصاري الخزرجي شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنه أنه استشهد) أى طلب الشهادة أى الاخبار بالحكم الشرعي فاطاق عليه الشهادة بمبالغة في تقوية الخبر (أبا هريرة رضي الله عنه) فقال (أنشدك الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة الشريفة نصب أى سألتك بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) يقول يا حسان

صوته حتى يوقظنا وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعاها رواه أحمد) أما حديث عائشة فانخرج نحوه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه قال الدارقطني في الملل رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنهما عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقفه عليها وقال عقبة قال الوليد قلت لزهير أبانك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء قال نعم أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجع رواية الوقف الترمذي والبخاري وأبو حاتم وقال في المرفوع انه منكرو وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كغير الخط لا ينج به اه وزهير لا ينتهي الى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد انه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد انه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو انه صدوق وقال الدارقي ثقة له أغاليط كثيرة وثقة ابن معين وقال أبو حاتم محله الصدق وفي حفظه سوء وقد اخرج له الشيخان ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل انه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذي يروى عنه بالعراق وكان له رجل آخر قلبوا اسمه وقال الحاكم رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا اسناد صحيح ورواه بقى ابن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوى حديثه قال الحافظ وعاصم عندي هو ابن عمرو وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الاحول وأخرجه ابن حبان في صحيحه والسراج في مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا انه أخرج له البخاري أيضا فهو على شرطهما لا على شرط مسلم فقط وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح في تسليمة واحدة شيء وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح) وأما حديث ابن عمر فانخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحهما والطبراني من حديث ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الخجرة وآفاق البيت فيفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعاها رواه الطبراني في الاوسط وفيه ابراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر في هذا الباب الا هذا الحديث وفي الباب عن سهل بن سعد عن ابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة تلقاها وجهه وفي اسناده

أجب) دافعا وليس من اجابة السؤال او المعنى أجب الكفار أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) اذ هجوه وأصحابه وفي رواية سعيد بن المسيب أجب عنى فعب عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذلك تربية للمهاجرة وتقوية لداعي الأمور (اللهم أيد) أى قوه (بروح القدس) جبريل عليه السلام وفي حديث ابراهيم هذا البخاري بلفظ



وجبريل عليه السلام في الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبراً في المسجد فيقوم عليه  
 يمجو الكفار (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (أم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث أن حسانا أنشد  
 شعره في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله ١٩٨ وآله وسلم لكر رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد بن مسروق عن علي بن

قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لحسان أجب عني كان في المسجد  
 وأنه أنشد فيه ما أجاب به  
 المشركين ولفظه مرعوف  
 المسجد وحسان ينشد فزجره  
 فقال كنت أنشد فيه وفيه من  
 هو خير منك ثم التفت إلى أبي  
 هريرة فقال أنشدك الله  
 الحديث وقال غيره يحفل أن  
 البخاري أراد أن الشعر المشعر  
 على الحق حق بدليل دعاء أبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم لحسان  
 على شعره وإذا كان حقاً جاز  
 في المسجد كما أثار الكلام الحق  
 ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من  
 الكلام الخبيث واللغو الساقط  
 قال في الفتح والاول اليسق  
 بتصرف البخاري وبذلك جزم  
 المازري وقال إنما اختصر  
 البخاري القصة لاشتهارها وليكون  
 ذكرها في موضع آخر انتهى وأما  
 ما رواه ابن خزيمة في صحيحه  
 والترمذي وحسنه عن هرون بن  
 شعيب عن أبيه عن جده قال  
 سمى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن تناشد الاشعار في  
 المساجد واسناده صحيح إلى عمرو  
 بن يحيى نسخته يعضه وفي  
 المعنى عدة أحاديث لكن  
 في أسانيد ما مقال والجمع بينها

د للمهين بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه مسكر الحديث وقال النسائي  
 تروك وعن سلمة بن الاكوع عن ابن ماجه أيضاً بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صلى في مرة واحدة وفي اسناده يحيى بن راشد البصري قال يحيى ليس بشي وقال  
 النسائي ضعيف وعن أنس عن ابن أبي شيبه ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة  
 واحدة وعن الحسن مرسلان ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون  
 تسليمة واحدة ذكره ابن أبي شيبه وقال حدثنا أبو خالد عن حميد قال كان أنس يسلم  
 واحدة وحدثنا أبو خالد عن سعيد بن مرزبان قال صليت خلف ابن أبي ليلى فسلم واحدة ثم  
 صليت خلف علي فسلم واحدة وذكر مثله عن أبي واثل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز  
 والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وأبي العالية وأبي رجاء وابن أبي أوفى  
 ابن عمر وسعيد بن جبيرة وسويد وقيس بن أبي حازم بإسنادهم إليهم وذكر ذلك عبد الرزاق  
 وزهري قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين  
 وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واضح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى وقد احتج بهم هذه الأحاديث  
 المذكورة ههنا من قال بعشر وعية تسليمة واحدة وقد قدمنا ذكرهم في الباب الاول وقد  
 اشتمل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسياق الكلام على ذلك في بابيه  
 وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

#### (باب في كون السلام فرضاً)

(قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن  
 ابن الحسن عن القاسم بن خزيمة قال أخذ عاتمة بيدي فقلت أن عبد الله بن مسعود  
 أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد  
 في الصلاة ثم قال اذا قلت هذا أوقضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم  
 وان شئت أن تقعد فاقعد رواه احمد وابوداود والدارقطني وقال الصحيح ان قوله  
 اذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود وصلة شباية عن زهير وجده  
 من كلام ابن مسعود وقوله أشبهه بالصواب عن أدريجه وقد اتفق من روى تشهد ابن  
 مسعود على حذفه الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم وتحليلها التسليم هو من رواية علي بن أبي طالب رضى الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر  
 من خرجه والكلام عليه في باب اقتراض افتتاح الصلاة بالكبير وهو من جملة ما تمسك به  
 القائلون بوجوب التسليم لان الاضافة في قوله وتحليلها تقتضي الحصر فكأنه قال

وبين حديث الباب ان يحمل النهي على تناشده اشعار الجاهلية والمبطلين والمادون فيه ما سلم من ذلك جميع  
 وقيل المنهي عنه ما اذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابنه أبو عبد الملك البوني فاعمل أحاديث  
 لنهي وادعى التمسك في حديث الادن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عنه وذكر أيضاً انه طرد هذه الدعوى من دخول



أصحاب الحراب وكذا دخول المشرك انتهى وخبر القسط لاني ان قرض البخاري تشييد الاذهان بالاشارات ووجده  
ذلك هنا ان هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم دالة على أن الشرح حقايقها هل صاحبه لان يؤيد في النطق به بغير  
وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يحرم انشاده فيه ما كان من ١٩٩ الباطل المتأني لما اتخذت المساجد له من

الحق أو ان روايته في بدء الخلق  
تدل على أن قوله عليه الصلاة  
والسلام لحسان أعجب عن  
كان في المسجد الى آخر  
ما تقدم وزواة حديث الباب  
الستة ما بين حصي ومضى  
وفيه التعديت بالجمع والاختيار  
به والافراد والعنونة والسماع  
وأخرجه البخاري ايضا في بدء  
الخلق وأبو داود في الادب  
والنساء في الصلاة وفي اليوم  
والليلة (عن عائشة رضي الله  
عنها قالت لقد رأيت) أي والله  
لقد أبصرت (رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) يوم اهل  
باب حجرني والحبيشة ياحيون  
في المسجد) للتدريب على  
مواقع الحروب والاستعداد  
للعُدو ومن ثم جاز فعله في المسجد  
لانه من منافع الدين وحكي ابن  
التميم عن أبي الحسن النخعي  
ان اللعب بالحرب جمع حربة  
في المصداق منسوخ بالقرآن  
والسنة أما القرآن وقوله  
تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع  
وأما السنة فحديث جنبوا  
صبيانكم ومجانينكم  
مساجدكم وتعقب بأن الحديث  
ضعيف وليس فيه ولا في الآية  
تصريح بما ادعاه ولا يحرف

جميع تحليلها التسليم أي انحصرت تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره وسياق ذكر  
القاتلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في  
الخلافيات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعله كالشاذ لان أكثر أصحاب الحسن بن  
الحري لم يذكروا هذه الزيادة لاسيما قول ابن مسعود منسوبة من الحديث ولا مدرجة  
في آخره وانما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن فضال عن قول ابن  
مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن بن فضال في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه  
ورواها شعبة بن سوار عنه مفصلة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق  
أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلانظ من مباح الصلاة لكبير  
وانقضاءها التسليم اذا سلم الامام فقم ان شئت قال وهذا لا أثر صحيح عن ابن مسعود وقال  
ابن حزم قد صرح عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضا وذكروا رواية أبي الاحوص هذه  
عنه قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التسليم لا بد لابن مسعود كان قبل فرض  
التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة  
جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ  
الى أن هذه رواه من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها  
مدرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحري حسين الجعفي ومحمد بن هلال ومحمد بن أبان  
فاتفقوا على تركها هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى ان تشهد عن علقمة  
وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى  
ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه ورواه أيضا  
عن بعض أهل العلم قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب  
الى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء  
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينتهض  
لاحتجاج به الا بعد تسليم تأخره عن حديث المسمى لما عرفنا في شرحه من أنه لا يثبت  
لوجوب الابعاء تأخره عنه لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع لاسيما  
وقد ثبت في بعض الروايات فاذا فاعت ذلك فقد عت صلاتك كما قدمنا ذلك اذا عرفت هذا  
تبين لك ان هذا الحديث لا يمكن أن يكون حجة يجب التسليم لها الا بعد العلم بتأخره ويؤيد  
القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم  
فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بهذا القوي وقد  
اضطربوا في اسناده وانما أشار الى عدم قوة اسناده لان ابن مسعود راى بن زياد بن أنتم

التاريخ فيثبت النسخ وحكي بعض المصنفين من مالان انهم سمعوا كارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت  
عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعض ما ان عمر انكر عليهم انهم في المسجد فقال له النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم دعهم والاعب بالحرب ليس اعبا مجرد ابل فيسه تدريب الشجعان قال المصنف المسجد موضوع لامر جماعة



المسلمين فما كان من الاعمال يجمع منقمة الدين وأهله جازقيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر بردياته  
أنتظر إلى لعنهم) وآلاتهم لا إلى ذواتهم إذ نظر الاجنية إلى الاجنبي غـير جازي و هذا يدل على انه كان بعد نزول الخطاب ولعله  
صلى الله عليه وآله وسلم لم تركها تنظر إلى ٢٠١٠ لعنهم تضبطه وتمقله لتعلمه بعد واللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالسكسر

ثم السكون والجمل كلها أحوال  
وفي الحديث جواز النظر إلى  
الله والمباح وفيه حسن خلقه  
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله  
ومكرم معاشرة وفضل  
عائشة وعظيمة محلها عنده  
(وفي رواية) زادها ابن المنذر  
من رواية يونس بن يزيد الأيلي  
(يلعبون بحراهم) جمع حربة  
كما ورد في الحديث التسعة  
لما بين مدني ومصري وأيلي  
وفي الحديث والاختبار  
بصفة الافراد والعصبة  
وثلاثة من التابعين وأخرجه  
البخاري في العيدين ومناقب  
قريبه وسلم في العيدين  
(عن كعب بن مالك)  
الانصاري السلي المدني الشاعر  
أحد الثلاثة الذين خلفوا عن  
غزوة تبوك (رضي الله عنه انه  
تقاضى) بوزن تفاعل أي ان  
كعبا طالب (ابن أبي حنيفة)  
بهملات مفتوح الاول ساكن  
الثاني مصابي على الاصح واسمه  
عبد الله بن سلامة كما ذكره  
البخاري في إحدى رواياته قال  
الجوهري ولم يأت من الاسماء  
فعلع بتكرير العين الاحد  
(دينا) أي يدين (كانه) أي  
لكعب (عليه) أي على ابن أبي

الافريق وقد ضعفه بعض اهل العلم وقال النووي في شرح المذهب انه ضعيف باتفاق  
الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري  
وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال  
للاجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لا ينتهض لذلك الا بعد تسليم تأخره لما  
عرفت على انه أخص من الدعوى لان غاية ما فيه امر المؤمنين بالرد على الامام والتسليم  
على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنعرد والامام على ان الامر بالرد على الامام صيغة غير  
صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للمتمسك به على الوجوب وأما  
اعتماد صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره باسقاط التحاب المذكور فيه فغير  
صحيح لان التحاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم بهجر ظاهره وقد احتج  
المهدي في البحر بقوله تعالى ويسأوا تسليما بقوله تعالى فسأوا وهو غفلة عن سببها  
فان قال الاعتبار بهوم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه ايجاب السلام في غير الصلاة  
وقد اجمع الناس على عدم وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة  
قلنا سلمنا حديث المسي صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

(باب في الدعاء والد كر بعد الصلاة)

(عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا  
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه الجماعة  
الا البخاري) قوله اذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قوله استغفر  
ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم  
مع أنه مغفور له قال ابن سبيل الناس هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر  
كما قال أفلا كون عبدا شكورا ليسين للمؤمنين سنته فعلا كما بيناهما في الدعاء  
والضراعة ليقتهدي به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام الاول من  
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تفاعلت من البركة وهي الكثرة والثناء  
ومعناه تماظمت اذ كثرت صفات جلالك وكمالك (وعن عبد الله بن الزبير انه كان يقول  
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه النعمة وله الفضل وله الثناء  
الحسن لا اله الا الله مخاصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يهل بين دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله في دبر  
كل صلاة بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

حدر ولا طبراني ان الدين كان أوقيتين (في المسجد) الشريف النبوي (فارتفعت أصواتهما) من باب فقد  
صغت قلوبكما لادم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت (حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وشرف وكرم  
(وهو في بيته فخرج إليهما) ولا يخرج قريهما أي انه لم يسمع صوتهما يخرج لاجلهم أو صرهما أو بهما وهذا التوفيق يفتي التعارض



(حق كشف سجن) بكسر السين وقعها واسكان الجيم اى ستر (مجرة) أو السجف الباب أو أحد طرفي الستر المقرج (فنادى يا كعب قال ليلىك يا رسول الله فقال ضع) عنه (من دينك هذا أو ما إليه أى الشطر) أى النصف كما فسره به في رواية الأخرج عند البخارى وهو تفسير بالمقصود الذى أو ما إليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتماد على الإشارة وانما تقوم مقام

النطق اذا فهمت دلالتها عليه (قال) كعب والله (لقد فعلت يا رسول الله) ما أمرت به وخرج ذلك منه مخرج المبالغة في امتثال الامر ولذا أكد باللام مع ما فيه من معنى القسم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم لابن أبي حرد (قم فاقضه) حقه على الفور والامر على جهة الوجوب وفيه إشارة الى انه لا تجتمع الوضعية والتأجيل وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتفاحش وقد افسرده البخارى بابا والمذلول عن مالك منعه في المسجد مطلقا وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز وبين رفعه بالخط ونحوه فلا قال المهلب لو كان رفع الصوت لا يجوز لماتر كهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبيناهما ذلك قال في الفتح ولما منع ان يقول لعله تقدم نهي عن ذلك فاكتفى به واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية الى ترك ذلك بالصلح المقتضى لترك الخصامة الموجبة لرفع الصوت وفيه الشفاعة الى صاحب الحق وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز ارجاء الستر على الباب ورواية

عمر المطرز في كتاب المواقيت دبر كل شئ بفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها قال هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الدوادى عن ابن الاعرابي دبر الشئ بالضم والفتح آخر أوقاته الصحيح الضم كما قال النووي ولم يذكر الجوهري وآخرين غيره وفي القاموس الدبر بضمين نقبض القبل ومن كل شئ عقبه وبفتحين الصلاة في آخر وقتها قوله حين يسلم فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام مقدما على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة مرة واحدة اهدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم متفق عليه) قوله في دبر تقدم ضبطه وتنبيهه قوله له الملك وله الحمد قال الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة يحيى وميت وهو سح لا يموت بيده الخير الى قدير ورواه مؤثفون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم قد تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره انه يقول ذلك مرة وقع عند أحد النساء وابن خزيمة انه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرات قال الحافظ في الفتح وقد اشترى على الائمة في الذكر المذكور زيادة ولا راد لما نصبت وهو في مسند عبد بن حميد من رواية معمر بن عبد الملك بهذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خصلتان لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير ومن يعمل بهما قيل يسبح الله في دبر كل صلاة عشر او يكبره عشر او يحمد عشر قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقدها بيده فملا خمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فذلك مائة باللسان وألف بالميزان رواه الخمسة وصححه الترمذي الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه التسائي بعد قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فايكم يعمل في يومه وليله ألفين وخمسمائة سنة قيل يا رسول الله وكيف لا يحصيها قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في صلواته يقول اذكر كذا اذكر كذا ويأتيه عند منامه فيأمره قوله خصلتان هما

٢٦ ييل بي هذا الحديث الستة ما بين بخارى وبصرى ومدني وفيه رواية الابن عن الاب والتحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخارى في الصلح والملازمة ومسلم في البيوع وأبو داود والتسائي في القضاء ابن ناجية في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سوداوا امرأ سوداء) وعند ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد



الرجح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان امرأة سوداء بلا شئ وسماها في رواية البيهقي ام محجن (كان يقيم) أو كانت تقيم (المسجد) أي تكنته وفي بعض طرقه كانت تلقط الخرق والعبدان من المسجد (فات) أو ماتت (فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس ٢٠٢ (فقالوا مات) أو ماتت وافاد البيهقي في روايته أن الذي أجاب النبي هو أبو

بكر الصديق رضي الله عنه قال (أقولا) اتذاذنتم فلا كنتم آذتموني بالمداي علموني (به) أو بها حتى أحلى عليه أو عليها وعند البخاري في الجنة تزفحروا شأنه ولا بن خزيمة قالوا مات من الليل فذكر هذا أن نطقك ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلولي على قبره أو قال على قبرها) على الشك (فاني) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قبره) ولا بن عمار كقبرها (فصلى عليها) وزاد الطبراني من حديث ابن عباس وقال اني رأيت في الجنة تلقط القذى من المسجد والقذى جمع فذاة وجمع الجمع أذنية قال اهل اللغة القذى في العيز والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شئ يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على الذير وزاد مسلم في آخره ثم قال ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاة عليهم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصديق اذا غاب وفيه المكافاة بالدعاء والترغب في شهود جنازة أهل الخبز ونذب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسران بقوله في الحديث يسبح الله وبقوله واذا أوى الى فراشه قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم أن الاحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد ونشرها هنا اليها أما التسبيح فورد كونه عشرة كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلاثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ثمانية كما في بعض طرق حديث أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في الكبير وفي اسناد مجهالة وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعة وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح وعشرة كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلي وأم مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما التحميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخسا وعشرين وحدى عشرة وعشرة ومائة كما في الاحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فمن الآن ينبغي الأخذ بالرائد فالرائد قوله فتلا تسعون ومائة بالسنة وذلك لان بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتسكيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص باقظ ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشر أو يكبر عشر أو يحمد عشر اذ ذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم ساق الحديث فهو حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخسمائة في الميزان وذلك لان

الحسنة

والاعلام بالموت ورواته الخمسة ما بين بصري ومدني وفيه التهذيب والعنفه وأخرجه البخاري

أيضا في الصلاة والجنة تزفحروا (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما أنزلت آيات من سورة البقرة في الربا) تعني قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالأكل الإخذ واتخاذ كرا لا كل لأنه اعظم منافع المال ولان الربا



شائع في المطبوعات (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة النحر) والامام أحمد  
حرم التجارة في النحر وهو من تحريم الوسائل المقضية إلى الحرمات وهو مذهب سبقت تحريم النحر على تحريم الربا ويؤيده ما نقل  
عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الرابطة طويلة فيجتمعت ٢٠٣ وقوع الاخبار بالتحريم مرتين للتأكيد وتأخر

التحريم هنا عن تحريم عينها  
ورواة هذا الحديث الستة  
ما بين مروزي وكوفي وفيه ثلاثة  
من التابعين والحديث والنعنة  
وأخرج به البخاري أيضا في  
البيوع وفي التفسير ومسلم وأبو  
داود والنسائي وابن ماجه وغرض  
البخاري من هذا الحديث هنا  
تحريم تجارة النحر في المسجد مع  
أنه أحرام في المسجد وغيره أو  
المراد أن الإعلام بتحريمها كان  
في المسجد (عن أبي هريرة رضي  
الله عنه أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال إن غفرتنا  
أي جنينا ما ردا (من الجن) بيان  
له (تفقت) أي تعرض لي فلتة  
أي بغتة في سرعة وقال القزاز  
يعني ثوب وقال الجوهرى أفلت  
أشئ فأنفقت وتفتت بمعنى (على  
البارحة) أي في أدنى ليلة قال  
صاحب المنهاج كل زائل يارح  
ومنه سميت البارحة وهي أدنى  
ليلة زالت عنك (أو قال كلمة  
نحوها) أي كقوله في رواية أخرى  
عرض لي فشتت علي وفي رواية  
عبد الرزاق عرض لي في صورة  
هر ولمسلم من حديث أبي الدرداء  
جاء بشهاب من نار ليصعله في  
وجهي وللنسائي من حديث  
عائشة فأخذته فصرعته فغفقت

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والتسعين عشر مرات ألف  
وخمسة مائة قوله وألف بالميزان مثل ما تقدم والحديث يدل على مشروعية التسبيح  
والتكبير والتحميد بعد الفسح من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات قال  
العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول إن هذه الأعداد الواردة عقب  
الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عدد  
مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الألف في أعضائها عدد لا يحصل له ذلك الثواب  
الوارد على الاتيان بالعدد الناقص فله لتلك الأعداد حكمه وخاصة تفوت بمجاوزة  
تلك الأعداد ونعديها ولذلك نهى عن الاعتداء في الدعاء وفيما قاله نظر لانه قد أتى  
بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه من زيادة له بعد  
الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك فني الصحيحين  
من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر  
رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومه  
ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك الحديث ولمسلم من  
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين  
يمسي سبحان الله وجمعه مائة مرة يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال  
مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال إن هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص  
وأما إذا كان في عقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالسبح والتحميد  
والتكبير عقب الصلوات فقد يقال إن الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع  
التتابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وربما كان لتلك الأعداد اتصالية حكمه  
خاصة فينبغي أن لا يراعى في أعلى العدد المشروع قال العراقي وهذا محتمل لاتباعه  
النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد بالانفاذ الواردة في الأذكار والادعية كقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم للبراء قل ونبيك الذي أرسلت أنتي وهذا مسلم في التعبد بالانفاذ  
لأن العدول إلى لفظ آخر لا ينفق معه الامتنال وأما الزيادة في العدد فالامتنال موقوف  
لأن المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الإصر بها وكون الزيادة عليه مغيرة له غير  
معقول وقيل إن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل  
الامتثال وإن زاد بغيره لم يعد ممثلا (وعن سعد بن أبي وقاص أنه كان يعلم فيه هؤلاء

الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمود

حتى وجدت برأسه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الأصلية فقالوا إن رؤية  
الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى أنه يراكم هو  
وقبيله الآية (لقطع) بفعله (على الصلاة) فامكني الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد أي اسطوانة



من أساطينه (حق تصبروا) ندخلوا في الصباح (وتنظروا إليه كلكم) وهل كان أرادته صلى الله عليه وآله وسلم للربطة بعد تمام الصلاة أو فيها لأنه يسير أحق لان ذكرهما ابن الملقن (فذكرت قول أخى) في النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد ٢٠٤ من بعدى) من البشر مثله فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

مرصا على إجابة الله عز وجل  
دعوة سليمان كذا في رواية أبي ذر  
كافي الفتح قال السكرماني وأما  
ذكره على قصد الاقتباس من  
القرآن لأعلى قصده قرآن  
واستدل به البخاري على جواز  
ربط الأسير والاختيد والعريم  
في المسجد ورواه هذا الحديث  
الستة ما بين مروزي وبصري  
وفيه التصديت والاختبار  
والعنينة والقول وأخرجه  
البخاري أيضا في الصلاة والتفسير  
وأحاديث الأنبياء وصفة إبليس  
الأمين وأخرجه مسلم في الصلاة  
والنسائي في التفسير (عن  
عائشة رضي الله عنها قالت  
أصيب سعد بن معاذ سيد  
الأوس المهترئونه عرض الرحمن  
رضي الله عنه (يوم الخندق)  
وهو يوم الأحزاب في ذي القعدة  
(في الأكل) عرق في وسط الذراع  
قال الخليل هو عرق الحياة وكان  
الذي أصابه ابن العرقه أحد  
بنى عامر بن لؤي (فضرب النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم خيعة  
في المسجد) لسعد (ليعوده من  
قريب فلم يرهم) أي لم يفرزهم  
(وفي المسجد خيعة من بني غفار)  
بكسر المعجمة (لا الدم يسيل  
اليهم فقالوا يا أهل الخيعة ما هذا

بهم بر الصلاة اللهم في أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك أن أورد إلى  
أرذل العـرو وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر رواه البخاري  
والترمذي وصححه) قوله من البخل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المعجمة وبفتحهما  
وبضمهما وبفتح الباء واسكان الخاء ضد الكرم ذكره في ذلك في القاموس وقد قيده  
بعضهم في الحديث بمنع ما يجب أخراجه من المال شرعا أو عادة ولا وجه له لان البخل بما  
ليس بواجب من غرائز النفس المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالاولى تسمية  
الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم  
وسكون الباء وتضم المهابة للاشياء والتأخر عن فعلها وانما تعوذ منه صلى الله عليه  
وآله وسلم لانه يؤدي إلى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصديق بالحق وانكار المنكر  
ويجبر إلى الاختلال بكثير من الواجبات قوله إلى أرذل العمر هو البلوغ إلى حد في الهرم  
يعود معه كالأقل في ضعف العـقل وقلة الفهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي  
الاعتزاز بشهواتها المفضي إلى ترك القيام بالواجبات وقد قدم الكلام على ذلك في  
شرح حديث التعوذ من الأربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الحيا قوله من عذاب القبر قد  
تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الأربع أيضا وانما خص صلى الله عليه وسلم هذه  
المذكورات بالتعوذ منها لانهم أعظم الأسباب المؤدية إلى الهلاك باعتبار ما يتسبب  
عنهم من المعاصي المتنوعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا صلى  
الصبح حين يـلمـلـم اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعلامة متقبلا رواه أحمد وابن  
ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شيبان عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة  
عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بم  
الاسناد ورجالته لولا جهالة مولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب  
والعمل بالمقبول لان كل علم لا يتفقد فليس من عمل الآخرة وما كان من ذرائع  
التقاوة وهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا يتفقد وكل رزق غير طيب  
موقع في ورطة العذاب وكل عمل غير متقبل اتعاب للنفس في غير طائل اللهم انا أعوذ بك  
من علم لا يتفقد ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أي  
الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ووبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي) الحديث  
حسنه الترمذي وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفي المروزي عن حفص بن غياث عن ابن  
جريح عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تصريح  
بان جوف الليل ووبر الصلوات المكتوبات من أوقات الإجابة وقد أخرج مسلم من

الذي ياتين من قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أن من جهنم قادس يدغدو (بغيره) وذال  
مجهول أي يسيل (ببر - مدافعات) سعد (فيها) أي في تلك الموضع أو في الخيعة والأربعة منها أي من الجراحة ويؤخذ من  
هذا جواز نصب الخيعة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه الستة ما بين مدني وكوفي وفيه التصديت والعنينة والقول وأخرجه



البخاري أيضا في الصلاة لا توافي الغزالي والهجرة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني اشتكى) أي أتوجع (قال طوف) أي بالسكبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطفت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم صلى إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ

بالتور وكاب مسطور) أي بسورة الطور ومن ثم حذفت واو القسم لأنه صار علما عليها وقد قيل إن ناقتة صلى الله عليه وآله وسلم كانت متوقفة أي معلة فيؤمن معها ما يحذر من التلويت وهي سائرة فيحتمل أن يكون بهيرام سلمة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الأبواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتجج إلى ذلك لأن بوابه لا ينبغي بحلاف غيرها من الدواب وتذهب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك أثر على التلويت وعدمه فحيث يخشى التلويت يمنع الدخول ورواية هذا الحديث الستة مديون الأشيخ البخاري وفيه التحديث والاختبار والعنعنة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة عن صحابة وأخرجه أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هما عباد ابن بشر وأسمد بن حضير كما عند البخاري في المناقب (خرج من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة فيمكن أن يقدم مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر وقد وردت أذكر عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي امامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقال هو الله أحد ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث يزيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا جلال والاكرام اسمع واستجب الله أكبر الاكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الاكبر - بي ونم الوكيل الله أكبر الاكبر وفي أسناده داود الطفاوي قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقصر بالمعوذات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة قربني عذابك يوم تبعث عبادك ومنها عند الطبراني في الأوسط بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل اهدني من حرائر النار وعذاب القبر ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بإفظ اللهم أصلي لي ديني ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وأخرجه أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من الصلاة يمسح عينيه على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وعند النسائي التهليل مائة مرة هذه الأذكار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها وورد عقب المغرب والعصر بخصوصها عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف من صلاة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله

المسجد (في ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيان بين أيديهما) أكراما لهما بركة نبيهما آية له صلى الله عليه وآله وسلم إذ خص بعض أصحابه بمنى هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وظهر السرقولة بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهما مما أدر في الآخرة (فلما افتراهما بار مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضيئ له



(حق أن أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه  
التحديث والنعنة وأخرجه البخاري في علامات النبوة وفي مناقب الأنصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
قال خطب النبي صلى الله عليه وآله ٢٠٦) (وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا) من التخيير (بين الدنيا وبين ما عنده)

أي عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله فبكي أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (قلت في نفسي ما يبكي هذا الشيخ إن يكن الله خيرا) عبيد بين الدنيا وبين ما عنده) تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم هو العبد) الخبير (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكي حزنا على فراقه وعبرة له عبد بالتذكير ليظهر نباهة أهل العرفان في تفسير هذا المهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه الخصة. يصيبه فبكي وقال بل فقد يك بأم والناس أولادنا فاسكن الرسول جوعه (قال يا أبا بكر لا تبك) ثم خصه بالخصوصية العظمى فقال (إن آمن الناس على في محبته وماله أبو بكر) أي أكثرهم جودا بنفسه وماله بلا استثناء ولم يرد به المنة لأنها تفسد الصنعة ولأنه لا منة لأحد عليه عليه الصلاة والسلام بل منته والله على جميع الخلاق وقال القرطبي هو من الامتنان يعني أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره لامتنبها وذلك لأنه يادر إلى التصدقين ونفقة

الجد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات وكان يومه في حوز من الشيطان وبعدهم أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه اللهم أجري من النار سبع مرات وعقب صلاة الفجر عند الترمذي وقال حسن صحيح إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حوز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم يفسخ له أن يدركه في ذلك اليوم إلا التبرك بالله عز وجل وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه بيده الخبير وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهم عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موافات وكانت له بعدل عشر رقيات مؤمنات وفي أسناده رشدين بن سعد وفيه مثال

• (باب الانحراف بعد السلام وقدر الأتيتهم ما واستقبال المؤمنين) •

(عن عائشة قالت كن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الأول وساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للامام في مكان صلته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة ولم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة ويؤيده أيضا ما ساق في باب لبث الامام انه كان يكث صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسيرا قبل أن يقوم لكي ينصرف النساء فانه يشعر بأن الإسراع بالقيام هو الأصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة وأنت خبير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لأن الامتنان يحصل بفعله بعد هاءه كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيد انقوله وهو ثمان رجليه وقوله قبل أن ينصرف كان معارضا

ويمكن

الاموال وباللزامه وبالمصاحبة إلى غير ذلك بأنتم را ح صدور سوخ

علم بأذن الله ورسوله هـ ما المنة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بحميد اخلاقه وكرم امرائه اعترف بذلك عملا يشكر الامم وفي حديث أبي هريرة عن الترمذي من فوجا ما لاحد عندنا يد الا كافانا ما خلا أبا بكر فان له عندنا يدا يكافئه الله



بها يوم القيامة (ولو كنت متخذاً خليلاً) أي اختاروا أصطنى (من امتى لا تتخذت) منهم (أباً بكر) لكونه متاهلاً لان بضده صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم امتلاً قلبه بما يحمله من معرفة الله تعالى ومحبة ومراقبته حتى كأنها من جنت أجزائه قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحداً

ومن لم يقنه الى ذلك عن تعلق القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعائشة أنهما أحب الناس إليه ونبي عنهما الخليلة التي هي فوق المحبة (ولكن اخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلطة والفرق بينهما ما باعتبار المتعلق فالثبوت ما كان بحسب الاسلام والمنفية بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر ولكن خلوة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متفاوتة بحسب التفاوت في اعلاء كلمة الله وتخصيل كثرة الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الحبيبة (لا يقين في المسجد باب) انتهى راجع الى الكافين لا الى الباب فكفى به عدم البقاء عن عدم الابقاء لانه لازم له كانه قال لا يقينه أحد حتى لا يبق (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لأبي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابقى خوخته دون خوخته غير وهو يدل على انه

و يمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد فيه قيد بذلك من الصلوات أو على ان اللبث مقدار الاثبات بالذكر المقيم لا ينافي الاسراع فان اللبث مقدار ما ينصرف الناس عما اتسع لاكثر من ذلك (وعن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن البراء بن عازب قال كما اذا صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحينا ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز مطولاً وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما ثبت به لفظ كان كما تقر في اصول قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوايين ان لفظه كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الاحية للتعليم والموعظة وقيل بالحكمة ان يعرف الداخل انقضاء الصلاة اذ لو اسفر الامام على حاله لا وهم انه في التشهد مثلاً وقال الزين بن المنير استند بار الامام المأمورين انما هو لخلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ يرفع الخليل والترفيع على المأمورين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بانه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الميمنة أو يجعل حديث البراء مفسر الحديث سمرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في جهة اليمين وفي الباب عن زيد بن خالد الجهني قال صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية على اترسها كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطر الابل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال فصلي بامامة الصبح ثم المحرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين الذين لم يصليا قال ونهض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونهضت معهم وأنا يومئذ أشب الرجال وأجلده قال فخرت

يخرج منها الى المسجد للصلاة وكذا قرره ابن المنير وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عباس سدوا الابواب الاباب على واجيب بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساكر انه وهم لكن الحديث طريق يقوى به ضمها لبعضنا بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها اسناده قوى وفي بعضها رجاله ثقات وفيه ان المساجد تصان عن تطرق الناس اليها في خوختها ونحوها الامن



أبواب الحاجة مهمة وسكون لنا عودة ان شاء الله تعالى الى ما في ذلك من البحث في الفضائل وفي الحديث الصحيح  
والعنفنة والقول وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر **ع** (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ - لكونه (عاصبا رأسه بخرقة فتعد على المنبر فحمد الله تعالى

على وجود السكال (واتق عليه) على عدم نقصان (ثم قال انه) أي الشأن (ليس من الناس أحد آمن على نفسه وماله) أي أبذل لهما (من أبي بكر بن أبي قحافة) بضم القاف عثمان رضي الله عنهما (ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لا اتخذت أبا بكر) منهم (خليلاً ولكن خلة الاسلام أفضل) أي فاضلة اذ المقصود ان الخلة بالله في الاول أعلى مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا عن كل شوخة في) هذا (المسجد غير شوخة أبي بكر) رضي الله عنه وفي هذا الحديث التعديت والعنفنة والسماع والقول وأخرجه البخاري في الفرائض بزيادة وأخرجه الترمذي في المناقب **ع** (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة عام الفتح فدعا عثمان بن طلحة الجلي (فتفتح الباب) أي باب الكعبة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيها (ودخل معه) بلال) مؤثنه وخادم امر مسلاته (ودخل معه ايضا) اسامة بن زيد) خادمه فيما يحتاج اليه (عثمان بن طلحة) الجلي حتى لا يتوهم الناس عزله عن سدانة البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزعم الناس عليه لتوفدوا هم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسهل لقلبهم وأجمع نفعاً وعقبيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع أحوالها لان

أرحم الناس حتى وصلت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها  
أما على وجهي أو صدرى قال فما وجدت شيئاً طيباً ولا أبر من يدر رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواء أحد وفي رواية له أيضاً انه صلى الصبح  
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم نارا الناس يأخذون بيده يمسحون  
بها وجوههم قال فأخذت بيده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبر من الثلج والطيب  
ريحان المسك) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح  
لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة فمسحت بيده الصبح في مسجد  
الخيف فلما قضى صلاته وانحرف ثم ذكر واقصة الرجلين وفي أسناده جابر بن يزيد بن  
الاسود السواني عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه  
النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام  
فيه قوله وذكر قصة الرجلين الذين لم يصلوا الفطما عند الترمذي وأبي داود والنسائي  
فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف اذا هو برجلين في آخرى القوم  
لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم ما ترونهم ما فقال ما منعكم ان تصلوا معهم  
فقالا يا رسول الله انا كنا صلينا في رحلتنا قال فلا تفعلوا اذا صلينا في رحلتنا كما كنتم آتيناه  
مسجد جماعة فصلوا معهم فانهم الكما فافله وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة  
قوله وأجلده جعل خيم الجماعة مفردا لغة فليدله ومنه هو أحسن القيان وأجله  
ومنه أيضاً قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها • دون الشيوخ ترى في بعضهم اخلا

قوله فوضعتها اما على وجهي أو صدرى فيه مشروعية التبرك بلامسة أهل الفضل  
لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك وكذلك قوله ثم نارا الناس يأخذون بيده  
يمسحون بها وجوههم) وعن أبي جحيفة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بالحاجرة الى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عترة غز  
من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون بيده فيمسحون بها وجوههم قال  
فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فاذا هي أبر من الثلج والطيب رائحة من المسك رواء  
أحمد والبخاري) الحديث أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً في مواضع من كتابه ذكره  
في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاسمر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي

أبواب

الجلي حتى لا يتوهم الناس

عزله عن سدانة البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزعم الناس عليه لتوفدوا هم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسهل لقلبهم وأجمع نفعاً وعقبيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع أحوالها لان



الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تفتح وأغلق مبنى للمفعول وفي رواية للفاعل (فأبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن مفرق بدرت) أي أسرعت (فسألت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال صلى فيه فقلت في أي) بالتنوين أي في أي نواحيه (قال بين الاسطواناتين قال ابن مفرق ذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتني سؤال الكمينة

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والنعنة وأخرج عنه البخاري أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن مفرق (رضي الله عنه) قال سأل رجل (قال في الفتح لم أقف على اسمه) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ما ترى) أي ما رأيك من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بماء علم شرعا (في صلاة الليل قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره للتأكيد ومثنى مثنى غير منصرف للعدل والوصف (فأذا خشي المصلي (الصبح صلى) ركعة واحدة فاوترت) ثلاث الركعة (لهما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وإنه) أي ابن عمر (كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا) وزاد في رواية بالليل (فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي الباب في موضعين قوله إلى البطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح وقوله بالهاجرة يستفاد منه أنه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها قوله عنزة هي الحربة القصيرة قوله عز من ورائها المرأة فيه ممسك إن قال إن المرأة لا تقطع الصلاة وسأني الكلام على ذلك قوله فيمسحون بها وجوههم فيه مشروعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف لأن قيام الناس إليه لا يستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للصلاة

#### \*(باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال)\*

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرفه عن يساره رواه الجماعة إلا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن يمينه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي اسناده قبيصة بن هلب وقدرماه بهضهم بالجهالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف جهة علي من لم يعرف وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه بالفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الأول شيئا من صلاته في رواية مسلم جزأ من صلاته قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله أن حقا عليه هو بيان للعلل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرفه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المناقاة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فآخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر وانما ذكره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

٢٧ نيل في يدل على جماعة جالسين في المسجد ومنهم الرجل الذي سأل عن صلاة الليل ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والنعنة والقبول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازني (الانصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره في المسجد حال كونه (واضعا إحدى



رجليه على الاخرى) فعل ذلك ليسين جواز الحديث جابر المروعي في مسلم في النهي عن ذلك اما منسوخ أو مقيد بما اذا ظهرت بذلك عورته كان يكون الا اذا رضى قبله فاذا وضع رجلا فوق الاخرى وهنالك فرجة ظهرت منها العورة فان آمن بذلك جاز قال في الفتح الثاني اوله من ادعاء النسخ لانه ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال وعن جزم به اليس في البغوى وغيرهما من المحدثين وحرم

ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ وصح ان عمر وعثمان كافيا لله لان ذلك وهذا يدل على انه ليس خاص به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جائز مطلقا والخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله ذلك كان في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم قال الخطابي وفيه جواز الاتسكا في المسجد والاضطجاع وانواع الاستراحة وقال الداودي فيه ان الاجر الوارد للابن في المسجد لا يختص بالجلوس بل يحصل للاستلقاء أيضا ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه التحديث والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والاستئذان ومسلم في اللباس وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان وصححه والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تزيد على صلته) أي الشخص المنفرد (في بيته و) على (صلاته) بإقراره (في سوقه خمسا وعشرين درجة)

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويجعل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لانه أعلم وأمن وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب الى مواقفه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي وبان حديث ابن مسعود متفق عليه وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة حاجته لكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل اهـ وموم الاحاديث المصرحة بفضل التيامن قال ابن المنبر فيه ان المندوبات قد تنقلب مكروهات اذا رفعت عن رتبة الان التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتدوا وجوبه أشار الى كراهته قال الترمذي بعد ان ساق حديث هاب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويري عن علي أنه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره

\*(باب لبث الامام بالرجال قليلا ليجري من صلى معه من النساء)\*

(عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليبه وهو يكث في مكانه يسيرا قبل ان يقوم قالت فترى والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يدركهن الرجال رواه أحمد والبخاري) الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد ينضى الى المذمور واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا لا يستحب هذا المكث وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سلم لا يقعد الا قد رما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد قوله فترى بضم النون أي تظن

\*(باب جواز عقد التسيب بالبدعة بالنوى ونحوه)\*

(عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سيرا لاعداد لا يوقف عليه الابن والنسوة (فان أحدكم اذا توضأ فاحسن) الوضوء باسبغها ورعاية عليه يمكن ستموا آدابها (وأني المسجد) حال كونه (لا يريد الا الصلاة) أو ما في معناها كالاغتسال ونحوه واقتصر على الصلاة لا على غلبية (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (الا يرفع الله بها درجة ويحط عنه خطيئته) وفي لفظ حط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالمشي الى



الجماعات يستلزم احتساب الأبر بانظوات والتصل عن الخطيئات ومن توفى عن دركات الهلكات فقد ترقى إلى منجاة الدرجات (وإذا دخل المسجد كان في) ثواب (صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أي مدة دوام ذلك وحذف الفاعل العلم به (وقصلي عليه يعني الملائكة ما دام في مجلسه الذي يصلي فيه) أي تستغفرون وتطالب له ٢١١ الرحمة فأقنن (اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم

يؤذ) المصلي الملائكة (يحدث) بالنعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية ما لم يؤذ يحدث فيه بإفلا الجار والمجرور متعلقا بيؤذ وفي أخرى ما لم يحدث فيه بإفلا طيؤذ أي ما لم يأت بناقض للوضوء فيه أن الصلاة في السوق مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجدا للجماعة أشار إليه ابن بطال ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدي وكوفي وفيه الحديث والنعنة ورواية تابعي عن تابعي وأخرجه البصري أيضا في باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن المؤمن المؤمن كالبنيان أي كالحائط) يشد بعضه بعضا وشبك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وإنما شبك ليجعل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبي هريرة لا تقي دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو

عليكم بالتبلي والتسبيح والتعديس ولا تفعلن فتفسين الرحمة واعقدن بالانامل فأنهن مستولات مستنطقات رواء أحمد والترمذي وأبو داود وعن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصي تسبيح به فقال أخبرني بما هو أيسر عليكم من هذا أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواء أبو داود والترمذي وعن صفية قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبج بها فقال لقد سبحت بهذا ألا أعلمك بأكثر مما سبحت به فقالت على فقال قولي سبحانه الله عدد خلقه رواء الترمذي) أما الحديث الأول فأخرجه أيضا الحارثي والترمذي وغيره لا نعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي استاده هذا الحديث وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحارثي وصححه السيوطي والحديث الأول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعقد التسبيح زاد في رواية تلابي داود وغيره يمينه وقد حمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مستولات مستنطقات يعني أنهن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الخبيثة أولى من السجدة والحصى والحديثان الاخران يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسجدة لعدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمرأتين على ذلك وعدم انكاره والارشاد إلى ما هو أفضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار في جزء هلال الحفار من طريق معمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يوضع له نطع ويجاه برجيل فيه حصي فيسبح به إلى نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى أتى به فيسبح حتى يمسي وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبا صفية رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فكان يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الدبلي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب أنها كانت تسبح بخيط معقود فيها (١) وأخرج

في غيره أجوز ورواة هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتحديث والنعنة وأخرجه البصري أيضا في الأدب والمظالم والترمذي في البر والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) في الأصل بين السطور فوق فيها لفظ فيه والكل صحيح معنى وتكرر الرواية اه صحيح



أحدى صلاقي العشي) يقع العين وهو من أول الزوال إلى الغروب وفي رواية العشاء قال الحافظ وهو وهم فقد صح أنها  
 العصر أو الظهر (فصل بتركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في) ناحية (المسجد)  
 فأتى عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذله اليمنى على ظهر كفه اليسرى

وخرجت السرعان من أبواب  
 المسجد) أي أوائل الناس الذين  
 يتسارعون والسرعان بضم  
 السين واسكان الراء جمع سريع  
 ككتيب وكتبان وهو المسرع  
 للخروج (فقالوا أقصرت الصلاة  
 وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي  
 خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه  
 وآله وسلم اجلاله (وفي القوم  
 رجل) هو الخرباق وكان (في  
 يديه طول يقال له ذواليدنين قال  
 يا رسول الله أنسيت أم قصرت  
 الصلاة قال لم أنس) في ظني (ولم  
 تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى  
 الله عليه وآله وسلم للعاشرين  
 (أما) أي الأمر كما (يقول  
 ذو اليندين فقالوا نعم) الأمر كما  
 يقول (فتقدم صلى ما ترك) وهو  
 الركعتان (ثم سلم ثم كبر وسجد  
 مثل سجوده أو أطول ثم رفع  
 رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل  
 سجوده أو أطول ثم رفع رأسه  
 وكبر) ومحل مباحث هذا  
 الحديث باب السهو لكن أورده  
 البخاري هنا استدلالا على  
 جواز تشبكه الأصابع في المسجد  
 وغيره قال ابن بطال ادخال هذا  
 الحديث معارضة لما روى في  
 النهي عن التشبكه في المسجد  
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا  
 ينام حتى يسبح وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء  
 نوى من العجوة في كيس فكان إذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بها حتى  
 يتقذهن وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع وأخرج الديلمي  
 في مسند الفردوس من طريق يزيد بن ثابت بن سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن  
 أبيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مر فوعانم المذكر السجدة وقد ساف السبوطي  
 آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السجدة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال  
 في آخره ولم يقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عقد المذكر بالسجدة بل  
 كان أكثرهم يعقدونه بها ولا يرون ذلك مكروها انتهى وفي الحديثين الآخرين  
 فائدة جليلة وهي أن المذكر يتضاعف ويتعدّد بعدد ما أحال المذكر على عدده وإن لم يتكرر  
 المذكر في نفسه فيحصل مثلا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله  
 عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح إلى ما لا يابدون الاحالة على عدد  
 وهذا مما يشكك على القائلين أن الثواب على قدر المشقة المنكرين للتفضل الثابت  
 بصرائح الأدلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم من فطر صائما كان له مثل أجره من عزى مصابا كان له مثل أجره باجوبة  
 متعسفة متكلفة

• (أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها) •

• (باب النهي عن الكلام في الصلاة) •

(عن زيد بن أرقم قال كنا تكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصبه وهو إلى جنبه في الصلاة  
 حتى نزلت وقوموا لله فأتين فأمرنا بالسكوت ونهيننا عن الكلام رواه الجماعة إلا ابن  
 ماجه ولا ترمذي فيه) كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة  
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار  
 عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية  
 ابن الحكم وابن مسعود وسيا بيان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا  
 خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامدا عالما فسدت صلاته قال ابن المنذر أجمع  
 أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة  
 واختلقوا في كلام الساهي والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سئوا  
 بين كلام الناسي والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

الترمذي

وقد ذكرها الحافظ في الفتح مع الكلام عليها لا يطول بك كرها هنا

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطرق) أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمواقع  
 التي لم يجعل مساجد (ويقول أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الأماكن) ورواه هذا الحديث ما بين بصري



ومدني وفيه الحديث والمعنة والرؤية وتوصل ذلك ان ابن عمر كان يتبرك بتلك الاماكن وتشدده في الاتباع مشهور قال  
في الفقه ولا يعارض ما ثبت عن ابيه انه رأى الناس في سفر يتبادرون الى المكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليض فانما هلك <sup>٢١٣</sup> اهل الكتاب تتبعوا آثار انبيائهم فاتخذوها

كنائس ويها لان ذلك من عمر  
محمول على أنه كره زيارتهم لمثل  
ذلك بغير صلاة أو خشى أن  
يشكل ذلك على من لا يعرف  
حقيقة الامر فيظننه واجبا وكلا  
الامر من مأمون من ابن عمر وقد  
تقدم حديث عثمان وسؤاله  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن  
يصل في بيته ليجتذبه مصلى واجابة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى  
ذلك فهو وجه في التبرك بآثار  
الصلحاء انتهى قلت وهذا  
اذ لم يؤد التبرك بها الى ما هو  
شرك أو استعانة أو استغاثة  
أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا  
أدى الى ذلك فالحق منع الناس  
عنها استدلالا لذريعة كما صنع عمر  
المباروق رضي الله عنه وعثمان  
كان مأمورا عن مثل ذلك خلافا  
لاهل الاهواء الباطلة فابن  
الثرى من الثرياء (وعنه) أي عن  
ابن عمر رضي الله عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كان ينزل بذي الحليفة (المبقات  
المشهور ولاهل المدينة) حين يعمر  
وفي حجة حين حج) حجة الوداع  
(نعت سمرة) بفتح السين وضم  
الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات  
الشوك (في موضع المسجد الذي  
بذي الحليفة وكان) صلى الله

الترمذي عنهما وبه قال القاضي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو أحد الروايتين  
عن قتادة واليه ذهب الهادوية وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين  
كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير  
ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتادة في إحدى  
الروايتين عنه وحكام الحارثي عن عمرو بن دينار ومن قال به مالك والشافعي وأحمد  
وأبو ثور وابن المنذر وحكام الحارثي عن نفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الجواز  
وأكثر أهل الشام وعن سفيان الثوري وهو أحد الروايتين عنه وحكام الذروي في  
شرح مسلم عن الجمهور استدلالا بحدوث الباب وسائر الأحاديث المصروفة  
بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل واحتج  
الآخرين لعدم فساد صلاة الناسي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو  
وبني عليه كما في حديث ذي البدين وباروي الطبراني في الاوسط من حديث أبي  
هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة فاسيا فبقي على ما صلى وبجديت  
رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني  
والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية  
ابن الحكم الذي ساقى فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة وأجيب عن ذلك بأن  
عدم حكاية الامر بالاعادة لا يستلزم عدم وغايته أنه لم ينقل اليه فارجع الى غيره من  
الأدلة كذا قيل ويجاب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان  
المسرد رفع الاثم لا الحكم فان الله أوجب في قتل الخطأ ~~الاستغفارة~~ على ان الحديث  
مما لا يفتص للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من  
التلخيص ويجاب عن الاحتجاج بحديث ذي البدين بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم  
وقع وهو غير متصل بآثاره على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها  
قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله قانتين فيه اطلاق القنوت على السكوت قال زين  
الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له عن مرة معان قال وقد نظمته في بيتين بقولي  
وانظ القنوت اعد معانيه فجد \* مزيدا على عشر معاني مرضيه  
دعاء خشوع والعبادة طاعة \* اقامتها افسر ارنا بالعبودية  
سكوت صلاة والقيام وطوله \* كذا في دوام الطاعة الرابع القبه  
قوله ونهيناعن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وإنما  
زادها مسلم وأبو داود وقد استدلل بزيادتها على مسئلة اصولية قال ابن العربي قوله  
أمرنا بالسكوت ونهيناعن الكلام يعطى بظاهره ان الامر بالشئ ليس نهيناعن ضده

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادي  
العقيق (فاذا ظهر من بطن واد اناخ) راحلته (بالبطحاء) أي بالمسبل الواسع المجمع فيه فاق الحصى من مسيل الماء وهي (التي  
على شفير الوادي) بفتح السين أي طرفه (الشريعة فعرس) أي تزل آخر الليل للإستراحة (ثم) أي هناك (حتى يصبح) أي يدخل



في الصباح (ليس عند المسجد الذي بجوار ولا على الالكه) الموضع المرتفع على ما حوله أو تل من حجر واحد (التي عليها المسجد كان ثم) أي هناك (خليج) وأدله عرق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كتب) جمع كتيب رمل مجمع (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم) أي هناك (يصلى فدا) ٢١٤ أي دفع (السيبل فيه بالبطح حتى دفن) السبل (ذلك المكان الذي

كان عبد الله بن عمر (يصلى فيه) وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف الروحاء) هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وبينهما وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (يعلم) من العلم أو من العلامة (المكان الذي كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثم) هناك (عن عيينة حين تقوم في المسجد نصلي وذلك المسجد على حافة الطريق المني) بتخفيف الفاء أي على جاتيه (وأنت ذاهب إلى مكة منه وبين المسجد الكبير رمية بججراً وفخوذك وان ابن عمر كان يصلي إلى العرق) بكسر العين وسكون الراء الجبل الصغير أو عرق الظبية الوادي المعروف (الذي عند منصرف الروحاء) أي عند آخرها (وذلك العرق انتهاء طرفه على حافة الطريق دون) أي قريب أو تحت (المسجد الذي بينه وبين المنصرف) بفتح الراء (وأنت ذاهب إلى مكة وقد ابتنى) مبنياً للمفعول (ثم) أي هناك (مسجد

والكلام على ذلك مبسوط في الأصول قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زيداً دني وقد أخبرناهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إلى أن نهوا انتهى ويؤيد ذلك أيضاً اتفاق المفسرين على أن قوله تعالى وقوموا لله قانتين نزلت بالمدينة ولحمه يشكل على ذلك حديث ابن مسعود ألا ترى بعد هذا فإن فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال توهمهم من لم يطلب العلم من مظانه أن نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وايس عما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لأن زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصليون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في اباحية الكلام في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فحكي زيداً كانوا عليه لأن زيداً حكى ما لم يشهده في الصلاة وهذا الجواب يرد قول زيد المتقدم كتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه أن نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صلوا ولا أسلموا فإن أسلم من أسلم منهم كان حينئذ في نفر السبعة من الخزرج عند العقبة فدعاهم إلى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاؤا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر إليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الأشكال بأن الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله أن في الصلاة شغلاً فيصنع الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا إذا قبل نزول الآية قال وأما الرواية التي فيها أن الله قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الأولى للاختلاف في روايتها وعلى تقدير ثبوتها فلهذا أوحى إليه ذلك بوحى غير القرآن وفيه أن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض لأن رواية أن لا تكلم وازيادة ثابتة من وجه معتبر كما سيأتي فقبولها امتنعين وأما الاعتذار بأن بوحى غير قرآن فذلك غير نافع لأن النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن ومن جملة ما أجيب به عن ذلك الأشكال أن زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة الأخير نزول الآية ويرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل مناصحاً به وإن ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم أن تكليم بعضهم به ضافي الصلاة

فلم يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد كان يتركه عن يساره ووراءه ويصلي أمامه) أي قدام المسجد لا يخفى (إلى العرق نفسه وكان عبد الله بن عمر (يروح من الروحاء فلا يصلي الظهر حتى يأتي ذلك المكان فيصل في الظهر وإذا أقبل من مكة فإن صبحه قبل الصبح بساعة أو من آخر الصبح) ما بين الصبح الكاذب والصبح الصادق والفرق بينه وبين قوله



قبل الصبح بساعة انه أراد بانحر السحر أقل من ساعة وحينئذ فيغير اللاحق السابق (عن من حتى يصلي بها الصبح وان عبد الله حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) كان ينزل تحت شجرة) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أي عظيمة (دون الرويشة) مصغرة قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر ٢١٥ فرسخا (عن عيين الطريق ووجه الطريق)

أي مقابلها (في مكان بطح) بالفتح والسكون أي واسع (سهل حتى) ولا بن عساكر وغيره حين (ينضي) أي يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من مكة) موضع مرتفع (دوين بريد الرويشة) مصغرة دون (بميلين) أي بينه وبين المكان الذي ينزل فيه البريد بالرويشة ميلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فالتفت) أي انعطفت (في جوفها وهي قائمة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفي ساقها كتيب) جمع كتيب وهي تلال الرمل (كثيرة وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في طرف تلعة) بفتح التاء وسكون اللام مسيل الماء من فوق إلى أسفل الهضبة فوق الكتيب في الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بينهما وبين الرويشة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا (وانت) ذاهب إلى هضبة (جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طال واتسع وانفرد من الجبال) عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور روض (بفتح الراء وسكون الصاد أي حضور بعضهم فوق

لا يخفى عليه لانه يراهم من خلفه كما صرح عنه ومن الاجوبة أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيع ثم نسخت الاباحة بالمدينة ومنها حمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد على تحريم سائر الكلام ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير اليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب ومنها ان زيد بن أرقم أراد بقوله كنا تكلم في الصلاة المكتوبة عن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكر معنى ذلك ابن حبان وهو بعيد (وعن ابن مسعود قال كنا سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو

في الصلاة فردد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا سلم عليك في الصلاة فتردد علينا فقال ان في الصلاة لشغلا متفق عليه (١)

لرواية كنا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم اذ كنا بمكة قبل أن نأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة اتينا فسلمنا عليه فلم يردنا فخذني ما قرب وما بعد حتى قضوا الصلاة فسألتهم فقال ان الله يحدث من أمره ما يشاء وانه قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة رواه أحمد والنسائي) الرواية الثانية أخرجهما أيضا أبو داود وابن حبان في صحيحه قوله فلم يرد وهو يرد على من قال بجواز رد السلام في الصلاة لفظا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة قوله اشغلا ههنا صفة محذوفة والتقدير اشغلا كافيا عن غيره من الكلام أو مانعا من الكلام قوله ما قرب وما بعد لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ واقتض الكتاب اتصال الاسرار البعيدة والمتقدمة بالقرية أو الحادثة لسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه قوله أن لا تكلم في الصلاة لفظ أبي داود وغيره أن لا تكلم وفي الصلاة وزاد فرد على السلام يعني بعد فراغه وقد استدل به على أنه يستحب لمن سلم عليه في الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري قال ابن رسلان ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحب أن يرد السلام في الصلاة بالإشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسأت عليه فرد إشارة قال الراوي عنه ولا أعلم الا قال إشارة بأصبعه وسبق الكلام على هذا في باب الإشارة في الصلاة لرد السلام (وعن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني

بعض (من هجرة عن عيين الطريق عند سلمات الطريق) صخرات وهي بفتح السين وكسر اللام والاصلي بفتح اللام شجرة يدبغ بورقها الاديم (بين أولئك السلمات كان عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما (يروح من العرج بعيدا عن جبل الشمس بالهجرة) نصف النهار عند اشتداد الحر (فصلى الظهر في ذلك المسجد وان عبد الله بن عمر حدثه ان (١) يامض بالاصل



لرسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نزل عند سرحات) شجرات (عن يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان منحدر (دون هرنى) جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الحلقة (ذلك المسيل لاصق بكرع) أى بطرف (هرنى) ثنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من الحلقة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غلوة غلوة بلوغ السهم

أو أمديجى القسرس (وكان عبد الله بن عمر صلى إلى سرحة هى أقرب السرحات) أى إلى شجرة هى أقرب الشجرات (إلى الطريق وهى أطولهن وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل في المسيل) المكان المنحدر (الذى في أدنى مرت الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قبل) أى مقابل (المدينة حين يهبط من المفرات) جمع صفراء وهى الأودية أو الجبال التى بعد من الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وبين الطريق الأرمية بحجر وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل بذى طوى) موضع بمكة (ويبيت بها) حتى يصبح يصلى الصبح حين يقدم مكة ومصلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ذلك على أكمة غليظة) وفي رواية عظيمة (ليس في المسجد الذى بنى ثم واصل كن أسفل من ذلك على أكمة غليظة وإن

القوم بأبصارهم فقلت وائسكل أمامه ما شأنكم تنظرون إلى فجعة لو أضر بون بأيديهم على أنخاذهم فلما رأيتهم يصمتوننى لكفى سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبى وأبى ما رأيت معاً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرنى ولا غربنى ولا شقنى قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لأحمد إنما هى التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقى قوله فرماني القوم بأبصارهم أى نظروا إلى أبصارهم نظروا منكروا لذلك استعمله الرمى قوله وائسكل أمامه وحرف السندية وائسكل بضم المثناة واسكان الكاف وبفتحهما جيعا الغتان كالجمل والجمل كاهما الجوهرى وغيره وهو فقد ان المرأة ولدها وحزنه عليه لفقده وقوله أمامه بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف الندبة لمد الصوت وأردفت بهاء السكت وفي رواية أبى داود أمامه بزيادة الباء وأصله أى زيدت عليه ألف الندبة لذلك قوله على أنخاذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته للرجال والتصفيق للنساء ولا يقال إن ضرب اليد على الفخذ تصفيق لأن التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف قال القرطبي ويعدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها نوبه مصفة ولهذا قال فجعلوا يضربون بأيديهم على أنخاذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب في اللفظ أن يقول بصنفة لا غير قوله لكفى سكنت قال المنذرى يريد لم أكلم لكفى سكنت وورود لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعده فأنحو ما هذا كالكفة متحرك أو ضده فأنحو ما هو أى ضل كنهه أو دوي يحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكتوننى لم أكلمهم لكفى سكنت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوت مشكل ما زيد شجاعة الكنه كريم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه ويحتمل أن يكون لكن هنا لتوكيد نحو لوجاهنى أكرمه لكنه لم يجزى فأكدت لكن ما أفادته لومن الامتناع وكذا فى الحديث أكدت لكن ما أفاده نهيهم من ترك الكلام قوله فبأبى وأبى متعلق بفعل محذوف تقديره أفديه بأبى وأبى قوله ما كهرنى أى ما أنهرنى والكهر الانتهار قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود فاما اليتيم فلا تمكهر وقيل الكهر العبوس في وجهه من تلقاه قوله إن هذه الصلاة بمعنى مطلق الصلاة يشمل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في الرواية الأخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

عبد الله بن عمر (حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم استقبل فرضى الجبل) مدخل المكان الطريق إلى الجبل (الذى بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أى ناحيتها قال نافع (فجعل) عبد الله (المسجد الذى بنى ثم) أى هناك (يسار المسجد بطرف الأكمة ومصلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء تدع من



الاكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم صلى) حال كونك (مستقبل القرضتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرك وهذا لا ينافي ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما مر فحفظ واختلاف عمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهم أعظم في الدين ففي اقتفاء آثاره صلى الله عليه وآله وسلم تبرك به

وتعظيم له وفي نهى عمر السلامة في الاتباع من الابرار ألا ترى أن عمر نهى على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا سكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيه أو اذن لداخل سجع الرجل وصنعت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الكلام لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذي البدين وكلام الناس المذكور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المقول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والظاهر أن المراد به هنا الثاني بشهادة السبب قوله انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن هذا الحصر يدل على أنه مومعه على منع التكليم في الصلاة بغير الثلاثة وقد تمسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادوية ويجب أن يجاب عنهم بأن الأحاديث المبنية لادعية وإذا كان مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لا سيما بعدما تقر بأن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكثر الادعية والأذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالشهد فخرجوا امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقابلتها وجعلوا معارضا لها ووردوا به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم إن سلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن القراءة فرض وكذلك التسبيح والتعبد وإن تسميت العاطس من الكلام المبطل وإن من فعله جاهلا لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى

\*(باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل)\*

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقام معه فقال اعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فلبس على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا اعرابي لقد تجبرت واسعا يريد رحمة الله رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله تجبرت واسعا أي ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون أخوانك من المسلمين هلا سألت الله لك واسعا لكل المؤمنين وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا الإشارة إلى ترك هذا الدعاء والنهي عنه وأنه يستحب الدعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما واستدل به المصنف على أنه لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا عدم أمر هذا الداعي بالاعادة قوله يريد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والقاجر وهي يوم القيامة للمتقين خاصة جعلنا الله من وسعته رحمة في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه التحديث والغفنة والأخبار (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أخرج يوم العيد أمر)



خادمه (بالحرية) أي بأخذها (فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أي وضع الحرية والصلاة إليها (في السفر) فليس مختصاً بيوم العبد قال نافع (فمن ثم) أي من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العبد ونحوه وفيه ان ستره الامام ستره ان خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام

وغير ذلك (عن أبي جحيفة) وهب بن عبد الله السوائي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم بالطعام) خارج مكة ويقال له الا يطعم (وبين يديه عنزة) كنصف ربح لكن سنانها في أسفلها بخلاف الرمح فانه في اعلاه (الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وزاد في رواية عن عون ان ذلك كان بالهاجرة قال النووي فيكون صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين في وقت الاولى منهما (بمر بين يديه) أي بين العنزة والقبلة (المرأة والجمار) لا يئنه وبين العنزة لان في رواية عمر بن أبي زائدة رأيت الناس والدواب يمررون بين يدي العنزة وقد اختلف فيما يطعم الصلاة فذهب طائفة الى ظاهر حديث أبي ذر المروي في مسلم من كون مرور الجمار والكعب يقطع الصلاة وقال الامام أحمد لاشك في الكعب الاسود وفي قلبي من الجمار والمرأة شيء وذهب الشافعي الى انه لا يقطع الصلاة شيء الا الكعب ولا الجمار ولا المرأة ولا غيرها والتشديد الوارد فيه هو لما يغفل قلب المصلي ولا يخفى ان ما رواه ابن عباس كان

(باب ما جاء في النفخة والنفخ في الصلاة) \* (عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحى لي رواه أحمد وابن ماجه والنسائي بهما) الحديث صحيحه ابن السكن وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومتمنه قيل سجع وعيل تنحى ومداره على عبد الله بن نجى قال الحافظ واختاف عليه فيه فقيل عن علي وقيل عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره ووثقه النسائي وابن حبان وقال يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله من علي يئنه وبين علي أبوه والحديث يدل على ان التنحى في الصلاة غير مفسد وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر وروى عن الناصر وقال المنصور بالله اذا كان لا صلاح الصلاة لم يفسد به وذهب أبو حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التنحى مفسد لان الكلام لغة متركب من حرفين وان لم يكن مفيداً ورد بان الحرف ما اعتمد على مخرجه المعين وليس في التنحى اعتماد وقد أجاب المهدي عن الحديث بقوله لعله قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أرجح للخطر وقد عرفنا ان تحريم الكلام كان بركة والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها الاجر والترجي من دون علم ولا ظن لوجاز التعويل على مثلها الرد من شاء ماشاء من الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع وأما زجيج دليل تحريم الكلام فمع كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع (وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف رواه أحمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقا وروى أحمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبة) وعن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وانظر أبي داود ثم نفخ في آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يارب ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنهم لم يعدني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون ففرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد انجست الشمس وفي اسناده عطاء بن السائب وقد أخرجه البخاري ومقرؤنا وأثر ابن عباس أخرجه أيضا عبد الرزاق قوله نفخ في صلاة الكسوف النفخ في أصل اللغة اخرج الريح من الفم كما في القاموس وغيره وقد فسر في الحديث بقوله اف اف وقد استدلل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال انه يفسد الصلاة بأحاديث انتهى عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب منع كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المعقدة على الخارج ولا اعتماد في النفخ وأيضا الكلام انتهى عنه في الصلاة هو المسألة كما تقدم ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بثمانين يوما فيكون فاصحا لحديث أبي ذر المذكور وفي الحديث من وسلم القوائد وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الانعام لما يشعر به الخبير من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه



وقبه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استحباب العنزة في السفر ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين  
بصري وكوفي وفيه التحديث والغنعة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والاذان وصفة النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب السترة بمكة ومسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال

كان بين مصلي رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) أي  
مقامه في صلاته (وبين الجدار)  
أي جدار المسجد مما يلي القبلة  
كافي الاعتصام (عمر الشاة) أي  
موضع مرورها ورواه هذا  
الحديث أربعة وفيه التحديث  
والاخبار والغنعة والقول  
ورواية الابن عن أبيه وأخرجه  
مسلم وأبو داود في الصلاة وقد  
قدروا ما بين المصلي والسترة  
بشدة عمر الشاة وقيل أقل ذلك  
ثلاثة أذرع وبه قال الشافعي  
والامام أحمد ولا يداود مرفوعا  
من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا  
صلى أحدكم إلى سترة فليبدن منها  
لا يقطع الشيطان عليه صلاته  
قال البغوي استحب أهل العلم  
الدنوم من السترة بحيث يكون  
بينه وبينها قدر إمكان السجود  
وكذلك بين الصفوف وقد ورد  
الامر بالدنوم فيها وفيه بيان  
الحكمة في ذلك انتهى (عن  
أنس) بن مالك (رضي الله عنه  
قال كان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم إذا خرج لحاجته  
لأخلى (تبعته أنا و غلام ومعه  
عكازة) بضم العين وتشديد  
الكاف عصا ذات زج (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة مخصصا للعموم انتهى عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني  
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في  
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في اسناده خالد بن الياس وهو متروك  
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بمرّة واستدلوا أيضا بما أخرجه  
الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينفخ بين  
يديه في الصلاة أو في شرايه قال زين الدين العراقي وفي اسناده غير واحد مستحكم وفيه  
واستدلوا أيضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن  
ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته قال البزار ذهبت عن  
الثلاثة وفي اسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهامني في صلاته فذلك حفظه والنفخ كلام وفي  
اسناده نوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته  
قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجال رجال الصحيح ورأيت  
بخط الحافظ علي كلام زين الدين ما انتظمه قوله ورجال رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى  
وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الاسعدي بن عبيد الله ورواه  
الطبراني في الاوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة الا بهذا الاسناد تفرد به  
أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم يتفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله  
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليضع سجوده ولا يدعه حتى إذا  
أهوى ليسجد نفخ ثم سجد وفي اسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب  
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي باسناد صحيح إلى ابن عباس أنه  
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما ذكره من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي  
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير  
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار  
الكلابي كما رواه البيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية إن بان منه عرفان بطلت  
الصلاة والافلاور رواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل  
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء  
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن  
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه الغطيط وذلك لما عرض عليه من

(عصا أو عنزة) وهي أطول من العصا وأقصر من الرمح (ومعناها أداة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الأداة)  
فيستجيب بالماء أو بالحجر ويتوضأ بالماء وينبش بالعنزة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلي إليها (عن  
سليمان بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند الاسطوانة) المتوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين



(التي عند المصنف) الذي كان في المسجد من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهذا دال على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عند مسلم باللفظ يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمصنف صندوق يوضع فيه وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها ٢٢٠ بالسهم وانما أسرته الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال في الفتح ثم

وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (فقبل له يا أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيدوهي كنية سلمة (أرأيت) أي أبصرته (تخبري) تجتهد وتختار وتصدق (الصلاة عندها) الاسطوانة قال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يخبرني (الصلاة عندها) لانها أولى أن تكون سترة من العترة ورواته ثلاثة وفيه التحديث والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما) حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) الكعبة وقد تقدم وفيه (قال فسألت بلالاً حين خرج ما صنع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في الكعبة (قال) أي بلال جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى وفي رواية عمودين عن يمينه) والتقنية بالنظر الى ما كان عليه البيت في الزمن النبوي والافراد بالنظر الى ما صار اليه بعد وفي هذا اشعار

تهذيب بعض من وجب عليه العذاب

• (باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى) •

(قال الله تعالى اذا تتلى عليه آيات الرحمن خروا سجداً وبكياً) عن عبد الله بن الشخير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين كازين الرجل من البكاء رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة قوله أزين كازين بفتح الالف بعد هاء أزين مكسورة ثم فتحانية ساكنة ثم زاي أيضاً وهو صوت القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء قوله كازين الرجل الرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم قدر من نحاس وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها لعله المراد في الحديث وفي رواية أبي داود كازير الحائض الطاحون قوله من البكاء فيه دليل على ان البكاء لا يطل الصلاة سواء ظهر منه عرفان أم لا وقد قيل ان كان البكاء من خشية الله لم يطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضاً ما رواه ابن حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الاسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويسكي حتى أصبح وبوب عليه ذكر الاباحه للمرء أن يسكي من خشية الله وأخرج البخاري وسعيد بن منصور وابن المنذر ان عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما أشكوا بني وحزني الى الله فسمع نسيجه واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لانها تشمل المصلي وغيره (وعن ابن عمر قال لما شئت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجعه قبل له الصلاة قال مروا أبابكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان أبابكر رجل رقيق اذا قرأ غلبه البكاء فقال مروه فليصل فعادته فقال مروه فليصل انكن صواحب يوسف رواه البخاري ومعناه متفق عليه من حديث عائشة) قوله ورجل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية للبخاري انما قالت ان أبابكر كسر أسيف اذا قام مقامكم لم يستطع أن يصلي بالناس قوله انكن صواحب يوسف صواحب جمع صاحبة والمراد ان من مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وان كان بالنظر الى الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما ان المراد بصواحب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن يتقربن الى حسن يوسف ويعذرنها في محبته وان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن أيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة ابكاته ومرادها زيادة وهو أن لا يتشامم الناس به كما صرحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت وما حلتني على مراجعته الا أنه لم يقع في قلبي أن

بأنه تغير عن هيئته الاولى أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنتين فهو محتمل يشتهر رواية عمودين يحتمل أولمكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل هو دال متسامتان والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث الذي قبل هذا في البخاري يشعر بهما واستدل البخاري بهذا الحديث على انه لا بأس بالصلاة بين الساريتين اذا لم يكن في جماعة وأشار



الى ان الاولى للمتفرد ان يصلي الى السارية ومع هذه الاولوية فلا كراهة في الوقوف بينهم ما فاما في الجماعة قال الوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافعي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السارين كما رواه الحارثي من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال المحب الطبري

كره قوم الصف بين السارين للنهي الوارد عن ذلك ومحمل الكراهة عن عدم الضيق والحكمة فيه اما لا تقطاع الصف اولاته موضع النعال انتهى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يعرض راحلته أي يجعلها عرضا (فيصلي اليها قبل لنافع أرايت اذا هبت الركاب) بكسر الراء أي هاجت الابل وشوشت على المصلي اعدم استقرارها والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من اقطها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (ياخذ الرجل فيعذه) من التعديل وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الال أي يقيمه تلقاه وجهه (فيصلي الى اخره) بفتح الهمزة والمجمة والراء من غير مد ويجوز المد لكن مع سكون الخاء (أو قال مؤخره) بضم الميم وكسر الراء وهي الخشبة التي يستند اليها الركاب (وكان ابن عمر فعله) أي ما ذكر من التعديل والتعريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر

يحب الناس بعده رجلا قام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدله المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما صم على استخلاف أبي بكر بعد ان أخبرانه اذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز

### باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعطست فقلت الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يا رسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكا أيهم يصعد بها رواه النسائي والترمذي) الحديث أخرجه البخاري واقتطعه عن رفاعه بن رافع الزرقى قال كان صلى يوم ما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله من حمده فقال رجل من وراءه ربنا أولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم فلم يتكلم أحد ثم قال رافع رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يتدرونها أيهم يكتبها أول ولم يذكروا العطاس ولا زاد كما يحب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرويتين بأن الرجل الميم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكفي عن نفسه اما قصد اخفاء عمله أو لئلا يجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الاربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القاموس قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث يرد ذلك قوله أيهم يصعد بها في رواية البخاري يكتبها وفي رواية للطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أيهم فروي بناء بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان نصب بتقدير يتدرون أيهم وعند سبويه أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثا مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظروا بعضهم لبعض وحملهم على ذلك خشية أن يبدؤوا في حققة في ظنهم انه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم انه لم يقل بأسا والحديث استدله على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما تواردا كان غير مخالف لما توارى على جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها اما لشدة تنها واما لانهم كانوا يحلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضرورة وتطهير صلاته الى السبر الذي عليه المرأة ليكون



البيت كان ضيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يستبرأ امرأة ولا دابة أى في حال الاختيار وعند عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بغير الأوعليه رجل وكان الحكمه في ذلك انما في حال شد الرجل عليه أقرب إلى السكون من حال تجريدتها واعتبر الفقهاء مؤخره الرجل في مقدار ٢٢٢ أقل السيرة واختلافه في تقديرها فقل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر

وفيه الحديث والعننة وهو من الربايعات وأخرجه مسلم والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة (أعد لقونا) بهمة الانكار وفتح العين أى لم عد لقونا) بالكلب والحمار قد رأيتنى) أى أبصرت نفسي حال كوني مضطجعة على السرير فيجب النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في توسط السرير فيصلى) اليه كما بين في رواية مسروقة عنها عند البخاري في الاستئذان حيث قال كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة أو المراد أنه جعل نفسه الشريفة في وسط السرير فيصلى عليه ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير وأجيب عن حديث مسروق عنها بالجلوس على حالة أخرى غير المذكورة هنا (فاكره ان أسخه) أى استقبله منتصبه يدين في صلاته (فأنسل) أى أخرج بحقيقة أو رفق (من قبل) أى من جهة (رجلى السرير) حتى أنسل من الخافي) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه فاستنبط منه ان مرور المرأة غير قاطع للصلاة كما اذا كانت

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الحمد في الصلاة لمن عظم ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعيتها فانهم اختلفوا في الفرق بين الصلاة وغيرها (باب من نابه شيء في صلاته فانه يسجد والمرأة تصفق) \* (عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه شيء في صلاته فليسجد فانما التصفيق للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت لي ساعة من السهر أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائما يصلي سجد لي فكان ذلك اذنه لي وان لم يكن يصلي أذن لي رواء أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي في الصلاة الحديث الاول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي لفظ لابي داود اذا نابهكم شيء في الصلاة فليسجد الرجال وليصفح النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والبيهقي وقال هو مختلف في اسناده ومثله فقل يسجد وقيل تصفح ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بن بلظ تصفح وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبة بلفظ حديث أى هريرة دون زيادة في الصلاة واختلف في رفعه ووقفه ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث أى هريرة بدون ذلك الزيادة وفي اسناده أبو هرون عمارة بن جوير كذبه حماد بن زيد والبخاري وعنه ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق وللرجال في التسبيح قوله من نابه شيء في صلاته أى نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لا غير وتنبيهه لساء أو غافل قوله فانما التصفيق للنساء هو بالقاف وفي رواية لابي داود فانما التصفيق قال زين الدين العراقي والمشهور ان معناها ما واحد قال عقبه والتصفيق والتصفيق وكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهرى قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيق والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب باحدى صفحتي الكف على الأخرى قال العراقي وما ادعاه من نفي الخلاف ليس بجيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيق الضرب بظاهر احدهما على الأخرى والتصفيق الضرب بباطن الأخرى حكاها صاحب الاكمال وصاحب المقهم والقول الثاني ان التصفيق الضرب باصبعين للانداز والتنبيه بالقاف بالجميع للهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

بين يدي المصلي ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تالفي عن صحابة وفيه الحديث والعننة والتصفيق والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومسلم في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يصلي في يوم جمعة الحشوي يستبرئ من الناس فأراد شاب من بني أبي معيط) قيل هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري



وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فتنظر الشاب فلم يجد مساعا) أي طريقا يمكنه المرور منها (الابن يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) الدفعة (الاولى فقال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشتم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

إليه مالتى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال) مروان لأبي سعيد (مالك ولا بن أخيك) أي في الإسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال أن المار هو الوليد بن عقبة لأن أبا عقبة قتل كافرا (قال) أبو سعيد رضي الله عنه (سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه) قال القرطبي أي بالاشارة والاطيف المنع (فإن أبي فليقاتله) وقد روى الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يده في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد قال النووي لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب نعم قال أهل الظاهر بوجوبه ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول وقال أصحابنا بركه بأسهل الوجوه فان أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لأضمان فيها وليس المراد بالمقاتلة بالسلاح ولا بالمشي إليه بل والمصلى بمحله

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمن على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب تدل على جواز التسييح للرجال والتصفيق للنساء إذا تاب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب إليه مالك في المنع ورعنه من أن المشروع في حق الجميع التسييح دون التصفيق وعلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفتت في صلاتها أو قد اختلف في حكم التسييح والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكام عن أصحاب الشافعي

\*(باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره)\*

(عن مسور بن يزيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهاذا كرتيها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسنده أبيه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لا أبي أصليت معنا قال نعم قال فقامنك رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والاثرم وفي اسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخ والمسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وقصها كذا قبله الدارقطني وابن ماكولا والمنذرى قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان رجال اسناده ثقات وفي الباب عن أنس عند الحاكم باللفظ كما تفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحاكم وقد صح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال علي إذا استطعتم أن الامام فاطعته قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا قوله فهاذا كرتيها زاد ابن حبان فقال ظننت انها قد نسخت قال فانها لم تفسخ قوله فلبس ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة المخنفة أي التبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة قال المنذرى ليس بالتخفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان فالتبس عليه فلما فرغ قال لا أبي أشهدت معنا قال نعم قال فقامنك ان تفصحها على والحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الامام وقد ذهب العترة والقريقان إلى أنه مندوب وذهب المنصور بالله إلى وجوبه وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكرهه وقال أحمد بن حنبل أنه يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واجتنب من قال بالكراهة بما أخرجه أبو داود عن ابن امهق السبيعي عن الحرث الاعور عن علي قال قال رسول

بحيث تناله يده ولا يكون عليه في مدافعتة كثيرا (فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان واطلاق الشيطان على ما رد الانس سائق على سبيل الجواز والحصر بانما للمبالغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لانه يستحيل أن يصير المار شيطانا مجردا بين يدي المصلى قاله ابن بطال وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجن ومجازا على الانس وفيه بحث ويحتمل



أن يكون المعنى فاعما الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية الاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي حمزة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بقوله فليقاتله المدافعة الاطمنة لاحقية القتال قال لان مقاتلة الشيطان ٢٢٤ انما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير

في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار قال وهل المقاتلة تخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الائم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الائم عن غيره وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور يزيده ما صلى الا الى شئ يستتره من الناس فهذا ان الاثران مقتضاهما ان الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمار وهما وان كانا موقوفين لاختلاف حكمهما حكم الرفع لان مثلهما لا يقال الراي ورواه هذا الحديث الثمانية بصريون الا ابا صالح فانه مدني وأدم فانه عسقلاني وفيه التحويل والحديث والنعنة والقول والرؤية ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه الضاري أيضا في صفة ابليس لعنة الله عليه ومسلم وأبو داود في الصلاة (عن أبي جهيم) بضم الجيم بـ الله الانصاري (رضي

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا على لا تفتح على الامام في الصلاة قال أبو داود أبو اسحق السبيعي لم يسمع من الحرث الا أربعة أحاديث ليس هذا منها قال المنذري والحرث الاعور قال غير واحد من الأئمة انه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلفظ لا تفحص على الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتمض اما روضة الاحاديث القاضية بمشروعية الفتح وتقييد الفتح بان يكون على امام لم يؤد الواجب من القراءة وبأنه ركعة مما لا دليل عليه وكذا انه مقيد بان يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعندنا ان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتدكير تلك الآية كما في حديث الباب وعندنا انه لغيرها من الاركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصديق للنساء كما تقدم في الباب الاول

• (باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية راحة أو عذاب أو ذكر) •

(رواه حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق • وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة ليست بقريضة فخر بذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه بمعناه) حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هاشم وحديث حديثه الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة وذكرنا في شرحه انه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فيها سؤال والله وذهند المرور بآية فيها تعوذ والتسبيح عند قراءة ما فيه تسبيح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قيد الراوي بصلاة غير قريضة وكذلك حديث حديثه مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القنم فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها

تخويف الادعاء لله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الادعاء لله عز وجل ورغب اليه رواه أحمد • وعن موسى بن أبي عائشة قال كان رجلا يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ آية يس قال يسجد على أن يجي الموتي قال سجدت قبل فيسأله عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود) الحديث الاول يشهد له حديث حديثه المتقدم وحديث عوف الآتي والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري قول ليلة القنم أي ليلة تمام البدر قوله عن موسى بن أبي عائشة هو الهمداني الكوفي مولى آل جعدة بن هيرة الخزومي قال في التقريب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار (استنبط ابن بطال منه ان الائم ومن يختص عن يعلم بالتهنئة وانتهى وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا



مثلا بين يدي المصلي أو قعد أو رقد لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميني من الاثم قال في الفتح وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسند والمستخرجين بدون الكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاثم فيجتمعا أن تكون ذكرت

في أصل البخاري حاشية فظنهما الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية (الكان أن يقف) أي لو يعلم المار ما الذي عليه من الاثم في ضروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أربعة من خبره من أن يمر) أي من ضروره (بين يديه) أي المصلي لأن عذاب الدنيا وإن عظم يسير وعبر بالبدن ليكون أكثر الشغل يقع بهما واختلاف في تحديد ذلك فقبيل إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوي) وهو أبو النضر سالم بن أبي أمية لا أدري أقال أي بسرب سعيد الراوي عنه أبو النضر سالم بن أبي أمية (أربعة من يوم أو شهر أو سنة) وللزار أربعة من خريف وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الاثم وظاهره عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنقرد لان المأموم لا يضرم من مربي يديه لان ستره امامه ستره أو امامه ستره والتعليم المذكور لا يطابق المدعى لان الستره تقي برفع

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة الصماني غتفورة عند الجمهور وهو الحق قوله يصلي فوق يمينه فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضا أو نقلا عن من جعل فعل الصماني حجة أخذ بهذا والاصل الجواز في كل مكان من الامكنة ما لم يتم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيها لك أن يقدر أحد على احياء الموتي غيرك وهو منصوب على المصدر وقال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله فبلى في نسخة من سنن أبي داود فبلى بالكاف قال ابن رسلان وأكثر النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمعنى أنت قادر على أن تحيي الموتي (وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذن فوضأ ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بأية رجمة لا وقف قال ويزجر بأية عذاب الاوقف فتعوذ ثم ركع فمكثوا كما بقدر قيامه بقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك رواه النسائي وأبو داود ولم يذكر الوضوء ولا السواك) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال اسناده ثقات لان أبداود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن ابن صالح الحضرمي قاضي الاندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عمرو بن قيس السكندري السكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف بن مالك قوله فاستفتح البقرة فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافاً لما ذكره ذلك وقال انما يقال السورة التي تذكرونها بالبقرة قوله فتعوذ قال عياض وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قال النووي وفيه استحباب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونقلها والامام والمأموم والمنقرد قوله ذي الجبروت هو فعلوت من الجبر وهو التهريج يقال جبرت وأجبرت بمعنى تهرت وفي الحديث ثم يكون لك وجبروت أي عتوت وتهرت وفي كلام التهذيب للزهري ما يشهر به انه يقال في الآدمي جبروت بالله مز لان زيادة الهـ مز تودن بزيادة الصنة وتجددها فالهـ مز لافرق بين صفة الله وصفة الآدمي قال ابن رسلان وهو فرقة حسن قوله والمملكوت اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبر بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا عظمة الله عليه في الحديث عطف تفسير قبيل وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف به الا الله قوله ثم سجد بقدر ركوعه رواية أبي داود ثم سجد بقدر قيامه قوله ثم سورة سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة سورة قال ابن رسلان

٢٩ نيل في المخرج عن المصلي لانه المار فاستوى الامام والمأموم والمنقرد في ذلك وقد يوب البخاري بعد هذا باب المرأة تطرح عن المصلي اذ قال ابن بطال هذه الترجمة قرينة من التراجم التي قبلها وذلك ان المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانما قصدت إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشد من ضروره بين يديه فليس يذونه وأقرب في الفتح



وفي هذا الحديث الحديث والاختبار والعنف وتابى وصحابيان ورجاله ستة وأخرجه بقية الستة (عن عائشة رضي الله  
 عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وأما راقدة معترضة على قرائته فإذا أراد عليه الصلاة والسلام (أن يوتر)  
 أي يصلي الوتر (ايقظني فأوترت معه) ٢٢٦ به المتكلم وحكم النساء في الأحكام الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل

يحق أن المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة قوله ثم فعل مثل ذلك هذه رواية للنسائي  
 ولم يذكرها أبو داود أو أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما

• (باب الإشارة في الصلاة والسلام أو حاجة تعرض) •

(عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين  
 كانوا يسألون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده رواه الخمسة إلا أن في رواية النسائي وابن  
 ماجه صبيحاً كان بلال • وعن ابن عمر عن صهيب أنه قال مررت برسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم وهو يصلي فسالت فرد إلى إشارة وقال لا أعلم إلا أنه قال إشارة بأصبعه

رواه الخمسة إلا ابن ماجه وقال الترمذي كلا الحديثين عندي صحيح وقد صححت الإشارة عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر ومن  
 حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالساً في مرضه فتأمر وأخلفه فأشار إليهم أن اجلسوا  
 حديث بلال ورجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في أسناده نابل صاحب العبارة وفيه مقال  
 وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أشار إليهم المصنف بقوله وقد صححت الإشارة  
 الخ وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود ومن رواية كريب أن ابن عباس  
 والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر أرسلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة  
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيته يصليهما حين  
 صلى العصر ثم دخل عليّ وعندي فسورة من بني حرام فارتأت إليه الجارية فقلت قومي  
 بجانبه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأرأيتك تصلينهما فإن  
 أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية فأشار بيدهما الحديث وحديث عائشة أخرجه  
 أيضاً الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكياً وفيه فاشار  
 إليهم أن اجلسوا الحديث وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه  
 في قصة شكري النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فاشار إلينا فقعدنا الحديث  
 وفي الباب ما يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود بإسناد صحيح وعن بريدة عند الطبراني  
 وعن ابن عمر عن حديث الباب عند البيهقي وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي بإلفظ  
 مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالت عليه وأشار إلىّ وعنه حديث آخر عند  
 البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقد تقدم وعن معاذ بن جبل  
 عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي وعن أبي سعيد عند البراء في حديثه  
 وفي أسناده عبد الله بن صالح كاتب اللبث وهو ضعيف وعن أسماء عند الشيخين ولكنه  
 من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع والاحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يصلي

أو المراد الشخص الثائم أعم من  
 الذكر والأنثى والفتاة كان في  
 قولها كان النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم تنهيد التكرار وكره  
 مالك ومجاهد وطاوس الصلاة  
 خلف الثائم خشية ما يدومنه مما  
 يلهي المصلي عن صلاته وتنزيها  
 للصلاة لما يخرج منهم وهم  
 في قبلته قال ابن بطال والنول  
 قول من أجاز ذلك للسنة الثابتة  
 وأما ما رواه أبو داود من حديث  
 ابن عباس أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لا تصلوا خلف  
 الثائم ولا المتحدث فإن في أسناده  
 من لم يسم وهشام بن يزيد البصري  
 ضعيف وقال أبو داود طرقها كلها  
 اهية (عن أبي قتادة الأنصاري)  
 السلي (رضي الله عنه أن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يصلي وهو حامل أمامة بنت  
 زيب بنت رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم وهي) أي أمامة  
 بنت (لابي العباس) مقيم بكسر  
 الميم أو لقيط أو القاسم أو مهشم  
 أو هشيم أو ياسر أقوال واسم يوم  
 بدر كافر ثم أسلم وهاجر ورد عليه  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ابنته زيب وماتت معه واثني  
 عليه في مصاهرته وتوفي في خلافة  
 أبي بكر رضي الله عنه (ابن

ربيعه) كذا رواه الجمهور عن مالك ورواه يحيى بن بكير وممن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن  
 الربيع وهو الصواب قاله في الفتح ابن عبد العزيز (ابن عبد شمس) وكان جده صلى الله عليه وآله وسلم لامامة على عنقه كما رواه  
 مسلم ولا جد على رقبته (فأذا جهد وضعها وإذا قام حملها) وإنما فعل ذلك لبيان الجواز وهو جائز لنا وشرع مستمر إلى يوم الدين



قال القسطلاني وهذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وإدعي المالكية نسخه بتحريم العمل في الصلاة وهو مردود بان  
قصة امامة كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشغلا فان ذلك كان قبل الهجرة وقصة امامة بعد ما قطعها  
بعدة مد يدوسه لئلا يعلو الصلاة النافلة مدفوع بحديث مسلم ١٢٧ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يوم الناس وامامة على عاتقه  
وحديث أبي داود بيننا نحن  
نتنظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر وقد  
دعا بلال للصلاة اذ خرج اليها  
وامامة بنت أبي العاص بنت  
ابنة صلى الله عليه وآله وسلم على  
عنه فقام في الصلاة وقتنا خالنا  
وفي كتاب التفسير لابن بكار عن  
عمر بن سليم ان ذلك كان في  
صلاة الصبح وهذا يقتضي انه  
كان في القرض واجيب باحتمال  
انه كان في النافلة التي قبل  
القرض ورد بان امامته في  
النافلة ليست معهودة وبانه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن  
يتنقل في المسجد بل في بيته قبل ان  
يخرج وانما يخرج عند الإقامة  
وحمل الخطأ في ذلك على عدم  
التمسك منه صلى الله عليه وآله وسلم  
لانه عمل كثير في الصلاة بل  
كان امامة نفسه وانست  
بقربه فتعلق به في الصلاة ولم  
يدفعها عن نفسه فاذا أراد ان  
يسجد وضعها عن عاتقه حتى  
يكمل سجوده فتعود الى حالتها  
الاولى فلا يدفعها فاذا قام  
بقيت معه محمولة وعرض بما  
رواه أبو داود عن عمرو بن سليم  
حتى اذا أراد ان يركع أخذها

غير المصلي على المصلي لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تسليم  
المصلي بالقرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالاشارة وقد عرفت من باب التمسك عن  
الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين انه يستحب الرد بالاشارة والمناهي من  
ذلك وقد استدلل القائلون بالاستصحاب بالاحاديث المذكورة في هذا الباب واستدل  
المناهون بحديث ابن مسعود السابق اقوله فيه فلم يرد علينا ولكنه ينبغي ان يحمل الرد  
المتنفي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالاشارة لان ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالاشارة ولولم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب  
هو ذلك جمع بين الاحاديث واستدلوا ايضا بما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قرأ في الصلاة ولا تسلم والفرار بكسر الفين المجهدة  
وتخفيف الراء هو في الاصل النقص قال أحمد بن حنبل يعني فيما أرى أن لا تسلم ويسلم  
عليك ويقر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك واستدلوا ايضا بما أخرجه أبو داود  
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسليم للرجال  
والتصديق للنساء من اشار في صلاته اشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة وراء البزار  
والدارقطني ويحجب عن الحديث الاول بانه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام  
بالاشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لافي الرد منه ولو سلم ثمولة للاشارة لكان غايته  
المنع من التسليم على المصلي باللفظ والاشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم ثمولة للرد لكان  
الواجب حمل ذلك على الرد باللفظ جمع بين الاحاديث واما الحديث الثاني فقال أبو داود  
انه وهو م ١٥ وفي اسناده أبو غطفان قال ابن أبي داود هو رجل مجهول قال وآخر  
الحديث زيادة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشير في الصلاة  
قال العراقي قلت وليس بمجهول فقد روى عنه جماعة وثقه النسائي وابن حبان وهو  
أبو غطفان المروي قبل اسمه سعيد اه وعلى فرض صحة ينبغي أن تحمل الاشارة المذكورة  
في الحديث على الاشارة لغير رد السلام والحاجة جمع بين الأدلة (فائدة) ورد في كنفية  
الاشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال لا أعلمه الا انه قال أشار  
باصبعه وحديث بلال كان يشير يده ولا اختلاف بينهما فيجوز ان يكون أشار مرة  
بأصبعه ومرة بجميع يده ويحتمل ان يكون المراد باليد الاصبع حلالا مطلقا على المقيد  
وفي حديث ابن عمر عن أبي داود انه قال بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو صلى الله عليه وسلم يقول هكذا وبسط جعفر  
ابن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق ففيه الاشارة بجميع الكف  
وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ فاو ابراسه وفي رواية له فقال برأسه يعني الرد

فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرددتها في مكانها ولا جد من طريق ابن جريج واذا قام حملها  
فوضعها على رقبته فهذا صريح في ان فعل الجل والوضع كان منه لامنائها والاعمال في الصلاة اذا قلت أو تفرقت لا تطلها  
والواقع هنا عمل غير متوال لوجود الطمانينة في أركان صلاته ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كعنه



من بول الصبي بخلاف غيره مردود بآثار الأصل عدم الخصوصية وكذا دعوى الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها لبكت وتغلته في صلاته أكثر من شغلها بحملها قال النووي وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مدنيون الأشيخ البخاري وفيه التهديت

ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا

### • (باب كراهة الالتفات في الصلاة الآمن حاجة) •

(عن أنس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أياك والالتفات في الصلاة فإن الالتفات في الصلاة هلكة فإن كان لابد في التطوع لافي الفريضة قرأه الترمذي وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبد ورواه أحمد والبخاري والنسائي وأبو داود وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد

في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه أنصرف عنه روى أحمد والنسائي وأبو داود الحديث الثالث في أسناده أبو الأحوص الراوى له عن أبي ذر قال المذري لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري وقد صححه الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو مولى بني غفار امام مسجد بني ليت قال ابن معين أبو الأحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشي وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه انفراد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن اكيمة لم يرو عنه غير الزهري فقال بكفة قول الزهري حدثني ابن اكيمة فليزمه مثل هذا في أبي الأحوص لأنه قال في حديث الباب سمعت أبا الأحوص وقال أبو أحمد الكرايسى ليس بالمتين عندهم قوله هلكة تسمى الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة أو كونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه من استكثرت منه كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هلكة أولانه أعراض عن التوجه الى الله والأعراض عنه عز وجل هلكة وقد أخرج الترمذي من حديث الحرث الأشعري وصححه من حديث طويل ان الله أمركم بالصلاة فإذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في الصلاة ما لم يلتفت وقوله حديث أبي ذر المذكور في الباب قوله فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة فيه الاذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض قوله اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال اختلس الشيء إذا سلبه وفي الحديث النهي عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فهو قبل أن يذكي وفي النهاية الاختلاس افتعال من الخلسة وهو ما يؤخذ سلبا وقبل المختلس الذي يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لأنه سبب له لو وسسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات صبالغة وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول أكثر الجمهور وانها

والاخبار والفتنة وأخرج البخاري أيضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (حديث ابن مسعود رضي الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قريش يوم وضعوا عليه السلي تقدم) مع شرحه (وقال هذا في آخره ثم مضوا الى القليب) البزالي لم تطو (قريب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع أصحاب القليب لعنة) اخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يأن الله اتبعهم اللعنة أي كما انهم مقتولون في الدنيا فمهم مطرودون في الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذر واتباع بصيغة الامر عطف على عليه بك قريش وأصحاب نصب على المفعولية أي قال في حياتهم اللهم اهلكهم وفي عمتهم اتبعهم اللعنة وهذا أنكر كتاب الصلاة والله الحمد

### • (كتاب مواقيت الصلاة) •

جمع ميقات وهو الوقت المضروب لفعل

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (عن أبي مسعود) عقبة بن عمرو البصري (الانصاري رضي الله عنه أنه دخل على المغيرة بن شعبه) العصباني (وقد أخرج الصلاة يومها)

لفظة يوم ما تدل على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أي عراق العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية كراهة لمكان عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهي من جلة العراق فالتعبير بها اخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميرا عليهم امن قبل معاوية بن أبي سفيان (فقال ما هذا) التأخير (بمغيرة أليس) قال الزركشي وابن حجر العسقلاني والبرماوي



الأفصح الست بالناء لانه خاطب حاضرا ~~المسكن~~ الرواية أليس بصيغة مخاطبة الغائب وهي جائزة قال في مصابيح الجامع هما  
تركيبان مختلفان وليس أحدهما أفصح من الآخر فانه يستعمل كل منهما في مقام خاص فان أريد ادخال ايس على ضمير مخاطب  
تعين الست قد علمت وان أريد ادخالها على ضمير الشأن مخبرا عنه بالجملة التي أسند ٢٢٩ فعلها الى الخطاب تعين أليس (قد

كراهة تنزيه ما لم يبلغ الى حد استبداد القبلة والحكمة في التفسير عنه ما فيه من نقص  
الخشوع والأعراض عن الله تعالى وعدم التعميم على مخالفة وسوسة الشيطان (وعن  
سهل بن الحنظلية قال قوب بالصلاة يعني صلاة الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب رواه أبو داود قال وكان أرسل فارسا الى الشعب من  
الليل يخبرهم) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال على شرط الشيخين وحسنه الحازمي  
وأخرج الحازمي في الاعتبار عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يلتفت في صلاته عينا وشمالا ولا يلوى عنقه خلف ظهره قال هذا حديث غريب  
تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلا وأرسله غيره عن عكرمة  
قال وقد ذهب بعض أهل العلم الى هذا وقال لأبأس بالاتفات في الصلاة ما لم يلو عنه  
والله ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والاوزاعي وأهل الكوفة ثم ساق الحازمي  
حديث الباب بإسناده وجرم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس قال  
لاحتمال ان الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت اليه  
ولا يلوى عنقه واستدل على نسخ الاتفات بحديث رواه بإسناده الى ابن سيرين قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فلما نزل قد أفلم  
المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظر هكذا قال ابن شهاب يصبره نحو الارض قال  
وهذا وان كان من سلافة شواهد واستدل أيضا بقول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم كان اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون

• (باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقتها والتخصر والاعتماد على اليد الحاجة) •

عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبك  
فان التشبيك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه  
رواه أحمد) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لابي سعيد الخدري قال بينما أنا مع  
أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخلنا المسجد فاذا رجل  
جالس في وسط المسجد محتديا مشبكاً أصابعه بعضها في بعض فأشار اليه رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فلم يفتن الرجل لاشارت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت الى  
أبي سعيد فقال اذا كان أحدكم الحديث قال في مجمع الزوائد اسناده حسن وقد اختلف  
في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث  
كعب بن جحرة فقبل لما فيه من العيب وفيه من التشبه بالشيطان وقيل لدلالة الشيطان  
على ذلك وجهه ل بعضهم ذلك دالا على تشبيك الاحوال قال ابن العربي وقد شاهدت

علمت ان جبريل عليه السلام  
(نزل) صيغة ليللة الاسراء  
المفروض فيها الصلاة (فصلى  
فصلى رسول الله صلى الله عليه  
وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه  
السلام (فصلى رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم ثم صلى) جبريل  
عليه السلام (فصلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله (وسلم ثم صلى)  
جبريل عليه السلام (فصلى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم ثم صلى) جبريل عليه  
السلام (فصلى رسول الله صلى  
الله عليه وآله (وسلم) بتكرير  
صلواتهم ما خمس مرات وعبر بالفاء  
في صلاة الرسول صلى الله عليه  
وآله وسلم لانهم متعقبة لصلاة  
جبريل أي كانت بعد فراغها  
وبتم في صلاة جبريل لانها  
متراخية عن سابقتها السكن ثبات  
من خارج في غيره ان جبريل أمه  
فعند البخاري في رواية الليث  
نزل جبريل فامسني فصليت  
فيقول قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان كلما فعل جبريل جوا من  
الصلاة تابعه عليه لان ذلك  
حقيقة الاتمام وقيل القاء  
بمعنى الواو المتضمة لمطلق الجمع  
وعورض بانه يلزم ان يكون صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يتقدم في

بعض الاركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع وأجيب بان ذلك يمنع منه مراعاة التبيين فكان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يتراخى عنه لذلك (ثم قال) جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) أي باداء الصلوات في هذه الاوقات  
(أمرت) أي ان أصلي بك أو بلغه لك ولا يذربنم التام وهو المشهور رأي الذي أمرت به من الصلوات ليللة الاسراء بهذا



تفسره اليوم مفصلا لا يقال ليس في الحديث بيان لاوقات هذه الصلوات لانه احاط على ما يعرف الخاطب وفي الحديث من  
 الفوائد دخول العلماء على الامراء وانكارهم عليهم ما يخالف السنة واستنابات العالم فيما يستغربه السامع والرجوع عند  
 التنازع للسنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالصلاة في الوقت القاض وقبول خبر الواحد الثابت ورواه التسعة مديون

وفيه التحديث والعنفنة  
 وأخرجه البخاري أيضا في بدء  
 الخلق وفي المغازي ومسلم وأبو  
 داود والنسائي وابن ماجه (عن  
 حذيفة) بن العمان (رضي الله  
 عنه قال كما جلوسا) أي جالسين  
 (عند عمر) بن الخطاب (رضي الله  
 عنه فقال أيكم يحفظ قول  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم في الفتنة) الخصوصية وهي  
 في الاصل الاختيار والامتنان  
 فيه دليل على جواز اطلاق اللفظ  
 العام واردة الخاص وتطلق  
 الفتنة على الكفر والغلو في  
 التأويل البعيد وعلى الفضيحة  
 والبليسة والعذاب والقتال  
 والفتور من الحسن الى القبيح  
 والميل الى الشئ والاهجاب  
 وتكون في الخير والشر كقوله  
 ونبلوكم بالشر والخير فتنة قال  
 حذيفة (قلت انا) احفظ (كما  
 قاله) اي رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم والكاف في كازائدة  
 للتوكيد (قال) عمر حذيفة  
 (انك عليه) أي على النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم (أو عليها) أي  
 على المقالة (الجري) بوزن فاعيل  
 من الجرأة اي بسور مقدم  
 قاله على جهة الانكار والشك  
 من حذيفة أو من غيره من الرواة  
 قال حذيفة (قلت) هي فتنة

رجلا كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تطير في تشييك الاحوال والامور على المرء وظاهر  
 النهي عن التشييك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي يشير اليه المصنف قريبا  
 وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشييك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي  
 في التحقيق وكره النخعي التشييك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عياش كانوا يمتنون  
 عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما اشبكوا بين أصابعهما  
 في الصلاة وروى عن الحسن البصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى  
 التشييك بين الاصابع تفقيعها فيكره أيضا في الصلاة واقاصد الصلاة قال النووي  
 وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد  
 والطبراني من حديث أنس بن معاذ مر فوعا ان الضاحك في الصلاة والمثقت والمفقع  
 أصابعه بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة ويدل على كراهة التفقيع حديث علي الآتي  
 (وعن كعب بن عجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم

ثم خرج عامدا الى الصلاة فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
 الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له  
 عن كعب بن عجرة وقد كفى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعيد بن مسروق  
 قال حدثني أبو نعيم الخياط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في  
 صحيحه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشييك من وقت الخروج الى المسجد للصلاة  
 وفيه انه يكتب لقاصد الصلاة أبرا المصلي من حين يخرج من بيته الى أن يعود اليه قال  
 المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة  
 والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلا  
 نادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشييكه صلى الله  
 عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي  
 اليمين بانظ ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد فأتى عليها كانه غضبان وشبك بين  
 أصابعه وفيهما من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعند  
 البخاري من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه  
 الاحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الاحاديث بان تشييكه صلى الله  
 عليه وآله وسلم في حديث السموكا لا شبهة الحال عليه في السموكا الذي وقع منه ولذلك  
 وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه تعاظدا المؤمنين  
 بعضهم ببعض كما ان البنيان المشبك بهضه ببعض يشد بهضه بها فاما حديث الباب

الرجل في أهله) بان يأتي من أجلهم بالاجل من القول والفعل (و) فتنته في (ماله) بان يأخذ من غير ما خذه وبصرفه فهو  
 في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بفرط المحبة والشغل به عن كثير من الخيرات والتوغل في الاكتساب من أجلهم من غير  
 اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بان يفتنى مثل حاله ان كان متقيعا مع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة



والامر بالمعروف (والنهي) عن المنكر كما صرح به في الزكاة وكلها تسكف الصغار فقرة الحديث ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما ينهم - مما اجتنبت الكبار فقيه تقييد لما أطلق فان قيل اذا كانت الصغار ~~ككفرة~~ باجتناب الكبار لما الذي تسكفه الصلوات الخمس قلنا بانه لا يتم اجتناب الكبار الا بفعل الصلوات الخمس ٢٣١ فان لم يفعلها لم يكن مجتنباً للكبار فقرة وقت

التكفير على فعلها (قال عمر) رضي الله عنه (ليس هذا) الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده (الفتنة) أي الكاملة الكبرى (التي تخرج كما يروج البحر) أي تضطرب كاضطرابه وما مصدرية (قال) حذيفة (أمر) (ليس عليك) منها بأس يا أمير المؤمنين ان بينك وبينها باب مغلقا) من أغلق رباها أي لا يخرج شي من الفتنة في حياتك (قال) عمر (ايكسر) هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أي ان ~~انكسر~~ (لا يفتح أبدا) فان الأعلاق انما يكون في الصحيح وأما الكسر فهو هتك لا يجوز ولذلك انخرق عليهم بقتل عثمان رضي الله عنه من الفتنة ما لا يغلط الى يوم القيامة (فقيل لحذيفة أكان عمر) رضي الله عنه (يعلم) (الباب قال نعم) يعلم (كما) يعلم (ان دون الغد الميلة) أي ان الميلة أقرب من الغد قيل وانما علمه هو لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حرا هو والعمران وعثمان فاهتز فقال صلى الله عليه وآله وسلم انما عليك نبي وصديق وشهيدان قال حذيفة (أني) حذيفة (أي عمر) (بهديث) صدق عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالاعاليط) جمع

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماته ما لو واحدة امن الجلوس في المسجد والمشي اليه أو يجمع بما ذكره المصنف من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادرا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكرها والاولى أن يقال ان النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالامة وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الاصول (وعن كعب ابن جحره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنقع أصابعك في الصلاة رواها ابن ماجه) الحديث الاول في اسناده علقمة ابن عمرو والحديث لثاني في اسناده الحرث الاعور قوله ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصل في المسجد أو في البيت أو في السوق لانه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد ويؤيد ذلك تعمله صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن التشبيك اذا خرج من بيته بانه في صلاة واذا نهى من يكتب له أجر الملى لكونه فاصدا الصلاة فأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية قوله لا تنقع هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة ~~لم~~ سورة ثم العين المهملة وهو غمز الاصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس والتفقيع التشديد في الكلام والفرقة فسر الفرقة بنقض الاصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو ما يؤيد حديث علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة رواه الجماعة الا ابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي قوله عن التخصر في الصلاة وهو وضع اليد على الخاسرة فسر بذلك التزمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضا وفسره بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك فسره هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وكى الخطابي وغيره قولا آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو ان يمسك يديه بخصرة أي عصا يتوكأ عليها قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على الخصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الغرر بين وابن لاثير في النهاية وهو ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو ان يحذف من الصلاة الا بعد قيامها وروى ~~كوعها~~ وسجودها قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عاينه الحق ووالا كثرون من

أغلوطه بضم الهمزة (فمثل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله أو لان بينك وبينها باب مغلقا وبين قوله هنا انه هو الباب لان المراد بقرينة بينك وبين زمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستندا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كاد يغير سأل عن الفتنة التي تأتي



بعده خوفاً أن يدر كها مع الله علم الباب الذي تكون الفتنة بعد كسره لكنه من شدة الخوف خشي أن يكون نسي فسأل من ذكره ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصريز وكوفيين وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ومسلم والترمذي ٢٢٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً) هو أبو اليسر

بفتح المثناة التحتية والسين المهملة كعب بن عمرو الأنصاري أبو حبة القمار أو ابن معتب الأنصاري أو أبو مقبل عامر بن قيس الأنصاري أو نهبان القار أو عباد (أصاب من امرأة) أنصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قبلة) فقط من غير جماعة رفاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك (فأنزل الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفي النهار) غداة وعشية (وزنا من الليل) وساعات منه قريبة من النهار فإنه من أزل نفسه إذا قرب به وهو جمع زائلة وصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلوات من أول النهار وصلاة العشي من العصر وقبل الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي وصلاة الزايف المغرب والعشاء (ان الطسعات يذهبن) أي يكسرن (السيات) المغائر حديث أن الصلاة إلى الصلاة مكثرات ما بينهما ما احتببت البكائر (فقال الرجل) اليهود (يا رسول الله ألي هذا) قد ديم الظير بقيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (لجميع أمي كلهم) مبالغة في التأكيد (وعنه في رواية لمن حمل من أمي) ورواه الخمسة

أهل اللغة والحديث والفقهاء وقد اختلف في المعنى الذي نهى عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال: الأول التشبيه بالسيطان قاله الترمذي في سننه وحيد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضاً عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة والثاني أنه تشبه باليهود قاله عائشة فيمارواه البخاري عنها في صحيحه والثالث أنه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضاً عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل النار قال العراقي وظاهر اسناده الصحة ورواه أيضاً الطبراني والرابع أنه فعل الخنثاء والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة والخامس أنه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المأتم قاله الخطابي والحديث يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى أنه مكروه والظاهر ما ذهب إليه أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق (وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتدل على يده رواه أحمد وأبو داود وفي إلفظ لابي داود نهى أن يصلي الرجل وهو معتدل على يده وعن أم قيس بنت محسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

لماسن وجل اللحم اتخذ عموداً في مصلاه يعتمد عليه رواه أبو داود) الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع ولفظ ابن شبيب نهى أن يعقد الرجل على يده ولفظ محمد بن عبد الملك نهى أن يعقد الرجل على يده إذا نهض في الصلاة وقد كتبت أبو داود والمنذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليد كذلك فعلي غيرهما بالأولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما لكن مقيداً بالعدم المذكور وهو المكروه وكثرة العمود يلقح بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولاً على

بصريون ما خلا قتيبة وفيه التحديث والعنونة وفيه تابعي عن تابعي وأخرجه البخاري أيضاً في التفسير عدم مسلم في التوبة والترمذي والشافعي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحترز به عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم



والناسي فان اخرجهم اليها من وقت الا يوصف بغيره ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكن ابقاها في الوقت احب وعلى قد نافي بمعنى اللام وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أي) بالتشديد والتنوين كما سمعه ابن الجوزي من ابن الخطاب ٢٣٣ وقال لا يجوز غيره لانه اسم معرب غير مضاف

وقال الزركشي التقدير أي العمل افضل فالاول الوقت عليه باسكان الياء وتعبه في المصاييح (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بر الوالدين) بالاحسان اليهما والقيام بخدمةهما وترك حقوقهما قال بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى أن اشكركم ولو الذيك وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ومن دعا والديه عقيبا فقد شكرهما (قال) ابن مسعود قلت (ثم أي) قال الجهاد في سبيل الله (لا علة كلمة الله عز وجل واظهار شعائر الاسلام بالنفس والمال) (قال) ابن مسعود (حدثني جبريل) أي بالثلاثة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزدته) أي طلبت منه الزيادة في السؤال (لزدني) في الجواب من هذا النوع وهي مراتب افضل الاعمال أو من مطلق المسائل المحتاج اليها وزاد الترمذي فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزدته لزدني ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بانه افضل الاعمال أن الجواب اختلف

عدم العذر وقد ذكر جماعة من العلماء أن من احتاج في قيامه الى أن يتكى على عصا أو عكاز أو يستند الى حائط أو يميل على أحد جانبيه جاز له ذلك وجزم جماعة من أصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولى والاذرعي وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك ويجوز القعود

### (باب ما جاء في مسح الحصى ونسويته)

(عن معيقب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحد وواحدة الجماعة وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى رواه الخمسة وفي رواية لا يجدها التراب ولا الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شيء حتى ماله من مسح الحصى (قال واحد أو دع) الحديث الثاني في اسناده أبو الاحوص قال المنذري لا يعرف اسمه وقد روى الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أبو الاحوص في باب الالتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي بن أحمد وابن أبي شيبة وعن حذيفة عن ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المصنف بلفظ الرواية الأخيرة من حديث أبي ذر وعن جابر عن ابن أبي شيبة وأحمد أيضا في اسناده شرح جليل ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس عند البزار وأبي يعلى وفي اسناده يوسف بن خالد السعدي وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي اسناده يزيد بن عبد الملك النوفلي ضعيفه الجمهور وثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عند الطبراني وفي اسناده الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من العصابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين سروق وابراهيم النخعي والحسن البصري وجهه ورأى العلماء بعدهم وحكي الدوي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال العراقي في شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلان في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قاله عن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم ما زاد على المرة قوله فواحدة قال القرطبي روي بنامه بصب واحدة ورفعته فنهى به باخمار فدل الامر بتدبيره فامسح واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أي امسح مسحة واحدة

٣٠ نيل في اختلاف أحوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما هو لا تنجزهم أو كان الاختلاف باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت افضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام افضل الاعمال لانه الوسيلة الى القيام بها والتكمن من أدائها وقد تطافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر



تكون الصدقة أفضل أو أن أفعل ليست على بابها بل المراد بها الفعل المطلق أو هو على حذف من وادتم وقال ابن دقيق العيد  
الاحمال في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الايمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين  
حديث أبي هريرة أفضل الاحمال ايمان بالله ٢٣٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ماليس بفرض عين لانه يتوقف على

اذن الوالدين فيكون برهما قدما عليه وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين فان أعمال البر ينضج بعضها على بعض وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد والرفق بالعالم والتوقف عن الاكثار عليه خشية ملاله وما كان عليه الصلابة من تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه وما كان هو عليه من ارشاد المسترشد ولو شق عليه قال ابن بريدة الذي يقتضيه النظرة قديم الجهاد على جميع الأعمال البدنية لان فيه تقديم بذل النفس الآن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يبر على مراقبة أمر الله فيه الا الصد يقون والله أعلم ورواة هذا الحديث خمسة ما بين بصري وكوفي وفيه التصديت والاختبار والقول والسمع والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وفي الادب والتوحيد ومسلم في الايمان والترمذي في الصلاة والبر والامانة والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رأيت) أي أخبروني

ورفعه على الابتداء تقديره فواحدة تسكبه وفيه الاذن بمسحة واحدة عند الحاجة قوله فان الرحمة تواجهه هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل خاطره بشئ يلهيه عن الرحمة المواجهة له فيقوته خطه منها وقد روى ان حكمة ذلك أن لا يظن شيئا من الحصى بمسحه فيقوته السجود عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي صالح قال اذا وجدت فلاة مع الحصى فان كل حصة تحب ان يسجد عليها وقال القنوي لانه في التواضع ويشغل المصلي قوله فلا يصح الحصى التقييد بالحصى خرج مخرج الغالب لكونه كان الغالب على فرش مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث معقيب في الرجل يسوي التراب والمراد بقوله اذا قام أحدكم الى الصلاة الدخول فيها فلا يكون مني عن مسح الحصى الا بعد دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشتغل عند ارادة الصلاة الا بالدخول فيها قال العمري والاول أظهر ويرجح حديث معقيب فانه سأل عن مسح الحصى في الصلاة دون مسحه عند القيام كافي رواية الترمذي

• (باب كراهة أن يصلي الرجل مع عوص الشعر) •

(عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحرث يصلي ورأسه معقوص الى وراقة فجعل يحمله وأقره الاخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأيت قال الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن أبي رافع قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص رواه أحمد وابن ماجه ولان داود والترمذي معناه) الحديث الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الاثمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعر اولا ثوبا وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه من رواية مخول سمعت أبا سعيد رجلا من أهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص شعره فاطلقه أو نهى عنه وقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه معناه كما ذكره المصنف وانقله عن أبي رافع انه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فاطلقه فالتفت اليه الحسن مفضيا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك كفل الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث

(لو) ثبت (أن نهرا) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبتي الوادي معي به لسة صفة انه (يباب احكم) حال كونه أبي (يقفل فيه كل يوم خمسا) أي خمس مرات (ما تقول) أي ما تظن فابري فعل القول مجرى فعل الظن كانه عليه ابن مالك في توضيحه ونهيه أنه أن يكون مجازا مستندا الى الخطاب من لا يستفهام (ذلك) أي الاعتسال (يقفل) من الإبقاء



وهو بالموحدة عند الجمهور وحكي عياض عن بعض شيوخه ينقي بالذوق والاول اوجه (من درنه) بفتح اوله أي من ومنه زاد مسلم شيئا وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين اتساهبه في الظهور فلا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا ينقي) ذلك الفعل أو الاعتسال (من درنه شيئا قال فذلك) أي إذا علمت ذلك فهو ٢٢٥ (مثل الصلوات الخمس معوا الله بها الخطايا)

وقائدة القليل التاكيد وجعل المعقول كالمحسوس قال الطيبي فيه مبالغة في تنقي الذنوب لأنهم لم يقتصر وافي الجواب على لابل أعادوا اللفظ تأكيدا وقال ابن العربي وجه القليل أن المرء كما يتدنس بالأقدار المحسوسة في بدنه وثيابه ويظهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تطهر العبد عن أقدار الذنوب حتى لا يبقى له ذنبا إلا سقطته اه وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو أعم من المغيرة والكبيرة ولكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث أن المراد الصغار خاصة لأنه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات اه قال الدماميني شبه على جهة القليل حال المسلم المقترف لبعض الذنوب المأذون على أداء الصلوات في زوال الأذى عنه وطهارته من أقدار السيئات بحال المعتسل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الأوساخ وزوالها عنه ويجوز أن يكون هذا من تشبيهه أشياء بأشياء فشبهت الصلاة بالنهر لأنها تنقي صاحبها من ذنوبه كما ينقي النهر البدن من الأوساخ التي

أبي رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بأسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الأحكام وعن جابر عند ابن عدي في الكمال وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحرث هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الزاي وبهذه همزة السهمى شهد بدرا قوله ورأسه معقوص عقص الشعر ضفره وقتله والعقاص خيط يشده أطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقره لا تنو أي استقر لما فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كتفته كتفا كضربته ضربه إذا شدت يده إلى خلف كتفيه موثقا بجمل والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه وقد حكي الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك قال العراقي وعن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك أن الشعر يسجد معه إذا سجد وفيه امتنان له في لعبادة قاله عبد الله بن مسعود فيماروا ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح إليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله إذا صليت فلا تَعْصِ شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أجر فقال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيته خير لك وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معك وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقص شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار إليه ابن مسعود من سجود الشعر فإن المكتوف لا يسجد بيديه على الأرض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اليدان يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه كان إذا صلى وقع شعره على الأرض وظاهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يمدل عنه إلا القرينة قال العراقي وهو مختص بالرجال دون النساء لأن شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فإذا تغطيته ربما استرسل وتعدو ستره فتبطل صلاتها وإضافته مشقة عليها في نقضه للصلاة وقد رخص ابن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا يتقطن خنثاهن في الغسل مع الحاجة إلى بل جميع الشعر كما تقدم

#### • (باب كراهة تخم المصلي قبله أو عن يمينه) •

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم رأى تخامة في جدار المسجد فتناول حصاة لطمها وقال إذا تخم أدمكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن يمينه

تعاق به بالاعتسال فيه وشبهه قرب تماطى الصلوات ويهولته يكون النهر قريبا من مجاورته على باب داره وشبهه أداءها كل يوم خمس مرات بالاعتسال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالأدران للتأذي بجلابستها وشبه محو السيئات عن المكلف بنقاء البدن وصفاته والاول أبلغ وأجرل ورواه هذه الحديث السبعة مائة وثلاثة من التابعين وفيه التحذير من الغفلة والسجاع



وأخرجه مسلم في الصلاة والترمذي في الامثال (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال اعتدلوا في السجود بوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عن رءوس الجنين والبطن عن الفخذين وهو أشبه بالتواضع وابلغ في تمكين الجبهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ٢٣٦ (ولا يسط) بالجزم على النهي أي المصل ولا يذروا لا يسط أحدكم

بأظهار الفاعل (ذراعيه كالكلب) فان فيه مع ذلك إشعارا بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والاقبال عليها (واذا برق) أحدكم (فلا يبرقن بين يديه ولا من بينه) فانه ينسحب ربه عز وجل قد تقدم الكلام على هذا الحديث ولا يخفى ان مناجاة الرب أرفع درجات العبد ولا تصح المناجاة الا اذا كان اللسان معبرا عما في القلب فالغفلة ضد ولا ريب أن المقصود من القراءة والاذكار مناجاته تساركا وتعالى فاذا كان القلب منجوبا بحجاب الغفلة غافلا عن جلال الله عز وجل وكبريائه وكان اللسان يتحرك بحكم العادة فما أبعد ذلك عن القبول وعن بشر الخائف من لم يخشع فسدت صلواته وعن الحسن كل صلاة لا يحضر فيها قلب فهي الى العقوبة أسرع قال القسطلاني سلمنا ان الفقهاء مجمعون على هذا باخذ بالاحتياط ليسدق لذة المناجاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة أي بصلاة الظهر كما في رواية أبي سعيد والمطلق يحمل على المقيد ومفهومه ان الحر اذا لم يشتد

وليصدق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه وفي رواية للبخاري فيدفعها وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قام أحدكم في صلاته فلا يبرقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فصبغ فيه ورد به ضعه على بعض فقال أو يفعل هكذا رواه أحمد والبخاري ولا جد ومسلم نحوه بمعناه من حديث أبي هريرة قوله فخامة قبل هي ما تخرج من الصدر وقيل الخامة بالعين من الصدر وباليم من الرأس كذا في الفتح قوله في جدار المسجد في رواية للبخاري في القبلة وفي أخرى لا يضاف جدار القبلة وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتناول حصاة فخنها في رواية للبخاري فخنكه بيده وفي رواية فخنكه واختلاف الروايات يدل على جواز الحثك باليد أو الحصى أو غيرهما مما يزيل الأثر وقد بوب البخاري للحثك باليد وبوب للحث بالحصى قوله قبل وجهه بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة وجهه قوله ولا عن يمينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها عدم تقييده بحال الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره قال الحافظ ويشهد بالمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود انه كره أن يصبغ عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن يميني منذ أسلمت وعن عمر بن عبد العزيز انه نهى ابنه عنه مطلقا وقال ما لك لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله لتقييد الصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله وليصدق عن يساره ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرجه الشيخان عدم جواز التقل في المسجد الى جهة اليسار وغيرها قال الحافظ وحاصل النزاع ان ههنا هو ميزانها وضارها ما قوله البرق في المسجد خطيئة وقوله وليصدق عن يساره أو تحت قدمه فالنوى يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا ان تقيم في المسجد فليغيب ثيابه أن يصيب بجلده مؤمن أو ثوبه فتؤذيه وأرضع منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال من تخبغ في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فحسنة فلم يجعل سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عندهم مرفوعا قال ووجدت في مساوي أعمال أمي الضاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد ايقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى ومما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله

لم يشرع الا براد وكذا لا يشرع في البرد من باب الاولى والمعنى أخرها الى أن يبرد لو تيقن ان البرد اذا دخل في البرد البراق كذا أظهر اذا دخل في الظهر والامر بالبراد أمر استحباب وقيل بل هو للوجوب حكاه عياض وغيره وغفل الكرماني فنقل الاجماع على عدم الوجوب نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر الى أن يبرد الوقت ويسكن



الوجه ونحوه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتجمل في حقه افضل وهذا قول اكثر المالكية والشافعية لكن خصه ايضا بالبلد  
الساكن وقيد الجماعة بما اذا كانوا يتناولون مسجد من بهد فلو كانوا مجتمعين او كانوا يعيشون في كن فالافضل في حقه التجمل  
والمشهور عن احمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد وهو قول اسحق ٢٣٧ والكوفيين وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظهر الا انهم قال يبردا العصر  
كالظهر وقال احمد تؤخر العشاء  
في الصيف كالظهر وعكس ابن  
حبيب فقال انما تؤخر في ايسل  
الشتاء لطوله وتجل في الصيف  
لقصره وقد يخرج بحديث الباب  
على مشروعية الابراد للجمعة  
وبه قال بعض الشافعية وهو  
مقتضى منبيع البخاري (فان  
شدة الحر من فيج) أي من سعة  
تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن  
حمله على الجواز والتعليل من قبل  
الشارع يجب قبوله وان لم يدرك  
معناه قاله أبو النخع البصري  
وبان وقت ظهور أثر الغضب  
لا ينفع فيه الطلب الا لمن أذن له  
ففيه بدليل حديث الشفاعة  
اذ يذكر كل الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام بغضب الله عز وجل  
الا ينفع عليه أفضل الصلاة  
والسلام المأذون له في الشفاعة  
وعن خباب شكوا الى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم سرا  
الرمضاء فلم يشكوا اي لم يزل شكوا انا

البراق في المسجد خطبة جواز التغم في التوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي  
داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت  
قدمه اليسرى ثم دلكه به قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك  
كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النووي تمسكه صلى الله عليه وآله وسلم  
في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطبة وان دنفها كفارة لها فان دلالة على  
كتب الخطبة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى  
بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من  
الخروج من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله  
في دنفها قال النووي في الرياض المراد بدنفها اذا كان المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان  
مبطلا مثلا فدل كما يشي مثالا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر قال الحافظ لكن  
اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه  
به قوله أو يدهل هكذا ظاهر هذا انه مخبرين ما ذكر وظاهر النهي عن البصق الى القبلة  
التحريم ويؤيده تعليله بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس  
وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل  
يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصل فلا يجزى  
فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن  
حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله  
بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يبعث صاحب الخامة  
في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود وابن حبان من حديث السائب بن جراد  
أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي  
إسكم الحديث وفيه انه قال انك آذيت الله ورسوله انتهى

#### باب في ان قتل الحية والعقرب والمنى اليسير للمحاجة لا يكره

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة والعقرب  
والحية رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتبعه المزي  
وتبعهما المصنفان الترمذي وصححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به  
الى الصحة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس  
عند الحاكم بأسناده ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده منديل وهو ضعيف  
وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن جرير عن إحدى نساء النبي صلى الله

خباب محمول على انهم طابوا اذ اهل قدر الابراد لانه بحيث يحتمل للحيات ان يمشي فيه (واشتكت النار الى ربها) شكاية  
حقيقية بلسان المذال بحياة يخلقها الله تعالى قاله عياض وتعقبه الابي بأنه لا بد من خلق ادراك مع الحياة انتهى وقال أبو  
الوليد الطرطوشي واذا قلنا بان حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسم أما في محاجة النار فلا بد من وجود



العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التقطن لوجه الدلالة او هي مجازية عرفية بلسان الحال عن لسان المقال كقوله ع  
شكالي جلي طول السرى وقر بالبيضاوى ذلك فقال شكواها مجاز عن فليانها وأ كل بعضها بهضا مجاز عن ازدحام  
أجزائها وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفى منه وكفى تنفس عثاها فى تفسيره وتأليفه وتعبه

أهل العلم بالحق وصوب النور  
حماها على الحقيقة وقال ابن المنير  
هو المختار لصلاحية القدرة لذلك  
ولان استعارة الكلام للحال وان  
عهدت وسمعت لكن الشكوى  
وتعاليها وتفسيرها والتعليل له  
والاذن لها والقبول والتنفس  
وقصره على اثنين فقط بعيد  
من الجواز خارج عما ألف من  
استعماله وقد وردت مخاطبتها  
للسلوة صلى الله عليه وآله وسلم  
ولاه مؤمنين بقولها جزيا مؤمن  
فقد اطفأ نورك لهن وقال ابن  
عبيد البر لكلا القواين وجه  
وتطائر و الاول أرجح وقال  
عباس انه الاظهر وقال القرطبي  
لا احالة فى حمل اللفظ على حقيقة  
قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز  
لم يمتنع الى تأويله فحمله على حقيقة  
أولى وقال نحو ذلك النور بشتى  
ويضعف حمل ذلك على الجواز  
قوله (فقات يارب كل بعضى  
بعضا فاذن لها) ربه تعالى  
(يتقسين) تنفية نفس بفتح الفاء  
وهو ما يخرج من الجوف ويدخل  
فيه من الهواء (نفس فى السماء  
ونفس فى الصب) فهو (أشد  
ما تجدون) أى الذى يجردونه  
(من الحر) أى من ذلك النفس  
وهذا لا يمكن الحمل معه على الجواز

عليه وآله وسلم عند البخارى ومسلم وعن عائشة عند أبى يعلى الموصلى وفى اسناد معاوية  
ابن يحيى الصدقى ضعفه الجمهور وعن رجل من بنى عدى بن كعب عند أبى داود باسناد  
منقطع قوله أمر بقتل الاسودين تسعة الحية والعقرب بالاسودين من باب التغليب  
ولا يسمى بالاسود فى الاصل الا الحية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب  
فى الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقى وحكى الترمذى  
من جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة فى  
المسنن وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تتعرض لك فلا تقتلها قال  
العراقى وأما من قتلها فى الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبى طالب وابن عمر روى ابن أبى  
شيبه عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلى فحسب انها عقرب فضرب بها بطنه ورواه  
البيهقى أيضا وقال فضر بهما رجله وقال حسبت أنهما عقرب ومن التابعين الحسن  
البصرى وأبو العالية وعطاء ومورق المجلى وغيرهم انتهى واستدل المانعون من ذلك  
اذا بلغ الى حد الفعل الكثير كالهادوية والكارهون له كالنخعي بحديث ان فى الصلاة  
لشغل المتقدم وبحديث اسكنوا فى الصلاة عند أبى داود ويحجب عن ذلك بان حديث  
الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال فى كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حمل  
صلى الله عليه وآله وسلم لامة وحديث خلعه للنعل وحديث صلته صلى الله عليه وآله وسلم  
رسلم على المنبر ونزوله للعبود ورجوعه به بذلك وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم  
بدره المار وان أفضى الى المقابلة وحديث مشيه لفتح الباب الا فى بعد هذا الحديث  
وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصا لعموم أدلة المنع واعلم ان الأمر بقتل الحية  
والعقرب مطلق غير مقيد بضرورة أو ضربتين وقد أخرج البيهقى من حديث أبى هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفالك للحية ضربة أصيبت أم أخطأتها وهذا  
يوهم التقييد بالضربة قال البيهقى وهذا ان صح فاعلم ان الله أعلم وقوع الكفاية بها  
فى الايمان بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد الله أعلم اذا امتنعت  
بنفسها عن الخطا ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل البيهقى على ذلك  
بحديث أبى هريرة عنده مسلم من قتل وزعة فى أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن  
قتلها فى الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدنى من الاولى ومن قتلها فى الضربة  
الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال فى شرح السنة وفى معنى الحية والعقرب  
كل ضرار مباح القتل كالزنا بغير ونحوها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يصلى فى البيت والباب عليه مغلق فغشى حتى فتح ثم رجع الى مقامه  
وصفت أن الباب فى القبلة رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذى وزاد

ولو حملنا شكوى النار على الجواز لان الاذن لها فى التنفس ونشأة شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشدهما تجدون التسانى  
من الزهرير) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الزهرير من نفس النار لان المراد من النار محملها وهو جهنم وفيها طبقة  
زهريرية والذى خلق الله من التلج والنار قادر على جمع الضدين فى محل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر



قطعي للتواتر المعنوي خلافا لمن قال من المعتزلة انها انما خلق يوم القيامة ورواه خمسة وفيه التهديث والقول والحفظ  
والمنعنة وأخرجه النسائي في (عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال كُتِبَ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) فبده هنا  
بنو سفر وأطلقه في آخره مشير بذلك الى ان تلك الرواية المطلقة محمولة ٣٢٩ على هذه المقيدة لان المراد من الابراد

التسميم بل ودفع المشقة فلا  
تفاوت بين السفر والحضر  
(فأراد المؤذن) أي بلال (ان  
يؤذن للظهر فقال) له (النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أبرد  
ثم أراد ان يؤذن فقال له أبرد)  
وقد روى عن أبي الوليد عن  
شعبة عن ابن أبي ربيعة عن  
ابن ابراهيم عنه يذكر الثالثة  
قال الكرماني الابراد بالاذان  
لغرض الابراد بالصلاة (حق)  
الى أن (رأيت في التلويح) رعاية  
الابراد حتى يصير الظل ذراعاً  
بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو  
ثلثها أو نصفها وقيل غير ذلك  
ولاستنداده هذا التفصيل  
اذ يختلف باختلاف الاوقات  
واليه نحا المازري والجارى على  
القواعد أنه يختلف باختلاف  
الاحوال لكن بشرط ان لا يمتد  
الى آخر الوقت كما في الفتح  
والتي هو ما بعد الزوال من  
الظل والتلويح جمع قيل بفتح  
الساو وتشديد اللام كل ما اجتمع  
على الارض من تراب أو رمل  
أو نحو ذلك وهي في الغالب  
منطقة غير شاخصة فلا يظهر  
لها ظل الا اذا ذهب أكثر وقت  
الظهر (وعن أنس) بن مالك  
(رضي الله عنه أن رسول الله

النسائي يصلي تطوعاً وكذا ترجم عليه الترمذي قوله والباب عليه مغلق فيه ان المستحب  
لمن صلى في مكان بابيه الى القبلة أن يفتح الباب عليه ليكون سترة له ما بين يديه وليكون  
أستر فيه اخفاء الصلاة عن الآدميين قوله ففتفت ففتفت ففتفت ففتفت ففتفت  
فاستفتفت ففتفت قال ابن رسلان هذا المشي محمول على انه مشى خطوة أو خطوتين أو  
مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالمذهب ولا يخفى فسادُه والحديث يدل على  
إباحة المشي في صلاة التطوع للعاجزة

### • (باب في ان عمل القاب لا يطل وان طال) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان  
وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضى الاذان أقبل وذ ثوب بها أدبر فاذا قضى  
التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول ذكر كذا المالم يكن يذكر حتى يصل  
الرجل ان يدري كم صلى فاذا لم يدرك أحدكم ثلاثا صلى أو أربعاً فليجهد جده حتى يصل  
متفق عليه وقال البخاري قال عمر اني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) قوله وله ضراط  
جمله اسمية وقعت حالا في رواية بن وهب واو لحصول الارتباط بالضمير قال عياض يمكن جملة  
على ظاهره لانه جسم يصح منه خروج الريح ويحتمل انه عبارة عن شدة تنفاره ويقربه  
رواية مسلم بلفظه حصاص به ملات مضموم الاول وقد فسره الاصمعي وغيره بشدة  
العدو قال في الفتح والمراد بالشيطان ابليس وعلمه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل  
أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمر من الجن والانس لكن المراد هنا شيطان الجن  
خاصة قوله حتى لا يسمع التاذين ظاهره أن يتعمداً يخرج ذلك اما يشغله سماع الصوت  
الذي يخرج عن سماع المؤذن أو يصنع ذلك استخفافاً كما يفعله السهفاء ويحتمل أن  
لا يتعمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك قوله فاذا قضى  
بضم أوله والمراد به الفراغ والانهما ويرى بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادي  
قوله أقبل زاد مسلم عن أبي هريرة فوسوس قوله فاذا ثوب بضم المثناة وتشديد الواو  
المكسورة قيل هو من ثاب اذا ارجع وقيل هو من ثوب اذا أشار بنوبة عند الفراغ  
لاعلام غيره قال الجوهري والمراد بالتثويب هنا الإقامة وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه  
والخطابي والبيهقي وغيرهم وقال القرطبي ثوب بالصلاة اذا أقيمت وأصله رجع الى ما يشبه  
الاذان وكل من يردد صوتاً فهو منسوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول  
المؤذن من الاذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قال  
الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير

صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس) أي مالت وللتزمذي زالت أي من أعلى درجات ارتفاعها (فصل في الظهر)  
في أقول وقها ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استقرار الاجماع وكان فيه خلاف قديم من بعض  
الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبيل الزوال وعن أحمد وإماميه من جهة في الجمعة وهذا لا يعارض حديث الابراد لانه ثبت بالقول



وذلك بالنعل والقول فيرجع عليه وقال البيضاوي البراد تأخير الظهور أدنى تأخير بحيث لا يخرج عن حشد التهجير فان الهجرة تطلق على الوقت الى أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قوم من المنافقين يسألون منه ويهجزونه عن بعض ما يسألونه ٢٤٠ (فذكر الساعة فذكر أن فيها أمورا عظيما ثم قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسال) أي فليسالني عنه (فلا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به ما دمت في مقامى هذا) فإكثر الناس في البسكاه (خوفهم من نزول العذاب العام المعهود في الامم السالفة عند ردهم على أنبيائهم بسبب تغفلهم صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفا أو سبب بكائهم فاعلموا من أهوال يوم القيامة والامور العظام والبكاء بالمدد مدد الصوت في البكاء والقصر الدموع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن) يقول سلوني فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال يا رسول الله (من أي قال أبو حذافة) وكان يدهم لغيره (ثم أكثر) أن يقول سلوني فبكر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه (على ركبتيه) بالتثنية (فقال) رضينا بالله ربنا وبالإسلام ديننا (ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (ببافسكت ثم قال عرضت على الجنة والنار آتقا) أي في أول وقت يقرب منى وهو الآن (في عرض هذا الحائط) يضم العبير الملهمة وسكون الراى أي جانبه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حتى يحضر بضم الطاء قال الحافظ كذا معناه من أكثر الروايات وضربناه عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضر به تغذيه وأما بالضم فن المروران يدنو منه فيشغله وضعف الهجرى في نوادر الضم مطلقا قوله بين المرونة أي قلبه وكذا هو للبضارى من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي بمعنى أنه يحول بين المرو وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها قوله لما لم يكن يذكركم على شيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة وهل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها لا يعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بآى وجه كان كذا قال الحافظ قوله حتى يضل الرجل بضاد مكسورة كذا وقع عند الأصلي ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجوهري بالطاء المشالة بمعنى يصير أو يقيم قوله ان يدري كم صلى بكسر الهمزة وهي التي للثني بمعنى لا وحكى ابن عبد البر عن الأكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الفتح بشي الامع الضاد فيكون أن مع الفعل يتأويل المصدر منه ولا قبل باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته وفي رواية للبضارى لا يدري كم صلى والحديث يدل على ان الوسوسة في الصلاة غير مبالة لها وكذلك سائر الالهام القلبية لعدم الفارق والحديث فوائد ليس المقام للاسقاطها قوله انى لا جهز جيشى وأنا فى الصلاة أى ادبر تجهيزه وافكر فيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند التوازل وتر كذا في غيرها) •

(عن أبي مالك الأشجعي قال قلت لابي يا أبت انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ههنا بالكوفة فريه من خمس سنين كانوا يفتنون قال أي بنى محمد بن رواحة - دو الترمذي وصححه وابن ماجه وفي رواية كانوا يفتنون في الفجر والناس في ولغظه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفتت وصليت خلف أبي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان فلم يفتت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يفتت ثم قال يا بنى بدعة) الحديث قال الحافظ في التلخيص استاده حسن وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارئ من الوردية يعني قيام القنوت ان البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي استاده بشر بن حرب الدارى وهو ضعيف وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيهقي والحاكم في كتاب القنوت بلفظ ما فتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وهو ضم ما تابان يكونا رفتهما إليه أو ذرى له ما بينهما أو مثله (فلم أر) أى أبصر (كالخبر) الذي في الجنة عليه (والشبر) الذي في النار في ذلك المقام أو ما أبصرت شيئا كالماعة والمصيبة في سبب دخول الجنة والنار استدله البضارى على ان ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس الى جهة المغرب وأشار به الى الرد على من ذهب من الكوفيين



ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع نفلا انتهى والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظهر اذا صار إلى مقدار الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب لعلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومغايرة ألفاظ)

كما يظهر عند المراجعة إليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تعيين أوقات الملوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حقه قناه في الروضة النورية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الأسلي رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحمدنا يعرف جليسه) أي بحالته الذي إلى جنبه ولا أحد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجهه بعض (ويقرأها) أي في صلاة الصبح (ما بين الستين) من آي القرآن الكريم وفوقها (إلى المائة) كان يصلي الظهر اذا زالت الشمس) أي مالت إلى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحمدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعا من المسجد إلى منزله (والشمس حية) بيضاء لم يتغير لونها ولا حرها وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عند البخاري ثم

عليه وسلم في شيء من صلواته زاد الطبراني في الوتر وأنه كان اذا حارب يقنت في الصلوات كاهن يدعو على المشركين ولا قنت أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولا قنت علي - ق حارب أهل الشام وكان يقنت في الصلوات كاهن وكان معاوية يدعو عليه - أيضا قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السعدي وهو متروك وعن أم سلمة عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن القنوت في القبر ورواه الدارقطني وفي أسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاها العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعارضت الآثبات والنفي قدم المثبت وحكاها عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وأبو إسحق وحكاها المهدى في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف النافون لمشروعية هل يشرع عند النوازل أم لا وذهب جماعة إلى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الحارثي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عدم من الصحابة الخلفاء الأربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد بن ققلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقههاء أبو إسحق الفزارى وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وسجاد ومالك بن أنس وأهل الجواز والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغیره ولا مخلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاها عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والطحاوي وأبو موسى ودالمشقي وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وحكي الترمذي عنه ما خلاف ذلك قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر السلف ومن بعدهم أو أكثرهم منهم وحكاها المهدى في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن حزم كل من الفعل والتردد حس وأعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الوتر من غيرها أما القنوت في الوتر فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الأثميان ويحاج بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاه عن

٢١ نيل في يرجع أحدنا إلى رحله إلى أقصى المدينة والشمس حية وهي توضح ذلك لانه ليس فيها إلا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث بين بعضها بعضا وانما سمي رجوعا لان ابتداء الحج كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل يرجوعا (ونسي الراوي) أي أبو النعمان (ما قال) أبو برزة (في المغرب قال) كان صلى الله



عليه وآله وسلم (لا ياتي بتأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول (ثم قال) أبو المنذر (الى شطر الليل) أي نصفه ووجهه  
النور في شرح المذهب فالجواب يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب  
عمر بن الخطاب والشافعي في أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث

جبريل وحديث أبي موسى في  
التعظيم وقيل إن آخر وقتها نصف  
الليل لحديث ابن عمر وفيه وقت  
صلاة العشاء الى نصف الليل  
وحديث ابن ماجه وأحمد وغير  
ذلك وهذه زيادة يجب قبولها  
وتعين المصير اليه الكثرة طرفها  
وكونها في الصحيحين وقد صرح  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
لولا أن يشق على أمته لآخرها الى  
نصف الليل فدل ذلك على أن في  
ذلك الوقت أفضل بل ورد ما يدل  
على أن وقتها إلى أن يذهب عامة  
الليل أي أكثره فالحق أن آخر  
وقت اختيار العشاء نصف الليل  
وأما وقت الجواز والاضطرار  
فهو عند أبي الفجر الصادق  
لحديث أبي قتادة عند مسلم  
وفيه ليس في النوم تقربط انما  
التقريب على من لم يصل الصلاة  
حتى يحیی وقت الصلاة الاخرى  
الاصل صلاة الفجر فانما مخصوصة  
من هذا العموم بالاجماع ورواة  
هذا الحديث الاربعة ما بين  
بصري وواسطي وفيه التحديث  
والقول وأخرجه مسلم وأبو داود  
والشافعي (عن ابن عباس رضي  
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم صلى بالمدينة سبعا)  
أي سبع ركعات جمعا (ومنايا)

جمهور المحققين أن التأخير على ذلك سلمنا فعليه مجرد الاستقرار وهو لا ينافي الترتيب آخر  
كما صرح بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يهمل ذلك في  
الفجر والمغرب فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر وأيضا في حديث أبي  
هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الاخرة  
وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا أخرجه  
الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قنت ثم رايدعو على قاتلي أصحابه يترجمونه ثم ترك فاما الصبح  
فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان قاطعا للنزاع  
ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن  
المديني أنه يخطئ وقال أبو زرعة بهم كثيرا وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سبي الحفاظ  
وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال المدوري ثقة ولكنه يخطئ وحكي الساجي أنه قال  
صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في اسناده عمرو بن  
عبد الله وليس بحجة قال الحفاظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع  
عن عاصم بن سليمان قال لا أنس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل  
يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت شهرا واحدا يدعو على حي من احياء المشركين  
وقيس وإن كان ضعيفا لكنه لم يتهم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد  
عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعاه القوم أو دعاه على  
قوم فاختلقت الاحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم لمثل هذا ذاهجة انتهى اذا انقر  
لأن هذا علمت أن الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالوازل وأنه ينبغي عند  
نزول النازلة أن لا يخص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من  
حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان  
بالفظ كان لا يقنت الا ان يدعو لاحد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري كما سيأتي  
وستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقدمه وقد حاول جماعة من حذائق  
الشافعية الجمع بين الاحاديث بما لا طائل تحتها وأطالوا الاستدلال على مشروعية  
القنوت في صلاة الفجر في غير طائل وحاصله ما عرفناك وقد طول المبحث الحفاظ ابن  
القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فانه انما قنت عند النوازل للدعاء  
لقوم والدعاء على آخرين ثم ترك لما قدم من دعاهم وخلاصه من الأمر وأسلم من دعا عليهم  
وجاؤا تائبين وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث ان

جمعا (الظهر والعصر) ثماني (والمغرب والعشاء) سبعا وهو لفظ ونشر غير مرتب قال أبواب السجدة الثاني  
لجابر لم يل التأخير كان في ليلة أي مع يومها مطيرة قال عيسى أن يكون فيها ولة جمعة للمطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة  
بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأويله ما لفت وقال يدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا استقرار لكن الجمع بالمطر



لا يكون إلا بالتقديم وحده بهضمهم على الجمع للمرض وقواه التور ورحمة الله لأن المشقة فيه أشد من المطر وتعب بابه  
مخالف إظهار الحديث وتقييده به ترجيح الأمر به وتخصيصه بغيره ولا يخصص انتهى وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث فجوزوا  
الجمع بالحضر للعاجلة لمن لا يتخذ عادة به قال أشهب والقال الشافعي ٢٤٣ وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث وتأوله آخرون على  
الجمع الصوري بأن يكون آخر  
الظهر إلى آخر وقتها وعمل  
العصر في أول وقتها وضعف  
لما قلناه لظاهر وقد حققنا  
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة  
النسبية ومحصله أن الجمع بين  
الصلاتين صوري ككراهة وقوع  
التصريح بذلك عن ابن عباس  
 وغيره بل فسرهم من رواه بما يفيد  
 أنه الجمع الصوري فتعين الأخذ  
 به وإن الجمع في الحضر بغير عذر  
 شرعي ثابت لا يجوز رواة هذا  
 الحديث الخمسة بصريون ما خلا  
 عمرو بن دينار المدني وفيه  
 التصديت والنعنة وأخرجه  
 أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو  
 داود والنسائي (حديث أبي  
 برزة رضي الله عنه في ذكر  
 الصلوات تقدم قريبا وقال في  
 هذه الرواية لم يذكر العشاء وكان  
 يكره النوم قبلها والحديث  
 بعدها) أي التصديت الديني  
 لا الديني (عن أنس بن مالك  
 رضي الله عنه قال كنا نصلّي  
 العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني  
 عمرو بن عوف) بقباء لأنها كانت  
 منازلهم وهي على ميلين من  
 المدينة (فيجدهم يصلون  
 العصر) أي عصر ذلك اليوم

أحاديث أنس كلها صحاح يصح بعضها بضعاف لا تتناقض وحمل قول أنس ما زال يقنت  
 حتى فارق الدنيا على إطالة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في  
 باب الخمسة بين الصلوتين وأجاب عن تخصيصه بالصلاة بانه وقع بحسب سؤال السائل  
 فإنه إنما سأل أنس عن قنوت القبر فأجابه عما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل  
 صلاة القبر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدهم وره ويثني عليه ويمجده في هذا  
 الاعتدال وهذا قنوت منه بالريب فمن لا يشك ولا نزاع أن ما لم يزل يقنت في القبر حتى  
 فارق الدنيا ولم يصار القنوت في لسان الفقه هاهنا كثر الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم  
 اهـ دني فممن حديث الخ ومعلوم أنه لم يزل يقنت في القبر حتى فارق الدنيا وكذلك  
 الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة صلوا القنوت في لفظ الصحابة على القنوت في  
 اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نأروه هم فيه جمهور العلماء  
 وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روى عنه في هذا  
 القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس  
 للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه محمل حسن وأعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم  
 وجوب القنوت مطلقا كما صرح بذلك صاحب البصرو وغيره (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وسلم قنت شهرا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قتته ثم رايدعوى على أحياء من أحياء  
 العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي لفظ قتته شهرا حير قتل القراء  
 فإرايته حزن حزنا قط أشد منه رواه البخاري) قوله على أحياء من أحياء العرب هم بنو  
 سليم قتلة القراء كما سيأتي في حديث ابن عباس قوله حين قتل القراء هم أهل بئر معونة  
 وقصتهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد  
 جمع بينه وبين حديث أنس الدال على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت في القبر  
 حتى فارق الدنيا بأن المراد ترك الدعاء على الكفار لأصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا  
 الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ  
 الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (فائدة) في البخاري من طريق عاصم الأحول  
 عن أنس أن القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ  
 وعليه درج الخلفاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصري  
 قال صليت خلف غانية وعشر بن يدريا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الحافظ  
 وإسناده ضعيف قال لا ثم قلت لا أحمد يقول أحاديث أنس أنه قنت قبل الركوع  
 غير عاصم الأحول قال لا يقوله غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن أبي مجلز

وأما كانوا يتركون عن أول الوقت لاشتغالهم في ردهم وحوادثهم بعد فراغهم من الصلاة بالطهارة وغيرها فتأخر  
 صلاتهم إلى وسط الوقت وهذا الحديث ووقوف الغظام في نوع حكما لأن الصحابي أورد في مقام الاحتجاج وبؤيده رواية  
 البخاري من نوعها بلطف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر ورواه أربعة وفيه التصديت والنعنة والقول



وأخرجه البخاري أيضا ومسلم والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يصلي العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة والمراد بقاءها وعدم تغير لونها (فيذهب الذهاب إلى العوالي) جمع عالية ما حول المدينة من ٢٤٤ القرى من جهة نجد (فيأتيهم) أي أهلها (والشمس مرتفعة) دون ذلك

الارتفاع قال الزهري كما عند عبد الرزاق عن معمر بن عيسى (وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوها) وللدارقطني على ستة أميال وعبد الرزاق ميلين وحيث فاهري على ميلين وأبعدا على ستة أميال وقال عياض أبعدها ثمانية وبه يزم ابن عبد البر وصاحب النهاية وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبادر بصلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب الذهاب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تغرب إلا إذا صلى حين صار ظل النبي مثله كما لا يخفى قال في الفتح فيه دليل للجهور في أن أول وقت العصر هو حين صار ظل النبي مثله خلافا لابي حنيفة اه وفي رواية هذا الحديث صحيحان ومدني والتحديث والاختبار والمنفعة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال الذي تفوته صلاة العصر) بأن أخرجهما متعمدا عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفرار الشمس كما ورد

ويؤيد عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس وذكاد روى أبو هريرة وخفاف بن أيمن وغير واحد روى ابن ماجه عن طريق سهل بن يوسف عن محمد بن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر روى البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر روى أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول الأمر قوله في المغرب والفجر تمسك به إذا الطحاوي في ترك القنوت في الفجر قال لانهم أجمعوا على نسيه في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم اعن ولا ماؤفلا ماؤفلا ما بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فانزل الله تعالى ليس لأن من الأمر شيء إلى قوله فاهم ظالمون روى أحمد والبخاري الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قريبا قوله فلا ماؤفلا ماؤفلا زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة القراء وفي رواية للبخاري من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية ومهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم أحد اللهم العن أبياتهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فنزلت وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر فانزل الله تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بطيخ المحقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان والدعاء برفع المصائب ولكنه يشكل على ذلك ما سبأني في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه المستضعفين وعلى كفار مضر مع أن ذلك مما يجوز فعله في القنوت عند النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنن بعد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم أيج الوالد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياض بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال يعقوب

بذلك

مفسرا من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه وفواتها أن تدخل الشمس مسرة قال في شرح

التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى بإسناد منفرد عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ماء على الأرض من الشمس أصفر وفي العمل لابن أبي حاتم



سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عن فائته صلاة العصر وفواتها ان تدخل الشمس صفرة فكانت مأثرة أهل وماله قال أبي التفسير قول نافع اه وقيل المراد فواتها عن الجماعة والاول أربع ويؤيده حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة في مصنفه مرفوعاً عن ترك الصلاة حتى تغيب الشمس أي من ٢٤٥ غير عذر (فكانت مأثرة) هو أي الذي فاتته

العصر نقص أو سلب (أهـ) له وماله) وترك فردا منها فبقى بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهل وماله قال ابن الأثير من رد النقص إلى الرجل نصيبهما ومن رده إلى أهل والمال رفعهما والنصب هو الصحيح المشهور والذي عليه الجمهور كما قاله النووي وقال عباس هو الذي مضى بطلانه عن جماعة شيوخنا قبل وحدث صلاة العصر بذلك لا جتماع المتقربين من الملائكة فيها وعورض بأن صلاة الفجر أيضاً كذلك يجتمع فيها المتعاقبون وأجيب باحتمال أن التردد إنما غلط في العصر دون الفجر لأنه لا عذر في تفويتها لأنه وقت يقظة بخلاف الفجر فربما كان النوم عندها عذراً وأوله ابن عبد البر على أنه خرج جواباً لسائل عنها فاجيب أي فلا يمنع الحاق غيرها ونبيه بالعصر على غيرها وخصها بالذکر لأنها تأتي والناس في وقت تعيهم من أعمالهم وحرصهم على تمام أشغالهم وتعمق بانه انما يلحق غير المنصوص بالمنصوص اذا عرفت العلة واشتركا فيها والعلة ههنا تهيئة فلا يلحق غير العصر

بذلك وبقول في بعض صلواته في صلاة الفجر اللهم العن فلانا وفلاناً حين من أحياء العرب حتى أنزل الله تعالى ليس للثمن الأمر شيء الآية رواه أحمد والبخاري وعن أبي هريرة قال بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العشاء إذا قال سمع الله لمن حده ثم قال قبل أن يسجد اللهم فنج الوليد بن الوليد اللهم فنج المسـ تضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر اللهم أجهلهم سنين كسفي يوسف رواه البخاري وعنه أيضاً قال لأقرين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو هريرة يفتي في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله أن حده فيدعو للمؤمنين ويعلن الكفار متفق عليه وفي رواية لا جد وصلاة العصر مكان صلاة العشاء الآخرة) قوله اللهم أنج الوليد فيه جواز الدعاء في القنوت لضعة المسلمين بتخليصهم من الأسر ويقاس عليه جواز الدعاء لهم بالنجاة من كل ورطة يقعون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم قوله أشدد وطأتك الوطأة الضغطة أو الأخذة الشديدة كما في القاموس قوله كسفي يوسف هي السنين المذكورة في القرآن وفيه جواز الدعاء على الكفار بالهدب والبلاء قوله قال يجهر بذلك فيه مشروعية الجهر بالقنوت قوله في صلاة الفجر بيان لقوله في بعض صلواته قوله لأقرين في رواية الأسماعيلي أني لأقرينهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان أبو هريرة الخ قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا يـ داود قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العتمة شهر أو نحو مسلم ولكن هذا لا ينفي كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء وظاهر سياق الحديث أن جميعه مرفوع قوله في الركعة الآخرة قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبيل الركوع أو بعده قوله فيدعو للمؤمنين هم من كان مأسوراً بمكة والكفار كفار قریش كما بينه البخاري في تفسير سورة آل عمران وهذه الأحاديث تدل على مشروعية القنوت عند نزول النوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار وإن كانت تقتضي البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بفائدة (وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر امتناعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله أن حده من الركعة الآخرة فيدعو عليهم على سبي بن سليم على رجل وذ كوان وعصبة ويؤمن من خلقه رواه أبو داود وأحمد وزاد أرسل إليهم يدعوهم إلى الإسلام فقتلواهم قال كرمه كان هـ ذام فتاح القنوت)

بها وأجيب بأن ما ذكره هذا المتعقب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فعند ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء مرفوعاً من ترك الصلاة مكتوبة حتى تفوته الحديث وتعقب بأن في سنده انقطاعاً لأن أبا قتادة لم يسمع من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء يلقظ من ترك العصر فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال ابن المنبر والحق إن الله تعالى يخص



ما شاء من الصلوات بما يشاء من الفضيلة اه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن بريدة) بن الحبيب  
الاسلمى آخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بخراسان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد  
معرقة بأحوال الوقت بظهروا الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو بالاجتماع وخمس يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير اما

لمتنطق بختاط لدخول الوقت  
فيبالغ في التأخير حتى يخرج  
الوقت أو يتشاغل بامر آخر  
فيظن بقاء الوقت فيستتر في  
شغله الى أن يخرج الوقت  
(بكروا) أي جهلوا وأسرعوا  
والتبكير يطلق لكل من يادر  
بأي شيء كان وفي أي وقت كان  
وأصله المبادرة بالشيء أول النهار  
(بصلاة العصر) فان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال من  
ترك صلاة العصر أي متعمدا  
كما زاده من في روايته وكذا  
أخرجه أحمد من طريق أبي  
الدرداء (فقد ضبط عمله) أي فإب  
عمله أو رده على سبيل التخليط  
أو فكأنما ضبط عمله لان الأعمال  
لا يخطئها الا الشر ك قال تعالى  
ومن يكفر بالايمان فقد ضبط  
عمله قال ابن عبد البر مفهوم  
الآية ان من لم يكن بالايمان  
لا يخطئ عمله فيعارض مفهومها  
ومنتوق الحديث فينتعين تأويل  
الحديث لان الجمع اذا أمكن  
كان أولى من الترجيح وتعين  
بظاهر الحديث أيضا الحنابلة  
ومن قال بقوله من ان تأويل  
الصلاة بكفر والجواب ما تقدم  
وأضافوا كان ما ذهبوا اليه لما  
اختصت العصر بذلك وأما

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه  
أيضا الطحاكم وليس في اسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالا وقد وثقه أحمد  
وابن معين وغيرهما قوله في دبر كل صلاة فيه ان القنوت للوازل يختص ببعض  
الصلوات فهو يرد على من خصه بصلاة الفجر عندها قوله اذا قال سمع الله لمن حمده  
فيه التصريح بان القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله  
من في سلم بضم السين المهمله وقع اللام قبيلة معروفة قوله على رجل براء مكسورة  
وعين مهمله ساكنة قبيلة من سلم كافي القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من في  
سلم وقوله من في سلم بدل أيضا من الضمير في قوله عليه السلام قوله وعصبة تصغير عصا  
عصبت به قبيلة من سلم أيضا وقوله وذكوان هم قبيلة أيضا من سلم

• (أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور دونها) •

• (باب استحباب الصلاة الى السترة والنوم منها والالتفات قليلا  
عنها والرخصة في تركها) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فاميل الى سترة  
وامد من رداءه أو داود ابن ماجه) الحديث في اسناده محمد بن بهلان وبقيته رجاله  
رجال الصحيح وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن أبي حنيفة بمعناه وأخرجه أيضا  
النسائي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في اسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله  
فليصل الى سترة فيه ان اتخاذ السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي وحديث  
سيرة ابن عبد الجاه في عند الطحاكم وقال على شرط مسلم بلانظ ايستقرأ أحدكم في الصلاة ولو  
بهم قوله وليدن منها فيه مشروعية النوم من السترة حتى يكون مقدار ما بينهما ثلاثة  
أذرع كما ساقى والحكمة في الامر بالدنو أن لا يقطع الشيطان عليه صلته كما أخرجه أبو  
داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليدن منها والمراد بالشيطان الما بين يدي المصلي  
كافي حديث فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدنو من  
السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلته وسباق سبب تسمية المارشيطا فالاخلاف  
فيه (وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي  
فقال كؤخرة الرجل رواه مسلم) قوله كؤخرة الرجل قال النووي المؤخرة بضم الميم  
وكسر الخاء وهزمة ساكنة ويقال يفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء مع اسكان  
الهمزة وتخفيف الخاء ويقال آخره الرجل همزة مدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات  
وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الراكب من سكور البعير وهي قدر

عظم

الجمهور فتأولوا الحديث فافتروا في تأويله فافهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحيط  
ومنهم من أول العمل فقبل المراد من تركها اجاحدا وجوبها أو اعتدالكن مستغفرا مستهزئا بمن أقامها وقد قب بان الذي  
فهمه الصحابي انما هو التقرير ولهذا أمر بالمبادرة اليها وفهمه أولى من فهم غيره وقبل المراد من تركها متكاهلا لكن خرج



الوحيد يخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرنى الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه  
من أحبط عمله وقيل معناه كاد أن يحبط وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل  
المراد بالحبط الإبطال أي سئل اتفاعه به عمله في وقت ما ثم يقتنع به ٢٤٧ كمر رجعت سياسته على حسناته فانه موقوف في

المشقة قاله القاضي أبو بكر بن  
العربي ومحصل ما قال أن المراد  
بالحبط في الآية غير المراد بالحبط  
في الحديث وقال في شرح  
الترمذي الحبط على قسمين حبط  
استقاط وهو احباط الكفر  
للايمان وجميع الحسنات وحبط  
موازنة وهو احباط المعاصي  
للاتفاع بالحسنات عند رجوعها  
عليها إلى أن يحصل التجاة فيرجع  
إليه جزاء حسناته وقيل المراد  
بالعمل في الحديث عمل الدنيا  
الذي بسبب الاشتغال به ترك  
الصلاة بمعنى أنه لا ينتفع به ولا  
يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه  
التأويلات قول من قال أن ذلك  
خرج مخرج الزجر الشديد  
وظاهره غير مراد اه أقول  
الأرجح إجماع الحديث على  
ظاهره ولا ملحق إلى التأويل  
وتخصيص صلاة العصر لا ينافي  
طلاق غيرها من الصلوات والحق  
أن تأويله لصلة واحدة ما  
صلاة كانت يكفر وقد تطافرت  
بذلك الأدلة الصحيحة والنصوص  
الصريحة كما حققها القاضي  
محمد بن علي الشوكاني في شرح  
المنتقى وغيره في غير ما ليس بيد  
التأويل غير العقل وإذا جاهد  
الله بطل نهر عقل ورواة هذا

عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية السترة قال النووي  
ويحصل بإي شئ أقام بين يديه قال العلماء والحكمة في السترة ككف البصر عما  
وراءها ومنع من يجتاز بقربه (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه  
وكان يفعل ذلك في السفر متفق عليه) قوله يأمر بالحربة أي يأمر خادمه بحمل  
الحربة وفي لفظ لابن ماجه وذلك أن المصلي كان فضاء ليس فيه شئ يستتره قوله  
والناس بالرفع عطفًا على فاعل فيصلي قوله وكان يفعل ذلك أي نصب الحربة بين يديه  
حيث لا يكون جدار والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في الفضاء وملازمة ذلك  
في السفر وعلى أن السترة تحصل بكل شئ ينصب تجاه المصلي وان دق (وعن مهمل بن سعد  
قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار عمرشاة متفق عليه وفي  
حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو  
من ثلاثة أذرع رواه أحمد والنسائي ومعه البخاري من حديث ابن عمر) حديث بلال  
رجال رجال الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك  
البخاري في الاعتصام قوله عمرشاة بالرفع وكان تامة أو ناقصة والخبر محذوف أو الطريق  
الخبير وأمر به الكرماني بالنصب على أن الممر خبير كان واسمها المحو وقد راسفاته قال  
والسبب في بطلان عليه وروى الامعاء على من طريق أبي عامر عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة  
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما تمر  
العز وأصله في البخاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر عمر  
الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف وانقطعه  
في البخاري عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل  
الباب قبل ظهره ففنى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة  
أذرع مصلي يتوخى المكان الذي أخبر به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع  
الداودي بأن أقله عمر الشاة وأثره ثلاثة أذرع وجمع به ضم - م بأن عمر الشاة في حال القيام  
والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر أن الأمر  
بالعكس قال ابن الصلاح قد روى عمر الشاة بثلاثة أذرع قال الملقط ولا يخفى ما فيه قال ابن  
رسلان وثالث ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي استحب أهل العلم الدنو  
من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان اليهود وكذا بين الصوف اه (وعن  
طلحة بن عبيد الله قال كان صلى والدواب تمر بين أيدينا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والنسائي  
وابن ماجه (عن جرير) البجلي (رضي الله عنه قال كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنظر إلى القبر ليلة  
من الليالي وزاد مسلم ليلة البدر وكذا البخاري من وجه آخر (فقال انكم سترون ربكم) عز وجل (كأن يوم هذا القمر) برواية



محقة لا تشكون فيها (لا تضامون) يضم التام وتضعف الميم أي لا ينالكم ضم (في رؤيته) أي تعب أو ظم فبراه بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر بها بل تشتركون في الرؤية فهو ونسبته للرؤية بالرؤية لا المرقى بالمرق وروى تضامون بفتح أوله مع التشديد من الضم أي لا يضم ٢٤٨ بعضكم إلى بعض وقت النظر لا شكاه وخفاؤه كما تعلمون عند النظر إلى الهلال ونحوه وفي رواية أولاً تضاهون

بالهاء بدل الميم على الشك أي لا يشبهه عليكم وترتابون فيعارض بعضكم بعضاً (فإن استطعتم أن لا تغلبوا) مبنياً للمفعول بأن تستعدوا لقطع أسباب أي الغلبة المنافسة للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أي في الجماعة قاله المذهب لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث وإن كان فصل الجماعة معلوماً من أحاديث أخر بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفردا إذ من تنصاه التضرع على قولهما أعم من كونه في جماعة أو لا قاله في الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعني الفجر والعصر كما عند مسلم (فافعلوا) عدم المغالاة التي لازمها الصلاة كانه قال صلوا في هذين الوقتين وخم ما بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفتهم هذا الفضل العظيم وفيه دليل على أن الرؤية قد يرعى فيها بالمحافظة على هاتين الصلاتين قاله الخطابي وقد يستشهد بذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر يرفعه أن أدنى أهل الجنة منزلة الحديث وفيه

فقال مثل مؤخرة الرجل يكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما صر بين يديه رواه أحمد ومسلم وابن ماجه قوله مثل مؤخرة الرجل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله بين يدي أحدكم هذا مطلق والاحاديث التي فيها التقدير عمر الشاة وثلاثة أذرع مفيدة لذلك قوله ثم لا يضره ما صر بين يديه لأنه قد فعل المشرع من الإعلام بأنه يصلي والمراد بقوله لا يضره الضرر الراجع إلى نقصان صلاة المصلي وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ سترة مرد من صر بين يديه شيء وحصول النقصان أن لم يقض ذلك وسبب أن الكلام فيه وقد قيد بما إذا كان منفرداً أو اماماً أو ماذا كان مؤتمراً فسترة الامام سترة له وقد يوب الجاني وأبو داود لذلك وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعاً فستره الامام سترة لمن خلفه وفي أسناده سويد بن عامر وقد تفرده وهو ضعيف وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً عليه وروى عبد الرزاق التفرقة بين من يصلي إلى سترة أو إلى غير سترة عن عمر بن الخطاب الذي يصلي إلى غير سترة مقصر بتركها لاسيما أن يصلي إلى شارع المشاة (وعن أبي هريرة

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليصنع عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ولا يضره ما صر بين يديه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستدكار وأشار إلى ضعفه سليمان بن عيسى والشافعي والبقوي وغيرهم قال الحافظ وأورده ابن الصلاح مثالا لما مضطرب ونزع في ذلك قال في بلوغ المرام ولم يصيب من زعم أنه مضطرب بل حسن قوله فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإنه إن السترة لا تختص بشيء بل كل شيء ينصبه المصلي تلقاء وجهه يحصل به الامتناع كما تقدم قوله فليصنع بكسر الصاد أي يرفع أو يقيم قوله صا ظاهراً عدم الفرق بين الرقعة والغلظة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم استمروا في صلاتكم ولو بسهم الحديث المتقدم وقوله صلى الله عليه وسلم يجزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو برقة شعرة أخرجه الحاكم وقال على شرطهما قوله فإن لم يكن معه عصاً هكذا الخطابي داود وابن حبان ولفظ ابن ماجه فإن لم يجد قولاً فليخط هذا فظ ابن ماجه ولفظ أبي داود فليخطط وصحة الخط ما ذكره أبو داود في سننه قال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط فغير مرة فقال هكذا عرضاً مثل الهلال وصفت مسدداً قال بل الخط بالطول اه فاختار أحمد أن يكون مقوساً كالقوس ويصلي إليه كما يصلي في الحرب واختار مسدداً أن يكون مستقيماً من بين يديه إلى القبلة قال النووي في كفايته المختار ما قاله الشيخ أبو إسحق أنه إلى القبلة لقوله في الحديث تلقاء وجهه واختار في الترمذي أن يكون من المشرق إلى المغرب ولم يرمالك

فاكرههم على الله من ينظر إلى وجهه غدوق عسنة وفي سنده ضعف (ثم قرأ) أي صلى الله عليه ولا قاله وسلم كذا حمله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً وعند مسلم ثم قرأ جبريل أي العناني وكذا أخرجه أبو عروبة في صحيحه يعلى بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج (وسمع محمد بن بك)



أى نزله عن العجز عما يمكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا له على ما أنتم به عليه (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى الفجر والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في رزقه وعمله وأعظم من ذلك بل

من كل نبي وهو مجازاة المحافظة عليه بما بأفضل العطايا وأكل المزاي وهو النظر إلى وجهه الله تعالى الكريم كما يشعر به سياق الحديث اللهم ارزقنا ورواته الخمسة ما بين مكى وكوف وفيه تاجى عن تاجى والتحديث والنعمة والقول وأخرجه البخارى أيضا فى الصلاة والتفكير والتوحيد ومسلم فى الصلاة وأبو داود (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يتعاقبون أى الملائكة بان تأتى طائفة عقب الأخرى ثم تعود لأولى عقب الثانية فيكم) أى المصلين أو مطائق المؤمنين (ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كذا أخرجه البخارى به. هذا اللفظ وأخرجه فى بدء الخلق بلفظ الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وحديث ذنى سياقه هنا ضمما للفاعل كأن الراوى اختصر المسوق ههنا المذكور فى بدء الخلق قاله القسطلانى وبسط القول فيه فى الفتح وتنكير ملائكة فى الموضعين يفيد أن الثانية غير الأولى والمراد بهم ههنا أكثر من

ولاعامة النفعها المخط كذا قال القاضى عياض واعتذر روعا عن الحديث بأنه ضعيف مضطرب وقالوا الغرض الإعلام وهو لا يحصل بالنسب واختلاف قول الشافعى فروى عنه استحبابه وروى عنه عدم ذلك وقال به ورواهما باستحبابه قوله ولا يضر ما مر بين يديه انظر أبى داود ثم لا يضر ما مر امامه واقظ ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على هذا (وعن المقداد بن الاسود انه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عود ولا عود ولا شجرة إلا جعل له على حاجته الأيسر أو الأيمن ولا يصح له هذا وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى فضاء ليس بين يديه شئ رواه أحمد وأبو داود) الحديث الأول فى اسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل الجهلى الشافعى قال المذنب ذرى وفيه مقال وقال فى التقريب لبن الحديث والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى قال المنذرى وذكر بعضهم أن فى اسناده مقالا قولا ال عود هو واحد العبدان قوله ولا عود هو واحد العبد قوله الأيسر أو الأيمن قال ابن رسلان وأهل الأيمن أولى وله هذا بدأ به فى الحديث يعنى فى رواية أبى داود وعكس ذلك المصنف وأعماله رواية أحمد ويكنى فى دعوى الأولى حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يجنبه التيمن فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وفى الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا يصح بفتح أوله وضم ثالثة والصحة فى اللغة القصيدة نال أحمد صمد فلان أى اقصد قصده أى لا يجعله قصده الذى يصلى اليه ثلاثا وجهه قوله صلى الله عليه وسلم فى فضاء ليس بين يديه شئ فيه دليل على أن اتخاذ السترة غير واجب فيكون قرينة لصرف الاوامر الى الذنب ولكنه قد تقرر فى الاصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لم يعارض القول الخاص بتلك الاوامر السابقة خاصة بالامة فلا يصلح هذا القول أن يكون قرينة لصرفها (قائمه) اعلم ان ظاهرا حديث الباب عدم الفرق بين الصحارى والعمرة وهو الذى ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السترة سواء كان فى القضاء أو فى غيره وحديث انه كان بينه صلاة وبين الجدار عمرة ظاهرة ان المراد فى صلاة فى مسجده لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلاته فى الكعبة المتقدمة فلا وجه لتقييد مشروعية السترة بالقضاء

(باب دفع المار وما عليه من الأثم ولخصه فى ذلك لاطاذهين بالبيت)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحدا يمر بين يديه فان أبى فليقاتله فان معه القرين رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أبى سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا صلى أحدكم الى شئ يستتره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فاعلموا هو شيطان رواه الجماعة

٢٢ نيل فى الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندى انهم غيرهم ويقويه انه لم ينقل ان الحفظة يفارقون العبد ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء فى السؤال منهم عن حالة التلذذ غير ما فى قوله كيف تركت عبادى (ويجوزونى) وقت (صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) وتعاقب الصنفين



لا يمنع اجتماعهما لان التعاقب اعم من أن يكون معه اجتماع هكذا اولا يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين أو المراد حضورهم معهم الصلاة في الجماعة فينزل على حالين وتخصيص اجتماعهم في الورد والصلاة دورا ووقات العبادة تكملة بالمؤمنين ولطفهم لتكون شهادتهم ٢٥٠ بأحسن الشاء وأطيب الذكرو لم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلواتهم

بل ذاتهم وانما كهم على شهوراتهم  
وقله الحمد ذكره القسطلاني  
ونحوه قال عياض وفيه نبي لانه  
رجح انهم الحنفية ولا شك ان الذين  
يصعدون كانوا مقيمين عندهم  
مشاهدين لاعمالهم في جميع  
الاوراق فالاولى أن يقال  
الحكمة في كونه تعالى لا يسأله  
الاعن الحالة التي تركوهم عليها  
من الذكرو يحتمل أن يقال ان الله  
يسأله عنهم ما بهدونه فهاين  
الوقت ان يكن بناء على انهم غير  
الحنفية وفيه اشارة الى الحديث  
الاخر ان الصلاة الى الصلاة  
كنارة لما بينهما فن ثم وقع  
السؤال من كل طائفة عن آخر  
نبي فارقه عليهم (ثم يخرج)  
الملائكة (الذين باتوا فيكم) أيها  
المسلمون وذكر الذين باتوا دون  
الذين ظلموا امالا كنفاه بذكر  
أحد الملائكة عن الاخر كقوله  
تعالى فذكر بن نفعت الذي  
أى أو لم تنفع وقوله سرايل تفبكم  
الحري أي والبرد والى هذا أشار  
ابن المنير وغيره وامالا طرفي  
الهارية لم من طرفي الليل واما  
لانه استعمل بات في اقام مجازا  
فلا يختص ذلك ببلد دون نهار  
ولا ياردون ليل فكل طائفة  
منهم اذا صعدت سلت ويؤيد

الا الترمذي وابن ماجه) قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع هذا مطلق مقيد بما في حديث  
أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستتره فلا يجوز للدفع  
والمقاتلة الا لمن كان له سترة قال النووي وانه قوا على ان هذا كله لمن لم يضطر في صلاته  
بل احتياط وصلى الى سترة أو في مكان يأمن المرور بين يديه قوله فلا يدع أحدكم ايم بين يديه  
ظاهر انتهى التحريم قوله فان أبي فليقاتله وفيه انه يدفعه أو لا يبادون القتال فيبدأ  
باسهل الوجوه ثم ينتقل الى الاشد فالأشد الى حد القتال قال القاضي عياض والقرطبي  
واجبه واولى انه لا يلزمه ان يقاتله بالسلاح لخالفه ذلك لقاعدة الاقبال على الصلاة  
والاشتغال به واطلق جماعة من الشافعية أن له ان يقاتله حقيقة واستبعد ذلك ابن  
العربي وقال المراد بالمقاتلة المدافعة واغرب الباجي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة  
اللعن أو التعنيف وتعقبه الحافظ بانه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف  
العمل اليسير وقد روى الاسماعيلي بلفظ فان أبي فليجعل يده في صدره ولا يدفعه وهو  
صريح في الدفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد بالسلام الذي أراد ان يجتاز بين يديه  
فانه دفعه في صدره ثم عاد فدفعه أشد من الاولى كما في البخاري وغيره ونقل البيهقي عن  
الشافعي ان المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بما  
يجوز فهلك فلا قود عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية أم يكون هدرا مذهبهم للعلماء  
وهما قولان في مذهب مالك وسكنى القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز  
له المشي من مكانه لدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لان ذلك أشد في الصلاة من المرور  
قال الحافظ وذهب الجمهور الى انه اذا امر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يردده لان فيه إعادة  
للمرور قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان له ذلك قال النووي لا أعلم أحدا  
من النفاة قال بوجوب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بانه قد صرح بوجوبه أهل الظاهر  
اه وظاهر الحديث منهم قوله فان معه القرين في القاموس القرين المقارن والمصاحب  
والشيطان المقرون بالانسان لا يفارقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شيطان قال الحافظ  
اطلاق الشيطان على الشار من الانس شائع ذائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين  
الانس والجن وسبب اطلاقه عليه انه فعل فعل الشيطان وقيل معناه انما جعله على سروره  
وامتناعه من الرجوع الشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ  
الشيطان على من يفتن في الدين قال الحافظ وهو مبق على ان لفظ الشيطان بطلق حقيقة  
على الانسي ومجازا على الجن وفيه بحث وقيل المراد بالشيطان القرين كما في الحديث  
الاول وقد استدل به ابن أبي جرة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة  
الاطيفة لاحقيقة القتال لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستعانة والتستر عنه

هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد ثم يخرج الذين كانوا فيكم بل في حديث الاعمش عن صالح عن أبي هريرة عند التسمية  
ابن خزيمة في صحيحه مرفوعا ما يغني عن كثير من الاحتمالات ويزيل الاشكال وانظروا يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار  
في صلاة النهر وصلاة العصر فيجتمعون في صلاة النهر فتصعد ملائكة الليل وتنبئ ملائكة النهار فيجمعون في صلاة العصر



فتم عدم ملائكة النهار وثبت ملائكة الليل فهذه الرواية هي المعتمدة كما في الفتح قال ويحمل ما نقص منها على نقص بعض الرواة واستدل بهذا الحديث للحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتعقب بان ذلك غير لازم اذ ليس في الحديث ما يقتضي انهم لا يصعدون الا ساعة الفراغ من ٢٥١ الصلاة بل جائز ان تقع الصلاة ويتأخروا

به - وذلك الى آخر النهار ولا مانع ايضا من ان يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق ويقيم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت اقوله بانوا فيكم لان اسم الميت صادق عليهم ولو تقدمت اقامتهم بالليل اقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبدوا لهم كما تعبدوا بكتب أعمالهم قاله عياض وقيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبني آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لظاهر الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة أتجهل فيها من يفسد فيها الآية أي قد وجد فيهم من يسبج ويقتدي بسوء منكم ينص شهادتهم (وهو أعلم بهم) أي بالمؤمنين من الملائكة فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي بكرة وقع السؤال عن آخر الأعمال لان الأعمال بخواتمها قال والعباد المستقول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (فيقولون) أي الملائكة (تركاهم) أي لعباد (وهم يصلون) ظاهره انهم فارقوهم عند شروعاتهم في صلاة العصر سواقت أو منع

بالتسمية ونحوها قال وهل الملائكة خلال يقع في صلاة المصلي من المرور أو لا يقع الاثم عن المار الظاهر الثاني اه قال الحافظ وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الاثم عن غيره وقد روى ابى شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلي الا الى شيء يستمره من الناس قال فهذا ان الآثار مقتضاها ان الادفع خلال يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمرور ما وان كانا موقوفين لظنا بحكمهما ما حكم الرفع لان مثلهما لا يقال بالرأي اه (وعن أبي النضر مولى عرب بن عبيد الله عن اسير بن سعيد عن أبي جهم عبيد الله بن الحرث بن اسيد الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ما دعا عليه لكان ان ينفذ أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو الصر لا أدري قال أربعين يوما أو شهر أو سنة رواه الجماعة) قوله ما دعا عليه في رواية البخاري من الاثم تذكرها الكشيميني قال الحافظ ولم أره في شيء من الروايات مطابقة قال فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظننا الكشيميني أصلا وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسائط على من أثبتها قوله لكان أن ينفذ أربعين يعني لو علم المار مقدار الاثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن ينفذ المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الاثم بخواب لو قوله لكان أن ينفذ وقال الكرماني جواب لوليس هو المذكور بل التقدير لو لم يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له قال الحافظ وليس ما قاله متعبا قوله أربعين ذكر الكرماني تخصيص الأربعين بالركعتين احداهما كون الاربعين أصل جميع الاعداد فلما أريد التكثير ضربت في عشرة ثانيهما كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلاقة وكذا بلوغ الاشد قال الحافظ ويحتمل غير ذلك وفي سنن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة لكان ان ينفذ مائة عام خيرا له من الخطيئة التي خطاها وهو - ذات شهر بان اطلاق الاربعين للمبالغة في تعظيم الامر لانها موصو عدد معين وفي مسند البزار لكان ان ينفذ أربعين خيرا له قوله غيره الذي روي بالنصب على انه خبر كان وبالرفع على انه اسم كان وهي رواية الترمذي قال في الفتح ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قوله قال أبو النضر الى آخره فيه إيهام ما عني المار من الاثم زجر الله الحديث يدل على ان المرور بين يدي المصلي من الكثرة الموجبة لتأخره وظاهره عدم انقرب بين صلاته وقراءة النافلة (وعن المطالب بن أبي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله لم يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهم ما ستره رواه أحمد

ما عني من اتمامها ورواه غيره بالجميع فيها أم لا لان المنتظر في حكم المصلي أو المراد انهم ينتظرون صلاة المغرب قال ابن التين هو محمول على انهم ثم يداووا الصلاة مع من صلاها في أول الوقت وشهدوا ان دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في اسباب ذلك وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ثم زادوا في الجواب لانه ارفع فضيلة المصلين والحرص على ذلك لما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا







وكذا النسائي في البعوث (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أدرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي أنما يكون تمامها يسجودها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم ٢٥٣ صلاته) إجماعا خلافا لابي حنيفة رحمه الله

حيث قال نطل الصبح بطلوع الشمس لدخول وقت النبي والحديث يرد عليه وهل هي أداء أم قضاء الصحيح عنه الشافعية الأول ووجهه في السيل المادون الركعة فالكل قضاء عند الجمهور والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة أذمه معظم

البحر في كالتسكير يراها فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لا إذا دخلت الغاء ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه التحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا النسائي ومسلم وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما بقاؤكم فيما أي بالنسبة إلى ما) سلف قبلكم من الأمم كما بين أجزاء وقت (صلاة العصر) المنتهية (إلى غروب الشمس أوق) أي اعطى (أهل التوراة التوراة فعملوا) زاد أبو ذر ربه أي بالتوراة (حتى إذا انتصف النهار عجزوا) عن استيفاء عمل النهار كله من غير أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما قوا قبل الفسخ ولا يصلي ثم عجزوا قال

أصابني ثيابه وفي أخرى له فرج ما وقع ثيابه والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هذا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه إنسان ولا دلالة في الحديث على ذلك لأن غاية ما فيه أنها كانت سجدة مسجدة صلى الله عليه وسلم وهو لا يلتزم أن تكون بين يديه وقد استدله على أن المرأة لا تقطع الصلاة قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعترض المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز الله ودلالة على جواز المرور (وعن الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا

في بادية لنا ولنا كلبية وسحارة ترى فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ويؤخر أولم يبرأوا أحدهما والنسائي ولا يبرأ دار معناه) الحديث في إسناده عن أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس وهما صدوقان وقال المنذري ذكر به ضمهم أن في إسناده متالا قول زار النبي صلى الله عليه وسلم الخ فيه من روعة زيارة القاضيل المذلول قول في بادية لنا البادية البدو وهو خلاف الحاضر قوله كلبية باده التصغير ورواية أبي داود كلبية بالتكبير قوله وسحارة قول في المفاتيح التاء في سحارة وكلمة للأفراد كما يقال عمرة ويحوز أن تكون لتأنيث قال الجوهري وربما قالوا سحارة والأكثر أن يقال لا تأتي أنان الحديث استدله على أن الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وإيسر في هذا الحديث ذكر نعت الكلب بكونه أسود ولا ذكر أنه ما هو بين يديه وكونه ما بين يديه لا يلتزم المرور الذي هو محل النزاع

#### • (باب ما يقطع الصلاة بمروره) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا بقى من ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستمر إذا كان بين يديه مثل مؤخرة الرجل فادلم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل فإنه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب إلا ودقات بأبازر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلب الأسود شيطان رواه الجماعة إلا البخاري) حديث عبد الله

ابن القين المراد من مات منهم مسل قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن إحراز الأجر الثاني دون الأول لكن من أدرك منه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به أعطى الأجر مرتين (فاعطوا) أي أعطى كل منهم أجره (تبرأ طائفة طائفة) فالأول منه قول أعطى الثاني وقبرط الثاني تا كبد أو المعنى أعطوا أجرهم حال كونه تبرأ طائفة طائفة أو المعنى أعطوا الأجر معشائين والقبرط



فهمت دائق والمراد به التمييز (ثم أوتي أهل الانجيل الانجيل فعملوا) من نصف النهار (الى صلاة العصر ثم هجروا) عن العمل  
أي انقطعوا (فاعطوا قيراطا قيراطا ثم أوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس فاعطينا قيراطين قيراطين) وأورد البخاري هذا  
الحديث ليدل على انه قد يستحق بعمل ٢٥٤ البعض أجر الكل مثل الذي اعطى من العصر الى الليل أجر النماركاه فهو

تظهر من يعطى أجر الصلاة كلها  
ولو لم يدرك الاركة قال في الفق  
ان فضل الله الذي أقام به عمل  
ربع النهار مقام عمل النهار كله هو  
الذي اقتضى أن يقوم ادراك  
الركعة الواحدة من الصلاة  
الرابعة التي هي العصر مقام  
ادراك الاربع في الوقت فاشتركا  
في كون كل منهما ربع العمل  
وحمل بهذا التقرير الجواب عن  
استشكل وقوع الجميع اداء  
مع أن الاكثرانما وقع خارج  
الوقت فقال في هذا ما أجيب به  
أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه  
من يشاء وقال ابن المنير يستتبط  
من هذا الحديث ان وقت العمل  
يتمدد الى غروب الشمس وأقرب  
الاعمال المشهورة في هذا الوقت  
صلاة العصر فهو من قبيل  
الاشارة لامن صريح العبارة فان  
الحديث مثال وليس المراد  
العمل الخاص بهذا الوقت بل  
هو شامل لساير الاعمال من  
الطاعة في بقية الازمان الى  
قيام الساعة وقد قال امام  
الحرمين ان الاحكام لا تؤخذ  
من الاحاديث التي تأتي بضرب  
الامثال (فقال أهل الكتابين)  
أي اليهود والنصارى (أي ربنا  
أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين

ابن مغفل ورواه ابن ماجه من طريق جميل بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفي  
الباب عن الحكم الغفاري عند الطبراني في المعجم الكبير باللفظ حديث عبد الله بن مغفل  
وعن أنس عند البزار باللفظ يقطع الصلاة الكلب والجمار والمرأة قال العراقي ورجاله  
ثقات وعن أبي سعيد أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عن أبي داود وابن ماجه باللفظ  
يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة الحائض ولم يقل أبو داود الاسود وقد روى  
موقوفاً على ابن عباس وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عن أبي داود وزاد فيه  
الخنزير واليهودي والجوسي وقد صرح أبو داود ان ذكر الخنزير والجوسي فيه نكارة  
قال ولم اسمع هذا الحديث الا من محمد بن اسمعيل واحسبه وهم لأنه كان يحدثنا من حفظه  
اه وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد قال ينفذ نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض  
أهل الوادي يريد أن يصلي فقام وقمنا اذ خرج علينا من شعب فامسك النبي صلى  
الله عليه وسلم فلم يكبر وأجرى اليه يعقوب بن زعفة حتى رده قال العراقي واستناده صحيح  
وعن عائشة عند أحمد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم شيء الا  
الجمار والكافر والكلب والمرأة لقد قرأنا جواب سوءه قال العراقي ورجاله ثقات وأحاديث  
الباب تدل على ان الكلب والمرأة والجمار تقطع الصلاة والمراد بقطع الصلاة ابطالها  
وقد ذهب الى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس وابن عباس في رواية عنه  
وحكي أيضاً عن أبي رويان وعمر بن الخطاب عن ابن عباس قال به في الكلب وقال به الحكم بن عمرو  
الغفاري في الجمار وعن قال من التابعين يقطع الصلاة الثلاثة المذكورة الحسن البصري وأبو  
الاحوص صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري  
وحكي الترمذي عنه انه يخصه بالكلب الاسود ويقوقف في الجمار والمرأة قال ابن دقيق  
العميد وهو أجود مما دل عليه كلام الأئمة من جزم القول عن أحمد بانه لا يقطع المرأة  
والجمار وذهب أهل الظاهر أيضاً الى قطع الصلاة الثلاثة المذكورة اذا كان الكلب والجمار  
يريد به موالك الكلب والجمار ماراً أم غير مار ومغيراً أم كبيراً حياً أم ميتاً وكون المرأة  
بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة الا أن تكون مضطربة مفرضة وذهب الى  
انه يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح واستدلوا  
بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه باللفظ يقطع الصلاة الكلب الاسود والمرأة  
الحائض ولا عذر لمن يقول بحمل المطلق على المقيد من ذلك وهم الجمهور وأما من يعمل  
بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي انه لا حجة لمن قيد  
بالحائض لان الحديث ضعيف قال وليست حيضة المرأة في يدها ولا بطنها ولا رجلاها قال  
العراقي ان أراد بضعة منه ضعف رواه فليس كذلك فان بيعهم ثقات وان أراد به كور

أعطيتنا قيراطا قيراطا ونحو كذا (كثراً) لان الوقت من الصبح الى الظهر أكثر من وقت العصر الى الغروب الا كثرين  
لكن قول النصارى لا يصح الا على مذهب أبي حنيفة ان وقت العصر بصيرة الظل مثله اما على مذهب صاحبيه والشافعية  
بصيرة الظل من خلفه بكل ويمكن أن يجاب بان مجموع عمل الطائفتين أكثر وان لم يكن عمل أحدهما أكثر وأنه لا يلزم من كونهم



أكثر عملا أن يكون زمان عملهم أكثر احتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هل ظلمتكم) أي  
نقصتكم (من أكرم) أي الذي شرطته لكم (من شيء قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئا (قال فهو) أي كل ما أعطيتكم من الثواب  
(فضلي أوتيه من أشياء) من عبادي ورواة هذا الحديث الخمسة مديون وفيه ٢٥٥ الحديث والعزيمة والاختبار والقول

والسمع وتابى عن تابى  
وأخرج به البخاري أيضا في  
الاجارة الى نصف النهار وفي باب  
فضل القرآن وفي التوحيد  
وباب ذكر في إسرائيل ومسلم  
والترمذي والحديث يصلح  
لكل واحد من هذه المعاني  
المقصودة (عن رافع بن  
خديج) الانصاري الاوسي  
المدني (رضي الله عنه قال كنا  
نصلي المغرب مع النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم) أي في اول  
وقتها (فينصرف احدا منا) من  
المسجد (وانه ليصبر) من  
الابصار (مواقع نبيلة) وهي  
المواقع التي تصل اليها سهامه  
اذا رمى بها لبقاء الضوم والنيل  
هو السهام العربية وهي مؤنثة  
لا واحد لها من لفظها قال ابن  
سيده وقيل واحدها نبيلة مثل  
تمرة ومرة ومقتضاها المبادرة  
بالمغرب في اول وقتها بحيث ان  
الذراع منها يقع والضوم باق  
كذا في الفتح ولا جدب سند حسن  
من طريق علي بن بلال عن ناس  
من الانصار قالوا كنا نصلي مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم المغرب ثم ترجع ففترأى  
حتى نأتى ديارنا فأتقنى علينا  
مواقع سهامنا قال القططاني

الاكثرين وقفوه على ابن عباس فقد رفعه شعبة ورفع الثقة مقدم على وقف من وقفه وان  
كانوا أكثر على القول الصحيح في الاصول وعلوم الحديث انتهى وروى عن عائشة  
انها ذهبت الى الله يقطعها الكلب والحمار والسنور دون المرأة واهل ديارها على ذلك  
ماروتة من اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت ان  
الاعتراض غير المروى وقد تقدم عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة  
تقطع الصلاة فهي مجبوجة بما روت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة الا في  
رسالة ما عابه وذهب اسحق بن راهويه الى انه يقطعها الكلب الاسود فقط وحكا  
ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول ان حديث ابن عباس الا في أخرج الحمار  
وحديث أم سلمة الا في أيضا وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقييد  
بالاسود أخرج ما عداه من الكلاب وحديث ان الخنزير والجحوش واليهودى يقطع  
لا تقوم بمثل حجة كما تقدم وفيه ان حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجال  
اسناده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكا النووي عن جمهور العلماء  
من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة انه لا يطل الصلاة مروى في  
قال النووي وتاويل هؤلاء هذا الحديث على ان المراد بالقطع مع نقص الصلاة لشغل  
القلب بهذه الاشياء وليس المراد ابطالها ومنهم من يدعي النسخ بالحديث الاخر لا يقطع  
الصلاة شيء وادروا ما استطعتم قال وهوذا غير مرضي لان النسخ لا يصار اليه الا اذا  
تعدا الجمع بين الاحاديث وتاويلها واعلمنا التسامح واپس هنا تاريخ ولا تعدد الجمع  
واتاويل بل يتاويل على ما ذكرناه مع ان حديث لا يقطع صلاة المرثى ضعيف انتهى  
وروى القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا على تأخر تاريخ حديث  
ابن عباس الا في بأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة عشر وفي آخر حياة النبي صلى الله  
عليه وسلم وعلى تأخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة الا في  
بان ما حكاه زوجها عنه يعلم تأخره لكونه صلاة بالليل عندهن ولم يزل على ذلك  
حتى ماتت خصوصا مع عائشة مع تكرار قيامه في كل ليلة فلو حدث شيء مما يخالف  
ذلك لعان به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ  
اما أولا فقد عرفت ان حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع وحديث  
أم سلمة أخص من المتنازع فيه لان الذي فيه مرور الصغرة بين يديه صلى الله عليه  
وسلم وحديث ابن عباس ايسر فيه الامر والاثان فهو أخص من الدعوى وأما ثانيا  
فانما خص بهذه الامور لا يصلح لتسخير ما اشتمل على زيادة عليها ما تقر من وجوب بناء  
العالم على الخاص مطلقا وأما ثالثا فقد أمكن الجمع بماتة قدم وأما رابعا فمكن الجمع

وفيه دلالة على تعجيلها وعدم تطويلها واما الاحاديث الدالة على التأخير فمقرب سقوط الشقاق فبيان الجواز ورواه هذا  
الحديث الخمسة ما بين رازي وشامي ومدني وفيه الحديث والقول والسمع وأخرج به مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن  
عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يصلي الظهر بالهاجرة) أي الا ان يحتاج الى الابراد



اشارة الحرقالة ابن دقيق العيد وتعب بانه لو كان ذلك مراده لكان فصل كما فصل في العشاء (و) يصلى (الصبح والشمس نقيه) اى خالصة صافية بلا تغير (و) يصلى (المغرب اذا وجبت) اى غابت الشمس ولا يلى عواقة حيز تجب الشهر ولا يجزئ ان يكون وقت دخوله اية طوقر ص الشمس حيث ٢٥٦ لا يهول بيزرويتها وبين الرافى حائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المقر (و) يصلي  
(العشاء احبانا) يجهلها (واحبانا)  
يؤخرها ويبين هذا التقدير قوله  
(اذا رآهم اجتمعوا عجل) العشاء  
لان في تاخيرها تنقيهم (واذا  
رآهم أبطوا أخر) ها لاسراز  
الفضيلة في الجماعة ولمسلم احبانا  
يؤخرها واحبانا يجهلها اذا  
رآهم قد اجتمعوا الخ وعن شعبة  
اذا كثر الناس عجل واذا قلوا  
أخر ونحوه لابي عوانة والاحبان  
جمع حين وهو اسم بهم يقع على  
القاليل والكنيز من الزمان على  
المشهور وقيل الحين ستة أشهر  
وقيل أربعون سنة وحديث  
الباب يقوى المشهور قال ابن  
دقيق العيد اذا تعارض في حق  
شخص امران أحدهما أن  
يقدم الصلاة في أول وقتها  
بمفردها أو يؤخرها في الجماعة  
ايهما أفضل الاقرب عندي ان  
التأخير الصلاة الجماعة أفضل  
وحديث الباب يدل عليه لقوله  
فاذا رآهم أبطوا أخر لاجل  
الجماعة مع امكان التقديم قلت  
ورواية مسلم بن ابراهيم التي  
تقدمت تدل على أحسن من ذلك  
وهو ان انتظار من تكبرهم  
الجماعة أولى من التقديم ولا  
يحتج ان محل ذلك اذا لم يفحش

أَيْضاً بَأَن يَحْمِلُ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَمَيْمُونَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ عَلَى صَلَاةِ النُّفْلِ وَهُوَ يَفْتَرِفِيهِ مَا لَا  
يَغْتَفِرُ فِي الْقُرْصِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ اجْتَرَأَ بَيْتُكَ الصَّلَاةَ أَوْ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي غَيْرِ  
حَالَةِ الْخَبْضِ وَالْحَكْمِ بِقَطْعِ الْمَرْأَةِ الصَّلَاةَ انْعَمَ هُوَ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا كَمَا تَقَدَّمَ دَمًا وَأَيْضًا قَدْ  
عُرِفَتْ أَنَّ وَقُوعَ قُبُوحِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَيْمُونَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَضْلًا عَنْ أَنَّ  
يَسْتَلْزِمُ الْمَرْوُودَ كَذَلِكَ أَمَّا تَرْضَى عَائِشَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَرْوُودَ وَيَحْمِلُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى  
أَنَّ صَلَاتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ إِلَى سِتْرَةٍ وَمَعَ وَجُودِ السِتْرِ لَا يَضُرُّهُ وَرِثَى مِنْ  
الْأَشْيَاءِ الْمَتَقَدِّمَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ مَوْخَرَةِ  
الرَّحْلِ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرِّفَانَةَ بِسِتْرِهِ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ وَلَا يَلْزِمُ مِنْ  
نَفْيِ الْجِدَارِ كَمَا سَبَّأْنِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَفْيِ سِتْرَةٍ أُخْرَى مِنْ حَرَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كَمَا ذَكَرَهُ  
الْعِرَاقِيُّ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الْبُخَارِيَّ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بَابُ سِتْرَةِ الْإِمَامِ مَقْرَأَةً لِنِ  
خَلْفِهِ فَأَقْدَحِي ذَلِكَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ إِلَى سِتْرَةٍ لَا يَقَالُ قَدْ ثَبَتَ فِي بَعْضِ  
طَرَفِهِ عِنْدَ الْبَزَارِيِّ سَنَادٌ صَحِيحٌ بِإِسْنَادِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْتَابُ بَيْنَهُمَا لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِ لَمْ يَنْفِ  
السَّتْرَةَ مَطْلَقًا انْعَمَ نَفْيُ السَّتْرِ الَّتِي تَحُولُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ كَالْجِدَارِ الْمَرْتَنَعِ الَّذِي يَنْعَمُ الرُّؤْيَا  
بَيْنَهُمَا وَقَدْ صَرَّحَ بِمَنْعِ هَذَا الْعِرَاقِيُّ وَلَوْ سَلِمَ أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ السَّتْرِ مَطْلَقًا لَأَمَكَّنَ الْجَمْعُ  
بُوجُوهَ آخِرِ ذِكْرِهِ ابْنَ دَقِيقِ الْعَيْدِ وَهُوَ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا سَبَّأْنِي وَلَمْ يَنْكُرْ ذَلِكَ عَلَى  
أَحَدٍ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَنْكُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْوُودَ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُ  
الْصَّفِّ وَلَا يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ إِطْلَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الصَّفُّ مَعْتَدًا وَلَا  
يُطْلَعُ عَلَيْهِ لَا يَقَالُ أَنَّ قَوْلَهُ أَحَدٌ يَشْمَلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْصِ لِلْإِسْنَادِ تَدْلِيلُ  
بَعْدَهُمُ الْإِنْكَارُ مِنْ غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ حَضْرَتِهِ وَلَوْ سَلِمَ إِطْلَاعُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ  
وَسَلِمَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ بِإِسْنَادِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْكُرُ ذَلِكَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ لَمْ  
يَكُنْ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ لَأَنَّ تَرْكَ الْإِنْكَارِ انْعَمَ كَانَ لَا جُلَّ إِنَّ الْإِمَامَ سِتْرَةً لِلْمُؤَقِّينَ كَمَا  
تَقَدَّمَ وَسَبَّأْنِي وَلَا قَطْعَ مَعَ السَّتْرِ لَمْ أَعْرِفْ وَلَوْ سَلِمَ صِحَّةُ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى  
الْجَوَازِ وَخُلُوصِهِ مِنْ شَوَابِ هَذِهِ الْأَحْتمَالَاتِ لَسَكَانَ غَايَتُهُ أَنَّ الْجَارَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَيَقِي  
مَاعِدَاهُ وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِحَدِيثِ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ فَسَتَعْرِفُ عَدَمَ انْتِهَاضِهِ لِلِاحْتِجَاجِ  
وَلَوْ سَلِمَ انْتِهَاضُهُ نَهْوَ عَامٍ مَخْصُصٍ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَمَّا عَدَمُ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ يَقِي الْإِمَامَ عَلَى  
الْخُصِّ مَطْلَقًا فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عَدَمُ مَنْ يَقُولُ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُنَاسَخَ فَاصْخَحْ فَلَا تَأْخُرُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ  
بِالتَّوَجُّهِ وَمَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ يَقِي الْعَامَ عَلَى الْخُصِّ هَذَا الْجَاهُورُ وَقَدْ ادَّعَى أَبُو الْحَسَنِ  
الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالْتَعَارُضِ بَيْنَ الْعَامِ وَالْخُصِّ مَعَ هَلِ التَّوَجُّهِ كَمَا هُوَ  
مَذْهَبُ جَهْوَ الزَّيْدِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَالْبَاقِلَانِيُّ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَحَادِيثَ

التأخير ولم يشق على الحاضرين والله أعلم كذا في الفتح (والصحيح كانوا) أي العصاة رضى الله عنهم بحجة عين يصلونها الخاصة  
معه صلى الله عليه وآله وسلم بغلس (أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلها) هو شك من الراوى عن جابر ومعناه ما  
متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ان اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالعصاة كانوا معه في ذلك واراد العصاة



قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان امامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصليونها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان وحده (بغاس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من تجهيلها اذا اجتمعوا وتأخيرها اذا ابطوا والغاس يفتح اللام ظلة آخر الليل ورواه هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومدني وكوفي وفيه

تابعان والتحديث والنعنة والقول والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وأبو داود والنسائي (عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنيكم الاعراب) سكان البوادي وان لم يكن عربيا والعربي من ينسب الى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أي لا تغلبوا الاعراب في تسميتهم لان الله تعالى سماها مغربا ولم يسمها عشاء وتسمية الله أولى من تسميتهم والسرف في النهي خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين ليكن حديثا لو يعاون ما في العمة بوضع ان النهي ليس لتعريض أو المعنى لا يغصب منكم الاعراب قاله الطيبي فالنهي في الظاهر للاعراب وفي الحقيقة لاعاموم (قال وتقول الاعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال الكرماني فاعل فان عبد الله المزني راوى الحديث ونوزع فيه بأنه يحتاج الى نقل خاص لذلك والافتتاح اراد الاسماعيلي انه من جهة الحديث والاصل عدم الادراج ورواة الحديث الخاصة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام اذا قرر ذلك ما أسلفنا عرفت ان الكلب الاسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الادلة القاضية بذلك معارض الا ذلك العاموم على المذهب الثاني وقد عرفت انه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة الخنزير واليهودي واليهودي انصح الحديث الوارد بذلك وقد تقدم ما يؤيده ويبقى النزاع في الحمار وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذي ليس باسود فقد عرفت الكلام فيهما انتهى (وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في حجرته فمريز يديه عبد الله أو عمر فقال يديه هكذا يرجع فمرت ابنة ام سلمة فقال يديه هكذا فغضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هن أغلب رواه أحمد وابن ماجه) الحديث في اسناده مجهول وهو قيس المدني والمحدث بن قيس القاص وبقيته رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني ابني أبي سلمة قوله ابنة ام سلمة هي زينب بنت أبي سلمة قوله هن أغلب أي لا يفتن بلهلهن والحديث يدل على أن مرور الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم الا بعد تسليم انه لم يكن له صلى الله عليه وآله وسلم سترة عند مرورها وأنه اعتد بتلك الصلاة وقد عرفت بقية الكلام على ذلك في شرح الاسانيد التي قبله (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استطعتم فانما هو شيطان رواه أبو داود) الحديث في اسناده مجاهد ابن سعيد بن عمار الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثا مقرونا بجماعة من أصحاب الشيعي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وأدروا ما استطعتم وفيه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف قال العراقي والصحيح عن ابن عمر ما رواه مالك في الموطأ من قوله انه كان يقول لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه باسناد صحيح انه قال لا يقطع صلاة المسلم شيء وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس فربين أيديهم حارفا قال عياض بن أبي ربيعة سبحانه الله سبحانه الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من المسبح آتقا قال أنبا رسول الله اني سمعت ان الحمار يقطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شيء واسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وعن جابر عند الطبراني في الاوسط بلفظ قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استطعتم وفي اسناده يحيى بن معين الثمار وهو ضعيف وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وفي اسناده غير بن سعدان وهو ضعيف وعن

٢٣ نيل في الحديث والنعنة والقول وهو من اراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي (بالعشاء) أي آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم تقديعها وعن الخليل العفة اسم لثالث الليل الاول بعد غروب الشفق (وذلك قيل أن يفسد الاسلام) أي يظهر في غير المدينة



وانما ظهر في غير هابعد فتح مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حق قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النساء والصدبان) أي الحاضرون في المسجد وخصهم بالذكور لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة ولمسلم أتم صلى الله عليه ٢٥٨ وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على أن الذي رقد بعضهم لا كانهم ونسب الرقاد إلى الجميع مجاز (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لأهل المسجد ما ينتظروا أي الصلاة في هذه الساعة (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك أمانة لا يصلي حينئذ إلا بالمدينة أولان سائر الأقوام ليس في دينهم صلاة وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء ورواه ستة وفيه رواية تابعي عن تابعي عن مصابي والتحديث والعنعنة والأخبار والافول وأخرجه البخاري أيضا في باب النوم قبل العشاء لمن غاب ومسلم (عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولا) جمع نازل كشهود وشاهد (في بيع بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية المحدثين واد بالمدينة وقيده أبو علي في بارعه كاهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء وقال البكري لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالمدينة فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند

أبي هريرة عند الدار فطفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المرأة ولا كلب ولا حمار واد رأما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عمار عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة فان صح كان صالحا للاستدلال به على النسخ ان صح تأخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك لانها على ما فيها من الضعف عومات مجهولة التاريخ وقد قدمنا كيفية العمل فيها على ما يقتضيه الأصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي عليه السلام وعثمان وغيرهما من أقوالهم نحو أحاديث الباب بأسانيد صحيحة (وعن ابن عباس قال أقبلت راكباً على أنان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى

إلى غير ذلك من بين يدي بعض الصف ونزلت وأرسلت الاتان ترنع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك على أحد رواه الجماعة) قوله على أنان الاتان بهمزة مفتوحة وتاء مشناة من فوق الاتي من الحبر ولا يقال اتانة والحمار يطاق على الذكر والاتى كالكاف من وفي بعض طرق البخاري على حمار اتان قوله ناهزت الاحتلام أي قاربته من قولهم نهز نهز أي نهض يقال ناهز العبي البلوغ أي دناؤه وقد أخرج البزار بأسناد صحيح أن هذه القصة كانت في حجة الوداع كما قدم فقيه دليل على أن ابن عباس كان في حجة الوداع دون البلوغ قال العراقي وقد اختلف في سنه حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم فقيل ثلاث عشرة وقيل له قولهم أنه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان عمره عشر سنين وهو ضعيف وقيل خمس عشرة قال أحمد أنه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد ابن جبيرة قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ مذمحتون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك قوله بين يدي بعض الصف زاد البخاري في الحج حتى صرت بين يدي بعض الصف قوله فلم ينكر ذلك على أحد قال ابن دقيق العيد استدلل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم الصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة قال الحافظ وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على معصتها فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معهما والحديث استدلل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة وأنه ناسخ لحديث أبي ذر المتقدم ونحوه يكون هذه القصة في حجة الوداع وقد تعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب وحكي الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه فان ذلك مخصوص بالامام والمتمرد فاما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين

صلاة العشاء كل ليلة (فقر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا العلماء وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أموره) تجهيز جيش كافي معجم الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها فيه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصداً ومثله قوله



في حديث ابن عمر شغل عن الصلاة وكذا قوله في حديث عائشة أعتبتم بالصلاة ليله يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه والفضل في هذا حديث جابر كانوا إذا اجتمعوا على ما إذا أبطوا آخر (حتى أبطوا الليل) أي اتصفوا أو طلعت فجومه واشتبهت أو كثرت ظلمته ويؤيد الأول رواية حتى إذا كان قريبا من نصف الليل وفي الصحيح إيهار الال ٢٥٩ ذهب معظمه وأكثره وعند مسلم عن

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رساكم) بكسر الراء وقد تفتح أي تأنوا (أبشروا) من أبشروا أو من بشر (أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم) أي أن من نعمة الله أنكم به هذه العبادة (أو قال ما يصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدري أي الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل قال ابن بطال ولا يصلح ذلك إلا لأن الأئمة لأنهم صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالضعيف وقال إن فيهم الضعيف وإذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى قلت وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء فلم يخرج حتى مضى نحو من سطر الليل فقال إن الناس قد صلووا وأخذوا مضاجعهم وإنكم لن تزالوا صلاة ما انتظرتهم الصلاة ولولا

العلم وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلفوا هل سترتهم ستره الإمام أو سترتهم الإمام بنفسه انتهى إذا تقرر الاجماع على أن الإمام أو سترته ستره للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تنهيه لحل النزاع وهو القطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع عما تقدم

• (أبواب صلاة التطوع) •

• (باب سنن الصلاة الرتبة الموكدة) •

(عن عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل العشاء كانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها الحديثين حفصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متفق عابه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعينه لكن ذكره في قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله ركعتين في رواية البخاري مجديتين مكار ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أربع وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحمل على حالين فكان تارة يصلي اثنين وتارة يصلي أربعاً وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد ينتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظ له فأما المغرب والعشاء ففي بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

ضعيف والضعيف وسهم الضعيف وحاجة ذي الحاجة لا خرت هذه الصلاة إلى سطر الليل وفي حديث ابن عباس لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعل هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير



في حقه أفضل وقد قرر الثوري ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم ونقل ابن المنذر عن الليث وامحق ان المستحب تأخير العشاء الى قبل الثلث وقال الطحاوي الى الثالث وبه قال مالك وأحمد وأكثرا الصحابة والتابعين والمختار من حيث الدليل ٢٦٠ فضيلة لما خروا من حيث النظر التمجيد والله أعلم (قال أبو موسى)

الاشعري رضي الله عنه  
(فرجعنا) حال كوتنا (فرجى)  
جمع فرحان على غير قياس أو  
تأنيث أفرح ولابن عساكر فرحا  
على المصدر وفي أخرى وفرحنا  
(بما سمعنا) أى بالذى سمعناه  
(من رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم) أى من اختصاصنا  
بم هذه العبادة التي هي نعمة  
عظيمة مستلزمة للمسنوبة  
الحسنى مع ما انضم لذلك من  
صلاتهم لما خلف نبيهم صلى الله  
عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث  
ما بين كوفي ومدني وفيه التحدث  
والعنفة والقول وأخرجه مسلم  
في الصلاة وأبو داود والنسائي  
من حديث أبي سعيد وكذا ابن  
ماجه (عن عائشة رضي الله  
عنها حديث آخر رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء  
وناداه عمر بن الخطاب الصلاة  
نام النساء والصبيان قد تقدم  
قريبا (وفي هذا زيادة قالت)  
عائشة (وكانوا يصلون العشاء  
فيما بين أن يغيب الشفق) أى  
الاجر المنصرف اليه الاسم  
وعند أبي حنيفة البياض دون  
الجرة والاول أربع (الى ثلث  
الليل الاول) ورواه هذا  
الحديث سبعة وفيه رواية

النوافل الليلة في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار وحكى ذلك عن مالك  
والثوري قال الحافظ وفي الاستدلال به ذلك نظر والظاهر ان ذلك لم يقع عن محدواها  
كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النهار غالبا والدليل يكون في بيته غالباً وروى  
عن ابن أبي ليلى انه لا تجزئ صلاة المغرب في المسجد واستدل بحديث مجاهد بن لبيد  
مرفوعا ان الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكى ذلك لا احمد فاستحسن قوله  
وركعتين بعد العشاء زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك قوله وركعتين قبل  
الفداة الى آخره فيه انه انما أخذ عن حفصة وقت ابتاع الركعتين لأصل المشروعية  
كذا قال الحافظ والمحدثان يدلان على مشروعية ما اشقاهما من النوافل وانها  
مؤقتة واستحباب المواظبة عليها ولي ذلك ذهب الجمهور وروى عن مالك ما يضاف  
ذلك وذهب الجمهور أيضا الى أنه لا وجوب لشي من رواتب الفرائض وروى عن الحسن  
البصري القول بوجوب ركعتي القبر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن أبي عبد الله  
الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة سجدة سوى المكتوبة في بيت  
في الجنة ورواه الجماعة الا البخاري ولفظ الترمذي من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة في  
بيت في الجنة أربعين ركعة أو ركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد  
العشاء وركعتين قبل صلاة القبر والنسائي حديث أم حبيبة كالترمذي لكن قال  
وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذي بعد ان ساقه  
بهذا التفسير - من صحيح وقد فسره أيضا ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي  
والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه  
بانظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة بنى الله  
له بيتا في الجنة ركعتين قبل القبر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين  
أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء الاخرة وفي  
اسناده محمد بن سليمان الاصبهاني وهو ضعيف وعن أبي موسى عند أحمد والبخاري  
والطبراني في الاوسط بوضوح حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على  
نا كيد صلاة هذه الاثنتي عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للفرائض وقد اختلف في  
حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين  
قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيه اثبات الركعتين بعد العشاء دون  
الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة فيه اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد  
العشاء واكتفى لم يثبت قبل الظهر الا ركعتين والمتعين المصير الى مشروعية جميع

تابعي من تابعي عن صحابة والتحديث والخبار والقول وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لم يشهره ما  
السياق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الامر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري وانظنه ثم قال صلوا فيما بين  
أن يغيب الشفق الى ثلث الليل ويطمئنين بين هذا وبين قوله حديث أنس انه أخر الصلاة الى نصف الليل معارضة لان حديث



فأشبهه بحول على الاطياب من عبادته صلى الله عليه وآله وسلم زادته صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن شهاب وزد كرمي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه هرو تنزروا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أي تلجوا عليه وروى بضم الاول بعده موحدة ثم راء مكسورة ٢٦١ ثم زاي أي تخرجوا (وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال نخرج

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كأنه أنظر إليه الآن حال كونه (يقطر رأسه ماء) أي ماء رأسه وحال كونه (واضع يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا) أي في هذا الوقت (وحكى ابن عباس وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أي فرق (أصابه شيء من يده ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أي جانبه (ثم ضمها) أي أصابعه ولمسلم ثم صمها قال عياض وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يمرها كذلك على الرأس حتى مست أبطامه طرف الاذن مما يلي الوجه على الصدغ) بضم الصاد (وناحية اللحية لا يقصر) من التقصير أي لا يطلى ولا يصبى لا يعصر بالعين المهملة قال الحافظ ابن حجر والاول هو الصواب (ولا يطش) بضم الطاء أي لا يستعمل (الا كذلك) وقال لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا أي في هذا الوقت ورواه الخمسة ما بين مروزي وجماني ومكي ومدني

ما اشقت عليه هذه الاحاديث وهو وان كان أربع عشرة ركعة والاحاديث مصرحة بان الثواب يحصل بأثني عشرة ركعة لكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذي نص عليه صلى الله عليه وسلم في الاوقات التي جاء التفسير بها الا بقوله أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

\*(باب فضل الاربع قبل الظهر وبعد ما وقبل العصر وبعد العشاء)\*

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعد حرمته الله على النار رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث من رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي ان مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال المنذري وقد أعلم ابن القطان وأبو بكره أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذي فصحه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذري والقاسم هذا اختلاف فيه فمنهم من يضعف روايته ومنهم من يوثقه انتهى وقد روى عن ابن حبان انه صححه ورواه الترمذي أيضاً عن محمد بن عبد الله الشعبي عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعة لمكحول والشعبي المذکور وثقه دحيم والمفضل بن غسان العلاقي والنسائي وابن حبان قوله حرمه الله على النار في رواية لم تحمله النار وفي رواية حرم على النار وفي أخرى حرم الله له على النار وقد اختلف في معنى ذلك هل المراد انه لا يدخل النار أصلاً وأنه وان قدر عليه دخوله لا تأكله النار أم انه يحرم على النار ان تستوعب أجزاءه وان مست بعضه كما في بعض طرق الحديث عند النسائي بل فقط قسم وجهه النار أبداً وهو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل مواضع السجود فيكون قد أطلق الكل وأريد البعض مجازاً والحل على الحقيقة أولى وان الله تعالى يحرم جميعه على النار وفضل الله تعالى أوسع ورحمته أعم والحديث يدل على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا الترغيب بأعشأ على ذلك وظاهر قوله من صلى ان التحريم على النار يحصل بمرة واحدة ولا كنه قد أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما بل فقط من حافظ فلا يحرم على النار الا

الحافظ (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة وفي اسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدي وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند أهل السنن بل فقط كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل

وفيه الحديث والخبار والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كافي أنظر الى ويص حاتم صلى الله عليه وآله وسلم أي بريقة ولمعانه) ليلة أي ليلة اذا خرا العشاء والتنوين عوض عن المضاف إليه وفيه ان وقت صلاة العشاء الى نصف الليل اختياراً أو اماً وقت الجواز فيقتد الى وقت طلوع الفجر الحديث فتادة عند مسلم



ليس في النوم تقريبا انما التقريب على من لم يصل الصلاة حتى يحى وقت الصلاة الاخرة وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور قلت وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ٢٦٢ فلا يصطخري أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من صلى البردين يفتح الله له وسكون الراء تنفسيه برد والمراد صلاة الفجر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها زاد في روايته لم يعني العصر والفجر قال الخطابي مما يدل على ان ما يصح ايمان في بردي النهار وهو ما طرفاه حين يطيب الهواء وذهب سورة الطهر (دخل الجنة) بهر بالمادى عن المصارع ليعلم أن الموعود به بنزلة الا في المحقق الوقوع وامتازت الفجر والعصر بذلك لزيادة شرفهما وترغيبا في المحافظة عليهما الشهود الملائكة فيهما ومفهوم اللقب ليس بحجة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) ان زيدا بن ثابت الانصاري رضي الله عنه (حدثه) أي انسا (انهم) أي زيدا وأصحابه (نصروا) أي أكلوا السحور وهو ما يؤكل في السحرا ما بالضم فهو اسم لنفس العمل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ثم قاموا الى الصلاة أي صلاة الصبح قال أنس (قلت) لزيد (كم كان بينهما) أي بين السحور

العصر أربع ركعات ينصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي والنسائي وابن ماجه على الملائكة المقربين ومن تبهمهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر عنه عند الطبراني في الاوسط وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والايوسط هر فوعا بلفظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تنسه النار وعن أبي هريرة عند أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عند أبي يعلى بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر بنى الله له بيتا في الجنة وفي اسناده محمد بن سعيد المؤذن قال العراقي لا أدري من هو وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار والاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه صلى الله عليه وسلم بالرجعة في ذلك والتصریح بتعريم بدنه على النار مما يتنافس فيه المتنافسون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصل أربع ركعات اوست ركعات رواه أحمد وأبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات ومقاتل بن بشير الجهلي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرج البخاري وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال بت في بيت خاتني معونة الحديث وفيه فصل في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خاف العشاء الاخرة قرأ في الركعتين الاولتين قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخيرتين تنزل السجدة وتبارك الذي بيده الملك كتبه له كاربوع ركعات من ليلة القدر وفي اسناده ابو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ضعفه الجمهور وقال أبو حاتم محله الصدق وقال البخاري مقارب الحديث وروى محمد بن نصير من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الاخرة ثم صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنهال بن عمرو وقد اختلف فيه وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مر فوعا من صلى العشاء الاخرة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر قال العراقي ولم يصح وأكثر الاحاديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التقييد بالمسجد الا في حديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذكورين فاما حديث ابن عمر فقد تقدم ما قاله العراقي فيه وأما حديث ابن عباس ففي اسناده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (تسعين أو ستين يعني ايه) استدله البخاري على ان أول وقت ذلك الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من السحور والدخول في الصلاة وهي قمرية تسعين آية أو نحوها قد ثبت خمس ساعة ولعلها قد ارمأت وضاعف شعر بذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع النجم وفيه



انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل في صلاة الصبح بغلس وترواته الخمسة بصريون وفيه الحديث والعنينة والقول ورواية  
صحابي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصوم وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن سهل بن سعد) بن مالك  
الانصاري الساعدي الصحابي ابن الصحابي (رضي الله عنه) قال كنت أنكر ٢٦٣ في أدلى ثم يكون سرعة في أن أدرك صلاة

الفجر مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم) يستفاد منه  
الإشارة إلى مبادرة النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بصلاة الصبح في أول  
الوقت وحديث عائشة في هذا  
الباب أصرح بالمراد من جهة  
التغليس بالصبح وسيأتي يقتضي  
المواظبة على ذلك وأصرح منه  
ما أخرجه أبو داود من حديث  
ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت  
صلاته بعد الغلس حتى مات لم  
يعد إلى أن يسفر وأما رواه  
أصحاب السنن وصححه غير واحد  
من حديث رافع بن خديج قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر  
فقد حمله الشافعي وغيره على أن  
المراد بذلك تحقق طلوع الفجر  
وحمله الطحاوي على أن المراد  
الامر بطلوع القراءة فيها حتى  
يخرج من الصلاة مسفرا وأبعد  
من زعم أنه نامخ للصلاة في الغلس  
وأما حديث ابن مسعود الذي  
أخرجه البخاري وغيره أنه قال ما  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير  
ذلك اليوم يسمى الفجر يوم  
المزلة فمحمول على أنه صلى الله  
عليه وآله وسلم دخل فيها مع طلوع

ذلك منه لبيان الجواز أو اضرورة في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على  
مشروعية صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء وذلك من جملة صلاة  
الليل وسيأتي الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى  
قبل الظهر أربعة ركعات بعد العشاء كان كمن صلى ركعتين من ليله  
القدر رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط باللفظ  
الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال حدثنا عماد أبو هاشم عن  
الربيع بن لو ط عن عمه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقتان  
وأما ناهض فقال العراقي لم أوله سم فيه جرحا ولا نهديلا ولم أجده ذكره انتهى وأخرج  
الطبراني عن البراء حديثا آخر وفي أسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سي الحفظ  
وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضا باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع  
قبل الظهر كعدل ركعتين بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدل ركعتين من ليله القدر وفي أسناده  
يحيى بن عتبة وإيس بن عتبة قاله النسائي وغيره وقال ابن معين ليس بشي والحديث يدل على  
مشروعية أربع قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها وعلى مشروعية أربع بعد العشاء  
وقد قدمنا ما في ذلك من الأحاديث

\*(باب تأخير ركعتي الفجر وتخفيف قراتهما والضجعة والكلام  
بعدهما وقضائهما إذا فاتتا)\*

(عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على  
ركعتي الفجر متفق عليه وعنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الفجر خير من  
الدنيا وما فيها رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) وفي الباب عن علي عليه السلام عند  
ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود والطبراني غير حديثه الآتي وعن ابن عباس  
عند ابن عدي في الكامل وعن الألبان عند أبي داود قوله الضجعة بكسر الصاد المجهمة  
الهيئة وبفتحها المرة ذكره في ذلك في الفتح قوله أشد تعاهدا في رواية ابن خزيمة  
أشد تعاهدا ولم يمارأته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر زاد ابن  
خزيمة من هذا الوجه ولا إلى غيبة والحديثان يدلان على أفضلية ركعتي الفجر وعلى  
استحباب التعاهداهما وكرهه التفريط فيهما وقد استدلل بهما على أن ركعتي الفجر  
أفضل من الترت وهو أحد قول الشافعي ووجه الدلالة أنه جعل ركعتي الفجر خير من  
الدنيا وما فيها وجعل الترت خير من حمر النعم وحمر النعم جرم ما في الدنيا وأصح القولين عن  
الشافعي أن الترت أفضل وقد استدلل لذلك بما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي

الخير من غير تأخير فإن في حديث زيد بن ثابت ومسلم بن يسير لا أنه صلاها قبل أن يطلع الفجر والله  
سبحانه أعلم ورواة هذا الحديث الخمسة مديون وفيه رواية الأخ عن أخيه والحديث والعنينة والسماع (عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال شهد عدي رجال) عدول (مرضيون) لاشك في صدقهم ودينهم قال في الفتح لم يقع لنا تسمية الرجال



المرضى (وأرضاهم عندي عز) بن الخطاب رضي الله عنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى (تحرزيم) عن الصلاة التي لا سبب لها (بعد صلاة الصبح) والنهي متعلق بإداء الصلاة لا بالوقت فتعين التقدير بالصلاة في الموضعين نعم يتعلق أيضا بمن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ إلى الارتقاء كرمح ومن الاستواء إلى الزوال ومن الأصفار حتى تغرب للنهي

عن الصلاة فيها في صحيح مسلم لكن ليس فيه ذكر الرخ وأشار الرافعي إلى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حق تشرق الشمس و) تكروه الصلاة أيضا (بعد صلاة العصر حتى تغرب) الشمس فلا أحرم بها لا سبب له كالنافلة المطلقة لم تنعقد كصوم يوم العيد بخلاف ما له سبب كفرض أو نفل فأتين فلا كراهة فيه ما لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الطهر التي فاتته رواء الشيخان فالسنة الحاضرة والقريضة الفائتة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف ونخبة مسجد وسجدة شكر وتلاوة ومنع أبو حنيفة رحمه الله مطلقا إلا عصر يومه والمذنبورة أيضا والحديث وارد عليه وقال مالك تحرم النوافل ذرن الفرائض ووافقه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف قال في الفتح حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وإن أحاديث النهي منسوخة وبه

صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في خوف الليل وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاختلاف أيضا في وجوب ركعتي الفجر فذهب إلى الوجوب الحسن البصري حكى ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وحكى صاحب البيان والرافعي وجهه البعض الشافعية أن الوتر ركعتي الفجر سواء في الفضيلة (وعن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في أسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه عباد بن اسحق أخرجه مسلم واستشهد به البخاري ووثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه وقال بعضهم أعمالهم يحمدونه في مذهبه فإنه كان قد ربا فنضوه من المدينة فأما روايته فلا بأس وقال البخاري مقارب الحديث وقال العراقي أن هذا حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي الفجر لأن النهي عن تركهما حقيقة في التحريم وما كان تركه حراما كان فعله واجبا ولا سيما مع تعقيب ذلك بقوله ولو طردتكم الخيل فإن النهي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لأجلها كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب إليه الحسن من الوجوب فلا بد للجمهور من قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تسليم صلاحية الحديث للاحتجاج وأما الاعتذار عنه بحديث هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع فسيأتي الجواب عنه (وعن ابن

عمر قال رمقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم وفي الباب عن ابن مسعود وعند الترمذي وعن أبي هريرة عن مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال أسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الأوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قوله رمقت في رواية للنسائي رمقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي شيبة في المصنف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية ابن عدي في الكامل رمقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين صباحا وجميع هذه الروايات مشهورة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بقراءتهما والحديث يدل على استحباب قراءة سورة في الإخلاص في ركعتي الفجر قال العراقي وعن روى عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبيرة ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد التيمي وسويد بن عقلة وغنيم بن نيس ومن الأئمة الشافعي وقال مالك أما أنا فلا أزيد

قال ١٠ دونه من أهل الظاهر وبذلك حرم ابن حزم وصح عن أبي بكر وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض على هذه الأوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده إلى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فابطلها لم أخرى فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى وقال غيره ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيجمل



النهي على ما لا سبب له وتخص منه ما لا سبب له سبب جماعين الأدلة وزوايا هذا الحديث خمسة وفيه تابعي من تابعي عن علي بن أبي طالب والحديث  
والعنفة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا تقروا) أي لا تقصدا (بصلاةكم طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خرج بالقصد عدمه فلا يستيقظ

من نومه أو ذكر ما ليس به فليس  
بقاصد قبل هذا الحديث مفسر  
للسابق أي لا تكره الصلاة بعد  
الصلاتين إلا لمن قصد بها طلوع  
الشمس وغروبها إلى ذلك جرح  
بعض علماء الظاهر وقواه ابن  
المنذر واحتج به فدل على أن  
الكراهة مختصة بمن قصد  
الصلاة في ذلك الوقت دون من  
وقع له ذلك اتفاقاً ومنهم من جعله  
نهيًا مستقلاً ذكر الصلاة في تلك  
الأوقات سواء قصد لها أم لا وهو  
قول الأكثر قبل أن قوما كانوا  
يتحرون طلوع الشمس وغروبها  
فيصعدون لها عبادة من دون  
الله فنهي صلى الله عليه وآله وسلم  
أن يتشبه بهم وفي هذا الحديث  
رواية الابن عن الأب والتحديث  
والعنفة والاختبار والقول  
وأخرجه البخاري في صفة بليس  
لعنه الله تعالى ومسلم والنسائي  
كلاهما مقطعا في الصلاة (قال  
ابن عمر وقال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) إذا طلع حاجب  
الشمس أي طرفها الأعلى من  
قرصها سمى به لأنه أول ما يدور  
منها فيصير كحاجب الإنسان  
وللاصلي حاجبا الشمس قال  
الجوهري حواجب الشمس  
نواحيها (فاخروا الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الأصم وابن علية أنه لا يقرأ فيها أصلاً وهو مخالف  
للأحاديث الصحيحة واحتج بحديث عائشة أنها قالت لا يصح  
الاحتجاج به وفي الحديث أيضاً استحباب تخفيف ركعتي الفجر وسبب ذكر الصلاة  
في ذلك (ومن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتيقن قبل  
صلاة الصبح حتى أتى لا أقول هل قرأ فيهما أم لا بل القرآن متفق عليه) وفي الباب عن ابن  
عباس عند الجماعة بلفظ فصل ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عند مسلم وأبي داود  
والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر قولاً آمناً  
بالله وما أنزل البنا والتي في آل عمران تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي  
الاستحباب ما أتاه واشهد بأنهم مسلمون وعن حفصة عند الجماعة الأبا داود بلفظ ركع  
ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ فصل ركعتين خفيفتين  
وعن أسامة بن ممر عند الطبراني بلفظ فصل ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر  
في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وخالف في ذلك  
الحنفية فذهب إلى استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لمصريح الأدلة واستدلوا  
بالأحاديث الواردة في التعقيب في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل  
الصلاة طول القنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثنة من فقهه وهو من ترجيح العام  
على الخاص وبهذا الحديث قسك مالك وقال بالاقصار على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين  
الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شكت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا شدة تخفيفه لهما  
وهذا لا يصلح القسك به رد الأحاديث الصحيحة الواردة من طرق متعددة كما  
تقدم وقد أخرج ابن ماجه من عائشة نفسها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يصل ركعتي الفجر فكان يقول نعم السورتان هما ما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل يا أيها  
الكافرون وقل هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصار على الفاتحة لانه  
من الأمور النسبية وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما ما قيل ليما دار إلى  
صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم الفرطبي وقبل يستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين  
كما يمنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بنشاط واستعداد تام ذكره  
الحافظ في الفتح والعراقي في شرح الترمذي (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن  
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ومن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي رواية كان إذا صلى ركعتي

٢٤ نيل في التي لا سبب لها (حتى) إلى أن (ترتفع) الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فاخروا الصلاة) التي  
لا سبب لها (حتى تغيب) إذا بدا الضاري في بدء الخلق من طريق عبدة فإنها تطلع بين قرني شيطان ولمسلم من حديث عمرو بن عبسة  
وحيث يذكرها الكفاية وفيه إشارة إلى علم النبي عن الصلاة في الوقتين المذكورين فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار



وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وروى ابن أبي شيبة أن مسروقاً كان يصلي نصف النهار فقبل له أن أبواب جهنم تفتح نصف النهار فقال الصلاة أحق ما استعبد به من جهنم حين تفتح أبوابها ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ٢٦٦ وأحمد حديث عقبة بن عامر عن مسلم وحين يقوم قائم الظهيرة ولا يقرأ رواية

البيهقي حين تستوي الشمس على رأسك كرمح فاذا زالت فصل وقد استثنى الشافعي ومن وافته من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع وذكره البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر (حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام لأن المراد الهيئة لا المرة (تقدم وزاد في هذه الرواية وعن صلاح بن ميمون عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) أي لا بسبب كماله وفي الحديث النهي عن الصلاة عند هذين الوقتين وهو مجمع عليه في الجملة واقتصر فيه على حاق الطلوع والغروب وفي غيره أن النهي مستقر بعد الطلوع حتى ترتفع وإن النهي يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتفسيرها ورواة هذا الحديث

الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع متفق عليه) الحديث الأول رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كله مرفوعاً الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي أسناده يحيى بن عبد الله الماعز وهو مختلف فيه وفي أسناده أحمد أيضاً ابن أبي عمير وفيه مقال مشهور عن ابن عباس عند البيهقي وهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس وعن أبي بكر بن عبد الله بن داود بلفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حركه بوجهه أدخله أبو داود والبيهقي في باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصلاة كما في صحيح البخاري من حديث عائشة وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال الأول أنه مشروع على سبيل الاستصحاب قال العراقي فمن كان يفعل ذلك أو يفترقه من الصلاة يوم موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة واختلف فيه على ابن عمر فروى عنه فعل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه أنكاره كما سبقنا في وعن قال به من التابعين ابن سيرين وعروة وبقيبة الفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن قيات هو ابن عثمان أنه حدثه قال كان الرجل يجيء وعمره الخطاب يصلي بالناس فيصلي ركعتين فيؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة وعن قال باستصحاب ذلك من لائحة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب مفترض لا بد من الاتيان به وهو قول أبي محمد بن حزم واستدل بحديث أبي هريرة المذکور ووجهه الأولون على الاستصحاب لقول عائشة فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع وظاهره أنه كان لا يضطجع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة لصرف الأمر إلى الندب وفيه أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لما أمر به أمر إحصاء بالامة لا يعارض ذلك الأمر الخاص ولا يصرفه عن حقيقة تركه كما تقر في الأصول القول الثالث أن ذلك مكروه وبدعة وعن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة في المصنف من رواية إبراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل إذا صلى الركعتين يترك كما ترك الدابة أو الجار إذا سلم ففصل وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد

الستة ما بين كوفي ومدني وفيه التصديق والعنينة وأخرجه البحري أيضاً في البيوع واللباس ومسلم في البيوع قال وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه مقطوعاً في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان (قال أنكم تملكون صلاة لقد سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها المسلمون أي الصلاة وفي رواية يصليها أي الركعتين) (ولقد نهى عنها) أي



عن الصلاة في رواية عنهما (يعني الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارضه بالثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر والمثبت مقدم على الثاني نعم ليس في رواية الأثبات معارضة لاحاديث النفي لان رواية الأثبات لها سبب فالحق بها ما له سبب ونفي ما عد ذلك على عمومها واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الاوقات مكة فلا تكرر الصلاة فيها في شيء منها لاركعتا الطواف ولا

غيرهما لحديث جبير بن نفوس يابني عبد مناف لا تقنعوا أحد اطاق جهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار رواه أبو داود وغيره قال ابن حزم واسلام جبير متأخر جدا وانما أسلم يوم الفتح وهذا بلا شك بعد نومه صلى الله عليه وآله وسلم لم من الصلاة في الاوقات فوجب استثناء ذلك من النفي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) (والله الذي ذهب به) أي وقفاً يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما تركهما) من الوقت الذي شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى أتى الله عز وجل) (ومالتى الله تعالى حتى نقل عن الصلاة وكان يصلي كثيراً من صلاته) حال كونه (قاعداً يعني) عائشة بقولها (ما تركهما) (الركعتين بعد) صلاة (العصر) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمليهما ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يشغل على أمته وكان يحب ما يخفف عنهم) فهمت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر ان نومه عن ذلك مختص بنقص الصلاة عند غروب الشمس

قال مصعب بن عمير في السفر والحضر فصار آيته اضطلع بعد ركعتي الفجر وروى سعيد بن المسيب عنه أنه رأى رجلاً يضطلع بعد الركعتين فقال احصبوه وروى أبو مجاز عنه أنه قال ان ذلك من تلعب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عنه أنه قال انما بادرة ذلك جبهته ابن أبي شيبة وعن كره ذلك من التابعين الاسود بن يزيد وابراهيم الغزي وقال هي ضبعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك وحكام القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع أنه خلاف الاول وروى ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يجبه الاضطلاع بعد ركعتي الفجر القول الخامس التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له واختاره ابن العربي وقال لا يضطلع به بعد ركعتي الفجر لا تنتظر الصلاة الا أن يكون قام الليل فيضطلع استحباباً ما لا يصح فلا بأس وبث هذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة انها كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطلع لسنة ولكنه كان يدأب ليله فيستريح وهذا لا تقوم به حجة أما أولاً فلان في اسناده راوي بالمسرح كما قال الحافظ في الفتح وأما ثانياً فلان ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روت أنه كان يفعلها واجبة في فعله وقد ثبت أمره به فأنه سكوت بذلك من رويته القول السادس ان الاضطلاع ليس مقصوداً لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالقعود والتحصيل والتحدث وليس يختص بالاضطلاع قال النووي والختار الاضطلاع لطاهر حديث أبي هريرة وقد أجاب من لم ير مشروعية الاضطلاع عن الاحاديث المذكورة بأجوبة منها ان حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعشى وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيت به طلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة اذا كره حديثاً الا عمن لا يعرف منه سرفاً وقال عمرو بن علي العلاء سمعت أبا داود يقول حدثني عبد الواحد الى احاديث كان يرسلها الاعشى فوصاها بقول حدثنا الاعشى حدثنا مجاهد في كذا وكذا انتهى وهذا من روايته عن الاعشى وقد رواه الاعشى بصيغة العنعنة وهو مدلس وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة وثقة أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فيسه من طريق من روى عنه الضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي المتقدم فروى عنه أنه قال أنه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أنه صرح

لا اطلاع فلها ما تقدمت وكانت تنهل بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته حاله عائشة وللقمذي عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعد فيصل النبي على علم الراوي فانه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على الثاني ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين كوفي



ومكي وفيه التحديث والسماع والقول (وهما) أي من مائنة (رضي الله عنهما قالت ركنان) أي صلاتان لا غيرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهما سر أو لا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يهلي بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلا إلى آخر عمره بل من الوقت الذي شغل فيه عنهما

قاله القسطلاني وزاد في القبح بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه انتهى (من أبي قتادة رضي الله عنه قال سرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجمه من خيبر كما جزم به بعضهم لما عهد مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قبل هو عر وقال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية هذا القائل (لوعرت بنا يا رسول الله) أي نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا عن الصلاة) حتى يخرج وقتها فنسب بوقظنا (قال بلال) المؤذن ظنا منه أنه يأتي على عادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (انما أوقظكم فاضطجعوا) بصيغة الماضي (وأسمد بلال ظهره إلى راحلته) التي يركبها (فغلبته عيناه) أي بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أي حوفاها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قلت) أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة

بان عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش قال العراقي وما روى عنه من أنه ليس بثقة فلهذا انتبه على نقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا فلم ينفرد به عبد الواحد بن زيد ولا غيره الأعمش فقد رواه ابن ماجه عن رواية شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لا من قوله ومن جعله الاجوبة التي أجاب بها المنافون لشرعية الاضطجاع انه اختل في حديث أبي هريرة المذکور هل من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من فعله كما تقدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوظا والجواب عن هذا الجواب ان وروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي كونه ورد من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأمر به وحديث ثبوته من فعله على أن الكل يثبت بثبوت أصل الشرعية فيردن في النافين ومن الاجوبة التي ذكرها ابن حجر لم يجمع أباهريرة بروي حديث الأمر به قال أكثر أبو هريرة على نفسه والجواب من ذلك أن ابن جرير مثل هل تنكر شيئا مما يابى أو هريرة فقال لا وإن أباهريرة قال لما ذهبي ان كنت حفظت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعه بالخطوط ومن الاجوبة التي ذكرها ان أحاديث الباب ليس فيها الأمر بذلك إنما فيها أنه مجرد أن يبدل على الإباحة عند مالك وطائفة والجواب منع كون فعله لا يبدل الأعلى الإباحة والسند ان قوله ما آتاكم الرسول فخذوه وقوله فاتبوني يتناول الأفعال كما يتناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكبرهم إلى ان فعله يبدل على التسبب وهذا هل فرض انه لم يمكن في الباب الا مجرد الفعل وقد عرفت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الاجوبة التي ذكرها أن أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية الاضطجاع قباهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قباهما انه سنة فكذا بعدهما ويجاب عن ذلك بما لا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما أرجح والحد يثبت من رواية عروة عن عائشة ودرواه عن عروة بن محمد بن عبد الرحمن بن يريم عروة والزهرى فني رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخاري ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة من الزهرى فقال مالك في أكثر الروايات عنه انه كان اذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الايمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن يونس وعمر بن الحارث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن عروة عن عائشة كان اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

بالنفس وحسن الظن بهما لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاختيار (هل) بلال (ما القيت) مبنيا للمفعول الايمن (على تومة) بالرفع نائب عن الفاعل (مثلها) أي مثل هذه التومة في مثل هذا الوقت (نقل قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله قبض ارواحكم) أي عن أيديكم بان قطع تعلقها منها وتبصر فيها الظاهر الباطن (حين شاور ربه على كنه) عند اليقظة



(حقن) ما بالليل قم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين وفيه الاذان لفاتنة وبنه قال أبو ثور وأجلوا الشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجسد لا يؤذن له وهو قول مالك واختار النووي صحة التأذين للثبوت الاحاديث فيه وحمل الاذان هنا على الاقامة متعقب بانه عقب الاذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فلو كان المراد به هنا الاقامة لما أخرج الصلاة

عنهم انهم يمكن حمله على المعنى

اللفوي وهو محض الاسلام

(فتوضأ) صلى الله عليه وآله

وسلم ولا ينعيم في مستقر جه

فتوضأ الناس (فلما ارتفعت

الشمس وابتاضت) كاجازت

أي صفت (قام) صلى الله عليه

وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح

وفي الحديث من التمسوا

جواز القياس الاتباع ما يتعان

بمصلحتهم الدينية وغيرها لكن

بصفة العرض لا بصفة

الاعتراض وان على الامام أن

يراعى المصالح الدينية والاعتزاز

بما يحجب فوات العباد عن وقتها

بسيبه وجواز التزام الخادم

القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء

في الامور المهمة بالواحد وقبول

الاعتذار بامر سائق

وتسوية المطالبة بالوفاء بالالتزام

وفي خروج الامام بنفسه في

الغزوات والسرايا والرد على

منكر التدرؤانه لا واقع

في الكون الا بقدر ومشرعية

الجماعة في القوات ولا يلزم من

عدم ذكر قضاء السنة

الراتية هنا عدم الوقوع لاسيما

وقد ثبت أنه ركعهما في حديث

أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل

به المهلب على أن الصلاة الوسطى

الايمى وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وهرو بن الحرث قال البيهقي عقب ذكرهما والعدد اولى بالمعنى من الواحد قال وقد يجهل أن يكونا محضة وظن فتنة ل مالك أحدهما ونقل الباقر الاخر قال واختلف فيه أيضا على ابن عباس قال وقد يجهل مثل ما احتمل في رواية مالك وقال النووي ان حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يمتثلان حديث أبي هريرة فانه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما واولاه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات بينا للعباز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو نومهم صلى الله عليه وآله وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره الحافظ وفي تعدد بينه صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما واليه ذهب الجمهور وقد روى عن ابن مسعود أنه كرهه وروى ذلك الطبراني عنه وعن كرهه من التابعين سعيد بن جبسر وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم النخعي كانوا يكرهون الكلام بعد الركعتين وعن عثمان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكثروا وان كانوا ركبانا وان لم يركبوا ما ليسكتوا اذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعيته وعلت بما أسلفنا لك من أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر للامنة الخاص بهم ولا حلك قوة القول بالوجوب والتقييد في الحديث بأن الاضطجاع كان على الشق الايمن يشعرون بان حصول المنع ولا يكون الا بذلك لا بالاضطجاع على الجانب الايسر ولا شك في ذلك مع القدرة وأما مع التعذر فهل يحصل المنع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يتبدل الى الاضطجاع على الشق الايمن بحزم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معلق في الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر قلبه النوم واذا اضطجع على الايمن قلق افاق القلب وطلبه

استقره (وهن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصل ركعتي

الفجر فليس له ما بعد ما تطلع الشمس روى الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قضاها مع القرينة لما قام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعد

اخراجها حديث غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه وأخرج به ابن حبان في صحيحه

والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني

والبيهقي والحديث الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قضاء النوات من أبواب

الاقوات والحديث استدله على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل القرينة فلا يفعل بعد

الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنهي عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النووي

هي الصبح لانه لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ونحوها لا يحق واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الاتقاء مثلا (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه - ما ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه (جهرم) صخر (الحندي) في العنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعثنا أنظر الجاهل الذي



(لجعل سبب كفاقر يش) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها اما بالاحصار كما وقع لعمر واما طائفا كما وقع لغيره  
(قال يا رسول الله ما كدت اعملى العصر) أى ما صليت (حتى كادت الشمس تغرب) أى الى أن غربت الشمس لان كذا اذا  
تجردت عن النفي كان معناها اثباتا وان دخل ٢٧٠ عليها نفي كان معناها انفي لان قولك كاد زيد يقوم معناه اثبات قرب

القيام وقولك ما كاد زيد يقوم  
معناه نفي قرب الفعل وهما نفي  
قرب الصلاة فانتفت الصلاة  
بالطريق الاولى (قال النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) والله  
خاصية ما فقهنا الى بطمان) واد  
بالمدنية (فتوضأ) صلى الله عليه  
وآله وسلم (للصلاة وتوضأناها  
فصل في العصر) بنسابة  
(بعد ما غربت الشمس ثم صلى  
بعدها المغرب) هذا لا ينض  
دليلا لقول بوجوب ترتيب  
القوائت الا اذا قلنا ان أفعله  
صلى الله عليه وآله وسلم المجردة  
لوجوب نعم اثم أن يـ... تدلوا  
بعموم قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي  
وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء  
غير هذه وفي الموطأ من طريق  
أخرى أن الذي فتمم الظاهر  
والعصر وأجيب بأن الذي في  
الصحيحين العصر وهو أربع  
ويؤيده حديث علي رضي الله  
عنه شغلونا عن الصلاة الواجبة  
صلاة العصر وقد يجمع بأن  
وقعة المندق كانت أياما في يوم  
الظهور وفي الآخر العصر وحلوا  
تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم  
على النسيان أو لم ينس لكنه  
لم يـ... من الصلاة وكان

وابن المبارك والثاني وأحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وحكاها الخطابي عن  
الأوزاعي قال العراقي والصحيح من مذهب الشافعي أنهم لا يفعلان بعد الصبح ويكونان  
أدلى والحديث لا يدل صريحا على أن من تركهما قبل صلاة الصبح لا يفعلهما الا بعد طلوع  
الشمس وليس فيه الا اجريان لم يعملهما طائفا أن يعملهما بعد طلوع الشمس ولا شك  
أنهما اذا تركا في وقت الاداء فعلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من  
فعلهما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فانهم ما يفتن  
لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليعلم ما يدل على عدم الكراهة أيضا حديث  
قيس بن عمرو وأبو ابن قهدة وأبو ابن سهل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبو داود وابن  
ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبعت الصلاة فصليت معه الصبح ثم  
انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني أصلي فقال مه لا يقيس أصلا فان معاقلت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكره ركعتي الفجر قال فلا اذن ولا فظ أي داود قال رأى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال صلاة الصبح ركعتان  
فقال الرجل اني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسـ... قال  
الترمذي انما يروى هذا الحديث من سلا واسناده ليس بمتمم لان فيه محمد بن ابراهيم عن  
قيس بن عمرو ومحمد بن يسع عن قيس وقول الترمذي انه من سلا ومنقطع ليس بمجيد فقد  
جامعته سلامن رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس بن رواد ابن خزيمة في صحيحه وابن  
حبان من طريقه وطريق غير والبيهقي في سننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده  
قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصح ما قاله الترمذي من  
الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعرف القائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني  
في الكبير من طريق أخرى متصلة فقال حدثنا ابراهيم بن منويه الاصبهاني حدثنا أحمد  
ابن الوليد بن برد الانصاري حدثنا أيوب بن سويد عن ابن جريج عن عطاء بن قيس بن  
سهل حدثنا انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين فصلى  
مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من  
رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الغداة فقال يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي  
الفجر فصليتـ... ما الا أن لم يقل شيئا قال العراقي وامامه حسن ويحتمل أن الرجل هو  
قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن شماس عند الطبراني في الكبير  
قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الى وأنا أصلي  
فجعل ينظر الى وأنا أصلي فلما فرغت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال فها هذه الصلاة قلت

ذلك قيس نزول صلاة الخوف وظاهر الحديث انه صلاها جماعة وذلك من قوله فقام فقاموا وصلا  
بل وقع في رواية الاسمي الى التصريح به اذ فيها فصل بنو العصر قال في الفتح وفي الحديث من القوائد ترتيب القوائت والاكثر  
على وجوبه مع الذكرا مع النسيان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلافوا فيها اذ انـ... فائتة في وقت حاضر



ضيق هل يبدأ بالفاتنة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يتخير فقال بالاول مالك والثاني الشافعي وأصحاب الرأي  
وأكثر أصحاب الحديث وقال الثالث أشهب وقال عباس بن محمد الخلاف إذا لم تذكر الصلوات القوائت فاما إذا كثرت فلا  
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلافوا في حد القليل فقبل صلاة يوم ٢٧١ وقبل أربع صلوات وفيه جواز الجمع

من غير استسلاف إذا اقتضت  
مصلحة من زيادة طمأنينة أو تفي  
توهم وفيه ما كان للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من مكارم  
الأخلاق وحسن الثاني مع  
أصحابه وتألفهم وما ينبغي  
الاقتداء به في ذلك وفيه استحباب  
قضاء القوائت في الجماعة وبه  
قال أكثر أهل العلم الا لا يسمع  
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة  
إذا قامت والاقامة للصلاة  
الفاتنة واستدل به على عدم  
مشروعية الاذان للفاتنة  
وأجاب من اعترض به بان المغرب  
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي  
الاذان لها وقد عرف من عاداته  
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان  
للحاضرة فدل على ان الراوي  
ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس  
الاصروقة عقب باحق قال أن يكون  
المغرب لم يتبأ ايقاعها الا بعد  
خروج وقتها على رأى من يذهب  
الى القول بتضييقه وهو  
ذلك بعضهم فاستدل بالحديث  
على أن وقت المغرب متسع لانه  
قدم العصر عايم اولو كان ضيقا  
ابدأ بالمغرب ولا سيما على قول  
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو  
الذى قال بأن وقت المغرب  
ضيق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله ركعتا الفجر خرجت من منزلي ولم أكر صلتيه ما قل فلم يعب ذلك على وفي  
اسناده الجراح بن منهل وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان الى  
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره سواء قامت لعذر أو غير  
عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها استحباب قضاء ما طلقه سواء كان  
القوت له عذر أو غير عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الاصر بالقضاء ولم يقيد به بالعذر  
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عبيد الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم  
ابن محمد ومن الائمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد وإسحق ومحمد بن  
الحسن والمزني والقول الثاني انها لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف  
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والمشهور عن  
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل  
بنفسه كالعيد والضحى فيقضى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب الفرائض فلا يقضى  
وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شألم يقضها على  
التخيير وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين الترك لعذر  
نوم أو نسيان فيقضى أو لغير عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به بموم قوله  
من قام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء النافلة لها بعد من باب الاولى  
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

#### • (باب ما جاء في قضاء نقي الظهر) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا لم يصل أر بعاقبل الظهر صلاه  
بعد هارواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم إذا فاتته الاربع قبل الظهر صلاه من بعد الركعتين بعد الظهر رواه ابن  
ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات الا عبد الوارث بن سعيد الله العتكي وقد ذكره  
ابن حبان في الثقات وقد حسنه الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب انما نعرفه من  
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رآه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد  
الحذاء نحو هذا ولا نعلم أحدا رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه  
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويزيد بن أحرزم ومحمد بن معمر ثلاثتهم عن موسى بن اود  
السكوني عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة  
وكلهم ثقات الا قيس بن الربيع ففيه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى  
مرسلا عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فاتته أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وسلم لا ياتي به  
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومدني وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الخوف  
والمغازي ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والشافعي (عن أسير بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال



من نسي صلاة مكتوبة أو نافلة مؤقتة زاد مسلم في رواية أو نام عنها (فليقبل) وجوب باقي المكتوبة ونفي باقي النافلة المؤقتة والاصلي وفيه فليصلي ولم يصلها (إذا ذكرها) مبادرا بالمكتوبة وجوبا إن فاتت بلا عذر ونذرا إن فاتت بعذر كنوم ونسيان نهى لبراءة الذمة (لا كفارة لها) ٢٧٢ أي لتلك الصلاة المقررة (الأذكار وأتم الصلاة لذكرى) قال عباس فيه

تنبه على ثبوت هذا الحكم وأخذ من الآية التي تضمنت الأمر موسى عليه السلام وأنه لما يلزمنا اتباعه وقال غيره استشهد كل وجه أخذ الحكم من الآية فإن في ذلك كراهي أما لذكرى جهارا أم لا ذكرى عليه أهل اختلاف القولين في تأويلها وعلى كل فلا يعطى ذلك قال ابن جرير ولو كان المراد صلواتها حين تذكرها كان التخييل لذكرها واضح ما يجيب بأن الحديث فيه تغيير من الراوي وإنما هو للذكرى بلام التثنية وألف العصر كما في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها للذكرى فبان بهذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان بهذه القراءة فإن معناها للتذكير أي لوقت التذكير قال عباس وذلك هو المناسب لسياق الحديث وعرف أن التغيير صدر من الرواية عن الإمام مالك أو عن دونهم لأن الإمام مالك ولا من فوقه قال في الصحاح الذي ذكرى يقبض النسيان انتهى كذا في الزرقاني على الموطأ والأمر في الآية لموسى عليه السلام فنبهه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه

الظهور لاها بعدها والحديثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة وذلك لأنها لو كانت أوقاتها تخرج فعل الفرائض لكان فعلها بعدها قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر وقد ثبت في حديث الباب أنها تفسد عمل بعد ركعة الظهر ذكره في ذلك العراقي قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يمسك هذا فيقال لو كان وقت الصلاة باقية قدمت على ركعة الظهر وذكر أن الأول أولى (وهن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن ما نعتي الر كعتين بعد العصر ثم رأيتني يصليهما ما حين صلاة ما قام علي العصر ثم دخل وعندى ذروة من بني حرام من الأنصار فسلماهما فأسلمت إليهما الجارية فقلت قومي ينجبه فقولي له تقول لأم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الر كعتين وأراك تصليهما فان أشار بيده فأسلمت أخرى عنه ففعلت الجارية فآشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الر كعتين بعد العصر فانه أتاني ناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الر كعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان متفق عليهما وفي رواية لا حجة ما رأيت من صلاة ما قبلها ولا بعدها) قوله أما حين صلاة ما قام علي العصر هذا لفظ مسلم ولفظ البخاري ثم رأيتني يصليهما حين صلى العصر قوله من بني حرام يفتح المهملة قولهم صلاة ما يعني بعد الدخول قوله فآشار بيده فيه جواز الإشارة باليد في الصلاة إن كان المصلي في حاجة وقد تقدم البحث في ذلك قوله يا بنت أبي أمية هو والد أم سلمة واسمها حذيفة وقيل سميت بن المغيرة المخزومي قوله عن الر كعتين يعني اللتين صليتهما الآن قوله فانه أتاني ناس من بني عبد القيس زاد في المغازي بالاسلام من قومهم فسألوني وفي رواية للطحاوي فنسيتهما ثم ذكرتهما فذكرت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عند ذلك وله من وجه آخر فإني مال ففعلت ولهم من وجه آخر قد علم على وقد من بني غيم أو جاتني صدقة قوله فهما هاتان زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما ما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما الآن قوله ما رأيت من صلاة ما قبلها ولا بعدها لفظ الطحاوي لم أرهما قبل ولا بعد وعند الترمذي وحسنه عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الر كعتين بعد العصر لانه أتاه مال فشغله عن الر كعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعدوا يكن هذا لا يتنى الوقوع فقد ثبت في صحيح مسلم أن عائشة قالت كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما ففعلهما ما بعد العصر ثم أتتهما وكان إذا صلى صلاة أثبت أي داوم عليها وفي البخاري عنها أنها قالت ما ترك النبي

الآية على أن هذا شرع لنا أيضا وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد فاسخ وإذا شرع القضاء للنامي صلى مع سقوط الأثم فالعامة أولى وإطلاق الصلاة في الحديث يشمل التوافل المؤقتة ثم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها قوائم فلا تدخل ورواه الخمسة بصريون الأشيخ البخاري أبانهم فكوني وفيه التحديد شرعا للنعنة وأخرجه من لفيف الصلاة



وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إنكم (لم تزالوا في) ثواب (صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك تأنيسا لأصحابه ومعرفة أنهم ان منتظر الخ في خير ورواته الخمسة كلهم بصريون وفيه الحديث والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية هنا عن ابن عمر

رضي الله عنه) ما قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا يبقى من (هو اليوم على ظهر الأرض) كلها (أحد) من تزونه أو تعرفونه قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بقوله مائة سنة (أنها تحترم ذلك القرن) الذي هو فيه فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة وفي ذلك علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره ممن كان موجودا اذ ذاك أبو الطفيل عامر بن واثلة وقد اجمع المحدثون على أنه كان آخر الصحابة موتا وغاية ما قيل فيه أنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقاتلته صلى الله عليه وآله وسلم قال النووي وغيره استحج البخاري ومن قال بقوله لم يرد الحديث على موت الخضر والجهور على خلافه فهو عام أريد به الخصوص وقيل احتز بالارض عن الملائكة وقالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لاني الارض وخرج ابليس لانه على الماء أو في الهواء وأبعد من قال بالدم في الارض لأنه لا ماء والمراد أرض المدينة قال الحافظ والحق أنها للعموم ويبدأ أول جميع بني آدم وأما من قال ان المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدة تين بعد العصر عند قط وفيه عنهما ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم أصرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه أيضا عنهما ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الأصلي ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الأئمة على النبي على المسجد أي لم يفعلهما في المسجد والأئمة على البيت وقد علمت حديث الباب من قال يجوز قضاء الفرائض في الاوقات المكروهة ومن أجاز التنفل بعد العصر مطلقا لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت كان يصلي بعد العصر وينتهي عنه ما يواصل وينهي عن الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت فقلت يا رسول الله أتقضيها إذا فاتا فقال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لأصل القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كما دل عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الاجواز قضاء الفائتة لاجواز التنفل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها وبيان الراجح منها في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها والحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز الى بعض منها

\*(باب ما جاء في قضاء سنة العصر)\*

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة عن السجدة تين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما أو نسيم ما فصلهما بعد العصر ثم أثبت ما وكان إذا صلى صلاة داوم عليها رواه مسلم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يجهر بهما ولم يكن عنده ظهر لرجاء ظهر من الصدقة فجاءه ليقسمه بينهم فخبوه حتى أرق العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ما شاء الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها وصلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الأول له طرق وأما هذا الذي ذكره المصنف أحدها والحديث الثاني لرجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما لكن ليس فيه قوله عن الركعتين قبل العصر بل فيه التصريح بان الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان

٢٥ نيل في صلى الله عليه وآله وسلم رواه أمة الاجابة أو أمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمتة فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر بعته فيكون من أمتة والقول في الخضر ان كان حيا كاقول في عيسى انهم وقد حققنا ذلك في تفسيره نافع البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)



المديق (رضي الله عنهما قال ان أصحاب الصفة) التي كانت باسحر المسجد النبوي مغللا عليها (كانوا اناسا فقراء) يأوون اليها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وان) كان عنده طعام (أربع نخامس) أي فليذهب معه ٢٧٤ بخامس منهم (أو سادس) مع الخامس أي يذهب معه بواحد أو اثنين أو المراد ان كان عنده طعام خمسة فليذهب

بسادس وكلمة أو للتوزيع والحكمة في كونه يزيد كل واحد واحد فقط ان عيشهم في ذلك الوقت لم يكن متيسرا فمن كان عنده مثلا ثلاثة أنفس لا يضيّق عليه ان يطعم الرابع من قوتهم وكذلك الأربعة فما فوقها أو للإباحة واستتباب منه ان السلطان يفرق في المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يجحف بهم (وان أبا بكر) المديق رضي الله عنه (جا) بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أي الشأن (أنا) في الدار (وأبي وأمي فلا أدري قال) ولا أربعة هل قال أي عبد الرحمن (وامرأتى) أمية بنت عدي ابن قيس السهمي (وخادم ينمنا وبينيت أبي بكر) والمراد انه شركتهم في الخدمة (وان أبا بكر) رضي الله عنه (تعشى) أي أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ثم لبث في داره (حيث) بالثلاثة (صليت العشاء) مبنيا للمفعول (ثم رجع) أبو بكر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقفه وفيه تكرار مع قوله ان أبا بكر تعشى (بخاء بعد ما مضى من الليل لما شاء الله قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت جهمان بضم الدال أحد بنى قريظة بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضيافك أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم

بعد الظهر والحديث الثالث في اسناده من ظلة السديسي وهو ضعف وقد أخرجه أيضا الطبراني وأشار إليه الترمذي وأحاديث الباب تدل على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد فعل القرينة فيكون قضاؤهما في ذلك الوقت مخصوصا بالعموم أحاديث النبي وسأني البحث مستوفي في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وأما المداومة على ذلك فمختصة به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واعلم انهم اختلفوا في الأحاديث في النافلة المقضية بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعلقةتان به أو هي سنة العصر المقعولة قبله ففي حديث أم سالة المتقدم في الباب الاول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم التصريح بانهم ماركة ما الظهر وفي أحاديث الباب انهم ماركة ما العصر ويمكن الجمع بين الروايات بان يكون مراد من قال بعد الظهر ومن قال قبل العصر الوقت الذي بين الظهر والعصر فيصح أن يكون مراد الجميع مع سنة الظهر المقعولة بعده أو سنة العصر المقعولة قبله وأما الجمع بتعدد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم شغل تارة عن أحدهما وتارة عن الأخرى فبعد لان الأحاديث مصرحة بأنه داوم عليهما وذلك يستلزم انه كان يصلي بعد العصر أربع ركعات ولم يقل ذلك أحد

• (باب ان الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراجل) •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فليس منا رواه أحمد وعن علي رضي الله عنه قال الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه ولفظه ان الوتر ليس بحتم ولا كصلاةكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر فقال يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره رواه الجماعة وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس فلا يضره ومن أحب أن يوتر بثلاث فلا يضره ومن أحب أن يوتر بواحدة فلا يضره رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ لابي داود الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن المنذر وقال فيه الوتر حق وليس بواجب) أما حديث أبي هريرة فاخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي اسناده الخليل بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعفه أبو حاتم البخاري وأما حديث علي بن الحنفية الترمذي وصححه الحاكم وأما حديث ابن عمر فاخرجه الجماعة كما ذكر المصنف وأما حديث أبي أيوب فاخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله الفاظ وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد

وقفه

عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم حتى نعس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفيه تكرار مع قوله ان أبا بكر تعشى (بخاء بعد ما مضى من الليل لما شاء الله قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت جهمان بضم الدال أحد بنى قريظة بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضيافك أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم



ثلاثة لا رادها بنفس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيم) جهمة الاستفهام (قالت أبوا) أي امتنعوا من الأكل (حق نجي) قد عرضوا) يضم العين وكسر الراء المخففة أي عرض الطعام على الأضياف وفي رواية يفتح العين أي الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (قأبوا) أن يأكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (فذهبت أفاختبات) خواف من أبي وشقه (فقال)

أبو بكر (يا غنتر) يضم الغين وسكون الذون وفتح المثلثة وضمها أي يا ثقيلا أو يا جاهلا أو بالآتي أو بالنسيم (جذع) أي دعا على ولده بالجذع وهو قطع الأذن أو الألف أو الشفة (ومب) ولده ظنا منه أنه فرط في حق الأضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له أن التأخير منهم (كاوا لأهنا) نأذيهم لأنهم فكهموا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكنوا بولده مع أنه أهم في ذلك أو هو خير أي أنكم لم تهنؤا بالطعام في وقته وهذا ينبغي الجمل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (فقال والله لا أطعمه أبدا وإيم الله ما كنا خذ من لقمة إلا ربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي اللقمة (أكثر منها) قال) عبد الرحمن يعني (حق شعروا وصارت) أي الأطعمة (أكثر) وفي رواية أكبر (عما كانت قبل ذلك فنظر إليه أبو بكر) رضي الله عنه (فاذا هي) أي الأطعمة أو البقصة (كما هي) على حالها الأول لم تنقص شيئا (أو) هي (أكثر منها فقال) أبو بكر (لا مراثة) أم عبد الرحمن (يا أخت بني فراس) أي يامن هي منهم وقد اختلف في نسبها

وقه قال الحافظ وهو الصواب وفي الباب من أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند البيهقي في الخلافات بلفظ أن الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا أهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بلفظ وزادكم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي أسناده ضعيفان وعن بريرة عند أبي داود بلفظ الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا ورواه الحاكم في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصرة عند أحمد بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فلوها فيمابين العشاء إلى الفجر ورواه الطبراني بلفظ حافظوا عليها وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الأوسط بلفظ وأوتروا قاله وتر يحب الوتر وعن ابن عباس عند البزار بلفظ أن الله قد أمدكم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي أسناده مقال وعن ابن مسعود عند البزار بلفظ الوتر واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وثقه الثوري ولم يحدث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي بلفظ حديث أبي بصرة المتقدم وفي أسناده أحمد بن منعب وهو ضعيف وعن علي عند أهل السنن بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عقبة بن عامر وعمر بن العاص عند الطبراني في الكبير والأوسط بنحو حديث أبي بصرة وعن معاذ عند أحمد بن منعب حديث أبي بصرة أيضا وعن ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بلفظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع النحر والوتر ركعتا الفجر وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک شافدا على أن الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الضحى بدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ أني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط بلفظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم سنة الوتر والوال وقيام الليل وأعلم أن هذه الأحاديث فيها ما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حتى فن قوله أوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيه ما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشترط بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان معهما لكان مشكالا لما عرفنا في باب غسل يوم الجمعة من أن التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال أنه مصروف إلى غيره بخلاف بقية الألفاظ المشيرة بالوجوب وقد ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال أنه واجب وروى عنه أنه فرض وتكلم

اختلافا كثيرا ذكره ابن الأثير (ما هذا) استفهام عن حال الأطعمة ولابن عباس كرها هذا (قالت) أم رومان (لا) نفي غير ما أقوله (و) حق (قرة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الخلف بالخلق أو المراد وخالق قرة عيني أو لطفلة لأزواجه وقرة العين بمعنى ما يبرها من المسرة ورؤية ما يحب الإنسان لأن العين تقريلوغ الأمنية فالعين تقر ولا تشوف لشيء وحيث قد يكون مشتقا



من القرار وقول الاصمعي أقر الله عينه أي أبر دمه لان دمع الفرح بارد ودمع الحزن حار تعقبه بعضهم فقال ليس كما ذكره بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو قرة عيني انما يريدون هو رضائهم (لهي) أي الاطعمة او الجنة (الا) أن أكثر من قبل ذلك بثلاث مرات) وهذا التكرار ٢٧٦ من كرامات الصديق آية من آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على

يد أبي بكر (فاكل منها) أي من الأطعمة أو الجنة (أبو بكر) رضى الله عنه (وقال انما كان ذلك) بكسر الكاف وفكها (من الشيطان يعني عييه) وهي قوله والله لا أطعمه أبدا فانزاه بالحنث الذي هو خيرا والمراد لا أطعمه معكم أو في هذه الساعة أو عند الغضب لكن هذا مبني على جواز تخصيص العموم في العين بالنية والاعتبار بخصوص السبب لا بعموم اللفظ الوارد عليه قاله البرماوى والعيني كالكرمانى (ثم اكل) أبو بكر (منها) أي من الأطعمة أو الجنة (القمة) أخرى لطيب قلوب أضيافه وتأكيدا لدفع الوحشة (ثم حملها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصبحت عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان يتنزه وبين قوم عقد) أي عهد مهادة (فغضى الاجل) فجاءوا الى المدينة (ففرقنا) حال كون المفرق (اثني عشر رجلا) واغبر الاربعة اثنا عشر بالالف على لغة من يجعل المثنى كالمقصوف في أحواله الثلاثة والمعنى ميزنا أو جعلنا كل رجل من اثني عشر رجلا فرقة ولا يذرف فرقنا من التعريف أي جعلناهم عرفاء (مع كل رجل

عرفت من الأدلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه الجمهور بما تقدم قال ابن المنذرى ولا أعلم أحدا وافق أباحنيفة في هذا وأورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لان القريضة لا تصلى على الراحلة وكذلك أراد حديث أبي أيوب للاستدلال بما فيه من التخيير على عدم الوجوب وهو انما يدل على عدم وجوب أحدها على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقا ويحتمل أنه أورد الاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حق ومن الأدلة الدالة على عدم وجوب الترتب ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان أيضا من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن الحديث وفيه فاعلمهم ان الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من أحسن ما يستدل به لان بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم يسير وأجاب الجمهور أيضا عن أحاديث الباب المنعقدة بالوجوب بأن أكثرها ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبيد الله بن عمر وبريدة وسليمان بن مردود وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبة بن عامر ومعاذ بن جبل كذا قال العراقي وبقيتها لا يثبت به المطلوب لاسيما مع قيام ما استلزمه من الأدلة الدالة على عدم الوجوب

• (باب الترتب ركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدمها من الشفع) •

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة رواه الجماعة وزاد أحمد في رواية صلاة الليل مثنى مثنى لم في كل ركعتين ودكر الحديث ولمسلم قيل لابن عمر ما مثنى مثنى قال بسلام في كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقد اختلف في زيادة قوله والنهار فضعفها جماعة لانهم امن طريق على الباقى الازدى عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وقال الدارقطني في العلل انما هوهم وقد صحها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال رواها ثقات وقال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل وقال البيهقي هذا حديث صحيح وعلى الباقى احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صحها البخارى لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده اليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل) أي عددهم وزاد في رواية منهم (فاكلوا منها) أي من الأطعمة

أجمعون أركا قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه والشك من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام أشد فقال أبي بكر بعينه الى يته وعراجته ظهر الاضياف واشتغاله بمسار بينهم من الخطابة والملاطفة والمعاينة ورواه هذا



الحديث خمسة وفيه رواية صحابي عن صحابي ومختصر وهو أبو عثمان والحديث والمعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في  
علامات النبوة والأدب ومسلم في الألفية وأبو داود في الإيمان والنذور  
(باب بدء الأذان) • وفي اللغة الإعلام قال تعالى واذن ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الأذن

بفتح السين وهو الاسقاع وفي  
الشرع أعلام مخصوص بوقت  
الصلاة بالفاظ مخصوصة في  
أوقات مخصوصة قال القرطبي  
الأذان على قلة ألفاظه مشغل  
على مسائل العقيدة لانه بدأ  
بالا كبرية وهي تتضمن وجود  
الله وكلامه ثم ثنى بالتوحيد وثنى  
الشريك ثم بآيات الرسالة لمحمد  
صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا  
الى الطاعة المخصوصة عقب  
الشهادة بالرسالة لانها لا تعرف  
الامن جهة الرسول ثم دعا الى  
الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه  
الإشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد  
توكيدا ويحصل من الأذان  
الأعلام بدخول الوقت والدعاء  
الى الجماعة وإظهار شعار  
الاسلام والحكمة في اختيار  
القول له دون الفعل سهولة  
القول وتيسيره لكل أحد في كل  
زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل  
الأذان أو الامامة ثالثها ان علم  
من نفسه القيام بحقوق الامامة  
فهو أفضل والا فالأذان أفضل  
وفي كلام الشافعي ما يؤتى اليه  
واختلاف أيضا في الجمع بينهما  
فقبل بكرة وفي البيهقي من حديث  
جابر مر فوجعا النبي عن ذلك لا يكن  
سند ضعيف وصح عن عمر لو أطبق

عمر مر فوجعا باسناد كلهم ثقات اه كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك  
الحافظ في التلخيص قوله قام رجل وقع في معجم الطبراني الصغير السائل هو ابن عمر  
واسكنه بشكل عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى  
الله عليه وسلم وأيايته وبين السائل قد ذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس الحول  
وأما ذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند الناس أن السائل  
المذكور من أهل البادية قوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعربه  
وقع عن كيفية الوصل والفصل لا عن مطلق الكيفية قوله منى منى أى اثنتين اثنتين  
وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرار اللفظ منى للمبالغة وقد فسّر ذلك ابن عمر في  
رواية أحمد ومسلم عنه كما ذكره المصنف وقد أخذ مالك بظاهر الحديث فقال لا يجوز  
الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر وحله  
الجمهور على انه إيمان الأفضل لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما  
سبق ويحتمل أن يكون للإرشاد الى الاختف اذا السلام من الركعتين أخف على المصل  
من الأربع لما فوقها بما فيه من الراحة غالباً وقد اختلف السلف في الأفضل من  
الفصل والوصل فقال أحمد الذي اختاره في صلاة الليل منى منى وان صلى بالنهار أربعاً  
فلا بأس وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه أوتر بخمس لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل قوله فاذا  
خفت الصبح فوتر بواحدة استدله على خروج وقت الوتر بطول الفجر وأصرح منه ما  
رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فليجعل  
آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بذلك فاذا كان الفجر فقد  
ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مر فوجعا من أدركه الصبح  
ولم يوتر فلا وتر له وسأني الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على  
مشروعية الأيتار بركعة واحدة عند مخافة هجوم الصبح وسأني ما يدل على مشروعية  
ذلك من غير تقييد وقد ذهب الى ذلك الجمهور وقال العراقي ومن كان يوتر بركعة من  
الصحابة اختلفوا الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى  
الاشعري وأبو الدرداء وحذيفة وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ومعاوية وغيرهم  
الداري وأبو أيوب الأنصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن  
الحارث القاري وهو مختلف في صحته وقد روى عن عمرو بن وهب وأبي وابن مسعود والياتر  
بثلاث متصلة قال ومن أوتر بركعة الم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عياش بن أبي  
ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبسة بن عبد القادر

الأذان مع الخلق لاذن رواته سعد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الأولى وقيل يستحب وصححه النووي (عن ابن عمر  
رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة (يجمعون فيصنعون الصلاة) أي يقدر  
حينها ليدكوها في الوقت (ليس ينأى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال آيس حرقا لاسم لها ولاخير ويجوز



أن يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها ولمسلم ما يؤيد ذلك ولقطة ليس يتأدى بها أحد (فتكلموا) أي العصابة (يوما في ذلك) قال في الفتح لم يقع لي تعيين التكميل في ذلك (فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا) بكسر الناء على صورة الاسم (مثل ناقوس النصارى) الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ (وقال بعضهم بل يوقا) بضم الواو (مثل قرن اليهود) الذي ينفخ فيه

فيجتمعون عند سماع صوته ويسمى الشبور بزنة تنور فاقرقوا فرأى عبد الله بن زيد الأذان فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم نقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (أولاً يعضون رجلا) حال كونه (يتأدى بالصلاة) فالقائه في سياق حديث ابن عمر هي النصيحة والتقدير فاختلفوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر الخ قاله القرطبي وتعقبه في الفتح بيان سياق حديث ابن زيد ينال منه فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رأيت مثل الذي رأى فدل على أن عمر لم يكن حاضر المأقاص عبد الله قال والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل يتأدى بالصلاة كانت عقب المشاورة فيها بقوله وإن رؤياه عبد الله كانت بعد ذلك وتعقبه العيني بحديث أبي داود فإنه قال فيه بعد قول ابن زيد إذ أتاني آت فأراني الأذان وكان عمر قد رآه قبل ذلك فكنه عشرين يوما ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما منعتك أن تخبرنا الخ وليس فيه أن عمر سمع الصوت

وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى وربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وداود وابن حزم وذهب الهادوية وبعض الحنفية إلى أنه لا يجوز إلا بتأخير ركعة وإلى أن الم شروع الأيتار بثلاث واستدلوا بما روى من حديث محمد بن كعب القرظي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن البتراء قال العراقي وهذا امر سل ضعيف وقال ابن حزم لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن البتراء قال ولا في الحديث على سقوطه بيان ما هي البتراء قال وقد روي ثامن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بتراء يعني الوتر قال فعاد البتراء على النهج بالخبر الكاذب فيها اه واحتجوا أيضا بما حكى عن ابن مسعود أنه قال ما أجزأت ركعة قط قال الذوي في شرح المذهب أنه ليس بثابت عنه قال ولو ثبت لجل على القرائن فقد قيل أنه ذكره رد على ابن عباس في قوله أن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأت ركعة قط أي عن المكتوبات اه وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال سمر حذيفة وابن مسعود عند الوليد بن عقبة وهو أمير مكة فلما خرجا وتر كل واحد منهما ما بركة ومحمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولكن القائل بعدم صحة الأيتار بركة من الهادوية والحنفية يرى الاحتجاج بالمرسل واحتج بعض الحنفية على الاقتصار على ثلاث وعدم اجزائها غيرها بأن العصابة أجعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز واختلفوا فيها عده قال فاخذنا بما أجعوا عليه وتر كما ما اختلفوا فيه وتعقب بمنع الإجماع وبما سياتي من النهي عن الأيتار بثلاث (وعن ابن عمر أنه كان يمسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى أنه كان يأمر ببعض حاجته رواء البخاري وعن ابن عمر وابن عباس

أنهم سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل رواء أحمد ومسلم) الأثر والحديث يدلان على مشروع عتبة الأيتار بركة وتعريف المسند من قوله الوتر ركعة مشعر بالحرص لولا ورود منطوقات قاضية بجواز الأيتار بغير ركعة وسيأتي قال الحافظ وظاهر الأثر المروي عن ابن عمر أنه كان يصلي الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارجل لنا ثم قام وأوتر بركة وروى الطحاوي عن ابن عمر أنه كان ينصلي بقرعة ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله وإسناده قوي وقد تقدم الكلام على الأيتار بركة (وعن عائشة

فخرج فقال فهو يقوى كلام القرطبي ويرد كلام بعضهم أي ابن جرير اه وأجاب ابن جرير في انتقاض الاعتراض بأنه إذا سكنت في رواية أي عمر عن قوله فسمع عمر الصوت فخرج وأثبت ابن جرير ما يكون أثبات ذلك الأعلى أنه لم يكن حاضر فكيف



في الفتح ومانقاء التتوي ليس  
 يعيد من ظاهر اللفظ فان الصيغة  
 محمولة للامرين وان كان ما قاله  
 أرجح او الحكمة في تخصيص  
 الاذان برفياري رجل دون وحي  
 التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم والرفع لذكركم لانه اذا كان  
 على اسنان غيره كان ارفع لذكركم  
 وانخر اشانه على انه روى أبو  
 داود في المراسيل ان عمر لما رأى  
 الاذان جاء اخبر النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد  
 ورد بذلك فباراه الاذان بلال  
 فقال له صلى الله عليه وآله وسلم  
 سبقك به الوحي ورواه هذا  
 الحديث خمسة وفيه التصديت  
 والاخبار والقول وأخرجه مسلم  
 والترمذي والقسائي قال في الفتح  
 كان اللفظ الذي ينادى به بلال  
 لله لا اله الا الله جامعة ووطن  
 بعضهم ان بلالا حينئذ أمر  
 بالاذان المعهود فذكر مناسبة  
 اختصا بلال بذلك دون غيره  
 لكونه كلبا عذب يرجع عن  
 الاسلام يقول أحد أحد  
 فجوزي بولاية الاذان المشغل على  
 التوحيد في ابتدائه وانتهائه  
 وهي مناسبة حسنة في اختصاص  
 بلال به الا ان هذا الموضع ليس  
 هو محلها اه وفي هذا الحديث

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى مراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا يرجع على أحد المتشاورين اذا اخرج به عما أدى اليه اجتهاده ونفسه منقبة ظاهرة فالمرء الفاروق رضي الله عنه وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام تعالى في



الفتح **ويروى** أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ثم ذكرها وقال والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث اه  
ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الأذان بنفسه وقد عزم النووي بأن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أذن مرة في السفر ومرة في الترمذي وقواه ٢٨٠ قال الحافظ ابن حجر ولكن وجدنا في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه

الترمذي وألفظه فأمر بلال فاذا ن  
فعرف أن في رواية الترمذي  
اختصارا وأن معنى قوله أذن  
أمر أي بلال كما يقال لرمطى  
الخليقة العالم القلاني أنفا وأنما  
بأمر العطاء غيره ونسب للخليقة  
لكنه أمر به والله أعلم (عن  
أنس) بن مالك (رضي الله عنه  
قال أمر بلال) أي أمر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لاه  
الأمر الناهي وهذا هو الصواب  
خلافا لمن زعم أنه موقوف ودفع  
بأن الخبر عن الشارع لا يعمل  
الأعلى أمر الرسول (أن يرفع  
الأذان) أي يعمل أكثر كلماته  
مثناة (وأن يوتر الإقامة) أي  
يفرد ما جاء به من ذلك من ذهب  
الشافعي وأحمد والمراد معظمها  
فإن كلمة التوحيد في آخر الأذان  
مفردة والتكبير في أوله أربع  
ولفظ الإقامة منى ولفظ  
الشروع يتناول التثنية  
والتريع فليس في لفظ الحديث  
ما يخالف ذلك على أن تكرير  
التكبير تثنية في الصورة مفردة  
في الحكم وذهب مالك وأتباعه  
أن التكبير في أول الأذان مرتين  
لروايته من وجوه صحاح في  
أذان أبي محمد ذورة وأذان ابن  
زيد والعمل عندهم بالمدينة

أيضا وعن عبد الرحمن بن أبي رزق عند النسائي بصوحديث ابن عباس وقد اختلف في  
صحته وفي أسناده حديثه هذا وسيأتي وعن أنس عند محمد بن نصر المروزي بصوحديث  
ابن عباس وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البزار بنحوه وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني  
والبزار أيضا بنحوه وفي أسناده سعيد بن سنان وهو ضعيف جدا وعن عبد الله بن مسعود  
عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بنحوه أيضا وفي أسناده  
عبد الملك بن الوليد بن معدان وثقه يحيى بن معين وضعفه البخاري وغير واحد وعن  
عبد الرحمن بن سبرة عند الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه أيضا وفي أسناده اسمعيل بن  
رزين ذكره الأزدي في الضعفاء وابن حبان في الثقات وعن عمران بن حصين عند النسائي  
والطبراني بنحوه أيضا وعن النعمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط بنحوه وفي أسناده  
السري بن اسمعيل وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط بزيادة  
والمعوذتين في الثالثة وفي أسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وعن عائشة عند أبي داود  
والترمذي بزيادة كل سورة في ركعة وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي أسناده  
خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن  
سعيد عن عمرة عن عائشة وثقه يحيى بن أبي رزق وفيه مقال ولكنه صدوق في الحديث  
القديم أسناده صالح قال ابن الجوزي وقد أكره أحمد ويحيى زيادة المعوذتين في الركعة  
ابن السكن في صحيحه لذلك شاهدنا من حديث عبد الله بن مرجس بأسناد قريب وروى  
المعوذتين محمد بن نصر من حديث ابن ضمرة عن أبيه عن جده وهو حسين بن عبد الله  
ابن ضمرة بن أبي ضمرة وهو ضعيف عند أحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم  
وكذبته مالك وأبو داود لا يعرف وجده ضمرة يقال أنه مولى النبي صلى الله عليه وسلم  
والأحاديث تدل على مشروعية قراءة هذه السورة في الوتر وحديث الباب يدل أيضا على  
مشروعية الأيتار بثلاث ركعات متصلة وسيأتي الكلام على ذلك (وعن عائشة قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يفصل بينهن رواه أحمد والنسائي  
وألفظه كان لا يسلم في ركعتي الوتر وقد ضف أحمد أسناده وإن ثبت فيكون قد فعله أحبا  
كما أوتر بالنس والسبع والتسع كما سند كرهه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا توتروا بثلاث أوتروا بحمس أو سبع ولا تشبهوا بمسالة المغرب رواه الدارقطني  
بأسناده وقال كلهم ثقات) أما حديث عائشة فأخرجه أيضا البيهقي والحاكم بإفظ أحمد  
وأخرجه أيضا البيهقي والحاكم لفظ النسائي وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين  
وأخرج الحاكم أيضا من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث  
ولا يس فيه لا يفصل بينهن ورواه قال على شرط الشيخين وأخرجه أيضا الترمذي

على ذلك في آل سعد القرظ إلى زمانهم لم يثبت حديث أبي محمد ذورة عند مسلم وأبي عوانة والحاكم  
وهو المحفوظ عن الشافعي من حديث ابن زيد والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن  
بأبي الشهادتين مرتين سيرا قبل قولهما جهر الحديث مسلم فيه وإنما اختص الترجيع بالشهادتين لأنهما أعظم ألفاظ











أم أربعا ولم يندكر في ادبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراط اكتفا به ذكره أولان الشدة في الأول تأنيبه غفلة فتكون أهول وفي الحديث فضل الاذان وعظم قدره لان الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الاذان هيبة يشهد

أو وجع من قيام الليل صلى من المار تقي عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود ونحوه وفيه ما فلما أسن وأخذ الله لم أو تربس سبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي رواية للنسائي قالت فلما سن وأخذ الله لم صلى سبع ركعات لا يقرأ الا في آخرهن) الايتار بتسع مروى من طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والايتار بتسع قد تقدم ذكر طريقه قوله فيمنسوك ويتوضأ فيه استحباب السواك عند القيام من النوم قوله ويصلي تسع ركعات الخ فيه مشروعية الايتار بتسع ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها ويقعد في الثامنة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما يسمع منه فيه استحباب البهر بالتسليم قوله ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد أخذ بظاهر الحديث الاوزاعي وأحمد وفيه ما حكاه القاضي عنهما وأما أحارم عتبت بعد الوتر جالساً قال أحمد لا أفعله ولا يمنع من فعله قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالساً بالبيان الجواز ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرات قليلة قال ولا يفتقر بقولها كان يصلي فان الاختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الأصوليين ان لفظ كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة فان دل دليل على به والا فلا تقتضيه بوضعها وقد قالت عائشة كنت أطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخله قبل أن يطوف ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يخرج بعد ان صحبتته عائشة الا حجة واحدة وهي حجة الوداع قال ولا يقال اعلمها طيبته في احرامه بمرة لان المعتمر لا يحصل له الطيب قبل الطواف بالاجماع فثبت انهما استعملتا كان في مرة واحدة قال وانما تأولنا حديث الر كعتين لان الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتر او في الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالامر بجعل آخر صلاة الليل وتر فكيف ينظر به صلى الله عليه وسلم مع هذه الاحاديث واشباهها انه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار اليه القاضي عياض من ترجيح الاحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب لان الاحاديث اذا صحت وأمكن الجمع بينهما عين وقد جمعنا بينهما والله المجد (وأقول) أما الاحاديث التي فيها الامر للامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وتر افلام عارضة بينهما وبين فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الوتر لما تقر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بالامة فلا معنى للاستنكار وأما احاديث انه كان آخر صلته

انزعاج الشيطان بسببها لانه لا يبعث كاد يقع في الاذان رياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة فان النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة والمؤذن في أذانه واقامته تنفي عنه الوسوسة والرياء اتبعه الشيطان منه وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح ورواه هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والاخبار والغفلة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه لا يسمع مدي صوت المؤذن) اي غايته (جن ولا انس ولا شيء) من حيوان أو جماد بأن يخلق الله تعالى له ادراكا وهو من عطف العام على الخاص ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا حجر ولا جن ولا انس ولا بي داود والنسائي وأحمد عن أبي هريرة بلفظ المؤذن يغفر له مد صوته ويشهد له بكل رطب ويابس ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهذه الاحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب ولا شيء وقرئ تكام

بعض من لم يطاع عليه في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (الشهادة) بلاهظ لماضي وللشعير في الايشم له (يوم القيامة) وغاية الصوت بالارباب أخفى من ابتدائه فاذا شهد له من بعد غفلة وصل اليه منتحى وموته فلان يشهد له من دنا منه ومع مبادى صوته أولى به عليه القاضي البضاوي والسير في هذه الشهادة وكفى بالله شهيدا اشتهار المشهود به بالفضل وعلمه ورجته



وكان الله تعالى يفضح بالشهادة قوما يكرهها آخرون ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون الاشخ البخاري وفيه التهديت  
والاخبار والمنة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في ذكر الجن والتوحيد والنساق وابن ماجه في الصلاة وفي الحديث  
استجاب رفع الصوت بالاذان ليكثر ٢٨٤ من يشهد له الم يجوده أو بتأذبه وفيه ان اذان الفذ مندوب اليه ولو كان

في فقر ولولم يرج - ضرور من يصلي  
معهم لانه ان فات دعاء المصلين لم  
يقم استشهاده من يسموه من  
غيرهم (عن أنس رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) ان اذا غزينا) أي  
صاحبنا (قوما لم يكن يغزونا)  
من الغزو وللأصلي وأبي الوقت  
يعبر بنا من الغارة ولا بن عساكر  
يفزينا من الغزاة والعموي  
يفد بنا من الغد ونقبض لروح  
(حتى يصبح وينظر) أي ينتظر  
(فان سمع اذانا كف عنهم وان  
لم يسمع اذانا غار) ويقال غار  
ثلاثا أي هجم (عليهم) من غير  
علم منهم ولم عنه فلك كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يغير اذا طلع الفجر وكان  
يسمع الاذان فان سمع اذانا  
أمسك والا غار قال الخطابي  
فيه أن الاذان شعار الاسلام  
وانه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد  
اجتمعوا على تركه كان للسلطان  
قتالهم عليه اه قال في الفتح  
وهذا أحد أقوال العلماء وهو  
أحد الأوجه في المذهب واغرب  
ابن عباد البر فقال لأهل فيه  
خلافا اه وفي القسطلاني  
واستنبط من الحديث وجوب  
الاذان وانه لا يجوز تركه لانه من

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها ما يدل على الدورام لما قرر من عدم لالة لفظ  
كان عليه فطريق الجمع باعتباره صلى الله عليه وسلم أن يقال انه كان يصلي الركعتين بعد  
الوتر مرة ويدهمات مرة وأما باعتبار الامة فغير محتاج الى الجمع لما رقت من أن الاوامر  
يجعل آخر صلاة الليل وترًا مختصة بهم وان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن  
القيم في الهدى وقد أشكل هذا يعني حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس  
فظنوه معارضه لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا ثم حكى عن مالك  
وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدمنا عن النووي ثم قال والصواب أن يقال ان هاتين  
الركعتين تجريان مجرى السنة وتسكمن الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قبل  
بوجوبه فتجري الركعتين بعده مجرى سنة المغرب من المغرب فانهم اوتروا ثم ركعتان  
بعدها تسكمن لهما فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم اه وانظروا ما قدمنا  
من اختصاص ذلك به صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم لهما تين الركعتين  
بعد الوتر من طريق أم سلمة عند أحمد في المسند ومن طريق غيرهما قال الترمذي روى نحوه  
هذا من أبي امامة وعائشة وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند أيضا  
والبيهقي عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس  
يقرا فيهما ما اذا زلزلت الارض زلزالها وقل يا أيها الكافرون وروى الدارقطني نحوه  
من حديث أنس ويبقى ذكر القائلين باستحباب التنفل لمن استيقظ من النوم وقد كان  
أوتر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى  
من النهار ثنتي عشرة ركعة وفيه مشروعية قضاء الوتر ويبقى قوله ولا صام شهرًا كاملاً  
يبقى في باب ما جاء في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على انه كان يصوم  
شعبان كله ويبقى الكلام هنالك ان شاء الله تعالى قوله لم يجلس الا في السادسة والسابعة  
وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لا بعد الا في آخرهن الرواية الاولى تدل على اثبات  
العمود في السادسة والرواية الثانية تدل على نفيه ويمكن الجمع بحمل الثاني للعمود في  
الرواية الثانية على العمود الذي يكون فيه التسليم وظاهر هذا الحديث وغيره من  
الاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم في  
المحلى ان الوتر يتم بعد التسليم ينقسم الى ثلاثة عشر وجهاً أي بفصل اجزاء ثم ذكرها  
واستدل على كل واحد منها ثم قال واحبها اليها وأفضلها أن يصلي ثنتي عشرة ركعة يسلم  
من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم

• (باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها لعنوت) •

(عن خارجة بن - حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شعائر الاسلام الظاهرة والصريح عندنا كالخفية والمالكية انه سنة الا ان المالكية قالوا انه لجماعة طلبت فقال  
غيره بخلاف الفذ والجماعة التي لا تطلب غيرها اه قلت استدلل بورود الاخرية من قال بوجوبه كاي دقيق العبد ومن قال به  
مطلقاً الاوزمي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطا وقيل واجيب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية والجمعة



على أنه من السنن المؤكدة واخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع ومنشأ الاختلاف ان مبدأ الاذان لماسكان عن مشورتا وقعها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر برؤا بعضهم فافره كان ذلك بالمددوبات اشبهه ثم لما واطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم ينقل انه تركه ولا رخص في تركه ٢٨٥ كان ذلك بالواجبات أشبهه والله أعلم

وقد بدأ خرج هذا الحديث البخاري أيضا في الجهاد وسمي طرفه المتعلق بالاذان (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سمعتم النداء أي الاذان ظاهره اختصاص الاجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المارة مثلا في الوقت وعلم منه انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه لم يعد أو صم لا تشرع له المابعة قاله النووي في شرح المذهب (فقولوا) قولا (مثل ما يقول المؤذن) أي مثل قول المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي الا في الجملة اثنين فيقول بدل كل منهما ما لا حول ولا قوة الا بالله كما يأتي تفصيله في الحديث الثاني والا في التشويش في الصحيح فيقول بدل كل من كلمته صدقت وبررت قال في المكافاة تلجورد فيه والا في قوله قد قامت الصلاة فيقول أقامها الله وأدامها والا ان كان في الصلاة أو يجامع فلا يجب في الاذان ويكره في الصلاة فيجب بعدها وليس الامر للوجوب عند الجمهور خلافا لصاحب المحيط من الخنفية وابن وهب من المالكية فبناء على أنهما وجه بالمضارع

وقال لقد أمدكم الله بصلاة هي خير لكم من حمر البهائم وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر ورواه الخمسة الا التساني الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه وضعفه البخاري وقال ابن حبان اسناده منقطع ومثله باطل قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي حمزة الزوني عن خارجة في الباب عن أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شيبة وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق الترمذي وثقة الدارقطني وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد والدارقطني وفي اسناده العريزي وهو ضعيف وعن بريدة عند أبي داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح وعن أبي بصرة الغفاري عند أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكنه تابع وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الاوسط وفي اسناده اسحق بن عمار البجلي وثقة ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعن ابن عباس عند الزوار والطبراني في الكبير والدارقطني وفي اسناده النضر أبو عمرو والخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري منه كراهية الحديث وعن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان في الضعفاء وفي اسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به وكان أبو زرعة يعرض القول فيه وادعى ابن حبان ان الحديث موضوع وله حديث آخر عند الطبراني وفي اسناده أيوب بن نعيم ضعفه أبو حاتم وغيره وعن ابن مسعود عند الزوار وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي في الخلافيات وفي اسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل انه كان يضع الخنون والآثار ويقلب الاسانيد للاخبار قال أبو حاتم وله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي عليه السلام عند أهل السنن وعن عقبة ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضا وفيه ضعف وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي اسناده عبيد الله بن زحر وهو ضعيف وفيه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والاطوسط قوله أمدكم الامداد يـكون بمعنى الاغاثة ومنه الامداد باللائكة وبمعنى الاعطاء ومنه وأمددناهم بقا كهيئة الآية فيجتم على أن يكون هذا من الاغاثة أي أعانكم بها على الانتهاء عن الفحشاء والمنكر كما قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويجعل أن يكون من الاعطاء قال العراقي والظاهر ان المراد الزيادة في الاعطاء ويدل عليه قوله في بعض طرق الحديث ان الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمرو وابن أبي أوفى وعقبة ابن عامر قوله الوتر بكسر الواو وقصها الفتان وقرئ بهما في السبعة قوله بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر استدلل به على ان أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء

وقوله ما يقول دون الماضي إشارة الى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ويؤيده حديث التساني عن أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا كان عند ما يسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلولم يجبه حتى فرغ استجابه التدايم ان لم يطل الفصل فانه النور في المجموع مما هو على اذا أنت مؤذن آخر يجيبه بعد اجابة



الاول أم لا قال النووي لم أر فيه شيئا لاهما وقال في المجموع المختار أن أصل القضية في الإجابة شامل للجميع إلا أن الأول يتأكد ويكره تركه وقال ابن عبد السلام يجب كل واحد بإجابة لتعدد السبب وإجابة الأول أفضل إلا في الصبح والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ المنزل لا يقتضي المساواة من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول

لا يفتد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن كذا قيل وفيه بحث لأن المسألة وقعت في القول لا في صفة والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الأهل بالسلام فاحتاج إلى رفع الصوت والسمع مقصوده ذكر الله فيكفي بالسر أو البهر لا مع الرفع ثم لا يكفي أن يجريه على خاطره من غير تأنظ لظاهر الأمر بالقول واغرب ابن المنبر فقال حقيقة إذا نجيح ما يصدر من المؤذن من قول وفعل وهيئة وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة **بكون** من مكملاته ويوجب الأذان من دونها ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جملة الأذان وليس كذلك لالغة ولا شرعا (عن معاوية رضي الله عنه مثله) أي مثل قول المؤذن (إلى قوله) أي مع قوله (وأشهد أن محمدا رسول الله) كذا أورده البخاري مختصرا (ولما قال) المؤذن (حي على الصلاة) أي هلم بوجهك وسيرتك إلى الهدى والنور عاجلا والقوز بالنعيم آجلا

ويجوز إلى طلوع الفجر كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى السهر وفي وجه لأصحاب الساقى أنه يتبدل طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يجوز إلى صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الترتيل العشاء وكما يخالفه للأدلة واستدل بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الترتيل وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا على أن الترتيل أفضل من ركعتي الفجر وقد تقدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا على أن الترتيل يصح الاحتداد به قبل العشاء فقال ما لفظه وفيه دليل على أنه لا يعتد به قبل العشاء بحال انتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السهر ورواه الجماعة وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال أوتروا قبل أن تصبوا ورواه الجماعة إلا البخاري وأبا داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره قال قراءة آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه في الباب أحاديث منها عن أبي هريرة عند البزار والطبراني في الأوسط قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم أياكم كبر كيف يوتر قال أوتر أول الليل قال حذركيس ثم سأل عمر كيف توتر قال من آخر الليل قال قوي معان وفي أسناده سليمان بن داود البجلي وقد ضعف وعن أبي مسعود عند أحمد والطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال العراقي وأسناد صحيح وعن أبي قتادة عند أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم وعن عقبة بن عامر عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن أبي حمزة عن ابن ماجه بلفظ من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره إلى السهر قال العراقي وأسناد جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبا ما أول الليل وأوسطه ليكون سعة للمسلمين وعن ابن عمر عند أبي داود والترمذي وصححه الحاكم في المستدرک بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بادروا الصبح بالتوتر وحديث آخر عند الترمذي بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والتوتر فأوتر واقبل طلوع الفجر ومن أبي ذر عند الساقى بلفظ أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني بصلاة الضحى والتوتر قبل النوم وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ سمعت رسول الله

(قال) معاوية (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولم يذكر في الفلاح كنعاب كراحمهما من الأمر ظهوره ولا بن صلى خزيمة وغيره من حديث عائشة بن أبي وقاص فقد لا معاوية لما قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله فلما قال صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة إلا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم)



وآله (وسلم يقول) ذلك وإنه لا يجب في الجمعتين لأن معناه ما دعا إلى الصلاة ولا معنى لقول السامع فيه ما ذلك بل يقول فيها  
الحقولة لأنهم آمن كنوز الجنة فعوضها السامع عما يفوتونه من ثواب الجمعتين وقال الطيبي في وجه المناسبة فكانه يقول هذا  
أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام به إلا إذا وفقه الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث التصديت والعنونة

والقول والسمع (عن جابر  
ابن عبد الله رضي الله عنهما أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال من قال حين يسمع  
النداء) أي تمام الاذان فالمطلق  
محمول على الكل وليس المراد  
بظاهره أنه يقول ذلك حال سماع  
الاذان من غير تقييده بقرائه  
الحديث مسلم عن ابن عمر قولوا  
مثل ما يقول ثم صلوا على فمين  
أن يحمله بعد الفراغ واستدل به  
ابن بريرة على عدم وجوب ذلك  
بظاهر إرادته لكن لفظ الأمر في  
رواية مسلم قد يمتنع به من يدهي  
الوجوب وبه قال الحنفية وابن  
وهب من المالكية وخالف  
الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور  
(اللهم رب هذه الدعوة) بفتح  
الهمزة أي الفاظ الاذان (التامة)  
التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل  
بل هي باقية إلى يوم النشور أو  
لجميع العقائد بتمامها (والصلاة  
القائمة) الباقية قال الطيبي من  
قوله في أوله إلى محمد رسول الله  
الدعوة التامة والجمعة هي  
الصلاة القائمة في قوله يقيمون  
الصلاة (آت) بالمداي أعط  
(محمد) صلى الله عليه وآله وسلم  
(الولاية) المنزلة العلية في الجنة  
التي لا تبغى إلا (والفضيلة)

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينال حق بوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البزار قال  
نم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقام الأعلى وترو في أسناده إبراهيم بن إسماعيل بن  
أبي حبيبة وثقه أحمد وضعفه الجمهور وعن عمر بن عبد الله بن ماجة بالنظر سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم الأعلى وتر والحديث  
هند أبي داود والنسائي وأما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل  
امرأته وعن أبي الدرداء عندهم لم ينعو حديث أبي ذر الملقم وأما حديث الباب تدل على  
أن جميع الليل وقت للوتر إلا الوقت الذي قبل صلاة العشاء اذ لم ينقل أنه صلى الله عليه  
وسلم أو تفرقه ولم يخالف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم إلا ما قدمنا أنه يجوز ذلك  
في وجه لأصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى  
صاحب المقهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر إلا بعد صلاة العشاء وورد في حديث  
عائشة الصحيح أنه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء إلى أن يطلع الفجر  
أحدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي سعيد وما شابهه من الأحاديث المذكورة  
في الباب على أن الوتر لا يجوز به الصبح وهو يرد على ما تقدم في أحد الوجوه لأصحاب  
الشافعي أنه يمتد إلى صلاة الصبح أو إلى صلاة الظهر واستدل بحديث جابر وما في معناه  
من الأحاديث المذكورة على مشروعية الأيتار قبل اليوم إن خاف أن ينال من وتره  
وعلى مشروعية تأخيرها إلى آخره إن لم يخف ذلك ويمكن تقييد الأحاديث المطلقة  
التي فيها الوصية بالوتر قبل النوم والأمر به بالأحاديث المقيدة بمخافة النوم عنه (وعن  
أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع أمم ربك الأعلى  
وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ورواه الخمسة إلا الترمذي والخمسة إلا أبو داود  
مثل من حديث ابن عباس وزاد أحمد والنسائي في حديث أبي فاذ اسم قال سبحان الملك  
القدوس ثلاث مرات ولهما مثله من حديث عبد الرحمن بن أبي في آخره ورفع صوته  
في الآخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف  
لذكر هذه الزيادة التي ذكرها أعني قوله فاذ اسم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات  
قال العراقي وهي مصرح بها في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أبي وكلاهما  
عند النسائي بإسناد صحيح انتهى وقد أخرجهما أيضا البزار من حديث ابن أبي أوفى  
وقال خطأ فيه هاشم بن سعيد لأن الثقات يروونه عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن  
ابن أبي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وزاد هاشم فاذ اسم قال سبحان الملك  
القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وابعنه) عليه السلام مقام محمودا) بحمده بعباده وتولون والآخرون (الذي وعدته) بقولك  
سبحانك عسى أن يعثرك ربك مقام محمودا وهو مقام الشناعة العظمى (حات) أي رجبت (له شفاعتي) أي المناسبة به  
كشفاعته في المدينين أو في إدخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث التصديت والعنونة



والقول واخرجه البخاري ايضا في التفسير وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الاذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصف الاول) الذي يل الامام أي من الخير والبركة ٤٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (تم يحدوا) شيامن وجوه الاولوية بان يقع التساوي

(الآن يستموا) أي يقتربوا (عليه) على ما ذكر من الاذن والصف الاول (لاستموا) أي لاقتربوا عليه أي على ما ذكر فيشمل الامر من الاذان والصف الاول ولعبد الرزاق عن مالك لاستموا عليه ما هو بين ان المراد بقوله هنا عليه على الاثنين من غير تكلف وعدل في قوله لو يعلم الناس من الاصل وهو كون شرطها فعلا ماضيا الى المضارع قصد الاستحضار ضرورة المتعاقب بهذا الامر المحي الذي يقضي الحرص على تحصيله الى الاستتمام عليه واستدلال به بعضهم لمن قال بالاقصر على مؤذن واحد وليس بظاهر لعمدة استتمام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ولان الاستتمام على الاذان يتوجه من جهة النبوية من قبل الامام فيهم من المزية (ولو يعلمون ما في التهجير) أي التبع كسر الى الصلوات (لاستبقوا اليه) أي الى التهجير قاله الهروي وحله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا المراد الايمان الى صلاة الظهر في أول الوقت لان التهجير مشتق من الهجرة وهي شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر والى ذلك قال

من الثقات انتهى وعبد الرحمن بن ابري قد وقع الاختلاف في صحبته ك كما قدمنا وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي روى عن عبد الرحمن بن ابري عن أبي بن كعب وروى عن عبد الرحمن بن ابري عن النبي صلى الله عليه وسلم (وهن الحسن بن علي عليه السلام قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقبضي مما قبضت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وعن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضاك من مضطك وأعوذ بمعاقبتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك رواهما (الخمس) أما حديث الحسن فاخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي الحوراه بالحاء المهملة والراء من الحسن وأثبت بعضهم القسافي قولك فانك تقضي وبعضهم أنه قطها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت سبحانه ونور زاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يعز من عادت قال النووي في الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة فقال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو معترض فان البيهقي رواها من طريق اسراويل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراه عن الحسن أو الحسين بن علي وهذا التردد من اسراويل انما هو في الحسن أو الحسين قال البيهقي كان الشك انما وقع في الاطلاق أو في النسبة قال ويؤيد الشك ان أحمد بن حنبل أخرجه في مسند الحسين من مسنده من غير تردد ومن حديث شريك عن أبي اسحق بسنده قال وهذا رواه كمال الصواب خلافة والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فانما يدل على ان الوهم فيه من أبي اسحق فلهذا ساه فيه حفظه فنسي هل هو الحسن أو الحسين قال ثم ان الزيادة اعني قوله ولا يعز من عادت رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق ثم ذكره الحافظ بأسناده متصل وفيه تلك الزيادة وزاد النسائي بعد قوله تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي انها زيادة بسند صحيح أو حسن وثقة به الحافظ بانه مائة طع وروى تلك الزيادة الطبراني والحاكم وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفي النبي صلى الله عليه وسلم والحسن ابن ثمانين سنين فكيف يعلمه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد أشار صاحب البدر المنير

البخاري ولا يرد على ذلك مشروعية البراد لا أنه يريد به الرفق وامام من تراءى فائتته وقصد الى المسجد ينتظر الصلاة فلا الى يعني ما له من الفضل (ولو يعلمون ما في العمة) أي في قواب أدا صلاة العشاء في الجماعة (و) قواب أدا صلاة (الصبح) في الجماعة (لا توهموا ولو حبوا) بفتح الحاء وسكون الباء أي مشيا على اليدين والركبتين أو على مقعدته بحيث عليهما المساقم ما من المشقة



على النفوس ونسفة العشاءة إشارة الى ان النهي الوارد فيه ليس للتحريم بل لسكراهة التنزيه وروا هذا الحديث مدنيون وفيه الحديث والاعبار والمنفعة وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلا لا يؤذن) للصبح ٢٨٩ (ببطل) أي فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من

عادته المستمرة وزعم بعضهم - م ان ابتداء ذلك كان باجتهاد منه - وعلى تقدير صحة فقد أقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فصارت حكم المأمور به (فكلوا واشربوا) فيه اشعار بان الاذان كان عندهم علامة على دخول الوقت فبين أن أذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أي الى أن (ينادي) أي يؤذن (ابن أم مكتوم) عمرو أرو عبد الله بن قيس بن زائدة القرشي وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله الخزومية (قال) أي ابن عمر أو ابن شهاب (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى) عمى بعد بدري سنتين أو ولد أعمى فيكيت أمه أم مكتوم لا كتمام نور بصره والاول هو المشهور وقد أسلم قديما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخافه على المدينة ونهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها وقيل رجع الى المدينة ومات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس (لا ينادي) أي لا يؤذن (حتى يقال له أصبحت أصبحت) بالتكرار لئلا كسدت والمعنى قاربت الصبح أو دخلت في الصباح والاول أولى وبه يزول الاشكال فليس المراد من الحديث ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر

الى تضعيف كلام ابن حبان وقد نبه ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر تفرد به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هرير وتبعه ابن مينا ونس واسرائيل وقد رواه شعبه وهو حافظ من ما قنن مثل أبي اسحق وابنه فلم يذكروا فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كما بعنا هذا الدعاء وأيد ذلك الحافظ برواية الدولابي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن الحنفية انهما كانا يقولان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات وفي اسناده عبد الرحمن بن هرم قال الحافظ وهو محتاج الى الكشف عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمحتفظ وقال ابن النخعي ان اسنادهما جيد وشرح الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادهما ضعيف وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حديث الحسن بن سعيد ابصلاة الصبح وقال صحيح قال الحافظ وابس كما قال وهو ضعيف لار في اسناده عبد الله بن سعيد انقبري ولولا ما كان صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى التبراني في الاوسط من حديث يزيد بن نحوه وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي المذكور فآخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه مقيد بالقنوت وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم واپس فيه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث آخر عند الدارقطني بلفظ قنوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده عمرو بن شعيب في أحد الكذايبير الوضاعين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني انهم كانوا يقولون قنوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك وفي اسناده أيضا عمرو بن شعيب المذكور وعن أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في المصنف ولدارقطني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وفي اسناده أبان بن أبي عياش وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقنت في صلاة الصبح بهؤلاء الكلمات وقد تقدم وعن ابن عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أحد انبياء في القنوت اللهم اهـ دني فيمن هـ ديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابري عند محمد بن نصر وفيه ذكر القنوت في الوتر وعن أم عباد عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية القنوت بهذا الدعاء المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٣٧ نيل في بل التحذير من طلوعه والتضيض له على النداء خيفة ظهوره والالزم جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه جعل أذانه غاية للاكل نعم يكره عليه قوله ان بلا لا يؤذن بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكتوم بخلافه وأيضاً وقع عند البخاري في الصيام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان أذانه



جعل علامة التحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر قال في الفقه وهو هذا  
 الموضع عندي في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان أذانه جعل علامة لتحريم الاكل وكأنه كان له من يراعى الوقت بحيث  
 يكون أذانه مقارنا لابتداء الطلوع وهو ٢٩٠ المراد بالبرزوخ وعند أخذ في الاذان يعرض الفجر في الافق ثم ظهر لي انه

لا يلزم من كون المراد بقوله -م  
 أصبحت أي قاربت الصباح  
 وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال  
 أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر  
 برزخ من الليل فاذانه يقع في أول  
 برزخ من طلوع الفجر وهذا وان  
 كان مستبعدا في العادة فليس  
 مستبعدا من مؤذن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم المؤيد باللائكة  
 فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك  
 الصفة وقد روي أبو قرة من وجه  
 آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان  
 ابن أم مكتوم يتوخى الفجر ولا  
 يخطئه اهـ وفي هذا الحديث  
 جواز الاذان قبل طلوع الفجر  
 ومشرعيه قبل الوقت في الصبح  
 وهو ما يكتفي به عن الاذان بعد  
 الفجر أم لا ذهب الى الاول الشافعي  
 ومالك وأحمد وأصحابهم وروي  
 الشافعي في القديم عن عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه انه قال  
 يهلوا الاذان بالصبح يدبج المدبج  
 وتخرج العاهرة قال الحافظ الرباني  
 محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في  
 السبل الجرار ما نقله أقول  
 الاذان هو دعاء الى الصلاة وهذا  
 اشتمل على ألفاظ الدعاء التي منها  
 سعي على الصلاة سعي على الفلاح  
 فلا يقل في غير الوقت وأما اذان  
 بلال في ذلك الوقت الخاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقي بإسناد صحيح ورواه محمد بن نصر أيضا  
 عن علي وعمر وحكام ابن المنذر عن الحسن البصري وأبراهيم النخعي وأبي ثور ورواية عن  
 أحمد وروى محمد بن نصر عن علي عليه السلام انه كان يقنت في النصف الاخير من رمضان  
 وهو من رواية الحرث عنه وروي أبو داود ان عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب  
 وكان يصلي اثم عشرين ليلة ولا يقنت الا في النصف الباقي من رمضان وروي محمد بن نصر  
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يقنت في الصبح ولا في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان  
 وروي العراقي عن معاذ بن الحرث الانصاري انه كان اذا انتصف رمضان لعن الكفرة  
 قال وعن الحسن كذا يقنتون في النصف الاخير من رمضان وروي أيضا عن الزهري انه  
 قال لا يقنت في السنة كلها الا في النصف الاخير من رمضان وروي عن عثمان بن سراقه  
 نحوه وذهب مالك فيما سلكه النور في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي  
 كما قال العراقي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن  
 وقمادة ومعهما كما روي ذلك محمد بن نصر عن محمد بن نصر عن ابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير  
 وروي عن مالك مثل ذلك قال بعض أصحاب مالك سألت مالك عن الرجل يقوم لاهله في  
 شهر رمضان أترى أن يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اسمع ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قنت ولا أحدا من أولئك وما هو من الامر القديم وما فعله أبنا  
 في رمضان ولا أعرف القنوت قديما وقاله عن بن عيسى عن مالك لا يقنت في الوتر عندنا  
 وقال ابن العربي اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان قال والحديث لم يصح والصحيح  
 عندي تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اهـ قال العراقي قلت  
 له هو صحيح أو حسن روي محمد بن نصر انه سئل عن سعيد بن جبيرة عن بدء القنوت في الوتر  
 فقال بعث عمر بن الخطاب جيشا فتورطوا ومتورطوا خاف عليهم فلما كان النصف الاخير  
 من رمضان قنت يدعوا لهم فهذه خمسة مذاهب في القنوت وبها يتبين عدم صحة دعوى  
 الماهدي في البصرة انه جمع عليه في النصف الاخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل  
 الركوع أو بعده ففي بعض طرق الحديث عند البيهقي التحريم بكونه بعد الركوع  
 وقال ترمذي ذلك أبو بكر بن شيبه الخزاعي وقد روي عنه البخاري في صحيحه وذكره ابن  
 حبان في الثقات فلا يضر تقريره وأما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند النسائي من  
 حديث أبي بن كعب كما تقدم وعبد الرحمن بن ابراهيم وضعف أبو داود ذكر القنوت فيه  
 وثابت أيضا في حديث ابن مسعود كما تقدم قال العراقي وهو ضعیف قال وبعضه كونه

وضعت فيه العلة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليرجع قائمكم كما ثبت في الصحيح فلم يبق ما يستدل به  
 به على جواز الاذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضي التعارض والترجيح اهـ وفي الحديث استهباب الاذان  
 واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معا فمعه قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره الا ان جعل من



ذلك فهو يشترط استدلاله على جواز الاستدلال في المنهج الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث تعرض له اهـ ونص الشافعي على جوازه وادعاءه ولا يشترط أن يكون أكثر من اثنين وعلى جوازه تقابله الأعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كتبه أن للأعمى ٢٩١ والبصير اعتماد المؤذن الثقة وعلى جواز شهادة الأعمى وعلى جواز العمل

بغير الواحد وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار وعلى جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتقاد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوي وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من الإمامة إذا كان لقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل إلى إمامه إذا اشتبه بذلك واحتج إليه (عن حصة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا اعتكف المؤذن للصبح أي جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن أو انتصب قائماً للآذان كأنه من ملازمة مراقبة القبر وهي رواية الأصمعي والقاسمي وأبي ذر فيما نقل عن ابن قرقول وهي التي نقلها جهور رواية البخاري عنه ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضاً خلافاً لسانن رواة الموطأ حيث يرووه باللفظ كان إذا سكنت المؤذن من الآذان لصلاة الصبح قال في الفتح وهو الصواب وبدا أي ظهر (الصحيح) صلى

بعد الركون أولى فعل الخلفاء الأربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابهِ وقد روى محمد بن نصر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقف بعد الركنة وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففقت قبل الركنة ليدرك الناس قال العراقي وإسناده جيد قوله في حديث علي وأعوذ بك منك أي استجير بك من عذابك

• (باب لاوتران في صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه) •

(عن طلق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لاوتران في ليلة رواء الخمسة إلا ابن ماجه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وترارواء الجماعة إلا ابن ماجه) أما حديث طلق بن علي فحسبه الترمذي قال عبد الحق وغير الترمذي صححه وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وقد احتج به على أنه لا يجوز نقض الوتر ومن جعله للمختصين به على ذلك طلق بن علي الذي رواء كما قال العراقي قال والي ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا إن من أوتر وأراد الله صلاة بعد ذلك لا ينقض وتره ويصلي شفعا شفعاً حتى يصبح قال في الصحابة أبو بكر الصديق وعمر بن ياسر ورافع بن خديج وعبد بن عمرو وطلق بن علي وأبو هريرة وعائشة ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وعن قال به من التابعين سعد بن المسيب وعلقمة والشعبي وأبراهيم النخعي وسعد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري روى ذلك ابن أبي شيبة عنهم في المصنف أيضاً وقال به من التابعين طاوس وأبو مجلز ومن الأئمة سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد روى ذلك الترمذي عنهم في منته وقال أنه أصح ورواه العراقي عن الأوزاعي والشافعي وأبي ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل النعمان وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقض الوتر وقالوا يضيف إليها أخرى ويصلي ما بدا له ثم يوتر في آخر صلاة قال وذهب إليه أصحابنا واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا إذا وتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره وصلى منفي منفي كما قال الأولون ولم يوتر في آخر صلاة لأنه كان قد جعل آخر صلاة من الليل شفعاً لا وتراً وفيه مخالفة أقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وترارواء واستدل الأولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بحديث عائشة المتقدم ومحدثات سلسلة الآتي وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر أنه كان استعمل عن الوتر قال أما أنا فلو أوترت قبل أن أنام ثم أردت أن أصلي بالليل شفعت بواحدة ماضى من وترى ثم صليت منفي منفي فإذا صليت صلاة في أوترت بواحدة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر رواء أحمد وعن علي قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أن تقوم الصلاة) أي قبل قيام صلاة فرض الصبح ورواه هذا الحديث الخمسة مديون إلا ابن يوسف وفيه الحديث والأخبار والعقيدة وأخرجه مسلم والترمذي والشافعي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزئ أحدكم أو) قال (أحدكم من أذان بلال من يهوره) بفتح







(احدهما فوق الاخرى ثم مذهبا عن يمينه وشماله) كأنه جمع بين اصبعيه ثم فرقهما - الحكيم صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضا ثم يعم الافق ذاهبا يميننا وشمالا بخلاف الفجر الكاذب وهو الذي يسميه العرب ذنب السرحان فانه يظهر في اعلى السماء ثم يختفي والى ذلك اشارة قوله رفع وطأطا ورواه هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة اولهم كوفيان والاخران بصريان

وفيه التصديق والاول والعنينة

ورواية تابعي عن تابعي وأخرجه

البخاري أيضا في الطلاق وفي خبر

الواحد ومسلم وأبو داود والنسائي

في الصوم وابن ماجه في الصلاة

عن عبد الله بن مغفل المزني

رضي الله عنه ان رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم قال بين

كل اذانين) أي الاذان والاقامة

فهو من باب التغليب والاقامة

أذان يجامع الاءلام فالاول

لوقت والناسي للناس ولا يصح

جملة على ظاهره لان الصلاة بين

الاذانين مفروضة والخبر ناطق

بالغيب يربطه لمن شاء (صلاة)

وقت صلاة نافلة أو المراد الراتبة

بين الاذان والاقامة قبل الفرض

قال ذلك (ثلاثا لمن شاء) وللترمذي

والحاكم بسند ضعيف من

حديث جابر انه صلى الله عليه وآله

وسلم قال لا بد من اذانك

واقامة لك قدر ما يفرغ الاكل

من أكله والشارب من شربه

والمعتصر اذا دخل اقتضاء حاجته

ورواه حديث الباب خمسة ما بين

واسطى وبصري وفيه التصديق

والعنينة والقول وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة وكذا

مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي

وابن ماجه (وفي رواية بين كل

التنفل بعد الوتر وقد تقدم ذكرهم وان لم تصح فالكلام ما قدمنا في شرح حديث عائشة

من اختصاص الركعتين بعد الوتر به صلى الله عليه وسلم لماسلف

\*(باب قضاء ما يقوت من الوتر والسنة الراتبة والايراد)\*

(عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو

نسبه فليصله اذا ذكره رواه أبو داود) الحديث أخرجه الترمذي وزاد أو اذا استيقظ

وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد

الطريق التي أخرجه عنها أبو داود صحيح كما قال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه

ضعيف أوردهما ابن عدي وقال انه غير مقبولة وكذا أوردهما ابن حبان في الضعفاء

وأخرجه الترمذي من طريق يزيد بن أسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره

فليصل اذا أصبح قال وهذا أصح من الحديث الاول يعني حديث أبي سعيد وفي الباب

عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته الوتر من

الليل فليقضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي ان النبي

صلى الله عليه وسلم أصبح فاوتر عن أبي هريرة عند الحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي

الدرداء عند الحاكم والبيهقي بمنظار عمار أبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد

قام الناس ادلة الصبح وصححه الحاكم وعن الاقرام المزني عند الطبراني في الكبير بلسان

رجلا قال يا نبي الله اني أصبحت ولم اوتر فقال انما الوتر بالليل فتال يا نبي الله اني أصبحت

ولم اوتر قال فاوتر وفي اسناده خالد بن أبي كريمة ضعيفه ابن معين وأبو حاتم ووثقه أحمد وأبو

داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والطبراني في الاوسط بلسان كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يصبح فيوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد

ذهب الى ذلك من الصحابة علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود

وعبد الله بن عمر وعبادة بن الصامت وعامر بن زريرة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل وفضالة

ابن عبيد وعبد الله بن عباس **ك**ذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شرحبيل

وعبيدة السلماني وابراهيم النخعي ومحمد بن المنذر وأبو العالية وحماد بن أبي سليمان ومن

الائمة سفیان الثوري وأبو حنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأحق وأبو

أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خزيمة ثم اختلف هؤلاء الى متى يقضى على ثمانية

أقوال **أ**حمد ما لم يصل الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق

والحسن البصري وابراهيم النخعي ومكحول وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وأحق وأبي

أيوب وأبي خزيمة **ح**كاه محمد بن نصر عنهم **ث**انيه اليه يقضى لو تر ما لم تطلع لشهر ولو بعد

اذانير صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا يبراه انه لم يقل ان شاء في المرة الثالثة بخلاف ما يشهر به ظاهر

الرواية الاولى فانه قيد كل مرة بقوله لمن شاء فالذي هنا قيد الاطلاق الذي هنالك لان المطلق يحمل على المقيد وزيادة الثقة

مقبولة ولمسلم والاشعري قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالارابعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي انه اقتصر فيها على قوله لمن







من سياق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكرمكم) أي في السن وانما قدمه وان كان الانفة مقبدا عليه لانهم استووا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستووا في الاخذ عنه عادة فليؤمكم أي قايمة قدم به الا السن واستدل به على أفضلية الامامة على الاذان وعلى وجوب الاذان لكن الاجماع صارف ٢٩٥ لا يصر عن الوجوب ورواه هذا الحديث

الثلاثة بصريون وفيه رواية  
تابعي عن تابعي على قول من  
يقول ان أيوب رأى أنس بن  
مالك وفيه الحديث والقول  
وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة  
والادب والجهاد ومسلم في الصلاة  
وكذا أبو داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه (وعنه)  
أي مالك بن الحويرث (رضي الله  
عنه في رواية) قال (أني رجلان)  
هما مالك بن الحويرث ورفقة  
وفي باب سفر الاثنين من كتاب  
الجهاد بلفظ انصرف من عند  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنا صاحب لي قال في الفتح ولم  
أرني شي من طرقه فسميته  
صاحبه (النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم يريدان السفر فقال  
النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) لهما (إذا أنقأ جحشا)  
للسفر (فأذا) بكسر الهمزة  
أي من أحب منك أن يؤذن  
فليؤذن أو أحدهما يؤذن  
والآخر يجيب وقد يخاطب  
الواحد بلفظ التنبيه والجمع  
كقوله يا حرمي اضربا عنقه  
وقوله قتله بنو عقيم مع ان الضارب  
والقاتل واحد قاله الكرماني  
وليس المراد ظاهره من انهما  
يؤذنان معا وانما صرف عن

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرغب في قيام رمضان من غير ان  
ياصرفه بهزيمة فية قول من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه  
الجماعة وعن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فرض  
صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه وقامه ايمانا واحتسابا نرج من ذنوبه كك يوم  
ولدت له امه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) حديث عبد الرحمن بن عوف في اسناده النضر  
ابن شيبان وهو ضعيف وقال النسائي هذا الحديث خطأ والصواب حديث أبي سلمة عن  
أبي هريرة قوله من غير ان ياصرفه بهزيمة فية التصريح بعدم وجوب القيام وقد فسره  
بقوله من قام الخ فانه يقتضي الذنب دون الايجاب وصرح منه قوله في الحديث الآخر  
وسنت قيامه بعد قوله فرض صيام رمضان قول من قام رمضان المراد قيام لياليه  
مصليا ويحصل بطلان ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل  
قبل ويكون أكثر الليل وقال النووي ان قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح يعني انه  
يحصل بها المطلوب من القيام لا ارقام رمضان لا يكون الا بها وأغرب الكرماني فقال  
انفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح قوله ايمانا واحتسابا قال النووي  
معنى ايمانا تصديقا بانه حق معتقدا فضيلته ومعنى احتسابا بان يريد الله تعالى وحده  
لا يقصد مدروية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص قوله غفر له ما تقدم من ذنبه زاد  
أحمد والنسائي ومات آخر قال الحافظ وقد ورد في غفران ما تقدم من ذنبه عدة أحاديث  
جاءت في كتاب منرد اه قيل ظاهر الحديث يتناول الصغار والكبار وبذلك جزم ابن  
المذرر وقيل الصغار فقط وبه جزم امام الحرمين قال النووي وهو المعروف عن الفقهاء  
وعزاه عياض الى أهل السنة وقد أوردان غفران الذنوب المقدمة مع قول واما المتأخرة  
فلان المغفرة تسمى سبقي ذنب واجيب عنه بان ذلك كناية عن عدم الوقوع وقال  
المؤردى انها تقع منهم الذنوب مغفورة والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد  
استحبابه واستدل به أيضا على استحباب صلاة التراويح لان القيام المذكور في الحديث  
المراد به صلاة التراويح كما تقدم عن النووي والكرماني قال النووي اتفق العلماء على  
استحبابه قالوا واختلفوا في ان الافضل صلاتهم في بيته منفردا ام في جماعة في المسجد فقال  
الشافعي وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم الافضل صلاتها  
جماعة كما فعله عمر بن الخطاب وأصحابه رضي الله عنهم واسمى عمل المسلمين عليه لانه من  
الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العيد وبالع الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة  
واجبة على الكفاية وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الافضل فرادي  
في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته الا المكتوبة متفق

ظاهره لقوله في الحديث السابق فليؤذن لكم أحدكم لا يقال المراد ان كلامه من ما يؤذن على حدة لان اذان الواحد يكفي  
الجماعة نعم اذا احتج الى التعدد اتبعنا عدد أقطار البلد اذن كل واحد في جهة قال الشافعي في الام وأحب ان يؤذن مؤذن  
بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وان كان مسجد كبير فلا بأس ان يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليسه في وقت واحد



انتهى كما يصنع الآن في مسجد الحرام بحكمة المعظمة زادها الله تشريفا وتكريما (ثم أقبلوا ليؤمكوا كبيرا) فيه استحباب  
اجابة المؤذن بالاقامة ان حمل الامر على ما مضى والا فالذي يؤذن هو الذي يقم (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن) ٢٩٦ للصلاة (ثم يقول على اثره) بعد فراغ الاذان ولمسلم يقول

في آخر أذانه (ألا صلوا في  
الرحال) جمع رحل (في الليلة  
الباردة أو المطيرة) قال  
الكرماني فوله بمعنى فاعلة  
واسما. اطر اليها مجاز وليست  
بمعنى مفعولة أي مطورة فيها  
لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ  
لا يصح مطورة فيها وليست أو  
لأنه بل للتوبيخ وفي صحيح  
أبي عوانة ليلة باردة أو ذات  
مطر أو ذات ريح وذلك على  
ان كلا من الثلاثة عذر في  
التأخر عن الجماعة ونقل ابن  
بطل فيه الاجماع كن  
المعروف عند الشافعية ان  
الريح عذر في الليل فقط وظاهر  
الحديث اختصاص الثلاثة  
لكن في السنن عن نافع في هذا  
الحديث في الليلة المطيرة والغداة  
القرية وفيها باسناده صحيح من  
حديث أبي الملق عن أبيه انهم  
مطروا يومافرخص لهم قال في  
الفتح ولم أرفي شي من الاحاديث  
الترخيص بعذر الريح في النهار  
صريحا لكن القيام يقتضي  
الملاحقة وقد نقله ابن الرفعة وجهها  
(في السنن) ظاهرا اختصاص  
ذلك بالسفر ورواية مالك عن نافع  
في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها  
أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل

عليه وقالت العترة ان التجميع فيها بدعة وسبأني تمام الكلام على صلاة التراويح (وعن  
جابر بن نفير عن ابي ذر قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع  
من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في الثالثة وقام بنا في الخامسة حتى  
ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلتمنا ببقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام  
حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة  
ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى نحو فقلنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال البصير ورواه  
الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجال اسناده عند اهل السنن كاهم رجال الصحيح  
قوله فلم يصل بنا لفظ أبي داود سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رمضان فلم يقم  
بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع قوله لو قلتمنا النفل محر ك في الاصل الغنمة والهبية  
ونقله النفل وانفسله اعطاء اياه والمراد هنا الوقت بنا طول ليلتنا ونقلتنا من الاجر الذي  
يحصل من ثواب الصلاة قوله فصلى بنا في الثالثة أي في ليلة ثلاث بقيت من الشهر  
وكذا نوله في السادسة في الخامسة وفيه انه كان يتخولهم بقيام الليل ل لا يشغل عليهم كما  
كان ذلك دينه صلى الله عليه وسلم لم في الموعظة فكان يقوم بهم ليلة وبدع القيام أخرى  
وفيه تأكده مشروعية القيام في الافراد من ليالى العشر الاخرة من رمضان لانهم ما مظنة  
الظفر بليلة القدر قوله ودعا أهله ونساءه فيه استحباب نداء اهل الى فعل الطاعات  
وان كانت غير واجبة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وايقظ امرأته فان أتت  
نضحت في وجهها الماء رحم الله امرأته قامت من الليل فصلت وايقظت زوجها فان أتت  
نضحت في وجهه الماء وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضا من حديث أبي  
سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أيقظ الرجل أهله من الليل  
فصليا أروا لي ر كعتين جميعا كتب في الذكرين والذاكرات قوله الفلاح قال في  
القاموس الفلاح الفوز والنجاح والبقاء في الخير والسيور قال والسيور ما يتسحر به  
أي ما يؤكل في وقت السحر وهو قبيح ل الصحيح والحديث استدل به على استحباب صلاة  
التراويح لان الظاهر منه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمهم في تلك الليالى (وعن عائشة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد وصلى صلاة ناس ثم صلى الثانية وكثرا الناس  
ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ولم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما  
أصبح قال رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا أني خشيت ان تفترض  
عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وفي رواية قات كان الناس يصلون في المسجد في

المطلق على المقيد تقتضي ان يخص ذلك بالمسافر مطلقا ولا يحق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من رمضان  
لا يلحقه وعبارة القسطلاني فيه ان كل واحد من البرد والمطر عذر بانشراده لكن في رواية كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة  
ذات مطر يقول ألا صلوا في الرحال فلم يزل في سفر وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود ونفاي منادى رسول الله صلى الله عليه



وآله وسلم في المدينة في الليلة المطيرة والغداة القرة فصرح بأن ذلك في المدينة ليس في سفر فيستعمل أن يقال لما كان السفر لا يتأكد فيه الجماعة ويشتق الاجتماع لاجتماع كثر فيه بأحد هاتين الحضر فان المشقة فيه أخف والجماعة فيه أكد وفي حديث جابر المروي في مسلم خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ ولم في سفر فطرنا فقال لي صل من شاء

منكم في رحله فثبت أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزيمة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة وانما هو راجع إلى مشيئتهم فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج إلى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما) باليم (نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ سمع جلبة الرجال) بفتح الجيم أي أصواتهم حال حركاتهم وسمي منهم الطبراني في روايته بأبكرة واستدل به على أن التقات خاطر المصلي إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فأصلي قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجلبة (قالوا استنجينا إلى الصلاة قال فلا تفعلوا) أي لا تستنجوا وعبر بلفظ لا تفعلوا مبالغة في النهي عنه أي ولو ختمت قواف تكبيرة الأسماء أو غيرها ولو فانت الجماعة بالكلية فأنكم في حكم المصابين المخاطبين بالمشروع والاجلال والخضوع فالمقصود من الصلاة حاصل لكم وإن لم تدركوا منها شيئا والأعمال بالنيات وعدم الاستنجال مستلزم لكثرة الخطا وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النقر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاته قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن انصب له حصيرا على باب حجرتي ففعلت فخرج اليه بعد أن صلى عشاء الاخرة فاجتمع اليه من في المسجد فصلى بهم وذكر القصص بمعنى ما تقدم غير أن فيها أنه لم يخرج اليهم في الليلة الثانية رواه أحمد) قوله صلى في المسجد الخ قال النووي فيه جواز النافلة جماعة ولكن الاختيار فيها الافراد الا نوافل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراويح عند الجمهور كما سبق وفيه جواز النافلة في المسجد وإن كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم انما فعلها في المسجد لبيان الجواز وأنه كان متسكفا وفيه جواز الاقتداء به من لم يؤامته قال وهو ذا صبح على المشهور من مذهبينا ومذاهب العلماء ولكن ان نوى الامام امامتهم بعد اقتدائهم حصلت فضيلة الجماعة ولهم وإن لم ينوها حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل للامام على الاصح لأنه لم ينوها والأعمال بالنيات وأما المأمورون فقد نوها وفيه اذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحتان اعتبر أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الاقتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التي يخاف من هزهم وتركهم للقرض وفيه ان الامام وكبير القوم اذا فعل شيئا خلاف ما يتوقعه اتباعه وكان فيه عذر يذكره لهم تطييبا لقلوبهم واصلاح لذات البين لئلا يظنوا خلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحديث استدلل به المصنف على صلاة التراويح وقد استدلل به على ذلك غيره كالبخاري فإنه ذكره من جملة الاحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه ووجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وصلى خلفه الناس ولم ينكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يترك الانحسية الاقتراض فصح الاستدلال به على مشروع عبادة مطلق التجمع في النوافل في ليالي رمضان وأما فعلها على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فليس في الكلام عليه ومن جملة ما استدلل به البخاري عليها حديث عائشة وهو أيضا في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته فاصبح الناس فوجدوا فاجتمع أكثر منهم فصلى فاصبح الناس فوجدوا أكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بصلاته فلما كانت الرابعة هجر المسجد عن أهله حتى خرج صلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ نيل في احاديث صحيحات وفي مسلم فان أحدكم اذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة (إذا أقيم الصلاة) جماعة أو غيرها (فعليناكم بالسكينة) أي بالتأني والهيئته فاذا فعلتم ذلك (فأدركتم) مع الامام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فاتموا) أي أكملوا وادركتم وامتد له على ان من أدرك الامام راكعا لم يحسب له تلك الركعة



لانه قد فاته القيام والقراءة أيضا واختاره ابن خزيمة وغيره وقواه السبكي والشوكاني وهو الحق والجمهور على انه مدركه لها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكر ولا تعد ولم يأمره باعادة تلك الركعة وانه يدركه فضيلة الجماعة يجز من الصلاة وان قل لقوله فما أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة

بأقل من ركعة لحديث من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قال في الفتح والجواب عنه بانه ورد في الاوقات واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الامام في أى حالة وجدته عليها وفيه حديث اصرح منه أخرجه ابن أبي شيبه من طريق عبد العزيز بن ربيع عن رجل من الانصار مر فوعا من وجسدني واكعا أو قاعا أو ساجدا لم يكن على حالتى انى أنا عليها ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري وفيه الحديث والعنفه والقول وأخرجه البخارى في الباب الاخر اهذاهذا مسلم في الصلاة (وعنه) أى عن أى قتادة (رضى الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا قمت الصلاة) أى ذكرت الفاظ الإقامة (فلا تقوموا) الى الصلاة (حتى ترونى) أى تبصرونى خرجت فاذا رأيتمونى فقوموا وذلك لئلا يطول عليهم اقامته ولانه قد يعرض له ما يؤخره واختلف في وقت القيام الى الصلاة فقال الشافعي والجمهور عند الفراغ من الإقامة وهو قول أبي يوسف وعن مالك أولها وفي الموطأ انه

بانه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت ان تفترض عليكم فتجهزوا عنها فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القارى قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر انى أرى لو جعت هؤلاء على قارى واحد لكان أمثل ثم عزم فجمهمهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يملكون بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه واتى ينامون عنها أفضل من الذى يقومون يعنى آخر الليل وكان الناس يقومون أوله رواه البخارى ومالك في الموطأ عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة) قوله أوزاع قد تقدم تفسيره قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وتطابق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبة والافهى من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى قوله بثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي عمير وهذا اثبت ما سمعت في ذلك ورواه في ضوء النهار فقال ان في سنة ابا شيبه وليس الامر كذلك لان ما لكافي الموطأ ذكره كذا المصنف والحديث الذى في اسمعاده أبو شيبه هو حديث ابن عباس الا انى كافي البدر المنير والتلخيص وفي الموطأ ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انهم احدى عشرة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انهم احدى وعشرون ركعة وفي الموطأ من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد انهم احدى عشرة ركعة وروى محمد بن نصر عن طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتحقية الخبث تطويل القراءة تقلل الركعات وبالعكس وبه جزم الداودى وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر فكانه تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقد روى محمد بن نصر عن طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في امارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعنى بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك الامر عندنا بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس فى شئ من ذلك ضيق قال الترمذى أكثر ما قيل انه يصلى احدى وأربعين ركعة بركعة الوتر وتدل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد أربعين يوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك قال

الحافظ

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وعن أبي حنيفة انه يقوم في الصنف عند

على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام لانه امين الشرع وقد أخبر بقيامه فوجب تصديقه وقال أحمد اذا قال على الصلاة وأما اذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكر فاعلى التمسك الذى



شرحناه وحديث الباب هجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان في معهما وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه مسلم ويجمع ٢٩٩ بينهم ان بلالا كان يراقب خروج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فاول ما يراه بشرع في الإقامة قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ولا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم وذكروا في الفتح شواهد لذلك ورواه هذا الحديث خمسة وفيه الحديث والنعنة والكتابة والقول وأخرجه البخاري في الصلاة أيضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال اقيمت الصلاة) أي العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ينادي) أي ينادي (رجلا في) ولا بن عساكر (جانب المسجد) المدي قال الحافظ ابن حجر لم اقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح انه كان كبيرا في قومه فاراد ان يناديه على الاسلام ولم يفت على مستند ذلك وقيل يحتمل ان يكون ملك من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ولا يخفى بعد هذا الاحتمال (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (الى الصلاة حتى نام القوم) وفي مسنداهم عن ابن راهويه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نام بعض القوم وفيه دلالة على ان النوم المذكور لم يكن مستغرا فوازد

الحافظ وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث التور لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فيكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل من يضع ومائة سنة وروى عن مالك ست وأربعون وثلاث التور قال في الفتح وهذا المشهور عنه وقد رواه ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون منها ثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أربعين وثلاثين ويوترون عن سعيد بن جبير أربعين وعشرين وقيل ست عشرة غير التور هذا حاصل ما ذكره في الفتح من الاختلاف في ذلك وأما العدد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان فخرج البخاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والتور زاد سليم الرازي في كتاب الترغيب له ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شيبة البرهمي بن عثمان وهو ضعيف وأما مقدار القراءة في كل ركعة فلم يرد به دليل والحاصل ان الذي دل عليه أحاديث الباب وما يشابهها ومشرعية القيام في رمضان والصلاة فيه جماعة وفردى فقصر الصلاة المسماة بالتراويح على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة

#### • (باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين) •

(عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قلوبا من الليل ما هم يجمعون قال كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء وكذلك تجماني جنوبهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن حديثه قال صلى الله عليه وسلم لم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج زواه أحد الترمذي) أما قول أنس فرواه أيضا ابن مردويه في تفسيره من رواية الحرث بن وحيه قال سمعت مالك بن دينار قال سألت أنس بن مالك عن قوله تعالى تجماني جنوبهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب الى صلاة العشاء الا آترة فأنزل الله فيهم تجماني جنوبهم عن المضاجع والحرث بن وحيه ضعيف ورواه أيضا من رواية أبان بن أبي عمير عن أنس بن نحوه وأبان ضعيف أيضا ورواه أيضا من رواية الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عنه وهو رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي واسناده جيد ورواه

مسلم كالبخاري في الاستئذان عن شعبة عن عبد العزيز ثم قام فصلى واستميط منه جواز الكلام بعد الإقامة ثم كرهه الحنفية لغير ضرورة كذا قال القسطلاني وفي الفتح وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاسرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فهو مكروه واستدل به للرد على من أطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الايام التكبير انتهى



ورواته كلهم بصريون وفيه الحديث والنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم فقد ناسا في بعض الصلوات (قال والذي نفسي بيده لقد هممت) أي قصدت (أن أمر بحطاب فيحطاب) وفي رواية فيحطاب وحطاب ٣٠٠ واحتطاب بمعنى واحد قال في الفتح أي يكسر ليسهل استعمال النارية

وتعقبه العيني بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن معنى يحطاب يكسر بل المعنى يجمع (ثم أمر بالصلاة) أي صلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقا كلها روايات ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة (فيؤذن لها) أي يعلم الناس لاجلها (ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخلف) المستغلق بالصلاة فامسدا (إلى رجال) لم يخرجوا إلى صلاة (فأمرهم) أي أمرهم (بالنارعة قوية لهم) وقيل بالرجال ليخرج الميمان والنساء وهو أنه القوية ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين ويؤتمهم واحرق بقية سيد الرامة شمر بالتكثير والمبالغة في التحريق وبهذا استدلال الإمام أحمد ومن قال إن الجماعة فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ولو كانت فرض كفاية لكان قيامه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معها كافيا وإلى ذلك ذهب طائفة الأوزاعي وجماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وحبان وابن المنذر وغيرهم من الشافعية لكنهم ليست بشرط في صحة الصلاة وقال أبو حنيفة ومالك هي سنة مؤكدة وهو موجه

أيضا من رواية خالد بن عمران الخزاعي عن ثابت عن أنس وأخرج نحوه أيضا من رواية يزيد بن أسلم عن أبيه قال قال بلال لما نزلت هذه الآية تها في جنوبهم سمع من المضاجع كالحلجس في المجلس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بعد المغرب إلى العشاء فترأت وأخرج محمد بن نصر عن أنس في قوله تعالى إن ناشئة الليل قال ما بين المغرب والعشاء قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين المغرب والعشاء وفي أسناده من صور بن شقير كتب عنه أحمد بن حنبل وقال فيه أبو حاتم ليس به قوي وفي حديثه اضطراب وقال الهقبلي في حديثه بعض الوهم وفي أسناده أيضا عمارة بن زاذان وثقه الجمهور وضعفه الدارقطني وقدر رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن حميد بن عبد الرحمن عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل هكذا جعله موقوفا وهكذا رواه القاضي أبو الوليد بن عيسى بن عبد الله بن مغيرة في كتاب الصلاة من رواية حماد بن سلمة عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يحكي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل وعن قال بذلك من التابعين أبو حازم ومحمد بن المنكدر وسعيد بن جبيرة وزين العابدين ذكره العراقي في شرح الترمذي وروى محمد بن نصر عن أنس قال العراقي بأسناده صحيح أن قوله تعالى كانوا قبل من الليل ما يجمعون نزلت فيمن كان يصلي ما بين العشاء والمغرب وأخرج محمد بن نصر عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله تعالى من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون فقال بلغني أنهم كانوا يصلون ما بين العشاء والمغرب وقد روى عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصلاة لا تأبى وهذا وإن كان مرسل لا يعارضه ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الأوابين إذا رخصت الفصال فإنه لا مانع أن يكون كل من الصلاة صلاة الأوابين وأما حديث حذيفة المذكور في الباب فآخرجه الترمذي في باب مناقب الحسن والحسين من آخر كتابه مطولا وقال حسن غريب وأخرجه أيضا النسائي مختصرا وأخرج أيضا ابن أبي شيبة عنه نحوه وفي الباب عن ابن عباس عند أبي الشيخ بن حبان في كتاب الثواب فضائل الأعمال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب ما بين الظهر والعصر وما بين المغرب والعشاء غفر له وشفع له ملك كان وفي أسناده حفص بن عمر القزاز قال العراقي مجهول ولا بن عباس حديث آخر رواه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم رفته له في عابدين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهي خير من قيام نصف ليلة قال العراقي وفي أسناده جهالة ونكارة وهو أيضا من رواية عبد الله بن أبي سفيان كان الذي

عند الشافعية لقوله صلى الله عليه وسلم فيأروا الشيطان صلاة الجماعة أفضل من صلاة القلب سبع وعشرين درجة ولما أظنته صلى الله عليه وآله وسلم عليه بعد الهجرة وخطاها من الشافعية أنها فرض كفاية وعليه جمهور أهل المتقدمين وصححه النووي في المنهاج وبه قال بعض المالكية واختاره الطحاوي والكرخي وغيرهما من

بروي



الجنة حديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره ثمان ثلاثة في قرية أوبد ولا تقام فيهم الصلاة الا استخوذ عليهم الشيطان أي غلب ويمكن ان يقال التهديد بالحرى وقع في سق تارك فرض الكفاية لمشر وعيسة قتال تارك فرض الكفاية واجيب عن حديث الباب بأنه لم يفعل ولو كانت فرض عين لما تركهم أو ان فرضية ٣٠١ الجماعة نسخت أو ان الحديث ورد في

قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصحون كما يدل عليه السياق وليس التمسك بدينك لترك الجماعة بخصومه فلا يتم الدليل وتعقب بأنه يعمد ادعاء ثبوته عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم واجيب بأنه لا يتم الا ان ادعى ان ترك معاينة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك واذا ثبت انه كان مخيراً فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الثاني ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على انه ورد في المنافقين لكن المراد اتفاق المعصية لانفاق الكفر كما يدل عليه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم آتى قوماً يصحون في يومهم ليست بهم علة نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنهم ومحل الخلاف انما هو في غير الجمعة اما هي فالجماعة شرط في صحتها وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم ان التقييد بالرجال يشعر بأنها ليست في حق الصبيان

والنساء فزاجر ما والخلاف السابق في المؤداة واما المقصية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم على باعها بالصحة جماعة حين فاتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التأكيد فقيل (و) الله (الذي نفسي بيده) الكريمة (لويعلم أحدكم) أي المتخلفين (ان يجحد عرفاً) بفتح المهملة وسكون الراء (مبيناً) العظيم

يروى عن الحسن ويزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وان كان أباسع عبد المقبري فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل باقظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها خمسين سنة وفي اسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة منكر الحديث وقال ابن حبان لا يحمل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الدبلي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كالمعقب غزوة بعد غزوة في سبيل الله وفي اسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف جداً قال العسراي والمروفي انه من قول ابن عمر غير مرفوع فكذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لانه من رواية معن بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يدركه وعن عبيدة مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم بالصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء وعن عمار بن ياسر عند الطبراني في معاجمه الثلاثة وابن مندة في معرفة الصحابة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني يقر به صالح بن قطن وقال ابن الجوزي ان في هذه الطريق مجاهيل وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن عدان له بعبادة ثنتي عشرة سنة وفي اسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنم وهو ضعيف جداً وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة والآيات والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والاحاديث وان كان أكثرها ضعيفة فهي منتهضة بمجموعها الاسمي في فضائل الاعمال قال العسراي وعن ابن ماجه ما بين المغرب والعشاء من الصلاة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وسلمان الفارسي وابن عمر وأنس بن مالك في ناس من الانصار ومن التابعين الاسود بن يزيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي مليكة وسعيد بن جبيرة ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن مضيرة وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الحلبي وشريح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الأئمة سفيان الثوري

(باب ما جاء في قيام الليل)

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة افضل بعد المكتوبة

والنساء فزاجر ما والخلاف السابق في المؤداة واما المقصية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم على باعها بالصحة جماعة حين فاتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التأكيد فقيل (و) الله (الذي نفسي بيده) الكريمة (لويعلم أحدكم) أي المتخلفين (ان يجحد عرفاً) بفتح المهملة وسكون الراء (مبيناً) العظيم



الذي عليه بقية لحم أو قطعة لحم (أو امرأتين حسنتين) بكسر الميم وقد تنقح تنقية من ماء ظلف الشاة أو ما بين ظلفيهما من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المسقل في روايته في كتاب الأحكام عن القريبي أو اسمهم يعلم عليه الرمي (لشهادة العشاء) أي صلاتها والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بجدة ثمة ٣٠٢ دينار وإن كان خبيسا حقيقا لم يضرها القصور ثمته على الدنيا ولا يحضرها

لما لها من منوبات الأخرى ونعيمها فهو وصف بالحرم على الشيء الحقيق من مطعم أو ملعوب به مع التقريب مما يحصل به رفيع الدرجات ومنازل الكرامات ووصف العرق بالسموم والمرماة بالحسن ليكون ثم يأت نفساني على تحصيلها واستنبط من قوله أنه قد تمت تقديم التهديد والوعيد على العقوبة وسره أن المقصد إذا ارتفعت بالاهون من الزواجر اكتفى به عن الأعلى به عليه ابن دقيق العيد واستدل بهذا الحديث ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها ونوزع في ذلك وفيه نظر ذكره الحافظ في الفتح (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلاة الجماعة أفضل صلاة (الفذ) أي المنفرد (بسبع وعشرين درجة) فيه أن أقل الجمع اثنان لأنه جعل هذا الفضل لغير الفذ وما زاد على الفذ فهو جماعة لكن قد يقال أنما ترتب هذا الفضل لصلاة الجماعة وليس فيه تعرض لثاني درجة متوسط بين الفذ والجماعة كصلاة الاثنين مثلا لكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في جوف الليل قال هي الأيام أفضل بعد رمضان قال شهر الله المحرم رواه الجماعة إلا البخاري ولا ابن ماجه منه فضل الصوم فقط (وفي الباب عن بلال عند الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وعن أبي امامة عند ابن عدي في الكامل والطبراني في الكبير والوسط والبيهقي مثل حديث بلال وفي أسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو مختلف فيه ولا في إمامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه والصلوة بالليل والناس ينام وفي أسناده إيب بن أبي سالم وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال العراقي وهذا حديث شبه الموضوع اشتبه على ثابت بن موسى وإنما قاله شريك القاضي لثابت عقب أسناد ذكره فظنه ثابت حديثا وجابر حديث آخر رواه الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو حلب ثمة قال الطبراني تفرد به بقية وجابر أيضا حديث آخر عند ابن حبان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه وإن هو تواتر قام إلى الصلاة أصبح نشيطا قد أصاب خيرا وقد اشكت عقده كلها وعن سالم بن الفارسي عند ابن عدي في الكامل والطبراني باللفظ حديث بلال المتقدم وعن ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي أسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث آخر عند الترمذي في التفسير يرمي مثل حديث أبي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن ابن عمر عند محمد بن نصر بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر بنحو أيضا وعن علي عند الترمذي في البر بنحو أيضا وعن أبي مالك الأشعري عند محمد بن نصر والطبراني بنحو أيضا بأسناد جيد وعن معاذ عند الترمذي في التفسير بنحو حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البزار بنحو حديث أبي امامة وعن ابن مسعود عند ابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجلين رجل تار من وطائه ولطافه من بين حبه وأهله إلى صلاته فيقول الله تعالى انظروا إلى عبدي تار من وطائه وفراشه من بين حبه وأهله إلى صلاته رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي وأسناده جيد وعن سهل بن سعد عند الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وأسلم

التصريح بكون الاثنين جماعة فعند ابن ماجه من حديث أبي عيسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان فما فوقهما جماعة لكنه فيه ضعف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بخمس وعشرين وعامة الرواة عليها إلا ابن عمر كما قال الترمذي واتفق الجميع على اثنان والعشرين بن سوي رواية أبي فقال اربع أو



خمس على الشك ولا يبي هوادة بشه او عشرين ولا يست مغيرة لصديق البضع على الخمس فسرحت الروايات كلها الى الخمس  
والسبع اذ لا أثر للشك واختلف في التراجع بينهم ما في ربح الخمس اكثر رواياتهم او من ربح السبع لزيادة العدل الحافظ وجمع  
بينهما بان ذكر القليل لا يبنى الكثير اذ مفهوم العدد غير معتبر وانه اخبر ٣٠٣

فاخير بالسبع امكنه يحتاج الى  
التاريخ وعورض بان الفضائل  
لا تنسخ فلا يحتاج الى التاريخ او  
الدرجة اقل من الجزء والخمس  
والعشرون جزأه سبعة وعشرون  
درجة ورد بان لفظ الدرجة والجزء  
ورد مع كل من العديدين قال  
الذوي القول بان الدرجة غير  
الجزء فله من فائده او ان الجزء  
في الدنيا والدرجة في الجنة قال  
البرماوي في شرح العمدة ابداه  
القطب القسطلاني احتمالا  
او هو بالنظر لقرب المصداق بعده  
او لحال المصلي كأن يكون اعلم  
او اخشع او الخمس بالسرية  
والسبع بالجهرية فان قلت  
ما الحكمة في هذا العدد الخاص  
اجيب باحتمال أن يكون أصله  
كون المكتوبات خمساً فاريد  
المباغة في تكثيرها فضررت في  
منزلها فصارت خمساً وعشرين  
وأما السبع فمن جهة عدد  
ركعات الفرائض وروايتها  
وقد خاض قوم في تعيين الاسباب  
المقتضية للدرجات المذكورة  
قال ابن الجوزي وما جاؤا بما تامل  
وقد نقضها الحافظ في الفتح هنا  
فانظره ورواه هذا الحديث  
ما بين بصري ومدني وفيه التهديت  
والعنينة والقول والسمع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان الله ليضحك الى ثلاثة الصنف في الصلاة والرجل يصلي في جوف الليل  
والرجل يقاتل المكتوبة وعن اياس بن معاوية المزني عند الطبراني في الكبير مثل  
حديث جابر الثاني ربه هذه الاحاديث تدل على تأكد استحباب قيام الليل ومشروعية  
الاستكثار من الصلوات فيه وجم الاستدلال من قال ان الوتر افضل من صلاة الصبح وقد  
قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب ايضا يدل على تفضيل الصيام في الحرم وان  
صيامه افضل من صيام بقية الاشهر وهو مخمصة عموم ما عند البخاري والترمذي  
ومحمد والنسائي وأبي داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الايام العشر فقالوا يا رسول الله  
ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع  
من ذلك بشئ وهذا اذا كان كونه للشئ أحب الى الله يستلزم انه افضل من غيره وان  
كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة الى التخصيص لعدم التمايز (وعن عمرو بن عبد الله سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول اقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الا آخر  
فان استطعت ان تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة ففكن رواه الترمذي ومحمد  
الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وأخرجه أيضاً أبو داود والحاكم وفي الباب عن  
أبي هريرة عند الجماعة كلهم قال قال ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي  
ثلث الليل الاول فيقول أنا الملائكة من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني  
وأعطينه من ذا الذي يستغفرني فأعقر له فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي عند  
أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً وفيه فانه اذا  
مضى ثلث الليل الاول هبط الله الى السماء الدنيا فلم يزل هنالك حتى يطلع الفجر فيقول  
القاتل الاسائل يعطى سؤاله الاداع يجاب وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم  
والليلة بخمسة حديث أبي هريرة وعن جبير بن مطعم عند النسائي في اليوم واليلة بخمسة  
حديث أبي هريرة أيضاً وعن ابن مسعود عند أحمد بخمسة وعن أبي الدرداء عند الطبراني  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثاً وفيه ثم يهبط آخر ساعة من  
الليل فيقول ألامستغفر يستغفرني فأعقر له الاسائل يسألني فأعطينه الاداع يدعوني  
فأستجيب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث منكر وعن عثمان بن العاص  
عند أحمد والبخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأدى مناد كل ليلة هل من داع  
فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله) أي تزيد (صلاة الجميع صلاة  
أحدكم) اذا صلى (وحده بخمس وعشرين جزءاً) أي درجة (ويجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) لانه  
وقت صعودهم بعمل الليل ومجيء الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه اشارة الى أن الدرجتين الزاويتين على



لنحو عشرين تؤخذ من ذلك وبهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك (فاقرأوا ان شئتم ان قرآن القبر كان مشهورا) تشهد الملائكة وفيه فضيلة صلاة القبر في الجماعة ورواه هذا الحديث الستة ما بين حمى ومدنى وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والاختبار والعنف والسماع والقول (عن أبي

موسى رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم فابعدهم عنى) يفتح الميم أى أبعدهم مسافة الى المسجد لأجل كثرة الخطا اليه لأن سبب أعظمية الاجر في الصلاة بعد المضي للمسافة وفاء فابعدهم قال البرماوى كالكرمانى للاستقرار نحو الامثل فالامثل وتعبه العيني بأنه لم يذكر أحد من الصحابة ان الفاء تجزى به في الاستقرار ثم رجع كونها هذابة عنى ثم أى أبعدهم ثم أبعدهم عنى) والذى ينتظر الصلاة حتى يصلح مع الامام) ولو في آخر الوقت) أعظم أجرا من الذى يصلى) في وقت الاختيار وحده أو مع الامام من غير انتظار) (ثم ينাম) كما ان بعد المكان مؤثر في زيادة الاجر كذلك طول الزمان للمسافة فيهما ويستفاد منه ان الجماعة تتفاوت (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما رجل يمشى بطريق) أى فيها لم يذكر في الفتح ولا في غيره اسم هذا الرجل) وجد ضمن شوك على الطريق فأنره عن الطريق وللعمى والمستقى

عند الدارقطى وأبي الشيخ بنحو حديث أبي هريرة وفي اسناده محمد بن اسمعيل الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وهن عبادة بن الصامت عند الطبرانى في الكبير والاولى بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبه بن عامر عند الدارقطى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله عز وجل الى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادة أحد اغيرى وعن عمرو بن عبسة حديث آخر غير المذكور في الباب عند الدارقطى قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله جعاني الله فذلك على شىء تعالى وأجمله بقهنى ولا يضرك ما ساعة أقرب من ساعة فقال يا عمر واطقد سالتنى عن شىء ما سالتنى عنه أحد قبلك ان الرب عز وجل يتدلى من جوف الليل زادنى رواية فيفة قال ما كان من الشرك وله حديث آخر عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال صلاة الليل منى منى وجوف الليل الا آخر أجوبه دعوة قلت أوجبى قال لا أجوبه يعنى بذلك الاجابة وفي اسناده أبو بكر بن عبد الرحمن ابن أبى صريم وهو ضعيف وعن أبى الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة وهذه الاحاديث تدل على استحباب الصلاة والدعاء في ثلث الليل الاخر وأنه وقت الاجابة والمغفرة والنزول المذكور في الاحاديث قد طول علماء الاسلام الكلام في تأويله وأنكر الاحاديث الواردة به كثير من المعتزلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه التابعون كلهم وكسول والسفيانين والليث ومجاهد بن سلمة ومجاهد بن زيد والاوزاعي وابن المبارك والائمة الاربعة مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم فانهم أجروها كما جاءت بلا كيفية ولا تعرض لتأويل (وعن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب الصيام الى الله صيام داود وأحب الصلاة الى الله عز وجل صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه

الجماعة الا الترمذى فانه انما روى فضل الصوم فقط) الحديث يدل على ان صوم يوم وانطار يوم أحب الى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله فهو أفضل والاشتغال به أولى وفي رواية سلم ان عبد الله بن عمر قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى أطيق أفضل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لا أفضل من ذلك وسماى ذكر الحكمة في ذلك في كتاب الصيام عند ذكر المصنف له هذا الحديث ان شاء الله ويدل على أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعبه قيام ذلك الثلث بنوم السدس الاخر ليكون ذلك كالفصل ما بين صلاة التطوع والقرينة ويحصل بسبب النشاط لتأدية صلاة الصبح لانه لو وصل القيام بصلاة القبر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها ذاهب

النشاط

فاخذه (فشكر الله له) ذلك أى رضى فعليه وقبله منه واشتق عليه وفيه فضل امامطة

الاذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه (ثم قال الشهدا الخمسة) جمع شهدى بمعنى بذلك لان الملائكة يشهدون موته فهو مشهور فعيل به فى مفعول (المطعمون) أى الذى يموت فى الطاعمون أى الوباه (والمطعمون) صاحب الاموال أو الاستسقاء



أو الذي يموت بدهابطنه (والغريق) في الماء (وماحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القليل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصلى عليه بخلاف الأربعة السابقة فالحقيقة الأخيرة والذي قبله مجاز فهم شهداء في الثواب كثواب الشهيد وجوز الشافعي الجمع بينهما واستشكل التعبير بالشهيد ٢٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد خمس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال الشهيد دعو الشهيد وأجيب بأنه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معنى الشهيد القليل وزاد في الموطأ صاحب ذات الجنب والغريق والمرأة قوت يجتمع مع وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واسناده ضعيف وعند ابن عساكر من حديثه أيضا الشريبي ومن أكله السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا لاستهموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العترة والصبح لا توهموا ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يتصرف فيه البخاري كعادته في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مدينون الا قتيبة فبطنى وفيه الحديث والعترة وأخرج البخاري حديث يمينارجل في الصلاة ومسلم في الادب وائرمذى في البروقال حسن صحيح وحديث الشهداء في الجهاد وقوله لو يعلم الناس

النشاط والخشوع لما به من التعب والفتور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم فهو ما سلف (وعن عائشة انها سئلت كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل ربما أوبر وربما جهر رواء الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عند الترمذي وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكرمررت بك وأنت تقرأ وأنت تخفض من صوتك فقال أنى سمعت من ناجيت قال أرفع قلبه لا رقال لعمر مرت بك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك فقال أنى أوقف الوسفان وأطرد الشيطان قال اخفض قليلا وعن ابن عباس عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت وعن علي بنحو حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني بنحو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عند أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبخاريان عند الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني ومع ربك قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي سعيد عند أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف السترو قال ألا ان كلكم منا جريحه فلا يؤذين بعضكم بعضا ولا يرفعن بعضكم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عند أحمد والبخاري والطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البياضى واسناده فروة بن عمر وعند أحمد قال العراقي باسناده صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلى بناجي ربه عز وجل فليستظر بما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض بالقراءة وعن عقبة بن عامر عند أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسرب بالقرآن كالسرب بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عقبة وفي اسناده صحيح ابن مالك الحضرى ضعيفه الأزدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه بسير بن غير وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها ان الجهر والاسرار جائزان في قراءة الصلاة الليل واكثر الاحاديث المذكورة تدل على ان المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عقبة وما في معناه يدل على ان السرا أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاة بركعتين خفييتين رواء أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين

٢٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادات وكذا النسائي وغرض البخاري من ايراد ذلك هنا فضل التهجير الى الظهور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان يخمس) بكسر اللام بطن كبير من الانصار ثم من الخزرج (أرادوا ان يهولوا عن منازلهم) لكيونها كانت بعيدة من المسجد (فينزلوا) منزلا (قريب من النبي) أي من مسجده (صلى الله



عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعرفوا المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم  
الراء أى يتركوها خالية فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال لا تحتسبون  
آثاركم) أى لا تعدون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم الى المسجد فان بكل خطوة اليه درجة قاله الكرماني زاد في رواية

فأقاموا ولمسلم من حديث جابر  
فقالوا ما يسرنا انا كنا نحولنا  
والاحتساب وان كان أصله  
العدل لكنه يستعمل غالباً في  
معنى طلب فحصل الثواب  
ولابن مردويه عن أبي نضرة  
عنه قال كانت منازلنا بساح  
ولا يعارض هذا حديث أنس  
في الاستسقاء وما ينشأ وبين  
سابع من دار لا حتم ان تكون  
ديارهم كانت من وراء سابع  
وبين سابع والمسجد قد روي  
قال مجاهد خطاهم آثار المشي  
في الارض ياربهم وزاد قنادة  
فقال لو كان الله عز وجل مفعلاً  
شيئاً من شألك يا ابن آدم اغفل  
ما في الرياح من هذه الآثار  
ولكن أحصى على ابن آدم أثره  
وعمله كله حتى أحصى عليه هذا  
الأثر فيما هو من طاعة الله تعالى  
أو من معصيته فمن استطاع  
منكم ان يكتب أثره في طاعة  
الله فليفعل وفي الحديث ان  
أعمال البر اذا كانت خالصة  
يكتب آثارها حسنات وفيه  
استحباب السكنى بقرب المسجد  
الا ان حصلت به منفعة أخرى  
أو اراد تكثير الأجر بكثرة المني  
ما لم يخل على نفسه ووجهه انهم  
طلبوا السكنى بقرب المسجد

خفيفاً رويها احمد ومسلم وابوداود) الحديثان يدلان على مشروعية افتتاح صلاة الليل  
بركعتين خفيفتين لينشط بهما المساجد - ما وقد تقدم الجمع بين روايات عائشة المختلفة في  
حكايتها الصلاة صلى الله عليه وسلم انها ثلاث عشرة تارة وانما احدى عشرة أخرى بانها  
ضمت هاتين الركعتين فقالت ثلاث عشرة ولم تضمها فقالت احدى عشرة ولا منافاة بين  
هذين الحديثين وبين قولها في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم صلى أربعاً فلا تسألن  
حسنهن وطولهن لان المراد صلى أربعاً بعد هاتين الركعتين وقد استدلل المصنف بذلك على  
ترك نقض الوتر فقال وعمومه حجة في ترك نقض الوتر انتهى وقد قدمنا الكلام على هذا

#### \* (باب صلاة الضحى) \*

(عن أبي هريرة قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث بصيام ثلاثة أيام في كل شهر  
وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان أنام متفق عليه وفي لفظ ل احمد ومسلم وركعتي الضحى  
كل يوم) في الباب أحاديث منها ما سيذكره المصنف في هذا الباب ومنها غير ما ذكره  
عن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى  
تلقى عشرة ركعات في الجنة وعن أبي الدرداء عند الترمذي وحسنه مثل  
حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف وعنه حديث آخر عند مسلم بنحو حديث أبي  
هريرة المذكور وعنه أبي هريرة حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعه الضحى غفرت له ذنوبه وان كانت مثل زبد  
البحر وعن أبي سعيد عند الترمذي وحسنه قال كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى  
حتى يقول لا يدعها ويدها حتى يقول لا يصليها وعن عائشة غير الحديث الذي سيذكره  
المصنف عنها عند مسلم والنسائي والترمذي في الثماني من رواية معاذة العدوية  
قالت قالت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت نعم أربعاً  
ويندما شاء الله وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي  
سيذكره المصنف وفي اسناده القاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور ووضعه بعضهم وله  
حديث آخر عند الطبراني بنحو حديث عائشة الذي سيذكره المصنف وفي اسناده مهرون  
ابن زيد عن ايوب بن أبي سليم وكلاهما ممتكلم فيه وعن عتبة بن عبد عند الطبراني عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الصبح في جماعة ثم يثب حتى يسبح سبعة  
الضحى كان له كاجر حاج ومعتراً تام له حجه وعمرته وفي اسناده الاحوص بن حكيم ضعفه  
الجمهور وثقه العجلي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير انه صلى الله عليه  
وسلم صلى يوم الفتح ركعتين وعن ابن عباس عند الطبراني في الاوسط بنحو حديث أبي  
ذر الذي سيذكره المصنف وعن جابر عند الطبراني في الاوسط أيضاً انه رأى النبي صلى

للفضل الذي علموه منه فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بل رجع دونه المفسدة باخلاصهم جواب الله  
المدينة على المصلحة المذكورة وأعلمهم بان لهم في التردد الى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد  
عليه واختلاف فمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطا بحيث يساوى خطا من دار بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا



والى المساواة جنح الطبري واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال في الفتح  
وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والا فاحياؤهم بذكر الله أولى وكذا اذا كان في البعيد مانع من الكمال  
كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواه هذا الحديث ما بين طائفي وبصري وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ليس صلاة أثقل على المنافقين  
من الفجر والعشاء) لان وقت  
الاولى وقت لذة الموم والثانية  
وقت سكون واستراحة  
وفي تعبيره بأفعل التفضيل  
دلالة على ان الصلاة جميعها  
ثقل على المنافقين والصلاتان  
المذكورتان أثقل من غيرهما  
لتوة الداعي المذكور الى تركهما  
وأطلق عليهم النساق وهم  
مؤمنون على سبيل المبالغة في  
التسديد لكونهم لا يحضرون  
الجماعة ويصلون في بيوتهم من  
غير عذر ولا علة وقد تقدم التنبيه  
على ذلك في أول باب وجوب  
الجماعة (ولو يعلمون ما فيها)  
أي صلاة الفجر وصلاة العشاء  
من مزيد الفضل (لا توها) الى  
المسجد للجماعة (ولو) كان  
اتباعهم (حبوا) يزحفون اذا  
نعدر مشيهم كما يزحف الصغير ولم  
يقوتوا ما في مسجد الجماعة من  
الفضل والخير ولا بن أبي شيبة  
من حديث أبي الدرداء ولو  
حبوا على المرافق والركب  
(وعنه) أي عن أبي هريرة  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال سبعة)  
من الناس (يظلمهم الله في ظله)

الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف انه  
رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ثمان ركعات طول فميت وعن عائذ بن عمرو  
عند أحمد والطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن عبد الله بن عمر عند  
الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف وعن عبد الله بن  
عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية  
فغنموا وأسروا الرجعة فحدث الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم وسرعة رجعتهم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة وأوشك  
رجعة من توضع خراج الى المسجد لبيعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة  
وأوشك رجعة وعن أبي موسى عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من صلى الضحى أربعاء قبل الاولى أربعاء لبيت في الجنة وعن عتيان بن  
مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى في بيته وقصة عتيان في صلاة  
النبي صلى الله عليه وسلم في بيته في الصحيح لكن ليس فيما ذكره نسخة الضحى وعن عقبة  
ابن عامر عند أحمد وأبي يعلى بنحو حديث نعيم بن همار وعن علي عليه السلام عند  
النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى واسناده قال العراقي جيد وعن  
معاذ بن أنس عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من قعد في مصلاه حين  
ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خيرا غفر له خطاياه وان  
كانت أكثر من زبد البحر قال العراقي واسناده ضعيف وعن النواس بن سمعان عند  
الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي بكرة  
عند ابن عدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى بخاء الحسن وهو علام  
فلما سجد ركعتي ظهره وفي اسناده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبي مرة الطائفي عند  
أحمد مثل حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبي وقاص عند الزرار ان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطيل القراءة فيها والركوع قال السيبوطي  
وسنده ضعيف وعن قدامة وحنظلة الثقفيين عند ابن منده وابن شاهين قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد وانقلب الناس خرج الى المسجد  
فركع ركعتين أو أربعاء ثم ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدي انه رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبي حاتم انه صلى  
الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها وعن الحسن بن علي عند البيهقي قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ثم جلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع  
الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن تلحقه أو تطعمه وعن عبد الله

أي ظل عرشه (يوم لا ظل) في القيامة ودنو الشمس من الخلق (الاطلة) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل  
فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة تشریف ليحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد  
كلها ملكه فليس المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقوا عياض وليس بقوى



وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة ٣٠٨ كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في

كتاب الحدود وبهذا يدفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلهما إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة فربح أن المراد ظل العرش (الامام العادل) أي أحدهم الامام الأعظم التابع لاوامر الله فيضع كل شيء في موضعه من غير افراط ولا تفريط وقدم على تاليه له - موم نفسه وبلحق به من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه الحديث أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا رواه مسلم وفي رواية العدل وهو أبلغ لأنه جعل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شاب نشأ في عبادته) لأن عبادته أشق لغلبة شهوته وكثرة الدواعي لطاعة الهوى فلا زمة العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى وفي حديث سلمان أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله وفي الحديث أيضا يحب ربك من شاب ليسته

ابن جراد بن أبي جراد عند الدليل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المناق لا يصلي الضحى ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وعن عمر بن الخطاب عند حميد بن زنجويه بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي يعلى بسند رجاله ثقات بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية ومن أهل البيت على بن الحسين وأدريس بن عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الأقوال فبلغت ستة الأول أنها سنة واستدلوا بهذه الأحاديث التي قدمناها الثاني لا تشرع إلا لسبب واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا لسبب فاتفق وقوعه وقت الضحى وتعددت الأسباب لحديث أم هانئ في صلته يوم الفتح كان لسبب الفتح وإن سنة الفتح أن يصلي عنده ثمان ركعات قال وكان الأمر أن يسمونها صلاة الفتح وصلاته عند القدوم من مغيبه كما في حديث عائشة كانت لسبب القدوم فإنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين وصلاته في بيت عتيبان بن مالك كانت لسبب وهو تعليم عتيبان إلى أين يصلي في بيته النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل ذلك وأما أحاديث الترغيب فيها والوصية بها فلا تدل على أنها سنة رتبة لكل أحد ولهذا خص بذلك أبا هريرة وأبا ذر ولم يوص بذلك كبار الصحابة والقول الثالث أنها لا تستحب أصلا والقول الرابع يستحب فعلها تارة وتر كها أخرى والقول الخامس تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت والقول السادس أنها بدعة روى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا يخفى أن الأحاديث الواردة بآثارها قد بلغت مبلغا لا يقصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع الحاكم الأحاديث في إثباتها في جزم مفرد عن نحو عشرين نفسا من الصحابة وكذلك السيوطي مصنف جزا في الأحاديث الواردة في إثباتها وروى فيه من جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سئل هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلونها فقال نعم كان منهم من يصلي ركعتين ومنهم من يصلي أربعة ومنهم من يعد إلى نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور أيضا في سنته عن ابن عباس أنه قال طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها ههنا يسبحن بالعشي والاشراق وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الإيمان من وجه آخر عن ابن عباس أنه قال إن صلاة الضحى لتي

صوبة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) بفتح الهمزة كالقنديل (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان جسد خارجا عنها وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات فلا يصلي صلاة في المسجد ويخرج منه الا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض وفي رواية متعلق (و) الرابع (رجلان تحابى في الله) أي لأجل وجهه



الكريم لا يفرض دينوى (اجتماع عليه) سواء كان اجتماعهم باجسادهم حقيقة أم لا وللعموى والمسقى اجتماع على ذلك أى على الحب فى الله (وتفرقا عليه) أى استقرار على محبة ما لاجله تعالى حتى فرق بينهما الموت ولم يقطعها العارض دينوى ووقع فى رواية جاد بن زيد ورجلان قال كل منهما لالاخرانى أحبك فى الله ٣٠٩ فصدر على ذلك ونحوه فى حديث سلمان

وعدت هذه الخصلة واحدة مع ان متعاطيها اثنان لان الهبة لا تتم الا باثنين أولا كان المتكاتبان بمعنى واحد كان عدد أحدهما مغنيا عن عدد الآخر لان الفرض عدد الحصول لاعد جميع من اتصف بها وظاهر الحديث يختص بالاحياء دون الاموات لكن الهبة للاموات الفاضلين العلماء سيما أهل التقوى والعلم منهم أيضا لها فضيلة تدل عليها الادلة الصحيحة المذكورة فى محلها (و) الخامس (رجل طالبت ذات) أى امرأة ذات (منصب) بكسر الصاد المهملة أصل أو شرف أو مال (و) جال (حسن للزنا) (فقال) بلسانه زجر الهام عن الفاحشة أو ليعتذر اليها أو بقباه زجرا لنفسه (انى أخاف الله) زاد فى رواية كريمة رب العالمين والصبر على الموصوفة بما ذكر من الأصل والشرف والمال والجمال المرغوب فيها عادة لعزة ما جمع فيها من أكمل المراتب وأجل المناصب ولكثرة الرغبة فى مثلها وعسر تحصيلها لاسيما وقد اغتنت عن مشاق التوصل اليها بما رودة ونحوها وهى رتبة صديقية ووراثية تبوية زاد ابن المبارك الى نفسها ولا يبق فى

القرآن وما يغوص عليها الا غواص فى قوله تعالى فى بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال وأخرج الاصمغى فى الترغيب عن عون العقيلي فى قوله تعالى انه كان للادوا بين غفورا قال الذين يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج القاتلين بانها لا تشرع الا بسبب سلف فلا حديث التى ذكرها المصنف وذكرناها فى هذا الباب ترده وكذلك ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية والترغيب بما تقدم من الاختصاص وترد أيضا قول ابن القيم ان عامة أحاديث الباب فى أساس دعاءه ما قال وبعضها منقطع وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به فان فيها الصحيح والحسن وما يقاربها كما عرفت قوله فى حديث الباب وركعتى الضحى قد اختلفت أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله فى مقدار صلاة الضحى فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة وقد أخرج الطبرانى عن أبى الدرداء مرفوعا من صلى الضحى لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربعين كتب من القاتلين ومن صلى ستا كفى ذلك اليوم ومن صلى ثمانيا كتب من العابدين ومن صلى اثنتى عشرة بنى الله له بيتا فى الجنة قال الحافظ وفى اسناده ضعف وله شاهد من حديث أبى ذر رواه البزار وفى اسناده ضعف أيضا وحديث أنس المتقدم فيه التصريح بان الضحى اثنتا عشرة ركعة وقد ضعفه النووى قال الحافظ لكن اذا ضم حديث أبى ذر وأبى الدرداء الى حديث أنس قوى وصح للاحتجاج وقال أيضا ان حديث أنس ليس فى اسناده من اطلق عليه الضعف وبه يدفع تضعيف النووى له ولكنه تابعه الحافظ فى التخصيص وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية الى انه لا حد لأكثرها قال العراقى فى شرح الترمذى لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين انه حصرها فى اثنتى عشرة ركعة وكذا قال السيوطى وقد اختلف فى الفضل فقبل ثمان وقبل أربع (وعن أبى

ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى الانسان ستون وثلاثمائة فصل فعليه ان يتصدق عن كل فصل منها صدقة قالوا فى الذى يطبق ذلك يا رسول الله قال الضاعة فى المسجد يدينها أو الشئ ينحبى عن الطريق فان لم يدر فركعتا الضحى تجزى عنك رواه أحمد وأبو داود الحديث الاول أخرجه أيضا النسائى والحديث الثانى أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي وهو ثقة عن علي بن الحسين بن واقد وهو من رجال مسلم عن أبيه وهو أيضا من رجال مسلم

الشعب عن أبى هريرة فعرضت نفسها عليه والظاهر انما دعت الى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت الى التزوج بها خوفا أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها وخاف أن لا يقوم بحقوقها الشغل بالعبادة عن التكسب بما يليق بها الاول أظهر ويؤيده وجود الكفاية فى قوله الى نفسها ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس



(رجل تصدق) تطوعا حال كونه قد (أخفى) الصدقة ولا جد تصدق فأخفى والبضار في الزكاة كالك فإخفاها (حق لا تعلم شمالة ما تنفق عيونه) فيه إخفاء الصدقة والأسرار بها وضرب المثل بها القريب ما ولازمه ما أي لو قدر أن الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة العين للمبالغة ٣١٠ في الإخفاء فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الحذف أي حق لا يعلم شمالة

أر حتى لا يعلم من على شمالة من الناس أو هو من باب تسمية الكل بالجزء فالمراد بشماله نفسه أي أن نفسه لا تعلم ما تنفق عيونه ووقع في مسلم حتى لا تعلم عيونه ما تنفق شماله ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري لأن السنة المعهودة إعطاء الصدقة بالعين لا بالشمال والوهم فيه من أحد رواياته وفي تعينه خلاف وهذا يسميه أهل الصناعة المقلوب وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفلها ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد قال في الفتح قال شيخنا ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى ويكون في المتن الإسناد وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعا أن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم تصدق عيونه فيخفيها عن شماله (و) السابغ (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه

عن عبد الله بن بريدة فذكره وقد أخرجه أيضا جريد بن زنجويه في فضائل الأعمال ولم يعزه السيوطي في جزء الضحى إلا إليه قوله سلامي قال النووي بضم السين وتخفيف اللام وأصله عظام الأصابع وسائر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومفاصله ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الإنسان على ستين وثلاثمائة مفصل على كل مفصل صدقة وفي القاموس إن عظام صغار طول أصبع وأقل في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم يحوف من صغار العظام وقيل ما بين كل مفصلين من عظام الأقدام وقيل العروق التي في الأصابع وهي ثلاثمائة وستون أو أكثر قوله ويجزى من ذلك ركعتان الخ قال النووي ضبطنا يجزى بفتح أوله وضمه فالضم من الأجزاء والفتح من جزي يجزى أي كني والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى وكبر موقعها ونا كد مشروعتها وان ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستسكان من التسيب والتقصير والتأجيل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفن النخامة وتخصية ما يؤذى المسارع الطريق وسائر أنواع الطاعات ليستقط به عمل ذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة في كل يوم (وعن نعيم بن همار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال

ربهم عز وجل يا ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار كفلك آخره رواه أحمد وأبو داود وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء الحديث في استغاده اختلاف كثير قال المنذري وقد جمعت طرقه في جزء مفرد وقد اختلف أيضا في اسم همار المذکور وقيل هبار بالياء الموحدة وقيل هدار بالذال المهملة وقيل همام بالهمزة وقيل همار بالحاء المفتوحة المججمة وقيل همار بالحاء المهملة المكسورة وقول الرامهملة في همار وهبار وهمار وسمار وهدار قوله وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء هكذا في النسخ العديدة بدون إثبات الألف التي للتخفيف بين أبي ذر وأبي الدرداء والصواب إثباتها لأن الترمذي أنما روى حديثا واحدا وزد دهل هو من رواية أبي ذر أو من رواية أبي الدرداء ولم يرو لكل منهما ما حديثا ولا روى الحديث عنهم جميعا ولفظ الحديث في الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى أن الله تعالى قال يا ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كفلك آخره قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب انتهى وفي أسناده اسمعيل بن عياش وقد صحح جماعة من الأئمة حديثه إذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لأن يحيى بن سعيد شامي واسمعيل رواه عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الإشارة إليهم في أول الباب واستدل به على مشروعية صلاة الضحى ولكنه لا يتم الأعلى تسليم أنه أريد بالأربع

حال كونه (خاليا) من الخلق لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء أو خاليا من الالتفات إلى المذكورة غير المذكورة تعالى وإن كان في ملاويده رواية البيهقي بلفظ ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وجديد ذكر الله في خلافة أي في موضع خال وهو أوضح (فناضت عيناه) من الدمع لرقه قلبه وشدة خوفه من جلالة أو عز يد شوقه



الى جلاله والفيض انصباب من امتلاء موضع موضع الامتلاء لمبالغة أوجعت العين من فرط البكاء كأنها تنفيض بنفسها قال  
القرطبي وفيض العين بحسب حال اذا كرو بحسب ما يشكف له فني حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال  
أو صاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالاول فني رواية حماد بن

زيد عند الجوز في فضاضة عيناه  
من خشية الله ونحوه في رواية  
البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم  
من حديث أنس مرفوعا من ذكر  
الله تعالى ففاضت عيناه من خشية  
الله تعالى حتى يصب الارض  
من دموعه لم يعذب يوم القيامة  
وذكر الرجال في هذا الحديث  
لامفهوم له بل يشترك النساء  
معه فبما ذكر الان كان المراد  
بالامام العادل الامامة العظمى  
والا فيمكن دخول المرأة حيث  
تكون ذات عيال فتعدل فيهم  
وتخرج خصلة ملازمة المسجد  
لان صلاة المرأة في بيتها افضل من  
المسجد وما عدا ذلك فالشاركة  
حاصلة لمن حق الرجل الذي  
دعته المرأة فانه يصور في امرأة  
دعاهما ملك جميل مثالا للزنا  
والفاحشة فامتنعت خوفا من  
الله تعالى مع حاجتها أو شاب  
جميل دعاهم ملك الى أن يزوجه  
ابقته مثلا لخشي أن يرتكب منه  
الفاحشة فامتنعت مع حاجته اليه  
ومفهوم العدد بالسبعة لامفهوم  
له دليل ورود غير هافني مسلم  
من حديث أبي اليسر مرفوعا  
من أنظر معسرا أو وضع له أظله  
الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وزاد  
ابن حبان وصححه من حديث  
ابن عمر الغازي وأحمد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل يحفل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الفجر لانها هي  
التي في أول النهار حقيقة ويكون معناه كقولها صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو  
في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع  
الشمس والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع  
الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع  
الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار وهذا هو  
الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى  
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي ان  
وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب  
البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرازي وابن الرفعة وسياق ما بين  
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي

صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ويبدأ ما شاء الله ورواه أحمد ومسلم وابن  
ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة  
فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاها من غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها  
سالت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الا أن يجي من مغيبه  
أنخرجه مسلم وروى عنها انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة  
الضحى قط واني لاسبغها متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي  
الضحى أو بعبارة اخرى على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من  
ان ذلك مدلول كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الأصول ولا يستلزم هذا الاثبات  
انها ارأته يصلي لجواز أن تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الا أن يجي من  
مغيبه يفيد تقييد ذلك المطلق بوقت الجي من السفر وقولها ما رأته يصلي سجدة الضحى  
نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرؤية أو نفي لمساعد الفعل المقيد بوقت  
القدوم من السفر وغاية الامر انها أخبرت بما بلغ اليه عليها وغيرها من أكابر الصحابة أخبر  
بما يدل على المداومة وتأكيد المشروعية ومن علم حجة على من لا يعلم لاسيما وذلك الوقت  
الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تعاد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو

الحق (وعن أم هانئ أنها لما كان عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
بأعلى مكة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسله فسترت عليه فاطمة ثم أخذتوبه  
فالتحف به ثم صلى ثمان ركعات سجدة الضحى متفق عليه ولا يداود عنها ان النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات يسلم بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارقاذا غارم وعون المكاتب والبغوى في شرح السنة  
التاجر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف تحسب الخلق ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة  
على ما ذكره والحافظ ابن حجر رحمه الله مؤلف ما يعرفه الخصال الموصلة الى التلال قال في الفتح قوله سبعة ظاهره



اختصاص المذكورين بالثواب المذكور وجهه الكرماني بما حاصله ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالاول باللسان وهو الذاكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة والثاني اما عام وهو العادل او خاص بالقلب وهو الثواب ٢١٢ أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو

شامة عبد الرحمن بن اسمعيل  
فانشد

وقال النبي المصطفى ان سبعة  
يظلمهم الله الكريم بظلمه  
محبة عفيف ناشئ متصدق

و بالمصلي والامام بعده  
وقد ألفت هذه المسئلة في  
ان العدد المذكور لا مفهوم له  
على العالم شمس الدين بن عطاء  
الله الرازي المعروف بالهروي  
لما قدم القاهرة وادعى انه يحفظ  
صحاح مسلم فسأله بحضرة الملك  
المويدة عن هذا وعن غيره فما  
استحضر في ذلك شيئا ثم تتبع  
بعد ذلك الاحاديث الواردة في  
مثل ذلك فزادت على عشر خصال  
وقد اتت من سبعة ووردت  
باسانيد جيد ونظمها في بيتين  
تذيلها على بيتي أبي شامة وهما  
وزد سبعة اطلال غار وعونه  
وانظار ذي عسر وتخفيف حله  
وارفاد ذي غرم وهون مكاتب  
وتاجر صدق في المقال وفعله  
ونظمته مرة أخرى فتت في  
السبعة النائية

وتحسين خلق مع اعانة غارم  
خفيف يد حتى مكاتب أهله  
ثم تتبع ذلك فجاءت أخرى  
ونظمها في بيتين آخرين وهما  
وزد سبعة أخرى غنى لمسجد

وكره وضوء ثم مطم فضله  
ثم تتبع ذلك فجاءت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت  
وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواه الستة ما بين بصري ومبني وفيه التحديث والعنفه والقول ورواية الرجل

بأعلى مكة في رواية البخاري ومسلم انه قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح  
مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بان ذلك تسكر رمته ويؤيده ما رواه ابن  
خزيمة عنه ان ابا ذر ستره لما اغتسل ويحتمل أن يكون نزل في بيتا بأعلى مكة وكانت في بيت  
آخر بمكة فجاءت اليه فوجدته يغتسل فيصيح القولان ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فسترت  
عليه فاطمة فيه جواز الاعتسال بحضرة امرأة من محارم الرجل اذا كان مسورا  
العورة عنها وجواز تسبيرا الياء بثوب أو نحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة من  
طريق كريب عن ام هاني يسلم من كل ركعتين وزادها أيضا أبو داود كما ذكر المصنف وفي  
ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر  
والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة الفتح  
لا صلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم على أهل قبا وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت الفصال من  
الضحى رواه احمد ومسلم) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ولفظ مسلم ان زيد بن أرقم  
رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قبا وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت  
الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت  
الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما ارتفعت  
الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا بصلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية للطبراني  
انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرقت الشمس قوله الاوابين جمع أبواب وهو  
الراجع الى الله تعالى من آب اذا رجع قوله اذا رُمضت بفتح الراء وكسر الميم ففتح الضاد  
المهملة أي احترقت من حر الرمضاء وهي شدة الحر والمراد اذا وجد الفصيل حر الشمس  
ولا يكون ذلك الا عند ارتفاعها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت  
وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كما في رواية مسلم يدل  
على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل  
وعن عاصم بن ضمرة قال سألتنا عليا عن طوع النسي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كان

اذا صلى الفجر أمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقداره من صلاة  
العصر من ههنا قبل المغرب قام فصلى ركعتين ثم يهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا  
يعني من قبل المشرق مقداره من صلاة الظهر من ههنا يعني من قبل المغرب قام فصلى  
أربعا وأربعا قبل الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها وأربعا قبل العصر يفصل

بين  
واخذ بحق باذل ثم كامل • وتاجر صدق في المقال وفعله  
لتوسع بها السبعات من قبض فضله  
فيه التحديث والعنفه والقول ورواية الرجل



عن خاله وجده وأخرجه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والنسائي في الصلاة والرفاع (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغد والذهاب وبالروح الرجوع والاصل في الغد والمضي بكرة النهار والروح بعد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٣١٢ ورجوع توسعا (أعدانه) أي هيا (له نزهة)

بضم النون و لزاى مكانا ينزله (من الجنة) وقد نسكن الزاى كعقو وعق أروها له ضافة (كلمة غدا أو راح) لاطاعة أي بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود اختصاصه بمن يأتيه للعبادة والصلاة والله أعلم ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصرى وواسطى ومدنى وفيه التحديث والاختصار ولعنعة والقول ورواية تاجي عن تاجي عن صحابي وأخرجه مسلم أيضا (عن عبد الله بن مالك ابن يحيى) بضم الواو وفتح المهملة وتكون المنفاعة وفتح النون آخرها تأنيث بنت الحرث بن المطالب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم رأى رجلا) هو عبد الله الراوى كما صرح به أحمد ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلى ولا يعارضه ما عند ابن حبان وخزيمة أنه بن عباس لأنه ما واقعتان (وقد أقيمت الصلاة) أي نودي لها بالالفاظ الخصوصية حال كونه (يصلى ركعتين) نقلا (فلا أنصرف رسول الله صلى الله عليه وآله

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين والتبيين رمن يتبعهم من المشركين والمؤمنين روه خمسة الأبا داود) الحديث حسنه الترمذى وأسانيده ثقاة وعاصم بن ضمرة فيه مقال ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني قربه إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارها من صلاة العصر من ههنا قبل المغرب المراد من هذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كمقدار ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر وفيه تبيين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله قام فصلي أربعة المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كمقدار بعدها من مغربها عند صلاة الظهر قام فصلي ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبيين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها وعن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الاحياء في كتاب الاوراد ويدل على ذلك ما رواه أبو الوالد بن مغيث الصغار عن عبد الملك بن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع بقراءة في كل ركعة بفاتحة الكتاب وذكر حديثا طويلا ورواه الطبراني موقوفا على ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه قام فصلي أربع ركعات لم يشهد يمينه ويسلم في آخر الأربع وقد بور الترمذى للصلاة عند الزوال وذكر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربعة بعد أن تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا وإلى حديث أي يوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربعة قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

#### • (باب تحية المسجد) •

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والأثرم في سننه ولفظه أعطوا المساجد حقها قالوا وما حقها قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النهي كما ذكره المصنف و بلفظ الأمر فروى من طريق عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس وأخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سليمان الغطفاني لما أتى يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقهه قبل أن يصلي

٤٠ نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لأنه به الساس) أي أدار وابه وأحاطوا فقال له أي أهد الله المصلي (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) موجبا (الصبح) أي أتصلى الصبح (أربعة الصبح أربعة) والمراد بذلك النهي عن فعله لأنه أنصير صلاتين وقال عباس وغيره لتلايطاول الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للفرصة والتبرع فيها لشروع الامام أولى



من التشاغل بالنافلة لان التشاغل به اية وثنية في الامة الا حرام مع الامام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن ثم قال من لم يرب ذلك انه يصلي اذا لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وقال بعضهم ان كان في الاخرة لم يكن له التشاغل بالنافلة ٣١٤ بشرط الامن من الالتباس والاول عن المالكية والثاني عن الحنفية ولهم

في ذلك ساف عن ابن مسعود وغيره وكانهم لم يتعارض عندهم الامر بتحصيل النافلة والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الامرين بذلك وذهب بعضهم الى ان سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل انما يلتبس الى هذا جنح الطحاوي واحتج له بالاحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاه انه لو كان خارج المسجد او في زاوية منه لم يكره وهو متعقب بما ذكره وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انكار الصلاة لان ابن حنبل لم يكره من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك ايضا حديث قيس بن عمر عن ابي اود وغيره انه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حينئذ لم ينكر عليه فضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاهما فدل على ان الانكار على ابن حنبل انما كان للتنفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وهذا لفظ رواية مسلم والسنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

اركتين ان يصلي ما واخرج مسلم عن جابر ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لما اتي المسجد لثمن جله الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم ان يصلي الركعتين والامر يفيد تحقيقية وجوب فعل التحية والنهي يفيد بحقيقته ايضا تحريم تركها وقد ذهب الى القول بالوجوب الظاهري كما حكى ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في الفتح والذي صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور الى انها سنة وقال النووي انه اجماع المسلمين قال وحكي القاضي عياض عن داود واصحابه وجوبها قال الحافظ في الفتح واتفق ائمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب قال ومن ادلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رااه يتخطى اجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث ضمام بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والنسائي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فرض الله عليه من الصلاة فقال الصلوات الخمس فقال هل على غير ما قال لا الا أن تطوع وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود قال الصلوات الخمس الا أن تطوع ويحجب عن عدم أمره صلى الله عليه وسلم للذي رااه يتخطى بالتحية بانه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع التخطي منه أو انه كان ذلك قبل الامر به والنهي عن تركها واهل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويحجب عن الاستدلال بان العصاة كانوا يدخلون ويخرجون ولا يصلون بان التحية انما تشرع لمن أراد الجلوس لما تقدم وليس في الرواية أن العصاة كانوا يدخلون ويخرجون بغير صلاة تحية وليس فيها الا مجرد الدخول والخروج فلا يتم الاستدلال الا بعد تبين انهم كانوا يجلسون على أنه لا حجة في أفعالهم أما عند من لا يقول بحجية الاجماع فظاهر وأما عند القائلين بذلك فلا يكون حجة الأفعال جميعهم بعد عصره صلى الله عليه وسلم لاني حياته كما تقر في الأصول وتلك الرواية محتملة وأيضا يمكن أن يكون صدور ذلك منهم قبل شريعتهما ويحجب عن حديث ضمام بن ثعلبة أو لا بان التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح لصرف وجوب ما تجب من الاوامر والالزام قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين واللازم باطل فكذا الملزوم أما الملازمة فلان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في تعليم ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الامهات وفي بعضها على أربع ثم لما سمعه يقول بعد ان ذكر له ذلك والله لا يزيد على هذا ولا أنقص منه قال أفلم از صدق أو دخل الجنة ان صدق وتعاينني الا لا بد من دخول

ابن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة والحديث أعم لشموله كل الصلوات وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بالجنة بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه فصحه عنه انه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصحه عنه انه قصد المسجد لسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حنيفة ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن حبان في صحيحه ما حجة عنيد



التنازع السنة فمن أدلى بها فقد أفلح وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد قضاء القرض أقرب إلى اتباع السنة ويتأيد ذلك من حيث المعنى بل قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناه هلو إلى الصلاة أي التي يقام لها فأسعد الناس بامتثال هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل بعموم قوله فلا صلاة ٣١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والتقدير الأول أولى لأنه أقرب إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة المصلّي واقصر على الإنكار دل على أن المراد نفي الكمال ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي أي فلا تصلوا حينئذ فالنهي للتنزيه وفي قوله إلا المكتوبة منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لا لأن المراد بالمكتوبة المفروضة وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث قيل يا رسول الله ولا ركعتي الضحى قال ولا ركعتي الضحى أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن حاجب واسناده حسن والمفروضة تشمل الحاضرة والقاتية لكن المراد بالخبر وسرح بذلك أحمد والطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت كذا في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين نيسابوري ومدني وواسطي وفيه الحديث والقول واثنان من التابعين وأخرجه مسلم في الصلاة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرضه الذي مات فيه)

الجنة بصدقه في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر بأن لا واجب عليه سواها إذا لو فرض بأن عليه شيأ من الواجبات غير ما قرره الرسول صلى الله عليه وسلم على ذلك ومدحه به وأثبت له الإقلاح ودخول الجنة فلو صلح قوله لا إلا أن تطوع أصرف أو وأمر الواردة بغير الخمس الصلوات لصلح قوله أفلح أن صدق ودخل الجنة أن صدق أصرف الأدلة القاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجماع الأمة واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف أضعاف تلك الأمور فكان اللازم باطلا بالضرورة الدينية واجماع الأمة ويحجب ما يأتى بأن قوله إلا أن تطوع ينفي وجوب الواجبات ابتداء إلا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها كدخول المسجد مثلا لأن الداخل ألزم نفسه الصلاة بالدخول فكانه أوجبها على نفسه فلا يصح شمول ذلك الصارف لمثلها ويحجب ما يأتى بانجمان جماعة من المتسكين بمعدية ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بتحية المسجد إلى الندب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة عن الخمس كالخمازة وركعتي الطواف والعديد والجمعة فها هو جواهم في إيجاب هذه الصلوات فهو جواب الموجبين التحية المسجد لا يقال الجمعة داخل في الخمس لأنها بدل عن الظاهر لا ناقول لو كانت كذلك لم يقع النزاع في وجوبها على الأعيان ولا احتيج إلى الاستدلال لذلك إذا عرفت هذا الاحلال أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الأوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعية وكرها أبو حنيفة والأوزاعي والليث في وقت النهي وأجاب الأولون بأن النهي إنما هو عملا سبب له واستدلوا بإياه صلى الله عليه وسلم لم صلى بعد العصر ركعتي الظهر وصلى ذات السبب ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد وهو يخطب فجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة ممنوع منها إلا التحية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية فلو لا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما اهتم بهذا الاهتمام ذكر معنى ذلك النووي في شرح مسلم والتحقيق أنه قد تعارض في المقام عموم النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر لا داخل بصلاة التحية من غير تفصيل فتخصيص أحد العمومين بالآخر تحكم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل واحد منهما في الخصمين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على الشيء أو النفي الذي في معناه وإكراهه إذا ورد ما يقضي بتخصيص أحد العمومين عمل عليه وصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحد وغيره ممن قدمنا ذكرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة أفنة ضميمها إذا فاقنا قال لا ولو سلم عدم

واشند وجهه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (فحصر الصلاة) أي وقتها وهي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة (قاذن) بالصلاة مبنيًا للمفعول من التأذين وللأصلي وأذن قال في الفتح وهو أوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون معناه أعلم ويقويه رواية الأعمش واقظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستفاد منه تحية الميهم (فقال) لمن حضره (مروا) بضمين



بوزن كلوا من غيرهم من محبة ما (أبا بكر فليصل بالناس) يتسكين اللام الأولى ولا بن عسا كرفليصل بكسر ها وا ثبات الياء المفتوحة بعد الثانية والقاء عاطفة أي فقولوا له قولي فليصل واستدل به على ان الامر بالامر بالشئ يكون أمرا به وهي مسئلة معروفة في أصول الفقه وأجاب المأثورون ٣١٦ بان المعنى بلغوا أبا بكر اني أمرته وفصل النزاع ان الثاني ان أراد انه ليس

أمر حقيقة فسلم لانه ليس فيه صبغة أمر للثاني وان أراد انه لا يستلزمه فردود (فقل له) قائل ذلك عائشة (ان أبا بكر رجل أسيء) بوزن فعمل بمعنى فاعل من الأسف أي شديد الحزن وريق القاب سريع البكاء) اذا قام مقامك لم يستطع أن يصلي بالناس) وفي رواية مالك عن هشام عنها قالت قلت ان أبا بكر اذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعرع (وأعاد) صلى الله عليه وآله وسلم (فأعادوا) أي عائشة ومن معها في البيت ثم وقع في حديث أبي موسى فعادت ولا بن عسا كر فعادت (له فأعاد) المرة (الثالثة) من مقالته مروا أبا بكر فليصل بالناس (فقال) فيه حذف بينه مالك في روايته ولقظه فقالت عائشة فقلت لحفصة قولي له ان أبا بكر اذا قام مقامك لا يسمع الناس من البكاء فرعرع فليصل بالناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انكن) لا تثن (صواحب يوسف) الصديق أي مثلهن في اظهار خلاف ما في الباطن فان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن

الاختصاص لما كان في ذلك الاجواز قضاء سنة الظهر لاجواز جميع ذوات الاسباب نعم حديث يزيد بن الاسود الذي سياتي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين مامنه مكان أن تصليامعنا فقالا قد صلينا في رحا لنا فقال اذا صلينا في رحا لكما ثم أتيا مسجد جماعة فصليا معهم فانهم الكما فله وكانت تلك الصلاة صلاة الصبح كما سياتي يصلح لان يكون من جملة التخصصات لعموم الاحاديث القاضية بالكراهة وكذلك ركعتا الطواف وسببان لتحقيق هذا في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وباب الرخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطواف وبهذا التقرير يعلم ان فعل تحية المسجد في الاوقات الممنوعة وثركها لا يخلو عند القائل بوجوده من اشكال والمقام عند من المضائق والأولى للمتورع ترك دخول المساجد في أوقات الكراهة قوله في حديث الباب فلا يجلس قال الحافظ صرح جماعة بانه اذا خالف وجلس لا يشرخ له التدارك قال وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر انه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركنت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ومثله قصة سايك المتقدم ذكرها وسبب في ذكرها في أبواب الجمعة وقال الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال وقتها قبل له اداه وبعده قضاء قال الحافظ ويحتمل أن تحمل مشروعية ما بعد الجلوس على ما اذا لم يطل النصل وظاهر التعليق بالجلوس انه يقتضي النهي باتفاقه فلا يلزم التحية من دخول المسجد ولم يجلس ذكره في ذلك ابن دقيق العيد وتعقب بان الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتعليق عليه بل المقصود الحصول في بقعته واستدل على ذلك بما عند أبي داود يلفظ ثم ليته عديده ان شاء أو ليذهب لحاجته ان شاء والظاهر ما ذكره ابن دقيق العيد قوله حتى يصلي ركعتين قال الحافظ في الفتح هذا العدد لا مفهوم لا كثرة باتفاق واختلاف في أقله والصحيح اعتباره فلا تنادي هذه السنة بأقل من ركعتين انتهى وظاهر الحديث ان التحية مشروعة وان تكرار الدخول الى المسجد ولا وجه لما قاله البعض من عدم التكرار قياسا على المتردين الى مكة في سقوط الاحرام عليهم (فائدة) ذكر ابن القيم ان تحية المسجد الحرام الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ فيه بالطواف وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس اذا التحية انما تشرع لمن جلس كما تقدم والداخل الى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس الا وقد صلى فأما لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له أن يصلي التحية ومن جملة ما استفتي من عوم التحية دخول المسجد لصلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس حتى يتحقق في حقه ترك التحية وأيضا الجبابة ليست بمسجد فلا تحية لها فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد

الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءة ليكاته ومرا دها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشام الناس به وهذا في مثل زليخا استعجب للنسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة وغرضها أن يتطرن الى حسن يوسف ويعذرنه في محبته فغير بالجمع في قوله انهن والمراد عائشة فقط وفي قوله صواحب والمراد زليخا كذلك وقد صيرحت هي فيما بعد ذلك فقالت لقد



راجعته وما جعلني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعد رجلا قام مقامه أبدا الحديث أخرجه البخاري  
بقامه في باب وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أواخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وبهذا التقرير يندفع اشكال من قال  
ان صواب يوسف لم يقع منهم اظهار ما يخالف ما في الباطن (مروا أبابكر ٢١٧ فليصل بالناس) فاقبل بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا مراك أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا يا عمر صل بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك مني ولم يرد به ما أرادته عائشة قال النووي تأوله بعضهم على انه قال ذلك تواضعا وليس كذلك بل قاله للعدرا المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء يخشى أن لا يسمع الناس انتهى قال في الفتح ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الامامة الصغرى الامامة الكبرى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختره ويؤيده انه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح والظاهر انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الامر له بذلك تفويض الامر له بذلك وواشرب نفسه أو استخلف قال القرطبي يستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على اذن خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي وظاهره انه شرع في الصلاة أو المراد انه تهيأ لها وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش بالفظ قلنا دخل في الصلاة وهو محتل

في مسجد وأراد الجلوس قبل الصلاة ولكنه سياتى في أبواب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع التحية قبل صلاة العيد وبعدها ومن جملة ما استثنى من عموم التحية من دخل المسجد وقد أقيمت القرينة فانها لا تنسخ الحديث أبي هريرة عنده مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بالفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (باب الصلاة عقب الطهور) \*

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الصبح يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عمات عملا أرى عندي اني لم أظهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قوله لبلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبر ما رآه ويبر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الاحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها أحد الا بعد الموت قوله بأرجى عمل باللفظ افعل التفضيل وإضافة الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منفعه عندك قوله فاني سمعت زاد مسلم الليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نعليك بفتح المهملة وتشديد اللام وضبطه الحب الطبري بالذال المهجمة قال الخليل دف الطائر اذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحمدي الدف الحركة الخفيفة ووقع في روايه مسلم خشف نعليك بفتح الخاء وسكون الشين المهجتين وتخفيف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة الخفيفة ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بجهتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله اني لم أظهر بفتح الهمزة ومن مقدرة قبله صلاة لافعل التفضيل وهي ثابتة في رواية مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من القرينة والنافلة قال ابن القيم انما اعتد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان الصلاة أفضل الاعمال وان عمل السر أفضل من عمل الجهر وبهذا التقرير يندفع ايراد من أورد عليه غير ما ذكر من الاعمال الصالحة والحديث فوائدها جواز الاجتهاد في بوقت العبادة والحث على الصلاة عقب الوضوء وسؤال الشيخ عن عمل قلبه في فضله عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعموم قوله في ساعة من ليل أو نهار وتعقب بان الاخذ بعمومه ليس بأولى من الاخذ بعموم التهي

(باب صلاة الاستخارة) \*

(عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها

لان يكون المراد دخول في مكان الصلاة أو دخول فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) في تلك الصلاة بينهما الكن في رواية موسى بن أبي عائشة فصل أبو بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (نخرج جهادي) مبنيا



للمفعول أي يعيش (بين رجاين) أي يعتمد عليهما مقايلا في مشيتهما من شدة الضعف والتهادي القابل في المشي البطيء  
والرجلان هما العباس وعلي أو أسامة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبه (كأنني أنظر رجليه) ولا بن عساكر إلى رجله  
(يخطان الأرض) أي يجرهما عليهما غير معقد ٢١٨ عليهما (من الوجع) وعند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس باسناد

حسن فلما أحس الناس به سجدوا  
(فاراد أبو بكر) رضي الله عنه  
(أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن  
الاعمش فلما سمع أبو بكر حسه  
ذهب يتأخر (فاوما إليه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم)  
لضعف صوته أولان مخاطبة من  
يكون في الصلاة بالإيماء أولى  
من النطق (إن مكانك) نصب  
بتقدير الزم وفي رواية عاصم أن  
أثبت مكانك وفي رواية موسى بن  
أبي عائشة فأوما إليه بأن لا يتأخر  
والمعاني متقاربة (ثم أتى به)  
صلى الله عليه وآله وسلم (حتى  
جلس إلى جنبه) أي جنب أبي  
بكر الأيسر وفي رواية موسى  
ابن أبي عائشة فقال أجلساني  
إلى جنبه فاجلسا وفي رواية  
الاعمش حتى جلس عن يسار أبي  
بكر وهذا هو مقام الامام (وكان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته  
والناس يصلون بصلاته أبي بكر)  
أي بصوته الدال على فعل النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم  
مقتدون بصلاته لا يلزم الاقتداء  
بأصوم وقد تظاهرت الروايات  
بالجزم بما يدل على أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم كان هو الامام  
في تلك الصلاة وإن أبا بكر كان

كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة  
ثم يقول اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك  
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لي  
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارأ لي  
فيه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل  
أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال  
ويسمى حاجته رواء الجماعة الامساليا الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح  
الترمذي وأبي حاتم له قد ضعفه أحمد بن حنبل وقال ابن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي  
يعني الذي أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه منه كوفي الاستخارة وقال ابن عدي في  
الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذكور أنه انكر عليه حديث الاستخارة قال وقد رواه  
غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي بجمهور أهل العلم كما قال  
العراقي وقال أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم لا بأس به وفي الباب عن ابن مسعود  
عند الطبراني قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال إذا أراد أحدكم أمرا  
فليقل فذ كر نحو حديث الباب وفي اسناده صالح بن موسى بن اسحق بن طلحة التيمي وهو  
متروك كما ذكر في التقریب وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان  
وفيه ثم قل اللهم انك تقدر ولا أقدر وذ كر الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي  
في الدعوات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمرا قال اللهم خرنى واختر لي وفي  
اسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي يعلى الموصلي بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول إذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك الحديث وزاد في آخره  
لاحول ولا قوة الا بالله قال العراقي واسناده جيد وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد  
وأبي يعلى والبخاري في مسانيدهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم  
استخارته الله عز وجل قال البخاري لانعلم بهذا اللفظ الا عن سعد ولا رواه عنه الا ابنه محمد  
قال لعراقي قد رواه البخاري أيضا من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه  
وكلاهما لا يصح اسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والخطا وعن ابن  
عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا  
الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن اللهم اني أستخيرك الحديث الى قوله علام الغيوب  
وفي اسناده عبد الله بن هاشم بن عبد الرحمن بن أبي عتبة وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر  
حديث آخر عند الطبراني في الاوسط فهو حديثه الاول قوله في الامور كلها دليل على

العموم

مأموما (وفي رواية جلس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال لم يقع  
في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان من يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى فالجواب منه فكيف يغفل عن  
ذلك في حال شرحه (فكان أبو بكر يصلي قائما) وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله



عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعمر وعنده الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق  
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر بن العلاء من رجع أن أبا بكر كان مأموماً لأن أبا معاوية أحفظ لحديث  
الاعمش من غيره واستدل الطبري بهذا على أن الإمام أن يقطع الاقتداء به ٣١٩ وبقية - يدى هو بغيره من غير أن يقطع

العموم وإن المرء لا يحتقر أمر الصغرة وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه فرب أمر  
يستخف بأمره فيكون في الأقدام عليه ضرر عظيم أوفى ترك ذلك قال صلى الله عليه  
وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى في شئ من قوله كما بعنا السورة من القرآن فيه دليل  
على الاهتمام بأمر الاستخارة وأنه منا كد مرغ فيه قال العراقي ولم أجزم من قال  
بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على  
وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن  
فإن قال قائل إنما يدل على وجوب التشهد الأمر في قوله فليقل التحيات لله الحديث قلنا  
وهذا أيضاً فيه الأمر بقوله فليقل كعركعتين ثم ليقل فإن قال الأمر في هذا تعلق بالشروط  
وهو قوله إذا هم أحدكم بالأمر قلنا انما يؤمر به عند ارادة ذلك لا مطلقاً كما قال في التشهد  
إذا صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الأحاديث  
الصحيحة الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غير ما قال لا إلا أن  
تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قدمنا لك في باب تحية المسجد قوله فليقل كعركعتين فيه  
أن السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ذلك أن  
يصلى أربعاً أو أكثر بتسليمه يحتمل أن يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل  
ما كتب الله لك فهو دال على أنها لا تضر الزيادة على الركعتين وهو مذهب الجمهور العمد في قوله  
فليقل كعركعتين ليس بحجة على قول الجمهور قوله من غير الفريضة فيه أنه لا يحصل  
التسليم بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسنة الراتبة وتحية المسجد وغير ذلك من  
النوافل وقال النووي في الأذكار أنه يحصل التسليم بذلك وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم  
انما أمر بذلك بعد حصول الهم بالأمر فإذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة  
أوفى أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الاتيان بالصلاة المستنونة عند الاستخارة قال العراقي  
إن كان هم بالأمر قبل الشروع في الراتبة ونحوها ثم صلى من غيرنية الاستخارة وبداله  
بعد الصلاة الاتيان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقل فيه أنه لا يضر  
تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل وأنه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير  
خصوصاً إن كان من آداب الدعاء لأنه أتى به مقتضية للتراخي قوله أستخيرك أي أطلب  
منك الخير والخيرة قال صاحب المحكم استخار الله طلب منه الخير وقال صاحب النهاية  
خار الله لك أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخيرة يسكون الباء الاسم منه قال فاما  
بالفتح فهي الاسم من قوله اختاره الله قوله بعلمك الباء لا تعليل أي بأنك أعلم وكذا قوله  
بقدرتك قوله ومعاشي المعاش والعيشة واحد يستعملان مصدرًا واحداً قال صاحب  
المحكم العيش الحياة قال والمعاش والمعيشة ما يؤنس به انتهى قوله أو قال

أحسنتم أو قال قد أصبتم يغبطهم أن صلوا لوقتها ورواه أبو داود وبهواه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق المغيرة بن شعبة  
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما مات نبي حتى يؤمره رجل من قومه قال في القبح وفي هذه القصة  
من القوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع العصابة ونفسيه عمر بعده وجواز الثناء في الوجه لمن أمن عليه



الاجاب وملاطفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه وخصوصا عائشة وجوازها راجعة للصغير الكبير  
والمشاورة في الامر العام والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف والزام القاضل لانه أراد ان يتأخر  
حتى يساوي الصف فلم يتركه النبي ٢٢٠ صلى الله عليه وآله وسلم يتزحزح عن مقامه وفيه ان البكاء

ولو كثر لا يطل الصلاة  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
بعد ان علم حال أبي بكر في رقة  
القلب وكثرة البكاء لم يعد  
عنه ولانهماء عن البكاء وانما  
الايام يقوم مقام النطق وفيه  
تأكيدها امر الجماعة والاختلاف  
بالاشد وان كان المرض  
يرخص في تركها ويحتمل ان  
يكون فعل ذلك لبيان جواز  
الاخذ بالاشد وان كانت  
الرخصة أولى وفيه اتباع  
صوت المكبر وحملة صلاة  
المسمع والسمع ومنهم من  
شرط في صمته تقديم اذن  
الامام وجواز استخلاف  
الامام لغير ضرورة كصنيع  
أبي بكر وعلى جواز مخالفة  
موقف المأموم للضرورة كن  
قصده ان يبلغ به ويطبق به من  
زحم على الصف وعلى جواز  
انقاص بعض المأمومين ببعض  
وهو قول الشعبي واختيار  
الطبري وأما إليه البخاري  
وتعقب بأن أبي بكر انما كان  
مبلغا واستدل به على صحة  
صلاة القادر على القيام قائما  
خلف القاعد خلافا للمالكية  
مطلقا انتهى ورواه هذا

عاجل أمرى هوشك من الراوى قوله فاصرفه عنى واصرفنى عنه هو طلب الاكل من  
وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه ولم يكتف بسؤال صرف أحد الامرين لانه قد  
يصرف الله المستخير عن ذلك الامر بان ينقطع طلبه له وذلك الامر الذي ليس فيه خيرة  
يطلبه فرجما أدركه وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلب العبد عنه  
بل يبقى متطلعا متشوقا الى حصوله فلا يطيب له خاطر الا بحصوله فلا يطمئن خاطره فاذا  
صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك اكل ولذلك قال واقدردلى الخير حيث كان ثم ارضى  
به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكدا العيش آتيا بدم رضاه بما قدره الله له مع  
كونه خيرا له قوله ويسمى حاجته أى في اثناء الدعاء عند ذكرها بالكناية عنها في قوله ان كان  
هذا الامر والحديث يدل على شروعية صلاة الاستخارة والدعاء عقيما ولا أعلم في ذلك  
خلافا وهل يصح تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي الظاهر الاستحباب وقد ورد في  
حديث تكرار الاستخارة سبعة رواه ابن السقي من حديث أنس مرفوعا بلفظ اذا هممت  
بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى قلبك فان الخير فيه قال  
النووى في الاذكار اسناده غريب فيه من لا أعرفهم قال العراقي كلهم معروفون ولكن  
بعضهم معروف بالضعف الشديد وهو ابراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك وقد  
ذكره في الضعفاء العقيلي وابن حبان وابن عدى والازدى قال العقيلي يحدث عن الثقات  
بالباطيل وكذا قال ابن عدى وقال ابن حبان شيخ كان يدور بالشام يحدث عن الثقات  
بالموضوعات لا يجوز ذكره الا على سبيل القدح فيه وقد رواه الحسن بن سعيد الموصلى  
فقال حدثنا ابراهيم بن حبان بن الجارح حدثنا أبي عن أبيه النجار عن أنس فكانه  
دلسه وسماء النجار لكونه من بنى النجار قال العراقي فالحديث على هذا ساقط لا حجة فيه  
نعم قد يستدل للتكرار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا عائلا فالحديث الصحيح  
وهذا وان كان المراد به تكرار الدعاء في الوقت الواحد فالدعاء الذى تسن الصلاة لتكرار  
الصلاة كالاتسقاء قال النووى ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له فلا ينبغي  
أن يعتمد على الشراح كان له فيه هوى قبل الاستخارة بل ينبغي له اختيار ترك اختياره  
رأسا ولا فلا يكون مستخيرا لله بل يكون مستخيرا للهواه وقد يكون غير صادق في طاب  
الخيرة وفي التبرئ من العلم والقدرة واثبات ما لله تعالى فاذا صدق في ذلك تبرأ من الخول  
والقوة ومن اختياره لنفسه

• (باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو

ساجد

الحديث كوفيون وفيه رواه الابن عن الاب

والحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه (وعنها)  
أى عن عائشة (رضي الله عنها في رواية) أخرى (قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجهه استأذن



أزواجه) أي طلب منهم الأذن (أن يعرض في بيتي فاذن) رضى الله عنهم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث تخدم أنفسنا  
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس في يوم ذي ردغ) أي وحل (فأمر المؤذن لما بلغ حى على الصلاة قال قل الصلاة)  
أي الصلاة رخصة (في الحال فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (فقال) ابن عباس إهم (كأنكم أنكروتم

هذا) الذي فعلته (أن هذا فعله  
من هو خير من يعنى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أنها) أي  
الجمعة (عزمة) أي منحة  
(وأي كرهت) مع كونها عزمة  
(أن أخرجكم) أي أؤتمكم  
وأضيق عليكم وفي رواية  
أخرجكم (عن أنس) بن مالك  
(رضي الله عنه قال قال رجل من  
الانصار) لرسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم والرجل قيل هو  
عتبان بن مالك أو بعض عمومة  
أنس وقد يقال إن عتيبان عم  
أنس مجاز الكون من مامن المزرج  
لكن كل منهما من بطن (أنى  
لا يستطيع الصلاة معك) أي في  
الجماعة في المسجد وزاد عبد الحميد  
عن أنس وإنى أحب أن تأكل في  
بيتي وتصل (وكان رجلا ضخما)  
ميمنا وأشار به إلى عله فخافه  
(فصنع للنبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم طعاما فدعاه إلى منزله  
فبسط) بنحوه (له حصيرا ونضح  
طرف الحصير) تطهيرا أو تليينا  
لها (فصلى عليه ركعتين) أي  
على الحصير زاد عبد الحميد  
وصلينامه (فقال رجل من  
آل الجارود) وكأنه عبد الحميد  
ابن المنذر بن الجارود البصري  
كما عند ابن ماجه وحبان من

ساجدا كثيرا الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أي من رجة  
ربه وفضله قوله وهو ساجد الوارد للعال أي أقرب حالته من الرحمة حال كونه ساجدا  
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لأن العبد بقدر ما يعبد عن  
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لأنها لا تأمر  
الرجل بالمذلة ولا ترضى به ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك فإذا سجد فقد خالف نفسه وبعد  
عنها فإذا بعدد عنما أقرب من ربه قوله كثيرا الدعاء أي في السجود لأنه حالة قرب كما  
تقدم وحالة القرب مقبول دعاؤها لأن السيد يحب عبده الذي بطبعه ويتواضع له  
ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستسكثار من السجود  
ومن الدعاء فيه وفيه دليل أن قال السجود أفضل من القيام وسيأتي ذكر الخلاف في  
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليك بكثرة السجود فأنت

إن تسجد لله سجدة أرفعك الله بها درجة وخطب بها عنك خطيئة رواه أحمد ومسلم وأبو  
داود) الحديث أفضله في صحيح مسلم قال يعني معدان بن أبي طلحة العمري لقيت ثوبان  
مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أخبرني بعمل أعمله يخلفني الله به الجنة  
أو قال بأحب الأعمال إلى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن  
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على أن كثرة السجود  
مرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الخت عليه ما تقدم في الحديث الذي  
قبل هذا أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد  
واقرب **كذا** قال النووي وفيه دليل أن يقول أن السجود أفضل من  
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذهب أحد هذا أن تطويل السجود  
وتكثير الركوع والسجود أفضل من حكاة الترمذي والبخاري عن جماعة ومن  
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني أن تطويل القيام أفضل من حديث جابر الآتي وإلى  
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما يأتي والمذهب الثالث أنها سواء وتوقف  
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يفتض فيها بشئ وقال أحمد بن حنبل في المسئلة  
فتمكثير الركوع والسجود أفضل وأما في الليل فتطويل القيام لأن يكون للرجل جزء  
بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزء ويرجع كثرة الركوع  
والسجود قال ابن عدي إنما قال الحق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه  
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف من تطويله بالليل  
(وعن ربيعة بن كعب قال كنت أبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه  
وحاجته فقال ساقى فقلت أسألك مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هو ذلك

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه بن أنس (لأنس) رضى الله عنه  
(أ) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قال) أنس (مارأيت صلاة إلا يومئذ) نفي رؤيته لا يستلزم نفي فعلها فهو  
بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَارَأَيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَصْلِيهَا وَقَوْلُهَا كَانَ يَصْلِيهَا أَرْبَعًا فَإِنِّي رَأَيْتُهَا وَالمثبت فعلها



بأخباره أو بأخبار غيره فروته ورواته الأربعة ما بين عسقلاني وواسطي وبصري وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه أيضا في الضحى والادب وأبوداود في الصلاة (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال إذا قدم العشاء وزاد ابن حبان ٣٢٢ والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب

وأحمد كم صائم وموسى ثقة (فابذوا به) أي بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تهجلوا عن عشاءكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة التمشيع في الصلاة على فضيلة أول الوقت فانها لما تراجعا قدم الشارع الوسيلة الى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت وادعى ابن حزم أن الحديث دليل على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال في مثل ذلك في حق النائم والناسي واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واءتريه ابن دقيق العيد واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لان ظاهره أنه يشغل بالاكل وان فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر واستدل به بعض الشافعية والحنابلة بقوله فابذوا على تخصيص ذلك بمن يشرع في الاكل فاما من شرع ثم أقمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم الى الصلاة قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله واما كذلك وانما هو صيانة لخلق الحق

فقال أعني على نفسك بكثرة السجود رواه أحمد ومسلم والقسائي وأبوداود (قوله سلماني فيه جواز قول الرجل لا تباعه ومن يتولى خدمته سلوني حوائجكم قوله من افقتك فيه دليل على أن من الناس من يكون مع الانبياء في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال الرب الرفيعة التي تكبر عن السائل قوله أعني على نفسك بكثرة السجود فيه أن السجود من أعظم القرب التي يكون بسببها ارتفاع الدرجات عند الله الى حد لا يناله الا المقربون وبه أيضا استدل من قال أن السجود أفضل من القيام كما تقدم (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل صلاة طول القنوت رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه) وفي الباب عن عبد الله بن حبشي عند أبي داود والقسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال إيمان لا شك فيه الحديث وفيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت وعن أبي ذر عند أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت قوله طول القنوت هو يطابق بازا معان قد قدمنا ذكرها والمراد هنا طول القيام قال النووي باتفاق العلماء وبذلك على ذلك نصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال طول القيام والحديث يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما والى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعي كما تقدم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الاحاديث المتقدمة في فضل السجود لان صبغة الفعل الدالة على التفضيل انما وردت في فضل طول القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام وأما حديث ما تقرب العبد الى الله بأفضل من سجود خفي فانه لا يصح لارساله كما قال العراقي ولان في اسناده أبا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وكذلك أيضا لا يلزم من كون العبد أقرب الى ربه حال سجوده أفضليته على القيام لان ذلك انما هو باعتبار اجابة الدعاء قال العراقي الظاهر ان احاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة النفل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صلاة المنفرد فاما الامام في القرائض والنوادر فهو مأثور بالتصنيف المشروع الادعاء من حال المأمومين المحصورين ايشار التطويل ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه فلا بأس بالتطويل وعليه يحمل صلاته في المغرب بالاعراف كما تقدم (وعن المغيرة بن شعبة قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم ويصلي حتى ترم قدماه أو ساقيه فيقال له فيقول أفلا أكون عبدا لشكركم رواه الجماعة الا أبا داود) في الباب عن أنس عند البراء وأبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة قال العراقي ورجال رجال الصحيح وعن ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط بنحوه وعن

ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة ثم ان طعام القوم كان شبا يسير لا يقطع عن عاني الجماعة عاليا النعمان ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين مصري وايلي ومدني وفيه الحديث والعنفنة وأخرجه البخاري في موضع آخر (عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت) والسائل الابودين يزيد الضحى (ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته قالت



كان يكون في مهنة أهله قال آدم بن أبي إسحاق (في تفسيرها) تعني عائشة (في خدمة أهله) تنسبه أو أعم كتنسبته ثوبه وحلبه ثابته  
تواضعه آمنه صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون وحده في مهنة بيت أهله وإضافة البيت للأهل الملازمة السكنى ونحوها واللا  
قال بيت له صلى الله عليه وآله وسلم وتفقه يرد آدم للخدمة موافق للجمهور لكن ٣٢٣ فسرهما في المحكم بالحذف بالخدمة

والعمل ووقع مبينا في الشماثل  
لترمزي عن عائشة بالفظ ما كان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا  
بشر لمن البشر في ثوبه ويحلب  
ثابته ويخدم نفسه ولا جدوا بن  
حبان عنها يخط ثوبه ويخفف  
نعله زاد ابن حبان ويرقع دلوه  
وزاد الحاكم في الأكل وما رأته  
صلى الله عليه وآله وسلم ضرب  
بيده امرأة ولا خادما (فاذا  
حضرت الصلاة) ولا بن عرعة  
فاذا سمع الأذان وهو أخص  
(خرج إلى الصلاة) وترك حاجة  
أهله وهذا موضع الدلالة لترجمة

واستدل به على أنه لا يكره  
التشمير في الصلاة وإن نهى  
عن كف الشعر والشباب  
للتزينة لكونهم المذكر أنه أزاح  
عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكر  
ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر  
لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له  
هيئة ثم لا يلزم من ترك ذكر  
الهيئة للصلاة عدم وقوعه وفيه  
الترغيب في التواضع وترك  
التكبر وخدمة الرجل أهله  
وترجم عليه البخاري في الأدب  
كأن يكون الرجل في أهله  
وفي هذا الحديث الحديث  
والعنونة والسؤال وأخرجه  
أيضا في الأدب والنقعات

المعمر بن بشير عند الطبراني في الأوسط أيضا نحوه وفي إسناده سليمان بن الحكم وهو  
ضعيف وعن أبي جحينة عند الطبراني في الكبير نحوه وفي إسناده أبو قتادة عبد الله بن  
واقدة الطبراني ضعيف البخاري والجمهور وثقه ابن معين في رواية وأحمد وقال رجعا خطأ  
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم حتى تنفطر قدماه  
الحديث وعنها حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فقام أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتفخت أقدامهم وعن سفينة عند البزار أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم تعبد قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شق قوله حتى ترم قدماه الورم  
الاتفاخ قوله أفلا كونه عبد أشكور أفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان  
ومنه قوله تعالى اعملوا آل داود شكرا والحديث يدل على شروعية اجتهاد النفس في  
العبادة من الصلاة وغيرها ما لم يؤدي ذلك إلى الملل وكانت حاله صلى الله عليه وآله وسلم أكمل  
الأحوال فكان لا يعمل من عبادة به بل كان في الصلاة قرة عينه وراحته كما قال في  
الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث  
الذي رواه أبو داود وأرحناهم يا بلال

(باب إخفاء التطوع وجواز الجماعة)

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته  
إلا المكتوبة رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن لمعناه من رواية عبد الله بن سعد) حديث  
عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في الشماثل  
ولفظه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في  
المسجد قال ألا ترى إلى بيتي ما أقرب من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي  
في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن ماجه قال  
سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما صلاة الرجل في بيته فنور فمؤروا يوتسكم  
وفيه انقطاع وعن جابر عند مسلم في إفراذه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا  
قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فإن الله عز وجل جاعل في  
بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العرقى وإسناده  
صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا  
بيوتكم مقابر إن الشيطان يقر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند  
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا  
وفي انظر متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا وعن عائشة عند أحمد أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوها عليكم قبورا وعن زيد بن

الترمذي في الزهد وقال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قتادة جاء ما مات في مسجده ناهذا أي مسجد  
البصرة (فقال أني لأصلي بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكفى أريد تعليمكم صفتها المشروعة  
بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام إذ هو أرفع من القول مع نية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد ها وأريد



معها قرية أخرى وهي تعليمها فميسة التعليم تبعاً فاجتمع ثمان صالحتان في عمل واحد كالفصل بنية الجنابة والجمعة وفيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة (أصلي) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي) ٣٢٤ أي لا ريبكم كيف رأيت لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم أياها فالمراد لا زمها وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كتابه عليه الكرماني وأتباعه وأخرج صاحب العمدة هذا الحديث وأيسر هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الخمسة بصريون وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذا أبو داود والشافعي (عن عائشة رضي الله عنها حديث مر وأباً بكرة فليصل بالناس تقدم) فرياً (وفي هذه الرواية قالت قلت ان أبابكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لرفقة قلبه وحرر فتاواه (فر عمر) بن الخطاب (فليصل بالناس فقالت عائشة فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنهم (ما قولك) صلى الله عليه وآله وسلم (ان أبابكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فر عمر فليصل للناس ففعلت حفصة) ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (واسلمه) اسم فعل مبني على السكون زجر بمعنى اكفني (انك لا تفن صواحب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام أي مثلهن قال عز الدين بن عبد السلام وجه التشبيه بين وجود مكر في

خالد بن أحمد والبخاري والطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا في بيوتكم ولا تخذوها قبوراً قال العراقي واسناده صحيح وعن الحسن بن علي بن عبد أبي يهلى بنحو حديث زيد بن خالد في أسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صهيب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وإن فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالسجدة الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس وقد ورد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود والحديث زيد بن ثابت فقال في صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد ذي هذا المكتوبة قال العراقي واسناده صحيح فعلى هذا الوصل نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب هذه من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما تشرع فيها الجماعة كالعبددين والكسوف والاستسقاء وتحية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الأحرار قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء فسلاتهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعات وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنكم نساء كن بالليل إلى المسجد فاذنوا لهن ويوتن خير لهن والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المندورة قال النووي انما حلت على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وأصون من محبطات الأعمال وليتمك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينقر منه الشيطان كما جاء في الحديث (وعن عثمان بن مالك أنه قال يا رسول الله ان السيول أهول مني وبين مسجد قومي فأحب ان تأتي فتصلي في مكان من بيوت أئمتنا مسجد أئمتنا) ففعل فلما دخل قال أين تريد فاشرفت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهض فخلقه فسلم في بئر كعتين متفق عليه وقد صح التنفل جماعة من رواية ابن عباس وأنس رضي الله عنهم (ما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففقت عن يساره فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه وحديث أنس المشار إليه أيضاً له الفاظ كثيرة في البخاري وغيره واحدها أنه قال صليت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم

خلفنا

القصتين وهو مخالفة الظاهر لما في الباطن فصواحب يوسف اثنين زليخا ليعتبن او مقصودهن أن

يدعون يوسف لانفسهم وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا تطير الناس بأبصارهم الوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بان سياق الآية ليس فيه ما يدعي ما قاله (صروا أبابكر فليصل



بالناس فقالت حفصة لعائشة رضي الله عنهما (ما كنت لأصيب منك خيرا) من أنس رضي الله عنه أن أبابكر كان يصلي بهم في  
 وجع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله  
 عليه وآله) (وسلم ستر الخمر ينظر إلى النار هو قائم كان وجهه ورقة مصحف) ٣٢٥ وجه التشبيه ورقة الجلد وصفاء البشرة

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى  
 الله عليه وآله وسلم حال كونه  
 (بضم) أي ضاحك ككافر ما  
 باجتماعهم على الصلاة واتفق  
 كلمتهم واقامة شريعته ولهذا  
 استنار وجهه الكريم لانه كان  
 اذا سر استنار وجهه (فهو منا)  
 أي قصدا (ان تفتن) بان  
 تخرج من الصلاة (من الفرح  
 برؤية النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم) فنهكص أبو بكر رضي  
 الله عنه على عقبه (بالتثنية  
 أي رجع القهقري) ليصل  
 الصف (أي ليأتي اليه) وظن  
 أن النبي صلى الله عليه وآله  
 (وسلم خارج الى الصلاة فاشار  
 اليه النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم أن أقوا صلاتكم وأرخي  
 الستة توفي) صلى الله عليه وآله  
 وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان  
 خليفة في الصلاة الى موته صلى  
 الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما  
 زعمت الشيعة انه عزل بخروجه  
 صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه  
 وتختلف أبي بكر ورواه هذا  
 الحديث كلهم بصريون وأخرجه  
 مسلم في الصلاة (عن سهل بن  
 سعد الساعدي رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ذهب) في أناس من

خلقنا الأحاديث ساقها المصنف ههنا للاستدلال به على صلاة النوافل جماعة وهي كما  
 ذكر وليس للمانع من ذلك مقسك يعارض به هذه الأدلة وفي حديث عثمان فوائدها  
 جواز الخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين  
 للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو  
 محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصفوف وان عموم النهي عن إمامة  
 الزائر من زاده مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له  
 صاحب المنزل وفيه انه يشرع لمن دعي من الصالحين للتبرك به الإجابة واجابة الفاضل  
 دعوة المفضل وغير ذلك من الفوائد وفي حديث ابن عباس فوائده كثيرة أيضا ذكر  
 بعضهم منها عشرين فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوائد وهما يدلان  
 على ان الصبي يسد الجناح وفي ذلك خلاف معروف

(باب ان أفضل التطوع مثنى مثنى)

(فيه عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ وقديس بن وعن ابن عمر أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رواه الخمسة وليس هذا بمنافض  
 لحديثه الذي خص فيه الليل بذلك لانه وقع جوابا عن سؤال سائل عينه في سؤاله  
 حديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركعة وحديث  
 عائشة المشار اليه تقدم في باب الوتر بركعة أيضا وحديث أم هانئ تقدم في باب  
 الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضا في شرح  
 حديثه المتقدم في باب الوتر بركعة وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أحمد بدون  
 ذكر النهار وعن ابن عباس عند الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عبسة وعن  
 عمار عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث  
 يدل على ان المستحب في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون مثنى مثنى إلا ما خص من  
 ذلك ما في جانب الزيادة كحديث عائشة صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم  
 صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن وما في جانب النقصان كالحديث الأتار  
 بركعة وقد أشار المصنف رحمه الله الى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم  
 الاقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جوابا لسؤال سائل وأيضاً حديثه  
 هذا مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي أيوب ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات  
 لا يتكلم ولا يامر بشئ ويبس لم يبين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم بعد أن صلى الظهر (الي بن عمرو بن عوف) بن مالك بن الاوس والاوس أحد قبلي الاصار وكانت منازلهم بقباء  
 (ليصل بينهم) لانهم اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة (لغات الصلاة) أي صلاة العصر (لجاء المؤذن) بلال (الي أبي بكر) باصر  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عبد الطبراني ان حضرت صلاة العصر ولم آتكم فقرأ أبابكر فليصل بالناس (فقال) له



(أصل بالناس) في أول الوقت أو تنتظر قليلا لما يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرج عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة  
محققة فلا تتركه لفضيلة متوهمة (فأقيم) أي فاما أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم)  
أقم الصلاة إن شئت (فصل أبو بكر) ٣٢٦ أي دخل في الصلاة (فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) خلوا

مع أبي بكر (في الصلاة فخلص)  
من شق الصفوف (حق وقف في  
الصف) الأول وهو جائز لا مام  
مكروه لأنه في رواية لم يفرق  
الصفوف حتى قام عند الصف  
وفي رواية عبد العزيز عشي في  
الصفوف (فصفق الناس) أي  
ضرب كل يده بالآخرى حتى سمع  
لها صوت لئلا يترك في رواية  
عبد العزيز فاخذ الناس في  
التصفيح بالحاء المهملة قال سهل  
أندرون ما التصفيح هو التصفيق  
وهو يدل على ترادفهما عنده  
(وكان أبو بكر) رضي الله عنه  
(لا يلتفت في صلاته) لأنه  
اختلاس يختلسه الشيطان من  
صلاة الرجل رواء ابن خزيمة (فما)  
أكثر الناس التصفيق التفت  
برضي الله عنه (قرأ أي رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فآشار  
إليه رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم أرا مكث مكافئ) أي  
أشار إليه بالمكث (فرجع أبو بكر  
رضي الله عنه يديه) بالتثنية  
(فحمد الله) تعالى بلسانه (على  
ما أمر به رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من ذلك)  
أي من الوجهة في الدين (ثم  
استأخر) أي تأخر (أبو بكر) من  
غير استدبار للقبلة ولا انحراف

عليه وسلم كان يردد فإذا استيقظ تسولت ثم توضع ثم صلى ثم ركعت يجلس في كل  
ركعتين ويسلم ثم يوتر بحمسة ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المطلب بن  
ربيعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة منثني منثني وتشهد وتسلم في كل  
ركعتين وتباس وتمسكن وتقمع يديك وتقول اللهم فليقبل ذلك فهي خداج رهن  
ثلاثين (أما حديث أبي أيوب فأنخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي أسناده واصل  
ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في رواية يستأله من الليل مرتين أو ثلاثا وأما  
حديث عائشة فيشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يحكي الليل بثماني ركعات ركوعهن كقراءتهن وسجودهن كقراءتهن  
ويسلم بين كل ركعتين وفي أسناده جنادة بن مروان اتهمه أبو حاتم وأما الأيتار بحمسة  
متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذي والنسائي من حديثها رقة تقدم وأما حديث  
المطلب بن ربيعة فأنخرجه أيضا أبو داود قال حدثنا محمد بن المثنى حدثنا معاذ بن  
شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن  
الحارث عن المطلب بن ربيعة قال المنذري أخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن  
ماجه المطلب بن أبي وداعة وهو وهم وقيل هو عبد المطلب بن ربيعة وقيل الصحيح فيه  
ربيع بن الحارث عن الفضل بن عباس وأخطأ فيه شعبة في مواضع وقال البخاري في  
التاريخ انه لا يصح اه ويشهد لصحته الأحاديث المذكورة في أول الباب قول وتباس  
قال ابن رسلان بفتح المثناة القوافية وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء مزة والمعنى ان  
تظهر الخشوع وفي بعض النسخ تبايس بفتح التاء والباء وبعد الالف يا تحتية  
مفتوحة ومعناها واحد قال في القاموس التباؤس التقافق ويطلق أيضا على التضع  
والتضريح قوله وتمسكن قال في القاموس تمسكن صار مسكينا والمسكين من لا شيء له  
والدليل والضعيف قوله وتقمع يديك بقاء فتون فعين مهملة أي ترفعهن ما قال ابن  
رسلان هو بضم التاء وكسر النون قال والاقناع رفع اليدين في الدعاء والمسنة  
والخداج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان بصلاة الليل والحديث  
الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع منثني منثني الا ما  
خس كما تقدم في هذه الأحاديث فوائدها مشروعية التسوية عند القيام من النوم  
وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التمسكن والتقافق لان ذلك من الاسباب  
للإجابة ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى  
الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعا قط الا في أمور مخصوصة قال النووي في شرح مسلم انه  
وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعا هذا معنى كلامه (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله

عليها (حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل) بالناس واستقبل منه ان  
الامام الراتب اذا حضر بعد ان دخل فاتبه في الصلاة يخبر بين أن يأتيه أو يؤم هو ويصير النائب ماموما من غير أن يقطع  
الصلاة ولا يطل بشئ من ذلك صلاة أحد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية خلافا لما للكية وفيه جواز احرام المأموم



قبل الامام وان المرقد يكون في بعض صلاته اماما في بعضهما مونا (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال يا ابا بكر ما منعك ان تثبت) في مكانك (اذ) أي حين (أمرتك فقال أبو بكر) رضي الله عنه (ما كان لابن أبي قحافة) عثمان بن عامر أسلم في الفتح وتوفي سنة أربع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك دون أن يقول ما كان لي أو لابي بكر

تحمي النفس واستصغار المرتبة  
(أن يصلي بين يدي رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) أي  
قدامه اماما به (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم مالي  
رأيكم أكرتم التصديق) ظاهره  
ان الانكار انما حصل عليهم  
لكثرة المطلقة (من رايه) بالراء  
والاربعة ناهي أي أصابه (شي في  
صلاته فليس ب) أي فليقل  
سبحان الله كما في رواية يعقوب  
ابن أبي حازم (فانه اذا سمع التفت  
اليه) مبنيا لافعل (وانما  
التصديق للنساء) زاد الحميدي  
والتسبيح للرجال وهذا قال  
مالك والشافعي وأحمد وأبو  
يوسف والجمهور وقال أبو حنيفة  
ومحمد بن أبي بكر جوا بابطال  
صلاته وان قصد به الاعلام بانه  
في الصلاة لم تبطل فله التسبيح  
المذكور على قصد الاعلام بانه  
في الصلاة وجلا قوله من ناهي على  
نائب مخصوص وهو ارادة  
الاعلام بانه في الصلاة والاصل  
عدم هذا التخصيص لانه عام  
لكونه في سياق الشرط فيتناول  
كلامهم ما قاله على أحدهما  
من غير دليل لا يصار اليه لاسيما  
التي هي سبب الحديث لم يكن  
القصد فيها الاتية الصديق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار  
أربع ركعات يجعل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سفيان  
الحمدي طريف بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن له شواهد قد تقدم ذكرها  
والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كما ذكر  
المصنف وفي بعضها أربعا قبل الظهر وبعدها ركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي  
سعيد يدل على ما دلل عليه أحاديث صلاة الليل والنهار متني وقد تقدمت  
وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة  
المخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار متني وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد  
تقدم الكلام في ذلك

(باب جواز التناول جالسا والجمع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة)

(عن عائشة قالت لما بدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل كان أكثر صلاته جالسا  
متفق عليه) قوله لما بدى قال أبو عبيدة بن بفتح الدال المشددة تدينا اذا أسن قال  
ومن رواه بضم الدال الخفيفة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة الهم وهو خلاف صفة  
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض رواه يثنا في - لم عن جمهورهم بدن بالضم وعن  
الغزالي بالتشديد وأراه أصلا قال ولا ينكر اللفظان في حقه صلى الله عليه وسلم وقد  
قالت عائشة فلما أسن وأخذ الهم أوتر بجمع كما في صحيح مسلم وفي لفظ ولحم وفي آخر أسن  
وكثر لجه والحديث يدل على جواز التناول قاعدة مع القدرة على القيام قال النووي وهو  
اجماع العلماء (وعن حفصة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في  
سجته قاعدا حتى كان قبل وفاته بعام فكان يهلي في سجته قاعدا وكان يقرأ بالسورة  
فبرئها - حتى تكون أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي ومعه  
قوله سجته بضم السين المهملة وسكون الباء الواحدة أي نافلته والحديث يدل على  
جواز صلاة التطوع من تعود وهو مجمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة  
والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قراءتها أطول من قراءة سورة  
أخرى أطول منها اذا قرئت غير مرتلة والافلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من  
أطول منها من غير تقييد بالتبديل والاسراع والتقييد بقبل وفاته صلى الله عليه وسلم بعام  
لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بدن ونقل كان أكثر صلاته جالسا لاحتمال أن  
يكون صلى الله عليه وسلم بدن ونقل قبل وفاته بعام وكذلك لا ينافي حديثها الا أن

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فارشدهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حقه عند هذا النائب التسبيح ولو خالف  
الرجل المشروع في حقه وصنق لم تبطل صلاته لان الصحابة صفة قوا في صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة  
واستنبط منه أن التابع اذا أسره المتبوع بشئ يفهم منه إكرامه به لا يقتصر عليه ولا يكون تركه مخالفة للإمام بل أدنا وتصريا



في فهم المقاصد قال الطائفة في الفقه وفي هذا الحديث فضل الاصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسن مادة القطيعة وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته لذلك وتقدم مثل ذلك على مصلحة الامامة بنفسه واستنبط منه توجه الحاكم لسمعاع دعوى بعض المصوم اذا رجع ذلك على ٢٢٨ استحضارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين احدهما بعد الاخر وفيه

جواز احرام المأموم قبل الامام وان المزمع قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مأموما وان من أحرم منفردا ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته كذا استنبطه الطبري من هذه القصة وهو مأخوذ من لازم احرام الامام بعد المأموم وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على ان أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره وعلى جواز تقديم الناس لانفسهم اذا غاب امامهم قالوا ومحل ذلك اذا أمنت الفتنة والانسكار من الامام وان الذي يتقدم نيابة عن الامام يكون أصلهم لذلك الامر وأقومهم به وان المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وان الفاضل يوافقه بعد أن يعلم ان ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك مبني على ان الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد وقد تقدم انهم انما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان إقامة واستدعاء الامام من وظيفة المؤذن وانه لا يقسم الا باذن الامام وان فعل الصلاة لاسميا

انه صلى قاعدا حين أسن ولو فرض انه صلى جالسا قبل وفاته بأكثر من عام فلا تنافي أيضا لان حصة انما انتفت رؤيتها لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا قال ان صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد رواه الجماعة الامسلا) وفي الباب عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخالس على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف وعن عبد الله بن عباس عند ابن عدي في الكامل مثل حديث عبد الله بن السائب وفي اسناده حماد بن يحيى وقد اختلف فيه وعن ابن عمر عند البزار في مسنده والطبراني وابن أبي شيبة بنحوه وعن المطلب بن أبي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن أبي الاخير وهو ضعيف وعن عائشة عند الترمذي بنحوه والحديث يدل على جواز التسفل من قعود واضطجاع وهو المراءى بقوله ومن صلى نائما قال الخطابي في معالم السنن لا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخصوا فيها قاعدا فان صحت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الرواقد درجة في الحديث قياسا على صلاة القاعد أو اعتبارا بصلاة المريض نائما اذا لم يقدر على القعود دللت على جواز تطوع القادر على القعود مضطجعا قال ولا أعلم اني سمعت نائما الا في هذا الحديث وقال ابن بطال وأما قوله من صلى نائما فله نصف أجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء لانهم مجمعون ان النافلة لا يصلح القادر على القيام ايماء قال وانما دخل الوهم على ناقل الحديث وتعب ذلك العراقي فقال امانى الخطابي وابن بطال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا لا قادرا فردود فان في مذهب الشافعية وجهين الاصح منهما ما اوصاه وعنده المالكية ثلاثة أوجه حكاه القاضي عياض في الكمال أحدها الجواز مطلقا في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي باسناده عن الحسن البصري جوازه فكيف يدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاقي اه وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التطوع أو على الفرض في حق غير القادر فحمله الخطابي على الثاني وهو محمول ضعيف لان المريض المفترض الذي أتى بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الاجر لانه قد فعله قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء انه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء ثلث نصف أجر القادر عليه بل الاثارة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من منعه الله وجبه عن عمله عرض أو غيره يكتب له أجر عمله وهو صحيح اه وحمله سفيان الثوري وابو الماجشون على التطوع وحكام النووي عن

الجمهور

انتظار الامام الا فضل وفيه جواز التسليم والحمد في الصلاة

لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسج اعلام غيره بما صدر منه وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء واستصحاب حمد الله ان تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة وجواز الاتفاقات للحاجة وان مخاطبة المصلي بالاشارة أولى من مخاطبته بالعبارة



وأنهم اتفقوا مقام النطق وجواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنهم قصروا على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان يصعد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الذي قال المذهب لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيره لانه أن يتقدم بسبب ٣٢٩ ما ينزل عليه من الأحكام وأطال في تقرير ذلك رتقب بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار هو إلى المذهب في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الذي والحقاء الذي يقع في التخطي وليس كمن شق الصفوف والناس جالس لما فيه من تخطية رقابهم وفيه كراهة التصديق في الصلاة وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وإن من أكرم بكرامة يتخير بين السبول والترك إذا فهم ذلك الأمر على غير جهة الزوم وكانت القرينة التي يفتلأبى بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم أن مراده أن يؤم الناس وإن أمره أيامه بالاستمرار في الإمامة من باب الأكرام له والتنويه بقدره وسلك هو طريق الأدب والتواضع ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حالة الصلاة لتغيره **كم** من أحكامها وكأنه لا جمل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم اعتداله برده عليه وفيه جواز إمامة المفضل للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه أكرام

الجمهور وقال أنه يتعين حل الحديث عليه وحكي الترمذي عن سفبان الثوري أنه قال إن تنصيف الأبرار أهول للعصم فاما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالسا فانه مثل أجرة القائم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم وإذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد رواه الجماعة إلا البخاري وعن عائشة أيضا أنها لم تزل النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن وكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع رواه الجماعة وزادوا إلا ابن ماجه ثم يفعل في الركعة الثانية كذلك) الحديث الأول يدل على أن المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويسجد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويسجد من قعود والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعدا ويجمع بين الحديثين بحمل قولها وكان إذا قرأ وهو قائم وإذا قرأ قاعدا في الحديث الأول على أن المراد جميع القراءة بمعنى أنه لا يفرغ من القراءة قاعدا فاقوم للركوع والسجود ولا يفرغ منها قائما فيقع للركوع والسجود فاما إذا افتتح الصلاة قائما ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يقعد لتمامها أو يركع ويسجد من قعود وكذا إذا افتتح الصلاة قاعدا ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يقوم لتمامها أو يركع ويسجد من قيام كما في الحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الأول عندهم لم من حديث عائشة بلفظ فإذا افتتح الصلاة قائما ركع قائما وإذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا قال العراقي فيحمل على أنه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا فكان مرة يفتتح قاعدا ويتم قراة قاعدا ويركع قاعدا وكان مرة يفتتح قاعدا ويقرأ بعض قراة قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما فان لفظ كان لا يقتضي المداومة وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عندهم لم ما يقتضي أنه يفتتح قاعدا ويقرأ قاعدا ثم يقوم فيركع ولكن الظاهر أن هذا في الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس وقد جاء النص صريح به عندهم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها وفيه ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام قال العراقي وهو كذلك سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وحكاه

٤٢ نيل في الكبير بخطابته بالكنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه وإن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا يصرف عنها واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الإمام لأن التسبيح إذا جازت التلاوة من باب أولى انتهى ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين تيسري ومطفي وفيه الحديث والاختيار والضعفة







في بيان ذلك وأدلتها فان ثبتت فراجعته ورواه هذا الحديث خمسة والثلاثة الاول منهم كوفيون وفيه التحدث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دينه وهو شاك تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (واذا صلى جالسا فاصلا بالوساء) والامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز وتتمام هذا البحث في القم قال الحيدى ٣٣١ هو في مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالسا

والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآجر فلا آخر من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن البراء رضى الله عنه) قال كن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا قال - مع الله من بعده) بكسر الميم (لم يحن) بفتح اليا وكسر النون وضمها ياء ال حنيت العود وحنوته اي لم يقوس (أحدنا ظهره - في يقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (ساجدا) وعن أبي بصير حتى تقع جهنم على الارض (ثم تقع سجود بعده) جمع ساجداى بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ويتقدم ابتداء فعلهم عن فراغه صلى الله عليه وآله وسلم من السجود لانه لا يجوز التقدم على الامام ولا التخلف عنه ولا دلالة فيه على ان المأموم لا يشرع في الركن - قد رآه الامام خلافا لابن الجوزي واستدل به على جواز النظر الى الامام لاتباعه في اتفالاته ورواه هذا الحديث ستة وفيه صحابي عن صحابي ابن عباسي كلاهما من الانصار سكا الكوفة

النخعي وعطاء بن ابي رباح وطاوس ومسلم بن عقيل وسعيد بن جبير ومن الاثمة سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد واصلق وأبو ثور ومحمد بن جرير هذا أطلق الترمذي الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنووي تفصيلا وهو انه اذا خشي فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترت سنة الفجر والاصلاها وسبأ في القول الثاني انه لا يجوز فصل لاثنتي من النوافل اذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما قلنا ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث انه لا بأس بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة حكا ابن المنذر عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومجاهد ومكحول وحامد بن أبي سليمان وهو قول الحسن بن حي ففرق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك بان البيهقي قال هذه الزيادة لأصل لها وفي اسنادها حجاج بن نصر وعباد بن كثير وهما ضعيفان على انه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قيل باري - ول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر وفي اسنادهم مسلم بن خالد الزنجي وهو متكلم فيه وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه القول الرابع انه فرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه وبين ان يجاز فوت الركعة الاولى مع الامام أولا وهو قول مالك فقال اذا كان قد دخل المسجد فليدخلك مع الامام ولا يركعهما يعني ركعتي الفجر وان لم يدخلك المسجد فان لم يخف أن يفوته الامام بركعة فليركع خارج المسجد ولن خاف أن يفوته الركعة الاولى مع الامام فليدخلك وليصل معه القول الخامس انه ان خشي فوت الركعتين معا وان لا يدرك الامام قبل رفعهما من الركوع في الثانية دخل معه والا فركعهما يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم يدخل مع الامام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما حكا ابن عبد البر وحكى عنه أيضا نحو قول مالك وهو الذي حكا الخطابي وهو موافق لما حكا عنه أصحابه وحكى النووي عنه مثل قول الإوزاعي الا في ذكره القول السادس انه يركعهما في المسجد الا ان يخاف فوت الركعة الاخرة فاما الركعة الاولى فليركع وإن فاتته وهو قول الإوزاعي وسعيد ابن عبد العزيز وحكا النووي عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعهما في المسجد وغيره الا اذا خاف فوت الركعة الاولى وهو قول سفيان الثوري حكى ذلك عنه ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن انه يصلح ما وان فاتته

وفيه الحديث جمعوا أفرادا والعنونة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم) الثالث من الراوي (اذا رفع رأسه) من السجود فهو نص في السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عن أبي داود الذي يرفع رأسه والاسلم ساجدا ويلحق به الركوع ليكون في معناه ونص على السجود المنطوق فيه لزيد معنى فيه لأن ليليل أقرب من يكون فيه من ربه ولا تخافه الخاضوع



المطلوب كذا قررته في الفتح وتعقبه صاحب العمدته بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لأن الحكم فيهما سواء ولو كان الحكم مقصورا على الرفع من السجود لكان لدعوى التخصيص وجهه قال وتخصيص السجدة بالذكور في رواية أبي داود من باب سرايل تقيكم المروءة لم يعمد إلى الرفع من السجود أعظم (قبل) رفع (الامام أن يجعل الله رأسه) التي جنت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بان يمسح ٢٢٢ اذ لا مانع من وقوع المسح في هذه الامة كما يشهد به حديث أبي مالك الاشعري

ففيه ذكر الحنف وفي آخره ويمسح آخر بين فردة وخنازير الى يوم القيامة أو تحول هيئته الحسية أو المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجاهل ورد بان الوعيد بأمر مستقبل وهذه المسألة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ذلك (أو يجعل الله صورته صورة حمار) بالشك من الراوي ولمسلم أن يجعل الله وجهه وجه حمار ولا بن حبان أن يحول الله رأسه رأس كلب والظاهر ان الاختلاف حاصل من تعدد الواقعة أو هو من تصرف الرواة ثم ان ظاهر الحديث يقتضي تحريم الفعل المذكور لا توعده عليه بالمسح وبه يؤم ان يورى في المجموع ومع القول بالتحريم فالجهور على ان فاعله يأنم ويجزئ الصلاة وقال ابن مسعود لرجل سبق امامه لا وحده صليت ولا بامامك اقتديت وعن ابن عمر تبطل الصلاة وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد قد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الامام عند البزار من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسعا قاله ابن الجلاب من المالكية القول التاسع أنه اذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعة في القبر ولا في غيرهما من التوافل سواء كان في المسجد أو خارجه فان فعله قد عصى وهو قول أهل الظاهر ونقله ابن حزم عن الشافعي وعن جمهور السلف وكذا قال الخطابي وحكي الكراهة عن الشافعي وأحمد وحكي القرطبي في المذهب عن أبي هريرة وأهل الظاهر انهم لا تنعقد صلاة تطوع في وقت إقامة الفريضة وهذا القول هو الظاهر ان كان المراد بإقامة الصلاة الإقامة التي يشولها المؤذن عند ارادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر الى الأذهان من هذا الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان المراد بإقامة الصلاة فعلها كما هو المعنى الحقيقي ومنه قوله تعالى الذين يقومون الصلاة فانه لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد المعنى الاول فهل المراد به الفراغ من الإقامة لانه حينئذ يشرع في فعل الصلاة أو المراد شروع المؤذن في الإقامة قال العراقي يحتمل أن يراد كل من الأمرين والظاهر ان المراد شروعه في الإقامة لينتهي المأمومون لأدراك التحريم مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صلى ركعة في القبر حين أخذ المؤذن يقيم قال العراقي واسناده جيد ومثله حديث ابن عباس الا في قوله فلا صلاة يحتمل أن يتوجه النفي الى العصاة أو الى الكمال والظاهر توجهه الى العصاة لانها أقرب الجاهزين الى الحقيقة وقد قدمننا الكلام في ذلك فلا تنعقد صلاة التطوع بعد إقامة الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة يحتمل أن يراد فلا يشرع حينئذ في صلاة عند إقامة الصلاة ويحتمل أن يراد فلا يشتغل بصلاة وان كان قد شرع فيها قبل الإقامة بل يقطعها المصلي لأدراك فضيلة التحريم أو انها تبطل بنفسها وان لم يقطعها المصلي يحتمل كلام من الأمرين وقد بالغ أهل الظاهر فقالوا اذا دخل في ركعة في القبر أو غيرهما من التوافل فأقيمت صلاة الفريضة بطلت الركعتان ولا فائدة له في ان يسلم منهما ولو لم يسق عليه منهما غير السلام بل يدخل كما هو ابتداء التكبير في صلاة الفريضة فاذا أتم الفريضة فان شاء ركعها وان شاء لم يركعها قال وهذا غلو منهم في صورة ما اذا لم يسق عليه غير السلام فليت شعري أيهما أطول زمنا مدة السلام أو مدة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتنبا بعد السلام لتكميل الأحوال في الاقتداء قبل تمام الإقامة نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية ان الافضل ان يخرج

أبي هريرة مرفوعا الذي يخفف فيه ربع قبل الامام انما ناصيته بيد شيطان وعزاه في مجمع الزوائد الى الطبراني في الاوطى من وقال اسناده حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقر فا قال في الفتح وهو محفوظ وفي الحديث كمال شفقته صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانهم الاحكام وما يترتب عليهما من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولادلة فيه لا يدل على منع السابقة وبغيرهم على طلب المتابعة وأما المقارنة فيسكت عنها وقال ابن بركة



استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التنازع قال في الفتح وهو مذهب ردي مبني على دعاوى بغير برهان والذي استدل  
بذلك منهم انما استدل بأصل الفسخ لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الا طلب  
الاستبجال ودواؤه أن يستضر انه لا يسلم قبل الامام فلا يستجمل في هذه الافعال انتهى وهي لطيفة نفيسة وذكر الفقيه ابن  
حجر الهيتمي في مسانيد ما افظه ان بعض الائمة تردد مدع مدعية الى شيخه في بيته ٣٣٣ لسمع عليه فكان دائما بينه وبين

الطلبة ستر منيع لا يستطعن أحد  
منهم رؤية شيء من بدن الشيخ  
فتخلف عن أصحابه مرة لما جنة  
فان رأى الشيخ المجل خاليا فقال  
له قد لازمتني هذه المدة الطويلة  
ولم يقع بصرك علي فهل ترى ان  
أكشف لك السر لئلا قال نعم  
فرأى ذلك الامر المدهول وهو ان  
الوجه أو الصورة كما كالحمار  
في جميع صفاته وكيفية ثوبه  
سبب ذلك انه لما مر على قوله  
صلى الله عليه وآله ولم أباخشي  
الذي يتقدم على الامام أن يحول  
الله وجهه وجهه حمارا وصورة  
صورة حمار استبعد أن يكون  
هذا حقيقة واعتقد انه يتغير  
فقط ثم سبق الامام لقول لوقته  
فلزم هذه السنارة والاسماع من  
وراثته انتهى ورواه هذا الحديث  
الاربعة ما بين بصرى وواسطى  
ومدني وفيه التحدث والعننة  
والسمع والقول وأخرجه الائمة  
الستة (عن أنس رضي الله  
تعالى عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال اسمعوا  
وأطيعوا) فبما فيه طاعة الله  
(وان استعمل) سبيل الله ففعل  
اي وان جعل عاملا عليكم عبد

من النافلة اذا اداء اتمامها الى قوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا  
المكتوبة الالف واللام ليست اسموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي  
أقيمت وقد ورد التصريح بذلك في رواية لاحد بل فقط فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت  
وكذلك في رواية لابي هريرة ذكرها ابن عبيد البرقي التهذيب وكذا ذكره المصنف في حديث  
الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن بختينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد  
أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربع أصح أربعاً متفق عليه) وفي الباب  
عن عبد الله بن سرجس عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جاء رجل والنبي  
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصلى ركعتين قبل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاتك اعتددت بالتى صليت وحده أو بالتى  
صليت معنا وعن ابن عباس عند أبي داود الطيالسي قال كنت أمصلي وأخذ المؤذن في  
الاقامة فخذني نبي الله صلى الله عليه وسلم وقال أنصلي الصبح أربعاً ورواه أيضا البيهقي  
والبزار وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين  
والطبراني وعن أنس عند البزار قال نزع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت  
الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلاتان معا ونهى ان تصليا اذا أقيمت  
الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الاوسط قال رأى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتي الفجر وبلا يقيم الصلاة فقال أصلاتان  
معا وفي اسناده عبد المنعم بن بشير الانصاري وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن أبي  
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي  
الفجر حين أخذ المؤذن يقيم فغمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا  
قبل هذا قال العراقي واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البر في التهذيب ان النبي  
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال أصلاتان معا  
وفي اسناده شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصلة وارساله قوله لاث به الناس اي  
اختلطوا به والتفوا عليه قال في القاموس والالتياث الاختلاط والالتفاف والحديث  
يدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند اقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في  
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زينة) في شدة الوادأ ولقصر الشعر وتقلقه وفيه انه اذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال  
ويحتمل أن يكون ما خوذ من جهة ما جرت به عادتهم ان الامير هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر  
قال ان خليلى صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبد حبشيا مجدع الاطراف وأخرجه الحاكم  
والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرقة وقد أقيمت الصلاة فاذا هبط بهم فقبل هذا أبو ذر فذهب بتأخر نقل أبو ذر



أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الخ فنه دلائل على صحة إمامة العبد وهو أصرح في مقهور الباب واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جازوا لأن القيام عليهم غالباً يعني إلى أشد ما يسكر عليهم ووجه الدلالة منه أنه امر بطاعة العبد الخبيث والامامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قرين فيكون غيرهم متعلماً فإذا أجز بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه ورواه ٢٢٤ هذا الحديث ما بين بصري ورواسلي وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه

البخاري أيضاً في الصلاة واحكام وابن ماجه في الجهاد (عن أبي هريرة في الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلون أي الأئمة) (لكنكم) أي لا جاكم (فان أجابوا) في الأركان والشروط والمستن (فلكنكم) قواب صلاتكم ولهم أي قواب صلاتهم وهذه الملاحظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد أن لهم قواب صلاتهم وزعم ابن بطال أن المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً **لعنكم** من ركعوا أقواماً يصلون الصلاة في غير وقتها فإذا أدركتهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجموا وهاجبة وهو حديث حسن أخرجه ابن أبي شيبة وغيره قال فالتقدير على هذا أن أصابوا الوقت وإن انحط الوقت فلكنكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زياده لهم حكمها في رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الإقرار وكذلك أخرجه الاسماعيليين وأبو نعيم في مستخرجهما وكذلك أخرجه هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن قاسم حديث

أنه يقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد إلى الركعتين عند الأقامة فكيف الجمع بينهما وبين أحاديث الباب فيقول أن ذلك يخص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقال أن في اسناد الحديث الخلل الإعراب وهو ضعيف كما علم بل قد يرمى بالكذب فلا حاجة إلى تكاف الجمع

• (باب الاوقات المهي عن الصلاة فيها) •

(عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه وفي لفظ لا صلاة بعد صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب رواه أحمد والبخاري وعن عمار بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أبو هريرة مثله ذلك متفق عليه ما وفي لفظ عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس رواه البخاري ورواه أحمد وأبو داود وقال فيه بعد صلاة العصر) في الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسعيد بن كزاذ المصنف وعن ابن مسعود عن علي بن أبي طالب عن أبيه عن النبي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن عمرو عن أبيه الترمذي وذكره ابن سيد الناس في شريحه بنحو حديث أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عن الطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عن الطبراني أيضاً بنحو حديث عمرو بن عبسة الآتي وعن سلمة بن الأكوع أن شاذل بن الترمذي وعن علي بن عبد الله بن داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الترمذي والحافظ في التلخيص قوله لا صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة التي إذا دخلت في القضاة الشارع على نعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا الحسي لأنها لو حملت على نفي الحسي لاحتيجنا في تخصيصه إلى إضمار الأصل عدمه وإذا حملناه على الشرعي لم نضج إلى إضماره هذا وجه الأولي وعلى هذا فهو نفي الهسي والتقدير لا تصلوا كما تقدم التصريح بذلك في

مستخرجهما وكذلك أخرجه هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن قاسم حديث مرفوعاً بلقط من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لا حد في هذا الحديث فإن صلوا الصلاة لوقتها واكملوا الركوع والمسجود فهي لكم ولهم قال في الفقه هذه الآية أن المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الامام إذا فسدت فليست صلاة من خلفه وقوله وان انحط الوقت لا يصح كبر الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد



لأنه لا يتم فيه قال المذهب ليه بنحو أن الصلاة خلف المبر والقابر واستدل به البغوي على أنه تصح صلاة المأمومين إذا كان إمامهم  
 محمداً وعليه إعادة قال في الفتح واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الإتمام بمن يحل بشئ من الصلاة ركناً كان أو غيره  
 إذا أتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء بالمتي علم  
 أنه تركوا وجبا ومنهم من استدل به على الجواز مطلقاً وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة

الخلة امرئى الله تعالى عنهم كذا  
 في نيل الأوطار للشوكاني رحمه  
 الله الذي ذكره صاحب المنتقى  
 بقوله وقد صح عن عمر أنه صلى  
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد  
 ولم يعيدوا وكذلك عثمان وروى  
 عن علي انتهى (وان اخطوا)  
 أرتكبوا الخطيئة في صلاتهم  
 ككونهم محدثين مثلاً (فلكم)  
 نوابها (وعليه - م) عقابها قال  
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه فجعل  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم خطأ  
 الإمام عليه دون المأموم فالنسي  
 الإمام طهارة الحدث وصلى فأيما  
 فعله أن يعيد الصلاة بطهارة بلا  
 نزاع ولا إعادة على المأموم عند  
 جهور العلماء كمالك والشافعي  
 وأحمد في المنصوص المشهور  
 عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان  
 انتهى ورواه هذا الحديث السنة  
 ما بين بغدادى وكوفي ومديني  
 وفيه التصديت والنعنة  
 والقول وتقرى بانراجه البضارى  
 (عن ابن عباس رضى الله تعالى  
 عنهم حديث ميمته في بيت خالته  
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام  
 حتى نفض وكان إذا نام نفض ثم أناه  
 المؤذن تخرج) من بيته إلى

حديث أبي هريرة وابن عمرو بن العاص وسياق حديث علي وحكي أبو الفتح البعمرى  
 عن جماعة من السلف أنهم قالوا إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو  
 إعلام بأنه لا يتطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت  
 الغروب ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه  
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر إلا أن تكون  
 الشمتى نقيصة وفي رواية من رفعة قد دل على أن المراد بالعبدية ليس على جموعه وإنما المراد  
 وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما كذا في الفتح قوله بعد صلاة العصر وبعد  
 صلاة الفجر هذا نص صريح بأن الكراهة متعلقة بفعل الصلاة لا بدخول وقت الفجر  
 والعصر وكذا قوله في الرواية الأخرى لا صلاة بعد الصلاتين وكذا قوله في رواية ابن عمر  
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة لا في صل صلاة الصبح ثم  
 أقصر وقوله حتى تصلى العصر ثم أقصر فتحمل الأحاديث المطلقة على الأحاديث المقيدة  
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجمهور إلى  
 أنها مكروهة وادعى النورى الاتفاق على ذلك وتوقعه الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة  
 من السلف الإباحة مطلقاً وإن أحاديث النهى منسوخة قال وبه قال داود وغيره من  
 أهل الظاهر وبذلك يترجم ابن حزم وهو أيضاً مذهب الهادى والقاسم عليه ما لا مله وقد  
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله إلى أنه يجوز من الصلاة في هذين  
 الوقتين ما لا يبى واستدلوا به لأنه صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم  
 الجواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة إلى كراهة التطوعات  
 في هذين الوقتين مطلقاً وحكى عن جماعة منهم أبو بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة  
 الفرض في هذه الأوقات واستدل القائلون بالإباحة مطلقاً بأدلة منها دعوى النسخ  
 لأحاديث الباب فخرج بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا النسخ حديث من أدرك من الصبح  
 ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس وقد  
 تقدم ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصح لتسخ أحاديث الباب على فرض تأخره وغاية  
 ما فيه تخصيص صلاة الفريضة من عموم النهى واستدلوا أيضاً بحديث صلواته صلى الله  
 عليه وسلم تركتني الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا أيضاً بحديث علي  
 المتقدم لتقييم النهى فيه بقوله إلا أن تكون الشمس يضاء نقيصة وقد تقدم أن الحافظ  
 قال في الفتح أن أسناده حسن وقال في وضع آخر منه أن أسناده صحيح وهذا وإن كان

المسجد (وصلى) بالناس (ولم يتوضأ) لأنه كالم لا ينتقض وضوءه بالنوم مضطجاً بالاستيقاظ قال ولا يارض هذا حديث نومه في  
 الوادى حتى طلعت الشمس لأن رؤية الشمس والفجر بالعين لا بالقالب كما مر وهذا الحديث من الباهيات واستفاد منه عمرو  
 ابن الحارث برواية بكير العلوي برجل وفيه ثلاثة مع التابعين مدينون على نسق واحد والتحديث والنعنة (عن جابر بن عبد الله  
 رضى الله تعالى عنها أن عائشة بن جيل) رضى الله تعالى عنه (مسكان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الآخرة



فكم أزاذه مسلم فلهما التي كان يواظب في الصلاة مرتين (ثم يرجع في يوم قومه) والبخاري في الأدب فبصل فيهم الصلاة المذكورة ولشأنه في صلته يومه في بن سلة وفيه حجة للشافعي وأما أنه تصح صلاة المقترض خلف المتنفل كما تصح صلاة المتنفل خلف المقترض لأن ما إذا كان قد سقط فرضه بمصلا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقومه نافذة وهم مقترضون وهذا واضح جدا لا ريب ٣٣٦ فيه وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي هي له تطوع ولهم

مكتوبة العشاء قال الإمام الشافعي في الأم وهذه الزيادة صحيحة وخائف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقال لا تصح والحديث حجة عليهم ما (فصل) بهم (العشاء) فقر بالبقرة) أي ابتداء بقراءتها ومسلم فافتتح سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن أبي بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان وأحرار بن مهران خال أنس قاله ابن الأثير أو هو مسلم ابن الحرث حكاه الخطيب أو ال للجنس أي واحد من الرجال والمعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداء وللنساء فانصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة وفي مسلم فانصرف رجل فلم يمسح على وجهه وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فيسجد على جواز قطع الصلاة وإبطالها العذر خلافا للحنفية والمالكية قال في الفتح وسائر الروايات يدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل اسفر فيها منفردا قال في شرح المذهب أنه يقطع القدوة ويتم صلاته منفردا وإن لم يخرج منها

صالحا لتقييد الأحاديث المذكورة في الباب القاضية بمنع الصلاة بعد صلاة العصر على الإطلاق بما عدا الوقت الذي تكون الشمس فيه بيضاء نضبة لكنه أخص من دعوى مدعى الإباحة للصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن عائشة أنها قالت وهم عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها وبما رواه البخاري عن ابن عمر أنه قال أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أنهي أحدا يصلي بليل أو نهار ما شاء غير أن لا تتحرى طلوع الشمس ولا غروبها ويجب عن الاستدلال بقول عائشة بأن الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق جماعة من الصحابة كما تقدم فلا اختصاص له بالوهم وهم مثبتون وناقولون للزيادة فروايتهم مقدمة وعدم علم عائشة لا يستلزم عدم فقد علم غيرها بما لم تعلم ويجب عن الاستدلال بقول ابن عمر بأنه قول صحابي لا حجة فيه ولا يعارض المرفوع على أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما رآه كما سيأتي واستدلوا أيضا بما أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتحرى أصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها قالوا فتحمل الأحاديث المذكورة في الباب على هذا حمل المطلق على المقيّد أو تبني عليه بناء العام على الخاص ويجب أن هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح للتخصيص كما تقرر في الأصول وأعلم أن الأحاديث القاضية بكرهية الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة فما كان أخص منها مطلقا كحديث يزيد بن الأسود وابن عباس الاتيين في الباب الذي به هذا وحديث علي المتقدم وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده لا حاديث المتقدمة في ذلك فلا شك أنها مخصوصة لهذا العموم وما كان ينسب وبين أحاديث الباب عموم وخصوص من وجه كحديث تحميم المسجد وأحاديث قضاء الفوائت وقد تقدمت والصلاة على الجنائزة لقوله صلى الله عليه وسلم يا أي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت والجنائزة إذا حضرت الحديث أخرجه الترمذي وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة والركعتين عقب الظهر لحديث أبي هريرة المتقدم وصلاة الاستسقاء لا حاديث المتقدمة وغير ذلك فلا شك أن أعم من أحاديث الباب من وجهه وأخص منها من وجهه وليس أحد العمومين أولى من الآخر بوجهه خاصا لما في ذلك من اتصكم والوقف هو المتعين حتى يقع الترجيح بآخر خارج (وعن عمرو بن عبس) قال قلت يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم انصرف عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع قائم اطلع حبر تطلع بيرة قرني شيطان

قال وفي هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها أن يجوز لعذر أو غير عذر والثاني لا يجوز مطلقا والثالث يجوز لعذر وحينئذ لا يجوز لغیر وتطويل القراءة عذر على الأصح انتهى (فكان معاذ تناول منه) بسوء فقال كما لابن حبان والبخاري في الأدب أنه منافق (فبلغ ذلك) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولفماني فقال معاذ لئن أصبحت لا ذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فأسر إليه فقال ما الذي حملك على الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت على ناضح لي بالنهار ففقت وقد أقيمت الصلاة



قد خلت المشقة فدخلت معه في الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فانصرفت فصليت في ناحية المسجد (قَالَ) صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولا بن عساكر مرات أي أنت منقر عن الجماعة صادقة عنها لان التطويل كان سببا للخروج من الصلاة وتترك الجماعة وفي الشعب للميع في باسناد صحيح عن عمر لا تبغضوا الله الى عباده يكون أحدكم اماما فيطول على القوم حتى يبغض اليه ما هم فيه ولا بن ٢٣٧ عينة أفتان به - حرة الاسنة هاهم الانكارى

والسكرار للتأكد (أو قال فائنا فائنا فائنا) أي تكون فائنا والشك من الراوى وقال البرماوى كالكرماني من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يقرأ (بسورة تين من أوسط المفضل) يوم به - ما قومه قال عمرو بن دينار لأحذاهما نعم في رواية سليم بن جبان عن عمرو أقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما والسراج أما يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أقرأ سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حياء سناد قوى اقترنت الساعة والسور التي مثل بين من قصار المفضل فاعله أراد المعتدل أي المناسب لعال منها وكان قول عمرو والاول وقع منه في حال صح حديثه اشبهه ثم ذكره وأول المفضل من الطرقات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوساطه الى الضمى أو طواله الى الصف وأوساطه الى الانشاق والقصان الى آخره كلها أقوال واستنبط من الحديث صحة اقتداء

وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صلى فان الصلاة مشهودة مشورة حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تسبح جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة مشورة حتى تصلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه أحمد ومسلم ولا بن داود ونحوه وأوله عنده قلت يا رسول الله أي الليل أصبح قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح) قوله وترتفع فيه ان النهى عن الصلاة بعد الصبح لا يزول بنفس طلوع الشمس بل لابد من الارتفاع وقد وقع عند البخارى من حديث عمر المتقدم بانظ حتى تشرق الشمس والاشراق الاضائة وفي حديث عقبه الآتى حتى تطلع الشمس بازغة وذلك بين أن المراد بالطلع المذكور في حديث الباب وغيره الارتفاع والاضائة لا مجرد الظهور ذكر معنى ذلك القاضي عياض قال النووى وهو مذهب بن لا عدول عنه للجمع بين الروايات وقد ورد مفسر في بعض الروايات بارتدائها قدر ربح قوله فانها تطلع بين قرني شيطان قال النووى قبل المراد بقرني الشيطان حربه وأتباعه وقيل غلبة أتباعه وانتشار فسادهم وقبل القرنان ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره قال هذا الاقوى ومعناه أنه يدنى رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة وحينئذ يكون له وليه تسليط ظاهر ويمكن من أن يلبسوا على المصلين صلاتهم فكرهت الصلاة حينئذ صياقة اهلها كما كرهت في الاماكن التي هي مأوى الشيطان وفي رواية لابن داود والنسائي فانها تطلع بين قرني شيطان فيصلى اهلها ككفار قوله مشهودة محضرة أي تشهد لها الملائكة ويحضرونها وذلك أقرب الى القبول وحصول الرحمة قوله حتى يستقل الظل بالريح قال النووى معناه أنه يقوم مقابله في الشمال ليس ما تلا الى المشرق ولا الى المغرب وهذا حال الاسنة وانتهى والمراد انه يكون الظل في جانب الريح ولم يبق على الارض من ظله شيء وهذا يكون في بعض أيام السنة ويقدر في سائر الايام عليه قوله تسبح جهنم بالسبح الممثلة والجيم والراء أي يوقد عليه ايقادا بلغة قوله فاذا أقبل التي أي ظهر الى جهة المشرق والتي مختص بمجاورة الزوال وأما الظل فيقع على ما قبل الزوال وبعبارة قوله حتى تصلى العصر فيه دليل على أن وقت النهى لا يدخل بدخول وقت العصر ولا بصلاة غير المصلى وانما يكره لكل انسان بعد صلاته نفسه حتى لو أخرها عن أول الوقت لم يكره التنفل قبلها او قد تقدم الكلام في ذلك وكذا قوله حتى

٤٣ نيل في المفترض بالتنفل لان معاذ كان فرضه الاولى والثانية نقل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له تطوع وله هم فريضة وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصريح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسنده فانتفت تهمته تدليسه وهذا مذهب الشافعية الحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واستنبط منه أيضا تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة وجواز إعادة الصلاة الواحدة



في اليوم مرتين وجواز خروج الماء من الصلاة بعد رويته جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصلي فيه بالجماعة إذا كان  
 له مذكور وفيه الانكار بلطف لوقوعه بمودة الاستفهام ويؤخذ منه تعزير كل أحد بحسبه والاكتفاء في التميز بالقول  
 والانسكار في المكروهات وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور كذا في الفتح واعتضه  
 بعضهم بقوله أما هذا فلا دليل فيه لانه فعل ٢٢٨ صحابي ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبه وما هو الاما يتفق

لكثير حال الغضب ولا دليل على  
 جوازه وقد قال صلى الله عليه  
 وآله وسلم لا يذرك امرؤ فتيك  
 جاهلية في كلام أقل من هذا فلو  
 علم هذا لانه كره انتهى وهو  
 اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع  
 على طرق الحديث ففي رواية  
 الامام أحمد بن حنبل في حرام الى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وما اذا  
 عنده فقال يا نبي الله اني أردت أن  
 أسقي نخلا لا في فدخلت المسجد  
 لاهلي مع القوم فلما طولت تجاوزت  
 في صلاة في ولحق بغضلي أسقيه  
 فزعم اني منافق فاقبل النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ  
 فقال أفتان أفت أفتان انت الخ  
 ففي هذا الحديث نص صريح بعلم  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بذلك وهذا الحديث أخرجه  
 مسلم والنسائي (عن أبي  
 مسعود رضي الله عنه ان رجلا)  
 قال في الفتح لم أقف على تسميته  
 وهم من زعم انه حزم بن أبي بن  
 كعب لان قصته كانت مع معاذ  
 لا مع أبي بن كعب انتهى قلت  
 وكان أبي يصلي باهل قبل كذا بينه  
 أبو يعلى في مسنده من حديث  
 جابر فعلم بهذا ان هذه القصة غير

تصلي الصبح قال المنفرد وجه الله وهذه النصوص الصحيحة تدل على ان النبي في الفجر  
 لا يتعلق بطلوعه بل بالفعل كالعصر انتهى والحديث يدل على كراهة التطوعات بعد صلاة  
 العصر والفجر وقد تقدم ذلك وعلى كراهتها أيضا عند طلوع الشمس وعند قائمة الظهيرة  
 وعند غروبها وسبب الكلام على هذه الاوقات (وعن يسار مولى ابن عمر قال رأيت

ابن عمر وأنا أصلي بعد ما طالع الفجر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا  
 ونحن نصلي هذه الساعة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم أن صلاة بعد الصبح الاربعون

رواه أحمد وأبو داود وأخرجه أيضا الدارقطني والترمذي وقال غريب لا يعرف الا من  
 حديث قدامة بن موهب قال الحافظ وقد اختلف في اسم شيخه فقيل أيوب بن حصين وقيل  
 محمد بن حصين وهو مجهول وأخرجه أبو يعلى والطبراني من وجهين آخرين عن ابن عمر  
 نحوه ورواه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن البجلي عن أبيه عن ابن عمر ورواه  
 أيضا الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي اسناده الا فريقي ورواه أيضا  
 الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي سنده رواد بن الجراح ورواه  
 أيضا البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا وقال روى موصولا عن أبي هريرة ولا  
 يصح ورواه موصولا الطبراني وابن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح والحديث يدل  
 على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر الاربعون الفجر قال الترمذي وهو مما أجمع عليه أهل  
 العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الاربعون الفجر قال الحافظ في التلخيص  
 دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور كما ابر  
 المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة  
 بالليل وقد أطنب في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل انتهى وطرق حديث الباب يعقوب  
 بعضها بهضا فتفتقر للاحتجاج بها على الكراهة وقد أقرط ابن حزم فقال الروايات في  
 لا صلاة بعد الفجر الاربعون ما انفجر ساقطة مطروحة مكذوبة (وعن عتبة بن عامر قال ثلاث

ساعات نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تصلي يمين أو ان تقبر يمين موتانا حين

تطلع الشمس بازغة - في ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف للغروب - في تغرب  
 رواه الجماعة الا البخاري قوله ان تقبره وبهم الباء الموحدة وكسرها لغتان قال  
 النووي قال بعضهم المراد باقبر صلاة الجنائز وهذا ضعيف لان صلاة الجنائز لا تذكر  
 في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز تفسير الحديث به بخلاف الاجماع بل هو اب ان معناه

قصة معاذ (قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي لأحضرها مع الجماعة واستبدل  
 به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطيل بنا) أي من تطويله وخص الغداة بالذكرا تطويل القراءة فيمنا غاليا (فسأرت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ) أي يوم أخبر بذلك لانه قصير في تعلم ما ينبغي تعلمه كذا قال  
 ابن دقيق العيد وتعبه تلذذه أبو الفتح البعمري بأنه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قال ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب



لارادة الاهتمام بما يلقبه عليه السلام لاصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلايه وود من فعل ذلك الى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على اصل اظهار الغضب اما لكونه أشد فالاحتمال لثاني أدجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بالفتنة في حديث معاذ أفنان أنت (فأيكم) أي أي واحد منكم (مأملي بالناس) بزيادة مالتا كيد التعميم وزيادتهم مع أي ٢٢٩ الشرطية كثير وفي رواية سفيان في أم الناس

(فليجوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يخل بشئ من الواجبات قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الذي خفينا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع أو السجود على ثلاث تسبيحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصحابي في الطهارة تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه ابوداود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أنت امام قومك واقدر القوم بأضعفهم واسناده حسن واصله في مسلم (فان فيه) م الضعيف والكبير وذا الحاجة) تعليل للأمر المذكور ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذمومات او كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم يضر التطويل لاقتفاء العلة

تعمد تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تعمدا تأخير العصر الى اصفرار الشمس بلا عذر وهي صلاة المنافق قال فاما اذا وقع الدفن بلا تعمدا في هذه الاوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الاوقات محرم من غير فرق بين العامد وغيره الا أن يخص غير العامد بالادلة القاضية برفع الجناح عنه قوله بازغة أي ظاهرة قولا. تضيف ضبطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الضاد المجهمة وتشديد الياء والمراد به الميل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الاوقات وكذلك الدفن وقد حكى النووي الاجماع على الكراهة قال واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة بها واختلقوا في التوافل الى انها سبب كصلاة التيمم وسجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الفوائت ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة ومذهب ابي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي اعموم الاحاديث انتهى وجهه صلاة الجنائز ههنا من جهة ما وقع فيه الخلاف ينافي دعواه الاجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الاوقات يزيد بن علي واخيه باقر والد ابي والامام يحيى قالوا لنعول النهي لقضاء لان دليل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الاوقات وهم الهادي والقاسم والشافعي ومالك بقوله صلى الله عليه وسلم لم من قام عن صلاته أو سهأ عنها فوفقه ما حين يذكرها الحديث المتقدم فحمله على ما لا يخص الصلاة ككراهة وهو محكم لانه اعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات اداء الا أن حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من أحاديث النهي مطلقة فقدم عليها وقد استثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الطهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الازاعي وأهل الشام واسندوا بما رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وامحق بن عبيد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ورواه البيهقي من طريق أبي خالد الاحمر عن عبد الله بن عيسى عن أبي هريرة عن أبي هريرة ورواه الاثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي أيضا بسند آخر فيه عطاء بن ربحلان وهو متروك أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم لم كانوا يوم نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن واثله عند الطبراني قال الحافظ بسند واه عن أبي قتادة عند أبي

وفي رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبراني الحامل والمرضع وعندنا ايضا والعباس السبي. ل وذا الحاجة بشمل الاوصاف المذمومة وقد ذهب جماعة كابن حزم وابن عبد البر وابن بطال الى الوجوب كما يظهر الامر في قوله فليجوز وصار ابن عبد البر في هذا الحديث ارضح الدلائل على ان ائمة الجماعة يكرهونهم تخفيف الامر صلى الله عليه وآله وسلم اياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لان في الامر لهم بالتخفيف فيما من التطويل والمراد بالتخفيف ان يكون بحيث لا يخل بسنتها ومقاصدها



قال الله طلائف وقول ابن عبد البر ان الله الموجبة للتحفيف عندي غير مأمونة لان الامام وان علم قوة من خلقه فانه لا يدري ما يحدث به من حدث شغل وعارض من حاجة وآفة من حدث بول او غيره وتعب بان الاحتمال الذي لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم فذا انحصر المأمون ورضوا بالتطويل لا يؤمر امامهم بالتحفيف لعارض لا دليل عليه وحديث أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اني ٣٤٠ لا قوم في الصلاة وانما يريد ان أطول فيها فاسمع بكاء الصبي فاجتوز كراهية ان

اشق على امه يدل على ارادته صلى الله عليه وآله وسلم اولاً التطويل فيدل على الجواز وانما تركه لدليل قام على تضرر بعض المأمومين وهو بكاء الصبي الذي يشغل خاطره قال في الفتح قال البصرى الاحكام انما تنطاط بالغاب لا بالصورة النادرة فينبغي للائمة التحفيف مطاقاً وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعال بالمشقة وهي مع ذلك تشرع ولو لم يشق عملاً بالغالب لانه لا يدري ما يطرا عليه وهنا كذلك انتهى ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه رواية تاجي عن تاجي والتحديث والاختبار والسمع والنول (عن جابر) ابن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه حديث معاذ) فهو ما تقدم آنفاً وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (اي لمعاذ ائمان انت (فلولا) اي فهو لا صليت بسج اسم ربك الاعلى ولشمس وضحاها والليل اذا يغشى) اي او نحوها من قصار المفصل كما في بعض الروايات (عن انس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوتر

داود والاثم انه صلى الله عليه وسلم لم يترك الصلاة في النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة وفيه ليلت بن أبي ساييم وهو ضعيف وهو ايضا منقطع لانه من رواية أبي الخليل عن أبي قتادة ولم يسمع منه (وعن ذكوان مولى عائشة انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال (رواه أبو داود) الحديث في اسناده محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء وفيه مقال اذا لم يصرح بالتحديث وهو هنا قد عنعن فيمنظر في عنعنته كما قال الحافظ وقد قدمنا في باب قضاء سنة الظهر ما يدل على اختصاص ذلك به صلى الله عليه وآله وسلم

(باب الرخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت)

عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم بجمعة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته انحرف فاذا هو بر جابن في أخرى القوم لم يصليوا فقال علي بن جابر فيهم ما ترعد فرائد ما فقال ما منه كما أن تصلياً معناه فقال يا رسول الله انا كنا قد صليت في رحاها قال ولا تفعلا اذا صليتما في رحاكما انما يتقيا مسجد جماعة فصليامعهم فانهم الكنا فاهله رواه الخمسة الا ابن ماجه وفي نسخة لا يروا اذا صلى أحدكم في رحله ثم أدرك الصلاة مع الامام فليصلها معهم فانهم الكنا فاهله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال الترمذي حسن صحيح وقد أخرجه كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الاسود عن أبيه قال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى قال الحافظ يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا جابر بن يزيد راو يا غير يعلى أخرجه ابن منته في المعرفة من طريق شيبه عن ابراهيم بن أبي امامة عن عبد الملك ابن عمير عن جابر وفي الباب عن أبي ذر عندهم في حديث أوله كيف أنت اذا كان عليه السلام أمر بوتر الصلاة عن وقتها وفيه فان أدركتم معهم فصل فانهم الكنا فاهله وعن ابن مسعود عندهم بغيره وعن ثمال بن أوس عن عبد البر راو عن مجاهد الديلمي عندهم مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم عن أبي أيوب عن أبي داود انه سأل رجل من بني أسد بن خزيمة فقال صلى أحدنا في منزلة الصلاة ثم يأتي المسجد وتقام الصلاة فاصلي معهم فاجدني نفسي من ذلك شيئا فقال أبو أيوب سألنا عن ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فذلك له هم جمع وفي اسناده رجل مجهول قوله ترعد اضم أوله وفتح ثالثه أي قصرك كذا

الصلاة) من الايجاز ضد الاطباب (ويكملها) من غير نقص ير ياتي باقل ما يمكن من الاركان وادبعاص ورواه هذا قال الحديث بصريون وفيه التحديث والعنونة والقول وخرجه مسلم وابن ماجه (عن أبي قتادة) الحارث بن زبني الانصاري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اني لا قوم في الصلاة اريد ان أطول (اي انه يطويل فيها) وبالجملة حالية (فاسمع بكاء الصبي) بالمد اي صوته الذي يكون معه (فاجتوز) اي فاخفف (في صلاة كراهية ان اشق على امه) اي المشقة عليهم اولاد لالة



فيه على جواز ادخال الصبيان المسجد لاحتمال ان يكون الصبي في ميت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه بل هو الظاهر  
ثم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة النساء في الجماعة مع  
الرجال وروى ابن أبي شيبه عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة نوح وسورة الفاتحة فسمع  
بكاء الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث الستة ما بين رازي ٣٤١ ودمشقي وبعثاني ومدني وفيه التحديث

والعفة والقول وأخرجه أيضا  
أبو داود والنسائي في الصلاة  
(عن النعمان بن بشير رضي  
الله عنه قال قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) لم تسون  
صغركم) باعتدال الثغابين بها  
على سمت واحد أو بسد الخلل  
فيها (أولخالتن الله) أي ليوطن  
الخاتمة (بين وجودكم)  
يخويها من مواضعها ان لم  
تقفوا الصنف جز موقافا فهو  
على هذا واجب والتفريط فيه  
حرام ولا حرج من حديث أبي  
امامة بسند ضعيف أولت طمس  
الوجه قال ابن الجوزي الظاهر  
أنه مثل الوعيد المذكور في قوله  
تعالى من قبل أن تطمس وجوها  
فتردها على أديارها والمراد وقوع  
العداوة والبغضاء واختلاف  
القلوب واختلاف الظاهر  
سبب لاختلاف الباطن وفي  
رواية أبي داود وغيره بلفظ أو  
ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد  
تتفرقون فيما أخذ كل واحد وجهها  
غير الذي يأخذه صاحبها لان  
تقدم الشخص على غيره مظنة  
للكبر المقدس للقلب الداعي  
للتطعية وعزى هذا الأخير

قال ابن رسلان قوله فرائضهم ما جمع فريضة بالاصدار المهيمنة وهي اللعنة من الجنب  
والكنف التي لا تزال ترعد أي تحرك من الدابة واستعمل للانسان لان له فريضة وهي  
ترجف عند الخوف وقال الاصمعي الفريضة لغة بين الكنف والجنب وسبب ارتعاد  
فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمه  
الجسيمة لكل من رآه مع كثرة تواضعه قوله ثم أتيتا مسجد جماعة فقط أي داود اذا صلى  
أحدكم في ربه ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه ولقط ابن حبان اذا صليتما في رحا الحكم  
ثم أدركتما الصلاة فصليا قوله فانما الحكم نافله فيه تصريح بأن الثانية في الصلاة المعادة  
نافله وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فرادى لان ترك الاستفصال في  
مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال قال ابن عبد البر قال جهه ورأيتهم انما يعيد  
الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته وأما من صلى في جماعة وان  
قلت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة الى  
مالا نهاية وهذا لا يفي فسادا قال ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعي  
وأصحابهم ومن جزم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب  
الاوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم الى أن الفريضة  
هي الثانية اذا كانت الاولى فرادى واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال  
جئت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجئت ولم أدخل معهم في الصلاة  
فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأه جالسا فقال ألم نعلم يا يزيد قال بلى  
يا رسول الله قد أسأت قال فما صنعت أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال اني كنت قد  
صليت في منزلي وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل  
مهم وان كنت قد صليت تكررت نافله وهذه مكتوبة ولكنها قد ضعه النووي وقال  
البيهقي ان حديث يزيد بن الاسود أثبت منه وأولى ورواه الدارقطني بلفظ وليجعل لي  
صلي في بيته نافله وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن  
عامر للاحتجاج به فالجمع بينهما وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى  
الصلاة الاولى في جماعة وحل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين  
ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بلفظ  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض  
شؤله لاعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الاقتراض أو التطوع واما

للقرطبي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لانه يقتضيه لسان قوله في الحديث الاخر فان تسوية  
المنفوف من تمام الصلاة يصرفه الى السنة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك فيكون الوعيد للتغليظ والتشديد وقبل  
المراد المخالفة في الجزاء فيجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله (وسلم قال أقموا صفوفكم) أي سورها أي الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أي تضاموا ولا تصفوا حتى يتصل







باسم الله صلي الله عليه وسلم في الرجل يصلي خلف الامام وهو فوق سطح بانه لا بأس بذلك وقال أبو جعفر بائنه أي المصلي بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار إذا جمع تكبير الامام ولهذه المسئلة تغار يع ذكرها اقتسط لاني وفيه جواز الاقامة بمن لم ينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فمجدوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه) أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك أي الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (الباب ٣٤٣ أو ثلاثة حتى إذا كان بعد ذلك جالس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) الى الموضع المعهود الذي صلى فيه تلك الصلاة الليلية أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند عبد الرزاق ان الذي خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه (فقال انه خشيت أن تكتب) أي تفرض (عليكم صلاة الليل) أي من طريق الامر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان يجب عليه التهجيد لامن جهة انشاء فرض آخر زاد على الخمسة ولا يعارضه قوله في الامر ان لا يبدل القول الذي فان ذلك المراد به في التخييص كما دل عليه السياق (وفي هذا الحديث من رواية يزيد ابن ثابت) الانصاري كاتب الوصي رضي الله عنه زيادة أنه قال قد عرفت) ولابن عباس علمت) الذي رأيت من صنعكم) وفي انظر صنعكم بضم الصاد وكون في دون أي حرصكم على اقامة صلاة التراويح حتى رفعت أصواتكم وهمم بل حسب بعضهم الباب لظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكر البخاري في الادب وفي الاعتصام فزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما أوضحه الحافظ في كتاب التهجد فراجعهم (فصلوا اليها الناس في بيوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان افضل الصلاة صلاة المرأة في بيته) ولو كان المسجد قاضلا والمراد بالمرءة جنس الرجال ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقموا من المساجد وبيوتهن خير لهن اخرجهم مسلم (الا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشعخ فيه التخييص وكذا

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أمهات وانما طيب في تلخيصه قال ابن حجر في التلخيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طاف فليصل أي حين طاف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخاري وقد استدلل بحديثي الباب على جوار الطواف والصلاة عقبه في أوقات الكراهة والى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور الى العمل بالأحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيح الجانب ما شتمل على الكراهة وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة انه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العلماء أول بالتخصيص من الاخر لما عرفت غير مرة وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة لحيته للاحتجاج وهو معلول كما تقدم ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلفظ لا صلاة بعد العصر حتى تعرب الشمس ولا صلاة بعد أصبح حتى تطامع الشمس الآية وكرر الاستثناء ثلاثا ورواه أيضا أحمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان وهو أيضا من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمتذري وغير واحد انه لم يسمع منه وقد رواه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وقال أما أشك في سماع مجاهد من أبي ذر وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

\*(أبواب سجود التلاوة والشكر)\*

\*(باب مواضع السجود في الحج ومن والمفصل)\*

(عن عمرو بن العاص) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثمان رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وسنة المتذري والنووي رضعه عبد الحق وابن القطان وفي اسناده عبد الله بن منين الكلبي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتقي المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال الحافظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث قوله خمس عشرة سجدة فيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا والى ذلك

حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما أوضحه الحافظ في كتاب التهجد فراجعهم (فصلوا اليها الناس في بيوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان افضل الصلاة صلاة المرأة في بيته) ولو كان المسجد قاضلا والمراد بالمرءة جنس الرجال ولا يرد استثناء النساء لثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقموا من المساجد وبيوتهن خير لهن اخرجهم مسلم (الا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشعخ فيه التخييص وكذا



فما لا يخفى من المسجد كركعتي التحية او المراد ما يشرع في البيت وفي المنهج مما لا يدخل تحية المسجد لانها لا تشرع في البيت  
او المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتمراؤ مع فانها في المسجد افضل منها في البيت ولو كان منة ضلوا وهل يدخل ما وجب  
لعارض كالمندورة فيه نظر قال النووي انما بحث على النافلة في البيت لكونه اختي وابعده من الرياء وليتبرك البيت بذلك فتأمل  
فيه الرحمة وينفر منه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن ان يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرياء ورواه هذا

الحديث ثلاثة مدنيون وعبد  
الاعلى اصله من البصرة وسكن  
بغداد وفيه الحديث والمنة  
وأخرجه أيضا في الاعتصام  
وفي الادب ومسلم في الصلاة  
وهذا ابو داود والترمذي  
والصافي (عن عبد الله بن عمر)  
ابن الخطاب (رضي الله عنهما ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم كان يرفع يديه) استحبابا قال  
النووي اجعت الامة على استحباب  
رفع ايدين عند تكبيرة الاحرام  
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على  
جوازه عند افتتاح الصلاة وكل  
من قل عنه الايجاب لا يبطل  
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي  
حنيفة أنه ياتم تاركه (حدو  
منكبيه) اي اذا هم اندبوا لافرضا  
تخلوا فلا يجد بن سيار المروزي  
وعن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي  
والجدي شيخ البخاري وابن  
خزيمة والمرا. بذلك كما قال النووي  
في شرح مسلم وغيره ان تهاذي  
اطراف اصابعه اعلى اذنيه  
وابهاما تهتق اذنيه وراحتاه  
منكبيه (اذا افتتح الصلاة)  
اي يرفعها مع ابتداء التكبير  
ويكون انتهاء مع انتهائه

ذهب أحمد والليث واسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج  
من الشافعية وطائفة من أهل العلم فاثبتوا في الحج سجدتين وفي ص وذهب أبو حنيفة  
وداود والهادوية الى أنها أربع عشرة سجدة الا أن أبو حنيفة لم يعد في سورة الحج الا سجدة  
وعده سجدة ص والهادوية عدوا في الحج سجدتين ولم يعدوا سجدة ص وذهب الشافعي في  
القديم والمالكية الى أنها إحدى عشرة وأخرج مسجدة من المفصل وهي ثلاث كما يأتي  
وذهب في قوله الجديد الى أنها أربع عشرة سجدة وعدمها مسجدة من المفصل ولم يعد سجدة  
ص واعلم أن أول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله في الرعد بالقعود  
والاحمال وثالثها عند قوله في النحل ويفعلون ما يؤمرون ورابعها عند قوله في يونس  
اسرائيل ويزيدهم خشوعا وخامسها عند قوله في مريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند  
قوله في الحج ان الله يرفع له ما يشاء وسابعها عند قوله في الفرقان وذاذهم تقورا وثامنها  
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وتاسعها عند قوله في الم تنزيل وهم لا يستكبرون  
وعاشرها عند قوله في ص وخررا كما واثاب والحادى عشر عند قوله في حم السجدة ان  
كنتم اياه تعبدون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون والثاني  
عشر والثالث عشر والرابع عشر مسجدة من المفصل وستاني والخامس عشر السجدة  
الثانية في الحج قوله ثلاث في المفصل هي سجدة النجوم واذا السماء انشقت واقرا باسم ربك  
وفي ذلك حجة لمن قال باثباتها ويدل على ذلك أيضا حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي  
هريرة وأبي رافع وسأني جميعا واحتج من نفي مسجدة المفصل بحديث ابن عباس عند  
بي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ لم يسجد صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من المفصل  
منذ تحول الى المدينة وفي اسناده أبو قدامة الحرث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان  
وان كانا من رجال مسلم قال النووي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يصح الاحتجاج  
به انتهى وعلى فرض صلاحه للاحتجاج فالاحاديث المتقدمة مثبتة وهي مقدمة على  
النفي ولا سيما مع اجماع العلماء على أن اسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة وهو  
يقول في حديثه الا أني سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت  
واقرا باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في المفصل بحديث زيد بن  
نابت الا أني فسأني الجواب عنه قوله وفي الحج سجدة فان فيه حجة لمن أثبت في سورة الحج  
سجدتين ويؤيد ذلك حديث عقبة بن عامر عند أحمد وابي داود والترمذي وقال اسناده  
ليس بالقوى والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ قات يا رسول الله فضات سورة الحج بأن

كما هو الاصح عند الشافعية ووجه المالكية وقيل يرفع بلا تكبير ثم يندى التكبير مع ارسال اليدين فيها  
وقيل ان يرفع وقال صاحب الهداية من الخنفية الاصح يرفع ثم يكبر لان الرفع صفة ثني التكبير اثبات  
ذلك والنفي سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة وهذا مبني على ان المالكية في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء المالكية  
في اقترانهم ما ان يراء الاصح ويسمونه الا على وقد ذكرنا في ذلك مناسبات أخر اوردناها في الفتح وقيل يستقبل بجميع يديه



قال القرطبي وهذا أنسبها وتعب وقال الربيع قلت للشافعي فامعنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قلت وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من تعلة عقلية وأبداء حكمية رأيية وأقبسة واهية (وإذا كبر الركوع) رفعهما أيضا وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزأه فمردا وحكى فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن أصحابه كانوا يشعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركوع والرفع منه روى عنه قوله

الا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة وقال ابن الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي ناخذه الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المنهـم انه آخر قول مالك وأصحهما ولم أر للمالكية دليلا على تركه ولا مفسك الا بقول ابن القاسم وما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد انه صلى خلف ابن عمر فلم يرفعـهـل ذلك وأجيبوا بالظن في استناده لان أبا بكر بن عباس ساهـ حفظه بأخرة وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهـمـاعنه والعديد الكثير أولى من واحد لاسيما وهم مثبتون وهو نافع مع ان الجمع بين الروايتين ممكن وهو انه لا يمكن برأيه واجبا انه تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جرت رفع اليدين عن نافع ان ابن عمر كان اذا رأى رجلا لا يرفع يديه اذا ركع وإذا

فيهما صديقتين قال نعم ومن لم يسجد هـما الا بقراءتهما في اسـمـهـما ابن الهيثم ومشرح بن عاهدان وهما ضعيفان وقد ذكر الحاكم انه تفرد به وأكده بان الرواية صحيحة فيه من قول عمرو ابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمر بن شامة وأبو توفة عنهم وأكده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلا وحديث الباب يدل على مشروعية سجود التلاوة قال النووي في شرح مسـهـلـم قد أجمع العلماء على اثبات سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض وسياق ذكر ما احتج به الجمهور وما احتج به أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ان شيخنا من قريش أخذ كتابا من حصي أوترا ب

فرفعه الى جبهته وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقد رأيته بعد قتل كافرا متفق عليه) قوله غير ان شيخنا من قريش صرح البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خلف ووقع في سيرة ابن ابي شيعة انه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه ظر لانه لم يقتل وفي نفسه سيرة الوليد بن المغيرة أو عقبه بن ربيعة بالشك وفيه نظرا لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام أسلم أهل مكة حتى ان كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقرءون فبعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم فريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا باطائفة فرجهم وارقالوا ندعون دين آباءكم ولا تكن في هذا نظرا قول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح انه لم يرتد أحد من أسلم قال في الفتح ويمكن الجمع بأن النبي مقيم بمن ارتد خطا لئلا يسب مراعاة خاطر رؤسائه وروى الطبراني عن مسـهـلـم بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه سعيد بن العاص بن أمية وذكر أبو حيان في تفسيره أنه أبو لهب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة انهـمـسـجـدوا في النجم الارجل من قريش أراد بذلك الشهرة ولانسانى من حديث المطالب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأبیت أرامجد ولم يكن المطالب يومئذ أسلم وإذا ثبت ذلك فلعن ابن مسعود لم يرمه أوـضـر واحد ذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود ان حضر عند القارئ الآية التي فيها السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود انها أول سجدة نزلت وأما ما رويته الاخباريون والمفسرون ان سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التثنية على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ نيل رفع رما بالحصا واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بانه لم يثبت قال ولو ثبت لكان المذهب مقبلا على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لئلا يستدل به على عدم الوجوب والطحاوي انما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حق على المسلمين



أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر وهذا في رواية ابن عسار وقد ذكر البخاري في جزم رفع اليدين وزاد وكان على أهل زمانه ويتناول هذا قول بعض الخنيفة أنه يطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة قاعله إلى البدعة وهو ما قال بعض محققهم كما حكاه ابن دقيق العيد في تركه درألهذه المفسدة وقد قال البخاري في جزم رفع اليدين ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم ٣٤٦ يثبت عن أحد منهم تركه قال وأسناد من روى الرفع أصح من أسانيد

عدم الرفع وذكر البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر من الصحابة وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة قال في الفتح وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة قبله نحو خمسة رجال اه رقا الرعي في كتاب المعاني البديعة في معرفة ختلاف أهل النبريمة ما للفظه وعند الشافعي وابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن الزبير وأنس والأوزاعي والنسب وأحمد وإسحق ومالك يستحب أن يرفع يديه في تكبيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه وعند داود يجب ذلك وعند الثوري وابن أبي ليلى ومالك في رواية أي واحدة لا يرفع في الركوع ولا في الرفع منه اه (واذا رفع رأسه) أي أراد رفعها (من الركوع رفعه) ما كذلك أي حذو منكبيه (أيضا) قال الشيخ محمد الدين القسيري وآبادي في كتاب سفر السعادة وكان إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وقال سمع الله لمن حمده وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع

شيء لا من جهة العقل ولا من جهة العقل لأن مدح الله غير الله كثير ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أن يقول الشيطان على لسانه ولا يصح تسلط للشيطان على ذلك كذا في شرح مسلم للنووي (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمسلمون والجن والإنس رواه البزار والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في أداسماء نشقت وقرأ باسم ربك رواه الجماعة إلا البخاري) قوله سجد بالنجم إذا الطبراني في الاوسط من هذا الوجه بمكة قال الحافظ فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود قوله والجن كأن مستند ابن عباس في ذلك أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامة شافعية له وأما بواسطة لأنه لم يحضر القصة أصغره وأيضا فهو من الأور التي لا يطلع عليها إلا بتوقيف وتخويراته كشف له عن ذلك بعيدا لأنه لم يحضر ما قطعما قاله الحافظ قوله في إذا لسماء اشقت وقرأ باسم ربك فيه دليل على اثبات السجود في المقصود وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديثان يدلان على مشروعية سجود التلاوة وقد تقدم أنه مجمع عليه (وعن عكرمة عن ابن عباس قال ليست ص من عزائم السجود واقدر أبت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيهما رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وقال سجدها داود عليه السلام توبة وتسجدها شكر ارواه النسائي وعن أبي سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة ثامن الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي توبة نبي ولكني رأيتمكم تشركتم للسجود فنزل فسجد وسجدوا رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائي والحديث الثامن أخرجه أيضا الشافعي في الام عن ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة وأخرجه أيضا عن سفيان عن عمر بن ذر عن أبيه قال البيهقي وروى من وجه آخر عن عمر بن ذر عن أبيه عن محمد بن جبير عن ابن عباس وموسى بن عمار قال الحافظ وقد رواه النسائي من حديث حماد بن محمد عن عمر بن ذر وموسى بن عمار قال الحافظ حديث عبد الله بن زريع عن عمر بن ذر نحوه وأعله ابن الجوزي به يعني بعبد الله بن زريع وقد توبع وصححه ابن السكيت والحديث الثالث سكت عليه أبو داود والترمذي ورجال

الثلاثة وليكثر رواه شابه التواتر فتدصح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر ورواه العشرة المبشرة اسناده ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا اه وقال الشوكاني في شرح المنتقى قال أبو حنيفة وصحابه وجماة من أهل الكوفة لا يستحب أي رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بالنظر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم إذا افتتح



الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يهدوهم من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يهدوهم من قول يزيد بن أبي زياد وقدروا بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحارثي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد وبيحي والدارمي والحمادي وغير واحد وقال يحيى بن عمار في حديثه ٣٤٧ كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول

فيه ثم لا يعود فلما اتفقوا يعني أهل الكوفة نلقن وكان يذكرها كذا قال علي بن عاصم وكان البيهقي يختلف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البيهقي في حديثه قال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على انه صلى الله عليه وآله لم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمرو وغيره واحتجوا بضابها روى عن ابن مسعود عن طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يهدوهم من رواية ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بالنظر صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم وليكنه عارض هذا التمسيد والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندى ونول

اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا الحاكم وذكر البيهقي عن جماعة من الصحابة منهم سجودا في ص قوله أيسر من عز ثم السجود المراد بالمرز ثم ماوردت العزيمة في فعله كصيغة الامر مثلا بناء على ان بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بلوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي عليه السلام ان العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل قال الحفاظ في الفتح واسناده حسن قال وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبة في حديثه ووافد رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيهما في البصري في تفسير من طريق مجاهد عن ابن عباس وكذا الابن خزيمة انه سأل ابن عباس من أين أخذت السجود في ص فقال من قوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان الى قوله فهداهم اقتده ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية والذوق في الباب يدل على انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ولا تعارض بينهما لاحتمال انه استفاده من الطريقين وانما تكس السجدة في ص من العزائم لانها وردت بلا نظر الكوع لولا التوقيف لما ظهر ان فيها سجدة قوله سجده داود وقوبه وسجدها شكر الاستدلال به اشافعي على أنه لا يشرع السجود فيها في الصلاة لان سجود الشكر غير مشروع فيها وكذلك استدلال من قال بان سجودهم غير مؤكد بحديث أبي سعيد المذكور في الباب لان الطاهر من سبأه انما ليست من مواطن السجود لانه صلى الله عليه وآله وسلم انما هي توبة تبي ثم تصريحه بأن سبب سجوده تشريعه للسجود قوله تشترن الناس بالشين المجهمة ولزاي والنون قال الخطابي في المعالم هو من الشترن وهو النلق يقال بات على شترن اذا بات فلما يتقلب من جنب الى جنب اشتهزوا اذا تم بالسجود

#### باب قراءة السجدة في صلاة الظهر والسر

(عن أبي رافع الصائغ قال صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر اذا انشأت فسجد فيها فقلت ما هذه فقال سجدة بي خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال أَسجد فيها حتى أقامه تنق عليه) قوله فسجد فيها في رواية البخاري فسجد بهم او بالباطنية قوله فقلت ما هذه قيل هو استفهام انكار وكذا وقع في البخاري عن أبي سلمة أنه قال لا يرى ترك السجود في الصلاة ومن رأى تركه في المنفل ويجاب عن ذلك بأن أبارقع وأباسة لم يتكررا على أبي هريرة بعد أن أعاهما بالسننة في هذه المسئلة ولا احتجباله بالعمل على

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعه بآسجد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطني انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الكوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يؤول عليه لان له ثلاثة طلاء قال الخطوط وهو لا الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب انما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الامن هو شر منه واحتجوا



أيضا يروى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مذهب مذهبنا وأما ما رواه ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافه ورواه ٣٤٨ نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا يعرف من رواه

والصحيح عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما أبلغ من ينجح بهذه الأحاديث الثابتة لا ينجح على المذهب أن هذه الحجج التي أوردها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث بن مسعود منها كما ينظر منها هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له لكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أو ثمن الأئمة إلا كبر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لما ضعف حديث ابن مسعود ولم نعتبر به قدح أو ثمن الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث الثابتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لأنهما متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينهما وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفقوا على إخراجها الجماعة فمن جاءه من رواها ابن عمر وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى ووائل بن حجر عند أحمد

خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأي عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة لا ظاهر السباق أن سجوده صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفي الافتتاح في رواية أبي الأشعث عن معمر التميمي بأن سجود أبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها كان داخل الصلاة وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء ولم ينفروا بين صلاة الفريضة والتأفلة وذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله إلى أنه لا يسجد في الفرض فإن فعل فسدت واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرأ علينا السورة زاد ابن غير في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه حتى لا يجده أحد نامكا ما وضع جهته وفيه لم عنه أنه قال رجاقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن في السجدة فيسجد حتى إذا جاءته من غير ما يجده أحد نامكا يسجد فيه في غير صلاة والحديث في البخاري بدون قوله في غير صلاة كما سألني وهذا غلط في فهم قوله في غير صلاة وهو لا يصلح للاختصاص به لأن الله عز وجل لا يبدل ذلك كصفة الواقعة التي وقع فيها لسجود المذكور ولأننا في ما ثبت من سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما في حديث أبياب وحديث ابن عمر بن الخطاب وبهذا الدليل يرد على من قال بكراهة قراءة ما فيه سجدة في الصلاة السرية والجهرية كإروى عن مالك أو السرية فقط كما روى عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر وما رأى أحدا يقرأ تنزيل السجدة رواه أحمد وأبو داود ونقطة سجود في صلاة الظهر ثم قام فركع مرة أخرى فقرأ الم تنزيل السجدة) الحديث أخرجه أيضا الطحاوي والحاكم وفي أسنانه أهمية شيخ سليمان التيمي رواه عنه عن أبي مجاز وهو لا يعرف قاله أبو داود وفي رواية إرمي عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي مجاز قال لم يسمعه منه ولكنه عندهما كما بساقطه قال الحافظ ودلت رواية الطحاوي على أنه مدلس والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة السرية وقد تقدم الخلاف في ذلك

(باب سجود المستمع إذا سجد التالي وأنه إذا لم يسجد لم يسجد)

(عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجده أحد نامكا ما وضع جهته متفق عليه ولم يروى في رواية في

وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأحمد وأبو هريرة عند ابن غير ماجه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن سعد وعمر بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعمر اللبني عنده أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود وثلاثة عشر من الصحابة ومعهم أبو حنيفة الساجدي في عشرة من الصحابة فيكون الجميع خمسة وعشرين واثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد



ابن مسالة من العشرة المشار اليهم في رواية أبي حمزة كافي بعض الروايات فهل رأيت أحجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الائمة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم اه وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العينين وقرة العينين وغيره ما وقد حقهنا ذلك في مسلك الختام شرح بلوغ المرام بأزيد مما ذكرهنا والله التوفيق (وقال سمع الله من حده ٢٤٩ ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك) أي رفع

يديه (في) ابتداء (السجود) ولا في الرفع منه وهذا مذهب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام وفيه ما فيه قال في الفتح وهذا يشمل ما إذا نهض من السجود الى الثانية والرابعة واثنى عشرين ويشمل ما إذا قام الى الثالثة أيضا لكونه يشهد لكونه غير واجب وإذا قاما باستصحاب جلسة الاستراحة أي بدل هذا اللفظ على نفي ذلك عن القيام منها الى الثانية والراحة لكن قد روي يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد ذلك أخرجه الدارقطني في الغرائب بأسناد حسن وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة اه وفي هذا الحديث لتحديث والعنفنة وأخرجه الثماني في المسائل (عن سهل ابن سعد رضي الله عنه قال كان الناس يؤمرون) الاصرارهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان) أي بان (يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) أي على ظهره كفه

غير صلاة) قولا يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحو عنده قولنا وضع جبهته يعني من شدة الزحام وقد اختلف فيمن لم يجده مكانا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد واسحق وقال عطاء والزهري يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا يصنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث ان ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم وزاد فيه حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في انه لم يبق أحد الا يسجد قال وسيل في حديث الباب مشعر بان ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية المسور بن مخرمة عن أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول البعثة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيقرا السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة وكانوا في الطائف فرجعوا وهم عن الاسلام قوله في غير صلاة قد تقدم انه تمسك بهذه الرواية من قال انه لا سجودات - لاوة في صلاة الفرض وتقدم الجواب عليه والحديث يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود اذا وجد القارئ لها

(وعن عطاء بن زيد - ارأنا رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد) النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر هذه السجدة فلم يسجد لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عنك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلما سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده هكذا مرسل

قال البخاري وقال ابن مسعود لقيم ن حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال اسجد فانك امامنا فيها) الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرة ضيف وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن جهملان عن زيد بن أسلم قال ان غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فانتظر الغلام النبي صلى الله عليه وسلم فلم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم لي وإليك كنت امامنا فيها ولو سجدت لسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل قوله قال البخاري هذا لا تتركه البخاري تعليقا ورواه سعيد بن منصور ومن

اليسري والرسغ من الساعدين كافي حديث واثله المروى عن داود والنسائي ومعه ابن خزيمة والرسغ هو المنفصل بين الساعد واليكف والحكمة في ذلك ان اقام بين يدي الملك الجبار يتأرب بوضع يده على يده أو هو أمتع للعبث وأقرب الى التشويع والسنة أن يجعله ما تحت صدره الحديث عند ابن خزيمة انه وضعه ما تحت صدره لان القاب موضع النية والعادة ان من احتز على حفاشي جعل يديه عليه وقال في عوايف المعارف ان الله تعالى بلطف حكمته جعل الادي عمل نظره ومورد



وحده ونخبة ما في أرضه وسماواته وحياته جسيمات أرضه بما ينتصب القائمة مرتفع الهبة فنصفه الأعلى من هذا القواد مستودع أسرار السموات ونصفه التحتاني مستودع أسرار الأرض فحمل نفسه وحمل كثرها النصف الأسفل وحمل روحه الروحاني والقلب النصف الأعلى لجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان ويتحاربان وباعتبار تطاودهما وتغالبهما الملائكة وملكة الشيطان وقت ٢٥٠ الصلاة يكثر التطاير لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع فيكثف المصل

الذي صار قلبه سماويًا بامتداد ما بين الفناء والبقاء بجواذب النفس متصاعداً من مركزه والجوارح وتصرفها وحركتها مع معاني الباطن ارتباطاً وموازنة بموضع اليمنى على الشمال حصر للنفس ومنع من صعود جواذبه وأثر ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال حديث النفس في الصلاة اه كما في القسطلاني قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو فوق الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يترك ابن المذروني عن مالك غيره وروى ابن القاسم عن مالك الأرسال فصار إليه أكثر أصحابه وعنه التفرقة بين النريضة والمأفلة ومنهم من كره الأسماء ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معقداً لقد راحة اه وعن الحنفية يضع يديه تحت برته إشارة إلى ستر العورة بين يدي الله تعالى وكان الأصل أن يقول يضعون فوضع المظهر موضع المضمحل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رواية مغيرة عن إبراهيم قوله ابن حزم لم يفتح الموهلة واللام بينهما مبهمة ساكنة والحديث يدل على أن سجود التلاوة لا يشرع للسامع الا اذا سجد القارئ قال ابن بطال أجمعوا على أن القارئ اذا سجد لم يسمع المسمع أن يسجد وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لآية السجدة والى اشتراط ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة والشافعي وأصحابه لكن الشافعي شرط قصد الاستماع والباقيون لم يشترطوا ذلك وقال الشافعي في البواب على تركه على السامع كما أؤكد على المسمع وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين وسلمان التماري أن السجود انما يشرع لمن استمع وكذلك روى البيهقي وابن أبي شيبة عن ابن عباس (وعن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها رواه الجماعة الا ابن ماجه ورواه الدارقطني وقال فلم يسجد من أحد) الحديث احتج به من قال ان المنصل لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعي في أحد أقواله كما تقدم واحتج به أيضاً من خص سورة النجم بعدم السجود وهو أبو ثور وأجيب عن ذلك بأن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للسجود في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً لاحتمال أن يكون السبب في الترك اذ ذلك اما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت كان وقت كراهة أو لكون القارئ لم يسجد أو كان الترك لبيان الجواز قال في الفتح وهذا أرفع الاحتمالات وبه جزم الشافعي وقد تقدم حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد بالنجم وسجد به المسامون والمشركون والجن والانس وروى البزار والدارقطني عن أبي هريرة أنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في سورة النجم وسجد فامعه قال في الفتح ورجاله ثقات وروى ابن مردويه بإسناد حسنه الحافظ عن أبي هريرة انه سجد في خاتمة النجم فاستل عن ذلك فقال انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها وقد تقدم ان أبا هريرة انما سلم سنة سبع من الهجرة واستدل المصنف رحمه الله بحديث الباب على عدم وجوب السجود فقال ما انتظره وهو حجة في ان السجود لا يجب استدلال من قال بالوجوب بالأوامر الواردة في القرآن كما في ثمانية الحج وخاتمة النجم سورة اقرأ ولا يخفى ان هذا الدليل أخص من الدعوى وأيضاً التاخر بالوجوب وهو أبو حنيفة لا يقول بوجوب السجود في ثمانية الحج **ك** ما تقدم ومقتضى دليله هذا أن يكون أوجب

(باب السجود على الدابة ويان أنه لا يجب بحال)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عام الفتح سجدة فوجد الناس كلهم منهم

وأبا بكر وعمر) رضي الله عنهما (كأنوا يفتخرون الصلاة) أي قرأتم اهل الدلالة فيه على دعاء الافتتاح (بالحمد لله الركب رب العالمين) بضم الدال على الحكاية لا يقال انه صريح في الدلالة على ترك لبسها أو اهلها لان المراد الافتتاح بالافتحة فلا تعرض لكون لبسها أو لا لبس لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وهو دخول على نبي سمعها فيصنع أسرارهم بها أو يؤيده رواية النسائي وابن حبان فلم **ي**كونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فتنى القراءة محمول على نبي السماع وتنى



السمع على نفي الجهر ويؤيده رواية ابن خزيمة كانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الأدلة والبراهين لانه انفي على اثباتهم من ذلك حديث أم سلمة المروي في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم ان الفاتحة هي السبع المثاني وهي سبع آيات وان البسملة هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعا ٢٥١ اذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها

قال المداقطنى رجال اسنادهم كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشرين صحابيا كابن مسعود الصدوق وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة ما فى القسطلانى وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب وأطال الشوكاني في شرحه بذكر الأدلة والمذاهب ثم قال ان الأمة أجمعت انه لا يكفر من أثبته ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف مالونى حرقا مجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ثم قال فهذه الأحاديث فيها اقوى والضعيف وقد عارضتها لأحاديث الدالة على ترك البسملة وقد سجلت روايات حديث أنس على ترك الجهر لترك البسملة مطلقا لما فى تلك الرواية بافظ فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وكذلك سجلت رواية عبد الله بن المغفل جلا لما أطلقته أحاديث نفي

الراكب والساجد في الارض حتى نال الركب ليسجد على يده رواه أبو داود الحديث في استناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قوله والساجد في الارض أى ومنهم الساجد في الارض قوله ليسجد على يده فيه جواز سجود لراكب على يده في سجود التلاوة وهو يدل على جواز السجود في التلاوة لمن كان راكبا من دون نزول لان التلويحات على الرحلة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعن عمر أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل وسجد ومجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى ادأ السجدة قال أيها الناس انتم تؤمرون بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخارى وفي القسطلانى ان الله لم يفرض علينا السجود الا ان نشاء الاثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو داود في مسندهما وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب وأجاب الخنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب قال في النسخ وتعقب بأنه اصطلاح اهم حادث وما كان الصحابة يقرعون بينهم ما يغنى عن هذا قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه وتعقب أيضا بقوله الا ان نشاء فانه يدل على ان المرء مخير في السجود فلا يكون واجبا أو أجاب من أوجبه بالاعتق الا ان نشاء قراءتها فوجب قال الحافظ ولا يخفى بعده ويرده أيضا قوله فلاثم عليه فان اتفاه الاثم عن ترك الفعل شتمارا يدل على عدم وجوبه واستدل به هذا الاستثناء على وجوب اتمام السجود على من شرع فيه لان الظاهر انه استثناء من قوله لم يفرض وأجيب بأنه استثناء منقطع ومعناه لكن ذلك موصوفين الى مشيئة المرء يدل على قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه لا يقال الا استدلال بتول عر على عدم الوجوب لا يكون مشيئا للمطلوب لانه قول صحابي ولا جهة فيه لانه يقال أولا ان القائل بالوجوب وهم الخنفية يقولون بحجية أقوال الصحابة وثانيا ان تصر يحه بعدم الفرضية وعدم الاثم على التارك في مثل هذا الجمع من دور صدور انكار يدل على اجماع الصحابة على ذلك والاثر أيضا يدل على جواز قراءة القرآن في الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وجوده اذ لم يتمكن من السجود فوق المنبر وعن مالك انه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا لاثر وارده عليه

باب التكبير للسجود وما يقول فيه

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ علينا القرآن فاذ أمر بالسجدة كبر

قراءة البسملة على تلك الرواية المقيمة بنى الجهر فقط واذا كان محصلا أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فتنى وجدت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المنبت على الساقى لان انما يبعد جدا أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبابكر وعمر وعثمان بن عفان وعشرين سنة فلا يصح مع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لبعده عنه ثم نذكره الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهر ارم يستخير



الجهر بالبسملة فتعين الاخذ بحديث من أثبت الجهر اه ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ثم قال ولكنه لا يخفى عليك أن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيدا ٢٥٢ بالجهر به بدون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر به خارج الصلاة قال

وحجج بقية الأقوال التي فيها التمسك بيل في الجهر والأمر أو وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة وأما أدلة المنتهين لقراءة البسملة والنافين لقراءتها فهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردوا جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جمعتم في أيام الطلب مشقة على نظم وتتر أجبت به عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة يطلان بالإجماع فلا يهولنا ذلك تعظيم جماعة من العلماء شأن هذه المسئلة والخلاف فيها واقعا في بعضهم حتى عدوا من مسائل الاعتقاد اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت وحكي الكرماني يضم أوله من الاسكات قال الجوهرى يقال تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف فاذا انقطع كلامه فلم يكلم فالت اسكت (بين التكبير وبين القراءة

وسجد وسجد فارأوه أبو داود) الحديث في إسناده لعمرى عبد الله المكي وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية العمري أيضا لكن وقع عنده مصغرا والمصغرة ثقة ولهذا قال على شرط الشيخين قال الحافظ وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ آخر قال عبد الرزاق كان الثوري يحجبه هذا الحديث وقد أخرج مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقرونا بأخيه عبيد الله والحديث يدل على أنه بشرع التكبير لا وجود التلاوة وإلى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي قال أبو طالب ويكبر بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للنقل وحكي في البحر عن المعتز أنه لا تشهد في سجود التلاوة ولا تسليم وقال بعض أصحاب الشافعي بل يتشهد ويسلم كالمسألة وقال بعض أصحاب الشافعي يسلم قياسا للتحميل على التبريم ولا يتشهد إذا دل عليه لوله في السائر وجهان يومئذ لا يذروا سجدة إذا لم يسجدوا في الاستغناء عنه بالركوع قولان الهادي والشافعي لا يغنيان ذلك يؤثر وقال أبو حنيفة يغني إذا قصد الخضوع (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن بالليل سجدة وحسبى للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال اني رأيت البارحة فيمباري النائم كأنى إلى أصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودي فسمعتها تقول اللهم احطط عني بها وزر واجعل مني أمرا واحدا جعلها إلى عندك ذخرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسسمعتها يقول في سجوده مثل الذي أخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه والترمذي وزاد فيه وثقلها مني كما تنبت من عبدك داود عليه السلام) الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وقال في آخره ثلاثا وزاد الحاكم فتبارك الله أحسن الخالقين وزاد البيهقي وصوره بعد قوله خلقه ولم يـلمـ نفسه من حديث علي في سجود الصلاة وقد تقدم وللشافعي أيضا نحوه من حديث جابر في سجود الصلاة أيضا والحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي إسناده الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد قال العقبلي فيه جهالة وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البيهقي واختلاف في وصله وإرساله وصوب الدارقطني في العلل رواية حماد عن حميد عن بكران أبي سعيد رأى فيمباري النائم وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

اسكاته) بكسر الهمزة بوزن افعالة وهو من المصادر الشاذة إذا القياس سكو وتا قال الخطابي معناه سكوت في يقتضي بعده كلاما مع قصر المدة فيه وسباق الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر (فقلت بأبي وحمي) أي أنت مقدي أرا فديك بهما (يا رسول الله اسكاتك) وفي نسخة أسكوتك (بين التكبير والقراءة من قول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقول) فيه (اللهم يا عديني وبين خطايي كما باعدت) أي كتب عديك (بين



المشرق والمغرب) هذا من الجازلان حقيقة المباداة انما هي في الزمان والمكان أي اعم ما حصل من خطاياي وتحل في ربي  
ما يضاف من وقوعه حتى لا يبقى له ما في اقتراب الكلية وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على صيد المبالغة في  
اظهار العبودية وقيل انه على سبيل التعليم لامته وعورض يكونه لو اراد ذلك بلهريه وأجيب بورود الامر بذلك في حديث  
سمرة عند البرار واعادلة ظ بين هنادي بل وبين المغرب لان العطف على الضمير ٣٥٣ المحفوظ يعاد معاملة المائل بخلاف

الظاهر كذا قرره الكرماني لكن  
يرد عليه قوله بين التكبير وبين  
القراءة اللهم تقني من الخطايا كما  
يقضي النوب الايض من الدنس  
أي الوسخ وهذا مجاز عن ازالة  
الذنوب ومحو اثرها وشبهه بالنوب  
الايض لان الدنس فيه أظهر  
من غيره من الألوان (اللهم اغسل  
خطاياي بالماء والثلج والبرد) وذكر  
الاخيرين بعد الاول للتاكيد أو  
لانهم ما أن لم تمسحوا باليدين ولم  
يتيمموا الاستعمال قاله الخطابي  
وقال ابن دقيق العيد ع بر بركات  
من غاية المحو فان النوب الذي  
يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية  
بمسحون في غاية القما وبمحو  
أن يكون المراد أن كل واحد  
من هذه الأشياء مجاز عن صفته  
يقع بها المحو وكأنه كقوله تعالى  
واعف عنا واغفر لنا وارحمنا  
وأشار الطيبي الى هذا مجازا فقال  
يمكن أن يقال المطلوب من ذكر  
الثلج والبرد بعد الماشيول أنواع  
الرحمة والمغفرة بعد المغفولات طهارة  
حرارة عذاب النار التي هي في  
غاية الحرارة ومنه قولهم برد الله  
مضجهم أي رحمة وقاه عذاب  
النار انتهى وقال الكرماني

في سجود التلاوة بما شتمه عليه (فائدة) ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل  
على اعتبار أن يكون الساجد متوضئا وقد كان يسجد معه صلى الله عليه وسلم من حضر  
تلاوته ولم ينقل أنه أمر أحد منهم بالوضوء بهد أن يكونوا جميعا متوضئين وأيضا  
قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم أنجاس لا يصح وضوهم وقد روى البخاري  
عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء وكذلك روى عنه ابن أبي شيبة وأما ما رواه البيهقي  
عنه بإسناد قال في الفتح صحيح أنه قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما بما قال  
الحافظ من سجده على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار والاول على الضرورة  
وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة النيات والمكان وأما ستر العورة  
والاستقبال مع الامكان فقول أنه معتبر اتفاقا قال في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على  
جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح وأخرج أيضا  
عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ الحمد ثم يسجد وهو على غير وضوء الى غير القبلة  
وهو عشي يومئ ايماء ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أبو طالب والمنصور بالله  
(فائدة أخرى) روى عن بعض الصحابة انه يكره سجود التلاوة في الاوقات المكروهة  
والظاهر عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة والاحاديث الواردة بالنهي  
مختصة بالصلاة

#### • (باب سجدة الشكر) •

(عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر به خر ساجدا  
شكر الله تعالى رواه الترمذي ولفظ أحمد أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
يشير بيشرة بظفر جنده على عذره ورأسه في سجدة فقام فخر ساجدا ما طال  
السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة وعن عبد الرحمن بن  
عوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لم فتوجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة  
فخر ساجدا ما طال السجود ثم رفع رأسه وقال ان يبرئيل أتاني فيبشرني فقال ان الله  
عز وجل يقول لا من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسجدت لله  
شكرارواه أحمد) حديث أبي بكره قال الترمذي هو حسن غريب وفي اسناده بكار  
ابن عبيد العزيز بن أبي بكره عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند العقيلي وغيره  
وقال ابن معين انه صالح الحديث وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضا البرار

٤٥ نيل في يحفل أن يكون في الدعوات الثلاثة إشارة الى الأزمنة الثلاثة فالجاءة للمستقبل والتقنية للعال  
والفعل لماضي انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام برفع ما يأتي قبل رفع ما حصل واستدل بالحديث على مشروعية دعاء  
الافتتاح بين التكبير بالقرض أو النفل والقراءة خلافا لما شهور عن مالك وورد فيه أيضا حديث من على عند مسلم وجهت  
وجهي للذي فطر السموات والأرض حنية أو ما ألتزم المنير كين ان حلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له



وبذلك أمرت وأما من المسكين وزاد ابن حبان مسلما لكن قبله بسالة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ إذا  
 صلى المكتوبة واعتمده الشافعي في الام في الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسجدة اللهم وبه ذلك  
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجه والتسبيح وهو اختيار ابن  
 خزيمة وجماعة من الشافعية وبسن ٣٥٤ الاسرار به في السرية والحهرية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك

واستدل به على جواز الدعاء في  
 الصلاة بما ليس في القرآن خلافا  
 للحنفية وفيه ما كان الصواب  
 عليه من المحافظة على تتبع  
 أسوال النبي صلى الله عليه وآله  
 ولم في سر كاهه وكناه وأمراره  
 وأعلانه حتى حفظ الله بهم الدين  
 واستدل به بعض الشافعية  
 على أن الثلج والبرد يطهران  
 واستبعده ابن عبد السلام قال  
 الحافظ وأبعد منه استدلال  
 بعض الحنفية على نجاسة الماء  
 المستعمل (عن أسماء بنت  
 أبي بكر رضي الله عنهما حديث  
 الكسوف وقد تقدم وفي هذه  
 الرواية قالت) أي أسماء (قال  
 قد دنت) أي قربت (من الجنة  
 حتى لو أجمعت) من الجرام  
 وانما قال ذلك لأنه لم يكن مأذونا  
 له من عند الله بأخذ (عليها) أي  
 على الجنة (لجنةكم) قطاف من  
 قطافها) بكسر القاف في ما أي  
 بمنقود من مناقبها وأسم  
 لكل ما يقطف قال العيني وأكثر  
 المحدثين يروونه بفتح القاف وانما  
 هو بالكسر (ودنت من النار  
 حتى قلت أي رب أو أقامعه)  
 كذا لا أكثرهم من الاستفهام

وابن أبي عاصم في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم العقبلي في الضعفاء والحاكم  
 وفي الباب عن أنس عن ابن ماجه بنحو حديث أبي بكر وفي سننه ضعف واضطراب  
 وعن جابر عند ابن حبان في الضعفاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى رجلا نفاشيا  
 نحر ساجدا ثم قال أسأل الله الظلمة والغاشي بضم النون والغين والشين المجهتين  
 القصة الضعيف الحركة النافس الخلق قاله ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي  
 في المختصر ولم يذكر له اسنادا وكذا منعه الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث  
 أبي بكر واستدله الدارقطني والبيهقي من حديث جابر الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي  
 مرسل لا وزاد أن اسم الرجل زعيم وكذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه  
 وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وسألت قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمر وأنس  
 وجبريل وأبي جحيفة اه قال المنذري وقد جاء حديث مهجة الشكر من حديث البراء  
 بأسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك اه قوله صدقة بفتح الصاد والداد  
 المهملة والفتحة والصدقة من أسماء البناء المرتفع وفي النهاية ما لفظه كان إذا مر  
 بصدف ماثل اسرع المشي قال الصدف بفتحين وضمين كل بناء عظيم مرتفع تشبها  
 بصدف الجبل وهو ما قباله من جانبه واسم الحيوان في البحر اه وهذه الأحاديث  
 تدل على مشروعية سجود الشكر وإلى ذلك ذهب العمدة وأحمد والشافعي وقال مالك  
 وهو مروى عن أبي حنيفة أنه يكره إذا لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواتر النعم عليه  
 صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لأنه لم يؤثر وانكاره ورد بسجود  
 الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الإمامين مع وروده عنه صلى الله عليه  
 وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من الغرائب ومما يؤيد ثبوت سجود  
 الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في سجدة من هي لها شكر وله أدوية  
 وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان وإلى ذلك  
 ذهب الإمام يحيى وأبو طالب وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنضوي وبعض أصحاب  
 الشافعي إلى أنه يشترط في سجود الشكر شروط الصلاة وليس في أحاديث الباب أيضا  
 ما يدل على التكبير وسجود الشكر وفي الجرائد يكره قال الإمام يحيى ولا يسجد للشكر  
 في الصلاة قول واحد اذ ليس من توابها قال أبو طالب ومستقبل القبلة (وعن سعد  
 ابن أبي وقاص قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فربنا المدينة  
 فلما كنا في سمن عزوري نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم سجد اذ كثر طوبى

والكرية وأما (فاذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت أنه) أي ابن أبيه يكره قال نخدشها) بفتح التاء وكسر الهمزة أي ثم  
 تقترجلها (هرة قلت ماشا هذه) المرأة (قالوا) يستباحني ماتت جوعا لا أطعمتها) أي لا أطعمت الهرة ولا صبي لاهي  
 أطعمتها بالضمير الراجع للمرأة ولا أرسلتها) ولا ابن عسا كر ولا هي أرسلتها) (تأكل من خشيش) بالمهجمة بوزن فعل أي حشرات  
 الأرض (أو خشيش الأرض) كذا على الشيلاني يكر الخطا يدي رواية خشيش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير



من لفظ خشاش فعلى هذا الانكار وروى بالمهملة قال عياض في تصديقه وفي الحديث ان تعذيب الحيوانات غير جائز وان ظلم منها شيئا يسلط على ظلمه يوم القيامة قال الصكر مالى ربه المناسبة ان دعاء الانتاح مستلزم اطويل الايام وحديث الكسوف فيه تطويله واحسن منه ما قال ابن رجب في محققه ان تكون المناسبة في قوله حتى قلت أى رب وانما معهم لانه ان لم يكن فيه دعاء فيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذي قبله ٣٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه

خضوع ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا للعنفية ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين بصرى وبكى وفيه تاجي عن مصابية والتحديث بالجمع والافراد والاخبار والعنفية والقول واخرجه البخاري أيضا في التهرب والافسائي وابن ماجه في الصلاة (عن خباب) بفتح الخاء وتسديد الباء ابن الارت (رضي الله عنه قبله) الشائل أبو عمر بفتح الميم عبد الله بن مضجرة الازدي (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة (الظهور) صلاة (العصر) أى غير لفاتحة اذ لا شك في قراءتها) قال نعم قيل لهم كنتم تعرفون ذلك) اى قراءته (قال) خباب (باضطراب لحيته) أى بصر بكمها ويستفاد منه ما ترجم له وهو رفع البصر الى الامام ويدل له الكيفية حيث قالوا ينظر الى الامام وليس عليه أن ينظر الى موضع سجوده قاله ابن بطال ومذهب الشافعية والحنفية بمن اداسة النظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى الخشوع وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد لله ثلاثا قال انى سالت ربي وشفت لامتى فاعطاني ثلث امتى فخررت ساجدا اشكر الربى ثم رفعت رأسى فقلت ربي لامتى فاعطاني ثلث امتى فخررت ساجدا اشكر الربى ثم رفعت رأسى فقلت ربي لامتى فاعطاني الثلث اذ بخر فخررت ساجدا الربى رواه أبو داود ومحمد أبو بكر حين جاءه قتل مسيلة رواه سعيد ابن منصور ومحمد بن علي حين وجدوا التديعة في الخوارج رواه أحمد في مسنده ومحمد بن كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها) الحديث قال المذنب في أسناده موسى بن يعقوب الرمي وفيه مقال ٨١ وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امتى هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذاب ما في الدنيا الفتن والزلزل والقتل وفي أسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق التعلوق واستشهد به عبد الرحمن المدكور البخاري قوله من عزوراء بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الواو وبالمد ثنية الطخنة عليها الطريق من المدينة ويقال فيم اعزور قال في القاموس وعزورية الطخنة عليها الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته معروفة بقوله ذا التديعة هو رجل من الخوارج الذين قتلهم على عليه السلام يوم النهروان ويقال له الخديج وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلقة مثل حلقة الثدي عليه شعرات مثل شبالة السنور وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما قوله وقصته متفق عليها وهي مطولة في الصحاح وغيرهما واصلها انه تخلف عن غزوة تبوك بلا عذر واعترف بذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتذر بالاعذار الكاذبة كما فعل ذلك المتخافون من المناهقين فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن تكليمه وأمره بمفارقة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبته اللذين اعترفا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله ذلك في ثم بعد حسن ليلة تاب الله عليهم فلما بشر بذلك هددش كراهة تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر وكذلك الا كما المذكور وقصة تقدم الخلاف في ذلك

• (ابواب سجود السهو) •

• (باب ما جاء في من نسي من) •

من سئل عنده سعيد بن منصور عن محمد بن سيرين ورجاله قالوا وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يفرق بين الامام والمأموم فيستحب للامام النظر الى موضع السجود وكذلك المأموم الا حيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فخكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث ما بين بصرى وبكى وفيه الحديث والعنفية والقول واخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه



(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال أقوام أجهم خوف ~~تسكّر~~ قلب من يعينه لان النصيحة في الملافة نصيحة ومعنى بالهم حالهم وشأنهم (يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عنده الدعاء فان حل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة قاله في الفتح وتعقبه العيني فقال ليس الامر كذلك ٢٥٦ بل المطلق يجري على المقيد والمقيد على تقييده والحكم عام في الكراهة

سواء كان رفع بصره في الصلاة عند الدعاء أو بدون الدعاء لما رواه الواحدى في أسباب النزول من حديث أبي هريرة أن فلانا كان اذا صلى لي رفع رأسه الى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون ورفع البصر مطلقا ينال الخشوع الذي أصله الكون انتمى وهذا تعقب ساقط الاعتبار لان الحافظ لم يقصر الحكم على حالة الدعاء فقط بل قال عقب ذلك وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد وأخرجه مسلم من حديث جابر الى آخره فلم يجزم الحافظ بحمل المطلق على المقيد بل صرح بإبراده حديث ابن ماجه وابن حبان ومسلم يؤيد جانب الإطلاق فتأمل ترشد وقد أخرجه ابن ماجه وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولنظمه لا تردهوا أبصاركم الى السماء يعنى في الصلاة وأخرجه بغير تقييد أيضا مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري ومالك وأخرج

(عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلى ركعتين ثم سلم فقام الى ختمة معروضة في المسجد فأتى كاهنهم كاهنهم ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الايمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت لسرعان من أبواب المسجد فتألموا قصر الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمره اباء يكلماء وفي القوم رجل يقول له ذوالهدين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصر الصلاة فقال لم أنس ولم تنصرف فقال كما يقول ذواليديرفة لو انتم متقدم فسلمي ما تركتم سلم ثم كبروه سجودا مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبروه سجودا مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فرمى بالو ثم سلم بقول أنس أن عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه وليس سلم فيه وضع اليد على اليد ولا التشييت وفي رواية قال بينما أنا أصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الظهر سلم من ركعتين فقام رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت وساق الحديث رواه احمد ومسلم وهذا يدل على ان الامة كانت بحضرته وبعد اسلامه وفي رواية متفق عليها قال لم أنس ولم تقصر قال بلى قد نسيت وهذا يدل على ان ذواليديرين تكلم بعد ما علم عدم النسخ كلاما ليس بجواب (وال) قال الحافظ في التلخيص لهذا الحديث طرق كثيرة والله ظ وقد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلاقي وتكلم عليه كلاما شافيا انتهى وفي الباب عن ابن عمر عن أبي داود وابن ماجه وعن ذى الدين عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والبيهقي وعن ابن عباس عند البرزاني في مسنده والطبراني وعن عبد الله بن مسعود عند الطبراني في الاوسط وعن معاوية بن حديج عند أبي داود والنسائي وعن أبي العريان عند الطبراني في الكبير قال ابن عبد البر في التمهيد وقد قيل ان أبا العريان المذکور هو أبو هريرة وقال النووي في الخلاصة ان ذواليديرين يكنى أبا العريان قال العراقي كلاما القولان غير صحيح وأبو العريان صحابي آخر لا يعرف اسمه ذكره الطبراني فيهم في الكنى وكذلك أورده أبو موسى المديني في ذيله على ابن مسعود في الصحابة قوله صلى بنا ظاهره ان أبا هريرة حضر القصة وحله الطحاوي على الجواز فقال ان المراد به صلى بالمسلمين وسبب ذلك قول الزبيري ان صاحب القصة استشهد يدور لانه يقتضى ان القصة وقعت قبل بدروهي قبل اسلام أبي هريرة بما أكثر من خمس سنين لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله

ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين كانوا يفتنون في صلاتهم حتى نزلت قد أفلم المؤمنون الآية فاقبلوا على صلاتهم ابن وتطروا امامهم وكانوا يصيبون ان لا يجاوز بصرهم ووضع سجودهم ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه ورفعته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في آخره فطأ رأسه (فاستد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك) اي في رفع البصر الى السماء في الصلاة (حتى قال) والله (ليتمن من ذلك أو لخطن) مبنيا للمفعول اي لتعمين (ابصارهم) وكلمة أو للتخيير ثم يدور هو خير



بمعنى الامر أى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر أو تخفيف الابصار عند الرفع من الله وهو كقوله تعالى تقابلونهم أو يسألون أى يكون أحد الامرين وفيه النهى الوكيد والوعيد الشديد وجماله على الكراهة دون الحرمة للاجماع على عدمها وأما في غير الصلاة في دعاء ونحوه بخوذة الا كثرون لان السماء قبله الداعين كالكعبة قبله المصلين وكرهه آخرون قال في الفتح والم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع اليهم معنى ابصارهم واختلاف ٢٥٧ في المراد بذلك فقبل وعيد ودعى هذا

قال نعم لالمذكور حرام وافرط ابن حزم فقال تطل الصلاة اه ورواه هذا الحديث كاهم بهربون وفيه التحديث بالجمع والافراد والنول وأخرج به ابو داود والنسائي وابن ماجه في الصلاة (من عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات بالرأس يمينا وشمالا في الصلاة فقال هو اختلاس أى اختطاف بسرعة (يحتمله الشيطان) فيه المص على احضار المصلي قلبه لمناجاة ربه ولما كان الالتفات فيه ذهاب الخشوع استعير لذهابه اختلاس الشيطان تصوير القبح تلك الشبهة بالاختلاس لان المصلي مستغرق في مناجاة ربه والله مقبل عليه والشيطان مرصده ينتظر فوات ذلك فاذا التفت المصلي اعتم الشيطان التهمة فيختلس بها منه قاله الطيبي في شرح المشكاة وقال ابن بري في تفسيره ان الشيطان لان فيه انقطاعا من ملاحظة التوجه الى الحق سبحانه (من صلاة العبد) وفي الحديث دلالة على الكراهة وهو اجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على ان الزهري وهم في ذلك وسببه انه جعل القصة لذى الشمالين وذو الشمالين هو الذى قتل يدر وهو خراعى واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة وأما ذواليدى فمات بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بعدة وحدث بهذا الحديث بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج ذلك الطبراني واسمه الخرباق كما ساقى وقد جوز بعض الأئمة ان تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين وان أبا هريرة روى الحديثين فإرسال أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة ذى اليمين قال في الفتح وهذا محتمل في طريق الجمع وقبل يحمل على أن ذى الشمالين كان يقال له أيضا ذواليدى وبالعكس فكان ذلك سبب الاشتباه وبدفع الجواز الذى ارتكبه الطحاوى الرواية الأخرى التى ذكرها المصنف بلفظين هما أنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ في الفتح وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على ان ذى الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى في اختصار الحديث قولاه احدى صلاتي العشي قال النووي هو بفتح العين الماهمة وكسر الشين المجهمة وتشديد الباء قال قال الأزهري العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها ويبدأ ذلك ما وقع عند البخارى من حديث أبي هريرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر وفى رواية له قال محمد بن يعقوب بن سيرين واكثر ظنى أنهم العصر وفى مالم العصر من غير شك وفى رواية له الظهر كذلك كما ذكر المصنف وفى رواية له أيضا احدى صلاتي العشي اما الظهر واما العصر قال في الفتح والظاهر ان الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال يحمل على ان القصة وقعت مرتين بل روى الشافعى من طريق ابن عوف عن ابن سيرين ان الشك فيه من أبي هريرة وانظره صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشي قال أبو هريرة وانكى نسيت فالظاهر ان أبا هريرة رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على ظنه ان الظاهر يخرم بها وتارة غلب على ظنه ان العصر يخرم بها وطرا الشك أيضا في تعيينها على ابن سيرين وكان سبب لكان الاهتمام بما في القصة من الاحكام الشرعية قوله فقام الى خشبة في المسجد وفى رواية للبخارى في مقدم المسجد ولم يلم في قبلة المسجد قوله السرعان بفتح المهملات ومنهم من يسن ظرا وحكى عن بعض ان الاصلي ضبطه بضم ثم امكن كانه جمع سريع والمراد بهم أول الناس خروجهم من المسجد وهم أهل الحاجات غالب قوله فها فى رواية للبخارى فها بزيادة الضمير والمعنى انه غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وأما ذواليدى فغلب عليه حرصه على تعلم العلم

الجهود على اهل المنزلة وقال المتولى يحرم ادلاء ضرورة وهو قول أهل الظاهر ووردى كراهته صريح على غير شرطه عدة أحاديث منها حديث أنس عند الترمذى مرفوعا وقال حسن يابى اياك والائتمات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هكذا فان كان ولا بد ففى التطوع لا فى الفريضة وحديث أبي داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لا يزال الله مقبلا على العبد فى صلاته مالم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه واخرج منه آية ابن خزيمة من حديث أبي ذر ومن حديث الطبراني الأشعري



فجوه وزاد فاصليته ثلاثا فتوا والبراز من حديث جابر بن عبد الله بن الفضل بن عيسى إذا طام الرجل في الصلاة قبل الله عليه بوجهه فإذا التفت قال يا ابن آدم إلى من تلتفت إلى من هو خير مني أقبل إلى فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك فإذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه ولا ين حبان في انصافه عن أنس مرفوعا المصلي يتناثر على رأسه الطير من عنان السماء إلى منفرق رأسه ولا ينادى لو يعلم العبد من يناجي ٣٥٨ ما التفت والمراد بالالتفات المذكور ما لم يبدد يدبر القبلة بصدرة أو كله

وسبب كراهته نقص الخشوع أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن ولم يشرع عبود الله ولا التفت كما شرع له مشكوك فيه لأن السهو لا يؤخذ به المكاب فشرع له الجهر دون العمد ليقظ العبد فيجتنبه ورواه هذا الحديث الستة كوفيون الأشيخ البخاري فبصري وفيه التحدث والنعمة والقول وأخرجه المزي في صفته أبيه ليس الثمين وأبو داود والذائي في الصلاة (عن جابر بن سمرة) بضم الميم بن جندادة العاصري السواني العاصي ابن العاصي وهو ابن اخت سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال شكاه أهل الكوفة سعدا) هو ابن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهب لما كان أميراً عليهم (إلى عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) والمراد شكاه عنهم فهو من باب إطلاق الكل على البعض ويدل لذلك ما في صحيح أبي عوانة من رواية زائدة عن عبد الملك جعل ناس من أهل الكوفة ونهى عنهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأريد

قوله يقال له ذو البدين قال لقرطبي هو كناية عن طولهما وعن بعض شراح التنبيه أنه كان قصير البدين وجزم ابن قتيبة أنه كان يعمل بيديه جميعاً وذهب إلا كثيراً أن اسم ذي البدين الخرباق بكسر المجهمة وسكون الراء بعد هاء واحدة وآخره كاف اعلم أن ما وقع في حديث عمران بن حصين لا يفي قال في الفتح وهذا موضع من يوجد حديث أبي هريرة بحديث عمران وهو الرابع في نظري وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه يفترون إلى التعداد والحاصل أنهم على ذلك الاختلاف الواقع في السباقي في حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين وأنه صلى الله عليه وسلم قام إلى خشبة في المسجد وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فاما الأول فتدحكي العلاقة أن بعض شيوخه جله على أن المراد أنه لم يفتي في ابتداء الركعة الثالثة واستقبله ولكن طريق الجمع يكفي فيه ما ينادى منا بغير ريس بأمر من دعوى تعدد الفصة لأنه يلزم منه كون ذي البدين في كل مرة استقهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واستقهم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن صحة قوله وأما الثاني فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فإن كان كذلك والأرواية أبي هريرة أرجح لما وافقه ابن عمر على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ولما وافقه ذي البدين كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خزيمة وغيرهم انتهى قوله لم أنس ولم تقصر هو نصريح بن النسيان وثق النضر وهو مفسر ما عنده لم يأنظ كل ذلك لم يكن وتأييد لما قاله علماء المعاني أن لفظ كل إذا تقدم وعقبه نفي كان نفياً لكل فرد لا للمجموع بخلاف ما إذا تأخر وهذا أجاب ذو البدين بقوله قد كان بعض ذلك كما في صحيح مسلم وفي البخاري ومسلم أنه قال بلى قد نسيته كما ذكر المصنف وفيه دليل على جواز دخول السهو وعليه صلى الله عليه وسلم في الأحكام الشرعية وقد نقل عياض والنووي الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبائية وخصاً الخلاف بالأفعال وقد تعقبنا قال الحافظ ثم انتق من جواز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إمامته بالأفعال أو بعده كما وقع في هذا الحديث وقاعدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله غيره وأما من منع السهو ومطلقاً منه صلى الله عليه وسلم فأجابوا عن هذا الحديث بإجوبة منها أن قوله صلى الله عليه وسلم لم أنس على ظاهره وحقيقته وأنه كان متعمداً لذلك ليقع منه التشريع بالفعل لكونه أبلغ من القول ويكفي في رد هذا تقريره

الاسديون وذكر العسكري في الأوائل منهم الأشعث بن قيس وعند عبد الرزاق عن معمر بن عبد الملك عن جابر قال كنت جالساً عند عمر إذ جاءه أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا أنه لا يحسن الصلاة (فعزله) عمر رضي الله عنه قال في الفتح كان هجرين الخطاب أمراً سعداً على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستقر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط وعند الطبري سنة عشرين



فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض اه وكان تخصص عمار بالذ كر لوقوع التصريح بالصلاة. ون غيرها مما وقعت فيه الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكره الله لا يحسن يصلي) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومنها قصة الصلاة وصرح بذلك في روايه أبي عوانة فقال هراقة شكروني كل شيء ٢٥٩ حتى في الصلاة (فارسل اليه) عمر رضي الله

عنه فوصل اليه الرسول فجاء الى عمر (فقال له يا أبا اسحق) وهي كنية سعد (ان هؤلاء) أي أهل الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن تصلي قال أبو اسحق اما) هم فقالوا ما قالوا راما (أما والله فاني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله) أي صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه وآله) (وسلم ما أحرم) بكسر الراء أي أقمص (عنها) أي عن صلته صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي صلاة العشاء) وفي الرواية الأخرى صلاتي العشي بالثنية وعينها ما الكونهم شكوه فيها أولانها في وقت الراحة وغيرها من باب أولى والأول أظهر لانه يأتي مثله في الظهور والعصر لانهما وقت الاشتغال بالقائلة والماعاش (فأركد) بضم الكاف أي أطول القيام حتى تنقضي القراءة (في) الركعتين (الأوليين) وخف) بضم الهاء أي احذف لتطويل (في) الركعتين (الأخريين) وليس المراد حذف أصل القراءة فكأنه قال احذف الركود والركود يدل على القراءة عادة (قال) عمر رضي الله عنه (ذلك) أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم الذي البدين على قوله بلى قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم انما أنا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن أجوبتهم ان قوله صلى الله عليه وسلم انى لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور النسيان منه وتعب بما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات مالک التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي تكلم عليها في الموطأ ومن أجوبتهم أيضاً حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من قال نسيت آية كذا وكذا وقال بنسبها لاحدكم ان يقول نسيت آية كذا وكذا وتعب بانه لا يلزم من ذم اضافة نسيان الآية ذم اضافة نسيان كل شيء فان الله في بينهم ما واضح جداً ومن أجوبتهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصداً بانياء على ما في اعتقادي انى صليت أربعاً قال الحافظ وهذا جيد وكان ذا البدين فهم العموم فقال بلى قد نسيت والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد تكلم عياض في الشفاء بما يشي في من أراد البسط فليرجع اليه وهذا كله مبنى على انهم في السهو والنسيان واحد وأما من فرق بينهما فما ذهب الى ان يقول هذه الأدلة وان دل على انه وقع النسيان منه صلى الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو وقوله فصل ما ترك فيه جواز البناء على الصلاة التي خرج منها المصلي قبل تمامها ما سيبا الى ذلك ذهب الجمهور كما قال العراقي من غير فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقاله صنفون انما يفي من سلم من ركعتين كما في قصة ذي البدين لان ذلك وقع على غير القياس فيه فتصريح على مورد النص وحديث عمران بن حصين لا يفي بطول ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن يتصر الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائله وذهب الهادي الى انه لا يجوز البناء على الصلاة التي خرج منها بتسليمه من غير فرق بين العمد والسهو وأجابوا عن حديث الباب بان قصة ذي البدين كانت قبل نسخ الكلام اعتماداً منهم على ما سلف عن الزهري وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسلامه متأخر ورواه أيضاً ماويه بن خديج كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثين ومائة سنة ومع هذا فصرح بالكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب تحريم الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام السامعي لا يطل الصلاة وكذا كلام من ظن التمام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تحريم الكلام أيضاً وفيه أيضاً دليل على ان الأعمال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت سهواً أو مع ظن القيام

الذي تقول هو الذي كانت عليه زاد مسعر عن عبد الملك وأبي عون ما قال سعدا تعلى الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فانكروا على سعد التفرقة فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن بطال وجه دخول حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا خف علم انه لا يترك القراءة في شيء من صلته وقد قال ابنه ما مثل صلاة رسول الله



صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابا اسحق فارسل) عمر رضى الله عنه (معه) اى مع سعد (رجلا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الانصارى  
 فيما ذكره الطبرى (أورجالا الى الكوفة) جمع رجل فيحتمل ان يكونوا محمد بن مسلمة المذكور ومليح بن عوف السلى وعبد الله  
 ابن أرقم والشك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده الى الكوفة ليحصل الكشف عنه بحضوره ليكون أبعد من التهمة  
 (فسأل عنه) اى عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كف حاله بينهم (ولم يدع) اى لم يترك لرجل المرسل (مسجدا) من مساجد

الكوفة (الاسأل عنه) اى عن  
 سعد (و) الحال ان أهل الكوفة  
 (بنشون عليه معروفًا) اى خيرا  
 (حتى دخل مسجد لبنى عبيد)  
 قبيلة كبيرة من قبيل زاسيف  
 في روايته فقال محمد بن مسلمة  
 أنشد الله رجلا يعلم حقا الا قال  
 (فقام رجل منهم يقال له اسامة  
 ابن قسادة يكنى ابا سعد) قال  
 اما اى اما غيرى فائق علم واما  
 نحن (اذ) اى حين (نشدتنا)  
 اى سألتنا بالله (فان سعدا كان  
 لا يسير بالسرية) القطعة من  
 الجيش والبلد له صاحبة اى  
 لا يخرج بنفسه معها فنتى عنه  
 الشجاعة التى هى كمال القوة  
 الغضبية وفي رواية جبر وسفيان  
 لا يتفرق في السرية (ولا يقسم  
 بالسوية) فنتى عنه العفة التى هى  
 كمال القوة الشهوانية (ولا يعدل  
 في القضية) اى الحكم كومة  
 والقضاء وفي رواية سيف ولا  
 يعدل في الرعية فنتى عنه الحكمة  
 التى هى كمال القوة العقلية وفيه  
 سلب العدل عنه بالكلية وهو  
 قدح في الدين (قال سعدا ما را الله  
 لا دعون) عليك (بثلاث) من  
 الدعوات (اللهم ان كان عبدك

لا تفسد الصلاة وقد تقام البعث في ذلك قوله ثم سلم ثم كبر وسجد فيه دليل لمن قال ان  
 سجود السهو بعد السلام وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال كما ذكر ذلك  
 العراقي في شرح الترمذى الاول ان سجود السهو كله محل بعد السلام وقد ذهب الى ذلك  
 جماعة من الصحابة وهم على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله  
 ابن مسعود وعمران بن حصين وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبه وأبو هريرة وروى الترمذى  
 عنه خلاف ذلك كما ساقى وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على  
 خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصرى والنخعي وعمر  
 ابن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبى ايلي والسائب التمارى وروى الترمذى عنه خلاف  
 ذلك وهو قول الثوري وأبى حنيفة وأصحابه وحكى عن الشافعى قوله ورواه الترمذى  
 عن أهل الكوفة وذهب اليه من أهل البيت الهادى والقاسم وزيد بن على والمؤيد بالله  
 واستدلوا بحديث الباب وبسائر الأحاديث التى ذكر فيها السجود بعد السلام القول  
 الثانى ان سجود السهو كله قبل السلام وقد ذهب الى ذلك من الصحابة أبو سعيد الخدرى  
 وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وبه قال  
 الزهري ومكحول وابن أبى ذئب والاوزاعي والليث بن سعد والشافعى فى الجديد وأصحابه  
 ورواه الترمذى عن أكثر فقهاء المدينة وعن أبى هريرة واستدلوا على ذلك بالأحاديث  
 التى ذكر فيها السجود قبل السلام وساقى بعضها القول الثالث التفرقة بين الزيادة  
 والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام وللنقص قبله والى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزنى  
 وأبو ثور وهو قول الشافعى واليه ذهب الصادق والناصر من أهل البيت قال ابن عبد البر  
 وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الاخبار على وجهها أولى من ادعاء  
 النسخ ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين ذلك لان السجود في النقصان  
 اصلاح وجبر ومحال أن يكون اصلاحا والخبر بعد الخروج من الصلاة وأما السجود  
 في الزيادة فانهما هو ترغيم للشيطان وذلك يقتضى أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربى مالك  
 اسعد قولا وأهدى سبيلا انتهى وبطل على هذه التفرقة ما رواه الطبرانى من حديث  
 عائشة في آخر حديث لها وفيه قال من سها قبل القيام فليسجد سجدة في السهو قبل أن يسلم  
 واذا سها بعد القيام سجد سجدة في السهو وبعد أن يسلم ولكن فى اسناده عيسى بن ميمون  
 المدينى المعروف بالواسطى وهو وان وثقه حماد بن سلمة وقال فيه ابن معين مرة لا بأس به  
 فقد قال فيه مرة ليس بشئ وضعفه الجمهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كما ورد

هذا كاذبا) اى فيما نسب الى به (قام ربا وسبعة) ابراه التماس ويسمى وهو في شهر وذلك عنه ليدكر به وعلق الدعاة ومالم  
 بشرط كذبه أو كون الحامل له على ذلك الغرض الدنيوى فراعى الانصاف والعدل رضى الله عنه (فأطل عمره) بهيئته الى  
 أسفل سافلين وبصر الى أرذل العمر ويضعف قواه ويقتكس في الخلق فهو دعاء عليه لاله (وأما فقره) وفي نسخة وأقال رزقه  
 وفي رواية جبر وسفيان وفي رواية سيف وأكثريه وهذه الحالة تست الحيلة وهى طول العمر مع الفقر وكثرة العيال



قال الله العفو والعافية (وعرضه بالفتن) وفي نسخة للفتن اي اجماله عرضة لها وانما ساغ استعماله ان يدعو على أخيه المسلم بهذه الدعوات لانه ظلمه بالافتراء عليه ومثل هذا الدعاء جائز من حيث كون ذلك يؤدي الى نكابة الظالم وعقوبته كتمني الشهادة المنبروع وان كان حاصلا من قتل الكافر للمسلم وهو معصية ووهن في الدين لكن الغرض من تمني الشهادة ثوابها لانفسها وقد وجد ذلك في دعوات الانبياء عليهم السلام كقول نوح ولا تزد الظالمين الا ضلالا ٢٦١ وانما قلت عليه الدعوة لانه ثبت

في نفي الفضائل عنه لاسيما الثلاث التي هي أصول الفضائل كما مر والثلاث تتعلق بالنفس والمال والدين فقبائلها بمنزلة اقبال النفس طول العمر وبالمال الفقر وبالدين الوقوع في الفتن قال عبد الملك ابن عيسى كما ينه جري في روايته (وكان) اي أبو سعدة (بعد) ذلك (ذا) مثل (عن حاله) وفي رواية ابن عيينة اذا قيل له كفت أنت (يقول) أما (شيخ كبير مفتون أصابني دعوة سهـد) افرد الدعوة وهي ثلاثة على ارادة النفس وفي رواية ابن عيينة ولا تكون فتنة الاوهو فيها والدعوة الاخرى وهي الفقر داخل في قوله أصابني الكسر وقع التصريح بذلك عند العابداني واهظه قال عبد الملك انما رأيت يتعرض لاما في المكان فاذا سألوه قال كبير فقير منتون (قال الراوي) اي عبد الملك بن عيسى (فأما رأيت بعد سقط حاجباه) اي شعرهما (على عينيه من الكبر) بكسر الكاف وفتح الباء (وانه) اي أباسعدة (استعرض للجوارى في الطريق يفرهن) اي به صراخهن

ومالم يرد فيه شيء من قبل السلام والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل كما حكاه الترمذي عنه وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خزيمة قال ابن دقيق العبد هذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق الترجيح لكنهما اختلفا في وجه الجمع القول الخامس انه يستعمل كل حديث كما ورد ومالم يرد فيه شيء فيما كان نقصا سجدة قبل السلام وما كان زيادة فبعد السلام والى ذلك ذهب اسحق بن راهويه كما حكاه عنه الترمذي القول السادس ان الباني على الاقل في صلاته عند سجدة يسجد قبل السلام على حديث أبي سعيد الا في التحري في الصلاة عند سجدة يسجد بعد السلام على حديث ابن مسعود الا في أيضا والى ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان قال وقد يتوهم من لم يحكم صناعة الاخبار ولا ثقة في صحيح الآثار ان التحري في الصلاة والبناء على اليقين واحد وليس كذلك لان التحري هو أن يشك المرء في صلاته ولا يدري ما صلى فاذا كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب وليكن على الغلب عند يسجد يسجد في السهو وبعد السلام على خبر ابن مسعود والبناء على اليقين هو أن يشك في الثنتين والثلاث أو الثلاث والأربع فاذا شك كذلك فعليه أن يتي على اليقين وهو الاقل وايتم صلاته ثم يسجد يسجد في السهو وقبل السلام على خبر عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وما اختاره من التفرقة بين التحري والبناء على اليقين قاله أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن عبيد البر في التهذيب وقال الشافعي وداود ابن حزم ان التحري هو البناء على اليقين وحكام النووي عن الجمهور القول السابع انه يتخير الساهي بين السجود قبل السلام وبهـ سهوا كان لزيادة أو نقص حكم ابن أبي شيبة في المصنف عن علي عليه السلام وحكام الرافي قول الشافعي ورواه المهيدي في البحر عن الطبري ودايلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صح عنه السجود قبل السلام وبعده فكان الكل سنة القول الثامن ان محله كله بعد السلام الا في موضعين فان الساهي فيه ما يخبر أحدهما من قام من ركعتين ولم يجلس ولم يتشهد أو الثاني أن لا يدري أصلى ركعة أم ثلاثا أم أربعا فيبني على الاقل ويحجر في السجود والى ذلك ذهب أهل الظاهر وبه قال ابن حزم وروى النووي في شرح مسـ لم عن داود انه قال تستعمل الاحاديث في مواضعها كما جاءت قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي والاختلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء انه لو سجد قبل السلام أو بعده لزيادة أو لانه من انه يجزئه ولا تقصد صلاته وانما اختلافهم في الافضل قال النووي وأقوى المذهب هنا مذهب مالك ثم الشافعي وقال ابن حزم

٤٦ نيل في باصابعه وفيه اشارة الى السمنة والفقر اذ لو كان غنيا لما احتاج الى ذلك وفي رواية سيف فعمى واجتمع عنده عشر بنات وكان اذا سمع بحس المرأة تشبث بها فاذا أنكر عليه قال دعوة المباركة بعد الحديث وكان سعدا عروفا باجابة الدعوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعاه فقال اللهم استجب لسعد اذا دعاه رواه الترمذي وابن حبان والحاكم وفي الحديث ان من سعى به من الولاة يستل عنه في موضع هذه أهل الفضل وان الامام يعزل من شكى وان كذب عليه اذ ابرأ مصلحة







نعم في المستخرج وهذا يعني ان المراد القرائن في نفس الصلاة (فاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منفردا أو اماما أو مأموما سواء  
 أمر الامام أو جهر أو إذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات فعلى هذا لا يحتاج الى اضممار الاجزاء ولا الكمال  
 لانه يؤدي الى الاجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره لان نفي الكمال يشترط حصول الاجزاء فلو قدرا لاجزاء من قبيل الاجل  
 العموم قد رتبة الاجل اضممار الكمال بقبوله مئة مرة فمنه ولا سبيل الى اضممارهما ٣٦٣ مع ان الاضممار انما يحتاج اليه

للضرورة وهي من دفعه فرد فلا  
 حاجة الى أكثر منه ودعوى  
 اضممار أحدهما ليست باولى من  
 الآخر قاله ابن دقيق العيد  
 وفيه نظر لاننا انما نعتذر بالحل  
 على الحقيقة فالحل على أقرب  
 المجازين الى الحقيقة أولى من  
 الحل على أبعدهما ونفي الاجزاء  
 أقرب الى نفي الحقيقة وهو  
 السابق للفهم لانه يستلزم نفي  
 الكمال من غير ممكن فيكون  
 أولى ويؤيده رواية بقيان عند  
 الامام علي بالفظ لا تجزى صلاة  
 لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وتابعه  
 علي ذلك زياد بن أيوب أحد  
 الثقات أخرجه المدارق في رواية  
 شاهد من حديث الامام ابن  
 عبد الرحمن عن أبيه عن أبي  
 هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه  
 ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما  
 واحدا من طريق عبد الله بن  
 سواد لفشيري عن رجل عن  
 أبيه مرفوعا لا تقبل صلاة لا يقرأ  
 فيها بام الكتاب وقد أخرج ابن  
 خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي  
 عن بقيان حديث الباب بالفظ  
 لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب  
 فلا يمنع أن يقال ان قوله لا صلاة

حتى انتهى الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم لم يرد مجديتين ثم لم  
 رواه الجماعة (الا بخاري والترمذي) الكلام على فقه الحديث قد تقدم وتقدم أيضا  
 الاختلاف بين أهل العلم هل حديث عمران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية  
 لقصة واحدة أو نصين مختلفين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعديل لان  
 دعوى الاتحاد تحتاج الى تأويلات متعقبة كما سلف وتقدم أيضا ضبط الحرف بقاؤه  
 اسم ذي اليمين وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر فلا تدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من  
 أصحابه يقال له ذو الشمالين الحديث وعن عطاء بن الزبيري صلى المغرب فسلم في ركعتين  
 فنهض ابتر الجرح فسبح النوم فقال ما أنكم قال فسلم ما في مسجد مجديتين قال فذكر  
 ذلك لابن عباس فقال ما ما طعن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضا  
 أخرجه البزار والطبراني في الأوسط والشيخ كبير قال في مجمع الزوائد ورجل أحد رجال  
 الصحيح قوله ما ما طأ أوله همزة مفتوحة وآخره همزة قال في القاموس ما طأ يطأ مطا  
 جار وزجر وعنى يطأ او يطأ انتهى وبعد ونفى وأبعد كما طأ فيهما والمراد هنا ان  
 ابن الزبير ما بعد ولا تنهى عن السنة وما أبعد ولا تنهى غيره عما بعده لما تقدم من ثبوت  
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والاختلاف في جواز البنية قد مر

• (باب من شك في صلاته) •

عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم  
 في صلاته فليدرك واحدة صلى الى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى الى أم ثلاثا  
 فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى الى أم أربعة فليجعلها اثلاثا ثم يهتد اذا فرغ من صلاته  
 وهو جالس قبل أن يسلم مسجدتين رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة يشك في النقصان فليصل حتى  
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث مشهور لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن  
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن علية عن ابن اسحق  
 عن مكحول مرسلا قال ابن اسحق فلقيت حسين بن عداة فقال له هل أسنده لك قلت لا  
 فقال ليك حديثي ان كريسا حديثه وحديثه ضعيف جدا ورواه اسحق بن ربه  
 والهيثم بن كليب في مسندهما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

في معنى التمسك اي لا تصلوا الصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وهو نظير ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا لا صلاة  
 بحضرة الطعام وهو في صحيح ابن حبان بالفظ لا يصل أحدكم بحضرة الطعام قال في الفتح وانما مع الوجوب ليست عند الحنفية  
 شرط في صحة الصلاة والدرس عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن فالقصر قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون  
 واجبا يأن من تركه ونجس الصلاة لا بد منه واذا تقر بذلك لا ينقض عيب عن بقائه تركه قراءة الفاتحة منهم وترك الطعام ينفه



وكان قربة لجل قوله في حديث المسيء ثم كذلك في كل صلاتك فافعل على الجواز وهو الركعة وقد اختلف القائلون بشعير  
الفاطحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة وعن مالك أنه ان نسي في ركعة  
من صلاة الركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيده ولا تجزئه ومقتضى  
الشرطية التي فيها لك على صلاحية ٢٦٦ الأحاديث للدلالة عليهم ان النامى يعيد الصلاة كن صلى بغير وضوء ناسيا

ومحصل القول في هذه المسئلة  
وجوب الفاتحة على كل امام  
وما وم في كل ركعة وان تلك  
الدلالة صالحة للاحتجاج بها على  
أن قراءة الفاتحة من شروط صحة  
الصلاة فنزعم ان تصح صلاة  
من الصلوات أو ركعة من  
الركعات بدون فاتحة الكتاب  
فهو محتاج الى اقامة برهان  
يخص تلك الدلالة ومن ههنا  
يتبين لك ضعف ما ذهب اليه  
الجمهور ان من أدرك الإمام  
راكعا دخل معه واعتد بتلك  
الركعة وان لم يدرك شيئا من  
القراءة اهـ حاصل ما في شرح  
المنتقى ورواه هذا الحديث ما بين  
بصري ودهلي ومدني وفيه  
الحدوث والضعف والقول  
وأخرجه مسلم في الصلاة أيضا  
وكذا ابوداود والنسائي والترمذي  
وابن ماجه (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم دخل المسجد  
فدخل رجل) هو خلاد بن رافع  
جده علي بن يحيى بن خلاد وفي  
رواية ابن عمر ورسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لم جالس في ناحية  
المسجد والنسائي من رواية اسحق

انه قد تم على البناء على الأقل لان الشارح قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم  
الدراية كما في حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا المتحري قد حصص له الدراية وأمر  
الشك بالبناء على ما استيقن كما في حديث أبي سعيد ومن بلغ به تحريمه الى اليقين قد بقى  
عن ما استيقن وبهذا نعلم انه لا معارضة بين الأحاديث المذكورة وان المتحري المذكور  
متقدم على البناء على الأقل وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في  
مضائق ليس عليها إثارة من علم كالتفرق بين المبتدأ والمبني والركن والركعة قوله  
في حديث الباب قبل أن يسلم استدل به القائلون بمشروعية سجود السهم وقبل السلام  
وقد تقدم الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق قولا فليصل حتى يشك في الزيادة فيه أن جعل  
الشك في جانب الزيادة أولى من جعله في جانب النقصان (وعن أبي سعيد الخدري قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادشك أحدكم في صلاته ولم يدرك صلى ثلاثا ثم  
أربعاً لم يطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى  
خمساً من له صلاته وان كان صلى اتماما لاربع كانتا ترغيبا للشيطان رواه أحمد ومسلم  
الحديث أخرجه أيضا ابوداود بلفظ فليلق الشك وليبن على اليقين فاذا استيقن القيام  
سجد سجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدة تامة وان كانت صلاته  
ناقصة كانت الركعة تماماً والسجدة تان ترغيباً للشيطان وأخرجه أيضا ابن حبان  
والحاكم والبيهقي واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلان وروى بذكر أبي سعيد فيه  
وروى عنه عن ابن عباس قال سلفنا وحورهم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح  
حديث في الباب والحديث استدل به القائلون بوجوب اطراح الشك والبناء على  
اليقين وهم الجمهور كما قال النوري والعراقي وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء  
على الظن وما أجيب به عليهم وما هو الحق قوله قبل أن يسلم لم هو من أدلة القائلين بان  
السجود للسهم وقبل السلام وقد تقدم البحث عن ذلك أيضا قوله فان كان صلى خمساً  
شك في له صلاته يعني ان السجدة تان بمنزلة الركعة لانهم ما ركعها وكانه يفعلها ما قد فعل  
ركعة سادسة فصارت الصلاة شفعاً قوله كاترغيباً للشيطان لانه لم قصد التلبيس على  
المسلمي وابطال صلاته كان السجدة تان لما فيهما من الثواب ترغيباً له فعاد عليه بسهم ما  
قصده بالنقض وفي جعل الله ترغيباً للشيطان رد على من أوجب السجود لاداء باب  
التمهدة وهو أبو طالب والامام يحيى والشافعي كما في البصر لان ارغام الشيطان انما يكون

ابن أبي طلحة بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ولحق حوله وأما ما وقع عند الترمذي اذ جاز رجل كابن عمر  
فصلى فاجف صلاته فهذا لا يمنع تفسيره بخلاف لان رفاعة شبهه بالبدوي اسكونة أخف الصلاة أو لغير ذلك (فصل) زاد النسائي  
من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه انه عاربانة صلى نغلا والاقرب انها تحية المسجد وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم يركعه في صلاته زاد في رواية اسحق بن طلحة ولا ندري ما يعيب منها روى عن ابن أبي شيبه من رواية ابن خلدويه



بالهجر وترك السلام اه قال  
 في الفخ والذي وقفنا عليه من  
 نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا  
 الموضع وغيره الا الذي في الايمان  
 والنذور وقد ساقه صاحب  
 لعمدة بالفظ الباب الا أنه حذف  
 منه فرد النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فاعل ابن المنبر اعتمد على  
 النسخة التي اعتمد عليها صاحب  
 لعمدة اه (وقال ارجع) وفي  
 رواية ابن عجلان فقال أعد صلاتك  
 (فصل فانك لم تصل) قال عياض  
 فيه ان فعل الجاهل في العبادة  
 على خبر علم لا تجزئ وهو مبنى على  
 ان المراد بالنفي نفي الاجزاء وهو  
 الظاهر ومن جملة على نفي الكمال  
 ثم كنهه صلى الله عليه وآله وسلم  
 لم يأمره بعد لتعليم بالاعادة فدل  
 على اجرائها والالزم تأخير البيان  
 كذا قال بعض المالكية وهو  
 المذهب ومن تبعه وفيه نظر لانه  
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره  
 في المرة الاخيرة بالاعادة فساله  
 التعليم فعلمه فكناه قال أعد  
 صلاتك على هذه الكيفية أشار  
 الى ذلك ابن المنبر وفي القسطاني  
 هذا نفي للصحة لانها اقرب لنفي  
 الحقيقة من نفي الكمال فهي أولى

المجاري (مربع يصلي كما صلى) أولا (ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا) أي ثلاث مرات وفي رواية ابن خزيمة فقال في الثالثة أوفى التي بعدهما وفي رواية أبي اسامة فقال في الثانية أواله اثنتي عشرة وخرج الأول بعد وقوع الشك فيها والكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان من أحواله استعمال الثلاثة في تعليمه غالبا (فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعاني) وفي رواية يحيى بن علي فقال الرجل فارني وعلمي فانما أنا بشر أصيب وأخطئ



فقال أجل قال التور بشي انما سكت عن تعليمه اولاً لانه لما رجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كانه اغتر بما عنده من العلم فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعليمه زجره وتاديبه ارشاداً الى استكشاف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال من ورده ارشده اليه صلى الله عليه وآله وسلم اه وفيه مناقشة لانه ان تم له في الصلاة ثمانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ من السجدة ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل قال سأل واراد على تقريره له على الصلاة

الاولى كلف لم ينكر عليه في انشائها لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم كذا في الفتح (نقل اذا تمت الى الصلاة فكبر) زاد ابن عمير ناسيخ لوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى ابن علي نتوضأ كما أمر الله ثم تشهد وأقم وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عند النسائي انه ان تم صلاة حمدكم حتى يسبح الوضوء كما أمر الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ويرجله الى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده ويعبده وعند أبي داود ويثني عليه ويعبده (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم يختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رواية رفاعه ففي رواية اسحق وبقراءة تيسر من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرأه الا فاجد الله وكبره وهاله وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بأمشاء الله ولا حمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بأم القرآن وقرأ بمائتة ترجم له ابن حبان باب

على جواز التسبيل عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيما طر به البلاغ وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث ذي اليمين قوله فاذا نسيت فذكر وفيه أمر التابع بتذكير المتبوع بظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور قوله فليقرأ الصواب فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب الظن وتقدم على البناء على الأقل وقد قدمنا الجواب عليه من جهة لقائلين بوجوب البناء على الأقل قوله فليتم عليه بضم الضمانية وكسر القوفائية قوله ثم ليسجد سجدة فيه دليل لمن قال ان السجود قبل التسليم وقد مر تحقيقه وفيه أيضاً ان مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود لانه قد لحق الصلاة بسبب الوسوسة نقص وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له

الشیطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه فيذكرى كم صلى فاذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدة قبل أن يسلم رواه أبو داود وابن ماجه وهو ايقية الجماعة الا قوله قبل أن يسلم وعن عبد الله بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شذ في صلاته فليسجد سجدة بعد ما يسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي حديث عبد الله بن جعفر في اسما مده مصعب بن شيبة قال النسائي منكر الحديث وعنه ليس يعرف وقد وثقه ابن معين واحتج به سلم في صحيحه وقال أحمد بن حنبل انه روى أحاديث منا كبر وقال أبو حاتم الرازي لا يحمده ولا يقرى وقال الدارقطني ليس بالقوى ولا بالحافظ قوله ان الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في لفظ البخاري وأبي داود ان أحدكم اذا قام يصلي جاء الشيطان فليس عليه وفي لفظ البخاري أيضاً أقبل يعني الشيطان حتى يحط بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا المالم يسكن يذكر حتى يظل الرجل ان يذكرى كم صلى قوله فليسجد سجدة قبل أن يسلم فيه دليل لمن قال ان سجود السهو قبل التسليم وقد تقدم الكلام على ذلك قوله بعد ما يسلم احتج به القائلون بان سجود السهو بعد السلام وقد تقدم ذكرهم والاحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو لا جلال الشك كحديث عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهما قاضية بان سجود السهو لهذا السبب يكون قبل السلام وحديث عبد الله بن جعفر لا يفتن من معارضتها الا سيما مع ما فيه من المقال الذي تقدم ذكره ولكنه يؤيده حديث ابن مسعود المذکور في ان يكون الكل جائزاً وقد استدل بظاهره الذين الحديثين من قال ان المصلي اذا شك فلم يدر زاد أو نقص فليس عليه الا سجدة واحدة بظاهر الحديثين المذكورين والى ذلك ذهب الحسن البصري

فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك (راكعاً) وفي رواية أحمد وطائفة فاذا ركعت فاجعل ركعتك على ركبتك وامد ظهرك وتمكن لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مناصاً له وتترخي (ثم ارفع حتى تعدل قائماً) في رواية ابن عمير عند ابن ماجه حتى تطمئن قائماً أخرجه ابن أبي شيبة عنه وقد أخرجه مسلم اسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شيرطه وقد أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده



عن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري قال الحفاظ  
فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد قافم صلبك - في ترجع العظام  
إلى مقاصدها وعرف به هذا قول امام الحرمين أنها لم تذكر في حديث المسي مصلاته دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة  
قال القسطلاني فيه دليل على إيجاب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود فهو حجة على  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى ٢٦٩ (ثم السجدة حق طمأنينة ساجدا) وللفظ الحق

ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه  
أوجهته حتى تطمئن مفاصله  
وتسترخي (ثم ارفع حتى تطمئن)  
حال كونك (جالسا) في رواية  
الحق ثم يكبر فيرفع حتى يستوي  
قاعدا على مقعدته ويقوم صلبه  
وفي رواية محمد بن عمرو فاذا رفعت  
رأسك فاجلس على فخذك اليسرى  
وفي رواية الحق فاذا جلست في  
وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم  
أقرض فخذك اليسرى ثم تشهد  
ثم قال (وافعل ذلك) المذكور  
من التكبير وقراءة ما تيسر وهو  
الغائبة أو ما تيسر من غيرها بعد  
قراءتها والركوع والسجود  
والجلوس على الوجه المذكور  
(في صلاتك كلها) فمما وثقنا في  
رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك  
في كل ركعة ومهذبة في رواية  
ابن غبر في الاستئذان بعد أن ذكر  
السجود الثاني ثم ارفع حتى  
تطمئن جالسا وقد قال بعضهم  
هذا يدل على إيجاب جلوسه  
الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار  
البخاري إلى أن هذا اللفظ وهم  
فانه عقبه بأن قال قال أبو اسامة

وطائفة من السلف وروى ذلك عن أنس وأبي هريرة وخالف في ذلك الجمهور والاعتدال والأربعة  
الأربعة وغيرهم منهم من قال ينبغي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم  
من قال بعيد وقد تقدم تفصيل ذلك وإيس في حديث الباب أكثر من أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أمر بسجدين عند السهم وفي الصلاة وليس فيه ما يبين ما يصنع من  
وقع له ذلك والأحاديث الأخيرة قد اشغلت على زيادة وهي بيان ما هو الواجب عليه عند  
ذلك من غير السجود فالأصح إيجابها واجب وظاهر قوله من شك في صلاته وقوله فاذا وجد  
أحدكم ذلك وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم إذا شك أحدكم في صلاته وقوله في حديث  
ابن مسعود المتقدم أيضا وإذا شك أحدكم فليكره الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن  
ابن عوف إذا شك أحدكم في صلاته أن يسجد السهو مشروع في صلاة النافلة كما هو  
مشروع في صلاة الفريضة وإلى ذلك ذهب الجمهور ومن العلماء قديما وحديثا أن الجهران  
وارغام الشيطان يحتاج إليه في النقل كما يحتاج إليه في الفرض وذهب ابن سيرين وقنادة  
وروى عن عطاء ونقله جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم إلى أن التطوع  
لا يسجد فيه وهذا ينبغي على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الأفعال  
الخصوصية هل هو متواطئ فيكون مشتركا معنويا فيدخل تحته كل صلاة أو هو مشترك  
لفظي بين صلاتي الفرض والنفل فذهب الرازي إلى الثاني لما بين صلاتي الفرض  
والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد  
المعنوي وغير ذلك قال العلائي والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع  
بين كل ما يسمى صلاة وهو التصريم والتحليل مع ما يشمل الكل من الشروط التي لا تنكح  
قال في الفتح وإلى كونه مشتركا معنويا ذهب جمهور أهل الأصول قال ابن رسلان  
وهو أولى لأن الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل والتواطؤ خبر منه اهـ فن قال ان لفظ  
الصلاة مشترك معنوي قال بشرعية سجود السهم وفي صلاة التطوع ومن قال بأنه  
مشترك لفظي فلا عوم له حينئذ الأعلى قول الشافعي أن المشترك يتم بجميع معانيه  
وقد ترجم البخاري على باب السهم وفي الفرض والتطوع وذكر عن ابن عباس أنه يسجد  
بعدوتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

• (باب من نسي التشهد الأول حتى اتعب قائما يرجع) •

٤٧ نيل في الأخير حتى يستوي قائما ويمكن أن يحمل أن كان محفوفا على الجلوس للتشهد ورواه الحق  
ابن راهويه في مسنده عن أبي اسامة بلفظ ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ثم السجدة حتى تطمئن ساجدا  
ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ثم أفعل ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي أيضا من طريقه والصحيح عن أبي اسامة بلفظ ثم السجدة  
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما قال الحفاظ واستدل بهما الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة وبه  
قال الجمهور واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة وصريح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصريح



في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم  
 فلا تافى الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم الى ان هذا مقدار الركوع والسجود ولا يجزئ أدنى منه قال وخالفهم آخرون  
 فقالوا ان استوى راكعا واطمأنا ساجدا أبرأتم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى قال ابن دقيق  
 العيد تكرر من انتهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر اما الوجوب فمتعلق  
 الأمر به وأما عدمه فليس بمجرد كون ٣٧٠ الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وذلك

بقتضى انحصار الواجبات فيما  
 ذكر ويتقوى ذلك بكونه صلى  
 الله عليه وآله وسلم ذكر ما عاقت  
 به الاسماء من هذا المصلى وما لم  
 يتعلق به فدل على انه لم يقصر  
 المقصود على ما وقعت فيه الاسماء  
 قال فكل موضع اختلف العلماء  
 في وجوبه وكان مذكورا في  
 هذا الحديث فلما انفق فيه في  
 وجوبه وبالعكس لكن يحتاج  
 أولا الى جمع طرق هذا الحديث  
 واحكام الامور المذكورة فيه  
 والاخذ بالزائد فالزائد فانه  
 واجب ثم ان عارض لوجوب أو  
 عدمه دليل أقوى منه على ان  
 جاءت صيغة الامر في حديث  
 آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث  
 قدمت انتهى بمعنى وانظر  
 بتمامه في نيل الارطار قال الحافظ  
 في الفتح قد امتثلت ما أشار اليه  
 وجهت طريقة القوية من روايته  
 أبي هريرة ورفاعة وقد املت  
 الريادات التي اشتملت عليها فمالم  
 يذكر فيه من يحامس الواجبات  
 المنتق عليها النيسة والقعود  
 الاخير ومن اختلف فيه التمسك

(عن ابن بزيمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وقام في الركعتين فسجوا به فضى  
 فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه انساني وعن زياد بن علاقة قال صلى بنا  
 المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجد به من خلفه فاشار اليهم ان قوموا  
 فلما فرغ من صلاته لم يتم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم رواه أحمد والترمذي ومحمد \* وعن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس وان استتم قائما  
 فلا يجلس وسجد سجدتين السهو رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الاول  
 أخرجه بقية الأئمة لستة بصور لفظ لانساني الذي ذكره المسنف والحديث الثاني  
 أخرجه أيضا أبو داود وفي نسخة المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن  
 مسعود استشهد به البخاري وتكلم فيه غير أحد وأخرجه الترمذي أيضا من حديث  
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة قال أحمد لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى  
 وقد تكلم فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي ومداؤه على  
 جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال أبو داود ولم أخرج عنه في كتابي غيره هذا قوله  
 فتام في الركعة يعني انه قام الى الركعة الثالثة ولم يتنهد عقب الركعتين قوله  
 فلما فرغ من صلاته استدله من قال ان السلام يس من الصلاة وقد تقدم البحث  
 عن ذلك وتعقب بان السلام لما كان للتحال من الصلاة كان المصلى اذا انتهى اليه  
 كن فرغ من صلاته وبطل على ذلك قوله في رواية بن ماجه من طريق جماعة من الثقات  
 عن يحيى بن سعيد عن الأعرج حتى اد فرغ من الصلاة الا أن يسلم فدل على أن بعض  
 الرواة حذف الاستثناء لوضوحه والزيادة من الحافظ مقبولة قوله ثم سلم استدله بذلك  
 من قال ان السجود قبل التسليم وقد قدمنا الخلاف فيه وما هو الحق وزاد الترمذي  
 في الحديث وسجد هما الناس معه مكال ما نسي من الجلوس وفي هذه الزيادة فائدتان  
 احدهما ان المؤمن يسجد مع امامه امامه ولا امام واتوله في الحديث الصحيح لا تحتلفوا  
 وقد خرج البيهقي والبخاري عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام يكفى  
 من وراءه فان سها الامام فله يسجدنا السهو وعلى من وراءه ان يسجدوا معه وان سها

الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة قال النووي وهذا محمول على ان ذلك أحد  
 كان معلوما عند الرجل انتهى وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر  
 وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني المني رضى الله عنه في شرح المنتقى بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد  
 وفيه انه تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر كما تقدم قريبا ما لفظه اما اختياره لذلك من درن تفصيل فحسن لانوافقه بل  
 تقول اذا جاءت صيغة امر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى النذب



لان انتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في التعاليم على غيرها وتركا لها من أعظم المشعرات به . ثم وجوب ما تضمنه لما تقر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت تعدد وقتا فوقتا والالزام قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أه في الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام باطل فاللزوم مثله وان كانت صيغة الامر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر

ولا المقارنة فهذا محل الاشكال ومتسام الاحتمال والاصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال من الاصل والبراءة ولا شك ان الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التمس تاريخه محقق لتقدمه عليه وتأخره فلا يتم ض لا استدلال به على الوجوب وهذا التخصيل لا بد منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال الى حد الافراط والتفريط لان قصر الواجبات على حديث المسي فقط واهدار أدلة الواردة بعده تخيلا لصلاحية لصرف كل دليل يرد به دمه الاعلى الوجوب سد باب التشريع ورد لما تنجس من واجبات الصلاة ومنع للشارع من ايجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تنجس الواجبات في الاوقات والقول بوجوب كل ما ورد الامر به من غير تفصيل يؤدي الى ايجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل

أحد عن خلفه فليس عليه ان يسجد والامام يكتفيه وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف وأبو الحسين المدائني وهو مجهول والحكم بن عبيد الله وهو ايضا ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عن عبد بن عدي وفي اسناده عمر بن عمرو العسقلاني وهو متروك وقد ذهب الى ان المؤتم بسجدهم والامام لا يسجد لهم ونسبه الحنفية والشافعية ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد لله والامام يحيى وروى عن مكحول والهادي أنه يسجد لهم وله يوم الأدلة وهو الظاهر لعدم انتهاض هذا الحديث لتخصيصها وان وقع السجود من الامام والمؤتم فظاهر انه يكفي سجود واحد من المؤتم امام مع الامام أو مفردا واليه ذهب الفريقان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي الى أنه يجب عليه سجود اناسهم والامام ثم اسه ونفسه والظاهر ما ذهب اليه الاولون والفايدة الثانية ان قوله مكان ما نسي من الجلوس يدل على ان السجود انما هو لاجل ترك الجلوس لا لترك التشهد حتى لو انه جلس مقدارا اتشهد ولم يتشهد يسجد وجزم أصحاب الشافعي وغيرهم انه يسجد لترك التشهد وان أتى بالجلوس قوله فاجلس زاد في رواية وهو عليه وبها تمسك بن قال ان السجود انما هو لفوات التشهد لا لعمل لقيام والى ذلك ذهب النخعي وعقمة والاسود والشافعي في أحد قوايه وذهبت العترة وأحمد بن حنبل الى انه يجب السجود لعل التمام لما روى عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم لم تحرك للقيام في الركعتين الا خرقين من العصر على جهة السهو فسجدوا له فقهه ثم سجد لهم وأخرج البيهقي والدارقطني وقفا عليه وفي بعض طرقه انه قال هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر من حديثه بلفظ لاسهوا الا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل بالحديث الباب ان التشهد الاول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا لما جبر بالسجود ولم يكن بد من الايمان به كـ ان الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر الى وجوبه وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال والجواب عنه في شرح أحاديث التشهد قوله وان استتم فاعلم لا يجلس فيه انه لا يجوز العود الى القعود والتشهد بعده بالاتصاف الكامل لانه قد تلبس بالفرض فلا ينقطع ويرجع الى السنة وقبل يجوز له العود ما لم يشرع في القراءة فان عاد لما بالتحريم بطلت

حديث المسي أو بعده لانها بيان للامر القرآني أه في قوله تعالى أقيموا الصلاة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسي ليس بصيغة الامر كما النوع عدلى الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسي أو تحريمه ان فرضنا وجوده اه كلامه رحمه الله قال النووي وفيه دليل على ان الإقامة والقعود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالاحرام وغيره ووضع اليدين على اليسرى



وتكثيرات الانتقال وتسيجات الركوع والسجود وهياكل الخلووس ووضع اليدين على الفخذ وفحوا ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب انتهى وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه واستدل به على تعيين لفظ التكبير لا فلان قال يجرى بكل انما يدل على التعظيم قال ابن دقيق العيد وبذلك بان العبادات محل التعبدات ولان رتب هذه الاذكار مختلفة فقد لا ينادى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى وتظهر الركوع فان المقصود به التعظيم بالخضوع ٣٧٢ فلا يبدل بالسجود لم يجر مع انه غاية الخضوع واستدل به على ان قرأته

الفاصلة لا تعين قال ابن دقيق العيد وجهه انه اذا تيسر غير الناحية فقرأ به يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة قال والمدين هيئوها اجابوا بان الدليل على تعيينها تقييداً للمطلق في هذا الحديث وهو متعقب لانه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسر الذي يقتضي التخيير وانما يكون مطلقاً لو قال اقرأ قرآناً ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للعامل وهو متعقب أيضاً لان العمل ما لم تضع دلالة وقوله ما تيسر منضم لانه ظاهر في التخيير قال وانما يقرب ذلك ان جعلت ما موصولة وأريد بها اني مع بين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين اها فهي المتيسرة وقيل هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر وقيل محمول على انه منسوخ بالدليل على تعيين الناحية ولا يخفى ضعفه ما لكانه محمول ومع الاحتمال لا يترك

لظاهر النهي ولانه زاد قعوداً وهذا اذا تعمد العود فان عادنا سألنا لم تطل صلاته وأما اذا لم يستتم القيام فانه يجب عليه العود لقوله في الحديث اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس

### • (باب من صلى الرباعية خمسا) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى الظهر خمسا فقبل له أزيد في الصلاة فقال وما ذلك فقالوا صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما لم يرواه الجماعة) قوله صلى الله عليه وسلم في هذه الرواية يلزم وقد تقدم عن ابراهيم النخعي التردد والكل من طريقه عن مائة من ابن مسعود قوله فقال وما ذلك كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقبل وما ذلك وفي بعضها فقال لا وما ذلك بزيادة لا وهي ثابتة في مسند أبي داود وجهان يتبين ان اخبارهم مستان بعد استفساره صلى الله عليه وسلم لهم والحديث يدل على ان من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة ان صلاته لا تفسد وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري انهما تفسدان لم يجلس في الرابعة قال أبو حنيفة فان جلس في الرابعة ثم صلى خامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافلة والحديث يرد ما قالاه والى العمل بمضمونه ذهب الجمهور وقد فرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من الساهي قال القاضي عياض ان مذهب مالك انه ان زاد دون نصف الصلاة لم يطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للمهم وان زاد لنصف أو أكثر مذهب ابن القاسم ومطرف الى بطلانها وقال عبد الرحمن بن حبيب وغيره ان زاد ركعتين بطلت صلاته وان زاد ركعة فلا وحكي عن مالك انهما لا تبطل مطلقا وقد استدل بالحديث على ان سجدة في السهم ومحلها بعد التمام مطلقا وليس فيه حجة على ذلك لانه لم يعلم صلى الله عليه وسلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سأله أزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على فعل ذلك بعد السلام لتعذره قبله

### • (باب التشهد لسجود السهم وبعد السلام) •

(عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقال الحاكم

الصريح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا تقرأ فيها فاتحة الكتاب وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعا صحح بينه وبين دليل ايجاب الناحية ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التي تقدمت حيث قال فيها اقرأ بام القرآن ثم اقرأ بما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الاركان واعتذر بعض من لم يقل به بانه زيادة على النص لان المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة والطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالاحتمال لا تعتبر عورض بانها ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود وان خالف وضع السجود الأقوى لانه مجرد وضع الجهة فيقف السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة



ويؤيدان الآية نزلت تأكيد الوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بغير طمأنينة اهـ ما في فتح الباري والحدِيث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعة مسائل ثم سرد هاهنا في الفتح وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الاعادة على من أخل بشئ من واجبات الصلاة وفيه أن الشروع في السجدة يلزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيكون الاستدلال وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسئلة وتخليص المقام ٣٧٣ وطلب المتعلم من العالم أن يعطيه وفيه

تكرار السلام ورده وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انفصال وفيه ان القيام في الصلاة ليس مقصود ذاته وانما يقصد للقراءة فيه وفيه جلوس الامام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن الاما زادته السنة فيندب وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم واطف معاشرته وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة قال النووي بشئ وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلواته وهي فائدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لا حقال أن يكون فعله ناسيا أو خافلا فيتم ذكره فيه فعله من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ وقال النووي نحوه قال وانما يعلمه أولا ليكون أبلغ في

صحيح على شرط الشيخين وصححه ابن حبان وضعه البيهقي وابن حبان وغيرهما قالوا والمحموظ في حديث عمران انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرد به أشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غيره من الحفاظ عن ابن سيرين وقد أخرج النسائي الحديث بدون ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت في صلاة فبككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت مجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت أيضا ثم تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في رفعه ومثله غير قوي وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي مرسل وقد ضعف الحفاظ في الفتح اسناد هذا الحديث وعن المغيرة ابن شعبه عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة في السجود وقال البيهقي تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى من الشافعي ولا يفرح بما تفرد به وقال في المعرفة لاجبة فيما تفرد به لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور ولم يذكر فيه التشهد بعد سجدة السجود وعن عائشة عند الطبراني وفيه وتشهدى وانصرفي ثم اسجدت سجدة وتنت فاعادة تشهدت الحديث وفي اسناده موسى بن مطير عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدل بحديث عمران وما ذكر معه من الاحاديث على مشروعية التشهد في سجدة السجود فاذا كان بعد السلام كما في حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد واسحق انه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفراييني عن القديم من قول الشافعي وفي مختصر المزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أبرز التشهد الاول واذا كان قبل السلام فالجهد على انه لا يعد التشهد وحكي ابن عبد البر عن الليث انه يعيده وعن البويطي والشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فانه لا يعرف وعن عطاء يقتضيه واختلاف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التشهد في سجود السجود قبل السلام وفيه المقال الذي تقدم قال الحفاظ في الفتح قد يقال ان الاحاديث الثلاثة يعني حديث عمران وابن مسعود والمغيرة باجماعها ترتقي الى درجة الحسن قال العلائي وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك

تعريفه وتعرف بغيره بصفة الصلاة المجزئة وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون ترديده لتفخيم الامر وتعليقه عليه ورأى أن الوقت لم يفته فاراد ايقاظ القطة له لتروك وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا بل لابد من انتفاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقى عليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجهه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة الى التعليم لاسيما مع عدم خوف القنات اباينا على ظاهر الحال أو بوحى خاص وفيه حجة على من اجاز القراءة بالفارسية ليكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا فانه هياض وقال النووي فيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان المقتضى اذا سئل عن شيء



عن ابن مسعود عن قوله أنخرجه ابن أبي شيبة وأسلم أن المراد بالتشهد  
 المذكور في سجود السهو هو التشهد المأهول وفي الصلاة لا  
 كما قاله الإمام النهدى في الإعرانة الشهادتان  
 في الأصح عدم وجدان ما يدل على الإقتصار  
 على البعض من القسم الذي  
 ينصرف إليه مطلق  
 القسم

• (ثم الجزء الثاني وبليبه الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه  
 السائل يستجيب له أن يذكره  
 وإن لم يسأل عنه ويكون من  
 التصحيف لا من الكلام فيما  
 لا معنى في له موضع الدلالة من  
 كونه قال على أي الصلاة فعليه  
 الصلاة ومقدماتها هـ وفي هذا  
 الحديث الحديث والنعمة  
 والقول وأنخرجه البخاري أيضا  
 في الصلاة والاستئذان ومسلم  
 وأبو داود وفي الصلاة وكذا  
 الترمذي والنسائي وابن ماجه















• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار  
شرح منتقى الاخبار) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٥	١٣	أحدكم	أحد منكم
٧	٩	دعاوى	دعاو
١٣	١١	كانهزة	كانهزة
١٧	١٠	فصله	فصلها
١٩	١	النبوشة	النبوشة
٢٠	٢١	وا	وان
٢٦	١٩	فيادرت	فيادرت الناس
٢٩	٧	التوزى	التوى
٢٩	٩	وسيعرف	وستعرف
٣١	١٦	مساجد	مسجد
٣٢	٢٠	سعد	سعد
٣٤	١٠	زياد النمرى	زياد النمرى
•	٢٤	جندرة	جندرة
٣٥	٤	قيد	فيه
•	٧	والطبراني	والطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعند أبي نعيم في الحلية
•	١٧	متى في الجنة زاد مثله البخارى في رواية مثله وكذا الترمذى	
•	٢٩	المراد	المراد
٣٦	٧	يريد	يريد أنه
•	٢٤	سها	بنائها
٣٨	٩	الناس	الناس من المطر
٣٩	٨	سور	سورة
٤٠	٩	بسيط	نشط
٤٢	٢٦	رجة	رجتك
٤٣	١٩	مسجد	المسجد
•	•	ن	ن
٤٤	١٣	الناظر	الرجل ينظر
•	٢٠	لا يقاوم	لا يقادر
٤٥	١٤	المغنى	المغنى



صغيرة	سطر	خطا	صواب
٤٦	٢٢	حبله	حبله
٤٩	١٥	ثقل	ثقل
٥٠	١١	المرضة	المرضة
=	٢١	للحم	للحم
=	=	قن	سفن
=	٢٤	ال	الا
=	٢٥	المسجد	المسجد وفيه
٥١	٣	نزال	انزال
=	١٢	والمسلم	والمسلم
٥٤	٢	بناقص	بناقص
٥٦	١١	العزفي	العراقي
=	١٤	لعمل	العمل
٥٧	٥	اخرى غدير	غير
٦٧	١٦	هذا	هذا بعضهم
	١٩	ذكر	ذكر أن
٦٩	١٦	حديثه	الحديث حديثه
٧٠	٨	مغلوب	مغلوب
٧١	٢٢	الى	الى صلاة
٧٢	١٩	ذلك ان	ذلك اذا
٧٥	١٣	فرع	فرع
٧٦	١٧	العلماء	العلماء الحكمة
٨٠	٦	فتاوت	فالتفت
=	٢٣	القرآن	القرارة
=	٢٥	القرآن	القرارة
٨١	١٢	منها	لهمنا
٨٦	٢١	الرواية	الرواية
٨٩	٢٠	لابي خزيمه	لابي خزيمه
٩٣	١٧	طهير	طهير
٩٤	١٢	عيسى	عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي
٩٥	١١	بدون	دون
=	٢١	عن نعيم	غير نعيم
٩٩	٨	المنفرد	المنفرد



صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاوليين	والاولتين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
معيصهما	معيصهما	٢١	=
لم تعتد	لم يعتد	١٨	١١٢
X	حيث	١٩	١١٣
باعتما	باعتما	٢٤	=
ن	ن		
به	له	٢٦	=
الاول قريب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	فان كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاوليين	الاولتين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرتين	١٥	=
الخبرة	الخبرة	=	١٢١
بطل	طال	٢٠	١٢٣
له أيضا	له	٢٣	١٢٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تصبر لكم	يصبر لكم	١٨	=
التحريم	لتحريم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
الروس	الروس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٢
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	الصلاة	١	١٦٨
بانه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاخر في	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١



صواب	خطا	سطر	صفحة
واحد	واحد	٢٠	=
بعد	وبعد	١٣	١٨٢
ن	ن		
نزاعنا	نازعنا	١٧	=
هو وآله	هو	١٠	١٨٤
جيد	جيد	=	=
فبيكم الثقلين	فبيكم	١٥	١٨٦
القربى	العزى	٢٨	١٨٧
الآتين	الآتين	=	١٩١
قاتنه	قانه	١٢	١٩٤
الحمر	الحمر	١٩	١٩٨
ن	ن		
الحسن	القاسم	=	=
سرح	سرخ	١٢	١٩٩
ن	ن		
للتسك	للمسك	٧	٢٠٠
الداوى	الدواى	٢	٢٠١
وردت	ورت	٢٨	٢٠٥
وفرواية	لرواية	١٠	٢١٥
شعبة	شمة	١٨	٢١٨
الأوقف فسأل	لاوقف	٩	٢٢٥
أبوداود	أبوداو	٢	٢٢٦
قال كان	كان	٢٤	٢٢٧
على انها	انها	٢٨	٢٢٨
وقيل لما فيه	وفيه	٢٧	٢٢٩
اذ كر كذا اذ كر كذا	اذ كر كذا	١٠	٢٣٩
ن	ن		
الراذى	الداوى	٢٧	٢٤٠
الفلاس	القلاس	١٠	٢٤٢
الطرف	الطرق	١٤	٢٤٧
بدقة	برقة	٢١	٢٤٨
لا تقطع الصلاة	لا تقطع	٢٢	٢٥٢
اذا	اذ	٢٦	٢٥٨
اسناد	اسناده	٥	٢٦٦



صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٦٨	١٣	فعله	فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع من فعله
٢٧٥	٢	انها	انهما
=	٦	فانها	فانها
٢٧١	٢٥	يزيد بن أحرزم	زيد بن أحرزم
٢٧٤	٢٦	ذكر	ذكره
٢٧٥	٦	العشاء	صلاة العشاء
٢٧٦	١٥	به	بها
=	٢١	يسلم	تسلم
٢٧٧	١٣	لما فوقها بما فيه	لما فوقها بما فيه
٢٧٨	٢٧	بني	بين
٢٧٩	٥	الآيتان	الآيتان
٢٧٩	٢٤	رجاله	رجال اسناده
٢٨١	١٢	راك	عراك
=	١٩	باسناده	باسناد
٢٨٢	٢١	بتعيين	بتعين
٢٨٣	١٤	لفظ	لفظة
٢٨٨	٣	موى	يروى
=	١٣	قولات	قوله
٢٩٢	١٦	يرى	لم ير
٢٩٥	١٨	عن	عند
٣٠١	٢	ابا سعيد	ابن أبي سعيد
٣٠٤	٢٧	بسبب	بسببه
٣٠٩	١٤	اعشرة	عشرة
٣١٧	٣	لا تشرع	لا تشرع له
=	٢١	ابن القين	ابن التين
٣٤٥	٢٣	حضر واحد يذكره	حضر واحد يذكره
٣٤٧	١٩	استشزوا	استشزوا
٣٥٤	٢٧	عزورى	عزوراء
٣٥٥	٧	الرمي	الرمي
=	٢٢	ذ كالك في به	ذ كالك في كآبه
٣٥٦	٢١	القولان	القولين



صواب	خطا	سطر	صفحة
لاسن	لامعن	٣	٣٥٩
عمران	عمرن	٢١	٣٦٢
ابن ااصق	ابي ااصق	٢٢	٣٦٣
فلسجد	فلسجد	١١	٣٦٤
زايد	يزيد	٢٠	=
ككونه	لكونه	٢٤	٣٦٧
ويسجد	وسجد	٧	٣٧٠



• (اصلاح بعض ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب  
• من الباري لحل أدلة البخاري) •

صفحة	سطر	خطا	مرواب
٣	٢	اتصف	اذا اتصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والتفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالفعل
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩	لان	ولان
١٤	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
		الرهمري الراوى عنه	
١٥	٩	اهراق	أهرق
١٦	١٩	أخرى	في رواية أخرى
١٨	٣٥	عنهم	عنهما
٢٤	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٥	١٦	لانه	انه
٢٦	٢١	السته	السه
٢٧	٢	بينهما	بينها
٢٨	٣	السته	السه
٢٩	٣٥	وعن	عن
٣٠	١	وزاد الى فليست صرف	X
٣١	٢٦	وقبل ليس الى ذلك	X
٣٣	٣٦	لاذكر	كالذكر
٤٤	٣٢	ما أجركم	ما أجدا لكم
٤٥	٣٤	من والبانها	من
٤٦	٣٥	أبوالها	أبوالها وألبانها
٥٩	١	زدت	رددت
٦٥	٣٦	النمط	التفريط
٧٠	٢١	(انه قد)	(انه)
٧١	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٨١	٣٥	فيه	في الصوم
٩٣	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع  
في بعض المطبوع دون  
بعض



صفحة	سطر	خطا	صواب
١١٩	٩	وقيل انما يقال سقيته لنفسه X واستقيته لما شئته	
١٢١	٨	لانه	معيت بذلك لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصدر	أي المصدر
-	٣٦	فراجعني	فراجعنا
١٢٧	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣٠	٢٨	ان يغتنكم	ان يغتنكم
١٣١	٩	اتهي	X
١٣٥	٣٤	النواقص	التواقص
١٣٦	١	ياتزر	ناتزر
-	-	يرتدى	ترتدى
١٤٢	٢١	للمصنف	للخاري
١٤٥	٣٥	اوغیره	أوغيرهما
١٤٦	١	الموافق	البخاري
١٥٠	٣٣	في الصلاة	وفي الصلاة أيضا
١٥١	٢٩	جواز	عط جواز
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢	الصلاة	الصلاة أيضا
-	٣٠	فراجعها	فراجعهما
١٦١	٦	المنتقى	شرح المنتقى
-	٧٠	وشرحه	X
١٦٩	١٠	(او تحت قدميه)	(ولكن عن يساره او تحت قدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	البخاري
-	٢١	علة	علة النهي
١٨٦	٢	الى البيوت	في البيوت
١٨٨	٣	حتى	(حتى)
-	٢٥	يبين	انه يبين
١٩٦	٣	هو المقصود	المقصود



صواب	خطا	سفار	صحيفة
هوان	ان	٥	-
والمراد بالكل	وبالكل	٣٦	٢٠٢
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٣
جميع	جمع	٣٥	٢٠٨
قصرت	اقصرت	٩	٢١٣
(وكبرتم سلم)	(وكبر)	٢٦	-
وكان	كان	٢	٢١٤
وكان	كان	٣٤	-
امرنا	أمر	٣٦	٢١٧
بجربة	والجربة	١	٢١٨
أفرايت	أرايت	١٤	٢٢١
(و) قال (مؤخره)	(او قال مؤخره)	٢٧	-
(من الانم)	من لم ثم	٢	٢٢٥
بالدرن	بالدروب	١٩	٢٣٥
وودت	ربان وقت	١٨	٢٣٧
وأعطيتنا	أعطيتنا	٢٤	٢٥٤
وقال	قل	٢٥	٢٦٥
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	-
مثلا ورواه الحديث الخمسة ما بين	مثلا	٢٥	٢٦٩
كوفي ومدني وفيه روايه الابن عن أبيه			
والحديث والعممة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد وابدود			
والفساق			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٠
X	ذلك	٣٦	٢٧٣
وفي غيره	وفي غيره	٢٤	٢٧٧
ليس	لتمس	٣٦	-
ممت	ممتنا	٣٦	٢٨٦
لا ينبغي	لا ينبغي	٣٣	٢٨٧
لانه	ولانه	٢٨	٢٩٨
الاخر	الثاني	١٩	٣٠١
ورواتها	ورواتها	٢٦	٣٠٣



صواب	خطا	سطر	صفحة
تتفاوت بتفاوت حال المصلي	تتفاوت	٢٥	٣٠٤
خسة	خس	٣	٣٠٥
X	وقد تقدم الى الجماعة	١٩	٣٠٧
X	أى ظل عرشه	٣٤	-
عن الموصوفة	على الموصوفة	٢٥	٣٠٩
لكثرة	وللكثرة	٢٩	-
سبعة أخرى	أخرى	٣١	٣١٢
تربيع	لتوسع	٣٥	-
وفي الرقاق وفي الحدود أيضا	وفي الرقاق	١	٣١٣
تقدم	تقديم	٦	٣١٩
X	وهذا موضع الدلالة	١٧	٣٢٣
	للترجمة		
برده	يرده	٢٩	٣٢٩
صلى الله	صلى	٢٢	٣٣١
الايوسط	الايوسط	٣٣	٣٣٢
(ولهم)	ولهم	١٣	٣٣٤
X	كأمر	٣٤	٣٣٥
المذكورة	المذكورات	-	٣٣٩
تعقب	وتعقب	٢	٣٤٠
له صلى الله عليه وآله وسلم	له	-	٣٤٢
X	وهذا الى يعنى	٣٣	-
X	أى النوافل التى لم تشرع فيها الجماعة	٣٤	٣٤٣
نقى	نقى	٣٤	٣٤٤
رفعه	رفعها	٢٥	٣٤٦
عنده	عند ابن ماجه	٢٥	٣٤٨
أواثنين	واثنين	٣٦	-
والرابعة	والراحة	١٧	٣٤٩
قال القسطلانى لا يقال	لا يقال	٣٤	٣٥٠
بدفع	برفع	-	٣٥٢
من القرآن	في القرآن	٦	٣٥٤
X	ويستفاد منه ما ترجم له	٢٤	٣٥٥
	وهو رفع البصر الى الامام		



صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٥٧	٢٢	شرطه	شرط البخارى
٣٥٨	١٥	المواف	البخارى
٣٥٩	٢٢	أى ما تقول	X
٣٦١	٢١	داخلة	وان كانت داخلة
٣٦٩	٢٧	عبر	عبر (عن جابر)
٣٦٩	١٠	ثم يكبر	ثم يكبر
٣٧٤	٢	يستجيب	يستجيب

\*(تم محمد الله وعونه)\*











